











فهرست الجزء  
الثالث من كتاب  
الام

# (فهرست الجزء الثالث من كتاب الام)

صفحة	صفحة
٢٦	٢ كتاب البيوع
٣١	٣ باب بيع الخيار
٣٤	٤ وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة المين مع
٣٥	الشاهد
٤٠	٥ باب الخلاف فيما يجب به البيع
٤٥	٩ باب بيع الكلاب وغيرهما من الحيوان
	غير المأكول
٤٦	٩ وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب
٤٦	محيي بيع
٤٩	١٠ باب الخلاف في عن الكلب
٤٩	١٢ باب الربا - باب الطعام بالطعام
٥١	١٣ باب بيع الفضولي وليس في التراجم الخ
٥٢	١٦ باب جاع تفريع الكيل والوزن بعضه
٥٣	بعض
٥٤	١٦ وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع
٥٦	المكاتب
٥٧	١٧ باب تفريع الصنف من المأكول
٥٨	والمشروب مثله
٥٩	١٨ باب في التبر بالتمر
٥٩	١٨ باب ما في معنى التمر
٥٩	١٨ باب اعتبار رؤية المبيع لحصة البيع وليس
٦٠	في التراجم
٦٥	١٨ باب البيع على البرناج
٦٥	١٩ باب ما يجمع التمر وما يخالفه
٦٥	٢٠ باب المأكول من صنفين شيب أحدهما
٦٨	بالآخر
٧٥	٢١ باب الرطب بالتمر
٧٥	٢١ باب ما جاء في بيع اللحم
٧٦	٢٣ باب ما يكون رطباً أبداً
	باب الأجل في الصرف
	باب ما جاء في الصرف
	باب ما جاء في بيع العروض
	باب في بيع الغائب المأجل
	باب غير الحائط يباع أصله
	باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار
	وفي اختلاف مالك والشافعي في أثناء
	البيع على البرناج
	باب الخلاف في بيع الزرع قائماً
	باب العرايا
	باب العربة
	باب الحاجة في الثمرة
	باب في الحاجة
	باب الثنيا
	باب صدقة التمر
	باب في المزابنة
	باب وقت بيع الفاكهة
	باب ما يثبت من الزرع
	باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله
	مسئلة بيع القمح في سنبله
	باب بيع القصب والقرط
	باب المصرة والرد بالعيب وليس في
	التراجم
	باب حكم المبيع قبل القبض وبعده
	باب النهي عن بيع الكراع والسلاح
	في الفتنة
	باب السنة في الخيار
	باب بيع الأجل
	باب في أمور متفرقة في الأبواب والكتب
	تتعلق بالبيع الخ
	باب الشهادة في البيوع

صيفة	صيفة
٧٨ باب السلف والمراد به السلم	٧٨
٧٨ وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف	٧٨
في العيب	
٧٩ وفي باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	٧٩
نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع الخ	
٨٠ بيع النخس	٨٠
٨١ بيع الرجل على بيع أخيه	٨١
٨١ بيع الحاضر للبادي	٨١
٨٢ تلقى السلع	٨٢
٨٢ باب المراجعة والتولية والاشراء وليس	٨٢
في التراجم	
٨٣ باب ما يجوز من السلف	٨٣
٨٤ باب في الآجال في السلف والبيع	٨٤
٨٩ باب جماع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز	٨٩
والكييل	
٨٩ باب السلف في الكييل	٨٩
٩٠ باب السلف في الخنطة	٩٠
٩٠ باب السلف في النزة	٩٠
٩١ باب العلس	٩١
٩١ باب القطنية	٩١
٩١ باب السلف في الرطب والتمر	٩١
٩٢ باب جماع السلف في الوزن	٩٢
٩٣ تغريم الوزن من العسل	٩٣
٩٤ السلف في اللبن	٩٤
٩٤ السلف في الزيت	٩٤
٩٤ السلف في الزبد	٩٤
٩٤ السلف في اللبن	٩٤
٩٥ السلف في اللبن رطباً وبأساً	٩٥
٩٦ السلف في اللبن	٩٦
٩٦ الصوف والشعر	٩٦
٩٦ السلف في اللحم	٩٦
٩٧ صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز	٩٧
٩٧ لحم الوحش	٩٧
٩٨ الحيتان	٩٨
٩٨ الرأس والاكارع	٩٨
٩٩ باب السلف في العطور وزنا	٩٩
١٠١ باب متاع الصداقة	١٠١
١٠٢ باب السلف في الثؤلؤ وغيره الخ	١٠٢
١٠٢ باب السلف في التبرع بالذهب والفضة	١٠٢
١٠٢ باب السلف في صنع الثجر	١٠٢
١٠٢ باب الطين الارمني الخ	١٠٢
١٠٣ باب بيع الحيوان والسلف فيه	١٠٣
١٠٤ باب صفات الحيوان اذا كانت دنسا	١٠٤
١٠٦ باب الاختلاف في أن يكون الحيوان	١٠٦
نسيئة الخ	
١٠٨ باب السلف في الثياب	١٠٨
١٠٩ باب السلف في الاهداء والجلود	١٠٩
١٠٩ باب السلف في القراطيس	١٠٩
١٠٩ باب السلف في الخشب ذرعاً	١٠٩
١١٠ باب السلم في الخشب وزناً	١١٠
١١٠ باب السلف في الصوف	١١٠
١١١ باب السلف في الكرفس	١١١
١١١ باب السلف في القز والكتان	١١١
١١١ باب السلف في الحجارة والارحية وغيرها	١١١
من الحجارة	
١١٢ باب السلف في القصعة والنورة	١١٢
١١٢ باب السلف في العدد	١١٢
١١٢ باب السلم في الماء كقول كيلاً أو وزناً	١١٢
١١٣ باب بيع القصب والقسط	١١٣
١١٤ باب السلف في الشيء المصلح لغيره	١١٤
١١٦ باب السلف يحمل فأخذ المسلف الخ	١١٦
١١٧ باب صرف السلف الى غيره	١١٧
١١٧ باب اختيار في السلف	١١٧
١١٨ باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه	١١٨
١١٨ باب اختلاف المتبايعين بالسلف الخ	١١٨
١١٩ باب ما يلزم في السلف مما يتخالف الصفة	١١٩

صحيحة	صحيحة
١٥٢ رهن الرجل الواحد الشئين	١١٩ باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز
١٥٣ اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا ذات	١١٩ باب اختلاف السلف والمسلم في السلم
١٥٤ الاذن بالاداء عن الراهن	١٢٠ باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة
١٥٥ الرسالة في الرهن	١٢١ باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه
١٥٥ شرط ضمان الرهن	١٢١ باب السلف في الربط فينفد
١٥٦ تداعى الراهن وورثته المرتهن	١٢٢ كتاب الرهن الكبير - اباحة الرهن
١٥٦ جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده عمداً أو خطأ	١٢٢ وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم
١٥٨ اقرار العبد المرهون بالجناية	١٢٣ باب ما يترتب به الرهن من القبض
١٥٨ جناية العبد المرهون على الاجنبيين	١٢٤ قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج به الرهن وما لا يخرج به
١٦٠ الجناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص	١٢٥ ما يكون قبضاً في الرهن وما لا يكون الخ
١٦٢ الجناية على العبد المرهون فيما فيه العقل	١٢٦ ما يكون آخره للرهن من يدى المرتهن وما لا يكون
١٦٤ الرهن الصغير	١٢٩ جواز شرط الرهن
١٦٨ رهن المشاع	١٣٠ اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن
١٧٤ جناية الرهن	١٣٢ جاع ما يجوز رهنه
١٧٥ وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن	١٣٣ العيب في الرهن
١٧٦ التقليل	١٣٤ الرهن بجمع الشئين المختلفين من ثياب وأرض الخ
١٨٤ باب كيف ما يباع من مال المغلس	١٣٦ الزيادة في الرهن والشرط فيه
١٨٥ باب ما يباع فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين	١٣٧ باب ما يفسد الرهن من الشرط
١٨٦ باب ما جاء في العهدة في مال المغلس	١٣٨ جاع ما يجوز أن يكون مرهوناً وما لا يجوز
١٨٦ باب ما جاء في شراء الرجل وبعه وعتقه واقراره	١٤١ الرهن النقاس
١٨٧ باب ما جاء في هبة المغلس	١٤٤ زيادة الرهن
١٨٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يندو صلاحها	١٤٧ ضمان الرهن
١٨٨ باب حلول دين الميت والدين عليه	١٤٨ التعدي في الرهن
١٨٨ باب ما حل من دين المغلس وما لم يحل	١٤٩ بيع الرهن ومن يكون الرهن على يده
١٨٩ باب ما جاء في حبس المغلس	١٥١ رهن الرجلين الشئ الواحد
١٨٩ باب ما جاء في الخلاف في التقليل	١٥٢ رهن الشئ الواحد من رجلين
	١٥٢ رهن العبد بين الرجلين

صفحة

- ١٩١ بلوغ الرد وهو الجرح  
١٩٤ باب الجرح على البالغين  
١٩٥ باب الخلاف في الجرح  
١٩٦ الصلح  
٢٠٣ الحوالة  
٢٠٣ وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين  
٢٠٣ وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة  
والكفالة والدين  
٢٠٤ باب الضمان  
٢٠٥ وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحوالة  
والدين  
٢٠٦ الشراكة  
٢٠٦ وترجم في اختلاف العراقيين باب الشراكة  
والعتق وغيره  
٢٠٧ الوكالة  
٢٠٧ جماع ما يجوز اقراره اذا كان ظاهرا  
٢٠٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار  
قبل أن يدو صلاحها  
٢٠٨ اقرار من لم يبلغ الحلم  
٢٠٩ اقرار المغلوب على عقله  
٢٠٩ اقرار الصبي  
٢٠٩ الاكراه وما في معناه  
٢١٠ جماع الاقرار  
٢١٠ باب من أقر لانسان بشئ فكذبته المقره  
وليس في التراجم  
٢١١ الاقرار بالشئ غير موصوف  
٢١١ الاقرار بشئ محدود  
٢١٢ الاقرار للعبد والمجور عليه  
٢١٢ الاقرار للباثم  
٢١٣ الاقرار لمافي البطن  
٢١٣ الاقرار بغصب شئ في شئ  
٢١٤ الاقرار بغصب شئ بعدد وغير عدد  
٢١٥ الاقرار بغصب شئ ثم يدعى الغاصب

صفحة

- ٢١٦ الاقرار بغصب الدار ثم يبيعها  
٢١٧ الاقرار بغصب الشئ من أحد هذين  
الرجلين  
٢١٧ باب اقرار الورثة أو بعضهم وارث وليس  
في التراجم  
٢١٧ العارية  
٢١٨ وفي اختلاف العراقيين في باب العارية  
وأكل الغلة  
٢١٨ الغصب  
٢٢٩ باب اذا لقي المالك الغاصب في بلد آخر  
وليس في التراجم  
٢٢٥ مسئلة المستكرهه  
٢٣٠ وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين  
كتاب الشفعة  
٢٣١ ما لا يقع فيه شفعة  
٢٣٢ باب الشفعة من كتاب اختلاف  
الحديث واختلاف العراقيين  
٢٣٣ باب القراض  
٢٣٤ ما لا يجوز من القراض في العروض  
٢٣٤ وفي اختلاف العراقيين  
٢٣٥ الشرط في القراض  
٢٣٦ السلف في القراض  
٢٣٧ المحاسبة في القراض  
٢٣٧ مسئلة البضاعة  
٢٣٧ المساقاة  
٢٣٧ وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف  
العراقيين  
٢٣٨ الشرط في الرقيق والمساقاة  
٢٣٩ المزارعة  
٢٤٠ الاجارة وكراء الارض  
٢٤١ كراء الارض البيضاء  
٢٥٠ كراء الدواب  
٢٥٠ الاجارات

صحيحة	صحيحة
٢٨٠ اختلاف في الحبس وهي الصدقات	٢٥٩ كراء الابل والدواب
الموقوفات	٢٦١ مسئلة الرجل يكثر الدابة فيضربها
٢٨١ وثيقة في الحبس	قنوت
٢٨٣ كتاب الهبة	٢٦١ مسئلة الاجراء
٢٨٣ وفي اختلاف العراقيين باب الصدقة والهبة	٢٦٣ اختلاف الاجير والمستاجر
٢٨٥ باب في العمري من كتاب اختلاف مالك	٢٦٣ في اختلاف العراقيين باب الاجير والاجارة
والشافعي	٢٦٤ احياء الموات
٢٨٦ وفي بعض النسخ مما ينسب للام في	٢٦٤ وفي أول اختلاف العراقيين
العمري	٢٦٥ ما يكون احياء
٢٨٧ كتاب اللقطة الصغيرة	٢٦٨ عمارة ما ليس معمورا من الارض التي
٢٨٧ اللقطة الكبيرة	لامالك لها
٢٩١ وفي اختلاف مالك والشافعي الخ	٢٦٩ من احياء ما كان لغيره
٢٩٢ وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود	٢٧٠ من قال لاجي الاجي من الارض الموات
اللقطة	وما يملك به الارض وما لا يملك وكيف يكون
٢٩٢ كتاب اللقيط	الحجي
٢٩٢ وترجم في سير الاوزاعي الصبي يسبي ثم	٢٧٢ تشديد أن لا يحمي أحد على أحد «اقطاع
يعت	الوالي
٢٩٣ وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٢٧٣ باب الركاظ يوجد في بلاد المسلمين
المنبوذ	٢٧٤ الاحباس
٢٩٤ باب الجعالة وليس في التراجم	٢٧٥ اختلاف في الصدقات المحرمات

(فهرست ما بهامش الجزء الثالث من مختصر المزني)

صفحة	صفحة
١٥٢ باب ميراث ولد الملائنة	٢ كتاب الوكالة
١٥٤ باب ميراث المحروس	١٠ كتاب الاقصر باب الحقوق والمواهب
١٥٥ باب ذوى الارحام	والعارية
١٥٦ باب الجدي يقاسم الاخوة	٢٧ باب اقرار الوارث بوارث
١٥٩ كتاب الوصايا	٣٢ كتاب العارية
١٦٨ الوصية للقربة من ذوى الارحام	٣٥ كتاب الفصب
١٧٠ باب ما يكون رجوعا في الوصية	٤٧ مختصر الشفعة الخ
١٧١ باب المرض الذى يجوز فيه العطية ولا يجوز	٦٠ مختصر القراض الخ
١٧٣ باب الاوصياء	٦٩ المساقاة الخ
١٧٤ ما يجوز للوصى أن يصنعه في أموال البناي	٧٣ كتاب الشرط في الرقيق بشرطهم المساقى
١٧٥ كتاب الوديعة	٧٩ مختصر من الجامع في الاجارة الخ
١٧٩ مختصر من كتاب قسم النفي وقسم القنائم	٨٢ باب كراء الابل وغيرها
١٨٣ باب الانفال	٨٥ تضمين الاجرام من الاجارة
١٨٨ باب تفريق القسم	٩١ مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ
١٩٢ باب تفريق المحس	١٠٢ احياء الموات
١٩٩ تفريق ما أخذ من أربعة أخماس النفي	١٠٧ باب ما يكون احياء
غير الموصف عليه	١٠٨ ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز
٢١٣ ما يجوز عليه من الارضين بخمس ولا	١٠٩ باب تفريق القطائع وغيرها
ركاب	١١٠ انقطاع المعادن وغيرها
٢١٩ مختصر كتاب الصدقات	١٢٠ باب العهرى
٢٣٣ باب كيف تفريق قسم الصدقات	١٢١ باب عطية الرجل ولده
٢٤٤ باب مبسم الصدقة	١٢٣ كتاب اللقطة
٢٥٤ مختصر في النكاح الجامع الخ	١٣١ التقاط باب المنبذ يوجد معه الشيء الخ
٢٥٥ الترغيب في النكاح وغيرها الخ	١٣٨ اختصار الفرائض
٢٥٦ باب ما على الاولياء انكاح الاثب البكر الخ	١٣٨ باب من لا يرث
٢٦٣ اجتماع الولاء والاهم وتفرقهم الخ	١٣٩ باب الموارث
٢٧٠ المرأة تاتى عقد النكاح	١٤٤ باب اقرب العصبه
٢٧١ الكلام الذى ينعق به النكاح والخطبة	١٤٦ باب ميراث الجدد
قبل العقد الخ	١٥٠ باب ميراث المرتد
٢٧٣ ما يحل من الحرائر ولا يتسرى العبد الخ	١٥١ باب ميراث المستركة

صحيحة	صحيحة
٢٨٩ باب نكاح المشرک ومن أسلم وعنده أكثر من أربع الخ	٢٧٦ نكاح العبد وطلاقه الخ
٢٩٢ باب الخلاف في أمسك الاوخر	٢٧٧ باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما الخ
٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شركه الى شرك الخ	٢٨٠ ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال الخ
٢٩٢ باب طلاق الشرك	٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب وما شتم واماء المسلمين الخ
٢٩٣ باب عقدة نكاح أهل الذمة الخ	٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
٢٩٣ باب اثبات الحائض ووطء اثنتين قبل الفسل الخ	٢٨٧ باب التعريض بالخطبة الخ
٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ	٢٨٨ باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه
٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ	



## الجزء الثالث

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس  
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برأية  
الربيع بن سليمان المرادي عنه  
تفصيهاً لله بالرجة والرضوان  
وأسكنهما فسيح  
الجنان آمين

(وبهامش مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

### (تيسير)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط  
سراج الدين البلخي تفردت بإدات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب  
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما ويرى بما كان في هذه الإبدات تكرار لبعض  
ما انفقت عليه السمع ولكن بما سمع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا  
أثبتنا تلك الإبدات بهامش هذا المطبوع أن اتسع لذلك والاجعلنا في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً  
بينهما مجرداً وكذا في جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلخي في نسخته  
وإن كان مخالفاً لآثار السمع فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه محممه

### (طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب التيسير صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني الحامى الشهير ببلقه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

### (تيسير)

لا يجوز لأحد أن يطبع كتاب الامن هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً  
بإيراز أصل قديم ثبت أنه طبع منه ولا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً  
أحمد الحسيني

### (الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاق مصر المحمية  
سنة ١٣٢١ هجرية

(كتاب الوكالة)

(قال المزي) قال الله تعالى وابتلوا الناس حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا الآية فأمر بحفظ أموالهم حتى يؤمن منهم الرشدهو عند الشافعي أن يكون بعد البلوغ مصليا لله في دافئ دية وقال تعالى فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يجل هو فليل ولله بالعدل وله عند الشافعي هو القيم عاله (قال المزي) فإذا جاز أن يقوم عاله بتوصية أبيه بذلك إليه وأبوه غير مالئ كان أن يقوم فيه بتوكيل حاله أجوز وقد وكل على بن أبي طالب رضي الله عنه عقلا (قال المزي) وذكر عنه

ومن يتولى على الله  
فموجب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب البيوع)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال قال الله تبارك وتعالى لا تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا (قال الشافعي) وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه مما يدل على إباحته فاحتل إحلال الله عز وجل البيع معنيين أحدهما أن يكون أهل كل بيع تبايعه المتبايعان جائزي الأمر فيما تبايعاه عن تراض منهما وهذا أظهر معانيه (قال) والثاني أن يكون الله عز وجل أهل البيع إذا كان معاملة بينه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد فتكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه أو من العام الذي أراهم الخاص فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرى بدخله منه وما حرم أو يكون داخلا فيهما أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منه وما في معناه كما كان الموضوع فرض على كل متوضي لا خفي عليه لبس ما على كمال الظهارة وأى هذه المعاني كان فقد أئزبه الله تعالى خلقه بما فرض من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما قبل عنه فعن الله عز وجل قبل لانه بكتاب الله تعالى قبل (قال) فلما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع تراض بها المتبايعان استدلتنا على أن الله عز وجل أراد عا أهل من البيوع ما لم يدل على تحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم دون ما حرم على لسانه (قال الشافعي) فأصل البيوع كلها ما إذا كانت رضائيا بين الجائزي الأمر فيما تبايعا إلا ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم منها وما كان في معنى ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم بانه داخل في المعنى المنهى عنه وما فارق ذلك إجماعا وما صغنا من إباحة البيوع في كتاب الله تعالى (قال الشافعي) وجامع ما يجوز من كل بيع أجل وتعاجل وما زنه اسم بيع بوجه أنه لا يلزم البائع

والمتري حتى يجعلا أن يتبايعا بعد ضمانهما بالتبايع به ولا يعقدا بأمر من غيره ولا على أمر من غيره  
 وأن يتفرقا بعد تبايعهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه على التراضي بالبيع فإذا اجتمع هذا من كل واحد  
 منهما البيع ولم يكن له رده الا بخيار أو عيب مجد أو شرط بشرطه أو خيار رتبة أن جاز خلو الرتبة ومتى  
 لم يكن هذا لم يقع البيع بين المتبايعين (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الرتبة وقال لا يجوز  
 خيار الرتبة (قال الشافعي) أصل البيع بعبان لا بالتأليف ببيع مصفة مضمونة على بائعها فإذا باعها  
 فلا خيار للمتري فيما إذا كانت على مسقته وبيع عن مضمونة على بائعها ببيعها يسلمها المتابع للمتري  
 فإذا تلفت بضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا مقتضى كتاب البيوع

### (باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) ربحه الله أخبرنا مال بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُمي  
 على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تبايع المتبايعان  
 البيع وكل واحد منهما بالخيار من بعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا  
 ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع متى قلنا لم يرجع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله  
 ابن دينار عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله  
 ابن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البعان بالخيار ما لم يتفرقا قال معاوية بن  
 وحيب البركتي في بيعهما وإن كذا وكذا بمحض البركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد  
 ابن زيد عن جيل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أردنا  
 الرحيل خاضه في أبي برزة فقال له أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البعان بالخيار  
 ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا أيضا لم يحضر الذي حدثني حفظه وقد سمعته من غيره  
 اتهمنا بالله ثم عدوا عليه فقال لا أراكم تفرقتموا جعل في الخيار إذا باعكم واحد بعد البيع (قال) أخبرنا  
 سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إذا جاب البيع خذ به بعد وجوبه قال يقول اختارنا شئت  
 فخذوا إن شئت فخذ قال فقلت له فخذ بعد وجوب البيع فأخذتم ثم قبل أن يتفرقا من مجلسه ما ذلك أن قبله  
 منه لا بد قال لأحسبه إذا خسر بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن  
 أبي نعيم عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدنا ذوا عدل أنكم أقرتما بعد رضاي بيع أو خيرا أحدا كما  
 صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وهذا تأخذ وهو قول الأكثرين أهل الحجاز والأكثرين أهل الأندلس  
 بالبلدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره متبايعا ورضا لم يتفرقا عن  
 مقامهما أو مجلسهما الذي تبايعا فيه فلكل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما  
 البيع حتى لا يكون له رده الا بخيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تبايعا فيه ورضا لم يتفرقا بعد البيع عن  
 مقامهما الذي تبايعا فيه وكان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتمل قول رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إلا بيع الخيار معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما معنى السنة  
 والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جعل الخيار للمتبايعين فلما بعان الذا  
 عدا البيع حتى يتفرقا إلا بيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع به بعد البيع في السنة حتى يتفرقا  
 وتفرقا معا هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخصير وكان موجودا في اللسان  
 والقياس إذا كان البيع يجب بشئ بعد البيع وهو الفرق أن يجب بالتالي بعد البيع فيكون إذا خسر  
 أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديد بشئ يوجبه كما كان التفرق تجديد بشئ يوجبه ولم يكن فيه

أنه قال هذا عقل  
 ماضى عليه فلي وما  
 قضى له فلي (قال  
 الشافعي) ولا أحسبه  
 كان وكله الاعند عمر  
 ابن الخطاب ولعله عند  
 أبي بكر رضي الله عنهما  
 ووكلا أيضا عن عبد الله  
 ابن جعفر عند عثمان بن  
 عفان رضي الله عنه  
 وعلى حاضر فقل ذلك  
 عثمان (قال المزني)  
 فلانس أن يركلوا في  
 أموالهم وطلب حقوقهم  
 وخصوماتهم ووصوا  
 بتركاتهم ولا ضمان  
 على الوكلاء ولا على  
 الاوصياء ولا على  
 المردعين ولا على  
 المعارضين الآن بعدوا  
 فيضمنوا والتوكيل  
 من كل موكل من رجل  
 وامرأه تخرج أولا  
 (١) عن أبي الوضئ  
 هو بالمجعية اسمه  
 عبد بن نبيب مصفرا  
 كافي الخلاصة كتبه  
 مصححه

متينة على ما ذهب إليه كل ما وصفتنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لما وصفت من القياس مع أن سفيان  
ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع  
فقال الرجل عرك الله من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قر يش قال وكان أبي يحلف  
ما للخيار لا بعد البيع (قال) وبهذا نقول وقد قال بعض أصحابنا يحب البيع بالتفرق بعد الصفقة  
ويجب أن بعد الصفقة على خيار وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا بخيار أقول قد اخترت  
البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ بهذا وقولنا الأول لا يجب البيع بالتفرق فمما أختار أحدهما  
صلحه بعد البيع فختاره (قال) وإذا تابع المتياعن السلعة وتقااضاً أو لم يتقااضا فكل واحد منهما  
بالتحريم لم يتفرقا وأختار أحدهما صاحبه بعد البيع فلا خير موجب البيع عما يجب به إذا تفرقا وإن  
تقااضا وهلك السلعة في المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضمان لقيمتها بالقام المبلغ كان أقل أو أكثر  
من ثمنها لأن البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق  
أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها ثم ردّها على البائع  
ودبّعها فهو كغيره من أودعها لها وإن تفرقا ثبت في ضمان المشتري وعليه عنها وإن قبضها  
وردّها على البائع ودبّعها فثبت قبل التفرق أو الخيار فهي مضمونة على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري  
أمة فأعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختار البائع نقض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري باطلا  
لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزا لأنهم لم يملكوا قطعه الملك الأول عنها  
الابتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبائع أحق به إذا شاء لأن أصل الملك كان  
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو جعل المشتري فوطها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار  
البائع فسخ البيع كان له فسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أجعلها فاختار البائع رد البيع  
كان له رده وكانت الأمانة له لم يهر مثلها فأعتقها ولها بالنسبة وجعلنا على المشتري فيه ما هو عليه وما له وإن  
وطئ البائع فهي أمته ولو طء كالإختار منه لنفسح البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتبايعين قبل أن  
يتفرقا قام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أو غام  
الحاكم مقامه من نظره وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأبى ما فعل ثم أفاق الاستفراء فنقض ما فعله  
لم يكن له أن يعرض الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فولدت أو بهيمة فتعتب قبل  
التفرق فهو على الخيار فإن اختار أنفاذ البيع أو تفرقا فولد المشتري للمشتري لأن عقد البيع وقع وهو حل  
وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

تخرج بعدد أو غير عدد  
حضر خصم أو لم يحضر  
جائز (قال الشافعي)  
ليس الخصم من الوكالة  
بسييل وقد يقضى  
لخصم على الموكل  
فيكون حقايبته  
بالتوكيل (قال المزني)  
فإن وكله بمحسومة فإن  
شاه قبل وإن شاء ترك  
فإن قبل فإن شاء فسخ  
وإن شاء ثبت فإن ثبت  
وأقر على من وكله لم  
يلزمه إقراره لأنه لم يوكفه  
بالإقرار ولا بالصلح ولا  
بالإبراء وكذلك قال  
الشافعي رحمه الله  
فإن وكله بطلب حذته  
أو قصاص قبلت الوكالة  
على تثبيت السنة فإذا  
حضر الحذو والقصاص  
لم أحسد ولم أقص حتى  
يحضر المحسود له  
والمقص له من قبل أنه  
قد يقصر له ويكذب  
البينة أو يعفو فيطل  
الحد والقصاص (قال  
الشافعي) رحمه الله

(١) وفي باب دعوى الولد قبل ترجمة البع مع الشاهد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان  
على أن له الخيار أو لولده أو لهما معا أو بشرط المتاع أو البائع خيار الغيرة وقبض المتاع السلعة فهلكت في  
يده قبل رضا الذي له الخيار فهو ضمان لقيمتها ما بلغت قلت أو كثر من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان  
عليه إذا لم يتم البيع ردّها وكل من كان عليه ردّ شيء مضمونا عليه فلتف ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الغائت  
مقام البديل وهذا قول الأكثرين لقيمتهم من أهل العلم والقياس والأثر وقد قال قائل من  
ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فلتف في يديه فهو أمين كما ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن  
التي لا يجب عليه الإكمال البيع فبعله في موضع الأمانة وأخرج من موضع الضمان وقد روي عنه في  
الرجل يبتاع البيع الفاسد ويقبضه ثم تلفت في يديه ضمن القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض  
بأمر لا وجب له الثمن ومن حكمه وحكم السلبين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون غنا أبدا  
يتحول فبصرفه إذا فاته العقد الفاسد فالبيع يشتره الرجل شرعا لحلاله وبشرط خيار يوم أو ساعة  
فتلف أولى أن يكون مضمونا لأن هذا الأمر عليه ساعة أو اختار المشتري إنفاذه نفذ لأن أصله حلال =

(باب الخلاف فيما يجبه البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله خلافا لبعض الناس فيما يجبه البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا أمالي أن لا يخبر أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقيل لبعض من قال هذا القول إلى أي شيء ذهبت في هذا القول قال أحل الله البيع وهذا بيع وانما أحل الله زوجة رجل منه لا يشتري ما لم يكن ملك ولا يعرف البيع إلا بالكلام لا بتفرق الأبدان فقلت له أريت لو عارضك معارض جاهل بمنك فقلت فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا يعرف بيعا حلالا وآخر حراما وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما أحل عليه قال انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يوع فرسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له ولا هذه حجة في النهي فاعلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن سنة في البيع أو ثبت من قوله المتابعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن عروا بأبرزه وحكم ابن حزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهى عن الدينار بالدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فنهينا نحن وأنت عن الدينار بالدينارين وقتلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتجبت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الزنا وأن نهيته عن الربا بخلاف ما يروونه ويضعون بعدن أبي فاص وابن عباس وعروة وعامة فقهاء المسلمين فإذا كنا نتميز بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح وإن اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فترى لنا حجة على من خالفنا أنما ترى أن ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بالخلاف أحد بر وأبغ عنه أولى أن ثبت قال بل إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم معارضته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالفه قال لا ولكني أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قلت وبه أقول ولكن معناه على غير ما قلت قلت فإذا كررنا المعنى الذي ذهب إليه فيه قال المتابعان بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهب إليه محال لا يجوز في اللسان قال وما حالته وكيف لا يحتملها اللسان قلت انما يكونان قبل التسام غير متساويين ثم يكونان متساويين قبل التسام ثم يكونان بعد التسام متبايعين ولا يقع عليهما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويصرف في الكلام على التسام (قال) فقال فادلي على ما وصفت بشيء أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له أريت لو تسامت أو أوتيت لسلعة فقال رجل امرأته طالق ان كتبنا يتبايعا فيها قال فلا تطلق من قبل انما كغير متبايعين إلا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع قال نعم قلت أريت لو تقاضيتك فحاصلك فقلت والله لا أقارئك حتى تعطيني حتى متى أخش قال ان فارقتك سيدك قبل أن يعطيك حقت قلت فلو لم تعرف من لسان العرب شيئا الأهدأ أم أدلك على أن قولك محال وإن اللسان لا يحتمل

== والبيع الفاسد لم يرت عليه إلا بدو واختار المشتري والبايع انفاذه لم يحز فان قال ان البايع يعا فاسد لم يرض أن يسلم سلعة إلى المشتري ودعته فيكون أمانة وانما رضى بأن يسلم له الثمن فكذلك البايع على الخيار مارض أن يكون أمانة ومارضى إلا بأن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عند ضامنا للقيمة إذا لم يرض البايع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقدرى المدنون عن عمر بن الخطاب يرضى الله عنه أنه يسلم بفسد وأخذها بأمر صاحبها ففسدها لنظر إلى شيئا ففسدت فحكم فيها عمر صاحبها إلى رجل فحكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردها كما أخذها سالمة فأعجب ذلك عمره وأنفذ قضاءه واقفه عليه واستقضاء فإذا كان هذا على مسالمة ولا تسمية فمن الآمن من أسباب البيع فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فاسمى له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراء فليس عند المشتري رد وما نقص

وليس الوكيل أن يوكل  
الآن يجعل ذلك إليه  
الموكل وإن وكله ببيع  
متاعه فباعه فقال  
الوكيل قد دفعت إليك  
الثمن فأقول قوله مع  
عنه فإن طلب منه  
الثمن فحقه منه فقد  
ضمنه إلا في حال لا يمكنه  
فيه دفعه فإن أمكنه  
فحقه ثم جابه له بوجه البه  
فتلف ضمنه ولو قال بعد  
ذلك قد دفعته للذلم  
يقبل منه ولو قال  
صاحبه قد طلبته  
منك فتعنتي فأنث  
ضامن فهو مستدع  
أن الأمانة تحوّل  
مضمونة وعليه البينة  
وعلى المنكر البين (قال)

(١) ضامنة أي مضمونة  
ففي فاعلة بمعنى مفعولة  
كما في كتب اللغة اه

(٢) قوله وإن أصاب  
الخ كذا في التسع وانظر  
أين الفاعل وله سقط  
من الناصح لفظ عيب أو  
نحوه كتبه مصححه

ولو قال وكنك بيع متاعى وقضته منى فانكر ثم أقر أو قامت البينة عليه بذلك ضمن لأنه خرج بالجود من الامانات ولو قال وكنك بيع متاعى فبعته فقال مالك عندي ثنى فأقام البينة عليه بذلك فقال صدقوا وقد دفعت اليه ثمنه فهو مصدق لأن من دفع شأ إلى أهله فليس هو عنده ولم يكذب نفسه فهو على أصل أمانته وتصديقه ولو أمر الموكل الوكيل أن يدفع مالا إلى رجل فادعى أنه دفعه إليه لم يقبل منه الابينة واحتج الشافعي في ذلك بقول الله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وبأن الذي زعم أنه دفعه إليه ليس هو الذي اتهمه على المال كما أن الشافعي لسوا الذين اتهموا على المال وقال الله جل

بهذا المعنى ولا غيره قال فاذا كررته فقلت له أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحسد أن أته التمس صرفاً مائة دينار قال فقلت لطلحة بن عبيد الله قرا وضاحي اصطرف منى وأخذ الذهب يعطيه يده ثم قال حتى يأتي حازني أو حتى تأتي حازنتي من الغابة « قال الشافعي أنا شككت » وعمر يسع فقال عمر والله لا تتفرقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالو ربحه بالاهواهه قلت له أقم هذا تقول ونحن وأنت اذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا لم ينتقض فقال نعم قلت له ما بان لك وعرفت من هذا الحديث أن التفرق هو تفرق الابدان بعد التبايع لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التبايع لبعض الصرف دخل عليك أن تقول لا يحل الصرف حتى يتراضيا ويتوازا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطى ثم وجبا البيع في الصرف بعد التبايع أو معه قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام الاجمالة أو تجاهلا بالسان (قال الشافعي) قلت له أريت رجلا قال لا أفدك فأسمعك تقول المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول اذا تفرق المتصارفان قبل التبايع كان الصرف ربا وهما في معنى المتبايعين غيرهما لان المتصارفين متبايعان واذا تفرقا عن الكلام قبل التبايع فسد الصرف قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت إلى نقض قولك قال ان عمر سمع طلحة ومالك قد تصارفا فلم ينتقض الصرف ورأى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا وهاهنا لا يتفرقا حتى يتبايعا قلت تفرقا عن الكلام قال نعم قلت فقال لا أفرأيت لو احتمل اللسان ما قلت وما قال من خالفك أم ما يكون من قال يقول الرجل الذي سمع الحديث أو لى أن يصار إلى قوله لانه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم بما سمع وبالسان قال بلى قلت فلم تقطع هذا ان عمر وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان اذا اشترى شأ بغيره ان يجب له فارق صاحبه حتى يقيلا ثم رجع ولم تقطع هذا ابارز وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصارفا بأنهما تبايعا كما كانا معهما يتفرقا في لثما ثم غدا اليه ففضى أن لكل واحد منهما الخيار في رد بيعه (قال الشافعي) فان قال قائل تقول ان قولى محال قلت نعم قال فليست أراه كما قلت وأنت وان كانت لك مخالفة حجة نذهب اليها قال اللسان يحتمل ما قلت لا قال فينه قلت فما أحبني الاقدا كنت فبأقل مما ذكرنا وأسألك قال فلي قلنا فأريت اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار ليس قد جعل اليهما الخيار في وقتين ينقطع الخيار في أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجهاً فندعه قلت فأريت ان يعتكبا بعد دفعته اليك فقلت أنت فيه بالخيار إلى الليل من يومك وهذا وان تختارا اجازة البيع قبل الليل أحاز هذا البيع قال نعم قلت حتى ينقطع خياره ولو يلزمك البيع فلا يكون لك رده قال ان انتضى اليوم ولم أختر رد البيع انقطع الخيار في البيع أو اخترت قبل الليل اجازة البيع انقطع الخيار في الرد قلت فكيف لا تعرف أن هذا قطع الخيار في المتبايعين أن يتفرقا بعد البيع أو يختصرا أحدهما صاحبه قال الشافعي فقال دعه قلت نعم بعد العلم منى بأنك انما عمدت ترك الحديث وأنه لا يخفى عليك أن قطع الخيار في البيع الفرق أو الاختصير كما عرفته في جوابك فقلت له أريت ان زعمت أن الخيار إلى مدته وزعمت أنها ان يتفرقا في الكلام أيقال للتساومين أنهما بالخيار قال نعم السامع في أن يرد أو يدع والبائع في أن يوجب أو يدع قلت لم يكونا قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم كما غير حكمهما قبله أو ينبغي على أحد أنه مالك الماله ان شاء أعطاه وان شأتمته قال لا قلت فقال لانسان أنت بالخيار في مال الذي لم يوجب فيه شأ فليقل قال نعم عندك لم يوجب فيه ماله شيئا فقل انك تحيل فيما تحب فيه من الكلام قال فلم أقول لثأت بالخيار في مالك قلت لما وصفتك وان قلت ذلك إلى مدتك تركت قولك قال وابن قلت وأنت

تزعج أن من كان له الخيار إلى مدة فإذا اختار انقطع خبارة فقلت إذا جعلته بالخيار يوما فمضى اليوم انقطع  
الخيار قال أجل وكذلك إذا أوجب البيع فهو إلى مدة قلت لم أر منه قبل إيجاب البيع شيئا فيكون فيه  
يختار ولو أجاز أن يقال أنت بالخيار في ماله ما جاز أن يقال أنت بالخيار إلى مدة إنما يقال أنت بالخيار أبدا  
قال فان قلت المدة أن يخرج من ملكه قلت وإذا أخرجه من ملكه فهو لغيره أفعال لا أحداث أن بالخيار  
في مال غيره (قال الشافعي) فقلت أو أيت لو أن رجلا يهازل عاتل يحتفل فقال قد فعلت المساومان  
يقع عليهم ما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك  
يحمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام فان تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطي  
بعضه ما بذله منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذله إذا  
تفرقا قال ليس ذلك قلت ولا لك (قال الشافعي) قال أفليس يقع أن أملا سلعتك وتلك ما لم تكون  
لكل واحد من الرديف عيب أو ليس يقع أن أبتاع منك عبدا ثم أعاقه قبل أن يتفرق ولا يجوز عتق وأنا  
مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقع في هذا حتى لا يدخل عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرايت  
أن يعتل عبدا بألف درهم وتقابضوا وتشارطنا بأبجاء أو أأخذنا بالخيار إلى ثلاثين سنة قال فباعت قلت  
ومضى شاء واحد من قبض البيع نقضه وبرعما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وبرعما  
انتفع المتابع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من غنمه ثم رده وان كان أخذه بدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال  
المتابع وقد غلظت منفعة المتابع على البائع قال نعم هو رضى بهذا قلت وان أعاقه المشتري في الثلاثين  
سنة لم يجوز أن أعاقه البائع جاز قال نعم قلت فأما جعلته الخيار يستقرسول أنه صلى الله عليه وسلم عالم  
بشفرقا ولعل ذلك يكون في طريقة عيب أو لا يبلغ يوما كاملا لحاجة الناس إلى الأضواء وتفرقهم بصلواته وغير  
ذلك فقصته وجعلته الخيار ثلاثين سنة رأى نفسك فلم تقصه قال ذلك بشرطهما قلت في شرطه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن ينسب له شرطه من شرطه بائع ومشتري وقلت له أرايت لو اشتريت  
منك كيلان طعام بموصوف بمائة درهم قال فباعت قلت وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق قال لا  
قلت وان تفرقا قبل التقاض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي عليك شيء لم يكن لي ولا لك  
نقصه ثم انتقض بغير رضا واحد من قبضه قال نعم إنما نقضناه استدلالا بالسنة التي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الدين بالدين قلت فان قال قائل أهل الحديث يوهنون هذا الحديث ولو كان ثابتا لم يكن هذا ديننا  
لأن معنى شئت أخففت منك دراهمي التي يعتل بها إذا لم أسمك أجلا والطعام إلى مدته قال لا يجوز ذلك  
قلت ولم عليك فيه لمن طالب الأمران أحدهما أنك تحيرت ببيع المتبايعين العرض بالنقد ولا بيمين أحلا  
وبغيره فان قبل التقاض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا دينانين فإذا كان هذا هكذا عندك أحتمل فقط أن  
يسلف في كبل معلوم بشرط سلعة وان يدفعها فيكون لا غير دين بدين ولكنه عين بدين قال بل هو دين  
بدين قلت فان قال قائل فلو كان كما وصفت أمتها ذاتا بما في السلف تفرقا قبل التقاض انتقض  
البيع بالتفرق ولزمك أنك قد فسخت العقد المقدمة الصحيحة بتفرقها بأبدانهم والتفرق عندك في  
اليوم ليس معنى إنما المعنى في الكلام أو لزمك أن تقول في البيع بالخيار ما لم يتفرقا ان تفرقها  
بأبدانهم معنى هو جبه كما كان لتفرق هذين بأبدانهم معنى ينقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)  
فقال فالمراد بيمين عزمه قال البيع عن صفقة أو خيار قلت أرايت إذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قول بالخيار أنه لا يكون الذي تذهب إليه فيه أنه لو سمع عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم شأما يخالفه إن شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السن قال بلى قلت أقرى  
في أحديع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضره لا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سنن  
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس ثابت عن عمر وقد روى عن

نشاؤه فإذا دفعتم اليهم  
أموالهم الآية وهذا  
فرق بين قوله لمن ابتنه  
قد دفعته إليك يقل  
لأنه ابتنه وبين قوله  
لمن لم يابتنه عليه قد  
دفعته إليك فلا يقبل  
لأنه ليس الذي ابتنه  
(قال المزني) رحمه الله  
ولو جعل الوكيل فما  
وكله حله فقال للوكيل  
جعل لي قبلك وقد دفعت  
الك مالك فقال بل  
خنتي فأجعل مضمون  
لا تبرئه منه دعواه  
الخاتمة عليه ولو دفع  
إليه ما لا يشتري به  
طعاما فسلقه ثم  
اشتري به غنله طعاما  
فهو ضامن لقال والطعام  
له لأنه خرج من وكالته  
بالتعدي واشتري بغير  
ما أمر به ولا يجوز  
للكيل والأوصى أن  
يشتري من نفسه ومن  
يبيع عما يفتان الناس  
بمثل فيه ممدود لان  
ذلك تلف على صاحبه  
فهذا قول الشافعي

ومعناه ولو قال أمرت  
أن تشتري لي هذه  
الجارية بعشرة فاشتريتها  
بعشرين فقال الوكيل  
يا أبا عبد الله بعشرين  
فأقول قول الآخر مع  
عينه وتكون الجارية  
في الحكم للوكيل (قال  
المرتضى) والشافعي يجب  
في مثل هذا أن يرقى  
الحاكم بالآخر للأمر  
فيقول أنت كنت أمرته  
أن يشتريها بعشرين  
فقلت بعته بأربعين  
ويقول الآخر قد  
قبلت لأجل الفرج  
ولن يتابعه منه (قال  
المرتضى) ولو أمره أن  
يشتري له جارية فاشتري

(١) قوله فهي ان  
وقعت كذا في التسخ  
التي بيدنا ولعله سقط  
قبل فهي لفظ قلت فان  
هذه العبارة من كلام  
الشافعي رحمه الله كما  
هو واضح وحركته  
معجزة  
(٢) قوله قلت لو كان  
قوله هذا موافقا لقوله  
أخبار كذا بالاصول  
التي بأيدينا وانظر وحركه  
كتبه معجزة

عمر مثل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيوع عن صفقة أو خيار (قال الشافعي)  
وهذا مثل ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهذا منقطع قلت وحديث الذي روي عن عمر غلط  
ويجوز أن ينقطع فهو جامع لجميع ما ترقبه الأحاديث قال لنا أنصفنا ما يثبت مشله فقلت احتجنا  
بمع معرفتنا عن حديثه وعن حديثه ترك الصفقة (قال الشافعي) وقالت لو كان كذا روي كان معنى  
قولنا أشبه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أ رأيت أن نزع عمر قال البيوع عن صفقة أو  
خيار أليس يزعم أن البيوع يجب بأحد أمرين أما صفقة وأما خيار قال بلى قلت أ فبيع البيوع بالخيار  
والبيوع بخيار قال نعم قلت ويحب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت يزعم  
أنه يجب بالخيار بلا صفقة لأنه إذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم مختلفان كما تقول في المولى يعني  
أو يطابق وفي الصديق يعني بلى أو يفدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار إذا الصفقة تقدمه  
أو تكون معه والصفقة مستفظة عن الخيار (١) فهي أن وقت معها خيار أو بعدها وأليس معها ولا بعدها  
وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لا معنى له قال قد عدا هذا قلت نعم بعد العلم بعلان  
شأنه تعالى بالزعم أن ما ذهب إليه محال قال فامعناه عند (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا  
لما روي أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عنه وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيوع في معنى قوله فكان  
البيوع عن صفقة بعدها تفرق أو خيار قال بعض من حضره ما معنى يصح غيرها قال ما ليه لأبصر حديثه  
قلت أجل فلم استفت به قال فعرضنا عليه هذا بان قال فأقول أن ابن مسعود روي أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال إذا اختلف المتابعان فالقول ما قاله البائع والمتابع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث  
منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا يخالفها لم يجز للعام بالحديث أن  
يخرج به على واحد منها لأنه لا يثبت هو بنفسه فكيف يزال ما يثبت بنفسه ويشهد أحاديث معه كما ثابتة  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتا لم يكن يخالف منها شيئا من قبل أن هذين  
متابعان أن تصاد قاعلي المتابع واختلفا في الثمن فكل واحد منهما يختار أن ينفذ البيوع إلا أن تكون  
دعواهما بما يقبده البيوع مختلفة تنقض أصله ولم يجعل الخيار إلا للمتابع أن يأخذ أو يدع وحديث  
البيوع بالخيار جعل الخيار لهما معا من غير اختلاف في ثمن ولا دعاهما من واحد منهما بشئ يفسد أصل البيوع  
ولا ينقضه إنما أراد تحديد نقض البيوع بشئ يجعل لهما معا واليهما أن شاء فعلاه وإن شاء تركاه (قال الشافعي)  
ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتابعين الذين لم يترقا من مقامهما لم يجز له الخيار لهما بعد تفرقهما من  
مقامهما فان قال في معنى في البيوع اللازم بالصفقة أو التفرق بعد الصفقة قيل لو وجب بالصفقة استغنى  
عن التفرق ولكنه لا يلزم الإيهام ومعنى خياره بعد الصفقة كعنى الصفقة والتفرق وبعد التفرق فيختلفان في  
الثمن فيكون للمشتري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان إذا ظهر على عيب ولو جاز  
أن نقول إنما يكون له الخيار إذا اختلفا في الثمن لم يجز أن يكون له الخيار إذا ظهر على عيب وجاز أن يطر كل  
حديث أشبه حديثي حرف واحد وحرف آخر مشله وإن وجد لهما محل يخرجان فيه فجاز عليه لبعض  
المترقبين ما هو أولى أن يجوز من هذا فأنهم قالوا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التبر بالتمز لا يدخل  
وعن المزانية وهي الجزاء بالكيل من جنسها وعن الرطب بالترغمة من الغراب بالخبر صهام التبر لا يدخل  
في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن الغراب لا يحل لسلالة النبي صلى الله عليه وسلم  
ووجدنا للحدثين يعني يخرجان عليه ولما زعمنا هذا غلبنا في أكثر ما يقدرون على الأحاديث (قال الشافعي)  
ووافقنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيوع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار إذا وقع مع البيوع جاز فليس  
عليه أن يخرج بعد البيوع والحق عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيوع ومن القياس  
إذا كانت بيعا فلا يتم البيوع إلا بالتفرق المتابعين وتفرقهما بشئ غير عقد البيوع يشبه والله أعلم أن لا يكون



يجب بالخيار الأبعد البيع كما كان التفريق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن أوس بن الحدثان (١) التصري عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفريق بين المتبايعين تفرق الأبدان ويدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لا في لو كنت إذا بيعت رجلا سلعة نسوي ما أن ألف لزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه حاضر في أن يبيع من رجل سلعة خيرا منها بضرورة ولكن في شيء أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن يتفرقا لا نهما لا يكونان متبايعين الأبعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الأقبل التفريق حتى يكون للمشتري الخيار في رد البيع وأخذها فيها لئلا يفسد على البائع ولعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسح البيع عليهما معا ولو لم يكن هذا لم يكن الحديث معنى أبدا لأن البيع إذا وجب على المشتري قبل التفريق أو بعده فلا يضر البائع من باع على يبعه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا جاز أن لا يصير الناس إلى حديث إلا أحالهم غيرهم إلى حديث غيره (٢)

### (باب بيع الكلاب وغيرهما من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرف ابن هشام عن أبي سعود الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكلب ومهر البني وحلوان الكاهن (قال) قال مالك فلذلك كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا إلا كلبا مائة أضرار ناقص من عمله كل يوم فإطمان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن زيد بن خصيفة أن السائب بن زيد أخبره أنه سمع صفيان بن أبي زهير وهو رجل من شذوذ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا ناقص من عمله كل يوم فإطمان قالوا أت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرب هذا المسجد أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يحل للكلب أن يحل وإذا لم يحل فله أن يتخذ إلا صاحبا حذرا وحرا أو ماشية ولا يملك له أن يتخذ ولم يكن له أن يقتله أحد حتى اغاي يكون الثمن فيما قتل مما عاين إذا كان يحل

(٢) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب مسمى بيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا المشتري نقضه إلا من عب فقال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تبايعا فيه فقلت وما ألجته في ذلك فقال أخبرنا مالك بن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا يبيع أحدهما الخيار فقلت له فأنقول ليس ذلك عندنا أحد معروف ولا أمر معمول به فيه فقال الشافعي الحديث بين الإحتياج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بضاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يعني عليه فقد زعمتم أن عمر قال لما بين أوس حن اصطرف من طلبة من عبد الله عانة دين فلو فقال طلبة أنظرني حتى تأتي حاجتي أو حاجتي من الغاية فقال لا والله لا تفرقه حتى تقضى منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكفتم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فإن قلت ليس هذا أردنا أردنا أن يكون عمله بعده فإن عمر الذي سمعتم النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يبعه من يبعه فارق حتى يظن أن يبيع (أخبرنا) صفيان بن عينة عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر وقد أقيم النبي صلى الله عليه وسلم وإن هر جعا

غيرها أو أمره أن يزوجها جارية فزوجها غيرها بطل النكاح وكان الثمن للمشتري لا لأمر ولو كان لرجل على رجل حق فقال له رجل وكنتي فلان ينقضه منك فصدقه ودفعه وتلفوا أنكروا رب الحق أن يكون وكلفه أخبار فاذا أغرم الدافع لم يرجع الدافع على القاض لأنه يعلم أنه وكيل براءه وأن أغرم القاض لم يكن له أن يرجع على الدافع لأنه يعلم أنه مظلوم براءه وأن وكله ببيع سلعة فباعها نسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف ما وكله إلا بالنقد ولو وكله بشراء سلعة فأصابها عيبا كان له الرد والقبول وليس عليه أن يحلف ما رضى به الأمر وكذلك المقارض وهو قول الشافعي ومعنا وبالله التوفيق (قال المزني) ولو قال رجل لفلان على دين

(١) التصري بتون فهمه كافي الخلاصة كيه مصححه

أن يكون له في الحياة شيء يشتري به ويبيع (قال) ولا يحل اقتناؤه الا صاحب صدأ وزرع أو ماشة أو ما كان في معناه لما فيه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب يدل على أنها لو سلمت أن يكون لها الثمن بحال لما جاز قتلها ولو كان لمالكها بيعها بأخذ ثمنها التصريح من يحل له قتلها (قال) ولا يحل السلم فيها لبيع وما أخلف شيء يملك فيه بحال مجهلاً أو مؤمراً أو بقبته في حياة أو موت فهو ثمن من الثمن ولا يحل للكلب عن لما وصفنا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمنه ولو حل غنم حل حوان الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً الا كلب صدأ وزرع أو ماشة نقص كل يوم من عمله فيراطان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماه حراماً ومعه فلا يحل أن يخرج له عن مجهل ولا مؤمراً ولا بقبته بحال ولو قتله إنسان لم يكن فيه قربة وما لا يحل غنمه مما عاك لا تحل قبته لأن القربة عن من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته يبيع من الناس غير الكلب والخنزير وأن لم يجلأ كله فلا بأس بابتاعه وما كان لأبأس بابتاعه لم يكن بالسلف فيه بأس إذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فعليه قبته في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقتله معلماً كما تكون قبة العبد معلماً وذلك مثل العهد يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقور وغيرهما من الجوارح المعلمة ومثل النهر والجار الأنسي والبغل وغيرهما فيه منفعة حيواناً لم يؤكل له (قال) فأما التسبيع والتغلب فيزك لأن روياعاً وهما تخالفان لما وصفنا يجوز فبهما السلفان كان انقطاعهما في الحين الذي يسلق فبهما مونا الأمان الطاهر عند الناس ومن قتلها وهما لا حد غرم غنهما كما يغرم عن النبي وغيره من الوحش المملوك غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدأة والرجعة والبقاعة وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل له ومثل السمك والقطا والخنافس وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه بدين ولا غيره ولا يكون على أحد ولو حبسه رجل عند فقتله رجل له قبة وكذلك القار والجردان والوزغان لأنه لا معنى للنفعة فيه حساً ولا منفعاً ولا مئماً فإذا اشترى هذا أشبه أن يكون كل المال بالباطل وقد نهى الله عز وجل عن كل المال بالباطل لأنه انما أجيز للسلب يبيع ما تنفعوا به ما كولا واستمتعوا به في حياته لمنفعة تقع موقفاً ولا منفعة في هذا تقع موقفاً وإذا نهى عن بيع ضرب العمل وهو منفعة إذا تم لانها ليست بعين تملك لمنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أو أولى أن ينهى عن غنمه عندي والله تعالى أعلم

### (باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فمما قلنا من الناس فأجاز ثمن الكلب وشراؤه وجعل على من قتله غنمه قتلته أفعوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم ثمن الكلب ويجعل له ثمناً حساً أو مئماً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها الثمن بغير ما قلنا أو يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغرمه قاتله وكل ما يغرمه قاتله أنتم من قتله لأنه استهلاك ما يكون مالاً مسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر عامهم (وقال قائل) فأنا انما أخذنا أن الكلب يجوز غنمه خبراً وقياساً قتلته فإذا كثر الخبر قال أخيراً بعض أصحابنا عن محمد بن إسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً من كلب قتلته عشرين بغيراً قال وإذا جعل فيه مقتولاً قبة كان حياته عن لا يختلف ذلك (قال) فقتله أرايت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجابه على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فلا ذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قبته قال فأخذنا قيساً على أن رسول الله

وقد وكل هذا بقبضه لم يقض الشافعي عليه يدفعه لأنه مقر بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقول له ان شئت فادفع أو دعه ولا أجبرك على أن تدفع (قال) ولوكيل والمقارض أن يرد ما اشترى بالعبث وليس البائع أن يحلفهما ماضي رب المال وقال ألا ترى أنهم لو تصدوا لم ينتقض البيع ولزمهما الثمن وكانت التباعة عليهم الرب المال

### (كتاب الإفراق)

باب الإفراق بالمقوق والمواهب والعارية (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الإفراق بالغ حرشيدوس لم يحز يسه لم يحز إقراره فإذا قال الرجل لفلان على شيء ثم جد قبله أقرر عما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو قرة أو فلس وأحلف ماله حقيق غيره فان أبي



## (١) (باب الربا - باب الطعام بالطعام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحارث بن الصمري أنه أتى التمس صرافاً فأتى ديناراً قال فدعاني طلبة بن عبيد الله فقرأوا من شاذي اصطرف فمضى وأخذ الذهب بقبلها بيده ثم قال حتى تأتي خزائني أو خزاني «قال الشافعي أنا شككت بعد ما قرأت أنه عليه» وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع فقال عسرا والله لا تفارق حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهواه والبر بالبر وبالأهواه والتمر بالتمر وبالأهواه والشعير بالشعير وبالأهواه أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق وبالأهواه والبر بالبر وبالأهواه والتمر بالتمر وبالأهواه والشعير بالشعير وبالأهواه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الخم بالخم إلا سواء عتبا بين يديكما ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالتمر والخم بالتمر يدا بيد كيف شئتم قال ونقص أحدهما التمر أو الخم (قال الشافعي) رحمه الله وهذا تأخذ وهو موافق للاحاديث في الصرف وبهذا تركنا قول من روى أن لا ربا بالآفي نسيئة وقتل الرابن وجهين في النسيئة والتعد وذلك أن الرابن يسه يكون في النقد

= للرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البنت وحلوان الكاهن قال مالك وإنما يكره بيع الكلاب الضواري بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) فمن يحجز للرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا يجزئه أن يبيعها انتهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتها في الحال التي جعل اتخذها فيه اتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحصل أن يكون لها ثمن بحال فقلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له عنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قوله لم وكيف يجوز أن يغرر مودعة في الحال التي سول (١) فيها نفسه وأنت لا تجعلونه له ثمن في الحال التي جعل أن يتفعف فيها فان قال قائل فإن من المقتين من زعم أنه إذا قتل فقهه عنه ويرى فيه أثرا فأولئك يحجزون يبيعها ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرعون أن الكلب سلعة من السلع يحمل ثمنه كما يحمل ثمن الخمر والبغل وإن لم يؤكل لهما للثمن فبهما ويقولون لو زعم أن ثمنه لا يحمل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباهها هذا كثيرة فيزعمون أن ما شتر رجل لو ماتت كان له أن يبيع جلودها فيه بفنها فإذا دفنت حل يبيعها ولو استهلكها رجل قبل الدباغ لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحمل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في الميراث انخرأونوه لانه لا يحمل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلافا فإذا صارت خلافا حل ثمنها وأستأكم ما ستمتكم وهي خمر أو بعد ما أفسدت وقبل ما تصر خلافا لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأنها أصلها حرام ولم تصر خلافا لأنهم يعقلون ما يقولون وإنما صاروا مجموعين بخلاف الحديث الذي بيننا نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم مجموعون بأنكم لم تتبعوا فتبينوه فلا تجعلون للكلب ثمنًا إذا كان حيا وتجعلونه ثمنًا إذا كان ميتا أو أنتم لو قال لكم فائل لا تجعل له ثمنًا إذا قتل لانه قد ذهب منفعته وأجبر أن يباع حيا ما كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذ له الحجة عليه إلا أن يقال =

الالف قبله أعطه أي  
أفست فلويا وغيرها  
ولطف أن الف التي  
أقررت بها هي هذه  
وكذلك لو أقر بالف  
وعبد أو ألف ودارم  
يحصل الف الأول  
عبيدا أو دورا إذا قال  
له على ألف الأدرها  
قبله أقره بأى ألف  
شئت إذا كان الدرهم  
مستثنى منها ويبقى  
بعدمثى قل أو كثر  
وكذلك لو قال له على  
ألف لا كثر حطة أو  
الاعبد أخبرني على

(١) ترجم هنا لفظ باب  
الربا السراج المضيئي في  
نسخته وأتى عقبه باب  
الطعام بالطعام والتمرحم  
بعد ما المتعلقة بالربويات  
وهي في سائر النسخ مؤخره  
عن هذا الموضع وعلى  
ترتيب نسخته جرياني  
هذا المطبوع فليعلم  
كتبه مصححه

(١) قوله سول كذا درس  
بالأصل بدون نقط ولعله  
محرف عن نفوت أو نحو  
ومحروكته مصححه

بازدادة في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل وقد يكون مع الاجل زيادة في التقدير (قال) وبهذا  
 نأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض بدايد الذهب والورق والخسطة  
 والشعر والتبر والمخ (قال) والذهب والورق مبيتان لكل شيء لانهما أشأان كل شيء ولا يقاس عليهما  
 شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حرهم معهما من الطعام من مكيل كلهما كول  
 (قال) فوجدنا الماكول اذا كان مكيلا قالما كولا اذا كان موزونا في معناه لانهما ما كولا معا وكذلك اذا  
 كان مشروبا مكيلا أو موزونا لا الوزن أن يباع معلوما عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوما عندهما  
 بل الوزن أقرب من الاطاعة لبعده فتفاوت من الكيل فلما اجتمع في أن يكونا ما كولين ومشروبين ويباع معلوما  
 بمكيل أو موزون كان معناه ما معنى واحد الحكمناهما ما حكا واحد ا وذلك مثل حكم الذهب والفضة  
 لأن مخزج التبريم والتحليل في الذهب والفضة والبر والشعر والتبر والنوى فيه لانه لا صلاح له الا به والمخ  
 واحد لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من الماكول غيره وكل ما كان قياسا عليها  
 مما هو في معناها وحكمه حكمها لم يخالف بين أحكامها وكل ما كان قياسا عليها مما هو في معناها حكمنا  
 حكمها من الماكول والمشروب والمكيل والموزون وكذلك في معناها عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب  
 يبيع عددا لا وحدا كثيرا منها وزن يبعده ولا وزن بأخرى ووحد ناعمة الرب بركة انما يباع في سلال جزافا  
 ووحد ناعمة الصم انما يباع جزافا ووجدنا أهل البدو اذا تبايعوا لحما ولبنام يبايعوه الاجزافا وكذلك  
 يتبايعون السمن والعسل والزبد وغيره وقد يوزن عند غيرهم ولا يتبع من الوزن والكيل في بيع من باعه  
 جزافا وما يبيع جزافا أو عددا فهو معنى الكيل والوزن من الماكول والمشروب عندنا والله أعلم وكل  
 = ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان فيه ثمن وما لم يكن ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الاخرى  
 (باب بيع الفضولي وليس في التراجم وفيه نصوص) منها في الغصب (قال الشافعي) رحمه الله  
 واذا غصب الرجل من الرجل الجارية قباعها من رجل والمشتري يعلم انها موصوبة ثم جاء المصوب  
 فأراد اجازة البيع لم يكن البيع جائزا من قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا اجازة المحرم ويكون  
 له تجديدي بيع حلال هو غير حرام فان قال قائل أو أربأ لو أن امرأ باع جارية بشرط لنفسه فيها الخيل  
 أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار امضاءه فيسلم المشتري (١) بان الخيل له دون البائع قيل بلى  
 فان قال فما الفرق بينهما قيل هذه باعها ما لكها بما حلالا ولا تكن له الخيل على شرطه وكان المشتري  
 غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم انها موصوبة عاصيان لله هذا باع ما ليس له  
 وهذا اشترا ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لانه ضد الا ترى أن الرجل المشتري من رب  
 الجارية جازيته لو شرط المشتري الخيل لنفسه كان له الخيل كما يكون للبائع اذا شرطه أو تكون للمشتري الجارية  
 الموصوبة انما يشارك اخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط على الغاصب الخيل لنفسه فان قال لا من  
 قيل أن الذي قد شرط له الخيل لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكها الوشرط له الخيل جاز فان قال نعم  
 قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر  
 ومنها مسألة الضاعة آخر القراض التي يبيعها لاختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا  
 الشافعي قال واذا ابتاع الرجل مع الرجل بضاعة وتعدى فاشترى بها شاة فان هلكت فهو ضامن وان  
 وضع فيها فهو ضامن وان دبح فالرب لصاحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة  
 التي اشتراها عماله فهو بالخيار في أن يأخذ من ماله أو السلعة التي ملكت بعامله فان هلكت تلك السلعة  
 قبل أن يختار أخذها لم يضمن له الراس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها لاختياره أن =

أن يبقى بعد الاستثناء  
 شاة أو أكثر وان أقر  
 بشوب في منديل أو غير  
 في جراب قالوا له القسر  
 وان قاله قبلي كذا  
 أقر عشاء واحد  
 ولو قال كذا وكذا أقر  
 عشاء اثنين وان قال  
 كذا وكذا درهم قبله  
 أعطه درهمين لان كذا  
 يقع على درهم ثم قال  
 في موضع آخر ان قال  
 كذا وكذا درهم قبل  
 له أعطه درهما أو  
 أكثر من قبل أن كذا  
 يقع على أقل من درهم  
 (قال المزني) وهذا  
 خلاف الأول وهو  
 أشبه بقوله لان كذا  
 يقع على أقل من درهم  
 ولا يعطى الا اليقين  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله والاقرار في العدة  
 والمرض سواء  
 بتصاصن معا ولو أقر  
 (١) قوله بأن الخيل له  
 دون البائع هكذا  
 بالأصل هنا وفي باب  
 الغصب ولعله تحريف  
 من النسخ والوجه بأن  
 الخيل له دون المشتري كما  
 هو واضح اه معصه

لوارث فلم يث حتى  
حدثته وارث يحبه  
فالانصرار لازم وان لم  
يحدث وارث فن اجاز  
الانصرار لوارث اجاز  
ومن ابادره ولوا فسر  
لغير وارث فصار وارثا  
بطل انصراره ولو اقران  
ان هذه الامة ولهم منها  
ولاماله غيرها ثم مات  
فهو ابنه وهما حاران  
بحونه ولا يبطل ذلك  
بحق الغرماء الذي قد  
يكون مؤجلا ويجوز  
ابطاله بعد ثبوته ولا  
يجوز ابطال حرية  
بعد ثبوته واذا اقر  
الرجل لجل بدن كان  
الانصرار باطلا حتى  
يقول كان لابي هذا  
الجل ولولده على مال  
وهو وارثه فيكون  
اقراره (قال المزني)  
رحمه الله هذا عندي  
خلاف قوله في كتاب  
الوكالة في الرجل يقر  
أن فلانا وكيل فلان  
في قبض ما عليه إنه

(١) الاسيوش هو  
البرق طونا والنقاء وزن  
رمان هو النسر دل أو  
الحرف كذا في كتب  
اللغة كتبه مصححه

ما سبق منه وبذخره والابني ولا يذخره ولا يختلف فلو نظرنا في الذي سبق منه وبذخره فقلنا بين  
ما لا يبي ولا يذخره ولا يبي باسابق غاية ووجدنا الطعام كما لا يبي ذلك البقاء ووجدنا الم لا يبي  
ذلك البقاء ووجدنا الم لا يبي ولا يذخره فان قال فديوق قيل وكذلك طامة الفا كهة الموز ونة قد نيس  
وقسر الاثر جع المص في هيبس وليس فمابني ولا يبي معنى يفرق بينه اذا كان ما كولا ومشرو وفاكله  
صنف واحد والله أعلم وما كان غير ما كولا ولا مشرو بل تفكه ولا للذم (١) الاسيوش والنقاء  
والبرق وكها قهي وان اكلت غير معنى القوت فقد تعدا كولة ومشرو به وقيل ما على الما كولا القوت أولى  
من قبيل ما على ما فارقه مما يستعمله لغير الاكل ثم الادوية كلها اهل الجها وابلجها وسقونها وغار يقونها  
يدخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستعمله يكون ما كولا ومشرو وبجميعه أن  
المتاع ليس كل أو يشرب ووجدنا بجميعه أن الاكل والشرب للنفعة ووجدنا الادوية تولك وترتب للنفعة  
بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالمأ كولا والمشرو بأولى من أن تقاس بها  
المتاع لغير الاكل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فجعلنا الاشياء أصلياً أصل ما كولا وفيه الربا  
وأصل متاع لغير الما كولا لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فلا صل في الما كولا والمشرو اذا كان  
بعضه بعض الاصل في الدنانير والدنانير والدرهم بالدرهم واذا كان منه صنف بصنف غيره فكله دنانير  
بالدرهم والدرهم بالدنانير لا يختلف الابعة وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدرهم بحال وذلك أن  
يكون الشيء منوط ببابس منه وهذا لا يدخل القهب ولا الورق ابدأ (قال) فان قال قائل كيف فرقتم

= لا يملكها والقول الثاني وهو أحد قوله أنه اذا تعدى فاشترى شيأ بالمال بعينه فرحمه فاشترى باطل  
والبيع مردود وان اشترى بحال لابيئه ثم تعدا المال فهو متعد بالثقة والرجح والنقصان عليه وعله  
مثل المال الذي تعدى فيه فتشده ولصاحب المال ان وجهه في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال  
فصاحب المال بخلاف أحب أخذه من الم دفع وهو المقارض وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو  
البائع ومنه في الاجازات (قال الشافعي) ومن اعطى رجلاً ما لا اقرضاه عن سلعة يشتريها بعينها  
فاشترىها فصاحب المال بالخيار وان أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وان شاء ضمن المقارض  
رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر أنه اذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها  
فان كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وان كان عقد الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولم  
يشتري الثمن والرجح والنقصان عليه وهو ضمن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وان اعطى رجلاً رجلاً  
شيأ يشتريه شيأ بعينه فاشترى به ذلك الشيء وغيره بما اعطاه أو أمره أن يشتريه شيأ فاشترى شيأ  
أو بعدا فاشترى بعين فاشترى بها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذهما أمره وما زاد له  
بغير أمره أو أخذهما أمره به حصته من الثمن والرجوع على المشتري بما بين من الثمن وتكون الزيادة التي  
اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباعه فاشترى في ذلك الشيء بالمال لانه عماله ملك ذلك كله  
وعماله باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قدر في أن يشتريه شيأ بشار فاشترى ما زاد معه  
شيأ فهو له فان شاء أمكه وان شاء وهبه لان من رضى شيأ بشار فاشترى به زاد معه غيره لانه قد شاءه  
بالذي رضى وزاد في لأمونة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي في الاحاديث التي  
عليها يعتمد قلنا هم واحد بشكهم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شيب بن غرقدة أنه سمع ابي يعقوب  
عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه ديناراً يشتري به شاة أو أخصبة فاشترى به =

لا يقضى عليه بدفعه

لأنه مقر بالتوكل في مال لا عليكه ويقول له ان شئت فادفع أو دعه وكذلك هذا اذا أقر عالج لرجل وأقر عليه أنه مات وورثه غيره وهذا عند الحق أولى وهذا أولى عندى سواه فلهذا عني سواه فلهذا ما أقرب فيه ما على نفسه فان كان الذي ذكر أماته مات حيا وأنكر الذي له المال أو كلفه رجعا عليه بما أنفد عليهما (قال

الشافعي) ولو قال هذا الرقيق له الا واحدا كان للقرآن يأخذ أيهم شاء ولو قال غصبت هذه الداوين فلان وملكتها فلان فهي لفلان الذي أقر أنه غصبها منه ولا يجوز شهادته لتسلي لانه غاصب ولو قال غصبتها من فلان لابل من فلان كانت الاول ولا غرم عليه الثاني وكان

(١) قوله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي كذا في التسخ ولعل هذه العبارة من زيادة النسخ اذ لا يحل لها ان لا يقضى (٢) قوله ونحن ان كان لها كذا في جميع التسخ ولعل وجه الكلام وان كان لها من غير ركبته صحيحه

بين الذهب والورق وبين الماكول في هذه الحال قلت الحق فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز ان يقسم شيأ بشئ بخلافه فاذا كانت الرطوبة موجودا في غير الذهب والفضة فلا يجوز ان يقاس شئ بشئ في الموضع الذي يخالفه فان قال قائل فأوجدنا السنة فيه قبل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن زياد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياض أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء البسنت فقال له سعد أيتهما أفضل فقال البيضاء فنهى عن ذلك وقال سعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنقص الرطب اذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كره البيضاء البسنت فان كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ ولعله ان شاء الله كرهها لذلك فان كان كرهها متفاضلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز الرطب بالشعر متفاضلا وليس في قول أحد جماع النبي صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماؤه وأصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدايد الا ولا يعرفه نسبة كالدانير بالرواهم لا يختلف هو وهي وكذلك زيب بتمر وحنطة بشعر وشعر بسلت وفرة بارز وما اختلف أصنافه من الماكول والمشروب هكذا كله وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أنه سأل أهل العلم بالرطب عن نقضه فينبغي للإمام اذا حضره أهل

ثلاثين فباع احداهما بدينار وأما ما شاعروا بدینار فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى زبادا بجم فيه (قال الشافعي) فمن قاله جميع ما اشترى له فانه جماله اشترى فهو ازاد بملوك له قال انما كان ما قبل عروة من ذلك ازيدا وقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ينظره وازدياده واشارته وان يعلج ما ملكت عروة وعلجه ودعاه في بيعه ورأى عروته وذلك بحسنه غير عاص ولو كانت معصية نهامة عنهم لم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى بأن يعلج ما بدینار يعلج بالدينار شتان كان به أراضى وانما معنى ما يضمنه ان أراد مال له انما أراد ملكا واحدة وملكته المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال جماله جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه ان يشتري ما بدینار فأخذ شتان فقد أخذ واحدة تجوز بجميع الدينار فأوفاه وازاد له بدینار مشاة لا مؤنة عليه في حاله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مال لثلاثة بنصف دينار والثلاثة الاخرى

(٢) ونحن ان كان له المشتري لا يكون الا أمر ان يملكها ابدأ بالملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (باب اعتبار القدر على التسليم حاشا شرعا في صحة البيع وليس في التراجم وفيه نصوص من هنا باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعي) رحمه الله وان حل بيع غر من هذا الترخيل أو عتبا أو قناه أو خر زرا وغيره لم يحل ان يتبع غرهما التي تأتي بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة في ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الفرور ونهى عن بيع الترخي يسد مراحه كان بيع غرتم لم يخلق بعد أولى في جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عرو عن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الفحل معاومة قال الشافعي فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الفحل والتمر لم يشد يد المرفقة مضرة لان العاهة قد تأتي عليه كان بيع المرفقة منه في ثقت من قسما وآخر زاد دخل في معنى الفرور وأولى أن لا يباع مما قد دوى فهي التي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيفية يحرم ان يباع قناه أو خر زرين بد قبل يطيب منه شئ وقد روى وحل ان يتناع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

ولا يجوز اقرار العبد  
في المال الا بانذن  
له سيده في التجارة فان  
لم ياذنه سيده فحق  
عقوبته ولا غرم ويجوز  
اقراره في القتل  
والقطع والحسد لان  
ذلك على نفسه ولو قال  
رجل لفلان على ألف  
فانه بائنه فقال هي  
هذه التي اقررت لك بها  
كانت لك عندي وديعة  
فقال بل هذه وديعة  
وتلك أخرى فاقول  
قول المقرع عينه  
لان من اودع شيئا فجاز  
أن يقول لفلان عندي  
ولفلان على لانه عليه  
حالم بهلك وقد يودع  
فيتمدى فيكون عليه  
دين فبالا زمة الا باليقين  
ولو قال له عندي ألف  
درهم وديعة أو مضاربة  
دينا كانت ديناً لانه قد  
يتعدى فيها فتكون  
مضمونة عليه ولو قال  
دفعها لي أمانة على  
اني ضامن لها لم يكن  
ضامنا بشرط ضمان

(١) قوله عدتها أو يكون  
الخ كذا في النسخ ولفظ  
أبي داود ان أحب أهل  
ان أعد هائدة واحدة  
وأعتقل ويكون ولاؤك  
لي فقلت اه كتبه  
مصححه

العلم عاير عليه أن يسألهم عنه وبهذا صرا إلى قيم الاموال يقول أهل العلم والقول من أهلها ومنها أنه  
صلى الله عليه وسلم نظري متعقب الرب فلما كان ينقص لم يجز بيعه بالتبر لان التبر من الرب اذا  
كان نفعه غير محدود وقد حرم أن يكون التبر بالتبر الا بالمثل وكانت فيها زيادة في النظر المتعقب  
من الرب فدللت على أنه لا يجوز طلب لباس من جنسه لاختلاف الكليين وكذلك دلت على أنه لا يجوز  
ربط ربط لانه نظري في البيع المتعقب خوفاً من أن يزبد بعضه على بعض فهو حارطيان معناه ما معى  
واحد فاذا نظري المتعقب فلم يجز ربط ربط لان الصفقة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب  
وكان يباع بمجموع الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل بالكيل والاوزن بالكيل والوزن من جنسه الا بالمثل

### (باب جاع تفرع الكيل والوزن بعضه ببعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الاعم الجامع الذي يفرد به من جملة ما يخرج منه فخرجها  
فقلت جنس فأصل كل ما ابتنت الارض أنه نبات ثم يفرق به أسماء فقال هذا حب ثم يفرق بالحب أسماء  
والاسماء التي تفرق بالحب من جاع التميز فقال تجوز ويبس يقال حنطة ودره وشعر ولسن فهذا الجامع  
الذي هو جاع التميز وهو من الجنس الذي يحرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو  
في الذهب والورق هكذا وهما مخلوقان من الارض أو فها ثم هما تميز بفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر  
سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله والحكم فيما كان باسماً من صنف  
واحد من أصناف الطعام حكم واحد لاختلاف فيه حكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

ﷺ لا يكون بيع أبداً أولى بالفرع من هذا البيع الطائفي السماء والعبد الا بقرى والجل الشارد أقر بم أن  
يكون التفرع أضعف من هذا ولان ذلك شيء دخل في وقدي وجد وهذا المخلوق بعد وقد يتخلق فيكون  
غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغايتين منازل أو رأيت أن أصابته الجائحة بأى شيء يقاس  
أو بأول جملة فقد يكون ثابته أكثر وثالته فقد يختلف بثمانين فهذا عندنا يحرم بمعنى السنة والاثرو القياس  
عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكمتنا وفيما حكمتنا كفاية ان شاء الله ﷻ ومنها  
في ابطال بيع المكاتب كتابه صحيحة بغير رضاه قبل فسخ الكتبة وفيه نصوص في الكتبة وغير هاهنا  
في ترجمة هبة المكاتب وبيعه (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكانه ولا يبيعه حتى  
يجوز فان باعه أو وهبه قبل بيعه المكاتب أو اختار العجز بالبيع المثل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق  
باطلاً لانه أعتق ما لا علق وكذلك لو باعه قبل بيعه أو رضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع  
مفسوخاً حتى يحدث له ما بعد رضاه بالعجز ﷻ ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال ان شاء مكاتبتي فيعوه  
فشاء مكاتبتي قبل يؤدي الكتبة يبيع وان لم يثلم يبيع وقال بعد ذلك واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي  
فيعوه فلم يجز حتى قال قد نسنت أن تبعوكي قبل لاتباع الارض بالعجز فان قال قد رضيت ببيعهم وان  
لم يرض به فالوصية باطلة لا يجوز بيعه ما كان على الكتبة

(وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءتني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع  
أواق في كل عام أو قفة فأعنتني فقالت لها عائشة ان أحب أهل أن أعدها لهم (١) عدتها ويكون ولاؤك لي  
فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فباعتها من عند أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها =



صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخنطة والشعر والنمر والمخ ذكروا واحدا وحكم فيها  
حكوا واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تقرير الصف من المأكول والمشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وان تفاضلت وتباينت في الاسماء كإتيان الذهب وتفاضل في  
الاسماء فلا يجوز ذهب بذهب الامتلاخل وزناوزن بدايد قال وأصل الخنطة الكيل وكل ما كان أصله  
كيلا لم يجز أن يباع بمثله وزناوزن ولا وزنا بكيل قال ولا بأس بالخنطة مثلاخل وبدايد ولا يشترقان حتى  
يتقاضا وان تفرقا قبل أن يتقاضا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال  
ولا بأس بخنطة جيدة بسوى مذهبها بنوا بخنطة رديئة لا بسوى مذهبها بنوا ولا خنطة حديثة بخنطة  
قديمة ولا خنطة بيضاء صافية بخنطة سوداء جيمعة مثلاخل كيلا بكيل بدايد ولا يشترقان حتى يتقاضا اذا  
كانت خنطة أحدهما صنفا واحدا وخنطة بائنه صنفا واحدا وكل ما لم يجز الامتلاخل بدايد فلا يخفى أن  
يباع منه شيء ومعه شيء غيره بشئ آخر لا خفي في مذهب عجمي ودرهم عدي عجمي ولا مذهب سوداء ودرهم  
عدي خنطة عجمية حتى يكون الطعام بالطعام لا شيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئا من غير صفته  
ليس معه من صفته شيء

== التي صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشترط ليهم الولاء  
فأعطاها الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال  
أما بعد فإنا لرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل  
وان كان ما شرط قضاء الله أحق وشروطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا  
مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمر بن عائشة أثبت من  
حديث هشام وأحس غلط في قوله واشترط ليهم الولاء وأحب حديث عمر أن عائشة كانت اشترطت  
ليهم بغير أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان  
أعتقتها فالولاء لها وقال لا يخلص عنها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرا هان تشتريهم ما لا يجوز  
(قال الشافعي) وبهذا نأخذ وقد ذهب فيه قوم مذهب ساذكروا محض في حفظه منها ان شاء الله (قال  
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والرى يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت  
أن يخل تخم من تخوم المكاتب فيجوز عن أدائه لانه انما عتقته الكفاية على الأداء قال فاذا لم يؤت في  
نفس الكفاية أن الولي يبعه لانه اذا عدها على شيء قلما يأت به كان العبد بماله قبل كتابته انما عتقه  
قد علمت هذا قال الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان يخل به يجم قال  
فإن ههنا قلت وأليس في المكاتب شرطان إلى السيد يبع في أحدهما وهو اذام يوفه قال بلى قلت  
وان شرط الثاني العبد ما أدى لانه لم يخرج بالكفاية من ملك سيده قال أما انطروج من ملك سيده فلم يكن  
بالكفاية قال الشافعي فقلت فاذا لم يخرج من ملك السيد الكفاية هل الكفاية الا شرط للعبد على نفسه  
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه ليس ينضم لغيره قال أما من  
الاحرار في قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال وعفا له يجره قلت فلن عفا باذن  
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد وسيد على الرضا بترك شرطه في الكفاية قال بلى قلت  
ولو اتفقا على أن يبتى المكاتب عبدا أو يجمه له جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز اذا اجتماع على ابطال  
الكفاية أن يسلطها قال الشافعي وقلت ذهبت بيرة إلى أهلها مسومة بنفسها لعائشة ورجوعها ==

ما أصله أمانة ولو قال  
له في هذا العبد ألف  
درهم شئ عن قوله فان  
قال نقد فيه ألفا قيل  
كذلك منه فقال قال له  
منه اشتراه به فهو كما  
قال مع عبده ولا تتر  
إلى قيمة العبد قلت أو  
كثرت لانهما قد  
يغنيان ويغنيان ولو  
قال له في ميراث أبي ألف  
درهم كان اقرا على  
أبيه بدين ولو قال في  
ميراثي من أبي كانت  
هبة إلا أن يريد اقرا  
ولو قال له عندى ألف  
درهم عارية كانت  
مضمونة ولو أقر في عبد  
في يده لفلان وأقر  
العبد لغيره فلقول  
قول الذي هو في يده  
ولو أقر أن العبد الذي  
تركه أو له لفلان ثم  
وصل أو لم يصل دفعه  
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التبر بالقر)

(قال الشافعي) والتبر نصف ولا بأس أن يتناع صاع تمر بصاع تمر يدايد ولا يتفرقان حتى يتقابضا ولا بأس إذا كان صاع أحدهما صاعا واحدا وصاع الآخر صاعا واحدا أن يأخذوا من كل بردى وبغوة وبغوة وأوردى وصحاني بصحاني ولا يخفى أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خير في أن يتباها التبر بالتمر موز وناف جلال كان أقرب وأبعد ذلك ولو طرحت عنه الجلال والقرب لم يجز أن يباع وزنا وذلك أن وزن التمر يتباين فيكون صاع وزنه أرطال وصاع آخر وزنه أكثر منها فلو كيلا كان صاع بأكثر من صاع كيلا وهكذا كل كيل لا يجوز أن يباع عنه وزنا وكل وزن فلا يجوز أن يباع عنه كيلا وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتناع كيلا وأن أصله الوزن وجزءه الأثمان ما يبعه على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا ينال كيف يتبايعان ان تقابضه قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التبر)

(قال الشافعي) وهكذا كل صنف يابس من الماء كوزل والمثروب والقول فيه كما وصفت في الحنطة والتمر لا يختلف في حرف منه وذلك (١) بخلاف الشعير والشعير والذرة والبرذون واللب والخبث والذخن والارز بالارز وكل ما أكل الناس مما ينبتون ولم ينبتوا مثل القث (٢) وغيره من حب الحنظل وسكر العشر (٣) وغيره مما أكل الناس ولم ينبتوا وهكذا كل ما كول يابس من انيسون وباسيوس ونفاد شفاء وصعتر بصعتر فبايع = لعائنه بجواب أهلها بأن اشتروا ولاهما ورجوعها بقول عائنة ذلك يدل على رضاها بأن يتباع ورضا الذي كاتبها بذلك لأنها لا تشتري الا بمن كاتبها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفل مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أقرى من استعان بكلمة مهجرا قال لا قلت قد ينهدا على أنهما تمجزا وان كانت مهجرت فلم يجزها سداها قال الشافعي فقال فلعل لأهلها بيعها قلت بغير رضاها قال لعل ذلك قلت أقرها راضية أنا كانت مساومة بنفسها ورسولا لأهلها واليهم قال نعم قلت فنبني أن يذهب فوهما أنهم باعوا بها بغير رضاها وتعلم أن من لقيت من الصنف (٤) إذا لم يختلفوا في أن لا يبيع المكاتب قبل أن يجز أو يرضى بالبيع لا يجهلون سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان محتملا معنيين كان أولاها ما ذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه ينفى الحديث كما وصفت أن لم تبع الأبرشاها قال أجل

(باب اعتبار رؤية المبيع لصحة البيع وليس في التراجيح) وقد سقي في أول السمع ذكر الخلاف في خيار الرؤية عند قول الشافعي أنه لا يراد البيع إلا بخيار أو عيب يجده أو شرط بشرطه أو خيار الرؤية أن جاز خيار الرؤية (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية

ورجح في اختلاف ما ألت الشافعي (باب البيع على التراجيح) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقطعة وبيع الأعدال على التراجيح على أنه واجب بصفة أو عرفة قال لا يجوز من هذا شيء قلت وما الخطة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمناذرة قلت الشافعي رحمه الله فأناتقول في الساج المدرج والقطبي المدرج لا يجوز بيعهما إلاهما في معنى الملامسة وزعم أن يبيع الأعدال على التراجيح يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى القر والمجر من القطبية والساج يرى بعضه دون بعض ولا تراه من الأعدال شيء وأن الصفة تقع منهما على هاتين مختلفتين قلت الشافعي أعيا ففرق بين ذلك لأن الناس أجازوه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحدا يقتدى =

فصلان آخر فهو لاؤل ولاغرم عليه لا آخر ولايصدق على ابطال اقراره في مال قد قطعه لاؤل واذا شهدا على رجل أنه اعتق عبده فردا ثم اشترى باده فان صدقهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وان كذبهما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وانظره اه محصيه

(٢) قوله مثل القث هو نبت يختزجبه في وقت الجسد اه محصيه

(٣) قوله العشر كمرد شجره صنغ حلو وله سكر يخرج من شعبه وموضع زهره وانظر اللسان اه محصيه

(٤) قوله من الصين كذا بالاصل بدون نقط ولعله يحرف عن المغنين أو المدينين وحرر اه محصيه

منه وزن ياشي من صنفه لم يصرف الى كيل وما يبيع منه كيلاً لم يصرف الى وزن لما وصفت من اختلافه في يسه وخفته وجفائه قال وهكذا كل ما كول ومشر وبأخرجه اقمن شجر أو أرض فكان بحاله التي أخرجه الله تعالى بها لم يحد فيه الا تسمون شأفتقلوه عن حاله التي أخرجه الله تعالى بها الى غيرها فأما ما لوز كوه لمزل رطابها الى أباد في هذا الصنف منه تلأذ كرها ان شاء الله تعالى فأما ما حدث فيه الا تسمون تحضف من التمر فهو شئ استجابوا به صلاحه وان لم ينقلوه وتر كوه جف وما أشبه هذا

### (باب ما يجامع التمر وما يخالفه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى زيتون مخلوق غرة لوز كها الا تسمون صحفة لم يخرج منها زيت ولم اعصرها خرجت زيتاً فاما اشتق لها اسم الزيت بان شجرتها زيتون فاسم غرة شجرتها التي منها الزيتون فكل ما خرج من زيت الزيتون فهو صنف واحد يجوز فيه ما يجوز في الحنطة والخنطة والتمر بالتمر ورد منه ما ردت من الحنطة والتمر لا يختلف وقد بعصر من الفجل دهن يسمى زيت الفجل قال وليس مما يكون بسلادنا فيعرف له اسم باسمه ولست أعرفه يسمى زيتاً الا على معنى أنه دهن لا اسم له مستعمل في بعض ما يستعمل فيه الزيت وهو ما بين الزيت في طعمه وبرجه وشجرته وهو زرع والزيتون أصل قال ويختلف معنيين فالذي هو النبي به عندي والله تعالى أعلم أن لا يحكم بان يكون زيتا ولكن يحكم بان يكون دهنان من الادهان فيجوز أن يباع الواحد منه بالآخر من زيت الزيتون وذلك أنه اذا قال رجل أكلت زيتاً واشتريت زيتاً عرفت أنه براد به زيت الزيتون لان الاسم له دون زيت الفجل وقد يستعمل أن يقال هو صنف من الزيت فلا يباع بالزيت المتلاثل والسلبط دهن الجبلان (١) وهو صنف غير زيت الفجل وغير زيت الزيتون فلا بأس بأواحد منه بالآخر من كل واحد منهما وكذلك دهن البرز والحبوب كلها كل دهن منه يخالف دهن غيره دهن الصنوبر ودهن الحب الأخضر ودهن الخردل ودهن السم ودهن نوى الشمس ودهن اللوز ودهن الجوز فكل دهن من هذه الادهان يخرج من حبة أو غرة فاختلاف ما يخرج من تلك الغرة أو تلك الحبة أو تلك الغرة فهو صنف واحد فلا يجوز الا متلاثل به اريد وكل صنف منه يخرج من حبة أو غرة أو غمة فلا بأس به في غير صنفه الواحد منه بالآخر ما لم يكن نسيئة لا بأس بدهن خردل بدهن فجل ودهن خردل بدهن لوز ودهن لوز بدهن جوز ارداد أصوله كله الى ما يخرج منه فإذا كان ما يخرج منه واحداً فهو صنف كالحنطة صنف واذا خرج من أصلين مفرقين فهما صنفان مقة فان كالحنطة والتمر فعلى هذا جميع الادهان المأكولة والمشروبة لفظاً والتلذذ لا يختلف الحكم فيها كهو في التمر والحنطة سواء فان كان من هذه الادهان شئ لا يؤكل ولا يشرب بحال أبداً لمواء ولا تغيره فهو خارج عن الزا فلا بأس أن يباع واحد منه بعشرة منه يد أو نسيئة أو واحد منه واحد من غيره وباتين بدا يدونسيئة أعمال الرافقيا كل أو شرب بحال وفي الذهب والورق فان قال قائل قد جمعهما اسم الدهن قبل وكذلك جميع الحنطة والذرة والارز اسم الحب فلما تبين حل الفضل في بعضه على بعض بدايد وليس للادهان أصل اسم موضوع عند العرب انما سميت بمعنى أنها تنسب الى ما تكون منه فأما أصولها من السم والحب الأخضر وغيره فموضوع له أسماء كلها الحنطة والجبلان فان قيل فالحب الأخضر يعني فاسمه عندهم بعرفه البطم والعسل الذي لا يعرف بالاسم الموضوع والذي اذا القيت رجلاً فقلت له عسل علم أنه عسل النحل صنف وقد سميت أشياء من الحلاوة تسمى بها عسلاً وقالت العرب لتحديث الحلو حديث عسول وقالت المرأة الحلو

= به في العلم أحازه فان قلتم انما أجزأه على الصفة فسوق الصفات لا نحو زالمضوعة على صاحبها صفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يبيع البزائج أرباب لوهالك المبيع أي يكون على باعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا يبيع عين ولا يبيع صفة

بأقـرارهما والولاء  
موقوف فان مات  
العبد وترك مالا كان  
موقوفاً حتى يصدقهما  
فيرد الثمن اليهما والولاء  
له دونهما (قال المزني)  
رحمه الله أصل قوله ان  
من له حق منه ثم قدور  
عليه أخذه ولا يخلو  
المشتريان في قولهما  
في العتق من صدق أو  
كذب فان كان قولهما  
صدقا فالثمن دين لهما  
على الجاحد لانه باع  
مولوه وماترك فهو  
لمولاه ولهما أخذ الثمن  
منه وان كان قولهما كذا  
فهو عبدهما وماترك  
فهو لهما والقبيلان  
لهما اقدرا الثمن من مال  
الميت اذا لم يكن له  
(١) الجبلان بضم  
الجيم والسم وقل  
حب البكرية كافة  
اللسان اه متعصمه

الرجح معسولة الوجه وقالت فيما التذت هذا عمل وهذا معسول وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لك حتى تدنق عسلته يعني يجلسها لان الجاع هو المسكين من المرأة فقالوا الكل ما استحلو معسول ومعسول على معنى أنه يستحلى استحلاء العسل قال فصل النحل المنفرد بالاسم دون ما سواه من الحلو فأنما سببت على ما وصفت من الشبه والعسل فطرة الخالق لا صنعتة للاختيار فيه وما سواه من الحلو فأنما يستخرج من قصب أو قرع أو جبة كما تستخرج الادهان فلا بأس بالعسل بعصر قصب السكر لانه لا يسي عسلا الا على ما وصفت فأنما يقال عصير قصب ولا بأس بالعسل بعصر العنب ولا برب العنب ولا بأس بعصر العنب بعصر قصب السكر لانها معادن ومن شجرتين مختلفتين وكذلك رب الثمر رب العنب متفاضلا وهكذا كل ما استخرج من شئ فكان حلو أو فاسده على ما وصفت عليه أصول الادهان مثل عصير الزمان بعصر السفرجل وعصير التفاح بعصر اللوز وما أشبه هذا فعلى هذا الساب كله وقياسه ولا يجوز منه نصف مثله الا بزيادة وزنا وزن ان كان بوزن وكيلا ان كان أصله الكيل بكيل ولا يجوز منه مطبوخ بني بحال لانه اذا كان اغنياء مطبوخا فاعطيت منه نبشاً مطبوخ فاني اذا ملج بنقص فيدخل فيه النقصان في التيء فلا يحل الا المتلاجل ولا يباع منه واحداً مطبوخين معالان انما تبلغ من بعضه أكثر مما تبلغ من بعض وليس المطبوخ غاية ينتهي اليها كما يكون للتمر في اليس غاية ينتهي اليها وقد يطبخ فيذهب منه جزء من مائة جزء ويطبخ فيذهب منه عشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً فلا يجوز ان يباع منه مطبوخ مطبوخ لما وصفت ولا مطبوخ بني ولا يجوز الا في بني فان كان منه شئ لا يعصر الا مشوا بغيره لم يجز ان يباع نصفه مثلاً لانه لا يدرى ما حصة المشوب من حصة الشئ المبيع بعينه الذي لا يحل الفضل في بعضه على بعض

### (باب المأكول من صنفين شيب أحدهما بالآخر)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي في السنة خبرنا ودلالة بالقياس عليها انه اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خيفه نسيئة وذلك في حديث عباد بن الصامتين وما سواه قاس عليه في مثل معناه ولا بأس بمدحطة عدى شعير ومدحطة عدى أرز ومدحطة عدى ذرة ومدحطة عدى غر ومدحط بمدى زبيب ومدحط بمدى ملح ومدحط بمدى حنطة والملح كله نصف ملح جبل وبحر وما وقع عليه اسم ملح وهكذا القول فيما اختلفت أجناسه فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خيفه نسيئة مثل الذهب بالفضة سواء لا يختلفان فعلى هذا هذا الساب كله وقياسه وكل ما سكت عنه مما يوزن كل أو يشرب بحال أبداً يباع بعينه بعض صنف منه بصنف فهو كالذهب بالذهب أو صنف بصنف يخالفه فهو كالذهب بالورق لا يختلفان في حرف ولا يكون الرجل لازماً للحديث حتى يقول هذا الان يخرج الكلام فيما حل بيعه وخرم من رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد واذا تفرق المتبايعان الطعام بالطعام قبل أن يتقابعا انتقض البيع بينهما قال والعسل كله صنف واحد فلا بأس واحد منه واحد يدايد ولا خيفه متفاضلا يدايد ولا متفاضلا نسيئة ولا يباع عسل بعسل الا مصفين من الشعم وذلك أن الشعم غير العسل فلو بيعا وزنا وفي أحدهما الشعم كان العسل باقلاً منه وكذلك لو باعه وزنا وفي كل واحد منهما شعم لم يجز ما من أن يكون ما فيه من العسل من وزن الشعم مجعولا ولا يجوز مجعول بمجعول وقد يدخلها ما فيها عسل بعسل متفاضلا وكذلك لو بيعا كيلاً بكيل ولا خيف في مدحطة فيها قصل أو فيها حجارة أو فيها زوان (١) بمدحطة لاشئ فيها من ذلك أو فيها نبت لانها الحنطة بالحنطة متفاضلة ومجعولة كما وصفت في العسل بالعسل وهكذا كل صنف من هذا متفاضله غيره مما يقدر على تمييزه منه لم يجز بعضه ببعض الا خلاصا مما يخلطه الآن يكون ما يخلط المكبل لا يزدني كيله مثل قليل التراب وما قد من

واوثن غير بائعه وتركه أكثر من الثمن وان كان ماركه أقل من الثمن لا يمكن له ما غيره (قال الشافعي) رجه الله ولو قال له على دراهم ثم قال هي نقص أو زيف لم يصدق وان قال هي من سكة كذا وكذا صدق مع عينه كان أدنى الدرهم أو أوسطها أو جارتها بغير ذلك البلد أو غير جارة كما لو قاله على ثوب أعطاه أي ثوب أقصره وان كان لا يلبسه أهل بلده (قال المزني) رجه الله في قوله اذا قاله على درهم أو درهمات فهي وازنة قضاء على قوله اذا قال له على دراهم فهي وازنة ولا يشبه الثوب نقد البلد كما لو اشترى بدوهم ملعة جاز قوله زوان كضرب بالهمز وتركه وكسر الزايمع الواو الواحدة زوانة وهو جبال البريكسبة رداءة وأهل الشام يسمونه السيلم كزيب كاف المصباح اه محصيه

تنبه فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كيله فأما الوزن فلا يخفى شيء من هذا فله لان كل هذا يزيد في الوزن وهكذا كل ما شابه غير فيسيع واحده من جنسه وزنا يجوز فلا يخفى فيه وان يسيع كلابكيل فكان ما شابه ينقص من كبل الجنس فلا يخفى فيه مثل ما وصفت من الخطة معهما شيء بخطة وهي مثل ابن خطه ما مدين خطه ماء اول خطه وذلك أنه لا يعرف قدر ما دخله أو دخله ما معادن الماء فيكون السبع بالبن متفاضلا

### (باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود تمرًا ولا أصل للتمر إلا الرطب فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في الخبر عنه أن نهيه عنه أنه تطرق في المتعقب وكان موجودا في سنته تحريم التمر بالتمر وغيره من الماء كقول الاملائي على قوله عليه وآله وقيل لنا معناه فقلنا لا يجوز رطب برطب لانه اذا نظر فيه في المتعقب فلا يخرج من رطب بالمرطاب أبدا من أن يباع مجهول الكيل اذا عديم ولا أخير في تمر بتمر مجهول الكيل معلولا أحدهما مجهول لان نقصانهما أبا يختلف فيكون أحد التمرين بالآخر وأحدهما كثر كيلان الآخر وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يباع رطب منه كيلا برطب لما وصفت فباسم الرطب بالتمر والتمر بالتمر والتمر كله صنف واحد وحشبه وطأوه وانسه لا يجل الفضل في بعضه على بعض ولا يجل حتى يكون مثلا على وزننا ووزن ويكون بابا يختلف فيكون لحم الوش بلحم الطير واحداتين وأكثر ولا خفي في تمر نخلة رطب نخلة يخرص ولا يخر ولا غيره فالقسم والمادة وكل ما أخذته عوض مثل السبع فلا يجوز أن يقاسم رجل رجلا رطبا في نخلة ولا في الأرض ولا يبادله لان كلاهما في معنى السبع فهنا الا لعرايا المخصوصة وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطبا غير تينيس فلا يجوز فيه الا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطبا فرسل (١) وتفاضل وتين وعنب وإخاص وكثيرى وفا كنه لا يساع شي منها بشي رطبا ولا رطب منها بيايس ولا جازف منها بكيل ولا يقسم رطب منها على الأرض بكيل ولا وزن ولا في شجره لان حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالمرطاب وهكذا كل ما كثر رطب لا يعود غراما وكل رطب من الماء فقل به ويعظم وقلة ما يجعل غيرها فيضمر به ويحذف واذا اختلف الصنفان والارجح لا يساع منه شيء بشي من صنفه وزنا ووزن ولا كيلا بكيل لغير ما في الرطوبة من تغيره عند اليس وكثرة ما يجعل بعضهم الماء فقل به ويعظم وقلة ما يجعل غيرها فيضمر به ويحذف واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبخ بقضاء متفاضل خرافا ووزنا وكيفما شاء اذا جرت التفاضل في الوزن أجزت أن يباع جزافا لانه لا معنى في الجزاف في حرمته الا التفاضل والتفاضل فيهما مباح وهكذا جزا بآرج ورطب بعنب في ثمره وموضوعا جزافا ومكلا كقلنا فيما اختلف أصنافه من الخطة والقدرة والزيت والتمر سواء في ذلك المعنى لا يتأخذه وفي كل ما خرج من الأرض من ما كثر ومن مشروب والرطب من الماء كقول والمشروب وجهان أحدهما يكون رطبا ثم يترك بلا عمل من عمل الآدميين فيغيره عن بنيته خلقته مثل ما يطبخ فنقصه النمل ويجعل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرًا والتمر يشدد بلا يطبخ فيغيره ولا عمل شيء حل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في هذا المعنى لم يجز أن يباع منه رطب بيايس من صنفه وزنا ووزن ولا كيلا بكيل ولا رطب برطب وزنا ووزن ولا كيلا بكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل ما كنهها كلها الآدميون فلا يجوز رطب بيايس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسنة

### (باب ما جاء في بيع العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا العسل لا يجوز منه بيع لحم ضائق بلحم ضائق رطبا لرطل أحدهما بيايس

لحرفتهما بقصد البلد وان اشتراها بشوب لم يجز لطلهما بالثوب (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له على درهم في دينه لوفان أراد درهمه وديناره والا فقبله درهم ولو قال له على درهم ودرهم فلهما درهمان وان قال له على درهم فدرهم قيل ان أردت فدرهم لازم فهو درهم ولو قال درهم تحت درهم ودرهم أو فوق درهم فقبله درهم لجواز أن يقبل فوق درهم في الجبونة أو تحت في الرءاء وكذلك لو قال درهم مع درهم أو درهم معه

(١) الفصل كزبرج الخوخ أو ضرب منه كافي القاموس ٨١

محصه

والآخر رطب ولا كلاهما رطب لانه لا يكون اللحم بنقص نقصا واحدا واختلاف خلقته ومراعيه التي  
يغذى منها لانه فيكون منها الرخص الذي ينقص اذا بيس نقصا كثيرا والغليظ الذي يقل نقصه ثم يختلف  
غلظه ما باختلاف خلقته ورخصه ما باختلاف خلقته فلا يجوز لحم ابدأ الا باساقه بلع اياه بيسه وزناوزن  
من صنف واحد كالتمر كيلا بكيل من صنف واحد يدايد ولا يفرقان حتى يتقايضا فان قال قائل فهل  
يختلف الوزن والكيل فيما بيع بابا قيل يجتمعان ويختلفان فان قيل فقدر فلاحيت يجتمعان فان  
يختلفان قيل الترادف وقع عليه اسم اليس ولم يبلغ اناه بيسه فيبيع كيلا بكيل لم ينقص في الكيل شيئا واذا  
زاد زمانا نقص في الوزن لان الجفوف كلما زاد فيه كان انقص لوزنه حتى ينتهي قال وما بيع وزنا فاما  
قلت في الاعم لا يباع حتى ينتهي جفوفه لانه قد يدخله اللحم بالعم متفاضل الوزن أو مجهولا وان كان ببلاد  
ندية فكان اذا بيس ثم اصابه الندى رطب حتى يشغل لم يبع وزناوزن رطبان ندى حتى يعود الى الجفوف  
وحاله اذا حدث الندى فزاد في وزنه كماله الاولى ولا يجوز ان يباع حتى ينتهي جفوفه كالم يجزى في ابتداء  
والقول في اللحم المختلف واحد من قولين أحدهما ان لحم القنم صنف ولحم الابل صنف ولحم البقر صنف  
ولحم الظباء صنف ولحم كل ما تفرقت به اسماء دون الاسماء الجامعة صنف فيقال كله حيوان وكله دواب  
وكله من بهيمة الانعام فهذا اجماع اسمائه كله ثم تفرق اسماءه فقال لحم غنم ولحم ابل ولحم بقر وقال لحم  
ظباء ولحم ارناب ولحم راسع ولحم ضبايع ولحم ثعلب ثم يقال في الطير هكذا اللحم كراكي ولحم حباريات  
ولحم جمل ولحم بعاقيب وكما يقال طعام ثم يقال حنطة ودره وشعير وأرز وهذا قول يصح وينقاس فن قال  
هذا اقال الغنم صنف حنائها ومعزها ووصفار ذلك وكبارها وناثه ولحوله وحكمه انهم ان يكون مثل البر  
المتفاضل متفارا التمر المتباين المتفاضل متفارا لا يباع منه باس منتهى اليس يباس مثله الاوزناوزن يبا  
يسد واذا اختلف بيع لحم القنم بلحم البقر يباس رطب ورطب رطب وزناوزن ووزنا من به ثلاثة  
أمثاله يدايد ولا خيرة فيه نسبة وذلك انه لا ربا في الفضل في بعضه على بعض يدايد وانما الرافيه  
بنسبة واذا اجاز الفضل في بعضه على بعض يدايد وزناوزن لم يكن للوزن معنى الا ان يعرف المتبايعان  
ما اشترى باوبعا ولا باس به جزا فاكيف شاء عالم يدخله نسبة كما قلنا في التمر بالزبيب والحنطة بالذرة ولا يختلف  
ذلك ثم هكذا القول في لحم الانيس والوحش كله فلا خير في لحم طير بلحم طير الا ان ييس منتهى اليس  
وزناوزن يدايد كما قلنا في لحم الغنم ولا باس بلحم طير بلحم ارناب رطب رطب ويا يباس مثلا مثل ربا كثر  
وزنا يجراف وجزا فاجزاف لا اختلاف الصنفين وهكذا الحيتان كله لا يجوز فيه ان اقول هو صنف لانه  
ساكن الما ولوزنه زعمت ان ساكن الارض كله صنف وحشه وانسه وكان اقل ما ينزى ان اقول  
ذلك في وحشه لانه يلزمه اسم الصيد فاذا اختلف الحيوان فكل ما نملكه ويصيرك فلا باس برطل من  
أحدها بأرطل من الآخر يدايد ولا خيرة فيه نسبة ولا باس فيه يدايد وجزا فاجزاف وجزا فاوزن  
ولا خير في رطل لحم حوت نملكه رطب برطل لحم نملكه رطب ولا أحدها رطب والاخر يباس ولا خيرة فيه  
حتى يلج ويحفظ وينتهي نقصانه وجفوف ما كثر لجه منه ان يلج ويسبل ماؤه فذلك انتهاء جفوفه فاذا  
انتهى بيع رطلا برطل وزناوزن يدايد من صنف فاذا اختلف فلا باس بالفضل في بعضه على بعض يدا  
يدا ولا خيرة فيه نسبة ومارق لحمه من الحيتان اذا وضع جف جفوقا يدايد فلا خير في ذلك حتى يبلغ ما به من  
الجفوف وبيع الصنف منه مجله وزناوزن يدايد واذا اختلف فالقول فيه كما وصفت قبله يباع رطب ازا فاما  
رطب جزا فو يباس جزا فو متفاضل في الوزن فعلى هذا الباب كله وقياسه لا يختلف والقول الثاني  
في هذا الوجه ان يقال اللحم كله صنف كما ان التمر كله صنف ومن قال هذا الزم عندي ان يقول في الحيتان  
لان اسم اللحم جامع لهذا القول ومن ذهب هذا المذهب يلزمه اذا أخذ بمجماع اللحم ان يقول هذا كجماع

دينار لانه قد يقول  
مع دينارى ولو قاله  
على درهم قبله درهم أو  
بعده درهم فعليه درهمان  
ولو قال له على قفيز  
حنطة معه دينار كان  
عليه قفيز لانه قد  
يقول مع دينارى ولو  
قال له على قفيز لابل  
قفيزان لم يكن عليه  
الا قفيزان ولو قاله  
على دينار لابل قفيز  
حنطة كان مقرابها  
ثابتا على القفيز راجعا  
عن الدينار فلا يقبل  
رجوعه ولو قال له على  
دينار قفيز حنطة  
لزنه الدينار ولم  
تلزحه الحنطة ولو  
أقصره يوم السبت  
بدرهم وأقصره يوم  
الاحد بدرهم فهو  
درهم واذا قال له على  
ألف درهم سم وديعة  
فكما قال لانه وصل

الثر يجمع الزبيب والثر وغيره من الثمار صفا وهذا مما لا يجوز لأحد أن يقول عندى والله تعالى أعلم  
فان ذهب الى أن حاشا لو حلف أن لا يأكل لحاشا لم يلزم الأكل حاشا بلزم الغنى فكذلك لو حلف أن  
لا يأكل غرا حاشا بالزبيب حاشا بالثر وحاشا بالفسك وليس الايمان من هذا بسبل الايمان على  
الاسماء واليوسع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

### (باب ما يكون رطبا أبداً)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من الماء كقول والمثروب الذى يكون رطبا أبداً اذا ترك لم يابس مثل الزيت  
والسمن والشيرق والادهان واللبن والنخل وغيره مما لا ينتهى بيبس في مدة جاءت عليه أبداً الآن يرد فوجد  
بعضه ثم يعود دائماً كما كان أو بأن ينقلب بأن يعقد على نار أو يحمل عليه يابس فيصير هذا يابسا بغيره  
وعقدنا فيه هذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بعينين أحدهما أن رطوبة ما ييس من الثمر رطوبة  
في شئ خلق مستبعد انما هو رطوبة طرأة كطراءة أعذته في شجرة وأرضه فإذا زایل موضع الاعتداء  
من منبته عاد الى اليبس وما وصفت رطوبة يخرج من فانها الحيوان وأقر شجرة وأزرع قد زایل الشجر  
وازرع الذى هو لا ينقص عزايه الاصل الذى هو فيه نفسه ولا يجفبه بل يكون ما هو فيه رطبا لمن طباع  
رطوبته والثاني أنه لا يعود يابسا كما يعود غيره اذا ترك مدة الامعاوصفت من أن يصرف بادخال غيره  
عليه يخلطه وادخال عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التى رطوبته تنقضى الى  
جفوفه اذا ترك بل اعمل الأديمين لم يجز أن ينقبه عليه ويجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه لانا كذلك  
نجد في كل أحواله لا منتقلا لا ينقل غيرهما فلا بأس بلين حليب بلين حامض وكيفما كان بلين كسفا  
كان حليباً ورائباً وحماضاً ولا حامض يحلب ولا حليب يرائب ما لم يخلطه ماء فإذا خلطه ماء فلا خبر فيه  
اذا خلط الماء أحد اللبنين أو كلاهما لان الماء غش لا يمتزج فلو أجزأه أجزأ الفرر ولو أراضيه لم يجز من قبل  
أنه ماء ولين يخلطان لا تعرف حصة الماء من اللبن فتكون أجزأه اللبن بالين مجهولاً ومتفاضلاً أو جامعا  
لهما وما كان يجرم الفضل في بعضه على بعض لم يجز أن يباع الامعولوا كله كلابكيل أو وزن أو وزن  
لجامع علم يبيع اللبن بالين أنه يجوز كيفما كان اللبن بالين لم يخلط واحدا منهما ماء ويرذاً خلطه ماء ماء  
أو واحدا منهما ولا يجوز اذا كان اللبن صنفوا واحدا الأيداء دمثلا يمثل كلابكيل والصنف الواحد بلين  
الغنم ماعز ومثله والصنف الذى يخالفه البقر دمثا وعريه وجواميه والصنف الواحد الذى  
يخالفه ماعز الابل أو أدرها ومهرها ويختار عرايها وأراه والله تعالى أعلم جائز أن يباع  
بلين الغنم بلين البقر ولين البقر بلين الابل لانها مختلفة متفاضلة ومستويا وجرأها وكيف ما شاء المتبايعان  
يدابيد لاخير في واحد منهما بالآخر نسبة ولاخير في بلين مغل على وجهه لان الغلاء ينقص  
اللين ولاخير في بلين غنم غنم من قبل أن الاقط بلين معقود فإذا استلبن بالقط أجزأه اللبن بالين  
مجهولاً ومتفاضلاً أو جمعتهما فإذا اختلف اللبن والاقط فلا بأس بلين ابل باقط غنم ولين بقر باقط  
غنم لما وصفت من اختلاف اللبن يدابيد ولاخبره نسبة قال ولا بأس أن يشتري زيدا من غنم بلين  
غنم لان الزيد شئ من اللبن وهماماً كولا في حالهما التى يتبايعان فيها ولاخير في غنم زيد غنم بلين  
لان السمن من الزبد ببيع متفاضلاً أو مجهولاً وهما مكيلان أو موزونان في الحال التى يتبايعان ومن صف  
واحد واذا اختلف الزبد والسمن فكان زيد غنم زيد بقر أو سمن غنم زيد بقر فلا بأس لاختلافهما بأن  
يباعا كيف شاء المتبايعان اذا تقاضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلين شاة يدابيد ونسبة اذا كان  
أحدهما نقداً والدين منهما موصوفاً قال وان كانت الشاة مكيلاً وكان اللبن بلين غنم وفي الشاة حين يتبايعا

فلو سكنت عنه ثم قال

من بعده هي ودبعة

وقد هلك لم يقبل

منه لانه حين أقر

ضمن ثم ادعى الخروج

فلا يصدق ولو قاله

من مالى ألف درهم

سئل فان قال هبة

فالقول قسوله لانه

أضافها الى نفسه

فان مات قبل أن

يتبين فلا يلزمه الا

أن يقر ورثته ولو قال

له من دارى هذه

نصفها فان قال هبة

فالقول قسوله لانه

أضافها الى نفسه فان

مات قبل أن يتبين

لم يلزمه الا أن يقر ورثته

ولو قال له من هذه الدار

نصفها لزمه ما أقره

ولو قال هذه الدار

هبة عارية أو هبة

سكتى كان له أن

يخرجه منها متى

لن ظاهر يقدر على حله في ساعته تلك فلا يخفى الشراء من قبل أن في الشاة لئلا أدى كم حصته من اللبن الذي اشترى تبته نقدا وإن كان اللبن نسيئة فهو أقبل لبيع فإن قال قائل وكيف جعلت اللبن وهو مغيب حصته من اللبن قبل أن يزول الله صلى الله عليه وسلم جعل اللبن المصراة حصته من اللبن وإنما البق في الضرع كالروز الجوز الرابع في فشره فستخرجه صاحبه أذا شاء وليس كولو لا يقدر آدمي على إخراجها ولا عمره لا يقدر آدمي على إخراجها فإن قال قائل كيف أجرت لبن الشاة بالنسيئة وقد يكون منها اللبن قال فقال إن الشاة نفسها لا يباعها إلا بتمامها من الحيوان وليس بما كروى في حاله التي يباع فيها أعنانها وكل بعد الذبح والسلق والطبخ والتجفيف فلا ينسب القسم إلى أن تكون ما كوله إنما تنسب إلى أنها حيوان قال والأداهم كلها سواء السمن واللبن والشروق والزيت وغيره لا محل الفضل في بعضه على بعض يبدأ ببدأ كان من صف واحد فزيت الزيتون صف وزيت الفجل صف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرى بعد الذي وصفت واحد لا يحل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يبدأ به وإذا اختلف الصفان منه حل الفضل في بعضه على بعض يبدأ به بغير نسيئة وأبأس بدهن الحب الآخر بدهن الشيرق متفاضلا يبدأ به ولاخبريه نسيئة قال والأدهان التي تشرى بالدواء عندى في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز والزيت وغيره من الأدهان وما كان من الأدهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حدال وهو في معنى غير لما كوله والمشروب لا يباع في بعضه على بعض يبدأ به ونسيئة ويحل أن يباع إذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما فيه سم أو غيره فلا يخفى في شرائه ولا يباع إلا أن يكون موضع من ظاهره فربما فلا يخفى من التلف فيبشرى للنفعة فيه قال وكل ما لم يجز أن يتباع الاثلاث حل وكلا بكيلى يبدأ به زاون والقسم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم غير مخفى في شجرة مربط أو يابس أو لا يابس كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا وكذلك لا يشتري بعضه ببعض ولا يبدأ به بعضه ببعض لأن هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك لا يقسمان طعاما موضوعا بالارض بالفرصة يقسماهما بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال ولست أنظر في ذلك إلى حاجته أو إلى غير رطب ولا في لوز رطبه رطبه الحاجة أجزته بإس الحاجة وبالارض للحاجة ومن احتاج إلى قسم شيء لم يحل له بالحاجة ما لا يحل له في أصله وليس يحل بالحاجة عزم الإفي الضرورات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا أعلم محل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فإن قال قائل فكيف أجرت الخرص في العنب والفحل ثم تؤخذ صدقته كلا ولا يجوز أن يقسم بالخرص قبل أن شاء الله تعالى لا تقاوم ما تؤخذ به الصدقات والبيع والقسم فإن قال قائل فاقرب من الصدقات وغيرها قلت أرى بيت رجلين بينهما حرائط لأحدهما عشرة ولا ترسة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ عشره من وسط الطعام وأعلامه وأردته أن يكون له ذلك فإن قال لا ولكنه شرى بك في كل شيء منه ردى أو حيد القسم قلنا طبع وروى مصران الفارة فإن قال نعم قيل فالصدق لا يأخذ الجعور ولا مصران الفارة ويكون له أن يأخذ وسط الترو ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خروما إنما يأخذها كلا ولا القسمان يأخذان كل واحد منهما خروفا يأخذ أحدهما أكثرهما يأخذ الآخر ويأخذ كل واحد منهما ما يجهول الكيل أو أرى أن لو كان بين رجلين غنم لأحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة نسيئة أو كان على صاحب ربع العشر أن أراد القسم أن يأخذ شاة نسيئة قيمتها أقل من قيمة نصف تسعة من اللبن فإن قال لا قبل فهذا على المصدق أو أرى أن لو كانت المسئلة بحال القسم كلها أو كرها دون النسيئة وفيها شاة نسيئة يأخذها فإن قال لا يأخذ إلا الشاة بغيره ويكون شرى بك في خفض الضموم ونفعه قيل فالصدق يأخذها ولا يقاس بالصدق شي من البيوع والقسم القاسم شرى بك في كل شيء مما يقاسم أبدا إلا أن يكون مما يكال أو يوزن من صف واحد أو يقيمه إذا اختلف الاصناف مما يكال ولا يوزن ويكون شرى بك كما يكال أو يوزن

شاء ولوقال لبني  
 وقال هذا ابنه وهذه  
 امرأته قبلته (قال  
 المرتضى) هذا اخلاف  
 سوره فيما مضى من  
 الامور بالوكالة في المال  
 وهذا عندي  
 أصح (قال الشافعي)  
 رحمه الله ولو قال  
 بعثك جاريتي هذه  
 فأولدها فقال بل  
 زوجتها وهى  
 أمك قولها حار  
 والامه أم ولد باقرار  
 السيد وانما ظلمه  
 بالثمن ويحلف وسبأ  
 فان مات فبها لمولده  
 من الامه ولا ذرها  
 صوفى ولو قال لأقر  
 ولأنكر فان لم يحلف  
 حلف صاحبه مع نكوهه  
 واستصحب ولو قال  
 وهب لك هذه الدار  
 وقبضها ثم قال لم تكن  
 قبضها أحلف أو حلفته



بقدر حقه مما قل منه أو أكثر ولا يقسم الرجلان القرة لهما ولا طلعاً ولا بسراً ولا رطباً ولا تمر بحال فإن فعلاً  
فكانت طلعا أو بسراً أو رطباً فكل واحد منهما مقبلة ما استهلك ردهم ويقسمه قال وهكذا كل قسم فاسد  
يرجع على من استهلكه مثل ما كان له مثل وقية ما لم يكن له مثل قال ولو كانت بين رجلين نخل مثمرة قد عوا  
إلى أقسامها قبل لهما أن شتما قسما نيكاً بالكيل قال والبقول المأ كقول كله سواء لا يجوز الفضل في بعضه  
على بعض فلا يجوز أن يبيع رجل رجلاً ركباً هندياً بركب هندياً ولا بأكثر ولا يبيع المثل على ولا يبيع  
ركباً هندياً بركب جرجير وركب جرجير بركب سلق وركب سلق بركب كراث وركب كراث  
بركب جرجير إذا اختلف الجنس فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض إذا بدد ولا خيرة فيه نيئة ولا يجوز  
أن يبيع منه شيء إلا يجوز مكانه فأما أن يبيع على أن يترك مدة يطول في مثلها فلا خيرة فيه من قبل أنه لا يتميز  
المبيع منه من الحادث الذي لم يبيع ولا يبيع الأجرة جزء عند جزائها كما قلنا في القصب

### (باب الآجال في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان أنه أخبره أنه  
التبس صرفاً بعد دينار قال فدعاني لطلعة في عبيد الله فقرأ وضاحي لمصرف مني وأخذ الذهب بقلها في  
يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغلبة أوحى تأتي خازني من الغلبة وعمر بن الخطاب يبيع فقال عمر لا والله  
لا تنافقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالأهاده وهاء والبر بالبر  
رباً بالأهاده وهاء والبر بالبر وبالأهاده وهاء الشعر بالشعر وبالأهاده وهاء (قال الشافعي) قرأته على مالك  
صحيحاً لا شذوذ فيه ثم طالع علي الزمان ولم أحفظ حفظاً فشدكت في خازني أو خازني وغيري يقول عنه  
خازني (أخبرنا) ابن عيينة عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذان عن عمر بن الخطاب عن النبي  
صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وقال حتى يأتي خازني من الغلبة فحفظته لاشك فيه (قال الشافعي)  
أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب  
الامتثال ولا تبعوا بعضكم بعضاً ولا تبعوا الورق بالامتثال ولا تبعوا بعضكم بعضاً بعض  
ولا تبعوا منافعاً ثياباً بناجر (قال الشافعي) حديث عمر بن الخطاب وأبي سعيد الخدري عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يدلان على معان منها تحريم الذهب بالذهب الامتثال بدليل ولا يبيع منها غائب بناجر  
وحديث عمر بن زدي عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب  
المأ كقول الكيل كالذي حرم في الذهب والورق سواء لا يختلفان وقد ذكر عباد عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثل معناه ما ذكره وأوضح (قال الشافعي) وأما حرمنا غير ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
المأ كقول الكيل والكيل لأنه في معنى ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وكلفنا حرمنا المأ كقول والموزون  
لان الكيل في معنى الوزن لأنه يبيع معلوم عند البائع والمشتري مثل ما علم بالكيل أو أكثر لان الوزن أقرب  
من الاطاعة من الكيل (أ) فلا يوجد في الكيل والوزن معنى أقرب من الاطاعة منهما فاجتمع على أنه أريد  
بهما أن يكونا معلومين وأنهما مأ كقول فكان الوزن قسماً على الكيل في معناه وما كل من الكيل ولم  
يسم قسماً على معنى ما حرم من الطعام في معناه (قال الشافعي) ولم يجوز أن يقاس الوزن من المأ كقول على  
الوزن من الذهب لان الذهب غير مأ كقول وكذلك الورق لو قسمنا عليه وتركنا الكيل المأ كقول فسنأ على بعد  
منه مما تركنا أن يقاس عليه ولا يجوز عند أهل العلم أن يقاس على الأبعد وترك الأقرب وزمان  
لا نسلم ديناراً في موزون من طعاماً بدا ولا غيره كما لا يجوز أن نسلم ديناراً في موزون من فضة ولا أعلم المسلمين

لقد قبضها فان نكل  
وردت اليين على صاحبه  
وردتها اليه لانه لاتم  
الهبة الا بالقبض عن  
رضا الوهاب \* ولو أقر  
أنه باع عيتم نفسه  
بألف فان صدقه العبد  
عتق والالف عليه وان  
أنكر فهو حر والسيد  
مدعي الالف وعلى  
السكر الهين \* ولو أقر  
لرجل بذكر حق من  
بيع ثم قال لم أقبض  
المبيع أحلفته ما قبض  
ولا يلزمه الثمن الا  
بالقبض ولو شهد شاهد  
على اقراره بالف وآخر  
بألفين فان زعم الذي  
شهد بألف أنه شئت في  
الالفين وأثبت ألفاً  
ففسد ثبت له ألف

(١) قوله فلا يوجد في  
الكيل والوزن الخ كذا  
بالاصول التي يأيدنا  
وله في الكلام  
استخداماً أراد  
بالكيل والوزن المكيل  
والموزون وأعاد التفسير  
عليهما بالمعنى المصدرى  
وانظر اه معجمه

اختلفوا في أن النابذ والدرهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

### (باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفه إلا سواء بسواء يابسه إن كان مما يوزن فوزن يوزن وإن كان مما يكال فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفه كيلا ولا شيء أصله الكيل بشيء من صنفه وزنا لإيصال الذهب بالذهب كيلا لأنهما قد يختلفان في المكيال ولا يختلفان في الوزن أو يجمل كم وزن هذا من وزن هذا ولا التمر والتمر وزنا لأنهما قد يختلفان إذا كان وزنها واحدا في الكيل ويكونان مجعولان من الكيل مجعول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان من حيث يتفاضل ولا يبيع أو واحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشترقا لنفسه أو كان وكيلًا لنفسه وسواء تركه ناسيا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا وكان ذهبا بورق أو غراما برباب أو حنطة بشعير فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدأ به لا يفتقران من مقامهما الذي يتبايعا فيه حتى يتفاضلا فإن دخل في شيء من هذا تفرق قبل أن يتفاضل جميع البيع فسد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطفا من مجلسهما إلى غيرهما لوفيه لانهما حدث لم يفتقرا وحده الفرقة أن يتفرقا بأبدانها وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتفاضلا وكل ما يباع من مشروب من هذا الصنف فمسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جازا لأن أصل البيع إذا كان حلالا بالجزاف وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالا فلا يفسد في الجزاف معنى أكثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يندى أيهما أكثر فإذا عدت أن لا بأل أيهما كان أكثر فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حشوة ولا معه شيء غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي يذهب إليه أن الذهب بالذهب مجعول أو متفاضل وهو حرام من كل واحد من الوجهين وهكذا القضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الاسترشى ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة من ظنومة بخير لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وترجم في سائر الأوزاع يبيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضا منهم فهو حرام (وقال) الأوزاعي إلى باع حرام في دار الحرب وغيره لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع بأهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ما وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الرأبي قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يجل هذا عندنا ولا يجوز بلفظنا إلا ما رآه في ذكر الأوزاعي في دار الحرب أو ما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض الشيعة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يباين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم لم يتفاضلوا حتى يخرجوا إلى دار الإسلام بطله ولكنه كان يقول إذا تناضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (وال) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يبيح حيفه ليس ثابت فلا حجة فيه اهـ

بشاهدين فإن أراد الألف الأخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من غن عبد وقال الآخر من غن ثياب فقد بينا أن الألفين غير الألف فلا يأخذ إلا بيمين مع كل شاهد منهما ولو أقر أنه تكفل له بمال على أنه بالخيار وأنكر المكفول له انكارا في جعل الإقرار واحدا أحظه على انكار وأمر أنه لا يجوز بخيار ومن زعم أنه بعض أقراره أزمه ما يضره وأسقط ما ادعى المخرج به (قال) المزني رحمه الله قوله الذي لم يختلف أن الإقرار واحد وكذا قال في المتبايعين إذا اختلفا في انكار أن القول قول البائع مع غيره وقد قال إذا أقصر بشيء فومضه ووصله قبل قوله ولم يجعل قولا واحدا الأحكام واحدا ومن قال أبجعله في

والورق ولا بأس بالتفاضل فيما وكل واحد من المبيعين بحصته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل الدينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر ولم يجد درهما فلا خير في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصته من الدينار ويتقاضى قبل أن يتفرقا ولا بأس أن يتوكف فضل الدينار عنده بأخذه متى شاء منه بفضل الدينار مما شاء ويتقاضى قبل أن يتفرقا (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الدينار بعشرة دراهم أو دينار بدرهم فوجدهما زائفاً كان زافاً من قبل السكة وأوقع الفضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان رده وبالسبع كله لانها ببيعة واحدة وان شرط عليه أن له رده فالبيع جائز وذلك له شرطه وأول بشرطه وان شرط أنه لا يرد الصرف فالبيع باطل اذا عقد على هذا عقد البيع (قال) وان كان زافاً من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله من قبل أنه غير ما اشتري بالبيع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فاذا قبضها وتفرقا ودعه أياها وإذا صرف الرجل شيئاً لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به غيره إلا أن يفسخ البيع ثم يؤكل هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتقاضى أن يذهب فيزني الدرهم وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفرد فترتها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدرهم ثم باعه الدينار بدراهم وقضاه منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان للرجل عند الرجل دينار ودعاه فصارفه فها لم يقبل الذي عنده الدنانير أنه استهلكها حتى يكون ضامناً ولا أنهاء به حين صارفه فيها فلا خير في الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل عند الرجل رهناً فتراضاً أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن دنانير فأعطاه مكانها دراهم أو عبداً فأعطاه مكانه عبداً آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع ففكره فيه ما يكره في البيع ولا تخب ببيعة من أكرهه الربا أو عن المحرم ما كان أو اكتساب المال من القصب والمحرم كله وان بايع رجل رجلاً من هؤلاء لم أفسخ البيع لأن هؤلاء قد قبلوا كون حلالاً فلا يفسخ البيع ولا يفهم حراماً بيننا إلا أن يشتري الرجل حراماً يعرفه أو يجهل حراماً يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحري الحرام كله حرام (قال) لا يباع ذهب يذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب ونوب بدرهم (قال الشافعي) وإذا تواعده الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم يقرنها عند أحدهما حتى يتبايعاها أو يصعها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشتري أحدهما الفضة ثم أشرطه فيها رجلاً آخر وقبضها المشتري ثم أودعها له بعد القبض فلا بأس وان قال أشرطه على أنهاء يدي حتى يتبعها لم يجز (قال الشافعي) ومن بايع رجلاً من نصف دينار ثم باعه نوباً آخر نصف دينار حالي أو أجلي واحد قبله عليه دينار فان شرط عليه عند البيعة الأخرى أن له عليه ديناراً فاشترط جائز وان قال ديناراً لا يعطيه نصفي ولكن يعطيه واحداً حازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وان بشرطه هذا الشرط ثم أعطاه ديناراً أو أفاضه فبيع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فتراضاً أن يشتري أحدهما نصيب الآخر وزنه أو مثل وزنه ذهباً يتقاضاه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل صرفاً فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره ما أو يأمر الصراف أن يدفع باقية إلى غيره إذا لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبض جميع ما بينهما أرايت لو صرف منه ديناراً بعشرين وقبض منه عشرة ثم قبض منه بعد عاشره قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشتري من رجل فضة فخصه دنانير ونصف دفع اليه ستة وقال خصه ونصف الذي عندي ونصف ودعته فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا أكل الرجل الرجل بأن يصرفه شيئاً أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلاً بأن يبيع له فلم يؤكله بأن يبيع له من نفسه كما قال له بيع هذا من فلان

الدرهم والدنانير مقرا  
وفي الاجل مدعي الزمه  
إذا أقر بدهم بقدر البلد  
لزمه فان وصل اقراره  
بأن يقول طبرى جعله  
مدعي لأنه ادعى نقصان  
وزن الدرهم ومن عنه  
لزمه وقاله على ألف  
العشرة أن يلزمه ألفا  
وله أقاويل كذا (قال  
الشافعي) ولو ضمن له  
عهدة دار اشتراها  
وخلاصها واستحققت  
رجع بالنسب على  
الضامن إن شاء ولو أقر  
أعجمي بأعجمية كان  
كالاقرار بالعربية ولو  
شهدوا على اقراره ولم  
يقولوا به صح العقول  
فهو على الصحة حتى يعلم  
غيرها

(باب اقرار الواوئ  
وارث) قال الشافعي  
رجحه الله الذي أسخط  
من قول المدنيين فبين  
ترك ابنين فأقصر  
أحدهما بأخ نسه  
لابقى ولا يأخذ شأله  
أقره عني إذا ثبت وروث  
وورث فلما لم يثبت بذلك

فباعه من غيره لم يجز البيع لانه وكله بفلان ولم يوكله بغيره (قال الشافعي) وإذا صرف الرجل من الرجل الدينار بعشرة فوزنه عشرة ونصف فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة إذا كان في سبعة غير الشرط الاول وهكذا لو باعه ثوباً بنصف دينار فأعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف ديناراً ذهباً يكن بذلك بأس لان هذا بيع حدث غير البيع الاول ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف ديناراً ذهباً يكن فاسد الان الدينار مقصود على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل دراهم ديناراً فحزرت الدراهم فقلص منه دراهم فباعه جميع صرفه فلا بأس (قال الشافعي) ولا بأس أن يباع الذهب بالورق جزاً مضروباً وغير مضروب لأن كرمافه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنه ثم تباع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنه وأنقصه لأن كل واحد من البيعتين غير الأخرى قال الربيع لا يفرق صاحب في البيعة الأولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي) حرّم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما حرم معه الامتلاء بمثل وزناً وزن باليد والمكيل من صنف واحد مع الذهب كلبا كليل فلا خير في أن يأخذ منه شيئاً أقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان أو غير معروف والمعروف ليس يحل بيعه ولا يحرمه فان كان ذهباً ديناراً أو مثله الآخر ديناراً أو وزن منه أو أنقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فإن أسلفه شيئاً فاقضى منه أقل فلا بأس لانه متطوع له بهبة الفضل وكذلك ان تطوع له القاضي بأكثر من وزن ذهبه فلا بأس لان هذا ليس من معاني البيوع وكذلك لو كان عليه سلف ذهباً فاشتري منه ورقاً فأتاه بفضاء قبل أن يتفرقا وهذا كله إذا كان حالاً فأما إذا كان له عليه ذهب إلى أجل فقال له أقضك قبل الأجل على أن تأخذ مني أنقص فلا خيره (قال الشافعي) ومن تسلف من رجل ديناراً أو دراهم فباعها أو أكثر منها فلا بأس به كان ذلك عادةً وغير عادة ومن كانت عليه دراهم لرجل ولرجل عليه ديناراً فقلت أو لم تحل قطارها لصرفاً فلا يجوز لأن ذلك دين دين وقال مالك رحمه الله تعالى إذا حل فبائز وإذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهب حالاً فأعطاه دراهم على غير بيع مسمى من الذهب فليس يبيع والذهب كما هو عليه وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه وان أعطاه دراهم ديناراً منها أو دينارين فأتاه بفضاء فلا بأس به ومن أكرى من رجل مثلاً إلى أجل فقطع عليه المكثري بأن يعطيه بعض حقه مما أكرمه بذلك ذهب فلا بأس به وان تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب ولم يحل الذهب فلا خيره ومن حل له على رجل ديناراً فأتاه بفضاءه إلى أجل أو أجال فلا بأس به ولم يمتد أنه أن يأخذها منه لأن ذلك موعود وسواء كانت من غن بيع أو سلف ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باعها ثم أبطلها السلطان فليس له الأمثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باعها (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الفلوس إلى أجل لأن ذلك ليس بمافيه الربا ومن أسلف رجلاً دراهم على أنها ديناراً ونصف ديناراً فليس عليه الأمثل دراهمه وليس له عليه دينار ونصف دينار وان استلفه نصف ديناراً فأعطاه ديناراً فقال خذ نصفك نصفه وبيع لي نصفه بدراهم ففعل ذلك كان له عليه نصف ديناراً ذهب ولو كان قال له بعه بدراهم ثم خذ نصفك نصفه ورد على نصفه كانت له عليه دراهم لانه حينئذ أعما أسلفه دراهم لان نصف دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً بفضاء أو ببيع أسبعه بعشرين من صرف عشرين درهماً ديناراً فليس فاسد من قبل أن صرف عشرين من غير معلوم بصفة ولا عين (قال الشافعي) ومن كانت عليه ديناراً منخمة أو دراهم فأراد أن يقبضها لجهته فذلك له ومن كان له على رجل ذهب فأعطاه شيئاً يبيعه له غير ذهب ويقبض منه ذهب فليس في هذا من المكروه شيء إلا أن يقول لا أقضك إلا بالن تسع لي وما أحب من الاحتياط للقاضي ومن كان لرجل عليه ديناراً فكان يعطيه الدراهم تنهياً عنه بغير مصارفة حتى إذا صار عنده قدر صرف ديناراً فأراد أن يصارفه فلا خيره لأن هذا دين دين وان أحضره بأها فدفقها إليه ثم باعه بأها فلا بأس ولا بأس بأن يتصدق بالدراهم إذا لم يكن أعطاه بأها على أنها بيع من الدينار وأعطى حينئذ

عليه حتى لم يثبت له وهذا أصح ما قيل عنده وأوانه أعلم بذلك مثل أن يقرأه باع داراً من رجل بالثوب فيبعد المقر له البيع فلم نعطه الدار وإن أقسر صاحبها وذلك أنه لم يقبل أنها ملكه إلا وعولوا عليه بهائياً فلما سقط أن يكون مملوكاً عليه سقط الإقرار له فان أقسر جميع الورثة ثبت نسبه وورث وورث واحتج بحديث النبي صلى الله عليه وسلم في ابن وليدة زمعة وقوله هو لك يا عبد بن زمعة الولد لفراس وللصاهر الحظر وقال في المرأة تقدم من أرض الروم ومعها ولد فيدعيه رجل بارض الاسلام أنه ابنه ولم يكن يعرف أنه خرج إلى أرض الروم فانه يلحق به وإذا كانت له أمتان لا زوج واحدة منهما فولد لأولدين فآقر السيد أن أحدهما ابنه ولم يبين خات أريتهما

سلفه ان شاء أن يأخذ بهادراهم وإذا كانت الفضة مقرونة بغيرها تخافه فص أوفضة أو حيلة للسلبي  
أو مصحف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو كثر بحال لانها تحت ذنضة بفضة مجعولة القيمة والوزن  
وهكذا الذهب ولكن إذا كانت الفضة مع سلف اشتري بذهب وان كان فيه ذهب اشتري بفضة وان كان  
فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشتري بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر انه لا يجوز أن  
يشتري شئ في فضة مثل مصحف أو سيف وما أشبه بذهب ولا ورق لان في هذه البيعة صرفا ويعال لا يدري كم  
حصة البيع من حصة الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعادن بحال لان فيه فضة لا يدري  
كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والمصاغ سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه يوما ولا يومين  
ولا يجوز شراء شئ ومن أسلف رجلا ألف درهم على أن يصره فها منه بما تدينار ففعلا فالبيع فاسد  
حين أسلفه على أن يبيعه منه ويراد ان المائة الدينار عليه مضغونة لانها سبب بيع وسلف (قال الشافعي)  
ومن أمر رجلا أن يقضي عنه دينارا أو نصف دينار فرضي الذي له دينار بثوب مسكان الدينار أو طعام  
أو دراهم فللقاضي على القضي عنه الاقل من دينار أو قبة ما قضى عنه ومن اشتري حلياس من أهل الميراث  
على أن يقاصو من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندنا أن يبيعه أهل  
الميراث وأن لا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا يجوز لانه اشتري وأحلبا بذهب أو ورق إلى أجل  
وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة لشركه فيه ونقد عنه فلا خير في ذلك  
كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيعان من البيوع مجملها  
ما يحل البيوع ويجرمهما ما يحرم البيوع فان ولي رجل رجلا حليما صوغا أو أشركه فيه بعدما يقبضه المولى  
وتوازاه ولم يفرق قبل أن يتقاضا جزأه لا يجوز في البيوع وان تفرقا قبل أن يتقاضا فسد وإذا كانت  
للرجل على الرجل الذنات فاعطاه أكثر منها فالفضل للعطى إلا أن يهب للعطى ولا بأس أن يدعى العطى  
مضمونا عليه حتى يأخذه متمتع شاء أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناعله من غير أن يعنه  
ولا قضاء وان أعطاه أقل مما له عليه فالباقى عليه دين ولا بأس أن يؤخر أو يعطيه به شأما يشاء مما يجوز أن  
يعطيه بدينه عليه وان اشتري الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجد ديناراه ناقصا فليس  
على البائع أن يأخذه الاوافيا وان تناقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على  
أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس يبيع فإذا كانت للرجل على  
رجل ذهب فاعطاه أوزن منها متطوعا فلا بأس وكذلك ان تطوع الذي له الحق قبل منه أنقص منها وهذا  
لا حيل في البيوع ومن اشتري من رجل ثوبا نصف دينار فقدم الدينار فقال قبض نصفك وأقرني النصف  
الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف دينار فأنه بدينار فقصا نصفك وجعل النصف الآخر في سلعة  
متأخره موصوفة قبل أن يتفرقا فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه إذا حل  
الدينار أخذه بدراهم مائة إلى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل يفتن في بيعه وشرايطه  
في شرط وذهب بدراهم إلى أجل ومن راعى رجل ذهابا فزاد متعلا فلا بأس أن يشتري ذلك المثال منه  
بما شاء من العرض نقدا أو متأخر بعد أن يكون نصفه ولا بأس بأن يتاعمه بدراهم نقدا إذا قبضها  
منه قبل أن يتفرقا وان رجحت إحدى الذهبين فلا بأس أن يتزل صاحب الفضل منها فضله لصاحبه  
لان هذا غير الصفقة الاولى فان نقص أحد الذهبين فترك صاحب الفضل فضله فلا بأس وإذا جعلت صفقة  
البيع شيئين مختلفي القيمة مثل غر بردى وعرجموة بعام ما يصاحي غر وصاع من هذا بدينارين وصاع من هذا  
بعشر دراهم صفقة البردي حبة أسد الأسنى عشرو قيمة الهوة سدس الأسنى عشر وهكذا لو كان صاع  
البردي وصاع العجموة يصاحي لون كل واحد منهما بمحصة من اللون فكان البردي بحصة أسد اس صاعين

القافة فأيهما أحقره  
به جعلناه ابنه وورثناه  
منه وجعلناه أم ولد  
وأوقفنا ابنه الآخر  
وأمه فان لم تكن قافة  
لم يجعل واحدا منهما  
ابنه وأقر غنايتهما  
فأيما خرج سهمه أعقناه  
وأمه وأوقفنا الآخر وأمه  
(قال المزني) وسمعت  
الشافعي رحمه الله  
يقول لو قال عند وفاته  
لثلاثة أولاد لأمنه  
أحد هؤلاء وادى ولم  
يبين وله ابن معروف  
بقرع بينهم فن  
خرج سهمه عتق ولم  
يثبت له نسب ولا ميراث  
وأم الولد عتقت بأحد  
الثلاثة (قال المزني)  
رحمه الله يلزمه على  
أصله المعروف أن  
يجعل لابن المجهول  
مورا موقوفاً يمنع منه  
الابن المعروف وليس  
جهلا بأهم الابن  
جهلا بأن قيمه ابنا وإذا  
علمنا أن فهم ابنا فقد  
علمنا أن له مورث ابن  
ولو كان جهلا بأهم

الابن جهلا بأن فهم  
ابناجهلنا بذلك أن فهم  
حرا ويعسوا جميعا  
وأصل الشافعي  
رحمه الله لو طلق نساءه  
الواحدة ثلاثا ثلاثا  
ولم يبين أنه يوقف مورث  
واحدة حتى يصطلمن  
ولم يصحح جهله  
بجهلنا بجهلنا وهذا  
وذلك عندى فى القياس  
سواء (قال المزيق)  
رحمه الله وأقول أنا فى  
الثلاثة الاولاد ان كان  
الاكبر هو الابن فهو حر  
والاصغر والاوسط  
حران بانهم ابنا أم ولد  
وان كان الاوسط هو  
الابن فهو حر والاوسط  
حر بانه ابن أم ولد وان  
كان الاصغر هو الابن  
فهو حر بالشوة فالاصغر  
على كل حال حر لا شك  
فيه فكيف يرق اذا  
وقعت عليه الفرقة  
بازرق وتكسح حربة  
الاوسط فى حالين يرق  
فى حال وتكسح حربة  
الاكبر فى حال يرق فى  
حالين ويمكن أن يكونا  
قوله (محدية) كذا  
بالاصول ولعله يحرف  
عن محمديتين وحر  
كتبه معصيه

والهجرة بسدس صاعين فلا يحل من قبل أن البردى أكثر من كيله والهجرة بأقل من كيلها وهكذا ذهب  
كان مائة دينار عشرة (محدية) بمائة دينار وعشرة هاشمية فلا خيرة من قبل أن قيم الرواية أكثر  
من قيم المحدية وهذا الذهب بالذهب متفاضلا لان المعنى الذى فى هذا فى الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس  
أن راطل الدينار الهاشمية التامة بالعتق الناقصة مثلا عتق فى الوزن وان كان لهذه فضل وزنها وهذه فضل  
عيونها فلا بأس بذلك اذا كان وزنها وزن ومن كانت له على رجل ذهب وزن فلا بأس أن يأخذون منها أكثر  
عدد منها ولا يجوز الذهب بالذهب الامتلاش على ويداييد وأقصى حديد ايد قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل  
أن يتفاضلا فيبيعهما ان كانا تابعا لامتلاش والموازنة أن يضع هذا ذهبه فى كفة وهذا ذهبه فى كفة  
فاذا اعتدل الميزان أخذوا على فان وزنه لم يجدد وارتز بهما منه كان ذلك لا يختلف الا باختلاف  
ذهب فى كفة وذهب فى كفة فهو جائز ولا أحسنه مختلف وان كان يختلف اختلافا يينا لم يجز فان قبل  
لم أجرته قبل كالأجيز كما لا يحكى وإذا كيل له مكال ثم أخسفناه آخر وإذا اشترى رجل من رجل ذهبا  
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخسفناه كله أو بعضه درهم أو مائة وإذا باع الرجل الرجل السلعة  
بمائة دينار ما قبل فله مائة دينار ما قبل أفراد ليس له أكثر منها ولا أقل الا أن يجتمع على الرضا بذلك وإذا  
كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاء ثمراتها أكثر من عدد ما وزنها فلا بأس اذا كان هذا متطوعا  
له بفضل عيون ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وان كان هذا عن شرط عند البيع  
أو عند القضاء فلا خيرة لان هذا حيث ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار  
الوزن من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حيث ذهب الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلثي دينار  
ولا خيرة أن يبيعه الثوب بدينار الدرهم ولا دينار الامدحطة لان اثنين حيث ذهب بمجهول ولا بأس أن يبيعه  
قوباديهما يراونو باومدغر يرا بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر انه اذا باعه ثوبه بدينار بدينار  
من قبل أن فيه صرفا وباعا لا يدرى حصصه البيع من حصصه الصرف فأما اذا باعه ثوبه بدينار يرا  
بدينار لان هذا يبيع كله (قال الشافعي) ولا خيرة أن يسلّم اليه دينار الدرهم ولكن يسلّم ديناراً بنقص كذا  
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئا فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضاء أرسله من السلعة فلا  
بأس بذلك وكذلك من ابتاع نصف دينار متاعا فدفع ديناراً وأخذ بفضل دينار ومثل وزنه ذهبا أرسله من  
السلع فلا بأس بذلك وهذا فى جميع البلدان سواء ولا يحل شيء من ذلك فى بلد يحرم فى بلد آخر وسواء  
الذى ابتاعه بقليل من الدينار أو كثير ولا خيرة أن يصراف الرجل الصانع الفضة إلى طلي الفضة المعولة  
ويعطيه اجارته لان هذا الورق بالورق متفاضلا ولا خيرة أن يأتى الرجل بالنقص إلى الصانع فيقول له اعمله  
لى ناقصا حتى أعطيك أجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا خيرة أن يعطى الرجل الرجل مائة دينار  
بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة إلى أجل مسمى أو غير أجل لان هذا الأسلف ولا يبيع السلف ما كان له  
أخذه ويعطيه قبوله وحيث أعطاه والبيع فى الذهب ما يتقاضاه مكانه ما قبل أن يتفرقا فإذا أراد  
أن يبيع هذا فليسلفه ذهبا فان كتب له بما إلى موضع فقبل فقبطها فلا بأس وأنها أراد أن يأخذها من  
المدفوع اليه لم يكن للمدفوع اليه أن يمنع وسواء فى أيهما كان فيه المرفق أولم يكن ومن أسلف سلفا  
فقتضى أفضل من ذلك فى العدد والوزن معا فلا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك شرطا بينهما فى عقد السلف  
ومن ادعى على رجل مالا أو قام به شاهد ولم يحلف والغريم يحسد ثم سأله الغريم أن يقره بالمال إلى السنة  
فان قال لا أقوله بالاعلى تأخير كرهت ذلك الا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك لصاحب المال  
وأكرهه للغريم

(باب في بيع العروض)

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض وقال ابن عباس رأيه ولا أحب كل شيء الاشبه وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لأنه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البع ولا معنى يعرف الواحد وهو أن إذا ابتعت من الرجل شيئاً فأعما ابتاع منه عناءاً ومضموماً وإذا ابتعت منه مضموماً فليس ببعن وقد يقبل فأكون قد بعته شيئاً ضامه على من اشتريته منه وما يبعته قبل أن يصير في تصرفي وملكي تاماً ولا يجوز أن يبيع مالاً مملوكاً تاماً وإن كان الذي اشتريته منه عناءاً فلو هلك ذلك العين انتقض البيع بيني وبينه فإذا بعته لم يتم ملكه لي بأن يكون ضماناً مني بعته مالم يتم لي ملكه ولا يجوز بيع مالم يتم لي ملكه ومع هذا الله مضموماً على من اشتريته منه فإذا بعته بعت شيئاً مضموماً على غيره فإن عبت أفي لست بضامن فقد زعمت أن يبيع مالم أضمن ولا يجوز لأحد أن يبيع مالم أضمن وإن زعمت أني ضامن فعلي من الضمان ما علي دون من اشتريته منه أرأت أن هلك ذلك في يدي الذي اشتريته منه أن يؤخذ مني شيء فإن قال لا قبل فقد بعت مالم أضمن ولا يجوز بيع مالم أضمن وإن قيل بل أنت ضامن فليس هكذا بعه كيف أضمن شيئاً قد ضمنت على غيره ولم يكن في هذا شيء مما وصفت ذلك عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فكل بيع كان عن تراض من المتبايعين جائز من الزيادة في جمع البيوع إلا فيما حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا الذهب والورق يدايند والماء كولد والمشراب في معنى الماء كولد فكل ما كل الآدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه بشيء من صفته الامتلا بعل أن كان وزناً وقوتاً وإن كان كيلافاً فكل يدايند وسواء في ذلك الذهب والورق وجمع الماء كولد فإن نفر قابيل أن يتقاضى فسد البيع بينهما وكذلك بيع العرايا لا يهاجم الماء كولد فإن نفر قابيل أن يتقاضى فسد البيع بينهما وإذا اختلف الصفان مما ليس في بعضه بعض الربا فلا بأس بواحد منه بآخرين أو أكثر يدايند ولا خيرة نسبته وإذا اختلف الفصل في بعضه على بعض فلا بأس بمخراف منه بمخراف ومعلوم وكل ما كاله الآدميون ودواء فهو في معنى الماء كولد مثل الأهلج والثفاء وجميع الأدوية (قال) وما عدا هذا مما كاله البهائم ولم يأكله الآدميون مثل القرظ والقضب والتوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القراطيس والنباب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضله بعضه على بعض يدايند ونسبته تباعدت أو تقاربت لأنه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض وداخل في نص أحلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أحجمه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبد عبد بن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيراً له بأربع مئة مضمومة عليه باربعة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد عن أبي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيراً يقال له عصفير بعشرين بعيراً إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير يبيع إلى أجل فقال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية أن شاء الله سئل الربيع عن سلمة بن علفمة سئكت عن محمد بن سيرين أنه سئل عن بيع الحديد بالحديد فقال الله أعلم أمههم فكانوا يتبايعون الدرع بالدرع (قال الشافعي) ولا بأس بالبيع بالبعير من مثله وأكثر يدايند ونسبته فإذا نهى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

ورقبتين إلا بن المعروف  
والابن المجهر نصفين  
ويكمن أن يكون الابن  
هو الأكبر فيكون  
الثلاثة أحراراً فالقياس  
عندي على معنى قول  
الشافعي أن أعطى  
البقيين وأقف الشك  
فلان العروض نصف  
الميراث لانه والذي  
أقصر به ابنان فله  
النصف والنصف الآخر  
موقوف حتى يصرف  
أو يسطهوا والقياس  
على معنى قول الشافعي  
الوقف إذا لم أدرهما  
عبدان أم حران أم عبد  
وحران يوقفاً ومورث  
ابن حصتي يسطهوا  
(قال الشافعي رحمه الله)  
وتجوز الشهادة أنهم  
لا يعرفون له وارثاً غير  
فيلان إذا كانوا من  
أهل المعرفة بالحنة  
وان قالوا بلنفا أن له  
وارثاً غيره لم يسم  
الميراث حتى يعلم كم هو  
فان تساول ذلك دعي  
الوارث بكفيل للبران

في بعضه على بعض فالتقدمه والدين سواء ولا بأس باستلاف الحيوان كله الا الولائد وانما كرهت  
استلاف الولائد لان من استلف أمة كان له أن يردّها بعينها فاذا كان له أن يردّها بعينها وبعثته ماله كالها  
بالسلف جعلته بطرّاه ووردها وقد ساط الله قبل ثناؤه ثم رسله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم السلون الفروج  
فجعل المرأه لا تشكر والتسكاح حلال الاول وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخولها  
رجل في حضرة أو سفر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال مرهونه ومبيعه فبشرية ولم  
يجعل المرأه هكذا حتى حاطها قفما أحل الله لها بالولي والشهود ففقرنا بين حكم الفروج وغيرها ما فرق الله  
ورسله ثم السلون بينهما واذاباع الرجل غنما يذنبها إلى أجل خلت الدنانير فاعطاه ما غنما من صنف غنمه  
أو غير صنفها فهو سواء ولا يجوز إلا أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدرهم في معنى ما يبيع به من  
العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأجل معلوم والسلف  
فيها اشتراطها وشرائها غير استلافها فيصور ذلك في الولائد ولا خير في السلف إلا أن يكون مضمونا على  
السلف ما هو في الظاهر أن يعود ولا خير في أن يسلف في غر حاط بعينه ولا نتاج ماشية بعينها لان هذا  
يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فليأجل أحله سألته بأنه ان يشتره  
منه بمثل غنمه أو أقل أو أكثر ويعرض كان ذلك العرض مخالفا له أو مثله فلا خير في أن يذمه بحال لانه بيع  
مالم يقبض واذ اسلف الرجل في عرض من العروض إلى أجل فمجله بالسلف قبل عمل الأجل فلا بأس  
ولا خير في أن يجله له على أن يضع عنه ولا في أن يجله على أن يزيد السلف لان هذا بيع بمحدثه غير البيع  
الاول ولا خير في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا بيع بمحدثه وانما يجوز أن يعطيه  
من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو أكثر فيكون متطوعا وإن أعظم من ذلك الصنف أقل من شرطه  
على غير شرط فلا بأس كأنه لو فعل بعد محله جاز وإن أعطاه على شرط فلا خير فيه لانه ينقصه على أن يجله  
وكذلك لا يأخذ بعض ماسلفه فيه وعرضه غيره لان ذلك بيع مالم يقبض بعضه ومن سلف في صنف فأنه  
المسلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وإن سألته بزيادة على جوده فلا يجوز أن يزيد  
الآن يتفاحضا البيع الاول ويشترى هذا ثم اجد بدله لانه اذا لم يفعل فهو شرعا لم يعلم كانه سلفه على صاع  
محمود حبه فله أدنى الجيد فجاءه بالثامه من الجيد وقال زدني شأنا فشرى منه الزاد وازاد ثم حاوله لاهي  
كل زاده فزيد مولاهي منصفه من البيع الاول فيكون اذا زاده اشترى مالا يعلم واستوفى مالا يعلم وقد  
قبل انه لو اسلفه في محمودة فأراد أن يعطيه صيغانيا مكان المحمودة لم يجوز لان هذا بيع المحمودة بالصيغانية قبل أن  
يقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل صنف سلف  
فيه من طعام أو عرض أو غيره أن يقبضه أدنى من شرطه وعلى من شرطه اذا راضيا لان ذلك جنس واحد  
وليس له أن يقبض من غير جنس ماسلف فيه لانه يشتري قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ  
اذا سلف في جيدر يباعي أن يزداد شأنا والعلقه فيه كالعلة في أن يذمه بأخذ أجود واذ اسلف رجل رجلا  
في عرض فذم السلف إلى المسلف في ذلك العرض على أن يشتره لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فاذا  
اشترى وقبضه برئ منه المسلف وسواء كان ذلك بينة أو بغير بينة اذا تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
ولا بأس بالسلف في كل ماسلف فيه حالا أو إلى أجل اذا حل أن يشترى بصفة إلى أجل حل أن يشترى بصفة  
نقد وقد قال هذا ابن جرير عن عطاء ثم رجع عطاء عنه واذ اسلف رجل في صوف لم يجوز أن يسلف فيه  
الاوزن معلوم وصفه معلوم ولا يبيع أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فسألته أن  
يقبله فيها بان يعطيه البائع شأنا ويعطيه المشتري نقدا أو إلى أجل فلا خير في الاقالة على أن يذمه ولا ينقص بحال  
لانها انما هي فتح يبيع وهكذا يباعها فاستقل على أن ينظر ما تثنى لم يجوز لان النظر بزيادة ولا خير في  
الاقالة على زيادة ولا نقصان ولا تأخير في كرا او لا يبيع ولا غيره وهكذا ان باعه سلعة إلى أجل فسألته أن

ولا نجبره وان قالوا  
لا وارثه غيره قبلت  
على معنى لانعلم  
فان كان ذلك منهم على  
الا حاطه كان خطأ ولم  
أرذله به لانه يؤل بهم  
الى العلم

### (كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه  
الله) وكل عارية مضمونة  
على المستعير وان  
تلف من غير فعله  
استعار النبي صلى الله  
عليه وسلم من صفوان  
سلاحه فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم عارية  
مضمونة مؤداة وقال  
من لا يضمن العارية  
فان قلنا اذا اشترط  
المستعير الضمان ضمن  
قلت اذا تترك قولك  
قال وان قلت ما تقول  
في الوديعة اذا اشترط  
المستودع أو المأذوب  
الضمان فهو ضامن قال  
لا يكون ضمانا قلت  
فان اشترط على  
المستلف أنه غير  
ضامن أي قال قلت  
وربما ليس بمضمون



الي أصله وما كان  
مضمونا الي أصله  
ويطرد الشرط فيها  
قال نعم قلت وكذلك  
ينبغي أن تقول في  
العارية وكذلك شرط  
الذي صلى الله عليه وسلم  
ولا يشترط أنها مضمونة  
لما لا يضمن قال فلم  
شرط قلت لجهالة  
صفوان به لانه كان  
مشركا لا يعرف الحكم  
ولو عرفه ماضره شرطه  
له قال فهل قال هذا  
أحد قلت في هذا  
كفاية وقد قال ابن  
عباس وأبو هريرة أن  
العارية مضمونة (قال)  
ولو قال رب الدابة  
أكرمتها الي موضع  
كذا وكذا وقال الراكب  
بل عارية فأقول قول  
الراكب مع عبته ولو  
قال أعسر تنهبها  
وقال ربهما غصبتهما  
(١) قوله بنت أنفع كذا  
بالاصول التي لا بد من ائولم  
تظفر به بعد المراجعة  
كتبه محمده

بقوله فلم يقوله الأعلى أن يشركه البائع ولا خيره لان الشركة بيع وهذا يبيع ما لم يقبض ولكنه ان شاء أن  
يقبضه في النصف فأقاله ولا يجوز أن يكون شركا له والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار ما لم يتفرقا من  
مقامهما الذي تبايعا فيه فإذا تفرقا أو خيرا أحدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع فقد انقطع الخيار  
ومن سلف في طعام أو غيره إلى أجل فالحال الاجل أخذ بعض ما سلف فيه وأقال البائع من الباقي  
فلأبأس وكذلك لو باع حيوانا وطعاما إلى أجل فأعطاه نصف رأس ماه وأقاله المشتري من النصف  
وقبضه بلزادة أزدادها ولا نقصان بنفسه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البيع الا ثلاثة يبيع عين  
بعينها حاضرة أو بيع عين غائبة فإذا أراها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصقة ولا  
إلى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فينتاع الرجل ما عنت منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تلتف قبل أن  
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذا جاء بها صاحبها على الصفه لم يمتد شرها  
ويكلف أن يأتي بها من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويميل به أن البيع  
يعان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون إلى أجل معلوم ولا تأتلهما (قال الربيع) قد رجح  
الشافعي عن بيع خيار الروية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع إلى أجل من  
الاجال وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر ومن قد لا يباعها غير  
السبعة الاولى وقد قال بعض الناس لا يشتريها البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك حازر  
ولكنه زعم تبع الاثر ومحموده أنه أن يبيع الاثر الصحيح فلما سئل عن الاثر اذا هو أو باع حق عن امرأته  
عالية بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأته أبي السفر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن  
أرقم باع شيئا إلى العطاء ثم اشتراها بأقل مما باعها به فقالت عائشة أخبرني زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يوثب (قال الشافعي) فقيل له بنت هذا الحديث عن عائشة  
فقال أبو إسحق روى عن امرأته فقيل تعرف امرأته بنى ثبت به حديثها فقلت له قال شيئا فقلت زحذبت  
بسريرة صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأته وتخرج بحديث امرأته لست عندك  
منها معصرة أكرمن أن زوجها روى عنها ولو كان هذا من حديث من ثبت حديثه هل كان أكثر ما في  
هذا الا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلفا لا تعلم أن زيد بالبيع الامارة حلالة ورأته عائشة حراما وزعمت  
أن القياس مع قول زيد فكيف لم تذهب إلى قول زيد ومعها القياس وأنت تذهب إلى القياس في بعض  
الحالات فتترك به السنة الثالثة قال ألقبس قول عائشة مخالفا لقول زيد قبل ما تدرى لعلها انما خافته في أنه  
باع إلى العطاء ونحن نخالفه في هذا الموضع لانه أجل غير معلوم فاما ان اشتراها بأقل مما باعها بها فاعلمها لم  
تخالفه فيه قط لعلها رأت البيع إلى العطاء مفسوخا ورأت يبعه إلى العطاء لا يجوز فزعم أنه لم يملك ما باع  
ولا بأس في أن يسلف الرجل في البس عنده أصله واذا ارى الرجل الرجل السلعة فقال اشتد هذا وأرجل فيها  
كذا فاشتراها الرجل فالشراء جائز والذي قال أرجل فيها بالخيار ان شاء أحدت فيها سعاوان شأركه  
وهكذا ان قال اشترى متاعا ووصفه له أو متاعا عاى متاعا شئت وأنا أرجل فيه فكل هذا هو يجوز البيع  
الاول ويكون هذا فبما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال أتباعه واشترته  
منك بنفسه أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فان حذما جاز وان تبايعاه على  
أن أتما أنفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شئتين أحدهما أنه تبايعاه قبل ملكه البائع والثاني  
أنه على مخاطرة أنك ان اشترته على كذا أرجل فيه كذا وان اشترى الرجل طعاما إلى أجل فقبضه فلا  
بأس أن يبيعه من اشتراه منه من غيره بنفسه أو إلى أجل وسواء في هذا المعين وغير المعين (٢) واذا باع الرجل  
السلعة بنفسه أو إلى أجل فنسومها المتنازع فارت عليه أو باعها موضع أو هلك من يده فمال البائع أن  
يضع عنه من ثمنها شيئا أو يهبها كلها فذلك إلى البائع ان شاء فعلى وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم فان

شاعرك له من الثمن الا لازم وان شاء لم يتركه وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة سواء أأخذنا هذا في أولبيعة تباعه أو بعد ثمانيةبيعة ليس لعادة التي اعتادها معنى يحمل شأنا ولا يحرمه وكذلك الموعدان كان قبل العقد أو بعده فإن عقد البيع على موعد أنه ان وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ لان الثمن غير معلوم وليس تقصد السيوغ أبدا ولا النكاح ولا شيء أبدا بالعقد فإذا عقد عقد استحصال يقصد متى تقدمه ولا تأخر عنه فإذا عقد عقد أفسد الم بصلح متى تقدمه ولا تأخر عنه إلا يستجيد بعقد صحيح وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاما دينارا على أن الدينار عليه في الشهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك فيعطيه ما يباع من الطعام فلا خير فيه لأنه إلى أجل غير معلوم ولو باعه إلى شهر ولم يشرط في العقد شيئا كثر من ذلك ثم قال له إن بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزا وكان موعدا إن شاء وفيه وإن شاء لم يفته لأنه لا يقصد حتى يكون في العقد وإذا ابتاع رجل طعاما سمى الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن يبيع الطعام بمقدارة القرض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد إلى أجل لان البيعة الآخرة غير البيعة الأولى وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يغير إلى أجل فليس عليه أن يقبضه حتى يحل أجله فإذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الأجل بساعة أو بسنة وإن اجتمع على الرضا يقبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الأجل بسنة أو بساعة وإذا ابتاع الرجل شيئا من الحيوان أو غيره غائبا عنه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال البائع حتى يقبضه المشتري فإذا كان المشتري لم يره فهو بالخيار إذا رآه من عب ومن غريب وسواء وصف له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شرعيا عين ولو جاءه على الصفة أذالم يكن رأاه لم يلزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أدركها بالصفة حصة أو مئة ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة إلى أجل معلوم فجاءه بالصفة لزم المشتري أحب أكره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة يد البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن يتبعها ما إذا أعطاه صفة غيرها وهذا الفرق بين شراء الاعيان والصفات الاعيان يجوز أن يتحول الشراء منها في غيرها إلا أن يرضى المتابع والصفات يجوز أن يتحول صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز التقدي في الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع وسلف بسبل وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل ثم تقويع بالنقد فلا بأس وإذا اشترى ولم يسم أجلا فهو بنقد ولا لزومه أن يدفع الثمن حتى يدفع إليه ما اشترى وإذا اشترى الرجل الحمار أو العبد وقدره أو هو غائب عنه وأمر البائع من عبه ثم أتاه فقال قد زاد العبد فالقول قول المشتري مع عبه ولا تباع السلعة الغائبة على أنها ان تلفت فعلى صاحبها ملؤها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدن إلى أجل معلوم والأجل من يوم تقع الصفقة فإن قال اشترى هانئ في الشهر من يوم أقبض السلعة فالشراء باطل لأنه قد يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر أو أكثر

### (باب في بيع الغائب إلى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل من الرجل عبدا غائبا بذهب ديناله على آخر أو غائبة عنه بسلد فالبيع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبدا ودفعه إليه إلا أن يدفعه إليه ويرضى الآخر بحرقه على رجل فأما أن يبيعه أيا لم يقول خذني الغائبة على أنما لم يجدها فالمشتري ضامن لها فالبيع باطل لان هذا أجل غير معلوم وبيع بغير مدة وبحول لا في خدمة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حانكا فاشترى منه ثوبا على منسجه فبقي منه بعضه فلا خير فيه نقده أو لم يقده لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا البيع عين رها ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقدتها ومذارة وغبر مذارة (قال) ولا بأس بالنقد في بيع الخيار (قال) وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

كان القول قول المستعير (قال المزني) رحمه الله هذا عذر في خلاف أصله لأنه يجعل من سكن دار رجل كن تعدى على سلعته فأنلفها فله قيمة السكنى وقوله من أنلف شيئا ضمن ومن ادعى البراءة لم يبرأ فهذا مقر بأخذ سكنى وركوب دابة ومدع البراءة فقلبه البينة وعلى المنكروب الدابة والدار الياسين وبأخذ القيمة (قال) الشافعي رحمه الله ومن تعدى في ودعته ثم ردها إلى موضعها الذي كانت فيه ضمن لأنه خرج من الأمانة ولم يحدث له رب المال استمنا فلا يبرأ حتى يدفعها إليه وإذا أعاره ببيعة يتي فيها بناء لم يكن لصاحب البيعة أن يخرجها حتى يعطيه قيمة بنائه فأنما هو يخرجها ولو وقته وقتا وكذلك لو أذن له في البناء مطلقا ولكن لو قال فان انقضى الوقت كان عليه أن تنقص بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يفسره انما غتر نفسه

السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار البائع أو المشتري أو لهما معا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس  
للذي عليه الخيار أن يرد إنما يراد الذي له الخيار (قال) ويسع الخيار ما زمن باع جارية فله المشتري قبضها  
وليس عليه وضعها الاستبراء ويستبرئها المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا  
حال البائع بينه وبينها وضعها على يد عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى قبضها المشتري ثم يكون  
هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولو بالجزع يسع البائع حتى يرد لها المشتري أو يتفاسخ البيع ومن  
اشترى جارية بالخيارات قبل أن يختار فورئته يقوم مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا  
المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضی المبيع له فالبيع جائز وإن أراد الرد فله الرد وإن جعل الرادى غيره فليس  
ذلك له إلا أن يجعله وكلا رداً وأجازة فتجوز الوكافة عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره  
كان الذي شرط له الرضا ردولم يكن للبائع فإن قال على أن أستمأ فليس له أن يرد حتى يقول قد أستمأرت  
فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا يخفى أن بيع الرجل الدابة ويشترط ركوبها قبل ذلك أو كثر (قال)  
لأنها قد تغير إلى سنة وتلف ولا يخفى أن بيع الرجل الدابة ويشترط ركوبها قبل ذلك أو كثر (قال)  
ولا يخفى أن بيع الرجل الدابة ويشترط عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم بشرط ذلك لم يكن بذلك بأس  
وإذا باع الرجل ولد جاريته على أن عليه رضاعه وموئنته سنة أو أقل فالبيع باطل لأنه قد عوت قبل سنة ولو  
كان مضيقاً للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصص البيع ولو كان مضموناً من البائع  
كان عينا يقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها بيع وإجارة

### (باب غرر الحائط بيع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من باع نخلا بعد أن تؤبر فتمرتها البائع إلا أن يشترط المتابع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا مالك عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت فتمرتها  
للبيع إلا أن يشترط المتابع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبه تأخذ وفيه دلالات أحداها لا يشك في أن الحائط إذا بيع وقد أبر نخله فالنخل ثلثه إلا أن يشترطها  
متباعدة فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصص من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع  
ولم يؤبر نخله فالنخل للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدث فقال إذا أبر فتمرتها للبائع فقد أخبر أن  
حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر ولا يكون مافيه إلا للبائع أو المشتري لأنه ما لم يوقف فحق باع حائطه  
بؤبر فالنخل للمشتري بغير شرط استدلالاً بما وجد بالسنّة (قال) ومن باع أصل نخل أو نخلاً أو نخلاً بعد أن  
تؤبر ثلث النخل فله البائع إلا أن يشترط المتابع ومن باع فلا قبل أن تؤبر ثلث النخل فالنخل للمشتري  
(قال) والحوائط تختلف بنهاية وتجود السقف فيستأجر بالكل بلد بقدر حوراهو وما قد رآه تعالى من  
أبائها فمن باع حائطاً منها لم يؤبر فتمرتها للبائع وإن أبر غيره لان حكمه لا يغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى  
يبدو صلاحه وإن بادل صلاح غيره وسواء كان نخل الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حائط واحد أو بقعة  
واحدة في غير حائط فبدل صلاح واحد منه محل بيعه ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدل صلاح  
حائط غيره الذي هو إلى جنبه محل بيعه ثم حائطه محل بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرفى شيء منه  
الحجرة أو الصخرة وأقل الأبار أن يكون في شيء منه إلا يرفع عليه اسم أنه قد أبره إذا بدل صلاح شيء  
منه وقع عليه اسم أنه قد أبدل صلاحه واسم أنه قد أبره فليس بيعه ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله  
(قال) والأبار التلج وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الفحل فيدخله بين ظهري طلع الأنثى من النخل فيكون له  
بأن الله صلاحاً (قال) والدلالة بالسنّة في النخل قبل أن يؤبر بعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

### (كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا شق رجل لرجل  
نوباً ناقصاً أو كبيراً  
بأخذ ما بين طرفيه طولاً  
وعرضاً أو كسر له شيئاً  
كسر أصغراً أو كبيراً  
أو رضه أو حصى  
له على مملوك فأعماه أو  
شبهه موضحة فذلك  
كله سواء ويقوم المتاع  
كله والجوان غير  
الرفيق حصصاً ومكسوراً  
أو حصصاً ويجزى ما قد  
برئ من جرحه ثم يعطى  
مالك ذلك ما بين  
القيتين ويكون ما بقي  
بعد الخيانة لصاحبه  
نفسه أو لم ينفعه فأما  
ما حصى عليه من العبد  
فيقوم حصصاً قبل  
الجنة ثم ينظر إلى  
الجنة فيعطى أرثها  
من قية العبد حصصاً كما  
(١) العقاق كسحاب  
وكتاب الحمل وفرس  
عقوق لصغير حامل أو  
حائل ضد كافي القاموس  
تبه مصححه

الدلالة بالإجماع في جنين الامة وذات الحمل من البهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بقي آدم ومن البهائم بيعت فخلعها تبع لها كعضو منها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لانه لم يزلها ومن باعها وقد ولدت فالولد غير لها وهو البائع الآن يشترطه المتبايع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة من الثمن ويخالف الثمر لم يور بالجنين في أنه له حصة من الثمن لانه ظاهر وليست للجنين لانه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان التفرق طاع مثل الجنين في بطن أمه لانه قد يقدر على قطعه والتفرق بينه وبين شجره ويكون ذلك باجماعه والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى له ولا يباح لاحد اخراجه وانما اجعنا بينهما حيث اجتمعا في بعض حكمهما بان السنة جاءت في التمر لم يور كعني الجنين في الإجماع فجمعنا بينهما ما خبر الاقسام اذ وجدنا حكم السنة في الثمر لم يور برحكم الإجماع في جنين الامة وانما مثاقفه تشبها ليقفه من سمعهم غير أن يكون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعاً (قال) ولو باع رجل أصل حائط وقد نشق طلع اناته أو شيء منه فأخر ياربه وقد أرغبه من حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأرلانه قد جاءه وقت الأبار وظهور الثمرة ورثت بعد تصيبها في الحف (١) قال واذا بدأ في البئر شيء منه كان جميع غر الحائط المبيع للبائع كما يكون اذا رثت في شيء من الحائط الحرة أو الصفرة حل بيع الثروة وان كان بعضه أو أكثره يحمز أو يصفر (قال) والكرسف اذا بيع أصله كالنخل اذا خرج من حوزة ولم ينشق فهو للثمري وإذا نشق حوزة فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الأبار وبعده (قال) فان قال قائل فانما جعل النبي صلى الله عليه وسلم النمرة للبائع اذا أبر كيف قلت يكون له اذا استأجر وان لم يور بر قبله ان شاء الله تعالى لامعني للأبار الاوقته ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون انما يستحقها بأن يارها فاختلف هو المشتري انني أن يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي شأقه خرج منه الى المشتري وانني ان تصادقا ان يكون له ثم ثمر نخلة أبرها ولا يكون له ثم نخلة لم يارها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر اذا بدلا صلاحه وذلك اذا أجر أو بعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع الثمار اذا بدلا صلاحها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلاً باع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً متمرراً ولم يشترط المتبايع الثمر ولم يستثن البائع الثمر ولم يذكر كراهة فلما ثبت البيع اختلفا في الثمرة فاحتكم بهما الى النبي صلى الله عليه وسلم ففضى بالثمر للذي لقم النخل للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول في العبد المملوك في النخل الثمر يباع ولا بد كران ماله وانخره هو البائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرأت لو أن انساناً باع رقبة حائطاً متمرراً بكذا الثمرة عند البيع للبائع ولا المشتري أو بعد الله مال كذلك فلما ثبت البيع قال المتبايع اني أردت الثمر قال لا يصدق والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء أن رجلاً باع على عهد الله مالاً قال انته في ذلك ان كان نوى في نفسه أن ماله لا يبعث معه فماله كله لسيده وهذا كله تأخذ في الثمرة والعبد (قال) واذا بيعت رقبة الحائط وقد أبر شيء من نخله فمرة ذلك النخل في عامه ذلك البائع ولو كان منه مال لم يور بر ولم يطلع ان حكم ثم ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدلا صلاحه ولم يور بر (قال) ولو أصيب التفرق يدو مشترى رقبة الحائط بجائحة تأتي عليه أو على بعضه فلا يكون للثمري أن يرجع بالثمرة للمصايفه ولا شيء منها على البائع فان قال قائل ولم يرجع بها ولو اهما من الثمن حصة قبل لانها انما حازت تعاقب البيع الأثرى أهما لو كانت تباع منفردة لم يحل بيعها حتى يحمز فلما كانت تعاقب بيع رقبة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقبة الحائط ونخله الذي يحل بيع صغيره وكبيره وكانت مقبوضة لتقبض النخل وكانت الصبيبة بها كالصبيبة بالنخل

يعطى الحر من أرض الجنانية من دينه بالغا ذلك ما بلغ ولو كانت فيما كباخذ الحزديت (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه أن جنى على عبيد فلم يفسده وأخذته وقبة ما نقصه وان زاد الحاني معصية الله تعالى فأفسده سقط حتى الآن أسلمه بملكه الحاني فيدق حتى بالصاد حين عظم وثبت حين صغر ويعلق على حين عصي فأفسد فلم يعلق بعضا بعض ما أفسد وهذا القول خلاف لأصل حكم الله تعالى بعت المسلمين في أن المالكين على ملكهم لا يعلل عليهم الارضاهم وخلاف العقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى ما فترد انت في يده بتعليم (١) الحنف بضم الجيم وعاء الطلع كافي القاموس اه صححه

والمشتري لو أصيب بالخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان اشاع رجل حاطا فيه ثم لم يؤبركان له مع الخسل أو شرطه بعدما أرفكان له بالشرط مع الخسل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثمر فيها قولان أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلمه كما اشترى أو أخذ حصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة فينظر كم حصصه المصاب منها فطر عن حن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر العشرة ما اشترى طرحه دينار من أصل الثمن لأنه لا من قيمة المصاب لأنه شيء يخرج من عقدة البيع بالمصيبة وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو ثمن أو غيره فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلم إليه كما اشترى بكامله أو أخذ ما بقي حصته من الثمن لأنه قد ملكه ملكا صحيحا وكان في أصل الملك أن كل واحد منه حصته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يتنازع مع رغبة الحائط ويقبض فتصيده بالخاتمة في قول من وضع الخاتمة وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولان مختلفان والقول الثاني أن المشتري ان شاء رد البيع بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض وان شاء أخذ منه بجميع الثمن لا ينقص عنه شيء لأنها صفقة واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجرتم بيع الثمرة لم يبدل صلاحها مع الحائط وعلتم لها حصته من الثمن ولم تجزوها على الانفراد قبل عاوصفنا من السنة فان قال فكيف أجرتم بيع الدار بظهرها وسيل ما فيها وأنتينها وذلك غير معلوم قبل أجزاء لأنه في معنى الثمرة التي لم يبدل صلاحها تتبع في البيع ولو بيع مع هذا شيء على الانفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون داخل في جلة البيع وهو ان بعض لم يجز بيعه على الانفراد قبل عاوصفنا ذلك فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى وبخلافه في آخر فان قال فما المعنى الذي يدخل به فيه قبل إذا ابتاعك عبد ابتاعك بكال حوارحه وسعده وبصره ولو ابتاعك جارية من حوارحه قطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع فهي اذا كانت فيه حازت وإذا أقرت منه لم يحل بيعها لان فيها عبد ابلعه وليس فيها منفعة لمشتريه ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد عاوصفنا من الطرق والتمر وفي ذلك ما يحل تقريق الثمر وقطع الطرق ولا يحل قطع الجارية إلا بحكمها (قال) وجميع ثمار الشجر في معنى غير الخسل اذا روى في أوله النضج حل بيع آخره وهيابكون بارز بن معاول لا يحل بيع واحد منهما حتى يرى في أولهما النضج (قال) ويخالف الثمار من الاعناب وغيرها الخسل فتكون كل ثمرة خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل غير الخسل في الطلعة يكون مغيبا وهو يرى يكون بارزا فهو في معنى ثمرة الخسل بارزا فاذا باع شجرة امثرا فالتمر للبائع الآن بشرط المتابع لان التمر قد فارق أن يكون مستودعا في الشجر كما يكون الحل مستودعا في الامه ذات الحل (قال) ومقول في السنة اذا كانت الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الحذاذ والقطاف والقطاف من الشجر (قال) واذا كان لا يصلحها الا السقي فعلى المشتري تخليه البائع وما يكتفي الشجر من السقي الى أن يجذب يقط ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فما أصيبه البائع في ثمرة وكذلك ان أصابته حاتمة وذلك انه لم يبعه شيئا فله تسليم ما باعه (قال) وان انقطع الماء فكان التمر يصلح تركه حتى يبلغ وان كان لا يصلح لم يمنع صاحبه من قطعه ولو كان الماء كله ولو قطعه فان أراد الماء لم يكن ذلك له انما يكون له من الماء ما فيه صلاح ثمرة فاذا خرب ثمرة فلاح له في الماء (قال) وان انقطع الماء فكان شراء الثمرة في الخسل وغيره من الشجر المسقوي بضر بالخسل ففيها قولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع ثمرة عنه والا ضرب بقلوب الخسل ضررا بيناتها أخذ صاحبه قطعه الا ان يسقيه متطوعا وقبل قد أصبت وأصيب صاحب الاصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا هولا بضرها ضررا بينا والتمر يصلح ان ترك فيها وان كان قطعه خيرا لهما تركه اذا لم يكن فيه ضررين فان

منه أو لم ين وعانتا من  
ماله حتى صارت تساوى  
ألفا ثم نقصت حتى  
صارت تساوى مائة  
فله بأخذها وتسماة  
معها كما تكون له لو  
غصبه اباهما وهي  
تساوى ألفا فنقصت  
تسماة وكذلك هذا في  
البيع الفاسد والحكم  
في ولدها الذين ولدوا في  
العقب كالحكم في  
بذنها ولو باعها القاصب  
فأولدها المشتري ثم  
استحقها المقصوب  
أخذ من المشتري مهرها  
وقبها ان كانت مينة  
وأخذها ان كانت حرة  
وأخذ منه قيمة أولادها  
يوم سقطوا أحياء ولا  
يرجع عليه بقيمة من سقط  
مينا ويرجع المشتري  
على القاصب بجميع  
ما ضمنه قيمة الولد  
لأنه غره ولا زده بالمهر  
لأنه كالتشي يتلفه فلا  
يرجع نغره على غيره  
واذا كان القاصب هو  
الذي أولدها أخذها  
ومات قصها ومهر مثلها

قالوا ليس الأمر إلا أن ترك أيا ما ترك أيا ما حقي إذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه ملك فأقول قطع له خير ملك  
ولصاحب كل كان وجهه له تركه إذا لم يضر بالتخل ضررا ينافي وإن قال صاحب غيب ليس له أصله أرفع عني  
فيه ليكون أبقى له أو سفر رجل أو فتاح أو غيره لم يكن له ذلك إذا كان القطف والقاط والحذاذ أخذ بحذاذهم  
وقطافه وقاطه ولا يترك ثمرة بعد أن يصلح فيه القطف والحذاذ والقاط (قال) وإن اختلف رب الحائط  
والمشتري في السقي جلا في السقي على ما لاغنى بالثر ولا صلاح له الابن وما بقي عليه أهل الأموال أموالهم  
في التجارة لا ما يضر بالثر ولا ما يربد فيه مما لا يفسد أهل الأموال إذا كانت لهم الثمار (قال) فإن  
كان المبيع تينا أو غيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم يخرج قبل أن تبلغ التجارة ثمرة غيرها من ذلك  
الصف فإن كانت التجارة المشتراة تميز من الثمرة التي تحدث التي يقع عليها البيع فالبيع جائز للمشتري الثمرة  
الخارجة التي اشتري بتركها حتى تبلغ وإن كانت لا تميز عما يخرج بعدها من ثمرة الشجرة فالبيع مفسوخ  
لأن ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير مميز من الثمرة الداخلة في الصفقة والبيع  
لا تكون الامعومة (قال الربيع) وللشافعي في مثل هذا أقول آخر أن البيع مفسوخ إذا كان الخارج  
لا يميز إلا أن يشاهد الحائط أن يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلفت بثمر المشتري بسله للمشتري فيكون قد صار  
إليه ثمرة وإنزاد إذا كانت التجارة لا تميز التي تخرج بها (قال الشافعي) فإن باعه على أن يلقط الثمرة  
أو يقطعها حتى يبينها فالبيع جائز وما حدث في ملك البائع والبيع وانما يفسد البيع إذا ترك ثمرة فكانت  
مختلطة بثمره للمشتري لا تميزها (قال) وإذا باع رجل رجلا أرضا فيها شجر رمان ولوز وجوز ورمان وغيرهما  
دونه فبشر يوربه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادئ الذي لا يفسد يوربه إذا ظهرت ثمرة فالثمره للبائع  
الآن بشرطها المتبايع وذلك أن فشره لا ينشئ عما في أحواله وصلاحيه بقائه الآن صف من الرمان  
ينشئ منه الشيء فيكون ناقص على مالكه لأن الأصل له أن لا ينشئ لانه أبقى له والقول فيه كالقول في ثمر  
الشجر غير التخل من العنب والارج وغيره لا يخالفه والقول في تركه أن يلوغعه كالقول فيها في ثمر التخل  
لا يجل مالكة عن باوغ صلاحه ولا يترك وإن كان ذلك خيرا لمالكه إذا بلغ أن يقطع مثلها أو يلقط  
والقول في شيء أن كان يربد فيها كالقول في التين لا يختلف وكذلك في غير كل شجر وهكذا القول في الباذنجان  
وغيره من الشجر الذي ينبت أصله وعلامة الأصل الذي ينبت أن يثمر ثمرة ثم يقطع ثمرة ثم يثمر أخرى ثم  
تقطع ثمرة فما كان هكذا فهو من الأصل وذلك مثل القناء والخربز والكرفس وغيره وما كان أعاء  
ثمرة مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع أرضا فيها زرع قد خرج من الأرض قال زرع البائع الآن يسترطه  
المتبايع فإذا أحصد فلصاحبه أخذه فإن كان الزرع مما يبق له أصول في الأرض تفسدها فعلى صاحب  
الزرع من زرعها عن رب الأرض أن يشاهد الأرض قال وهكذا إذا باعه أرضا فيها زرع يحصد مرة واحدة  
(قال) فالما القصب فإذا باعه أرضا فيها قصب قد خرج من الأرض فللمالك من القصب مرة واحدة وليس  
له قطع من أصله لأنه أصل (قال) وكل ما يخرج من الأرض من الزرع فثل القصب في الأصل والثر ما خرج  
لا يخالفه (قال) وإذا باعه أرضا فيها موز قد خرج فله ما خرج من الموز قبل بيعه وليس له ما خرج مرة أخرى  
من الشجر الذي يجنب الموز وذلك أن ثمرة الموز عند ما تجمل مرة وينبت إلى جنبها أربع فقطع ويخرج  
في الذي حولها (قال) فإذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموزة منه الشيء اليوم وفي الأخرى غد وفي  
الأخرى بعد محي لا يميز ما كان منه خارجا عند عقدة البيع مما خرج بعده بساعة أو أيام متتابعة فالقول فيها  
كالقول في التين وما تنابع ثمرة في الأصل الواحد أنه لا يصلح بيعه أبدا وذلك أن الموز الحولي يتفرق ويكون  
بينه أولاده بعضها أشرف من بعض فيباع وفي الحولي مثله موز خارج فيقول ليبلغ ويخرج في كل يوم من  
أولاده بقدر راد أنه متبايع فلا يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعده ولم يدخل في عقدة  
البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع فيسلم إلى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يبيع بيعه

وجميع ولدها وقيمته  
كان منهم ميتا وعليه  
الحضان لبيات شبهة  
فإن كان ثوبا بلبلاء  
المشتري أخسفه من  
المشتري وما بين قيمته  
صحيحا يوم غصبه وبين  
قيمته وقد بلاء ويرجع  
المشتري على الغاصب  
بالتين الذي دفعه وليس  
أنظر في القبة التي تغير  
الاسواق وإنما أنظر  
إلى تغير الأبدان وإن  
كان الغصب دابة  
ففسدها الغاصب أو  
لم يفسدها أو دارا فسدها  
أو أكرها أو لم يسكنها  
ولم يكرها فعليه كراه  
مثل كراه ذلك من  
حين أخسده حتى رده  
وليس الغلة بالضمان  
إلا لئالك الذي قضى له  
بها رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأدخل  
الشافعي رحمه الله  
على من قال إن  
الغاصب إذا ضمن  
سقط عنه الكراهة  
إذا ذكرى قصا فاتت  
به أو يتاقتصب فيه

بأن يقول له عشرة مائة شجرة موزونة من قبل أن تارها تختلف ويخطئ ويصيب وكذلك كل ما كان في معناه  
 من ذي غير وزرع (قال) وكل أرض بيعت بمحدد وهما فلتسريها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت  
 بمائة ثمرة بعد ثمرته من كل شجرة وزرع عشرة وكل ما يشت من الشجر والنبات وما كان مما يخفى من  
 النبات مثل البناء بالجبس فانما هذا بمنزلة كالثبات والجزم فهو لثابته إلا أن يدخله المشتري في صفقة البيع  
 فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا إذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر وفي أديم الأرض  
 من الزرع (قال) فإن كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع  
 فوجد في شجرها ثمر اقدر أو وزرع اذ قد طلع فالمشتري بالخيار إذا علم هذا أن كان قد رأى الأرض قبل الشراء  
 ورضيها لأن في هذا عليه نقصا ما ينفع الثمرة عنه عامه ذلك وجب شجره بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالداخل  
 فيها عليه إذا كانت له ثمرها لأنه ليس له أن يتبعه الدخول عليه في أرض لم تعاهد ثمره ولا يمنع من يصلح له أرضه  
 من عملها فإن أحب أماز البيع وإن أحب بده (قال) وإذا اشتري وهو عالم بما خرج من ثمرها فلا خيار له  
 وإذا باع الرجل الرجل أرضا فباعها بحد ثمره ولم يعلم المشتري بالخيار كالأرض وقد خرج من الأرض لا يمكنه  
 المشتري لأنه تحت الأرض وما لم يملكه المشتري بالصفحة فهو للبائع وهو ينفى عنه الزرع فيقال للمشتري  
 لك الخيار فإن شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيجسد كأيمن الزرع وإن شئت فأنقض البيع إذا  
 كان يشغل أرضك ويدخل عليك فيها من ليس عليك دخوله إلا أن يشاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري  
 أو يقطعه عنه ويكون قلعه غير مضرب الأرض فإن شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار له فذكر بدخيرا فإن  
 قال قائل كيف لم يجعل هذا كالمخرج من ثمر الشجر وولاد الحاربه قيل له إن شاء الله تعالى أما ثمر الشجر  
 فأمر لاصقة فيه لا دمين هو شي خلقه الله عز وجل كيف شاء لا شيء استودعه الأديمين الشجر لم يكن  
 فيها فادخلوها وما خرج منه في أعوام بعده مثله لأن خلقه الشجر كذلك والذئب يشتري  
 الأرض إنما هو شي استودعه الأديمين الأرض ويحصد فلا يعود إلا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان  
 مدفونا في الأرض من مال وبخار وخشب غير مينة كان للبائع لأنه شيء وضعه في الأرض غير الأرض ليجز  
 أن يكون للذئب أن البائع يملكه الأمثلة لأنه شيء وضعه البائع غير الأرض فإن قال قائل كيف لا يخرج  
 زرعها كالمخرج ما دفن في الأرض من مال وخشب قيل دفن ذلك فيها ليجزها كما دفنها للذئب بالدفن  
 وإذا ضرب بالمدفن من الحب وقت فلما خرجها لم ينفعه لقلب الأرض له وذلك لا تقلها فأما ولد الحاربه فشي  
 لا حكم له الأحكام أمه ألا ترى أنها تفتق ولا يقصد قصد يعق فيعتق وتباع ولا يباع فملكه المشتري وإن  
 حكمه في العتق والبيع حكم عضومها وإن لم يسمه كان للمشتري الخيار لاختلاف الزرع في مقامه في الأرض  
 وأفساده أياها (قال) وإن كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الأرض التي باعه بذوا ساء لا يدخل في بيعه  
 فاشترى على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم فإن كان ما يشت من الزرع تركه حتى يصرمه  
 ثم كان للمشتري أمه ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه (قال) وإن عمل البائع قلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له  
 أن يدعه ليشتره وهو كجذرة غصه فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ لأنه وإن لم يكن له مما خرج منه  
 الأمه ففعلها فلا يحول حقه في غير هياج حال والقول في الزرع من الحنطة وغيرها لا يصرم الأمه أشبه  
 أن يكون في أساعلي الثمرة صرة واحدة في السنة إلا أنه يخالف الأصل فيكون الأصل مملوكا بما علق به الأرض  
 ولا يكون هذا أملا كما علق به الأرض لأنه ليس ثابت فيها (قال) وما كان من الشجر يثمر مراراً فافهم  
 كالأصل الثابت على ما علق به الأرض وإن باعه وقد صلح وقد ظهر ثمره فيه فغيره للبائع إلا أن يشترطها  
 المشتري كما يكون الخمل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف إذا باعه وقد تشقق جوز كرسفه عنه بالثمرة  
 للبائع كما تشقق الطلعة فيكون للبائع ذلك حين يلقح فإن باعه قبل أن يشقق من جوز كرسفه شيء بالثمرة  
 للمشتري وما كان من الشجر هكذا يشقق ثمره ليصلح مثل الخمل وما كان يبق بماله فإذا خرجت الثمرة

ربح أنه ضامن وعليه  
 الكراء قال ولولا استكره  
 أمه أو حرة فقله الحد  
 والمهر ولا يعني للجماع  
 الا في متزلتين احدهما  
 أن تكون هي زانية  
 محدودة فلا مهر لها  
 ومثله تكون مصابة  
 بنكاح فلها مهرها  
 ومثله تكون شبهة بين  
 النكاح الصحيح والزنا  
 الصريح فلها تختلوا  
 أنها إذا أصيبت بنكاح  
 فاسد أنه لا أحد عليها  
 ولها المهر عوضاً من  
 الجماع اتفق أن  
 يحكموا لها إذا  
 استكرهت بمهر عوضاً  
 من الجماع لأنها لم تبع  
 نفسها فأنها أحسن  
 حالاً من العاصية  
 بنكاح فاسد إذا كانت  
 عالة (قال الشافعي)  
 ربحه الله في السرقة  
 حكاه أحداهما لله عز  
 وجل والآخرة لا دمين  
 فإذا قطع لله تعالى أخذ  
 منه ما سرق لا دمين  
 فإن لم يؤخذ فقتله  
 لأن لم يأخذ أحد أضمن

فخروجه كتنشق الطلع وجوز الكرسف فهو للبائع الآن بشرط المشتري (قال) وما أثمرته في السنة  
 مراراً فبيع وفي غمرة فهي للبائع وحدها فإذا انقضت فخرج بعدها مما لم تنفع عليه صفقة البيع فلم يشترى  
 الاصل مع الارض وصنف من الثمرة فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينصل ما وقعت عليه صفقة  
 البيع وهو في شجرة فكان للبائع ما لم يقع عليه صفقة البيع وكان للشري ما حدث فان اختلط ما اشترى  
 بما لم يشتر ولم يميز فيها قولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلّم البائع للشري الثمرة كلها فيكون  
 قدراً أو فاصدة وهو ياد أو يترك المشتري له هذه الثمرة فيكون قدراً له حقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا  
 كن اشترى طعاماً جزأً فالقي البائع فيه طعاماً غيره ثم سلّم البائع للشري جميع ما اشترى منه وزاده ما ألقاه  
 في طعامه فلم يظلمه ولم ينقصه شيئاً مما باعه وزاده الذي خلط وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع (قال) وقال  
 في الوجه الذي يترك فيه للبائع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاماً جزأً فالقي المشتري فيه طعاماً  
 ثم أخذ البائع منه شيئاً فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ  
 منه فإن الصفقة وقعت صحيحة الآن فيها خيار المشتري فأخبرها و يكون للشري ترك ردها بخياره والقول  
 الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه وإن وقع صحيحاً وقد اختلط حتى لا يميز الصحيح منه الذي وقعت عليه  
 صفقة البيع مما لم تنفع عليه صفقة البيع (قال) والقصب والقناء وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى  
 من الاصول فامشترى ملكه كعائلك الخلل إذا اشترى الاصل وما خرج فيه من غمرة فملك الثمرة للبائع  
 وما بعدها لا يشري فأما القصب فللبائع أول صرتمته وما بقي بعدها لا يشري فعلى هذا الباب كله وقبسه  
 وهكذا القول كلها إذا كانت في الارض فللبائع منها أول جزء وما بقي للشري وليس للبائع أن يقلعها من  
 أصولها وإن كانت شجرة جزءاً واحدة ثم تنبت بعدها جزأت فكهما حكم الاصول فملك عائلك به الاصول من  
 شراعه في الارض (قال) وما كان من نبات فأنما يكون مرة واحدة فهو كالزرع يترك حتى يبلغ ثم لصاحبه  
 البائع الارض أن يقلعها إن شاء فإن كان قلعه يضر بالارض كلف اعادة ما كان كذلك كل ما كان  
 في الارض من نبات الارض مما لم ينسبه الناس وكان ينبت على الماء فله صاحبه فيه في الزرع والاصل يأخذ  
 غمرة أول جزء منه إن كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله إن كان لا ينفع بعد جزءاً واحدة لا يختلف ذلك  
 (قال) ولو باع رجل رجلاً أرضاً أو داراً فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بمبينة إن مالاً  
 الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئاً أنما يملك الارض بما خلق في الارض من ماء وطين وما كان فيها  
 من أصل ثابت من غرس أو بناء وما كان غير ثابت أو مستودع فيها فهو له بائعه وعلى بائعه أن ينقله عنه  
 (قال) فإن نقله عنه كان عليه تسوية الارض حتى تعود مستوية لا يدعها حفراً (قال) وإن ترك قلعه منه  
 ثم أراد قلعه من الارض من زروعه لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم يقلعه إن شاء وإن كان له في الارض  
 خشب أو حجارة مدفونة ثم غرس الارض على ذلك ثم باعه الاصل ثم لم يعلم المشتري بالحجارة التي فيها نظر فإن  
 كانت الحجارة أو الخشب تقصر بالقراس وتنع عروقه كان المشتري بالخيار في الأخذ أو الرد لأن هذا عيب  
 ينقص غرسه وإن كان لا ينقص القراس ولا يمنع عروقه وكان البائع إذا أراد اخراج ذلك من الارض قطع  
 من عروق الشجر ما يضر به قبل لبائع الارض أنت بالخيار بين أن تدع هذا وبين رد البيع فإن أحب تركه  
 للمشتري تم البيع وإن امتنع من ذلك قبل المشتري لك الخيار بين أن يقلعه من الارض وما أفسد عليه من  
 الشجر فعليه قيمته إن كانت له قيمة أو رد البيع

(باب الوقت الذي يحل فيه بيع الفار)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

ما لا يعنه بقبضه أو  
 عدوان قبضت الاضن  
 قيمته ولا أجد في ذلك  
 موقراً مخالفاً لمصر  
 وفي المغتصبة حكاً  
 أحدهما لله والآخر  
 للمغتصبة بالمسكن الذي  
 العوض منه المهر  
 فأثبت ذلك والحديث  
 المغتصبة كما ثبت الخلد  
 والغرم على السارق ولو  
 غصب أرضاً فغرسها  
 قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ليس لعرق  
 ظالم حق فعليه أن يقلع  
 غرسه ويرد ما نقصت  
 الارض ولو حفر فيها بئراً  
 فأراد الغاصب دفنها  
 فله ذلك وإن لم ينفعه  
 وكذلك لو زود داراً كان  
 له نزع الترويق حتى يرد  
 ذلك بحاله وكذلك لو نقل  
 عنها تراباً كان له أن يرد  
 ما نقل عنها حتى يوفيه  
 أيها بالخال التي أخذها  
 (قال المزني) غير هذا  
 أشبه بقوله لانه يقول  
 لو غصب غزلاً فقصه  
 نوباً ونشرة فقطعها  
 دنائباً أو طيناً فغرسه لبنا



عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى ترعى قبل يارسول الله وما ترعى قال حتى تحمر وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فقم بأخذ حكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقفى عن جند عن أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع غرة التخل حتى ترهوقيل وما ترهوق قال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن عمرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى تقعوم العاهة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى تذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى ذاك قال طلوع الثريا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي معبد قال الربيع أطلقه عن ابن عباس أنه كان يبيع الثمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن شاء الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص جابر أنخل أو ألتر قال بل التخل ولا ترى كل غرة إلا مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طلوس أنه سمع ابن عمر يقول لا يبتاع التمر حتى يبدو صلاحه وسمعت ابن عباس يقول لا يبتاع التمر حتى تطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن جند بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنن (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وهذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلالة من أن يبدو صلاح التمر الذي أحل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيعه أن يحمر أو يصفى ودلالة إذا قال إذا منع الله الثمرة فقم بأخذ حكم مال أخيه أنه انما نهى عن بيع الثمرة التي ترعى حتى تبلغ غاية ما بها لا أنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تنفعه انما منع ما يترك مدة تكون فيها الآفة والبيع وكل ما دون البسر يحل بيعه ليقطع مكانه لانه خارج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيع داخل فيما أحل الله من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه لتركه حتى يبلغ أمانه لأنه داخل في المعنى الذي أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت أرايت أن كان مع الرطب بلع كثير قال نعم سمعنا إذا أكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه التخله فتزهي فؤك منها قبل الحائط والحائط بلع قال حسبه إذا أكل منه فليس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء وكل غرة كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من غيب أو رمان أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت له أرايت إذا كان شيء من ذلك يخلص ويحول قبل أن يؤكل منه أيباع قبل أن يؤكل منه قال لا ولائتي حتى يؤكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن عطاء قال كل شيء تنبت الأرض مما يؤكل من حرز أو قشاة أو بقل لا يباع حتى يؤكل منه كهيئة التخل قال سعيد انما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة بكتي بها

فهذا أثر لعين ومنفعة  
للقصوب ولا حتى في  
ذلك القاصب فكذلك  
نقل التراب عن الارض  
والبر اذ لم تبطلوب  
أثر لعين ومنفعة  
للقصوب ولا حتى في  
ذلك القاصب مع أن  
هذا فساد لنفسه  
واقباله وأعوانه  
فيه مضرة على أخيه  
ولا منفعة فيه (قال  
الشافعي) رحمه الله  
وان غصب جارية  
فهلك فقال غمها عسرة  
فالقول قوله مع عيشه  
ولو كان له كيل أو وزن  
فطمع مثل كيله ووزنه  
ولو كان نوبا فصغفه  
فزاد في قيمته قبل  
للقاصب أن شئت  
فاستخرج الصبغ  
على أنك ضامن لما  
نقص وان شئت فانت  
شريك بما زاد الصبغ فان  
حق الصبغ فلم تكن  
له قسمة قبل لبسك  
هنا مال يزيد فان شئت  
فاستخرجيه وأنت  
ضامن لنقصان الثوب

من كل ما ذكر مع غيرها فإذا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر إلى أن يخرج من أن يكون غصا كله فأذن فيه إذا صار منه أجر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بداهه النضج واستطبع كله خارجا من أن يكون كله بلعوا صار عامته منه وتلك الحال التي أن يشتد اشتداد أعين في الظاهر من العاهة لفظ فواته في عامه وإن لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وإن لم يبلغ هذا الحد وكل ثمر من أصل فهي مثله لا تختلف إذا خرجت ثمرة واحدة ترى معها كثرة النخل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها أو سواء كل ثمرة من أصل ينبت أولا يشت لانها في معنى ثمر النخل إذا كانت كلوصفت تنبت فيها المشتري ثم لا ينبت بعد هافي ذلك الوقت حتى لم يكن يظهر وكانت تهاهرا لا كما مدونها منعها من أن ترى كثرة النضج أخيرا الربيع قال أخبرا الشافعي قال أخبرا ناسعد عن ابن جريج أنه قال لعطاء قال لا يؤكل منه الخنازير والكرفس والقضب قال نعم لا يباع حتى يدو صلاحه (أخبرا الربيع) قال أخبرا الشافعي قال أخبرا ناسعد عن ابن جريج أنه قال لعطاء القضب يباع منه قال لا لا كل صرمة عند صلاحها فانه لا يدور له له تصيب في الصرمة الأخرى عاهة أخبرا الربيع قال أخبرا الشافعي قال أخبرا ناسعد عن ابن جريج أن أناسا سأل عطاء فقال الكرفس يجني في السنة مرتين فقال لا لا عند كل اجنائة (أخبرا الربيع) قال أخبرا الشافعي قال أخبرا ناسعد عن ابن جريج أن زادا أخبره عن ابن طاس عن أبيه أنه كان يقول في الكرفس تتبعه فلفحة واحدة قال يقول فلفحة واحدة اجنائة واحدة إذا فنع قال ابن جريج وقال زيدوا الذي قلنا عليه إذا فنع الجوز بيع ولم يبع مساواة قال تلك اجنائة واحدة إذا فنع (قال الشافعي) ما قال عطاء وطاس من هذا كما قال أن شاء الله تعالى وهو معنى السنة والله تعالى أعلم فكل ثمرة تنبع من المأكول إذا أكل منها أول ما لم يؤكل فإذا بلغ أن يصلح أن يبيع يبيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القضب فهو وكذلك لا يصلح أن يباع إلا بعد عند صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع إلا عند قطعه لا يؤخره عن ذلك وذلك مثل القضب والقول والرمان والقصل وما أشبهه وتفتيح الكرفس أن تنشق عنه قشره حتى يظهر الكرفس ولا يكون له كالم نستره وهو عندي يدل على معنى ترك تجوز ما كان له كالم نستره من الثمرة فإن قيل كيف قلت لا يجوز أن يباع القضب إلا عند صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فإن قيل فقد ترك الثمر بعد أن يدو صلاحه قيل الثمرة تختلف في هذا الموضع فيكون الثمر إذا بدو صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرة لم يكن خرج انما يتزدي النضج والقضب إذا ترك خرج منه شيء غير من أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن يظهر أري وإذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل أن يدو صلاحها وهي ترى كان يبيع ما لم يروم بدو صلاحه أحرم لأنه يزدي عليها أن لا يرى وإن لم يدو صلاحه فيكون المشتري اشترى قضا طولها ذراع أو أكثر فبدعه فيقول ذراعها أو أكثر فبصر المشتري أخذ مثل ما اشترى مما يخرج من الأرض بعد موما إذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع وإذا ترك كان للمشتري منه ما نفعه وليس في الثمرة شيء إذا أخذت غضة (قال) وإذا أبطنا البيع في القضب على ما وصفنا كان أن يباع القضب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين بطل لأن ذلك يبيع ما لم يخلق ومثل بيع جبن الامة وبيع النخل معاومة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة ثمرة قد ردت أو لم تصير إلى أن تجوز من العاهة (قال) فاما بيع الثمر إذا بدو صلاحه للغير برفع كنضج الرطب فإذا روى ذلك فيه جاز يبيع خر بفي تالة الحال وأما القضاء في كل صغار الطيبا فبدو صلاحه أن يتأذى عظمه أو عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاخ صغاره أن شاء المشتري كما يترك الثمر حتى تنضج صغاره أن شاء المشتري و يأخذه واحد أو بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الثمر ولا القضاء حتى يبدو صلاحهما ويجوز إذا بدو صلاحهما أن يشترهما فيكون لصاحبهما ما بنيت أصلهما بأخذ كل ما خرج منهما فإن دخلتهما أفة بشي يبلغ الثلث وضع عن المشتري (قال) وهذا عندني والله تعالى أعلم من الوجه التي

وان شئت فعدعه وان كان ينقص الثوب ضمن النقصان وله أن يخرج الصبيغ على أن يضمن ما ينقص الثوب وان شاء ترك (قال المزني) هذا نظير ما مضى في نقل الشراب ونحوه (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان زينا فخطه عمله أو خبرته فان شاء أعطاه من هذا مكبته وان شاء أعطاه مثل زينه وان خطه بشر منه أو وصفي بان فعله مثل زينه ولو أغلاه على النار أخذه وما نقصت مكبته أو قيمته وكذلك لو خط دقيقا بدقيقتي فكلا زيت وان كان قعا فغن عنده رده وقيمة ما نقص وان غصبه نوبار وغفرانا فصفه به فسر به بالبيان أن شاء أخذه وان شاء قومه أبيض وزعفرانه جميعا وضمنه قبة ما نقص ولو كان لوحا فدخله في سفينة أو بني عليه جدارا أخذ بقلعه أو

لم يكن أحسب أحدًا يغالط في مثلها وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمرة حتى يسدو صلاحها ثلاثين صباحا فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط وما أتاني العاهة على شجره وعليه في أول خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع ما لم يخلق وتخصيص صاحب وغير وجه فكيف لا يحل مبتدأ بيع القضاء والخمر حتى يسد صلاحهما كالإيجل بيع التمر حتى يسد صلاحه وقد ظهرا ورويا ويحل بيع ما لم يربح مالم يخلق ولا يدري يكون أم لا يكون ولأن كان كيف يكون ولا كم بنت أيجوز أن يشتري غل الخمل قبلد صلاحه ثلاثين فيكون له فإن كان لا يجوز الاعتد كل ثمرة بعد أن يسد صلاحها لم يحز في القضاء والخمر بذا ذلك وليس حمل القضاء مرة يحل بيع حله ثانية ولم يكن حله بعد ولحل الخمل أولى أن لا يختلف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حمل القضاء الذي انما أصله بقاء كلها الدردو يسدوها السموم والدردو كلها الماشية ويختلف حملها ولو كان هذا حاشا شراء أولاد الغنم وكل أنثى وكان إذا اشترى ولدشاة قد راء حاز أن يشتري ولدها ثانية ولم يره وهذا لا يجوز أو رأيت إذا جنى القضاء أول مرة ألف قضاء وثانية خمسائة وثالثة ألفا ثم انقطع أصله كيف تقدر الجاشية قبل ما يخلق بعد أعلى ثلث اجتنائه مثل الأول وأقل بكم أو أكثر بكم أو رأيت إذا اختلف ثباته فكان بنت في بلد أكثر منه في بلد وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مرارا كيف تقدر الجاشية فيه وكيف ان جعلنا لمن اشتراه كثير حله مرة أيلزمه قبل حله في أخرى ان كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيبلغ حله أضاعف ما كان قبله ويخطئه فقل عما كان يعرف وينسب في حله ثانيا بعدا قال في القياس أن يلزمه ما ظهر وألا يكون له أن يرجع بشئ قلت أفنقول قال نعم أقوله قلت وكذلك نقول واشترت صدقابه ألفا أو بذاتير فان حدثت فيه لؤلؤ نهى لك وإن لم تجد فالبيع لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق إذا اشترت بظاهره على ما خلق فيه وإن لم يكن فيه فلا شئ قلت وهكذا إن باع هذا السبل في التين حصيدا قال نعم والسبل حيث كان قلت وهكذا إذا اشترى منه بضاورا نجا اشترى ذلك بغيره فان كان فاسدا أوجب أهوه قال لأقوله قلت إذا تروك أصل قولك قال فان قلت أجعل له الخيار في السبل من العيب قال قلت والعيب يكون فيما وصفت قبله وفيه (قال) فان قلت أجعل له الخيار قلت فإذا يكون لمن اشترى السبل أبدا الخيار لانه لا يعرف فيه خفة الحمل من كثره ولا يصل إلى ذلك إلا بعونه لها الجارة فان كانت الاجارة على كانت على في بيع لم يوفيه وان كانت على صاحبه كانت عليه ولي الخيار إذا رأيت الخفة في أخذته وتركه لاني ابتعت عالم أر ولا يجوز له أدايه في سنه كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره عن واقفة قد غلطت في هذا وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال أرايت من اشترى السبل بألف دينار أراد كلمة التي لا تسوى دينارا كلها قال فنقول أراد ما ذا قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد ميسا قال نعم قال فنقول لك أفله الخيار إذا راء قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصاه ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فان اختار رده أرجع بشئ من الحصا والدراس قال لأوله درهم من عيب وغير عيب قال فنقول لك فان أصابته آفة تملكه قبل بحصده قال فيكون من المشتري لانه جازف حتى شاء أخذه كاليتاع الطعام جازفا فان خلاه وابه فهناك كان منه (قال الشافعي) فقلت له أراك حكمت بأن لستاعة الخيار كما يكون له الخيار إذا ابتاع برافى عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها رأيت لو ائحق العدل أو ماتت الجارية وقد دخل بيتها وبينها يكون عليه الثمن أو ألقية قال فلا أقوله وأرجع فأزعما من البائع حتى يراه المشتري ورضاه قال فقلت له فعلى من مؤنته حتى يراه المشتري قال ان قلت على المشتري قلت أرايت ان اشترى ميسا ليس عليه عندك أن يظهره قال بلى قلت أفهنا عدل مغيب قال فان قلته قلت أففضل ما لا مؤنة فيه من قم في غرارة أو برقي عدل واحضار بعد غائب كمثل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال ليسى أقوله قلت فأجعله كهمو قال

خطا خاط به ثوبه فان  
خاط به جرح انسان أو  
حيوان ضمن الخطي ولم  
ينزع ولو غصب طعاما  
فأطعمه من أكله ثم  
استحق كان للمشتري أخذ  
الغاصب به فان غرمه  
فلا شئ للواهب على  
الموهوبه وان شاء  
أخذ الموهوبه فان  
غرمه فقد قبل يرجع  
به على الواهب وقيل  
لا يرجع به (قال  
المرئي) رحمه الله  
أشبهه بقوله ان هبة  
الغاصب لا معنى لها وقد  
أنكف الموهوبه  
ما ليس له ولا الواهب  
فعله غرمه ولا يرجع  
به فان غرمه الغاصب  
رجعه به عليه هذا  
عندي أشبه بأمله  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو حمل دابة أو فتح  
قفصا عن طائر أو فقام  
ذها لم يضمن لانهما  
أحدنا الذهب ولو حمل  
زقا أو راوية فاندقضا  
ضمن إلا أن يكون الزق  
بتمسندا فكان

غير منهم ليس كهو وانما اجزأه بالاثر قلت وما الاثر قال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أثبت قال لا وليس فيما لم يثبت حجة قال ولكننا ثبت عن أنس بن مالك قلنا هو عن أنس بن مالك ليس كما زيد ولو كان ثابتا لاحتل أن يكون كبيع الاعيان المغيبة بكونه الخبار اذ اراءها قال وكل مرة كانت يثبت منها التي فلا يجني حتى يثبت منها شيء آخر قيل أن يوثق على الاول لم يجز بيعها بدالذالم يميز من الثبات الاول الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره ما يقع عليه صفقة البيع وكل مرة وزرع دونها حائل من قشر أو كمام وكانت اذا صارت الى مالكيها أخرجوها من قشرها وكمالها بفساد عليها اذا أخرجوها فاذا اختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعا لثائل دونها فان قال قائل وما جفت أبطل البيع فيه قيل له ان شاء الله تعالى الخفة فيه اني لا أعلم أحد يميز ان يشتري رجل لحم شاة وان ذهبت اذا كان عليها جلد هام من قبل ما تغيب منه وتغيب الكم الحبة المتفرقة الذي يشته ماثل من حب الحنطة والقول والافرن وكل ما كان في قرن منه حب بينه شيء ماثل من الحب أكثر من تغيب الحلة اللحم وذلك أن تغيب الحلة اللحم اعماجي وعن بعض جفته وقد يكون لثاة حبة تدل على سنانها وبجفها ولو كانت حبة اعيان ولا تحسب للحب في كمامه تدل على امتلائه وضمره وذلك فيه السلامة والجفاف ولا على عينه بالسواد والصفرة في كمامه وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها ماله دون تغير اللحم عما يحمله كما تحوّل الحبة عن البياض الى السواد فاق في كمامها وقد يكون الكم يحمل الكثير من الحب والقليل ويكون في البيت من بيوت القرن الحبة والاحبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما ويختلف حبه بالضرمة والاختلاف والتغير فيكون كل واحد من المتابعين قد يتابعهما الا يعرفان (قال الشافعي) ولم أجدهم من أمر أهل العلم أن يأخذوا بعشر الحنطة في كمامها ولا بعشر الحبوب ذوات الاكمام في كمامها ولم أجدهم يميزون ان يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سنبلها كيلا ولا وزنا للاختلاف الاكمام والحب فيها فاذا امتنعوا من أخذ عشرها في كمامها وانما العشر مقامه عن جعله العشر وحق صاحب الزرع هذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبلها أشبه أن تمتنعوا في البيع ولم أجدهم يميزون بيع المسلق في عتيقه ولا بيع الحب في الجرب والغراثر ولا جعلوا صاحبها خيرا لرويه ولم يرب الحب ولو أجازوه جزافا فالغراثر لا تحوّل دونه كمثل ما يحوّل دونه كمامه ويجعلون ان اشتراها الخبار اذ اراءه ومن أجاز بيع الحب في كمامه لم يجعل له الخيار الا من عيب ولم أراه أجازوا بيع الحنطة في التبن محصودة ومن أجاز بيعها فاقه انني أن يميز بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير منقاة وانني أن يميز بيع حنطة وتبن في غرارة فان قال لتمييز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تميز قائمة فتعرف في سنبلها فان قال فاجز بيع الحنطة في سنبلها وزرعها لاله تلك الحنطة وتبناها وسنبلها لانه أن يميز بيع حنطة في تبنها وحنطة في تراب وأشباه هذا (قال الشافعي) وجدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من كمال التخل بخرص لظهوره ولا حائل دونه ولم أحفظ عنه ولا عن أحسن أهل العلم أن شيئا من الحبوب تؤخذ كامة بخرص ولو احتاج اليه أهل رطب لانه لا يدرك علمه كابدرك علم غرة التخل والصبغ أشياء غريبة بهذا (قال) وبيع الترفية النوى جائز من قبل أن المشتري لما كوله من التمر يظهر وأن التمرة تنفع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر وذلك أن التمرة اذا جنبت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضرع فقمت فحقما ينقص ولها وأسرع اليها الفساد ولا يشبه الجوز والرب من الفا كمة الميسة وذلك أنها اذا رفعت في قشورها فحقما يطرو نباتا ورطوبه النبات التي تكون قبل البلوغ ورطوبه لا تزيلها من لين الطباع لا يمسيك تلك الرطوبة عليها الا قشورها فاذا زابتها قشورها دخلها اليس والفساد والطعم والريح وقلة البقاء وليس تطرح تلك القشور عنها الا عند استعمالها بالاكل واخراج الدهن وتجهيل المنافع ولم أجدها كاليض الذي ان طرحت قشرته ذهب وقسد ولا ان

الحبل لا يدفع ما فيه ثم سقط بخر يك أو غيره فلا يضمن لان الحبل قد كان ولا جناحه فيه ولو غصبه دارا فقال الغاصب هي بالكوفة فالقول قوله مع عيینه ولو غصبه دابة فضاغت فأدى قيمتها ثم ظهرت ردت عليه ورماد الفض من قيمته لانه أخذ قيمتها على أنها فائضة فكان القوت قد سبطل لما وجدت ولو كان هذا بيعا ما جاز ان يتابع دابة غائبة تعين جنى عليها فابيض أو على سنن صبي فاقطعت فأخذت أرضها بعد ان أيس منها ثم ذهب البياض ونبت السن فلما عادا رجع حقهما وبطل الارض بذلك فيها (وقال في موضع آخر) ولو قال الغاصب أنا اشتريتها مثل وهي في يدى قد عرفتها فباعه اياها فالبيع جائز (قال المزني) رحمه الله منع بيع الغاصب في

طرحته وهي منضج لم تفسد والناس انما يرفعون هذا لانفسهم في قشره والترفيه نواه لانه لا صلاح له الابه  
وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الخنطة والجبوب في أكاملها ولا كذلك يتبايعونه في أسوأ قسم ولا يرفعون  
وليس يفسد على الجبوب طرح قشورها عنها كما يكون فساد على التمر اخراج نواه والجوز واللوز والرايح  
وما شبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلأ عنه وادخر وعلى الجوز قشران قشرة فوق القشرة التي رفعها  
الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العلوا ويجوز وعليه القشرة التي اثار بيع وهي عليه لانه يصلح تغير  
العلوا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شئ  
من هذا اذا بيس في سنه و يروي فيه عن ابن سيرين أنه أحازه وروى فيه شيئا لا يثبت مشبهه عن هو أعلى  
من ابن سيرين ولو ثبت اتباعناه واكتنا لم نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يحرف في القياس الا باطله كله والله  
تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز واللوز والرايح وكل ذى قشرة يدخره الناس بقشرته مما اذا طرح عنه  
القشرة ذهبت رطوبته وتغير طعمه ويسرع الفساد اليه مثل البيض والموز في قشوره فان قال قائل  
ما فرق بين ما جازت في قشوره وما لم تجز منه قيل ان شاء الله تعالى ان هذا لاصلاح له مدخور الا بقشره  
ولو طرح عنه قشرته لم يصلح أن يدخر واذا طرح الناس عنه قشرته عند ما يردون أكله أو عصره ما عصر  
منه وليست تجتمع قشرته الا واحدة منه أو نوا واحد وأن ما على الحب من الاكام يجمع الحب الكثير تكون  
الحبة والحبان منها في كرام غير كرام صاحبتهما فتكون الكرام منها ترى ولا حب فيها والاخرى ترى وفيها الحب ثم  
يكون مختلطا أو يدعى أن يكون ناضط معرفة كاضط معرفة البيضة التي تكون مل قشرتها والجوزة  
التي تكون مل قشرتها واللوزة التي قلما تفصل من قشرتها الامتلاها وهذا انما يكون فساد بتغير طعمه  
أو بان يكون لاشئ فيه وإذا كان هكذا رتمشتره بما كان فاسدا منه على بيعه وكان ما فسد منه يضبط  
والخنطة قد تسعد ما وصفت ويكون لها فساد بان تكون مستحقة ولو قلت أرد به هذا لم اضبطه ولم اخلص  
بعض الخنطة من بعض لانها انما تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فساد الا وحده فيرسمه ولا  
يعرف فساد حب الخنطة الا بمختلط اذا اختلط خفي عليك كثير من الحب الفاسد فأجرت عليه بيع ما لم  
ير وما يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمهما الله في أثناء باب البيع على البرنامج (أخبرنا الربيع) قال سالت  
الشافعي عن بيع الترحين بدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن بيع الترحين بدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ وفيه دلائل  
بينه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهى عن بيع الترحين بدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه  
الجرأة والصفرة لان الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذبسرا وهو في الحال التي نهى عنها  
ظاهر براه البائع والمشتري كما كانوا به اذا رشت فيه الجرأة بما وصفنا من معنى أن لا تقدر بما كانت  
فقطعتة وأنقصته كانت كل غرمة مثله لا يحل أن تباع أو يادخر حتى ينضج منها ذلك وإذا قلنا وقد قلتم  
بالجدة وقلنا لا يحل بيع الفتاة ولا الخبز وان ظهر وعظم حتى رعى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا اذا لم  
يحل بيع الفتاة والخبز حتى رعى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من الفتاة والخبز حرام لانه لم يدو صلاحه  
ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله ففمن يقول اذا طاب شئ من الفتاة لمحل أن تباع  
غرمة تلك وما خلق من الفتاة ما ثبت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن بيع الترحين بدو صلاحه فلم أجزم بيع شئ لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
السنين وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في الغل اذا طابت العام أن تباع غرمة قابلا ففقدنا الثمن =

أحدى المستثنين وأجازه  
في الاخرى (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
باعه عبدا وقبضه  
المشتري ثم أقر البائع  
أنه غصبه من رجل فان  
أقر المشتري نقضنا  
البيع وردناه الى غيره  
وان لم يقر فلا يصدق  
على ابطال البيع  
ويصدق على نفسه  
فضمن قيمته وان رده  
المشتري بعيب كان عليه  
أن يسله الى غيره المقر  
له به فان كان المشتري  
أعتقه ثم أقر البائع  
أنه للقصور لم يقبل  
قول واحد منهما في رد  
العقود والقصور القيمة  
ان شاء أخذنا هاله من  
المشتري المعتبر ويرجع  
المشتري على الفاسد  
بما أخذ منه لانه أقر أنه  
باعه ما لا علك وان كسر  
لنصراني مليا فان كان  
يصلح لشي من المنافع  
مفصلا فله ما بين يديه  
(١) قوله وقع الثمن أنه  
يجوز الخ كذا بالأصل  
وحره اه مصحه

### (باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأن في بيع الحنطة في سبيلها وما كان في معانها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا في الجوب في بعض ما سألتهم عنه من العلة في اجازتها قلت بعضهم لا تجزى على ما أجزت عليه بيع الحنطة القائمة على الموضع الذي اشتريته أو حاضر ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بغرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أني لو أجزتها بذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها قلت فبأي معنى أجزتها قال بأنه ملك السنبلة فله ما كان مخلوقا فيها أن كان فيها خلق ما كان الخلق وبأي حال معيبا وغير معيب كما علك الجارية فيكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولدا ولم تكن أو كان ناقصا أو معيبا لم أرده بشئ ولم أجعل له خيارا فقلت له أما ذوات الأولاد فقصودا لبيع قصدا بدينين يشترين للنافعين ومن ما وصفت في أولادهن كما وصفت وفي الشجر كما وصفت في السنبلة بشئ يشترى غير المعيب فيكون المعيب لاحكامه كالولد وذات الولد والثرف في الشجرة أم لا قال وما تعني بهذا قلت أرأيت إذا اشتريت ذات ولدا وليس انما تقع الصفقة عليها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فان أغرت أو ولدت الامة كان لك بأنه لاحكم له الاحكام أمه ولا لغيره الاحكام شجره ولا حصه لواحد منهما من الثمن وان لم يكن يانقص الثمن وان كان مثرا كثيرا وسائلا ولم يكن أو معيبا فله المشتري أنه هكذا الحنطة عندك في أي كائنها قال فان قلت نعم قلت فما المبيع قال فان قلت ما زري قلت فان لم أجده فما أرى شيئا قال يلزمي أن أقول يلزمه كالجارية إذا لم يكن في بطنها ولد وليس كهي لان المشتري الامة لاجلها والمشتري الحب لا كإمه فهما مختلفان هنا ومختلفا في الجوز وما أشبهه لان ادخار الحب بعد خرجه من أي كائمه وادخار اللوز وشبهه بقشره فهذا يبدله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا ولكن اتبعنا الاثر قلت لو صح لكنا أتبع له

### (باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه وعن بيع التمر بالتمر قال عبد الله وحدثنا زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أن رخص في العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يونس عن عمرو بن دينار عن اسمعيل الشيباني وأخبره قال بعث مافي رؤس نخلي بمائة وسق إن زاد فلهم وإن نقص فعليه من ماري عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وإن زعمت أن بيع التمر لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القاءه والخرز (سألت الشافعي رحمه الله) عن القاءه والخرز والفعل يشترى أي يكون لشتره أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع بشئ منه بشئ منه متفاضلا بديدا قلت وما الخبز في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (١) قلت للشافعي قال يقول كإفعل لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض بديدا ولا خيرة فيه نسبة قال الشافعي هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمت أنه لا يباع حتى يقبض وزعمت أنه لا يباع بعضها ببعض نسبة وهذا في حكم الطعام من الترو الخنطة ثم زعمت أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض بديدا وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس أما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صفته نسبة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصف منها على الآخر من صفته بديدا

مفصلا ومكسورا والا فلا شئ عليه وان أراق له تجرا أو قتل له خنزيرا فلا شئ عليه ولا قبعة لمحرّم لانه لا يجزى عليه ملك واجتمع على من جعل له قبعة الجرو والخنزير لانهما ماله فقال أرأيت مجوسا اشتري بين يديك غنما بأف درهم ثم وقدها كلها لبيعهما فصرهما مسلم أو مجوسا فقال لهذا هذا مالي وهذه ذكاته عندي وحلال في ديني وفيه ربح كثير وأنت تقرني على بيعه وأكله وتأخذ مني الجزية عليه فمنذى قيمته فقال أقول ليس ذلك الذي يوجب لنا أن نكون شركاء في الحرام ولا حلال قال فكيف حكمت بقيمة الخنزير والجرو وهما عندك حرام

(١) لم يذكروا مستن الحديث في الأصل الذي يبيدنا خبره اه محمده

فألت ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أرخص في بيع العربا ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى أبي أيحى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرخص في بيع العربا في باديون خسة أو سقى أو في خسة أو سقى شلدا وادوا خسة أو سقى أو باديون خسة أو سقى ( قال الشافعي ) وقيل لمحمد بن لبيد أو قال لمحمد بن لبيد رجل من أصحاب النبي صلى الله وسلم أما زيد بن ثابت وأما غيره ما عارناكم هذه قال فلان وفلان وسى رجلا محتاحين من الانصار شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم أن الربط بأقلام ولا نقديا بينهم يتبايعون به رطبايا كلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم من التوفر فخص لهم أن يتبايعوا العربا بخمرها من التمر الذي في أيديهم بأكلونهم رطبا ( قال ) وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي خنينة يقول نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمر بالترا الأند أرخص في العربية أن يتابع بخمرها غرابيا كلها أهلها رطبا ( أخبرنا الربيع ) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالترا إلا أنه أرخص في العربا ( قال الشافعي ) والاحاديث قبله تدل عليه اذا كانت العربا داخله في بيع الربط بالتمر وهو منهي عنه في المزابنة وخارجة من أن يتابع مثلا بمثل بالكيل فكانت داخله في معان منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه اما بان لم يقصد بالتمهي قصدتها واما بان أرخص فيها من حيلة ما منهي عنه والمعقول فيها أن يكون أذن لم لا يجمل له أن يتابع بتمر من التخل ما يستحب رطبا كما يتابعه بالنانير والذراهم فيدخل في معنى الحلال أو يراد بمعنى الحرام وقوله صلى الله عليه وسلم بأكلها أهلها رطبا خبرنا متابع العربية يتباعها ألبا كلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها بأكله غيره هالو كان صاحب الحائط هو المرخص أن يتابع العربية ليا كلها كان له حائطه معها أكثر من العربا فأما كل من حائطه ولم يكن عليه ضرر الى أن يتابع العربية التي هي داخله في معنى ما وصفت من التهي ( قال ) ولا يتابع الذي يشتري العربية بالتمر العربية إلا بان تخرض العربية كما تخرض للشر فيقال فيها الآن وهي رطب كسد او اذا اتيسر كان كذا أو يدفع من التمر مكلة حرزها تمر أو يؤدي ذلك اليه قبل أن يفرقها فان تفرقا قبل دفعه فسد البيع وذلك أنه يكون حينئذ تمر بترأ حدهما غالب والأخر حاضر وهذا محرم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع أكثر فقهاء المسلمين ( قال ) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يتابع العربا إلا في خسة أو سقى أو دونها إلا على ما وصفت من أنه انما رخص فيها لم لا يخل له وذلك أنه لو كان كالبيع غير كان بيع خسة ودونها أو أكثر من مساوئ ولكنه أرخص له فيه عما يكون ما كولا على التوسع له ولعله ومنع ما هو أكثر منه ولو كان صاحب الحائط المرخص له خاصة لأذى الداخل عليه الذي أعرا وكان انما أرخص له لتخسة الأذى كان أذى الداخل عليه في أكثر من خسة أو سقى مثل أو أكثر من آدم فبادون خسة أو سقى فاحظر عليه أن يشتري الاخسة أو سقى لزمه الأذى اذا كان قد أعرا أكثر من خسة أو سقى ( قال ) ففي السنة والذي أحفظ عن أكثر من لقيت عن أجاز بيع العربا أنها تزلزل ابتاعها ممن لا يخل له في موضعها مثلها بخمرها وانما لا يجوز البيع فيها حتى يقض التخل بتمرها ويقض صاحب التخل التبرك به ( قال ) ولا يصح أن يبيعها بخمرها من التمر فلا بأس أن يتابع خرافا ولا يجوز بيعها حتى يتفاضل أن يتفرقا وهو حينئذ مثل بيع التمر بلخطة والخطبة بالذرة ولا يجوز أن يبيع صاحب العربية من العربا إلا خسة أو سقى أو دونها وأحب إلى أن يكون المبيع دونها لأنه ليس في النفس منه شيء

( مختصر الشفعة من الجامع من ثلاثة كتب متفرقة من بين وضع وأملأ على موطأ مالك ومن اختلاف الاحاديث وما أحبت فيه على قياس قوله والله الموفق للصواب )

( قال الشافعي ) رحمه الله أخبرنا مالك عن الزهري عن سعيد بن سلة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة ووصله من غير حديث مالك أيوب وأبو الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث مالك وأصح ما حجج به عماري عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحار أقضى بصفه وقال فأقول للشرى الذي لم يقاسم وللشام شفعة كان لصيقا أو غير لصيقا اذا

(قال) وإذا ابتاع نخسة أو سقم أو فسق لم أفسخ البيع ولم أقسط له وإن ابتاع أكثر من نخسة أو فسق فسخت  
العقدة كلها لأنها وقعت على ما يجوز وما لا يجوز (قال) ولا بأس أن يبيع صاحب الحائط من غير واحد  
عرايا كلهم يتعاونون نخسة أو سقم لأن كل واحد منهم لم يحرم على الاقتراف للرخيص له أن يبتاع هذه  
المكيلة وإذا حل ذلك لكل واحد منهم لم يحرم على رب الحائط أن يبيع ماله وكان حلالا لأن ابتاعه وأولى  
ذلك على جميع حائطه (قال) والعرايا من العنب كهي من التمر لا يختلفان لانهما يخترسان معا (قال)  
وكل غرة طاهر من أصل ثابت مثل القرسك والخمش والكثيري والأحاص ونحو ذلك بخلاف التمر والعنب  
لانهما لا يختصان لتفرق غلها والحائل من الورق دونها وأحب إلى أن لا تجوز بما وصفت ولولا رجل  
هي وإن لم يختص فقد رخص منها فباح من غيرها أن يباع بالتمر فأجزه كان مذهبا والله أعلم (قال)  
فإذا بيعت العرايا بمكمل أو موزون من المأ كوال والمشر وبالميزان بقر فاحتى بتفاضل والمعدود من  
المأ كوال والمشر وبالعندى بمنزلة المكمل والموزون لأنه مأ ككول وموزون بميزان وزنه أو كيله وموجود  
من زنه وبكيله وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوبين جنس بذرع وخشبة من جنس  
بذرع وحديد موصوف بوزن وصفر وكل ما عدا المأ كوال والمشر وبمما تقع عليه الصفقة من ذهب أو ورق  
أو حيوان وقض المشتري العربية وسمى أجلا فمن كان حلالا والبيع جائزها كهو في طعام موضوع ابتاع  
بعرض وقض الطعام ولم يقض العرض أما كان حلالا فكان لأصاحبه قبضه من بيعه متى شاء وأما كان  
الحل أجل فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الأجل (قال) ولا تبايع العرايا بشئ من صنعه جزا فلا تبايع  
عربة الخيل بتمره جزا فلا تبايع نخلة مثلها ولا أكثر لأن هذا محرم إلا كبايع الكيل إلا العرايا خاصة لأن الخرص  
فيها يقوم مقام الكيل بالتصريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع نخلة جزا بغير عنة وشجرة غيرها  
جزا لانه لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعا بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يبتاع  
الرجل العرايا فمادون نخسة أو سقم وإن كان موسرا إلا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا حلها فلم  
يستثن فيها أنها محل لأحد دون أحد وإن كان سبيها بما وصفت فالتمر بعنه صلى الله عليه وسلم جاء بطلاق  
أحلالها ولم يحظره على أحد فنقول محل لك ولين كان مثلك قال في النخلة بالخضة تجزى لك ولا تجزى غيره  
وكأجر الله عز وجل الميتة فلم يرخص فيها الا للضرر وهي بالمسح على الخفين أشبه اذ مسح رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مسافرا فلم يحرم على مقيم أن يمسح وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم فكان لهم  
ولناس عامة الاماين الله عز وجل أنه أحل لعني ضرورة وخاصة (قال) ولا بأس إذا اشترى رجل عربة  
أن يطعم منها ويبيع لانه قد ملك غرتها ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة غرتها  
أو فضلا أو قربها لأن الاحلال عام لأخاص إلا أن يخص بخلافه (قال) وإن حل لأصاحب العربية  
شراؤها حل له هبتها وأطعمها وبيعها وأخارها وما يحل له من المال في ماله وذلك أنك إذا ملكك حلالا  
حل لك هذا كله فبه وأنت ملكك العربية بـحلالا (قال) والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذي وصفنا أحدها  
وجامع العرايا كل ما أفردنا له خاصة ولم يكن في جله البيع من غير الحائط أذا بيعت جلتهم من واحد  
والصنف الثاني أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل غرة النخلة وغرة الخنثي وأكثر من بيعه بأكثرها  
وهذه في معنى النخلة من الغنم تبع الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر لشرب لبنها وينتفع به ولا يرى  
أن يبيع غرها بتمره ويضع فيه ما يصنع في ماله لانه قد ملكه (قال) والصنف الثالث من العرايا أن  
يعرى الرجل الرجل النخلة وأكث من حائطه ليا كل غرها ويهديه ويترموه بفعل فيه ما أحب ويبيع  
حائطه من غير حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جلة (قال الشافعي) رحمه الله وقد روي أن  
مصنف الحائط يأمر الخارص أن يبيع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراه باعيا لكون ولا يخرصه

لم يكن بينه وبين الدار  
طريق نافذة قلت له فلم  
أعطيت بعضا دون بعض  
واسم الجوار يلزمهم  
فمنعت من يئله وبينه  
ذراع إذا كان نافذا  
وأعطيت من يئله  
وبينه رجة أكثر من  
ألف ذراع إذا لم تكن  
نافذة فقلت له فالجوار  
أحق بسبقه لا يحل  
الامنيين لكل جار أو  
لبعض الجيران دون  
بعض فلما ثبت عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم لا شفعة فيما قسم  
دل على أن الشفعة للجار  
الذي لم يقاسم دون الجار  
الذي قاسم وحديثك  
لا يخالف حديثنا لانه  
يحمل وحديثنا مفسر  
والمفسرين الجمل  
قال وهـل يقع اسم  
الجوار على الشريك  
قلت نعم أم أنك أقرب  
إلىك أم شريك قال



لأخذ زكاته وقيل قياس على ذلك أنه يدعى ما عرى الساكنين منها فلا يخبره وهذا موضوع يتفرع في كتاب الخرص

### (باب العربية)

ببيل امرأتى لاتها  
خصيقتى قلت فالعرب  
تقول امرأة الرجل  
جارية قال وابن قلت قال  
الأعشى  
أجارتنا بيني فأنشد  
طالقه  
وموقفه ما كنت فيها  
وواقفه  
أجارتنا بيني فأنشد  
طالقه  
كذلك أمور الناس  
تقدو وطارقه  
وبيني فان البين خير من  
العصا  
وأن لا ترى فوق رأسك  
بارقه  
حبستك حتى لأمى  
الناس كلهم  
ونخت بأن تنافى لدى

(قال الشافعي) رحمه الله والعربية التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قومها شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرب يحضر وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول غرمين قوت سنتهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العربية بخرصهم إقراراً بكونها رطباً ولا تشتري بخرصها إلا كس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخرص رطباً فيقال مكبلته كذا وبقص كذا إذا صار غير أفيشترى بها المشتري لها بعتل كبل ذلك التمر ويدفعه إليه قبل أن يفرقها فان تفرق قبل أن يتقاضى فالبيع فاسد ولا يشتري من العرايا إلا الأقل من نجة أو حتى يشي ما كان فإذا كان أقل من نجة أو حتى جاز البيع وسواء الفقي والفقر في شراء العرايا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمراينة والعرايا داخل في جملة اللفظ لأنها جزاء بكل وغير رطب استدل الشافعي أن العرايا ليست مما نهى عنه غنى ولا فقر ولكن كان كلامه فيها جملة عام المخرج يريد به الخاص ويكفي عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة للطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصلها إذا ذكرها فاستدل الشافعي أن نهيه ذلك العام انما هو على الخاص والخاص أن يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة لم ينه عنه وقالوا البيهقي المدي واليهي على المدي عليه وقضى بالقسامة وقضى بالبين مع الشاهد فاستدل الشافعي أنه انما أراد بحملة المدي والمدي عليه خاصة وأن البين مع الشاهد والقسامة استثناء عما أراد لان المدي في القسامة يخلف بلاينة والمدي مع الشاهد يخلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العربية والبيع وغيرهما سواء (قال الشافعي) ولا تكون العرايا إلا في الخلل والعيب لانه لا يضبط خرص شيء غيره ولا بأس أن يبيع تمر حاطه كله عرايا اذا كان لا يبيع واحدا منهم الأقل من نجة أو حتى

### (باب الجائحة في الثمرة)

ببائعته  
وذوق فسقى حتى فاني  
ذائق  
فتألمى مثل ما أنت  
ذائقه  
فقال عسرة نزل  
الطلاق موافقاً لطلاق  
الأعشى (قال الشافعي)  
رحمه الله وحدبنا  
أثبت اسناداً بما روى

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جريد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيراً في طول مجالسته لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرة لا يدرك فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) قال سفيان وكان حديثه ذكره بعد بيع السنين كلاماً قبل وضع الجوائح لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لأنني لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمراً أنه سمعها تقول ابتاع رجل تمر حاط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فباعه وأقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الجائحة أن يضع عنه خلف أن لا يبيع فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر تخلفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يبيع خير أسمع بغيره المال فأنى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوائح ما حكيت فقد يحوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

عبد الملك عن عطائه عن  
جابر وأشبهمهما لفظاً  
وأغرفهما في الفرق بين  
المقام وبين من لم  
يقاسم لانه اذا باع  
مشاعاً باع غير متجزئ  
فيكون شريكه أحق به  
لان حقه شائع فيه  
وعليه في الداخل سوء  
مشاركة ومؤنة مقاسمة  
وليس كذلك المقسوم  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولا شفعة الا في مشاع  
والشفيع الشفعة  
بالتسنى الذي وقع به  
البيع فان علم بطلب  
مكاته فهي له وان أمكنه  
فلم يطلب بطلت شفعته  
فان علم فأخر الطلب فان  
كان له عذر من حبس  
أو غيره فهو على شفعته  
والا فلا شفعة له ولا  
يقطعها طول غيبته  
وانما يقطعها ان يعلم  
فسترل فان اختلفا في  
التسنى فالقول قول  
المشتري مع يمينه وان  
اشتراها بسلعة فهي له  
بقية السلعة وان  
وزع بها فهي للشفيع

حدث جديداً على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصلح على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعاً  
حضاعاً الخيراً لاختياراً وما أشبه ذلك ويجوز غيره فلما احتل الحديث المعنى معاً ولم يكن فيه دلالة على أحدهما  
أولى به بحج عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس وضع ما وجب لهم بالآخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثبت بوضعه (قال الشافعي) وحديث مالك عن عروة مرسل وأهل الحديث ونحن لا نثبت مرسل (قال  
الشافعي) ولو ثبت حديث عروة كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا يوضع الجائحة لقولها قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم تأتي أن لا يفعل خيراً ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أنسبه أن يقول ذلك  
لأزمه حلف أو لم يحلف وذلك أن كل من كان عليه حق قبل هذا يلزم أن تؤدبه اذا امتنع من حق  
فأخذ منك كل حال (قال) واذا اشترى الرجل الثمرة فغلى بينه وبينها فأصابها جائحة فلا يحكمه على البائع  
أن يضع عنه من غشائها (قال) ولو لم يكن غشيان وهن حديثه ما وصفت وتثبت السنة بوضع الجائحة  
وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بفرجانية أحد عليه فأما أن يوضع الثلث فصاعداً ولا يوضع  
مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الجائحة فيها  
الاتباع المبرور ولو ثبت ولا أقول قياساً على الدار اذا انكارها هاسته أو أقل فأبضعها على الكراء فتبذل الدار ولم  
أض من السنة الا يوم أو دقت الا يوم فلا يجب على الا جاز يوم أو يجب على اجاره سنة الا يوم وذلك أن  
الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدي فإذا انقطعت منفعة الدار بانهدامها لم يجب على كراء  
حالم أجد السبل إلى أخذه فان قال فائل فامنع أن تجعل غرة النخل قياساً على ما وصفت من كراء الدار  
وأنت تجزئ ببيع غرة النخل فتزله إلى غايته في نخله كما تجزئ قبض الدار وسكنها إلى مدة (قال الشافعي)  
فقبل له ان شاء الله تعالى الدار تكتري سنة ثم تنهد من قبل عام السنة مخالفة للثمرة فنقض من قبل أن سكاها  
ليس بعين ترى اغماهي عدة تأتي فكل يوم منها غرضي بما فيه وهي بيد المكري يلزمه الكراء فيه وان لم يسكنها  
اذا غلى بينه وبينها الثمرة اذا ابتعت وقبضت وكلها في يد المشتري بقدره أن يأخذها كلها من ساعته  
ويكون ذلك له وإما يرى تركها باها اختار التلغ غايه يكون له فيها أخذها قبلها وقد يكون رطباً يمكنه أخذه  
وبعده وتبسه فستر له ليأخذ وما يسوم ورطباً يكون كثره فاذا فرقه في الامم وأدوم لاهله فلوزعت  
أني أضع الجائحة بعد أن رطب الحائط كله أو أكثره ويمكن فيه أن يقطع كل فباع رطباً وان كان ذلك  
أنقص لمالك الرطب أو يبيع غمره وان كان ذلك أنقص على مالكه زعت أني أضع عنه الجائحة وهو غمر وقد  
تركه قطعه وغيره في وقت يمكنه فيه احراره وخالف بينه وبين الدار التي اذا ترك سكاها سنزله كراؤها كما  
يلزمه لو سكاها لم ترك ما كان قادراً عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك ما لم  
يرطب لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يتفرق ما بعد ما رطب فيختلفان (قال) وهذا  
مما استخبر الله فيه ولو صرت إلى الله صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة رطباً أو بسر الذهب منه كما صر  
إلى وضع كراء يوم من الدار لو اهدمت قبله وكما أصري إلى وضع قبضة حنطة لو ابتاع رجل صاعاً فاستوفاه الا قبضة  
فاستهلكه لم يلزمه من مال يصل اليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل اليه ولا يوضع عنه القليل  
وهو في معناه ولو صرت إلى وضعها فاختلفا في الجائحة فقال البائع لم تصل الجائحة أو قد أصابته فأذهبت  
لقرفاً وقال المشتري بل أذهب لي ألف فرق كان القول قول البائع مع يمينه لان الثمن لازم للمشتري  
ولا يصدق المشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري البيعة بما ذهبه (قال) وجامع الجوائح كل  
ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي (قال) ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض  
الثمره زعمه وأن جناية الا قمين جائحة توضع لاني اذا وضعت الجائحة زعت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا  
قبضت كما لا يستحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدي وكان البائع ابتاع مهلك  
الثمره بقبعة ثمرته أو يكون للمشتري الثمرة الخيارين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبيع مهلك غرة بما أهل منها

كأن يكون الخبار في عبد ابتاعه فبقي عليه قبل أن يقضيه وهذا قول فيه مافيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فهل من يجعلن ذهب إلى أن لا يوضع الجائحة قبل نزع فبما روى والله أعلم من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يقضى العاقبة ويدبر صلاحه وما نهى عنه من قوله أ رأيت أن منع الله الثمر فقم يأخذ أحدكم مال أخيه ولو كان ماله الثمرة لا يملك من ما احتج من غنمه ما كان لمنعه أن يبيعها معنى إذا كان يحمل بيعها لطلعو بطاويظ ويقض الآثم أمره ببيعها في الحين الذي لا يغلب فيها أن يتجوز من العاقبة ثلاثا يدخل المشتري في بيع لم يقبل أن يتجوز من العاقبة ولولم يلزمه من ما أصابته الجائحة فعاز البيع على أنه يلزمه على السلامة ماضيا فلا يباع والبائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في هذا جملة وأمضى الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أو ترك وضعها عن بعض الفقهاء قيل نعم ولم يكن فيها الا قول لم يلزم الناس فان قيل فأنه قيل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن بافع عن أم صابته جائحة قال ما رآي إلا أنه أنشأ لم يضع قال سعيد بن بافع (قال الشافعي) وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه يبيع حائطه فأصابته جائحة فأخذ الثمن منه ولا أدري أن ثبت أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يبيعها الأعلى معنى أن يقضها قبض أن كانت السلامة وزنه أن أصاب ثمر الخمل شيء يدخله عيب مثل عطش بضره أو وجع مثاله أو غير ذلك من العيوب أن يحمل للمشتري بالخبار في أخذه معيبا أو رده فان كان أخذه منه شافقا فقدر عليه رده وان فات لزومه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وقال يجب عليه ما أخذ بحصته من الثمن ورد ما بقي بما يلزمه من الثمن إلا أن يحتار أن يأخذه معيبا فلن أصابته جائحة بعد العيب رجوع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو غصب ثمرته قبل أن يقطعها أو نعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من مدقته أن يرجع على البائع لأنه لم يسله كما لو باعه عبد لم يقضه أو عيبا قبض بعضه ولم يبيع بعضه حتى عدا عدا على عبد فقتله أو غصبه أو مات موثما من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبائع اتباع الغاصب والخالف بجنايته وغصبه ومات العبد الميت من مال البائع وكان شيها أن يكون جملة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شهره المدفوع إلى متاعه من ضمان البائع حتى يستوفي المشتري ما اشتري منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ بأمره من شهره كما يكون من ابتاع طعاما في بيت أو فسقته كله على كبل معلوم فما استوفى المشتري برئ منه البائع وما لم يستوف حتى يسرق أو يصبه أو فقه فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخبار في أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل وكثير أنفها ويخبر المشتري أن تلف منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يربط الخمل عامة فإذا أرطبه عامة حتى يمكنه جدارها لا يضع من الجائحة شيئا (قال) وكذلك كل ما أرطبت عليه فأصابته بالجائحة انبغى أن لا يبيعها عنه لأنه دخل في يده وبين قبضها ووجد السبل إلى القبض بالجدار فتركه إذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمرة مضوونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها إلى المشتري ويكون المشتري قادرا على قبضها بالغة صلاحها بأن تربط فتجد لا يستقيم فيه عندي قول غير هذا وما أصيب فيها بعد أرطبه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع وان لم يربط من قبل أنه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله وزمه جميعا عنه

### (باب في الجائحة)

(قال الشافعي) وإذا اشتري الرجل الثمر فقبضه فأصابته جائحة فسواء من قبل أن يجف أو بعدما جف مالم يجده وسواء كانت الجائحة ثمرة واحدة أو أنت على جميع المال لا يجوز فيها إلا واحد من قولين إما أن يكون لما قبضها وكان معلوما أن يتركها إلى الجدار كان في غير معنى من قبض فلا يضمن إلا ما قبض كما يشتري

بقية المهر فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمة الشئ وان اشتراها بنين إلى أجل قبل للشيعان شئت فعمل الثمن وتعمل الشفعة وان شئت فذع حتى يحل الاجل (قال الشافعي) رحمه الله ولو وزنه رجلان فأت أحدهما وله إتيان فباع أحدهما نصيبه فأراد أخوه الشفعة دون عه فكلها سواء لان ما فيها شريكان (قال المزني) رحمه الله هذا أصح من أحد قوليه أن أخاه أخى بنصيبه (قال المزني) وفي تويته بين الشفعة على كثرة ما فهم على الأخ قضاء لاحد قوليه على الآخر في أخذ الشفاء بقدر الانصاف ولم يختلف قوله في المقتنين نصيبين من عبد أحدهما أكثر من الآخر في أن جعل عليهما قيمة الباقي منه بينهما سواء إذا كانا

الرجل من الرجل الطعام كيلا في قبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه فلا يقبض مالهك لأنه لم يقبضه  
 ويضمن ما قبض وأما أن يكون إذا قبض الثمرة كان مسلطاً عليها إن شاء قطعها وإن شاء تركها فما هلك في  
 يديه فاعلم هلك من ماله لا من مال البائع فاما ما يخبر عن هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث  
 أن أصابته جائحة فأكثر ولا يضمن أقل من الثلث وانما هو اشتراطها ببيعة واحدة وقبضها قبضاً واحداً  
 فكيف يضمن له بعض ما قبض ولا يضمن له بعضاً أرايت لوقال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه  
 حينئذ الجائحة أو قال اذ هلك سهم من ألف سهم هل الحجة عليها أم لا أو صفنا (قال الشافعي) والجائحة من  
 المصائب كلها كانت من السماء أو من الأرض (قال الشافعي) الجائحة في كل ما اشترى من الثمار  
 كان مما يبس أو لا يبس وكذلك هي في كل شيء اشترى فتركه حتى يبلغ أو أنه فاصبته الجائحة دون أو أنه فن  
 وضع الجائحة وضعه لأن كالم قبض بكمال القبض وإذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن يتركها إلى الجذاذ  
 ثم انقطع الماء وكانت لأصلاحها لانه لم يتركها بغير أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن  
 يرد ما عيب الذي دخلها فإن ردها بالعيب الذي دخلها وقد أخذ منها شيئاً كان مأخوذاً منها حصته من  
 أصل الثمن وإن اختلفا فيه فالقول قول المشتري وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثمر حائط فالسقي على رب  
 المال لانه لأصلاح لثمره لانه وليس على المشتري منه شيء فإن اختلفا في السقي فأراد المشتري منه أكثر  
 مما يبقى البائع لم ينظر إلى قول واحد منهما وسأل أهل العلم به فإن قالوا لا يصلح من السقي إلا الكذا جبرت  
 البائع عليه وإن قالوا في هذا صلاحه وإن يزيد في صلاحه لم يجز البائع على الزيادة على صلاحه وإذا  
 اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي فالبيع فاسد من قبل أن السقي مجهول ولو كان معلوماً بطلناه  
 من قبل أنه بيع واجارة

### (باب الثبا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن القادم من محمد كان يبيع غر حائطه  
 ويستثنى منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو أن  
 جده محمد بن عمرو باع حائطه لرافع بأربعة آلاف واستثنى منه بنما غنمه درهم غراً وأمر أنا  
 أشك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمر أنها كانت تبيع  
 غمارها وتستنثي منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال  
 قلت لعطاء أبيعك حائطاً لاخيه بن جريج أو كسلاً مسمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من  
 السواد وسواد الرب قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه  
 قال قلت لعطاء أبيعك نخلي العشر تخلات أختارهن قال لا إلا أن تستثنى أيتهن هي قبل البيع تقول هذه  
 وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبيعك الرجل  
 نخله أو عينه أو براءه أو عبده أو سلعتي ما كانت على إفر شريك بالربيع وبما كان من ذلك قال لا بأس بذلك  
 (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبيعك غر  
 حائطاً بمائة دينار وفضلنا عن نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فمن فسد  
 (قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال أنشاء الله وهو في معنى السنة والإجاع والقياس عليها  
 أو على أحدها وذلك أنه لا يجوز بيع بمن مجهول وإن اشترى حائطاً بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى  
 غير معلوم والبيع فاسد وإذا باع غر حائطه واستثنى مائة منه فليس ما باع عنه معلوم وقد يكون يستثنى مداً  
 ولا يدري كم المدين الحائطاً سهمهم من ألف سهم مائة سهم أم أقل أم أكثر فإذا استثنى منه كلاً لم يكن ما اشترى  
 منه يجوز أن يكون معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم وقد نصيبه إلا أنه فيكون المدين نصف غر الحائط وقد يكون

موسرين قضى ذلك  
 من قوله على ما وصفنا  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله ولورثة الشفع أن  
 يأخذوا ما كان يأخذ  
 أبوهم بينهم على العدد  
 امرأته وابنه في ذلك  
 سواء (قال المزني)  
 وهذا يؤيد كما قلت أيضاً  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله فإن حضر أحد  
 الشفعاء أخذ الكل  
 بجميع الثمن فإن حضر  
 ثمان أخذته النصف  
 بنصف الثمن فإن حضر  
 ثالث أخذتهما الثلث  
 بثلث الثمن حتى يكونوا  
 سواء فإن كان الاثنان  
 اقتسما كان لثالث  
 نقض قسمتهما فإن سلم  
 بعضهم لم يكن لبعض  
 الا أخذ الكل أو الترك  
 وكذلك لو أصابها هدم  
 من السماء ما أخذ  
 الكل بالثمن وأما ترك  
 ولو قاسم وبني قبل  
 الشفع أن شئت نفذ  
 بالثمن وفيه البناء اليوم  
 أو دعه لانه بني غير متعد فلا  
 يهدم ما بنى (قال

المزني) رحمه الله هذا  
عندي غلط وكيف  
لا يكون متعديا وقد بقي  
فيما للشفيع فيه شرك  
مشاع ولولا أن للشفيع  
فيه شركا ما كان شفيعا  
أذ كان الشريك إنما  
يستحق الشفعة لانه  
شريك في الدار والعروة  
بحق مشاع فكيف يقسم  
وصاحب النصيب وهو  
الشفيع غائب والقسم  
في ذلك فاسد وبني فيما  
ليس له فكيف يبي غير  
متعدي والمخطئ في  
المال والعالم سوءا عند  
الشافعي الأثرى لو أن  
رجلا اشترى عروة  
بأمر القاضي فبناها  
فاحتفظها رجل آثم  
ياخذ عروته ويهدم  
الباني بناءه ويقطعه في  
قول الشافعي رحمه الله  
فالعالم والمخطئ في بناء  
ملا يملك سواء (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
كان الشخص في النخل  
فزادت مكانه أخذ  
زائده (قال) ولا  
شفعة في سائر الأياض

(١) قوله فاما أن يكون  
بيع غير بأ كرمته الخ  
كذا في الأصول التي  
بأيدينا وقامه كتبه  
مصححه

سهم من أنفسهم منه حين باعه وهكذا إذا استثنى عليه تخللات يختارهن أو ينسروهن فقد يكون  
في الخيار والشرار النخل بعضه أكثر غنما من بعض وخبرنا به بكثرة الحمل وجودة الشر فلا يجوز أن  
يستثنى من الحائط نخلا لا يعد ولا كل مجال ولا جزء إلا معلوما ولا نخلا لا تخلا معلوما (قال) وإن باعه  
الحائط الأربعة أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط الانخلات بشيرالهن بأعينهن فأما وقعت  
الصفقة على ما لم يستثن فكان الحائط فيه مائة نخلة استثنى منهن عشر نخلات فأما وقعت الصفقة على  
تسعين بأعينهن وإذا استثنى ربع الحائط فأما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك  
بالربع كما يكون رجالوا اشتروا حائطاً مع شركاء فيما اشترى ومن الحائط بقدر ما اشترى وامتته (قال) ولو باع  
رجل غرما حائطه بأربعة آلاف واستثنى منه ألف فان كان عقد البيع على هذا فأما باعه ثلاثة أرباع  
الحائط فان قال استثنى غرا بالالف بعد يومه لم يجوز أن البيع وقع غير معلوم للبائع ولا لشريكه ولا لو أخذ  
منها (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلا نخلا قد حال عليها الحول أو بقرا أو أبقا فأخذت الصدقة منها  
فأشترى بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم ما اشترى كاملا أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن ولكن إن باعه أربعا  
دون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الأبل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري  
فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل الصدقة حل دمه عنده برده أو قتل عمد أو حل قطع يده عنده  
في سيرة فيقتل فيفسخ البيع ويرجع بما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو إمساكه لأن العيوب  
في الأبدان بخلافه بنقص العدد ولو كان المشتري كيلا معينا كان هكذا إذا كان ناقصا في الكيل أخذ  
بحصته من الثمن إن شاء صاحبه وإن شاء فسخ فيه البيع ولو قال أبيعك غرما تختارهن لم يجوز أن  
البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد إلا من هذا الوجه (١) فاما أن يكون بيع غير بأ كرمته فهو لم يجبه  
شيء فكيف يبيع ما لم يجبه ولكنه لا يصح المصطوما

### (باب صدقة الثمر)

(قال الشافعي) رحمه الله الثمر يباع غرا ثم فيه صدقة وغرا لا صدقة فيه فاما الثمر الذي لا صدقة فيه فبيعه  
جائز لا غل فيه لانه كله لمن اشترى وأما ما بيع مما فيه صدقة منه فالبيع يصح بأن يقول أبيعك الفضل من  
ثمر حاطي هذا من الصدقة وصدقة العشر أو نصف العشر إن كان بقى يفتح فيكون كما وصفت في الاستثناء  
كانه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار غره ونصف عشر غره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج قال قال لعطاء أبيعك غرما حاطي هذا بأربعمائة دينار ففضلنا عن  
الصدقة فقال نعم لأن الصدقة ليست لك إنما هي للبائعين (قال الشافعي) ولو باعه غرما حاطي وسكت  
عما وصفت من أجزاء الصدقة وكتم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز  
الصدقة بحصته من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو رد البيع لانه لم يسلم  
إليه كل ما اشترى والثاني أن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وإن شاء ترك (قال الربيع) ولفظ الشافعي  
فيه قول ثالث أن الصدقة كلها باطلة من قبل لانه باع مالا وما لم يملك فلما بيعت الصدقة حرام البيع  
وحلال البيع بطلت الصدقة كلها (قال الشافعي) ولو قال باع الحائط الصدقة على أن يرد البيع لم يجز  
الأمر بشاء وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ بمكة ثمرها من  
غيرها قال وكذلك الرطب لا يكون غرا للسلطان أن يأخذ عشر الرطب فان صار السلطان إلى أن يضمن  
عشر رطبه غرا مثل رطبه لو كان يكون غرا واشترى المشتري بعده رطب جوت أن يجوز الشراء فاما أن اشترى  
قبل من هذا فهو ركني اشترى من غر حاطي فله العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشره رطبا ولو أن الناس من  
يقول يأخذ عشر ثمن الرطب لانه شريك فيه فإذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له في أحد



ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانية والمحاقلة والمزانية اشتراء التمر  
بالتسر والمحاقلة اشتراء الزرع بالخطئة واستكراء الأرض بالخطئة قال ابن شهاب فسألت عن استكراء  
الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك (قال الشافعي) والمحاقلة في الزرع كالزبانية في التمر (أخبرنا  
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في  
الحرق كهيئة المزانية في الخيل وسواها بيع الزرع بالبيع قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسر لكم جابر في المحاقلة  
كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وتفسير المحاقلة والمزانية في الأحاديث بحيث أن يكون عن النبي صلى  
الله عليه وسلم منصوصا والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه والله تعالى أعلم (أخبرنا  
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن المخاربة والمحاقلة والمزانية والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزانية  
أن يبيع التمر في رؤس الخيل بمائة فرق والمخاربة كراء الأرض بالثلث والربيع (أخبرنا الربيع) قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سعه يقول  
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبر من التمر لا تعلم مكيلته بالكيل المسمى من التمر (أخبرنا  
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طلوس أخبره عن أبيه أنه كان يكره أن يباع صبرة  
أخبرته أبو الزبير عنه في الصبرة قال حسب قال فكيف ترى أنت في ذلك فنهى عنه (أخبرنا الربيع)  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طلوس أخبره عن أبيه أنه كان يكره أن يباع صبرة  
بصبر من طعام لا تعلم مكيلتهما أو تعلم مكيلا أحدهما ولا تعلم مكيلا الأخرى وتعلم مكيلتهما جميعا هذه  
وهذه مائة قال لا لا كيل بكيل بدايد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن  
جرير قال لعطاء ما المزانية قال التمر في الخيل يباع بالتمرة فقلت أن علت مكيلا التمر ولم تعلم قال نعم قال ابن  
جرير فقال إنسان لعطاء أفسر لطلب قال سواء التمر أو لطلب ذلك مزانية (قال الشافعي) وبهذا نقول  
الافعال التي ذكرناها قبل هذا قال وجاع المزانية أن تنظر كل ما عرفت بيعه مما الفضل في بعضه  
على بعض بدايد بدلا فلا يجوز فيه شيء يعرف كيه بشئ منه جزاء لا يعرف كيه ولا جزاء منه بحزاف  
وذلك لأنه محرم عليه أن يأخذه الأكيل بكيل ووزن بدايد فإذا كان جزاء بحزاف لم يستوفى الكيل  
وكذلك إذا كان جزاء بكيل فلا بد أن يكون أحدهما أكثر وذلك محرم فبما عدا لا يجوز لأن الأصل أن  
لا يكون إلا كيل بكيل أو وزن بوزن فكل ما عرفت على هذا مفسوخ (قال) ولو بنا بحزاف بكيل أو جزافا  
بحزاف من جنسه ثم تكا بلافكنا سواء كان البيع مفسوخا لأنه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل (قال)  
ولو عدا بيعهما على أن يتكاهل بهذين الطعامين جميعا بأعيانهما كالأكيل فكذلك بلافكنا سوا من جاز  
وان كانا متفاضلين فبهما قولان أحدهما أن الذي نقض صبرته الخيار في رد البيع لأنه بيع كيل على كيل لم  
له (١) لأنه لا يحل له أخذه أو رد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ لأنه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه  
حلل فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس إنما يكون له الخيار فيما  
نقص مما لا رافق في زيادة بعضه على بعض فأما ما فيه الرافق فأنقص البيع على الكل فوجد البعض محرما أن  
يملك بهذه العقد فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعض بيعه وفيها حرام (قال) وما وصفت من المزانية  
جامع لجميعها كل من تفرعها ومن تفرعها أن يتبع مثل ما نهى عن تفرعها ثم أخذت على أو أكثر أو أقل  
فهذا مفسوخ من وجهين أحدهما أنه لم يربط بتمر وجزاف بكيل من جنسه ومن ذلك أن أخذت تمرا  
لأعرف كيه بصاع أو بصره فلا أعرف كيه إلا أن الأصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض وأنه لم يرب  
الامتثال على بدايد (قال) وهكذا هذا في الخطئة وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الراب (قال) فأما تمر  
تخل بمحنة مفسوخة كيل أو صبرة تمر بصبرة حنطة أو صنف بغير صنفه جزاف بكيل أو كيل بحزاف بدايد

(قال السري) وإذا  
تبرأ البائع من عيوب  
الشفعة ثم أخذها  
الشفيع كان له الرد على  
المشتري فإن استعنت  
من الشفيع رجع  
بالتن على المشتري  
ورجع المشتري على  
البائع ولو كان المشتري  
اشتراه دنائره بأعيانها  
ثم أخذها الشفيع  
وزنها فاستعنت  
الدينار الأولى فاشتراه  
والشفعة باطل لأن  
الدينار بينهما تقوم  
مقام العرض بعينه في  
قوله ولو استعنت  
الدينار الثانية كان  
على الشفيع بدلها  
(قال) ولو حط البائع  
للمشتري بعد التفرق  
فهي هبة له وليس  
للمشتري أن يحط (قال)  
الزنف رحمه الله وإذا  
ادعى عليه أنه اشترى  
نصفه فيه شفعة  
فعله البينة وعلى المنكر  
اليمين فإن نكل وحلف  
الشفيع قضيت له  
بالشفعة ولو أقام  
(١) قوله لأنه لا يحل له  
أخذه أو رد البيع كذا  
بالاصول التي يابدينها  
ولعل في العبارة سقطا  
من النسخ فمرره ٨١

عالم الأبناس بالفضل في بعضه على بعض بما يبدل بأبس (قال) فأما الرجل يقول الرجل وعند مصرية قوله  
أضن لك هذه الصبرة بعشرين صاعا فإن زادت على عشرين صاعا فلي فإن كانت عشرين فيمى لك وإن  
نقصت من عشرين فعلى أنمام عشرين صاعا لك فهذا الأجل من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي  
وصفت قبل هذا وهذا بالمخاطرة والقمار أشبه وليس من معنى المزاينة بسبل لبس المزاينة إلا ما وصفت  
للتجاوزة (قال) وهذا جماعه وهو كاف من تفرعه ومن تفرعه ما وصفت فأما أن يقول الرجل  
لرجل عتقك ثاء أو بطيخك هذا المجموع فما نقص من مائة فعلى أنمام مائة مثله وما زاد فلي أو أقطع ثوبك  
هذا فلا نس أو سراويلات على قدر كذا إذا نقص من كذا وكذا قلنوة أو سراويل فعلى وما زاد فلي أو  
الطين حنطتك هذه فإذا زاد على مدين في ومانقص فعلى فهذا كله يخالف للمزاينة ومحرم من أنه أكل  
المال بالباطل لاهو تجارة عن راض ولا هو شئ أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه فيؤخره أو يحمده  
ولا هو شئ أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا هو خبير من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من  
وجوه البر ولا بالأس بئر نخلة بئر عنة أو بئر فرسكة كلاهما قد طابت كان ذلك موضوعا بالارض  
أو في شجرة أو بضعه موضوعا بالارض إذا خالفه وكان الفضل يحمل في بعضه على بعض حال أو كان ما يبدفان  
دخلت النسبة فسد أو تفرقا بعد البيع قبل أن يتقاضا فسد البيع (قال) وكذلك الأبناس أن يبيع عمر  
نخلة في رأسها بئر شجرة فرسل في رأسها أو يبيع عمر نخلة في رأسها بئر سل موضع في الارض أو يبيع  
رطب في الارض بئر سل موضع في الارض جزاها (قال) وحاشع أن تباع النش بغير صفه بما يبدف كيف  
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يحمل الامتلا بمثل كلبا بكيل وزنا بوزن ما يبدف ولا يتفرقان  
حتى يتقاضيا ولا يباع منه رطب بابس ولا رطب بيس رطب إلا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك  
لا يجوز أن يدخل في صفة شئ من الذي هو الباقي بالفضل في بعضه على بعض بما يبدف ومن ذلك أن  
يشترى صرة ثم يملكه أو جزا فاصرة حنطة مكيكة أو جزا فاعوم الحنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن  
الصفة في الحنطة تقع على حنطة وغير حنطة التمر وغير حنطة التمر وغير حنطة التمر فبقيتها والحنطة  
بقيتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوما كلبا بكيل (١)

### (باب وقت بيع القاكهة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله النش  
ويكون آخره قد قارب أوله كقابه ثمر الخلل بعضه لبعض فإذا كان هكذا حل بيع ثمرته الخارجة فيه مرة  
واحدة والشجر منه الثابت الأصل كالنخل لا يخالفه في شئ منه إلا في شئ سأذكره بياح إذا طاب أوله  
الكثمرى والسفرجل والتمر وغيره إذا طاب منه النش الواحد فليح أن ينضج يبع ثمرته تلك كلها  
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان نبت منه النش اليوم ثم يقيم الأيام ثم نبت منه النش بعد حتى  
يكون ذلك ثم اراوا القناء والخمر حتى يبلغ بعضه وفي موضع من ثمر القناء والخمر بمر ما لم يخرج فيه شئ  
فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبع ما لم يخرج فيه فان كان لا يعرف لم يخرج ببعه لا خلاط المبيع  
منه بغير المبيع فصير المبيع غير معلوم فبأختمه بعه كلها وما حل مما لم يشترى فان بيع وهو هكذا فالباع  
مضوح (قال الشافعي) في موضع آخر إلا أن يشاء البائع أن يسلم ما زاد على ما يباع فيكون قد أعطاه  
حبه وزاده قال فينظر من القناء والخمر في مثل ما وصفت من التين فان كان يسلم يخرج النش منه في  
جميع شجرة فإذا ترك في شجرة متلاخ صغاره خرج من شجر مشي منه كان كما وصفت في التين أن استطاع  
غنيه ما مزج أوله ولم يدخل ما خرج بعد في البيع وان لم يستطع غنيه لم يخرج فيه البيع بما وصفت قال  
وان حل بيع ثمر من هذا التمر نخل أو عنب أو قناء أو خبز أو غيره لم يحمل أن تباع ثمرها التي تأتي بعدها بحال

الشفيع اليئنة أنه  
اشترأها من فلان  
الغائب بألف درهم  
فأقام ذلك النش في يديه  
اليئنة أن فلانا أودعه  
أياها فاضته بالشفعة  
ولا نعت الشراء والديعة  
ولو أن رجلين باعنا  
رجل شقصا فقال  
الشفيع أنا آخذ  
ما باع فلان وأدع حصة  
فلان فذلك في قياس  
قوله وكذلك لو اشترى  
رجلان من رجل  
شقصا كان للشفيع  
أن يأخذ حصة أيهما

(١) وترجم قبل الصلح  
باب المزاينة وقوله قال  
الشافعي والمزاينة جنس  
من الطعام عرف كبله  
اشترى بجنس مثله  
مجهول الكيسل لان  
التي صلى الله عليه وسلم  
قد نهى عن هذا الامتلا  
ممثل وإذا كان مجهولا فلا  
خير فيه وليس هو مثلا  
عشسل ولا كلبا بكيل  
ولا وزنا بوزن ثم ذكر  
بعد ذلك مسائل تتعلق  
بالربا اه



فان قال قائل ما الحجة في ذلك قلنا المسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع  
القرور ونهى عن بيع الترحى ويدو صلاحه كان بيع ثمرة لم يخلق بعد أو لى في جميع هذا (أخبرنا الربيع)  
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شافسان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة قال فإذا  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل والتمر لم يمشد يدا لم ترفه صفة لأن العاهة قد تأنى عليه  
كان بيع ما لم يرمه شئ قط من قضاء وأخرى أدخل في معنى القرور وأولى أن لا يباع مما قد يرى فيمضى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قضاء وأخرى حين بدأ قبل أن يطلب منه شئ وقد روى  
رجل أن يتناع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أو في القرور من هذا البيع الطائر  
في السماء والعبد الأبق والجمل الشارد أقرب من أن يكون القرور به أمصف من هذا وإن ذلك شئ  
قد خلق وقد وجد وهذا المخلوق بعد وقد يخلق فيكون غايه في الكثرة وغايه في القلة وفيما بين الغائتين منازل  
أورابت أن أصابته الجائحة بأي شئ يقاس بأول حله فقد يكون ثابته أكثر وناله فقد يختلف وينتجان فهذا  
عندنا محرم بمعنى السنة والائتر والقياس عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيما وفيما  
حكينا كغاية إن شاء الله تعالى (قال) فكل ما كبل من هذا أو وزن أو بيع عددا كما وصفت في الربط  
بالتمر لا يخل التمر منه برطب ولا جزاف منه بكيل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يخل الأبايا باياس كبلا  
بكيل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعدد ولا يجوز أصلا إذا كان شئ منه رطب يشتري بصفه رطب  
فرسل بفرسل وثين بثن وصف بصفه فإذا اختلف الصنفان فبعضه كيف شئت يدا يدا جزافا بكيل ورطبا  
باياس وقلبه بكثيره لا يختلف هو وما وصفت من غر النخل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وشر النخل  
والعنب في العرايا ولا يجوز في شئ سوى النخل والعنب العربية بما يجوز فيه بيع العرايا من النخل والعنب  
لا يجوز أن يشتري ثمينة في رأسها بمكيه من الثين موضوعا بالأرض ولا يجوز أن يشتري من غير ثينة في  
رأسها ثم يبيعها باياس موضوعا بالأرض ولا في شجره أبدا جزافا ولا كيلا ولا بمعنى فان قال قائل فلم لم تجز  
قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الخرص في التمر والعنب وفهما أنهما مجتمعتا التمر لا حائل دونه  
يتمع الأحاطة و مكان يكون في المكبال مستجمعا كاستجماعه في ثبته كان له مان لا يجمع أحدهما به  
شئ سواء وغيره وإن كان يجمع في المكبال فمن فوق كثيره حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك  
الكثري وغيره وأما الأترج الذي هو أعظمه فلا يجمع في مكبال وكذلك الخمر والزقاة وهو مختلف الخلق  
لا يشبهها وذلك لاجتماع في المكبال ولا يحيط به البصر أحاطة بالعنب والتمر ولا وجد منه شئ يكون مكبالا  
يجز من عمار فؤس شجره لقلقه ونجاف خلقته عن أن يكون مكبالا فلذلك لم يصلح أن يباع جزافا شئ منه كما  
يبيع غيره من النخل والعنب إذا خالفه ومن أراد أن يتناع منه شيئا فليستع به ابتاعه بغير صفته ثم استعراه  
كيف شاء

### (باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الأرض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم  
يجز بيع شئ منه إلا الظاهر منه يجز بكماله فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والفجل والبصل  
وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقة الظاهر مقطعا مكمله ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفة عليه  
كله لم يجز البيع فيه إذا كان بيع نبات وبيع النبات يوجب ذلك ولو أجزت بيعه لم أجزه إلا على أحد  
معان أما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فذلك إذا أراها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها فلو أجزت

شامل وزعم المشتري أنه  
استعراه بألف درهم  
فأخذها الشفع بألف  
ثم أقام البائع البيعة أنه  
باعه أياها بالفسين  
فضى له بالفسين على  
المشتري ولا يرجع على  
الشفيع لأنه مقر  
أنه استوفى جميع حقه  
ولو كان الثمن عبدا  
فأخذ الشفع بقية  
العبد ثم أصاب البائع  
بالعبد عيا فله رده  
ويرجع البائع على  
المشتري بقيمة النقص  
وإن استحق العبد  
بطلت الشفعة ويرجع  
البائع فأخذ شفعه ولو  
صالحه من دعواه على  
شفيع لم يجز في قول  
الشافعي إلا أن يقر  
المدعي عليه بالدعوى  
فيجوز وللشفيع أخذ  
الشفعة بمثل الحق الذي  
وقع به الصلح إن كان له  
مثل أو قيمته إن لم يكن له  
مثل ولو أقام رجلا  
كل واحد منهما بيعة  
أنه اشتري من هذا الدار  
شخصا وأراد أخذ

شقص صاحبه بشفعته  
فان وقت البينة فالذى  
سبق بالوقتة الشفعة  
وان لم تزوت وقتا  
بطلت الشفعة لانه  
يمكن أن يكون اشتريا  
معا وحلف كل واحد  
منها لصاحبه على  
ماداعه ولأن البائع  
قال قد بعتم فلان  
شقصي بأفدرهم  
وأنه قض الشقص  
فأنكر ذلك فسلان  
وادعاء الشفيع فان  
الشفيع يدفع الالف  
الى البائع ويأخذ  
الشقص وإذا كان  
للشقص ثلاثة شفعاء  
فهذا اثنان على  
تسلم الثالث فان كانا  
سلما حازت شهادتهما  
لانهما لا يجزان الى  
أنفسهما وان لم يكونا  
سلما تجزئ شهادتهما  
لانهما يجبران  
الى أنفسهما ماسله  
صاحبهما ولو ادعى  
الشفيع على رجل أنه  
اشتري الشقص الذى  
في يده من صاحبه  
(١) أو رد كذا بالاصول  
ولا يخفى استقامة  
الكلام بدونها فاعلم ان  
زيادة التماسخ وحرره  
اه معجبه

البيع على هذا فقل جزراً وفعلها أو بصله فبطلت المشتري الخيار كنت قد أدخلت على البائع ضرراً في أن  
يقع ما في ركبته وأرضه التي اشترى ثم يكون له أن يرددهم من غير عب فطلأ كثره على البائع (قال) وهذا  
بخالف العبد بشري غالباً والمتاع وذلك أنهم قادران بان يصفهما للمشتري من ينز به فيشترهما ثم يكون  
له الخيار الرتبة فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فباعل من زرع ولوا جرت  
بيعه على ان لم يكن فيه عيبان المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقه فكان المشتري اشترى مالم  
يرأوا زعمه مالم يرض بشراة قط ولوا جرنه على أن يبدعه اياه على صفة موزونا كنت أجرت بيع الصفات غير  
مضمونة وانما تنابع الصفة مضمونة (قال) ولوا سلم اليه في شيء منه موصوف موزون فباعه على الصفة جاز  
السلف وذلك أنه ما خذ به باقى به حيث شاء لامن أرض قد تحطى زرعها وبسب فلا يجوز في شيء من هذا  
بيع الابصفة مضمون موزون أو حتى يقطع فراءه المشتري (قال) ولا يشبه الجوز والبيض وما أشبه هذا  
لاصلاحه في الارض الا بالبلوغ ثم يخرج فيبقى ما بقى منه ويباع ما لا يبقى مثل القمل وذلك لاصلاحه  
الاستقاءة في قشره وذلك اذا روى قشره واستدل على قدره في داخله وهذا الدلالة على داخله وان روى خارجه  
فذلك يكون الورق كبيراً والرأس صغيراً أو كبيراً

### (باب ما اشترى مما يكون ما كوله داخله)

(قال الشافعي) من اشترى رانجاً أو جوزاً أو لوزاً أو فسقاً أو بيضاً فأكسره فوجده فاسداً أو معيباً فأراد  
رده والرجوع بتمه ففها قولان أحدهما أن له أن يردده والرجوع بتمه من قبل أنه لا يصل الى معرفة عيبه  
وفساد مصلحه الا بكسره وإذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فباعه سلطه عليه وهذا قول (قال)  
ومن قال هذا القول انبى أن يقول على المشتري الكسر أن يرد القشر على البائع ان كانت له قبة وان قلت  
ان كان يستعج به كما يستعج بقشر الرانج ويستعج بحسوا ما ورد (١) فان لم يفعل أقيم قشرها فكانت للقشر قبة  
منه ودخله على ما صحح وطرح عنه حصه مالم يرددهم قشره من الثمن ورجع الباقي ولو كانت حصه  
القشر من مائة ألف سهمته والقول الثاني أنه اذا كسره لم يكن له رده الا أن يشاء البائع ورجع عما بين  
قبة وجهها وقيمتها فاسداً وبيض الداج كله لا قبة له فاسداً لان قشره ليس فاسداً منفعه فاذا كسره رجع  
بالثمن وأما بيض النعام فقشرته ثمن فيلزم المشتري بكل حال لان قشرها رانجاً كانت أكثر ثمناً من داخلها  
فان لم يرد قشرتها صحح رجوعه عليه عما بين قبتها غير فاسدة وقبتها فاسدة وفي القول الاول ردها ولا شيء عليه  
لانه سلطه على كسرها الا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان بقدره على كسرها لفسدها فيرجع عما بين  
القيتين ولا يرددها (قال الشافعي) فاما القناء والخمر وزواجر طيب فانه يذوقه بشئ دقيق من حديد أو عود  
فدخله فيه فغير طعمه ان كان مرأ أو كان الخمر زواجر طيباً فله رده ولا شيء عليه في بقية القولين لانه سلطه  
على ذلك أو أكثرته ولا فساد في القب الصغيره وكما ينز من قال لا يردده الا كما أخذ به بان يقول يرجع  
عما بين قيته سالمين الفساد وقبته فاسداً (قال) ولو كسره لم يكن له ردها ورجع عليه بنقصان ما بين  
قيته وجهها فاسداً ما كان ذلك الفضل الا أن يشاء البائع أن يأخذ مأكسورا ويرد عليه الثمن لا قد كان  
يقدر على أن يصير اليه طعمه من ثقبه وجهها ليس كالجوز لا يصل الى طعمه من ثقبه وانما يحصل اليه ربحه لا طعمه  
وجهها فاما الدود فلا يعرف بالذاقة فاذا كسره ووجد الدود كان له في القول الاول رده وفي القول الثاني  
الرجوع بفصل ما بين القيتين ولو اشترى من هذا شيئاً رطباً من القناء والخمر زبغ فيه حتى ضره وتغير وفسد  
عنده ثم وجده فاسداً غير رأودود كان فيه فان كان فساد من شيء يحدث مثله عند المشتري قال قول قول  
البائع في فساد مع عينه وذلك مثل البيض يقيم عنده الرجل زماناً ثم يجده فاسداً أو فساد البيض يحدث  
والله تعالى أعلم

(مسئلة بيع القمع في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قلت للشافعي أن علي بن معبد روى لنا حديث شاعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمع في سنبله إذا ابيض فقال الشافعي أن ثبت الحديث فقلناه فكان الخاص مستحق جاز من العام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القمح في سنبله غير لانه لا يرى وكذلك بيع الدار والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجازنا ذلك كما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا الخاص مستحق جاز من عام وكذلك تجزيع بيع القمع في سنبله إذا ابيض أن ثبت الحديث كما أجازنا بيع الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الاجزاء وقال صرمة (قال الشافعي) وهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الاجزاء واحدة عند بلوغ الجزاء وما أخذ صاحبه في جزاءه عند ابتاعه فلا يؤخر مدها كمن قدر ما عكته جزاءه فيمن يومه (قال الشافعي) فإن اشتراه نابت على أن بدعه أياما طويلا أو يقل أو غير ذلك فكان يرد في تلك الأيام فلا يخير الشراء والشراء مفسوخ لأن أصله للبايع وفرعه الظاهر للشرى فإن كان يطول فبشرج من مال البايع إلى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفة البيع فليكنه كس قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البايع ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضيظ بصفة ولا يتغير يعرف ما للبايع فيه مما للمشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشتراه لم يقطع فتركه وقطعه لم يمكن مده يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن بدعه لم يوصف مما يخطئ به من مال البايع مما لا يتبين كالأشترى حنطة جزاء فشرط في أنها إن انهدل عليها حنطة فهي داخله في البيع فأنهات عليها حنطة للبايع لم يبعها انقسم البيع فهالان ما اشترى لا يتغير ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطي ما اشترى ويبيع ما لم يشتر وهو في هذا كله ما شئ قد كان وشئ لم يكن غير مضمون على أنه أن كان دخل في البيع وإن لم يكن لم يدخل فيه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في فساده لأن رجلا لو قال أبيع شيئا أن تدب في أرضي بكذا فإن لم ينبت أو نبت قليلا لم يملك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيع شيئا أن يأتي من بخاري بكذا وإن لم يأت لم يملك الثمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أو أبا وقطعه بكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن بدعه الفضل الذي له بلائن أو ينقص البيع (قال) كما يكون إذا باعه حنطة جزاء فأنهات عليها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاف ما باع عالم ببيع (قال) وما أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفه في يد المشتري فعلى المشتري ضلته ببعته وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبايعه وعلى كل مستر شراء فاسدا أن يرد كما أخذ أو خيرا عما أخذ وضمانه أن تلف وضمانه أن ينقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصرة والد بالعب وليس في الترابجم) وفيه نصوص في ذلك باب الاختلاف في العيب من كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بل فنان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محملة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاهدها ووردها معها صاعا من تمر أو صاعا من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصرة خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل لحين من سعد خيار ثلاث فيما ابتاع انتهبنا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم تجاوزه اذ لم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم

القائب ودفع اليه  
ثمنه وأقام عدلين بذلك  
عليه أخذ بثغته ونفذ  
الحكم بالبيع على  
صاحبه القائب (قال  
المرئي) رحمه الله هذا  
قول الكوفيين وهو  
عندي ترك لأصلهم  
في أنه لا يقضى على  
قائب وهذا غائب قضى  
عليه بانه باع وقبض  
الثمن وأمر منه اليه  
المشتري بذلك وأجروا  
الشفعة للشفيع (قال  
المرئي) رحمه الله ولو  
اشترى شقصا وهو شفيع  
فبما شفيع آخر فخاله  
له المشتري خذها كلها  
بالتن أو دعه وقال هو  
بل أخذ نصفها كان  
ذلك له لانه مثله وليس له  
أن يلزم شفيعه لغيره  
(قال المرئي) ولو شجبه  
موصفة عمدا فاصالحه  
منه على شقص وهما  
يعلان أورش الموصفة كان  
للشفيع أخذه بالارش  
ولو اشترى ذمي من ذمي  
شقصا بخر أو خسر  
وتفاضل قام للشفيع  
وكان ضررا نيا أو ضررا نية  
فاسلم ولم يزل مسلما  
فواء لا شفيع له في  
قياس قوله لأن الخسر  
والخسر لا يلقى لهما



الثنى أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كإفاله وإن كذبه فعليه المنة أنه قد باعه ولا يكون ضمانا للهرب المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلك لأنه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاما من نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه فلا يكبله له البائع حتى يحضر النصراني أو وكيله فيكبله لنفسه (قال) ومن سلفني طعام ثم باع ذلك الطعام بعينه قبل أن يقبضه لم يجز وإن باع طعاما بصفة ونوى أن يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس لأن له أن يقبضه من غيره لأن ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن يعطيه منه ولو قبضه وكان على الصفة كان له أن يحبس به ولا يعطيه إياه ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة طعامه الذي باعه (قال) ومن سلفني طعاما أو باع طعاما فأحضر المشتري عنده كتابه من بانه وقال أكتله لك لم يجز لأنه بيع طعام قبل أن يقبض فإن قال أكتله لنفسى وخذه بالكيل الذى حضرت لم يجز لأنه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكبله من مشتريه ويكون له زبانه وعليه نقصانه وهكذا روى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان (١) فيكون له زبانه وعليه نقصانه (قال الشافعي) ومن باع طعاما مضوا عليه قبل عليه الطعام فجاءه صاحبه إلى طعام فجمع فقال أى طعام مرصت من هذا اشتريتك فأوفيتك كرهت ذلك وإن رضى طعاما فاشتراه فدفعه إليه بكيله لم يجز لأنه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه وأن قبضه لنفسه ثم كاله له بعد جاز وللمشتري به بعد رضاه أن يرد عليه إن لم يكن من صفته وذلك أن الرضا إنما يلزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن حل عليه طعام فلا يعطى الذى له عليه الطعام عن طعام يشتريه بنفسه من قبل أنه لا يكون وكلا لنفسه مستوفيا لها قابضا لها مائتا ولو كبر غير حتى يدفع إليه ومن اشترى طعاما فخرج من يده قبل أن يستوفيه بهبة أو صدقة أو قضاة حراما من سلف أو أسلفه أو خرق حل أن يستوفيه فلا يبيعه أحد ممن صار إليه عن شئ من هذه الجهات حتى يستوفيه من قبل أنه صار إنما يقبض عن المشتري كقبض وكيله (قال الشافعي) ومن كان يبيده ثم فباعه واستثنى شيئا منه بعينه فالبيع واقع على المبيع لا على المشتري والمشتري على مثل ما كان في ملكه لم يبيع قط فلا بأس أن يبيعه صاحبه لأنه لم يشترا عما يبيعه على الملك الأول (قال الشافعي) ولا يصح السلف حتى يدفع السلف إلى السلف الذى قبل أن يتفرقا من مقامهما الذى تبايعا فيه وحتى يكون السلف بكيلى معلوم بمكيال عامه يدرك عليه ولا يكون بمكيال خاصة أن هلك لم يدرك عليه أو وزن عامه كذلك وبصفة معلومة جديده حتى وإلى أجل معلوم أن كان إلى أجل ويستوفى في موضع معلوم ويكون من أرض لا يحيط مثلها أرض عامة لأرض خاصة ويكون جديدا طعام عام أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجدو

== وإذا كان مشتريا فكان له أن يرد بأقل العيوب لأن البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشافه كذلك عليه للبائع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذى حدث في ملكه كالم يكن للبائع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد العيب بالعيب ولأشترى إذا حدث العيب عنده أن يرجع بمائتها العيب الذى دلس له البائع ورجوعه به كما أسفلك أن تقوم الحاربه يسأل من العيب فيقال فيتملأه ثم تقوم وبها العيب فيقال فيتملأه تسعون وفيتملأه قبضها المشتري من البائع لأنه موثقتهم البيع ثم يقال له ارجع بعشرتملأه البائع كأننا ما كان قل أو أكثر فإن اشترأها بثمانين رجع بثمانية وإن كان اشترأها لخمسة رجع بخمسة إلا أن نشاء البائع أن يأخذها معية بلائى يأخذ من المشتري فيقال للمشتري لهما ان شئت وإن شئت فامسكها ولا ترجع بشئ وإذا اشترى الرجلان جارية فوجد أحدهما عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخران بأخيه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتمعا على الرديها وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما أن يرد =

الافى الذانير والديراهم  
التي هي أثمان للأشياء  
وقبها (قال) وإن  
قارضه وجعل رب المال  
معه غلامه وشرط أن  
الربح بينه وبين العامل  
والغلام أن لا يافهوا جز  
وكان لرب المال الثلثان  
ولعامل الثلث ولا يجوز  
أن يقارضه إلى مدته من  
السدد ولا يشترط  
أحدهما درهما على  
صاحبه وما بقي بينهما  
أو يشترط أن يوليه  
سلعة أو لى أن يرتقى  
أحدهما في ذلك بشئ  
دون صاحبه أو يشترط  
أن لا يشتري إلا من فلان  
أولا يشتري الأسلحة  
بعينها واحدة أو فغلا أو  
دواب يطلب غر الخيل  
ونجاح الدواب ويحبس  
رقابها فان فعلا فذلك  
كله فاسد فان عمل فيه  
فله أجر مثله والربح  
(١) أى صاع البائع  
وصاع المشتري وأقاربه  
لا يصح بيع المبيع قبل  
قبضه وعليه الشافعي  
وقال أبو حنيفة إلا العصار  
وخس مالك المنوع  
بالطعام فلا يظاهر أن يبر  
كذلك المانوى وغيره كتبه  
معه

والمال له (قال) ولو اشترى أن يشتري صنفا موجودا في الشتاء والصيف فباعت وإذا سافر كان له أن يشتري من المال من يكفيه بعض المؤنة من الأعمال التي لا يعملها العامل وله النفقة للمعروف وإن خرج عمال لنفسه كانت النفقة على قدر المالين بالخص وما اشترى فله الرجاء العيب وكذلك لو كبل وإن اشترى وباع بالدين فضمن إلا أن ياذنه وهو صدق في ذهاب المال مع عيبه وإذا اشترى من يعتق على رب المال بأنه عتق وإن كان بغير إذنه فالمرء بضمنه والعبد له والمالك أغا أمره أن يشتري من يحل له أن يبيع فكذلك العبد المأذون له في التجارة يشتري بأبيه فالتجارة مقسوخة لأنه مخالف ولا مال له (وقال) في كتاب الدعوى والنيابة في شراء العبد من يعتق على مولاه قولنا أحدهما جائز والأخر لا يجوز (قال) الزني قياس قبوله

ما يكون من الطعام لأنه لا يوقف على حبه ولا أردأ ما يكون لأنه لا يوقف على حده فإن الرديء يكون بالغرق وبالسوس وبالقصد فلا يوقف على حبه ولا بأس بالسلف في الطعام حالاً وأجلاً إذا حل أن يباع الطعام بصفة إلى أجل كان حالاً أو إلى أجل (قال الشافعي) وإن سلف رجل دنابه على طعام إلى أجل معلومة بعضها قبل بعض لم يجز عتدي حتى يكون الأجل واحد أو تكون الأثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي إلى الأجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الأجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه ابتاع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لأن العروض المتفرقة تقصد وهذا إلى أجل والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل طعاماً مضموناً موصوفاً حالاً أو إلى أجل فتنفر فأقبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لأن هذا دين بدن (قال الشافعي) وإن اشترى الرجل طعاماً موصوفاً مضموناً عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض بعينها غير موصوف فلا خيرة لأنه قد يأتي جيداً أو رديئاً (قال) وإن اشتراه منه من الأرض مضموناً عليه فلا خيرة لأنه قد يملك قبل أن ينزبه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع إذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خيرة في السلف في القمح ولا في القسط لأن ذلك يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في طعام يحل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خيرة وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض ولكنه إن أراد أن يجعله وكيلاً يقبض له الطعام فإن هلك في يده كان أمثاله وإن لم يهلك وأراد أن يجعله

حصته وإن رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجد أحدهما فأراد أحدهما الرذ وأراد الآخر التمسك فلذلك أراد الرذ والذ أراد التمسك التسك لأن موجوداً في بيع الاثنين باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل لو باعه وكلاهما باع أحدهما نصفها ولا خرف صفها ثم وجد أحدهما كان لكل واحد منهما الرذ النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسكه وإن رد صاحبه ومن ذلك في باب الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه فإن أباح صفقة كان يقول لا يستطيع أن رد ما بقي منها ولا يرجع عما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها ولا فلا حق للثوبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول رد ما في يده من العيب البائع بقدر غنها وكذلك قولهما في الثوب وفي كل بيع (قال الشافعي) رحمه الله إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر من العيب دلسه له البائع لم يكن له أن رد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من أصل الثمن فيقال له ردّها كلها أو أحبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو أعنت وصارت لا ترد بحال أو حدثت بها عيب فصار ليس له أن ردّها عليه بحال فاما إذا باعها أو باع بعضها وقد عيّن أن ردّها وإذا أمكن أن ردّها بحال فلن ذلك البائع لم يكن له أن ردّها أو يرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن عسكها يبدو يرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا باع الرجل بضاعته من كل عيب فإن أباح صفقة كان يقول البراءة من ذلك حارة ولا يستطيع المشتري أن ردّه بغيره كائناً ما كان الأثرى أنه لو أبرأ من الشحاح برئ من كل شحة ولو أبرأ من القروح برئ من كل قرحه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يبرأ من ذلك حتى يسمى العيوب كلها باعها ولم يذكر أن يرضع ردّها (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل العبد وأمن الحيوان بالبراءة من العيوب =

قضاء جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما فحل فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع والأحالة يبيع منه له بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكليل فصدقه المشتري بكليله فلا يجوز أن يأجل وإذا قبض الطعام فالتحق في كبل الطعام قول القاض مع عبته وإن ذكر نقصا كثيرا أو قليلا أو زيادة قليلة أو كثيرة وسواء اشتراه بالنقد كان أو إلى أجل وانما لم أجزه هذا لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنى ألزم من شرط لرجل شرطا من كبل أو وصفة أن يوفيه شرطه بالكيل والصفة فلا يشترط له الكيل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فإن قال قائل فقد صدقه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له مائة فوجد فيه واحد لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما يشترط له السلامة فيجوز العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأ منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام بكليل لم يكن له أن يأخذه وزيادته إلا أن ينقض البيع الأول ويستقبل بعباءة الوزن وكذلك لا يأخذه بكيال إلا بالكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكياله بكيال معروف

فإن نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ونقصه عليه وانما ذهبت إلى هذا لتقليد أو ان فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يعتري بالعيبة والسقم وتحول طباقة فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفي على البائع أترأه بغيره منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ناقصه بقل ويكدر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرأ منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وضعنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرأ من عيب كان به لم يره صاحبه ولكن التقليد وما وضعنا أولى بما وضعنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشترى الرجل من الرجل الحاربه أو الذابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال يعتري وهذا العيب وأنه ذكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فإن لم يكن له بينة فعلى البائع البين بالله لقد باعه وما هذا العيبه فإن قال البائع أنا أورد البين عليه فإن أنا نبينه كان يقول لأرد البين عليه ولا تخذوها عن الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فقال أحلف بالله وردها فإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاستغلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عبته على البت بالله لقد باعه وما هذا العيبه إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة الأولى من البين وأن نكل البائع وردنا البين على المشتري اتهمناه أولم نتمه فإن حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البين نرد هاتعه ولم نقطع بنكول صاحبه فقط انما علمه بالنكول إذا كان مع النكول بعينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرته قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصار بين الأَجناد فيستحقون جهادهم صاحبهم فنكلو وأورد الأيمان على يهود يريون بها ثم أرى عمر بن الخطاب الأيمان على المدعي عليهم الدم يريون بها فنكلو وأوردوا على المدعين ولم يعطهم بالنكول شيئا حتى رد الأيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنه الجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك جله دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي قال لا نجد واليمين المدعي عليهم يخالف هذا فيكون ويحل الحديث ما ليس فيه وقد وضعنا هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتابعين على البت فيما ادعيا فيه (ومن ذلك في ترجمة بيع الثمار قيل أن يبدو صلاحهما من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لانه لا فائدة له (قال الشافعي) فإن اشترى المقارض أبا نفسه بحال رب المال وفي المال فضل أولا فضل فيه فسواء ولا يعتق عليه لانه انما يقوم مقام وكيل اشترى لغيره فيسعه جائز ولا يلزم له العمل الا بعد قبض رب المال ماله ولا يستوفيه به الا وقد باع أياه ولو كان عبثا من الرمح شيئا قبل أن يصير المال الخدية كان مشاركا له ولو خسرت لا يبقى الا أقل من رأس المال كان فباي سقى شريكا لان من ملك شيئا زائدا ما كان ناقصا (قال) ومضى شاعره أخذ ماله قبل العمل وبعده ومضى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وان مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه والا فادفعه قراضه وان مات الداعل لم يكن لوارثه أن يعمل مكله و يبيع ما كان

مثل المكيال الذي ابتاعه به فيكون حينئذ انما أخذه بالمكيال الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا أو من طعامين متفرقين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذه بغير شرطه والآخر أنه أخذه بدلا قد يكون أقل أو أكثر من الذي والبذل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه مجهول لا يدري أهو مثل ماله أو أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خلقت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب نفسه أو أعطاه حنطة شر منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متطوع بالفصل وليس هذا بيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا أو صفاغير الحنطة لم يجوز وكان هذا بيع طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا التمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام إلى أجل فقبله قبل أن يحل الأجل طيبة بنفسه مثل طعامه أو شر منه فلا بأس ولسنا أجعل قهمة أبدا موصفا في الحكم انما أفضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمع غسل الأجل فأراد أن يأخذ قمعاً أو سويقاً فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذت غير الذي أسلف فيه وهو بيع الطعام قبل أن يقبض وإن قيل هو صنف واحد فقد أخذت مجهولاً من معلوم فبعت مبدحاً بعد

بمجار به قبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيناها بأخينة كان يقول ردها وأخذت جارية لان البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ردها وأخذت قهتها بحجة وكذلك قولهما في جمع الرقيق والحليوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا باع رجل جارية بجماعة وتقاضا ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عيادها وأخذ الجارية التي باعها وانتقض البيع بينهما وهكذا جمع الحيوان والعروض وهكذا ان كانت مع أحدهما درهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في بدي أحد الرجلين فوجد لا تخريجاً للجارية الحرة ردها وأخذت الجارية المبتلة لانها هي التي الذي دفع كإردها وبأخذ التي الذي دفع وإذا اشترى الرجل بعالفه بأمره فوجد به عينا فان أخينة كان يقول بخصاص المشتري ولا يبالى بأضر الأمر أم لا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا يرى على المشتري بأسان قال البائع الأمر قد رضى بالعيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيجف ما رضى بالعيب ولو كان غائباً بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلداً ابتع بها بذلك المال فان أخينة كان يقول من اشترى من ذلك شيئاً فوجد به عينا فله أن يرد ما يشتري على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد ما شتم من ذلك حتى يحضر رب المال فيجف بالله ما رضى بالعيب وإن لم يرد المتاع وإن كان غائباً أرايت رجلاً أمر رجلاً ببيع له متاعاً أو سلعة فوجد به المشتري عينا أخصاص البائع في ذلك أو نكفها أن يحضر الأمر ببيع المتاع الآتري أن خصه في هذا البائع ولا يكلف أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه وكذلك إذا أمره فاشترى فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعاً ولم يره كان للمشتري الخيل إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى عبداً فوجد أنه أحمى قبل أن يقبضه فقال لاحاق في فيه أما كان له أن يرد منه حتى يحضر الأمر بل له أن يرد ما يحضر الأمر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري له سلعة بعينها وموصوفة أو دفع إليه مالا امرأته فاشترى به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لانه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال الآتري أن رب المال لو قال ما رضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى شيئاً فباع فيه لم ينتقض البيع وكانت السلعة قرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري رضى رب المال حلف على عمله لا على البت

في يديه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك عاقل أو أكثر فان كان فيه فضل كان لوارثه وإن كان خسران كان ذلك في المال وإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ماضى فان ربح فلصاحب المال شطر الربح ثم يكون للذي عمل شطره فيما بقي (قال الشافعي) هذا قوله قديماً وأصل قوله الجسد المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز أن يجوز حتى يتدأ بما يصلح فان كان اشترى بعين المال فهو فاسد وإن كان اشترى بغير العين فالشراء جائز والربح والخسران للقارض الأول وعليه الضمان وللعامل الثاني أجر مثله في قياس قوله (قال الشافعي) وإن حال على سلعة في القراض حول وفيها ربح ففيها قولان أحدهما أن



دقيق ولعل الخطة مدونة دقيقة ويدخل السويق في مثل هذا ومن سلف في طعام فعل فسال الذي  
حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاما الى أجل ليقضه اياه فلا خيرة فان عقدا عقد البيع على  
هذا من قبل ألا لا يخبر أن يعقد على رجل فيما عاك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لان البيع ليس  
بتمام ولو أنه باعه اياه بلا شرط بنقد أو الى أجل ففضاه اياه فلا بأس وهكذا الو باعه شيئا غير الطعام ولو نوب الجميع  
أن يكون قضيه ما يتناع منه بنقد أو الى أجل لم يكن بذلك بأس ما يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي)  
وهكذا الواسطة في طعام الى أجل فلما حل الاجل قال له يعني طعاما بنقد أو الى أجل حتى أفضيك فان وقع  
العقد على ذلك لم يجز وان باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقداً أو الى أجل (قال الشافعي)  
ومن سلف في طعام فقبضه ثم اشتراه منه الذي فضاه اياه بنقد أو نسيئة اذا كان ذلك بعد القبض فلا  
بأس لانه قد صار من ضمان القابض وبرئ للمقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له اقضني على أن  
أعطي فضاه مثل طعامه أو دونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعدا وعده اياه ان شاء وفيه وان شأله  
يف ولو أعطاه خيرا من طعامه على هذا الشرط لم يجز لان هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فمثلا لم يكن  
له والله أعلم

### (باب التهي عن بيع الكراخ والسلاح في الفتن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أن كل عقد كان صحيحا في الظاهر لم يطله بهيمة ولا بعدة  
بين المتبايعين وأجزئه بهيمة الظاهر وأكردلها النية اذا كانت النية لو أظهرت كانت فقد البيع وكما  
أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتله ولا يجوز على بائعه أن يبيعه عن يراه أنه يقتله به طمأنينة  
قد لا يقتله ولا أنس عليه هذا البيع وكما كره للرجل أن يبيع العنب عن يراه أنه بعصره خرا ولا أفسد  
البيع اذا باعه اياه لانه باعه حلالا وقد عيّن أن لا يجعله خرا أبدا وفي صاحب السيف أن لا يقتله با أحدا  
أبدا وكما أفسد نكاح المتعة ولو نكح رجل امرأة عقد صحيحا وهو بنوي أن لا يمسكها الا يوما أو أقل أو أكل  
أفسد النكاح انما أفسده أبدا بالعقد الفاسد

### (باب النية في الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كله جزا فاما بكل منه وما يوزن وما يعد كان في وعاء  
أو غير وعاء الا أنه اذا كان في وعاء قبل برعيته فله الخيار اذا رآه (قال الربيع) رجح الشافعي فقال  
ولا يجوز بيع خيار الروية ولا يبيع الشيء الغائب بعينه لانه قد تلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو  
باعه اياه جزا فاعلى الأرض فلما انتقل وحده مصوبا على مكان أو يربو أو يحجر كان هذا نقضا يكون للمشتري  
فيه الخيار ان شاء أخذه وان شأه رده ولا بأس بشرا نصف الثمار جزا فلو يكون المشتري بنصفها شريكا  
للذي له النصف الآخر ولا يجوز اذا أجزا الجراف في الطعام نسيئة لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن  
يجوز الجراف في كل شيء من رقيق وما شئت وغير ذلك الا أن للمشتري الخيار في كل واحد منهما اذا رآه والرد  
بالعيب من قبل أن كل واحد منهما غير الآخر والمكبل والموزن من الطعام اذا كان من صف واحد  
كذا أن يكون منها (قال) ولا بأس أن يقول الرجل أبتاع منك جميع هذه الصبرة كل اربب دينار وان  
قال أبتاع منك هذه الصبرة كل اربب دينار على أن يزيدني ثلاثة أرباب وعلى أن أنقص منها اربا فلا خيرة  
فيه من قبل أني لا أدري كم قدرها فاعرف اربب الذي نقص كم هو منها والارباب التي زبنت كم هي عليها  
(قال الشافعي) ولا خيرة في أن أبتاع منك جزا فولا كسلا ولا عدا ولا بيعا كائنا ما كان على أن أشتري  
منك مديكدا أو على أن تبيعني كذا بكذا حاضرا كان ذلك أو غائبا مضمونا كان ذلك أو غير مضمون وذلك من

الزكاة على رأس المال  
والربح وحصة ربح  
صاحبه ولا زكاة على  
العامل لان ربحه فائدة  
فان حال الحل منه  
قوم صار للقارض ربح  
زكاة مع المال لانه خليط  
بربحه وان رجعت  
السلعة الى رأس المال  
كان الرب المال والقول  
الثاني أنهما تركي بريهما  
لحلولها لهما الرب المال  
ولاشئ للعامل في الربح  
الا بعد أن يسلم الرب  
المال ماله (قال المزني)  
هذا أشبه بقوله لانه  
قال لو اشترى العامل  
أياه وفي المال ربح كان  
له يبعه فلو ملك من أبيه  
شيئا أعتق عليه وهذا دليل  
من قوله على أحد قوله  
وقد قال الشافعي رحمه  
الله كان له ربح قبل دفع  
المال الى الرب لكان به  
شريكا ولو خسر حتى  
لا يبقى الا قدر رأس  
المال كان فيما بقي  
شريكا لان من ملك شيئا  
زائدا لملكه ناقصا (قال  
الشافعي رحمه الله)

يعتبر في بيعة ومن أتى إذا اشترى منك عبدًا بما على أن أبيعك دارًا بخمسين ففمن العبد ما نه وصته  
من الخمسين من الدار مجعولة وكذلك عن الدار خمسون وحصته من العبد مجعولة ولا يخفى أن الثمن الماعلوما  
(قال الشافعي) وإن كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قل أو كثر إلا أنه لا يعلم بكسبه ما انتقص فلا  
أكرهه بيعه جزأً (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شأ  
من غير صفة إذا تقاضاه من قبل أن يتفرق من ذهب أو ورق أو غيره صفة ولا أجبره قبل حلول الأجل بشئ  
من الطعام خاصة فاما بيع الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا  
بأس أن يأخذ بالطعام من صنفه أجزء أو أورد أو مثله إذا طاب بذلك فساو لم يكن شرطاً في أصل القرض  
وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غيره من غير صفة اثنين أو واحداً أو أكثر إذا تقاضاه قبل أن يتفرق ولو كان  
هذا من بيع لم يجز له أن يأخذه من غير صفة لانه بيع الطعام فبأس أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من  
صنفه أجزء أو أورد أو قبل محل الأجل أو بعده إذا طاب بذلك نفساً (قال الشافعي) في الرجل يشتري من  
الرجل طعاماً موصوفاً فيقبل فيسأل رجله أن يسلفه أو يأخذه من أن يتقاضى ذلك الطعام فإذا صار في يده  
أسلفه أياه أو باعه فلا بأس بهذا إذا كان إنما وكله بأن يقبضه لنفسه ثم أحدث بعد القبض السلف أو البيع  
وإنما كان أولاً وكيلاً له وله منه السلف أو البيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه  
أياه أو باعه إياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً وكان له أجر مثله في التقاضي (قال) ولو أن رجلاً جاءه الرجل له زرع  
فأتم فقال واتى حصده ودراسه ثم أكله فيكون على سلفاً لم يكن في هذا خير وكان له أجر مثله في الحصاد  
والدراس إن حصده ودرسه ولصاحب الطعام أخذ بالطعام من يده ولو كان تقطع له بالحصاد والدراس  
ثم أسلفه إياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف  
رجلاً طعاماً فشرط عليه خيرا منه أو أزيد أو انتقص فلا خيره وله مثل ما أسلفه أن استهلك الطعام فإن أدرك  
الطعام بعينه أخذه فإن لم يكن له مثل فله قيمته وإن أسلفه إياه لا يذكر من هذا شيئاً فأعطاه خيرا منه مطلقاً  
أو أعطاه شرا منه فمطلق هذا بقوله فلا بأس بذلك وإن لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال  
الشافعي) ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يقبضه إياه مبدياً آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه إياه في  
البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه إياه مبدياً فله قيمته ببلد آخر فتقاضاه الطعام وكان استهلكه طعاماً قال  
أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه فليس ذلك عليه ويقال إن شئت فاقض منه طعاماً مثل طعامك  
بالبلد الذي استهلكه أو أسلفته إياه فيه وإن شئت أخذنا ذلك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال  
الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعا إلى أن يعطيه طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجز للذي  
الطعام على أن يدفع إليه طعاماً مضبوذاً ببلد غيره وهكذا كل مكان كان له قيمة (قال الشافعي)  
وإنما رأيت له القيمة في الطعام بنصبه ببلد فلي القاصب ببلد غيره أن يزعم أن كل ما استهلك الرجل  
فأدركه بعينه أو مثله أعطيه المثل أو العين فإن لم يكن له مثل ولا عين أعطيه القيمة لأنها تقوم مقام العين إذا  
كانت العين والمثل عدماً فلما حكمت أنه إذا استهلكه طعاماً بمصر فله بمكة أو بمكة فله بمصر لم يقض له  
بطعامه لأن من أصل حقه أن يعطيه مثله بالبلد الذي ضمنه له بالاستهلاك لم يأت ذلك من النقص والزيادة  
على كل واحد منهما وما في الحل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على  
أخذه فبعثته كالامله له فأعطيه قيمته إذا كنت أبطل الحكمه بمثله وإن كان موجوداً (قال الشافعي)  
ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحداً منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي  
ضمنه ضمن له قيمته ولا جعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبض وأجبره على أن  
يمضي يقبضه أو وكل من يقبضه بذلك البلد أو وجهه فيه أحلا فإن دفعه إليه ذلك الأجل والاجبته

ومضى شاعرب المال  
أخذ ماله ومضى أراد  
العامل الخروج من  
القرض فذلك له (قال  
المرزقي رحمه الله) وهذه  
مسائل أحببت فيها على  
قوله وقياسه والله  
التوفيق (قال المرزقي)  
من ذلك لو دفع إليه ألف  
درهم فقال خذها  
فاشتر بها رويًا ومرويًا  
بالتصنف كان فاسداً  
لأنه لم يبين فإن اشترى  
فبما زوله أجر مثله وإن  
باع فباطل لأن البيع  
بتفسير أمره (قال)  
فإن قال خذها فراضاً  
أو مضاربته على ما شرط  
فلان من الربح فلان  
فإن علم ذلك فبما زوان  
جهلاً أو أحدهما  
ففساد فإن قارضه بالربح  
درهم على أن تشر ربهما  
للعامل وما بقي من  
الربح فتلزم الرب المال  
وتلزم العامل فبما زوان  
الجزء معلومة وإن  
قارضه على دناسير  
فحصل في يده درهم  
أوعلى درهم فحصل في

حتى يدفعه اليه أو الى وكيله (قال الشافعي) السلف كله حال سعي له السلف أجلاً أو لم يسعه وان سعى له  
 أجلاً ثم دفعه اليه السلف قبل الاجل جبر على أخذه لانه لم يكن له الى أجل قط الآن بناءً ان يبرئه منه ولو  
 كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يحل أجله وهذا في كل ما كان يتغير بالجنس في يدي صاحبه من قبل  
 أنه يعطيه ما به بالصفة قبل محل الاجل فتغير عن الصفة عند محل الاجل فيصير بغير الصفة ولو تغير في يدي  
 صاحبه جبراً على أن يعطيه طعاماً غيره وقد يكون تكلف مؤنة في خزنه ويكون حضور حاجته اليه عند  
 ذلك الاجل فكل ما كان لغزته مؤنة أو كان يتغير في يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الاجل وكل ما  
 كان لا يتغير ولا مؤنة في خزنه مثل الدراهم والذنانير وما أشبهها جبر على أخذه قبل محل الاجل (قال  
 الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بمحل به البيوع ويجوز بيعه بغيره البيوع حيث  
 كان البيع حلالاً فهو حلالاً وحيث كان البيع حراماً فهو حراماً والافالة فسخ البيع فلا بأس بما قبل  
 القبض لانها باطل عقد البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن ينابعا (قال) ومن سلف بجلالته  
 دينار في مائة أردب طعاماً الى أجل قبل الاجل فسا له الذي عليه الطعام أن يدفع اليه خبزاً أردباً يفسخ  
 البيع في خمسين فلا بأس بذلك اذا كان له أن يفسخ البيع في المائة كانت الخسوس أو في أن تجوز وإذا  
 كان له أن يقبض المائة كانت الخسوس أو في أن يقبضها وهذا بعد ما خلق الله من بيع وسلف والبيع  
 والسلف الذي ينهي عنه أن تعتقد العقدة على بيع وسلف وذلك أن أقول أبعد هذا أبعد اعلی أن تسلفني  
 كذا وحكم السلف أنه حال فكون البيوع وقع بين معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بين معلوم  
 وهذا المسلف لم يكن له قط الاطعام ولم تعتقد العقدة قط الاعله فلما كانت العقدة محصية وكان حلالاً  
 له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه في كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه  
 وبينه في بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجليل (قال الشافعي) ومن  
 سلف بجلالته أو عرضاً في طعام الى أجل فالحال الاجل فسا له أن يقبض منه فلا بأس بذلك كانت الدابة  
 قائمة بعينها أو فائتة لانه لو كانت الافالة بيعاً للطعام قبل أن يقبض لم يكن له اقالته فيبيع طعامه عليه بدله  
 للذي عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع ابطاله لم يكن بذلك ما كانت الدابة قائمة أو مستهلكة  
 فهي مضمونة وعليه قيمتها اذا كانت مستهلكة (قال الشافعي) ومن أقال رجل في طعام وفسخ البيع  
 وصارت له عليه ذنانير مضمونة فليس له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها أو كالم كان له عليه ذنانير سلف  
 أو كانت له في يديه ذنانير ودعته لم يكن له أن يجعلها سلفاً في شيء قبل أن يقبضها ومن سلف مائة في صنفين  
 من التمر رسمي رأس مال كل واحد منهما فأراد أن يقبل في أحدهما دون الآخر فلا بأس لان هاتين بيعتان  
 مفترقتان وان لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكره وقد أجاز غيري في أن يجمع له أن  
 يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهما بيعا صفقة لكل واحد منهما حصصة من الثمن لا تعرف الا  
 بقيمة والقيمة مجهولة (قال الشافعي) ولا خفي أن أبعد غرابه ولا موصوفاً بكذا اعلی أن يتناع مني  
 غرابك وهذا ان يبعثان فيبيعة لا في مالك هذا بين معلوم الا قد شرطت عليك في غنمه مثلاً فغيره فوقعت  
 الصفقة على غير معلوم وحصصة في الشرط في هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت في البيع الثاني والبيوع  
 لا تكون الا بين معلوم (قال الشافعي) ومن سلف رجل في مائة أردب فاقتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر  
 ثم سأل الذي عليه الطعام أن يرد عليه العشرة التي أخذ منه أو ما أخذ وبقيله فان كان متطوعاً بالرد عليه  
 تمت الافالة فلا بأس وان كان ذلك على شرط أو لا رد عليك الآن ففسخ البيع يتنابعا فلا خفي في ذلك ومن  
 كانت له على رجل ذنانير سلف الذي عليه الذنانير بجلالته ذنانير في طعام فسا له الذي عليه الذنانير أن  
 يحصل له تلك الذنانير في سلفه أو بطلانها وتولية فلا خفي في ذلك لان التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل  
 أن يقبض ودين بدين وهو مكر وفي الاجل والحال (قال الشافعي) ومن ابتاع من رجل مائة أردب طعام

بديه ذنانير فعليه بيع  
 ما حصل حتى يصير  
 مثل ما لب المال في  
 قياس قوله واذا دفع  
 ما لا اقراض في مرضه  
 وعليه دين ثم مات بعد  
 أن اشترى وباع ورث  
 أخذ العامل ربحه  
 واقتسم الغراما ما بقي  
 من ماله وان اشترى  
 عبداً وقال العامل  
 اشترته لنفسي عالى  
 وقال رب المال بل في  
 القراض عالى فالقول  
 قول العامل مع عبته  
 لانه في يده والاخر  
 مدفع فعله البينة وان  
 قال العامل اشترته  
 من مال القراض فقال  
 رب المال بل لنفسي  
 وفيه خسران فالقول  
 قول العامل مع عبته  
 لانه مصدق فيما في يده  
 ولوقال العامل اشترت  
 هذا العبد بجميع الالف  
 القراض ثم اشترت  
 العبد الثاني بثلث  
 الالف قبل أن أنقد  
 كان الاول في القراض  
 والثاني للعامل وعليه

فقبضها منه ثم سأله البائع الموفى أن يقبله منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقبله من الكل ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولو أن نفر اشتروا من رجل طعاما فأفاله بعضهم وأبى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعاما كسلا فلم يكله ورضى أمانة البائع في كبله ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كبله فلا خسر في ذلك لأنه لا يكون قابضاً حتى يكله وعلى البائع أن يوفيه الكيل فان هلك في يد المشتري قبل أن يوفيه الكيل فهو مضمون على المشتري بكياله وأقول في الكيل قول المشتري مع عينه فان قال المشتري لا أعرف الكيل فأحلف عليه قبل البائع أدفع في الكيل ما شئت فإذا ادعى قبل للمشتري أن صدقته فله في يد كبل هذا الكيل وإن كذبه فإن حلفت على شيء تسبه فانت أحق باليمين وإن أثبت فانت راد الميمن عليه حلف على ما ادعى وأخذ منه مثلك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحل فيه ما حل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعاما أو غيره فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلاً أو بولي له أباه فالشركة باطلة والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والأقواله فسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما فاكله بعضه ونقدته ثم سأله أن يقبله من بعضه فلا بأس بذلك (قال الشافعي) ومن سلف رجلاً في طعام فاستغله فقال له البائع أنا شريك فيه فليس يجازي (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعاماً بمن إلى أجل فقبضه المتابع وعاب عليه ثم قدم البائع فاستغله وزاده فلا خيره من قبل أن لا أقاله ليست يبيع فان أحب أن يحيد فذبه ببعائه ذلك فباز (قال مالك لا بأس به وهو بيع محض (قال الشافعي) ومن باع طعاماً حاضراً بنين إلى أجل فحل الاجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك التي طعاماً ألا ترى أنه لو أخذ طعاماً فاستحق رجوع البائع لا بالطعام وهكذا إن أحاله بالنين على رجل قال مالك لا خيره كله (قال الشافعي) ومن ابتاع نصف درهم طعاماً على أن يعطيه نصف درهم طعاماً حالاً أو إلى أجل أو يعطى بالنصف ولو أودرهما أو عرضا فالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعاماً بنصف درهم الدرهم (١) نقد أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمين يكون نصفه له والنين ويتناقص منه بالنصف طعاماً أو ما شاء إذا تناقضا من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذه بيعة جديدة ليست في العقد الأولى (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعاماً ديناراً فقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري البائع من المشتري طعاماً ديناراً فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يحلل الدينار قصاصاً من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بالشرط فان كان بشرط فلا خيره

### (باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأمسك ما ذهب إليه من ذهب في بيع الآجال أهم رواعن عالية بنت أنفع أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأته أبي السفر تروي عن عائشة أن امرأته أنشأتها ببيع باعته من زبدن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقداً فقالت عائشة بش ما شئت وبش ما ابتعت أخبرني زبدن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهادهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا ثابتاً عنها عابت عليها عاى العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز ولا أنها عابت عليها ما اشترته منه بنقد وقد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيه شيء أو قال بعضهم بخلافه كان أصل ما ذهب إليه أنا أن أخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زبدن أرقم وحمله هذا أنا لا نشئ مثله على عائشة مع أن زبدن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً ولا يبتاع مثله فلأن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه زما نحن محرماً وهو راحل لا لم نرعه أن الله يحبط من

الثمن وإن نهى رب المال العامل أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله بيه وإن كان في يديه عين فاسترى فهو متعد والنسب في ذمته والرجوع والوضعة عليه وإن كان اشتري بالمال بعينه فاشتراه باطل في قياس قوله ويتراذان حتى ترجع السلعة إلى الأول فإن هلكت فبصاحبها قيمتها على الأول ورجع بها الأول على الثاني ويتراذان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفاً ثم قال غلظت أو خفت نزح المال متى فكذبت لزمه إفراؤه ولم ينفعه رجوعه في قياس قوله ولو اشترى العامل أوباع بما لا يتعاقبان الناس بمثله فباطل وهو للمال (١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا بالأصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم زائد من النسخ وحرة اهـ مصححه

عليه شيئا فان قال قائل فمن أين القياس مع قول زيد قلت أرايت البيعة الاولى أليس قد ثبت بها عليه  
 التي تأما فان قال قائل فيل أفرايت البيعة الثانية أي الاولى فان قال لا قيل لأخرام عليه أن يبيع ماله بتقد  
 وان كان اشتراعى إلى أجل فان قال لا ذاباعا من غيره قبل من حرمه منه فان قال كانا رجعت اليه  
 السلعة أو اشترى شيئا دينيا بأقل منه نقدا قيل اذا قلت كان لماليس هو بكتان لم ينعج لاحد أن يقوله منك  
 أرايت لو كانت المسئلة بحالها فكان باعها بما عده دينار وديناروا اشتراها بما عده دينارين نقدا فان قال حازر  
 قبل فلا بد أن تكون أخطأت كان ثم أهملنا لانه لا يجوز له أن يشتري منه مائة دينار ودينارين بمائتي دينار نقدا  
 فان قلت انما اشتريت منه السلعة قبل فهكذا كان ينبغي أن تقول أو لا تقول كان لماليس هو بكتان  
 أرايت البيعة الآخرة بالنقد ولو انتقصت ليس رد السلعة ويكون الدين ثابتا كما هو فنعلم أن هذه البيعة  
 غير تلك البيعة فان قلت انما اتهمته فلهذا أو قل تهمة على ماله منك فلا تزك عن عليه ان كان خطا لم يحرم  
 عليه ما أحل الله لان الله عز وجل أحل البيع وحرم الربا وهذا بيع وليس بربا وقد روي اجازة البيع الى  
 العطاء عن غيره واحد وروي عن غيرهم خلافه وانما اخترنا أن لا يباع اليه لان العطاء قد يتأخر ويتقدم  
 وانما الآجال معلومة بأيام موقوتة أو أهله أو أهلها في القرآن قال الله عز وجل بأسألوكم عن الاهلة قل هي  
 موافيت للناس والحج وقال تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقال عز وجل فعذه من أيام آخر فقد  
 وقت بالاهلة كما وقت بالعدة وليس العطاء من موافقة تبارك وتعالى وقد يتأخر الزمان وتقدم ودم وليس  
 تستأخر الاهلة أبدا كثر من يوم فاذا اشترى الرجل من الرجل السلعة فقبضها وكان الثمن الى أجل فلا بأس  
 أن يتأخرا عن الذي اشتراها منه ومن غيره بتقد أقل أو أكثر ما اشتراها به أو بدت كذلك أو عرض من  
 العروض ساوى العرض ما شاء أن يساوى وليست البيعة الثانية من البيعة الاولى بسبيل الا ترى انه كان  
 للشترى البيعة الاولى ان كانت آمنة أن يبيعها أو يبيعها أو يبيعها من شاء غير بيعه بأقل أو أكثر ما  
 اشتراها به نسبة فاذا كان هكذا في حرمها على الذي اشتراها وكيف يتوهم أحد وهذا انما تملكها ما  
 جديدا يعني لهما بالذات غير المتأخرة ان هذا كان غنما بالذات غير المتأخرة وكيف ان جاز هذا على الذي اشتراها به لا يجوز  
 على أحد واشترها (قال الشافعي) المأكول والمشروب كله مثل الدنانير والدراهم لا يختلفان في شيء  
 واذا بيعت منه صفا بصفه فلا يصلح الامتلا بعل بد ايدان كان كيلا فكيل وان كان وزنا فوزن كالانصاع  
 الدنانير بالذات والايديس وزنا فوزن ولا يصلح كيلا بكيل واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بالفضل في  
 بعضه على بعض بد ايد ولا خيره نسبة كما يصلح الذهب بالورق متفاضلا ولا يجوز نسبة واذا اختلف  
 الصنفان فجاز الفضل في أحدهما على الآخر فلا بأس أن يشتري منه جزا فجزا في أن أكثر ما في الجزا في  
 أن يكون متفاضلا والتفاضل لأبسه واذا كان شيء من الذهب والفضة والمأكول والمشروب  
 فكان الآدميون يصنعون فيه صنعة يتخرجون بها من الأصل شيئا يقع عليه اسم دون اسم فلا يخفى  
 ذلك الشيء بشئ من الأصل وان كثرت الصنعة فيه كالوزن رجلا عدا الى دنانير فيجعلها بستانا وقبة أو حلما  
 ما كان لم تجز بالدنانير أبدا الاوزنا فوزن وكالوزن رجلا عدا الى غرغشا في شئ أو جرة أو غيره هزج أو ماء ولم  
 ينزع لم يصلح لأن يباع بالترزنا فوزن لان أصلهما الكيل والوزن فالوزن قد يختلف في أصل الكيل فكذلك  
 لا يجوز حنطة بدقيق لان الدقيق من الحنطة وقد يخرج من الحنطة من الدقيق ما هو أكثر من الدقيق الذي  
 يبيع بها وأقل ذلك أن يكون مجعولا ليعلم من صنف فيه الرأ وكذلك حنطة بسويق وكذلك حنطة بجنز  
 وكذلك حنطة بقالونج ان كان نسا سعه (١) من حنطة وكذلك دهن سمس سمس وزيت بزيتون لا يصلح  
 هذا لما وصفت وكذلك لا يصلح التمر المشور بالتمر المكبوس لان أصل التمر الكيل (قال الشافعي) واذا بيعت  
 شيئا من المأكول والمشروب والذهب والورق بشئ من صنعه فلا يصلح الامتلا بعل وان يكون ما بيعت

ضمن ولو اشترى في  
 القراض خيرا أو  
 خنزيرا أو أوم ولد ودفع  
 الثمن فالشراء باطل  
 وهو لال ضمن في  
 قياس قوله

(المساقاة مجموعة  
 من املاء وسائل  
 شتى جمعها منه اعطا)

(قال الشافعي) رحمه  
 الله ساقى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أهل  
 خيبر على أن نصف  
 الثمر لهم وكان يبعث  
 عبدالله بن رواحة  
 فيحرص بينه وبينهم ثم  
 يقول ان شئتم فلكم  
 وان شئتم فلي (قال  
 الشافعي) ومعنى  
 قوله في الحرص ان  
 شئتم فلكم وان شئتم  
 فلي أن يحرص النخل  
 كله كله خرصا مائة  
 وسق وعشرة أوسق  
 ربطا ثم قدر أنها اذا  
 صارت تمر انقصت  
 عشرة أوسق فصحت  
 منها مائة وسق ثمرا  
 فقول ان شئتم دفع  
 اليكم النصف الذي

(١) قوله سمعه كذا  
 بالأصل بدون نقط  
 وحرره كتبه محممه

ليس لكم الذي أنافه  
قيم لاهله على أن تضمنوا  
لى خسين وسقترامن  
عمر سمي ووصفه ولكم  
أن تأكلوها وتبيعوها  
ربط كيف شئت وان  
شئت فلي أن أكون  
هكذا متلكم وتسلون  
الى نصفكم وأضمن  
لكم هذه المكيلة  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وإذا ساقى على  
النخل أو العنب يجزه  
معلوم فهي المساقاة  
التي ساقى عليها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وإذا دفع اليه أرضا  
بيضاء على أن يزرعها  
المدفوعة اليه فما  
أخرج الله منها من شيء  
فله جزء معلوم فلهذه  
المخارم التي نهى عنها  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولم يرد إحدى  
الستين بالأخرى  
فالمساقاة مائة مما  
وصفت في النخل والكرم  
دون غيرها لانه عليه  
الصلاة والسلام أخذ  
صدقة ثم تمها بالخرص

منه صنفوا واحدا جدا أو دينا ويكون ما اشترت منه صنفوا واحدا ولا يباي أن يكون أجوداً وأردأ مما اشترته  
به ولا خيري أن يأخذ خسين ديناراً وروية وخسين (١) حذاباً مائة هاشمية ولا مائة غيره هاو كذلك لا خيري  
أن يأخذ صاع ردي وصاع لون بصاعي صجاني وأما كرهت هذا من قبل أن الصفقة إذا جعت شيتين مختلفين  
فكل واحد منهما ما بيع بحصته من الثمن فيكون ثمن صاع البردي بثلاثة دنانير وثمان مائة صاع اللون ديناراً وثمان  
صاع الصجاني يسوى دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاع الصجاني وذلك صاع ونصف وصاع  
اللون ربع صاع الصجاني وذلك نصف صاع صجاني فيكون هذا الثمن بالتمتفاضل وهكذا إذا في الذهب  
والورق وكل ما كان فيه الرأى بالتفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شيء من الطعام يكون  
ربطاً بميس فلا يعل منه ربط يابس لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الربط بالتمر فقال أن ينقص  
الربط إذا يابس فقال نعم فنهى عنه فتنظر في التعقب فكذلك تنظر في التعقب فلا يجوز ربط ربط لانهما  
إذا تيسر اختلف نقصهما فكانت فيهما الزيادة في التعقب وكذلك كل ما كور لا يابس إذا كان مما يابس  
فلا خيري في ربط منه ربط كيلاب كيل ولا وزن وزن ولا عدد بعدد ولا غير في أترجة بأترجة ولا بطيخة ببطيخة  
وزن ولا كيل ولا عدد فإذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خيره نسبه ولا  
بأس بأترجة بطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواهما فإذا كان من الربط شيء لا يابس بنفسه أدامثل  
الزيت والسمن والعسل واللين فلا بأس ببعضه على بعض إن كان مما وزن فوزن وإن كان مما يكال فكيل  
ملا مثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خيري في التمر بالترحي يكون ينتهي بيسه وإن انتهى بيسه  
الآن ببعضه أشد اتفاضل من بعض فلا يضره إذا انتهى بيسه كيلاب كيل (قال الشافعي) وإذا كان منه شيء  
مغيب مثل الحوز والوز وما يكون ما كوله في داخله فلا خيري في بعضه بعض عدد ولا كيل ولا وزن فإذا  
اختلف فلا بأس به من قبل أن ما كوله مغيب وإن قسره يختلف في النقص والنفقة فلا يكون أبداً إلا  
مجهولاً مجهول فإذا كسر فخرج ما كوله فلا بأس في بعضه بعض بدايه ملائع وإن كان كيلاً فكيل  
وإن كان وزناً فوزناً ولا يجوز التحيز بعضه بعض عدد ولا وزن ولا كيلاً من قبل أنه إذا كان ربطاً فقد  
يبس فينقص وإذا انتهى بيسه فلا يستطاع أن يكال وأصله الكيل فلا خيره وزناً لا لا يخل الوزن إلى  
الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالحجاز فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك ردأ إلى الأصل  
(قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل غرة النخلة أو النخل بالخطبة فتقاضى فلا بأس بالبيع لانه لأجل فيه وإن  
أعد القبض في رؤس النخل قبضاً كما أعد قبض الجزاف قبضاً إذا خلى المشتري بينه وبينه لا عائل دونه فلا  
بأس فإن تركه ما نالته من قبلي ولو أصيب كان على الذي قبض له ولو أني اشترت به على أن لا أقبضه إلى  
غداً أو كتر من ذلك فلا خيره لاني إنما اشترت الطعام بالطعام إلى أجل وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة  
لا يصلح أن أشتر به مما على أن أقبضه في غداً أو بعد غداً لا قد باني غداً أو بعد غداً فلا يوجد ولا خيري في اللبن  
الحليب باللبن المضروب لأن في المضروب ماء فهو ماء ولبن ولو لم يكن فيه ماء فخرج جز بدلم بجز بلبن لم يخرج  
زبد لانه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفخته وكذلك لا خيري في خرقة عسرة وأخرج صفوه ترم  
يخرج صفوه كيلاب كيل من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه وإذا لم يغير من خلقه فلا بأس به (قال  
الشافعي) ولا يجوز اللبن باللبن لا مثلاً بكيل بدايه ولا يجوز إذا خلط في شيء منه ما بشيء قد خلط  
فيه ماء ولا بشيء لم يخلط فيه ماء لانه ماء ولبن بلن مجهول واللبان مختلفة فيجوز لبن الغنم بلن الغنم الضأن  
والعز ولبن النطاء منه ولبن البقر بلن الحواميس والعراة ولبن البقر الوحش منه ويجوز لبن  
الأبل بلن الأبل العراة والبحت وكل هذا صنف الغنم صنف والبقر صنف والأبل صنف وكل صنف غير  
صاحبه فيجوز بعضه بعض متفاضلاً لا يبدل ولا يجوز نسبته ويجوز أن يسهو حسيه متفاضلاً وكذلك حومه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض بدائيد ولا يجوز نسبة ويجوز رطب يابس اذا اختلف ورطب  
 برطب ويابس يابس فاذا كان مناهشي من صنف واحد مثل لحم غنم بلحم غنم لم يجز رطب برطب ولا رطب  
 يابس وجاز اذا ايس قاتهي بيه بعضه بعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مدز بد  
 ومدلن عدي زيد ولا خير في جن بدلن لانه قد يكون من اللبن حين الآن يختلف اللبن والجن فلا يكون به  
 بأس (قال الشافعي) واذا اخرج زبد اللبن فلباس يابس يبيع زيد وسمن لانه لا زبد في اللبن ولا سمن واذا لم  
 يخرج زبد فلا خريفه بسمن ولا زبد ولا خير في الزيت الامتلاء غسل بدائيد اذا كان من صنف واحد  
 فاذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدائيد ولا خريفه نسبة ولا بأس بزيت الزيتون زيت  
 الفجل وزيت القبل بالشرق متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسود ولا بأس  
 بخل العنب بخل التمر وخل القصب لان اصوله مختلفة فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض واذا كان خل  
 لا يوصل اليه الا بالماء مثل خل التمر وخل الزبيب فلا خريفه بعضه بعض من قبل ان الماء يكثر ويقط ولا  
 بأس به اذا اختلف والتبيد الذي لا يسكر مثل الخسل (قال الشافعي) ولا بأس بالشاة الحية التي لا لبن فيها  
 حين تباع باللين بدائيد ولا خير فيها ان كان فيها اللبن حين تباع باللين لان اللبن الذي فيها حصه من اللبن الموضوع  
 لا تعرف وان كانت مذبوحة لالين فيها فلا بأس بها بلين ولا خريفها مذبوحة بلين الى اجل ولا بأس بها قاعة  
 لالين فيها بلين الى اجل لانه عرض بطعام ولان الحيوان غير الطعام فلا بأس بماء ميت من اصناف الحيوان  
 بأى طعام شئت الى اجل لان الحيوان ليس من الطعام ولا مما فيه ربا ولا بأس بالشاة الذبيح بالطعام الى اجل  
 (قال الشافعي) ولا بأس بالشاة باللين اذا كانت الشاة لالين فيها من قبل أنها حين تذبح منزلة العرض بالطعام  
 والمأكول كل ما كلبنو آدم ونداو ولبه حتى الاطيل والصبر فهو بمنزلة الذهب بالذهب والورق بالذهب  
 وكل ما لم يكله بنو آدم وأكله الهائم فلا بأس ببعضه بعض متفاضلا بدائيد والى اجل معلوم (قال  
 الشافعي) والطعام بالطعام اذا اختلف بمنزلة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم  
 فيه (قال الشافعي) واذا اختلف اجناس الحيتان فلا بأس ببعضها بعض متفاضلا وكذلك لحم الطير  
 اذا اختلف اجناسها ولا خير في اللحم الطري بالمالح والمطبوخ ولا باليابس على كل حال ولا يجوز الطري  
 بالطري ولا اليابس بالطري حتى يكونا يابسين أو حتى تختلف اجناسهما فيجوز على كل حال كيف كان  
 (قال الربيع) ومن زعم أن البمام الحام فلا يجوز لحم البمام بلحم الحمام متفاضلا ولا يجوز لا بدائيد  
 مثل بعل اذا انتهى بيه وان كان من غير الحمام فلا بأس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم  
 بالحيوان على كل حال كان من صنفه أو من غير صنفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن  
 سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) أخبرنا  
 مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن أيوب قال قدمت المدينة فوجدت جزورا قد جرت فجزئت أجزاء كل  
 جزء منها باعنا فأردت أن أناع منها جزأ فقال لي رجل من أهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
 أن يباع عيت عيت فسألت عن ذلك الرجل فأخبرني عنه خيرا قال أخبرنا ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة  
 عن ابن عباس عن أبي بكر الصديق أنه كرم بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل  
 لحمه أولا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان أولم يختلف ولا بأس بالسلف في اللحم اذا  
 دفعت ما سلف فيه قبل أن تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهو والسمنة والموضع والاجل فيه فان تركت  
 من هذا شيئا لم يجز ولا خير في أن يكون الاجل فيه الواحد اذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء أن يأخذ منه  
 شأني كل يوم أخذه وان شاء أن يتركه (قال الشافعي) ولا خير في أن يأخذ مكان لحمه شاة قد قبل لحم  
 بقران ذلك بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الروس ولا في الجلود من قبل

وثرهما مجتمع بان من  
 شجرة لاحال دونه منع  
 احاطة الناظر اليه  
 وغر غيرهما متفرق بين  
 أصناف ورق لا يحاط  
 بالنظر اليه فلا يجوز  
 المسافة الاعلى الغل  
 والكرم وتجوز المسافة  
 سنين واذا ساقه على  
 نخل وكان فيه بياض  
 لا يوصل الى عمله الا  
 بالنخل على النخل  
 وكان لا يوصل الى سقه  
 الا بشرط النخل في  
 الماء فكان غير متفرق  
 جاز أن يساق عليه مع  
 النخل لا مفردا وحده  
 ولولا انظر فيه عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أنه  
 دفع الى أهل خيبر  
 النخل على أن لهم  
 النصف من النخل  
 والزرع وله النصف  
 وكان الزرع كالوصف  
 يعن ظهرا في النخل لم  
 يجز ذلك وليس للساق  
 في النخل أن يزرع  
 البياض الا باذن زوجه  
 فان فعل فكمن زرع  
 أرض غيره ولا تجوز

أنه لا يوقف بالود على ذرع وان خلقها مختلف فتباين في الرقة والغلط وأنها لا تستوي على كسل ولا وزن ولا يجوز السلف في الرأس لأنها لا تستوي على وزن ولا تضبط بصفة فتجوز كالجوز الحيوانات المعروفة بالصفة ولا يجوز أن تشتري الأيدياد (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطريق من الحيتان ان ضبط بوزن وصفتم صغر وكبر وجنس من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحل فيها فان أخطأ من هذا شيئا لم يجوز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقبة والمائسة والطير اذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يحل فيه وسواء كان مما يستحب أو مما لا يستحب فإذا حل من هذا شيء وهو من أي شيء أتبع لم يجوز صاحبه أن يبيع قبل أن يقبضه ولا يصرقه إلى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع وبأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الثقل ويستثنى شيئا منها جلد أو لا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحديث ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في السفر أجزاء في السفر والحضر (قال الشافعي) فان تبايع على هذا فالبيع باطل وان أخذ ما استثنى من ذلك وفات رجح البائع على المشتري فأخذ منه قيمة العثم يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خير في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعنتها مسمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فان كان اللبن من غنم بغير أعنتها فلا بأس وكذلك ان كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكل معلوم كما لا يجوز أن يسلف في غر حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن ينقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعنتها شهر أبكون لثمنه لا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذ ثاق عليه إلا قومه وهذا بيع مالم يخلق قط وبيع ما إذا خلق كان غير موقوف على حد بكل لانه يقل ويكثر وبغير صفة لأنه يتغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يحل بيع المعائن بطونا وان طاب البطن الاول لان البطن الاول وان رى فجعل يبعه على الأفراد فباعه من البطن لم ير وقد يكون قليلا فاسد أو لا يكون وكثيرا جديدا وقليلا معيبا وكثيرا بعضه أكثر من بعض فهو محرم من جميع جهاته ولا يحل البيع الأعلى عين رباها صاحبها أو بيع مضمون على صاحبه بصفة ياتي بها على الصفة ولا يحل بيع ثالث (قال الشافعي) ولا خير في أن يكتري الرجل البقرة ويستثنى حلابها لان ههنا يباع خراما وكراء (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه إياه بالبلد يحمله إلى غيره لان هذا فاسد من وجوه أما أحدها إذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حمله فان هلك قبل أن ياتي البلد الذي حمله إليه لم يدرك حصة البيع من حصة الكراء فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يحل بثمن مجهول فالأمر أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه إياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله إليه فقد نزع عنه إياه اشتراعه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا علم بالبيع أو في رجل يبيع الإخراج من ضمانه ثم انزع عنه مضمون فأنه يبقا شيء ضمن بسلف أو بيع أو عصب فهو ليس في شيء من هذه المعاني فان نزع عنه ضمن بالبيع الاول فهذا شيء واحد يبيع من ثمن وأوفي من ثمن والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضا من اثنين (قال الشافعي) ولا خير في التعري في كل شيء كان فيه الراب في الفضل بعضه على بعض وإذا اشترى الرجل السن أو الزيت وناظر رفته فان شرط الطرف في الوزن فلا خير فيه وان اشتراه وناظره أن يفرغها من برن الطرف فلا بأس وسواء الحديث أو الضار والرفاق (قال الشافعي) ومن اشترى طعاما رافق بيت أو حفرة (١) أو هرة أو طقة فهو سواء فإذا وجد أسفه متغيرا عار أي أعلاه له الخيار في أخذه أو تركه لان هذا عيب وليس يلزمه العيب إلا أن يشاء كذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمار حتى يسد وصلاحتها فإذا كان الحائط للرجل وطلعت التراب واشتدت التواء واجتر

المساقا لا على جزء معلوم فذلك أكثر وان ساقا على أنه ثم ثغلات بعينها الحائط لم يجوز كذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه صاعا من عسر لم يجوز كان له أجر مثله فيما على وودع في التخل على الإجارة بان عليه أن يعمل ويحفظ بشئ من الترقيل يبدو صلاحه فالإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في الثمن اصلاح الماء وطريقه ونصريف الجريد أو بار التخل وقطع الحشيش المضرب بالصل ونحوه جاز شرطه على العامل فأما شد الحظائر فليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هرة يضم الهاء وسكون الراء المهملة بيت كير يضم يجمع فيه طعام السلطان كما في اللسان كسبه

متصححه



بعضه أو أصغر حل يبعه على أن يتركه إلى أن يجتذوا ذم يظهر ذلك في الحائط لم يحل يبعه وإن ظهر ذلك فيما حوله لأنه غير ماحوله وهذا إذا كان الحائط تخللا كله ولم يختلف الخل فأمّا إذا كان تخللا وعندها تخللا وغيره من الترفيد أصلا صلاح منصف منه فلا يجوز أن يباع النصف الآخر الذي لم يبدل صلاحه ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه لأن الغيب منه يقل ويكثر ويكون ولا يكون ويصغر ويكبر وليس بعين ترى فيجوز شراء ما هو لمضون بصفة فيجوز شراء ما لا عين غائبة فإذا ظهرت لأصحابها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحد من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع قائما خبر ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أجازته في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أجازها فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لأنه مغيب يقل ويكثر ويصغر ويكبر ولا يجوز بيع حنطة في حراب ولا غرابوها كانا أولى أن يجوز أمته ولا يجوز بيع الفصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان الفصيل عما به تختلف وإن تركه انتقض فيه البيع لأنه يحدث منه ما ليس في البيع وإن كان الفصيل مما لا يختلف ولا يزيد لم يجز أيضا بعه الأعلى أن يقطعه مكانه فإن قطعه أو زنته فذلك له وإن لم ينقه فعليه قطعه إن شارب الأرض والتمرة لأنه لا يشتري أصله ومتى ما شارب الأرض أن يقطعه عنه قلعه وإن تركه برب الأرض حتى تطيب التمرة فلا بأس وليس للبائع من التمرة شيء (قال) وإذا ظهر القرب أو الحب فاشتري على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترط أن يتركه فلا خلافه وإذا اشترى الرجل غرة لم يبدل صلاحها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شارب الفحل وإن تركه برب الفحل منطوقا فلا بأس والتمرة لا تشتري ومتى أخذته بقطعها قطعتها فإن اشتراها على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خلاف في الشراء فإن قطع منها شاة فكان له مثل ردمته ولا أعلمه مثلا وإذا لم يكن له مثل ردمته والبيع منقطع ولا خلاف في شراء التمر لا ابتداء أو إلى أجل معلوم ولا أجل المعالوم يوم بعينه من شهر بعينه أو عطل شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الحد إذا كان ذلك يتقدم ويتأخر وأما قال الله تعالى إذا تداسمتم بينكم إلى أجل مسمى وقال عز وجل يسألونك عن الإهله قل هي مواقيت للناس والحج فلا توقيت إلا بالاهلة وأسئ الإهله (قال) ولا خلاف في بيع فصيل الزرع كان حيا أو قتيلا على أن يتركه إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خلافه (قال الشافعي) ومن اشترى تخللا فهاجر قد أربط فالتمرة لا يبيع إلا أن يشترطه المبتاع فإن اشترطها المبتاع فهاجر من قبل أنها في تخلله وإن كانت لم تؤبر فهي للمبتاع وإن اشترطها البائع فذلك جائز لأن صاحب الفحل تركه له كسبوبة التمرة في تخلله حين يباعه إياها إذا كان استثنى على أن يقطعها فإن استثنى على أن يبقها فلا خلاف في البيع لأنه باعه غرة لم يبدل صلاحها على أن تكون مقررة إلى وقت قد تاتي عليها الآفة قبله ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوما فيستثنى على أن يقطعه ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويبعد فيه ما يباعد فيه (قال) وإذا أربس الفحل واحدة فتمرها للبائع وإن لم يؤبرهناش فتمرها للبائع كما إذا طاب من الفحل واحد لم يحل يبعه وإن لم يطب الباقي منه فإن لم يطب منه شيء لم يحل يبعه ولا شيء مثل غر الفحل أعرفه إلا الكرسف فله يخرج في كامله كما يخرج الطماق في كامله ثم ينشق فإذا انشق منه شيء فهو كالفضل يؤبر وإذا انشق الفحل ولم يؤبر ففي كامله كالبار لا تنهم بإدرونيه إياه أن يؤبر سبعة ينشق والافسد فإن كان من التمر شيء يطلع في كامله ثم ينشق فيصير في انشقاقه فهو كالبار في الفحل وما كان من التمر يطلع كاهول كامله أو يطلع عليه كامله ثم لا يقطع كامله فطويعه كالبار الفحل لأنه ظاهر فإذا باعه رجلا وهو كذلك فالتمرة إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع أرضا فيها زرع تحت الأرض أو فوقها يطلع أول مبلغ فالزرع للبائع والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع غر حائطه فاستثنى منه مكيه قلت أو

(كتاب الشرط في الرقيق)  
بشرطهم المساق

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب الفحل علما ما يعملون معه ولا يستعملهم في غيره (قال) ونفقة الرقيق على ما ينشأ رطبان عليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرهم فإذا جاز أن يعملوا للمساق بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال) المرفق رحمه الله وهذه مسائل أجبت فيها على معنى قوله وقبسه والله التوفيق فمن ذلك لو ساقه على فحل سنين معلومة على أن يعملها فيها جعلا لم يجز في معنى قوله قيسا على شرط المضاربة يعملان في المال جعلا في ذلك أنه أعانه معونة مجعولة الغاية بآجر مجعولة ولو ساقه على النصف على أن يساقه في حائط آخر على الثلث لم يجز

كثرة البيع فاسد لان المكلف قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتره باعرفة ولا البائع ولا يجوز أن يستثنى من جراف باع شئ الا ما يدخله في البيع وذلك مثل تخلات بستين باعناهم فيكون باعه ما سواه أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جراف فيكون ما لم يستثنى دخلا في البيع وما استثنى خارجا منه فاما أن يبيعه جرافا لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلا معلوما فلا خيره لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشتري ومن هذا أن يبيعه الحائط فيبنتي منه نخلة أو أكثر لا يسما بعينها فيكون الخيارات استثنائها اليه فلا خيره لان لها حظا من الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجراف كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع وجلا شيا ثم يستثنى منه شيئا لنفسه ولا غيره الا أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم حائط على أن له ما سقط من النخل فالبيع فاسد من قبل أن الذي يسقط منه ما يقبل ويكثر أو رأيت أن يسقط كلها أن تكون له فأشيتي باعه ان كانت له أو رأيت أن يسقط نصفها أن يكون له النصف بجميع النخل فلا يجوز الاستثناء الا كما وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم حائط من رجل وقضه منه ونظر قائم أراد أن يشتره كله أو بعضه فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا أكرى الرجل الدار وفيها نخل قد طاب ثم رده على أن له الثمرة فلا يجوز من قبل أنه كراعه بيع وقد ينسخ الكراء باسءام الدار ويبقى ثمر الشجر الذي اشتري فيكون بغير حصه من الثمن معلوما (١) واليوسف لا يجوز الامة معلومة الأثمان فان قال قد بشرى العبد والعبد والدار والدارين صفقة واحدة قبل نعم فإذا انتقض البيع في أحد الشئين المشتريين انتقض في الكل وهو معلوم الرقاب كله والكر ليس معلوم الرقعة انا وهو معلوم المنفعة والمنفعة ليست بعين فائمة فإذا أراد أن يشترى غراو يكتري دارا تكلرى الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة ما حل في شراء الثمرة بغير كراعه ويحكم فيه ما يحرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحسان (٢) أحدهما صاحبه استويا واختلفا اذ لم يكن فيهما ثمران كان فيه بثمر فكان الثمر مختلفا فلا بأس به اذا كان الثمر قد طاب أو لم يطب وان كان ثمره واحد فلا خيم فيه (قال الربيع) اذا بعثك حائط بالحائط وفيهما جاعا ثم ران كان الثمران مختلفين مثل أن يكون كرم فيه عنب أو زبيب بحائط نخل فيه بسر أو رطب بعثك الحائط بالحائط على أن لكل واحد حائطا عافيه فان البيع جائز وان كان الحائطان مستوي الثمرة ل النخل ونخل فيهما الثمر فلا يجوز من قبل أن يبعثك حائطا وغرا حائطا وغر والثمر بالثمر فلا يجوز (قال الربيع) معنى الفصيل عندى الذى ذكره الشافعي اذا كان قد سبل فاما اذا لم يسبل وكان بقلا فاشتراه على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على الشطر وخرص بينهم وبينه ابن رواحة وخرص النبي صلى الله عليه وسلم غير المدينة وأمر بخرص أغلب أهل الطائف فأخذوا العشرين بالخرص والنصف من أهل خيبر بالخرص فلا بأس أن يقسم غر العنب والنخل بالخرص ولا خير في أن يقسم غر غيرهما بالخرص لانهما موضعان اللذان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخرص فيهما ولم يعليه أمر بالخرص في غيرهما وأنها مما يختلغا لما سواهما من الثمر باستجماعهما وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وإن معرفة خرصهما متكاد أن تكون نائنة ولا تخطئ ولا يقسم شجر غيرهما بخرص ولا ثمره بعد ما يزال شجر بخرص (قال الشافعي) وإذا كان بين القوم الحائط فله الثمر لم يصلاحه فأرادوا اقتسامة فلا يجوز قسمه بالثره بحال وكذلك اذا بدا صلاحها لم يجز قسمه من قبل أن النخل والأرض حصة من الثمن والثمر حصة من الثمن فتقع الثمرة بالثره مجهولة لا يجزى ولا يبيع ولا يجوز قسمه إلا أن يكونا يقسمها بالاصل وتكون الثمرة بينهما مشاعة ان كانت لم تبلغ أو كانت قد بلغت غيرهما اذا بلغ فلا بأس أن يقسمها بالخرص قسمه فردا وان أراد أن يكونا يقسمها الثمرة مع النخل اقتسمها ببيع من اليوسف فقوما كل سهم بارضه وشجره وثمره ثم أخذوا هذا البيع بالبرقة (قال الشافعي) واذا اختلف فكان نخلا وكرما فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيهما ثمرة

في قياس قوله كاليعتين فيبيعة وله في الفساد أجر مثله في عمله فان ساقاه أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أصناف من دقل وحموة وصبياني على أن له من الدقل النصف ومن الحموة الثلث ومن الصبياني الربع وهما يعرفان كل صنف كان كثلا نحو النخل معروفة وان جهلا أو أحدهما كل صنف لم يجز ولو ساقاه على نخل على أن للعامل ثلث الثمرة ولم يقلوا غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث

(١) قوله معلوما كذا بالاصول ولعله حال من حصه بمعنى جزء من الثمن وحرر كتبه معجبه (٢) قوله الحسان كذا بالاصول المعلوم عليها بأبيدنبادون فقط ولعله محرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد اه معجبه

لانه ليس في تفاضل الثمرة الثمرة تخالفها باقي يدبده وما جاز في القسم على الضرورة جاز في غيرها ولم يجوز في الضرورة لم يجوز في غيرها (قال الشافعي) ولا يصح السلف في عمر حائط بعينه لانه قد ينفد ويخطئ ولا يجوز السلف في الربط من الثمر الا بان يكون محله في وقت تطيب الثمرة فاذا ابيض بعضه ونفدت الثمرة الموصوفة قبل قبض الباقي منها كان المشتري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمة ما أخذ منه وقيل بحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة اردب فأخذ منها خمسين وهلكت خمسون فله أن يرده الخمسين وله الخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن ويرجع عاقبي من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره حتى يقبض منه ربطا في قابل على صفة الربط الذي بقي له ومكبلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت لا يجده فيه فيأخذه بعده (قال الشافعي) ولا خرف في الرجل يشتري من الرجل له الحائط الخلة أو الخلتين أو أكثر أو أقل على أن يشتريها متى شاء على أن كل صاع يدبدر لانه هذا الابعع جزاف فيكون من مشتريه اذا قبضه ولا يبيع كل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فيضمن اذا قرب أن يشتريه وهو فاسد من جميع جهاته (قال الشافعي) ولا خرف في أن يشتري شيئا بخصمه بوجه من الوجوه الا أن يشتري بخلة بعينها أو بخلات بأعينهن ويقبضن فيكون خفاهن منه ويشتد هن كيف شاء ويقطع غمارها متى شاء أو يشتريهن وتقطعن له مكانه فلا خرف في شراء الاشياء عن قبض اذا اشترى لاحتال دون قابضها أو وصفت مضمونة على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال والبعد لا اختلاف بين ذلك ولا خرف في الشراء الا بسعر معلوم ساعة بعد ان البيع واذا سلف الرجل الرجل في ربط أو غرا وما شاء فكله سواء فان شاء أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقبله من السلف كله أو يأخذ منه السلف كله فلم لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ان عرف فقد اجاز ابن عباس وهو جاز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه عاقبي طعاما ولا غيره لانه عليه طعم ما وذلك بيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يفاسخه البيع حتى يكون له عليه ذنبه بحالته واذا سلف الرجل الرجل في ربط الى أجل معلوم فله الربط قبل أن يقبض وهذا حقه بتوان أو ترك من المشتري أو البائع أو هرب من البائع فانه يشتري بالخيارين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بحاله في كل حال لا يقدر عليه وبين أن يؤخره الى أن يمكن الربط بتلك الصفة فيأخذ منه وجاز أن يسلف في غير ربط غير أنه اذا اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خرف أن يسلف في شيء الا في شيء مأمون لا يعوز في الحال التي اشترط قبضه فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لمأخره فيه السلف وكان كمن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها فالسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع فمن ذلك في باب المزاينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع القر كبيع الابن والفضل واستثنى ما في بطون الاثنتي من الضر وقاله مالك (قال الشافعي) رحمه الله ومن باع رجلا سلفه على أن لا نقصان عليه فالبيع فاسد فان باع السلعة فالتن البائع وليس له أجره المثل ولا تنى ووافقه مالك الا أنه قال وله أجره المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فاعلم ذلك وعد وعده اياه ان شاء وفيه وان شاء لم يف (قال الشافعي) ومن كانت بين يديه صيرة فقال له رجل كلها فاجدتها فيها فكم من صبر في هذه مثله بدبدر فلا خرف فيه (قال الشافعي) ولا خرف في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البائع حصاده ودراسه ونذر يده (وفي الاستبواب المذكور قيل الطلاق) والرجل اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضه اياها بائعها وليس لبائعها منعه اياها ليشترئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعها اياها على يدي أحد ليشترئها بحال ولا ليشترئ أن يحبس عنه فنها حتى يشتريها هو ولا غيره =

فهو الرب الفضل وان اشترط أن الرب الفضل ثلث الثمرة لا يقول لا غير ذلك كان فاسدا لان العامل لم يعلم نصيبه والفرق بينهما أن غر الفضل لربها اما شرط منها للعامل فلا حاجة بنا الى المسئلة بعد نصيب العامل لمن الباقى واذا اشترط الرب الفضل لنفسه الثلث لم يبين نصيب العامل من الباقي فنصيب العامل مجهول واذا جهل النصيب فسد المساقاة ولو كانت الفضل بين رجلين فساقى أحدهما صاحبه على أن للعامل ثلثي الثمرة جمع الفضل ولا تخر الثلث كان جائزا لان معناه أنه ساقى شريكه في نصفه على ثلث ثمرته ولو ساقى شريكه على أن للعامل الثلث ولصاحبه الثلثين لم يجوز كرجلين بينهما ألف درهم فأرض أحدهما

## (باب الشهادة في البيع)

قال الله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (قال الشافعي) رحمه الله فاتحل أمر الله جل وعز بالشهادة عند البيع أمر من أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادة وسباح تركها لاحتمال يكون من تركه عاصيا بتركه واحتمل أن يكون حتما منه يعصى من تركه بتركه والذي أختار أن لا يبدع التسابعان الاشهاد وذلك أنهم إذا شهد المبيع في أنفسهم مائتي لأن ذلك أن كان حتما فقد أدامه وإن كان دلالة فقد أخذنا بالخط فيها وكل ما ندب الله تعالى إليه من فرض أو دلالة فهو بركة على من فعله ألا ترى أن الاسم في البيع إن كان فيه دلالة كان فيه المنة البعينة أو أحدهما أن أراد ظلمها قامت البيعة عليه فبيع من الظلم الذي يأثم به وإن كان نارا لا يمنع منه ولو نسي أو وهم فبعد منع من المانة على ذلك البيعة وكذلك ورثته ما بعدهما ألا ترى أنهم إذا أحدهما لو كل وكيل أن يبيع فباع هذا رجلا وباع وكيله آخر لم يعرف أي البيعة أول لم = ولا يضعها على يدي غيره فيسترها وسواء كان البائع في ذلك غير يابخر من ساعته أو مقبلا أو مليا أو بعد ما أو صلحا أو رجلا سوء وليس للشرى أن يأخذ بحميل بهمة ولا بوجه ولا بطن وماله حيث وضعه وأنما التحفظ قبل الشراء فإذا جاز الشراء ألزم منه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبدا أو أمة أو شيا أو غريبا أو أهلا فقال أخاف أن يكون مسروقا أو أخاف أن يكون واحدا من العبدین حرا كان ينبغي لها كم أن يجبر على أن يدفع إليه الثمن لأنه ماله حيث وضعه ولو أعطى أنه أن يأخذته كفه لا أو يجبر له البائع من سفره أعطى بذلك من خوف أن يكون مسروقا أو مبيعيا عاصيا من سرقة أو باق ثم لم نجعل لهذه غاية أبدا لأنه قد لا يعلم ذلك في القريب أو يعلم في البعيد ويبيع المسلمين الجارية بينهم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قاضيا لها وأن لا يكون الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محسوسة إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهارة ولا يكون المشتري من جارية ولا غيرها محسوسا من ماله ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يسترها كان في هذا خلاف يبيع المسلمين والسنة وظلم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعدوا أن تكون في ملك البائع بالملك الأول أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على المشتري للبائع إلا بان تحض الجارية حضة وتظهر منها كان هذا فاسدا من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمون بعدتهم أن تكون الأثمان المستأجرة إلى أجل معلوم وهذا إلى غير أجل معلوم لأن الحضة قد تكون بعد صفقة البيع في خمس وفي شهر وأقل أو أكثر فكان فاسدا مع فساد من الثمن ومن السلعة أيضا أن تكون السلعة لا مستأجرة إلى أجل معلوم بصفة فتكون توجب تلك المدقة وخذها بها بعها ولا مستأجرة بغير تبليط مشتر بها على قبضها حتى يسترها وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين معنة تقبض وخارج من يبيع المسلمين فلأن رجلا تباعا جارية وتشارط في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى يسترها كان البيع فاسدا ولا يجوز بحال من قبل ما وصفت ولو اشترى بغير شرط كان البيع جائزا وكان للشرى قبضها واستراؤها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فانت قبل أن يسترها فإن ماتت عنده بعد ما ظهر بها حال وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر ما بين قبضها حاملا وغير حامل ولو اشترى بغير شرط قرضا أو بأرضاعا على يدي من يسترها فانت أو عمت عند المشتري فإن كان المشتري قبضها مرضى بعد قبضها أو عمتها فمضى من ماله وأنما هي جارية قد قبضها ثم أودعها غير مقرها في يدي غيره إذا كان هو وضعها كوتها في يديه ولو كان اشتراها لم يقبضها =

صاحبه في نصفه فما رزق الله في الألف من ربح فالثالث للعامل وصاحبه الثلث فأنما قارضه في نصفه على ثلث ربحه في نصفه ولو قارضه على أن الله امل ثلث الربح والثلثين لصاحبه لم يجز لأن معني ذلك أن عقده العامل أن يجدهم في نصفه بغير بدل وسلم مع خدمته من ربح نصفه عام ثلثي الجميع بغير عوض فإن عمل المساق في هذا أو المقارض فالربح بينهما نصفين ولا أجرة للعامل لأنه عمل على غير بدل ولو ساق أحدهما صاحبه على نخل بينهما سنة معروفة على أن يعملانها جميعا على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثين لم يكن لمساقهما معنى فإن عملا فلا لنفسهما عملا والثر بينهما نصفين ولو ساق رجل رجلا بخلاف مساقاة محضة فأعترت ثم هرب

بعط الاول من المشتري بقول البائع ولو كانت بيعة فأثبتت أم حمال أول أعطي الاول فالشهادة بسبب قطع  
النظام وثبت الحقوق وكل أمر الله جل وعز ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخبير الذي لا يعارض منه من  
تركه فان قال قائل فأئتي المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة فان الذي يشبه والله أعلم وبإياه  
أسأل التوفيق أن يكون دلالة لاحتمال يخرج من ترك الشهاد فان قال مادل على ما وصفت قبل قال  
الله عز وجل وأحل الله لبيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال ولم يذكر معه بيعة وقال عز وجل في آية  
الدين اذا تباينتم بين الدين وتبايع وقد أمر فيه بالشهاد في المعنى الذي أمر به فدل ما بين الله عز وجل  
في الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على الضرر والاحتياط لا على الحتم قلت قال الله تعالى اذا تباينتم  
بين إلى أجل مسمى فاكتبوه ثم قال في سياق الآية وان كنتم على سقر ولم تحددوا كتابا فمن مقبوضة فان  
أمن بعضكم بعضا فليؤد ذلك الذي اتفق أماته فلما أمر اذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان  
أمن بعضكم بعضا فليؤد ذلك الذي اتفق أماته فلما أمر اذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح ترك الرهن وقال فان  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع أعرايا في فرس فجعل الأعرابي بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهم مائة  
فلو كان حتما لبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيعة وقد حفظت عن عدة لقبيهم مثل معنى قول من

== حتى تواضعا هارضا منهما على يدي من يستبرهنها فتأوت وأعيبت مائة من مال البائع لان كل من باع شيئا  
بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشره واذا عيبت قبل الشراء أت بالخيار ان شئت فخذها  
معيبة بجميع الثمن لا بوضع عندك للبس شيء كالموعيت يدي البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت  
بالخيار في تركها أو أخذها وان شئت فتركها بالبائع وكل ما زعمنا أن البيع فيه حائز فلي الشراء متى  
طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه الا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم فيكون إلى أجله واذا  
اشتري الرجل من الرجل الجارية أو ما اشتري من السلع فلي شرط المشتري الثمن إلى أجل وقال البائع لأسلم  
إلي السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لأدفع إليك الثمن حتى تسلم إلى السلعة فان بعض  
المسترفين قال يجبر القاضي كل واحد منهما البائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن  
ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يباين بها بدأ اذا كان ذلك حاضرا وقال غيره منهم لا أجبر  
واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أن أفضى له بحقه على صاحبه فليدفع إليه ما عليه من قبل  
أنه لا يجبر على واحد منهما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنصب له ما عدل فأجبر كل واحد  
منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى  
المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها الا القول الثاني وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخروا أن يجبر  
البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرة ثم ينظر فان كان له مال أجبر على دفعه من ساعته وان غاب  
ماله وقف السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجدته ما لدفعه إلى البائع وأشهد على خلاف  
الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وان لم يكن له مال فالسلعة عين مال البائع وجده عند مفلس فهو  
أحق به ان شاء أخذه وانما أشهدنا على الوقف لانه ان أحدث بعد اشهادنا على وقف ماله في ماله شيئا لم  
يجز وانما منعنا من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره وهذا القول وأخذنا بهذا القول ودونه لانه  
لا يجوز لنا كما عندنا أن يكون رجل يقر بان هذا الجارية قد خرجت من ملكه يبيع إلى ماله ثم يكون له  
حسبها وكيف يجوز أن يكون له حسبها وقد أعلن أنه ملكه لغيره ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على  
نفسه غناؤه حاضر ولا تأخذه منه

العامل اكترى عليه  
الحاكم في ماله من يقوم  
في الخلل مقامه وان علم  
منه سرقة في الخلل  
وفساد امتنع من ذلك  
وتكوى عليه من  
يقوم مقامه وان مات  
قامت ورثته مقامه  
فان أغفر رب الخلل  
كان متطوعا به ويستوفى  
العامل شرطه في قياس  
قوله ولو عمل فيها العامل  
فاتمرت ثم استحقها بها  
أخذها وشرها ولاحق  
عليه فيما عمل فيها  
العامل لانها آثار لا عين  
ورجع العامل على  
الدافع بقيمة ما عمل  
فان اقتضا التمسرة  
فأكلها ثم استحقها  
وبها رجع على كل واحد  
منها بمكة التمسرة وان شاء  
أخذها من الدافع لها  
ورجع الدافع على  
العامل بالمكيلة التي  
غرمها ورجع العامل  
على الذي استعمله باجر  
مثله ولو ساقاه على أنه  
ان ساقاه بعلمه سواء  
نهر فله الثلث وان ساقاه

أنه لا يصح من ترك الشهاد أو البيع لازم إذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون ينسب كما ينقض النكاح  
لاختلاف حكمهما (١)

(باب السلف والمراجعة السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تباعدهم دين إلى أجل سمي فكتبوه  
وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليتق الله به (قال الشافعي) فليأمر الله عز وجل بالكاتب ثم رخص  
في الشهاد أن كانوا على سفرو لم يجدوا كاتباً احتمل أن يكون فرضاً وأن يكون دلالة فلما قال الله جل ثناؤه  
فروهن مقبوضة والرهن غير الكتاب والشهادة ثم قال فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوثقن أمانته وليتق  
الله به دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكتاب ثم الشهود ثم الرهن إرشاداً لافرض عليهم لأن قوله فإن  
أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوثقن أمانته إباحة لأن يأمن بعضهم بعضاً فيدع الكتاب والشهود والرهن  
(قال) وأحب الكتاب والشهود دلالة إرشاد من الله ونظر للبائع والمشتري وذلك أهم ما كان آمينين فقد

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف في العيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري  
الرجل عبداً واشترط فيه شرطاً أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعقته فإن أباحه فله  
يقول البيع في هذا فأما وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو من ذلك وكان  
ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن  
لا يبيعه أو على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يستخذه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يحارجه  
فأبيح بيعه فيه فأما إذا كان هذا كله غير عام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعاً  
للسنة ولفرق العتق لمساواة فنقول إن اشتراه منه على أن يعقته فاعتقه فالبيع جائز فإن قال رجل  
ما فرق بين العتق وغيره قبل فذلك يكون في نصف العبد فأهبة أو أبيعته أو أصنع فيه ما شئت غير العتق ولا يلزمي  
ضماناً نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاماً للملك لملك فإن أعقته وأما موصراً  
عتق على نصف شريك الذي لأما ملك ولم أعقق وضمت قيمته ونرجح من يدي شريك بغير أمره وأعققت الجمل  
فقلته لأقل من ستة أشهر فوقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب  
ومساواة

وذكر عقيب هذا الاتفاق في الثمن الذي حل أو الدين غير الثمن (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل  
على رجل مال من بيع ففعل فأخذه عنه إلى أجل فإن أباحه فله أن يقول تأخيرها وهو إلى أجل الآخر  
الذي أخذه عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح  
بينهما (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أوى وجهه  
ما كان فأنظره صاحب المال بالمال في مدة من المسدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها  
ليست بأخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذته عنه عوضاً فله أن يأخذ ما له عوض الذي يأخذه  
منه أو يقبضه ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع الآن يتفاضل في البيع والبيع قائم في فعله  
بما غير بنظره أو يتداعيا به دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فله من بيعه البيع الذي أحدهما (قال)  
شخصاً في الإسلام بأمر الله تعالى قول الشافعي أو يتداعيا به إلى آخره أن كان مع التفاسخ في البيع  
فهو الصورة التي قبلها وإن لم يتفاضل في البيع فالبيع الثاني المستأنف إلى أجل باطل سواء كان الصلح جرى  
بين المتداعيين أو بين أحدهما مع الآخر رجعت إلى الأم

وفي الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نص يتعلق بالبيع إلى أجل مجهول وضمان ما تنفق به يد

بالنصف فله النصف  
كان هذا فأما إذا كان  
عقد المساقاة كان  
والنصيب مجهول  
والعمل غير معلوم كما  
لو قارضه بمال على أن  
مارح في البر فله  
الثالث وما ربح في  
البر فله النصف فإن عمل  
كان له أجر مثله فإن اشترط  
الداخل أن أجره  
الاجراء من الثمرة  
فسدت المساقاة ولو  
ساقاه على ودي لو قوت  
يعلم أنه لا يبرأ إليه لم يجز  
ولو اختلف بعد أن أقرت  
الفضل على مساقاة  
صحبة فقال رب العتق  
على الثلث وقال العامل  
بل على النصف تحالفاً  
وكان له أجر مثله في

قياس قوله كان أكثر  
عما أقر به رب العتق أو  
أقل وإن أقام كل  
واحد منهما البينة على  
مادعي سقطت وتحالفاً  
كذلك أيضاً ولو دفعها  
تخلأ في رجل مساقاة  
فلما أقرت اختلفوا  
فقال العامل شرطاً

يومان أو أحدهما فلا يعرف حق البائع على المشتري فتلف على البائع أو ورثته حقه وتكون التبعة على المشتري في أمر ليرده وقد يتغير عقل المشتري فيكون هذا البائع (١) وقد يغلط المشتري فلا يقرب فيدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فيدعي له ليس له فيكون الكتاب والشهادة فاطعاً هذا عنهما وعن ورثتهما لم يكن بدخله ما وصفت اتبع لاهل دين الله اختياراً ما ندمهم الله البه ارشاداً ومن تركه فقد ترك خيراً وأمر الم أحب تركه من غير أن أزعجهم عليه عما وصفت من الآلة بعده (قال الشافعي) قال الله عز وجل ولا بأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فيحتمل أن يكون حتماً على من دعى للكتاب فإن تركه تاركاً كان عاصياً ويحتمل أن يكون كلاً وصفتنا في كتاب جماع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حق بين رجلين فإذا أقام به واحد أجزأ عنهم كالحق عليهم أن يصدا على الخنزير ويدفونها فإذا أقام بهما من يكفها أخرج ذلك من تخلف عنهم من المأثم ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يتأثموا بل كافي لأزاهم يخرجون من المأثم وأبهم قاهم أجزأ عنهم (قال الشافعي) وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم

= المشتري من المبيع بعافاً فاسداً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل بعه إلى العطاء فإن أبا حنيفة كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده ورد ما نقصه العيب وإن كان فاعماً بعينه فقال المشتري لأريد الأجل وأنا أنقلك المال جائزاً فإنه في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل بعه إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أن الله بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول بثلوثك عن الأهلة قل هي موافقة للناس والمج والأهلة معروفة المواقيت وما كان في معناها من الأيام المعلومات فانه يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علت ولا ترى أن يكون أبداً لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا الربيع) قال أخيراً قال الشافعي رحمه الله قال أخيراً سافيان بن عينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال لا تبايعوا إلى العطاء ولا إلى بذروا إلى العvisير (قال الشافعي) وهذا كله كإلّا لان هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا هلك السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رد القيمة وإن نقصت في يده ردها ما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضى بالسلعة بنى حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فاسداً لم يكن لاحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال في قول أبي حنيفة رأيت إذا زعت أن البيع فاسد ففي صلح فإن قال صلح باطل هذا شرطه قبله فهذا أن يكون بائعاً مشرباً وأما هذا مشروب السلعة بائع فإن قال رب السلعة بائع قبله فهل أحد شرب السلعة بيعاً غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك متناقض تزعم أن بيعاً فاسداً حكمه كالم يصر فيه بيع يصير بيعاً من غير أن يبيده ما لك

(وفي بيع النار قبل أن يبدو صلاحها انصوص بتعلق بالعلم بالبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الأرض وأين موضعه من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو ما ترفى البيع وبه يأخذ يعني أبو يوسف وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار أن شاء ردها وإن شاء رجع عما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد =

في النصف ولكي النصف  
فصدقه أحدهما  
وأشكر الآخر كان  
له مقاسمة المقرري  
نصفه على ما قرره  
وتحالف هو والمنكر  
وللعامل أجر مشله  
في نصفه ولو شرط من  
نصب أحدهما بعينه  
النصف ومن نصب  
الآخر بعينه الثلث  
جاز وإن جهل ذلك  
لم يجز وفسخ فإن عمل  
على ذلك فله أجر مشله  
والثالث ربه في قبض  
قوله وبالله التوفيق

مختصر من الجامع في  
الاجازة من ثلاث كتب  
في الاجازة وما دخل  
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى وإن  
أرضعن لكم فأتوهن

(١) قوله والبائع كذا  
بالاصل ولعله مبتدأ  
والنحو محذوف تقديره  
وبائع كذلك أي قد  
موتت أوتة سير عطفه  
فيكون هذا ويحتمل غير  
ذلك فتأمل اه معصيه

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا يابئ الشهداء إذا مادعوا يمحتمل ما وصفت من أن لا يابئ كل شاهد ابتدئ فندى يشهد ويحتمل أن يكون فرضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة فإذا شهدوا أخرجوا عنهم من المأثم وانزلت من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لا أشك فيه وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم قال فأما من سقت شهادته بأن أشهد وأعلم حق المسليم وأما هدف لإبائه التخلف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطوع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين سلف أو غيره يلاصقت وأحب الشهادة في كل حق لزمن بيع وغيره نظرا في المتعبد لما وصفت وغيره من تغير العقول (قال الشافعي) في قول الله عز وجل قليل ولله بالعدل دلائل على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر (قال الشافعي) وقول الله تعالى إذا تدابرتهم يدن إلى أجل مسمى يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة وقد ذهب فيه ابن عباس إلى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرابي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد

أوصف ثوباً وأوصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئاً غير محدود ولا محسوب معروف ثم قدره من الدار فخصمه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزاً من قبل أن هذا منها سهم معلوم من جميعها وهذا مثل شرائه سهماً من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع فاسداً

(ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع بعثك وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن الخيار فإن اختلفا كان يقول القول قول البائع بعينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا تابع الرجل عبداً وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار فلا وقال المشتري بعثني ولم تشترط خياراً اختلفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله أعلم كاختلافهما في الثمن نحن نقض البيع باختلافهما بالثمن ونقضه باذعاه هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقرب البيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا

ومنها ما يتعلق بالناهي بالخش وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر لبادي وتلقى السلم وهي مترجم عليها في اختلاف الحديث فنذكرها جميعاً فيها **بيع النخس** (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تاجشوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تاجشوا (قال الشافعي) رحمه الله والنخس أن يحضر الرجل السلعة فيعطى بها الشيء وهو لا يريد الشراء فيقتدي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يسموا سومة فمن نجش فهو عاص بالنخس أن كان عالماً بالشيء الذي صلى الله عليه وسلم ومن اشترى وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غيره بأمره لزمه الشراء كما يلزم من لا ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقد غير النخس ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع أن فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن الناجش معصية وقد منع فين يرد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجاء البيع وقد يجوز أن يكون فين زاد لا يريد الشراء

أجورهن وقد يختلف الرضاع فلما لم يوجد فيه الأهذاج أجازت فيه الإجارة وذكرها الله تعالى في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه فذكر موسى عليه السلام وأجازته نفسه غنم حجج ملك بها فضع أمره وقيل استأجره على أن يرعى له غنم فدل بذلك على تجويز الإجارة ومضت بها السنة وعمل بها بعض الصحابة والتابعين ولا اختلاف في ذلك بين أهل العلم يلدن أو عوام أهل الأمصار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالإجازات صنف من البيوع لأنها قليل لكل واحد منهما من صاحبه ولذلك عاك المستاجر المنفعة التي [ في العبد والدار والذابة إلى المدة التي اشترطها حتى يكون أحق بها من مالكها وعك بها صاحبها العوض فهي منفعة معقولة من عين معلومة فهي كالعين



أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم بدين إلى أجل مسمى (قال الشافعي) وإن كان كإتال ابن عباس في السلف قلناه في كل دين قبلنا عليه لأنه في معناه والسلف جاز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم عنه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلطون في التمر السنة والستين وروى قال الستين والثلاث فقال من سلف فليسلف في كل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفيان مراراً (قال الشافعي) وأخبرني من أصدقته عن سفيان أنه قال كإتال وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا يرى السلف بأساً الورق في الورق نقداً (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن عمر كان يحيزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي) فهذا يأخذ فنهى الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فلم يتفرقا عن مقامهما التي يباع فيها أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولاً لأنه لعله يراد السلعة التي اشترى أولاً ولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخر قد أفسد على البائع الأول يبيعه ثم لم البائع الآخر بخياره فبعض البيع فقد عدى البائع والمتابع يبيع (قال الشافعي) ولا أنهى رجلين قبل تباعوا ولا بعد ما يتفرقا عن مقامهما الذي يباع فيه عن أن يبيع أي المتابعين شاء من ذلك ليس يبيع على بيع غيره فنهى عنه وهذا موافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتابعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت فإذا باع رجل رجلاً على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصى إذا كان عالماً بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يفسد هل كان ذلك يفسد على البائع الأول شأنه أن لا يمكن للشري أن يأخذ البيع الآخر فيلزمه الأول بل كان ينفق الأول لأنه لو كان يفسد على كل بيع باعه عليه كان يرغب للشري فيه أو رأيت أن كان البيع الأول إذا لم يتفرقا عن مقامهما لازماً بالكلام كزمه لو تفرقا كان البيع الآخر يضر البيع الأول أ رأيت لو تفرقا ثم باع رجل رجلاً على ذلك البيع هل يضر الأول شأنه أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه رجل سلعة قد اشترى مثلها ولم يمهلهذا لا يضره وهذا يدل على أنه انما نهى عن البيع على بيع الرجل إذا تابع الرجلان وقبل أن يتفرقا فأما في غير ذلك الحال فلا

(بيع الحاضر لبادي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس يريق الله بعضهم ببعض (قال الشافعي) وليس في النبي عن بيع حاضر لباد بيان معنى =

المسوق ولو كان حكمها بخلاف العين كانت في حكم الدين ولم يحجز أن يكتري بدين لأنه حينئذ يكون ديناً بدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدين بالدين (قال) وإذا دفع ما أكرى وجبه جميع الكراه كما إذا دفع جميع ما باع وجبه جميع الثمن الآن يشترط أخلاقاً فأن قبض العبد فاستخدمه أو المكن فكنه ثم هلك العبد أو أنهدم المكن حسب قدر ما استخدم وسكن فكان له ورث بقدر ما بقي على المكثري كما لو اشترى سفينة طعام كل فغير بكسها فاشترى بعضها فاشترىه ثم هلك الباقي كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ورد قدر ما بقي ولا تنسخ بعت أحدهما ما كانت الدار قائمة وليس الوارث بأكثر من الموروث الذي عنه



وأجل معلوم كله والتمرد يكون ربها وقد أجاز أن يكون في الربط لسلامة مضمونها في غير حبه الذي يطب فيه لانه اذا سلف ستين كان بعضهما في غير حبه (قال) والسلف قد يكون بيع ماليس عند البائع فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيماء عن بيع ماليس عنده وأذن في السلف استدلنا على أنه لا ينهى عما أمر به وعلينا أنه انما نهى حكيماء عن بيع ماليس عنده اذا لم يكن مضمونا عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويجمع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فيه ما بيع منهى عنه وبغترقان في أن الحزاف يحل فيه ما رآه صاحبه ولا يحل في السلف الا معلوم بكيال أو وزن أو وصفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والاجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظ عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كنت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيأ من هذا يزني بستر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوة ولا لولا حاله ولم يحفظ معها وهو نابل هي التي قطع الله بها العذر ولكننا رجونا الثواب في ارشاد من بيع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما يشرح قلوبهم لقبوله ولو تمتعت عنهم القفلة لتكاثروا مثلنا في الاستغناء بكتاب الله عز وجل ثم نسيه صلى الله عليه وسلم وما احتاجوا اذا أمر الله عز وجل باله في الدين الى أن يقول قائل هو جائز في السلف لان أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فاذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة الى أجل كان والله تعالى أعلم بيع الطعام بصفة حالاً أحوز لانه ليس في البيع معنى إلا أن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فإذا ضمن مؤخر ضمن مهلاً وكان مهلاً أعجل منه مؤخر وألا يحل أخر من معنى الآخر وهو مجامع له في أنه مضمون له على باعه بصفة

### (باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جبايع السلف حتى يجمع خلاصاً أن يدفع المثلث عن ماسلف لان في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسف انما قال فليعط ولم يقل ليبيع ولا يهمل ولا يبيع اسم السلف فيه حتى يعطيه ماسلفه قبل أن يفاقر من سلفه وان شرط عليه أن يسلفه فيما يكال كالأوزان فما وزن وزناً ومكالم وميزان معروف عند العامة فاما ميزان يره اياه ومكالم يره اياه فبشرط ان عليه فلا يجوز وذلك لانهم اختلفوا فيه أو هلك لم يعلم ما قدره ولا يبالى كان مكالاً قد أبطله السلطان أو لا اذا كان معروفاً وان كان غيراً قال تعرضنا في أو بردي أو مجوه أو جنب أو وصف من الترم معروف فان كان حنطة

وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً مراراً بجهة وباعة ثم وجد البائع الأول الذي باعه مراراً بجهة قد خافه في الثمن فقد قبل بخله عنه الخليفة بمحضتهما من الرجوع ويرجع عليه به وان كان الثوب قد أتاها لم يكن له أن يردّه وانما منعنا من افساد البيع وأن يرد اذا كان ثوباً وجمعاً بالقيمة اذا كان ثوباً أن البيع لم ينقص على محرم عليهم ما معا وانما انقص على محرم على الخائف منهما فان قال قائل ما يشبه هذا مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قبل تدليس الرجل للرجل اللعب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخفية محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون البائع الخيار فيه وقيل للثمن في الخيار في أخذه ما لم يثنى له أو يفسخ البيع لانه لم ينقصه إلا بثنى مسمى فاذا وجد غيره فمريض المشتري فسد البيع لانه يرد الى من يجوه عند المشتري لمريض به البائع

ومنها في باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع يحل بمحل به البيوع ويحرم بما يحرم به البيوع فبعض كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام (قال الشافعي) والاقالة فبيع فلا بأس بما قبل القبض لانها باطل عقد البيع ينهوا الرجوع الى الهامها قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف فبما بين والمجولة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرار جلية وما أشبه هذا وان ذكر محملاً أو حرماً أو زاملاً بغير روية ولا صفة فهو مفسوخ البهول بذلك وان أكره محملاً وأراه اياه وقال معه معاليق أو قال ما يصلحه فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما رآه الناس وسطاوان أكره اياه مكة فشرط سيرام معلوما فهو أصح وان لم يشترط فأنى أخفله أن السير معلوم على المراحل لانها الأغلب من سير الناس كأنه من الكرام الأغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة أو النقص لم يكن له فان تكرار التبايعات ركبها وان ذكر حصة مضمونة ولم تكن باعيتها ركب

قال شامة أو مسانة أو مصرمة أو موصلة أو صنفان الخطة موصوفان كان ذرة قال جبراء وأنطيس  
أوهما أو صنف منهما عرف وان كان شعرا قال من شعر بلد كذا وان كان مختلف سمى صنفه وقال في  
كل واحد من هذا جدي أو ريشا أو وسطا سمى أجلا معلوما ان كان ماسلف أجل وان لم يكن له أجل كان  
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضوع الذي يصفه فيه (قال الشافعي) وان كان ماسلف فيه رقيقا  
قال عبدون بن جاسي أو سداسي أو محتلم أو وصفه بشبهة أو سودها أو أصفرها أو أحمره وقال نقي من العيوب  
وكذلك ماسوا من الرقيق بصفة وسن ولون وبراق من العيوب إلا أن يشاء أن يقول إلا الكي والحجرة والشقرة  
وشدة السواد والجش (١) وان سلف في شعر قال بصير من نعم بنى فلان نقي غير مودن نقي من العيوب  
سبط الخلق أحر مجففر الخبيد با عي أو بازل وهكذا الدواب يصفها بنتاجها وجنسها واللونها وأسنانها  
وأنسائها وبراءتها من العيوب إلا أن يسمى عيبا تبدا بالباع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس من  
كتان أو قطن ونسج بلد وزرع من عرض وطول وصفافة ودقة وجوده أو رداءة أو وسط وعتيق من الطعام  
كله أو جديدا أو غير جديدا لا عتيق وان يصف ذلك بمصداع مسمى أصم (قال) وهكذا الخاص يصفه  
أيضا أو شها أو أحر ويصف الحديد كرا أو أيشا أو مجش ان كان له والرصاص (قال) وأقل ما يجوز  
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم ان اختلف السلف  
والسلف وإذا كانت مجهولة لا يقام على حدها أو إلى أجل غير معلوم أو ذرع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن  
عند التسليف وقبل التفريق من مقامهما فقد السلف وإذا فقد ذلالي السلف رأس ماله (قال) فكل  
ما وقعت عليه بصفة يعرفها أهل العلم بالسلعة التي سلف فيها جاز في السلف (قال) ولا بأس أن يسلف الرجل  
في الربط قبل أن يطلع الخنل الثمر إذا اشترط أجل في وقت عيكن فيه الربط وكذلك القواكه المأكلة  
الموصوفة وكذلك يسلف إلى سنة في طعام جديدا داخل (٢) حقه (قال الشافعي) والجند في الطعام والنمر  
مما لا يستغنى عن شرطه لأنه قد يكون جديدا عتيقا ناقصا بالقدم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما  
سلف أحسود طعام كذا أو أورد أطعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف  
فاسدا لأنه لا يوقف على أجوده ولا أدائه أو يوقف على جيد وردي ولا نأخذ به أقل ما يقع عليه اسم الجودة  
والرداءة

### باب في الآجال في السلف والبيع

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كبل معلوم وأجل  
معلوم يدل على أن الآجال لا تحل إلا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه إذا أنذرتهم دين إلى أجل  
مسمى (قال الشافعي) ولا يصح بيع إلى العطاء ولا حصاد ولا جدد ولا عديد النصارى وهذا غير معلوم لأن  
الله تعالى حتم أن تكون المواقب بالأهلة فيما وقت لأهل الإسلام فقال تبارك وتعالى يا أولئك عن الأهلة  
قل هي مواقب للناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحج  
أشهر معلومات وقال يا أولئك عن الشهر الحرام وقال واذا كروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي)  
فاعلم الله تعالى بالأهلة محل المواقب والأهلة مواقب الأيام من الأهلة ولم يجعل علما لأهل الإسلام الأجه  
فن أعلم بغيرها بغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا فكذلك ما كان من الجائز أن تكون العلامة  
بالحصاد والجديد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم محيط  
أن الحصاد والجديد يتأخران ويتقدمان بقدر عطش الأرض ووبها بقدر برد الأرض والسنة وسرها ولم  
يجعل الله فيما استأخر أحلاما للمعلوما والعطاء إلى السلطان يتأخر ويتقدم وقض النصارى عندى  
يختلف حساب الإسلام مما أعلم الله تعالى به فقد يكون عام في شهر وعاما في غيره فلو أجزأه إليه أجزأه إلى أمر

ما يجعله غير مضر به  
وعليه أن يركب المسراة  
وينزلها عن البعير باركا  
لأنه ركوب النساء  
وينزل الرجل للصلاة  
وينتظر حتى يصلها  
غير مهمل له ولما لا بد له  
منه من الوضوء ولا يجوز  
أن يتكاري بهما بصفه  
إلى أجل معلوم لا اعتد  
خروجه وان مات البعير  
رد الجمل من الكسراء  
مما أخذ بحساب ما بق  
وان كانت المحسولة  
مضمونة كان عليه أن  
يأتي بأبل غيرها وان اختلف  
في الرحلة رحل  
لامكوبا ولا مستلقيا  
والقياس أن يسدل ما  
يتقى من الزاد ولو قيل  
ان المعروف من الزاد

(١) قسوة والجش  
بالسين المجهدة  
الساقين والمودن بضم  
الميم وفتح الدال المهملة  
القصير ومجففر الجنين  
بضم الميم وسكون الجيم  
وفتح الفاء واسعهما كاف  
القاموس كسبه مصححه  
(٢) قوله أذاحل حقه  
كذا ببعض الأصول  
وفي بعضها بدون نقط  
وسر اه نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأنه خلاف ما أمر الله به وسوله أن نتأجل فيه ولم يحز فيه الا قول التصاري على حساب يقينون فيه أما فكتنا انما أعلننا في ديننا بشهادة التصاري الذين لا يحز شهادتهم على شيء وهذا عندنا غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ما يحتاج إلى شيء مع ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي في رجل لا يثبت حديثه كل البتة شيئاً (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لا تبعوا إلى العطاء ولا إلى الأندرو ولا إلى الدباس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء سئل عن رجل باع طعاماً فإن أبلت على الطعام فطعاماً في قابل سلف قال لا إلا إلى أهل معلوم وهذا أن أحلن لا بدري إلى أهم ما وفيه طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبد أعمى ديناراً إلى العطاء وأولى الجداداً وإلى الحصاد كان فاسداً ولو أراد المشتري إبطال الشرط ونهض التني لم يكن ذلك لأن الصفقة انقضت فاسدة فلا يكون له ولا لهما إصلاح حله فاسدة لا بتجديد بيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف يبيع مضمون بصفة فان اختار أن يكون إلى أجل جاز وأن يكون حالاً وكان الحال أولى أن يجوز لأمرين أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضموناً بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان من بائع ورجع من الفساد بغرر وعارض أولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطاء فقال له رجل سلفته ذهباً في طعام وفيه قبل الليل ودفعته إليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل الشف وقد علم كيف السوق وكتم السعر قال ابن جريج فقلت له لا يصلح السلف إلا في الشيء المستأخر قال لا إلا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق إليه برجع أو لا يرجع قال ابن جريج ترجع عن ذلك بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف حالاً (قال الشافعي) وقوله الذي رجع إليه أحب إلى من قوله الذي قاله أولاً وليس في علم واحد منهما كيف السوق شيء يفسد بهما ولا في علم أحدهما دون الآخر أرى بئس لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلفته ولا يعلم المشتري أو يعلم المشتري ولا يعلم البائع أكان في شيء من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شيء من هذا شيء يفسد بهما معلوماً نسيته ولا حالاً (قال الشافعي) فمن سلف إلى الجداد أو الحصاد فالبيع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم عامداً أو جاداً يشتريه حتى لقدراً بتمهيد في ذي القعدة ثم أو بتمهيد في المحرم ومن غيره لا يفسد فالحصل فأما إذا اعتلت الخلل أو اختلفت بلد أنهما فهو يتقدم ويتأخر بأكثر من هذا (قال) والبيع إلى الصدر جاز والصدر يوم النحر من مكي فان قال وهو يبلد غير مكة إلى مخرج الحاج أو إلى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد لأن هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الأجل إلى فعل يحدته الأديسون لأنهم قد يجهلون السير ويؤخرونه لعله التي تحدث ولا إلى غرة شجرة وحدها لانه مختلف في الشهور التي جعلها الله علماً فقال إن عده الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فاما يكون الجداد بغيره وقد أدركت الحريف يبيع مختلفاً في شهورنا التي وقت الله لتأيقع في عام شهرها ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيها مختلفاً شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل ولا يحدده الأديسون ولا يكون إلا إلى ما لعل العباد في تضعية ولا تأخيره معاجله الله عز وجل وقتاً (قال) ولسلفه إلى شهر كذا فان لم ينها في شهر كذا كان فاسداً حتى يكون الأجل واحداً معلوماً (قال) ولا يجوز الأجل إلا مع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي يتابعه فان تباعا وتفرقا عن غير أحل ثم التفتا بعداً أحلام يجوز أن يحددا ببيعاً (قال) وكذلك لو أسلفه ما تدرهم في كيل من طعام وفيه أيام في شهر كذا فان لم يتيسر كله ففي شهر كذا كان غيراً لأن هذين أجلان لأجل واحد فان قال أوفيكه فيما بين أن دفعته مالي إلى منتهى رأس الشهر كان هذا أجلاً غير محدد وحدها واحداً وكذلك لو قال أبلت فيه شهر كذا أو له وأخره لا يسمى أجلاً واحداً فلا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً (قال الشافعي) ولسلفه إلى شهر كذا فان حبه فله كذا كان يباع فاسداً وإذا سلف فقال في شهر رمضان

ينقص فلا يبدل  
كان مذهبها (قال  
المزني) الأول أقسبها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فان حرب الجبال  
فعلى الإمام أن يكترى  
عليه في ماله

تضمين الأجزاء من  
الأجزاء من كتب  
اختلاف أبي حنيفة  
وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه  
الله الأجزاء كلها سواء  
ومأثفت في أبيهم من  
غير جرائبهم فبعض واحد  
من قولين أحدهما  
الضمان لأنه أخذ  
الأجزاء والقول الآخر  
لا ضمان إلا بالعدوان  
(قال المزني) هذا  
أولاهما لأنه قطع بأن  
لا ضمان على الحجام بأمره  
الرجل أن يحجمه أو  
يختن غلامه أو يبيط  
دابته وقد قال الشافعي  
إذا ألقوا عسن هؤلاء  
الضمان لزمنهم والقائه  
عن الصانع وقال

ما علمت أفى سألت واحدا منهم ففرق بينهما وروى عن عطائه أنه قال لأخيه على صانع ولا أجير (قال المزني رحمه الله) ولا أعرف أحدا من العلماء ضمن الراعي المنفرد بالأجرة ولا فرق بينه عندي في القياس وبين المشترك ولا ضمن الأجيري الحائز يحفظ ما فيه من البر ويبيعه والصانع بالأجرة عندي في القياس مثله (قال الشافعي) رحمه الله وإذا استأجر من يجزئه خبرنا معلوما في تنور أو فرن فاحترق فان كان خبره في حال لا يجزئ في

(١) من هنأ إلى آخر الباب في باب الأجل في الصرف السابق قدم منه السراج البلقيني في نكتته ما يتعلق بالصرف وذكر الباقي هنا علقه بالسلم والباب برمهذ كور في هذا الموضوع في جميع النسخ كتبه صحيحه

من سنة كذا كان جائزا والأجل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول إلى إنسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا وما مضى منه (قال الشافعي) ولو قال أبيعك اليوم كذا لم يجز حتى يطلع القمر من ذلك اليوم وإن قال إلى الظهر فاذا دخل وقت الظهر في أدنى الأوقات (ولو قال إلى عقب شهر كذا كان مجهولا فاسدا (قال الشافعي) ولو تبايعا عن غير أجل لم يفرق قاعن مقامهما حتى جدد أجل فلا أجل لازم وإن تفرقا قبل الأجل عن مقامهما جدد أجل لم يجز إلا بتجدد بيع وأما أجزته أو لالان البيع لم يكن ثم فاذم بالفرق لم يجز أن يجدداه إلا بتجدد بيع (قال) وكذلك لو تبايعا على أجل ثم نقضاه قبل الفرق كان الأجل الآخران نقضا للأجل بعد الفرق بأجل غيره ولم ينقضا البيع فالباع الأول لازم تام على الأجل الأول والآخر موعدان أحب المشتري وفيه وإن أحب لم يف به (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار حصة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يجز السلف لأن قيمة الخمسة الأكرار المؤخرة أقل من قيمة الأكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصة كل واحدة من الخمسين من الذهب فوقع به مجهولا وهو لا يجوز بمجهولا والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلّم ذهب في ذهاب ولا فضة في فضة ولا ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلّم كل واحد منهما في كل شيء خلافا لهما من نخاس وفلوس وشبهه ورصاص وحدود وموزون وسكك ما كؤل أو مشروب وغير ذلك من جيع ما يجوز أن يشتري (قال الشافعي) وأما أجزت أن يسلّم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بأنه لا زكاة فيه وأنه ليس بمن الأشياء كما تكون الدراهم والدنانير وأما الأشياء المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكاة وليس في الفلوس زكاة وأما نظري في التبرأ إلى أصله وأصل النحاس مما لا يرباه فان قال قائل فمن أجاز السلف في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القداح عن محمد بن أبان عن جادين إبراهيم أنه قال لا بأس بالسلف في الفلوس وقال سعيد القداح لا بأس بالسلف في الفلوس والذين أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجزئ وفي الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد يجوز في البلدان جواز الدنانير والدراهم قيل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الحنطة يجوز الجاز التي جهانت السنن جواز الدنانير والدراهم ولا يجوز بها الفلوس فان قال الحنطة ليست بمن لما استهلك قيل وكذلك الفلوس ولو استهلك رجل رجل قسمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به إلا من الذهب والفضة لا من الفلوس فلو كان من كرهاها إنما كرهاها لهذا ينبغي له أن يكره السلم في الحنطة لأنها من الجاز وفي الذرة لأنها من البين فان قال قائل إنما تكون غنابشرط فكذلك الفلوس لا تكون غنابشرط ألا ترى أن رجلا لو كان له على رجل داني لم يجبره على أن يأخذ منه فلوسا وإنما يجبره على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سويق في بعض البلدان أجازوا بينهم خرفا مكان الفلوس وانظر في فخر يجعل كالفلوس أفيجوز أن يقال يكره السلم في الخرف (قال الشافعي) رحمه الله رأيت الذهب والفضة مضروبين دنانيرا ودرهما مثلها غير دنانير ودرهما لا يجعل الفضل في واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير ولا فضة بدرهما إلا متلا محمل وزنا وزن وما ضرب منهما وما لم يضرب سواء لا يختلف وما كان ضرب منهما لم يضرب منهما من غير أن سواء لا يختلف لأن الأثمان دراهم ودنانير ولا فضة ولا محمل الفضل في مضروبه على غير مضروبه إلا ما مضى مضروبه وغيره مضروبه سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفا غير مضروبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الأجزاء يجوز أن يسلّم شيء منه في شيء منه إلى أجل ولا شيء ممنوع غير في شيء منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلّم شيء في البين إلى أجل حتى يسلّمها مستحبا بلان ولا من ولا يبدلان حصة البين الذي في الشاة بشيء من البين الذي إلى أجل لا يبدى كم هو له به بأكثر أو أقل والبين لا يجوز إلا متلا محمل ويأيد وهكذا هذا الباب كله وقيل (قال الشافعي) ولا يحل عندي استدلالا بما وصفت من السنة والقياس أن يسلّف شيء من كل أو يشرب مما يكال فيما وزن مما



كما وصفت والله  
التوفيق (قال الشافعي)  
رحمه الله ولوا كرى  
جمل مكيلة وما زاد  
فبها به فهو في المكيلة  
حاز وفي الزائد فاسده  
أجر مثله ولو جعل له  
مكيلة فوجدت زائدة  
فله أجر ما جعل من  
الزيادة وإن كان الحال  
هو الكيال فلا كراه  
له في الزيادة ولصاحبه  
الخيار في أخذ الزيادة  
في موضعه أو يضمن  
فقه بلده ومع الكتاب  
والأدب بين مخالف  
لراعي البهائم وصناع  
الأعمال لأن الأحمسين  
يؤدون بالكلام فيتعلمون  
وليس هكذا مؤدب  
البهائم فاذا ضرب  
أحد من الأحمسين  
لاستصلاح المضروب  
أو غير استصلاحه فنتف  
كانت فبهدية على  
عاقلة والكفارة في ماله

(١) قوله وبأنه وضع  
الوضع ففتحين الدرهم  
الصحيح كما في القاموس  
كتبه مصححه

ولا يصلح أن يباع الأبدان كإصلاح الفضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من  
المأكل أن يسلم فيه عدل لأنه لأصله كصفة الحيوان ونذر الشب والحشب ولا يسلف الأوزن معلوما  
أو كإعلام معلومان صلح أن يكال ولا يسلف في جوز ولا يبيض ولا رائج ولا غيره عدد الاختلاف وأنه لأجله  
يعرف كما يعرف غيره (قال) وأحب إلى أن لا يسلف جزاف من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا ثياب ولا شيء  
ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً أن كان ديناراً فسكره وجودته ووزنه وإن كان درهماً فكذلك وبأنه  
وضع (١) أو أسوداً وما يعرف به فإن كان طعاماً فلت غرضه حتى يجد كله كذا وكذلك إن كانت حنطة  
وإن كان ثوباً فلت مروى طوله كذا وعرضه كذا وارقى صفى جيد وإن كان بهراً فلت تناسها بالأسمر  
سط الخلق جسيماً أو مروياً نصف كل ما أسلفته كما نصف كل ما أسلفته فيه وبعدت به عرضاً ديناراً لا يجزئ  
في رأي غيره فإن ترك منه شيئاً وترك في السلف ديناراً فاخت أن لا يجوز وماله ما أسلفته غير حال ما أسلفت  
فيه وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلف بيع الاعيان الأثرى أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً بديناراً  
السابع المشتري ولم يصفاها بمرحاط قد بدا صلاحه ورأه وأن الرؤ به منها في الخراف وفيما لم يصفاها من  
الخرم والمبيع كالصفة فيما أسلف فيه وإن هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلف في غرضه حتى يجد منه خير  
الخل حلاً أو أقله أو وسطه من قبل أن جل الخل يختلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة  
أجل منه في الأخرى من العشب ومن شيء لا يعمله إلا الله عز وجل ويكون بعضه محققاً وبعضه موقوفاً لماله أعلم  
من أهل العلم مخالفاً في أنهم يجيزون في بيع الاعيان الخراف والعين غير موصوفة لأن الرؤ به أكثر من الصفة  
وربونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أهل ولم يجزوا في بيع  
السلف المثلج أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كإلا يكون المبيع المثلج إلا معلوماً بما يعلم مثله  
من صفه وكل وزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما يتبعه مع روافقه بصفه وكل وزن فيكون الثمن  
معروفاً كما كان المبيع معروفاً ولا يكون السلم بمحلول الصفة والأوزن في مبيع لم يفكر به مجهولاً بدین (قال  
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف أن انتقض عرف السلف رأس ماله ويكون معلوم  
الصفة معلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة معلوم الصفة عيناً بمحلول ولا لا يكون معلوم الصفة عيناً (قال  
الشافعي) وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهبه محتملاً وإن كان قد اخترنا ما وصفنا ذلك أن يقول فائل  
أن يبيع الخراف أنما جاز إذا جاز أنه المجازف فكان عين المجازف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر الأثرى أنه  
لا يجوز أن يبتاع غرضاً بمحلول ولا يجز أن يكون الدين الموصوفاً إذا كان غائباً فإن كان المرحاضاً  
جزافاً فهو كالموصوف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخر أن يبيع السلف جزافاً من  
الذئاب والدرهم وكل شيء ويقول إن انتقض السلف فالقول قول البائع لأنه المأخوذه مع عينه كما يشتري  
الدار بعينها بمرحاط فينتقض البيع فيكون القول في الثمن قول البائع ومن قال القول الأول في أن  
لا يجوز في السلف إلا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف ما سلف فيه غائباً ماله ما وصفنا (قال) والقول  
الأول أحب القولين إلى والله أعلم بقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع  
حنطة ومائة صاع غمر موصوفين الآن يسمى رأس مال كل واحد منهما لأن الصفة وقعت وليس عن كل  
واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف مائتي دينار في مائتي صاع حنطة مائة منها إلى شهر كذا  
ومائة إلى شهر مسمى بعلم يحرف في هذا القول من قبل أنه لم يسم لكل واحد منهما أمناً على حده وإنما إذا  
أقبا كانت مائة صاع أقرب أجلا من مائة صاع بعد أجلا منها أكثر القيمة وانعقدت الصفة على مائتي  
صاع ليست تعرف حصص كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يدخل عليه  
ما وصفنا وأنه إن جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يباعان قومه قبل أن يجب على بائعه دفعه وإنما يقوم  
ما وجب دفعه وهذا لا يجب دفعه فقد انعقدت الصفة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن



تسلف أدا في شئين مختلفين ولا أكثر الا اذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأحله حتى يكون صفة جفت ببيعاً مختلفة (قال) فان فعل فألف مائة دينار في مائتي صاع خنطة منهم مائة بسنتين ديناراً الى كذا وأربعون في مائة صاع نحو - ل في شهر كذا اجاز لان هذه وان كانت صفة فاتها وقعت على بعينين معلومتين بشئين معلومين (قال الشافعي) وهذا بخلاف لبيع الاعيان في هذا الموضع ولو ابتاع رجل من رجل بعائة دينار مائة صاع خنطة ومائة صاع تمر ومائة صاع جليلان ومائة صاع بسن (١) اجاز وان لم يسم لكل صنف منه ثمنه وكان كل صنف منه بعينه من المائة ولا يجوز ان يسلف في كيل فيأخذ بالكيل وزناً ولا في وزن فيأخذ بالوزن كيلاً لان تأخذ ما ليس بمحقق اما انقص منه واما أن يدا خلافاً للكيل والوزن عندما يدخل في المكيال ونقله فعني الكيل بخلاف في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا ان اسلم اليه في ثوبين أحد هاهن وي والآخر من وي وموصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمي رأس مال كل واحد منهما وكذلك ثوبين مرويين لانهما لا يستويان ليس هذا كالحنطة صنفان ولا كالتمر صنفان هذا الابقان وان بعضه مثل بعض ولكن لو اسلم في حنطتين سمره ومحمولة مكبلتين لم يجز حتى يسمي رأس مال كل واحد منهما لانهما يشبانان

### (باب جاع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأصل ما ينبت عليه في السلف وقررت بينه داخل في نص السنة ولا تها والله أعلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجو في أمره صلى الله عليه وسلم ان ما ذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء (قال) واذا وقع السلف على هذا اجاز واذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز لانه خارج من معنى ما ذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم أن الميزان يؤدي ما يتبع معلوماً والمكيال معلوم كذلك أو قريب منه وأن ما كيل ثم ملا المكيال كله ولم يضاف فيه شيء حتى يكون عملاً للمكيال ومن المكيال شيء فارغ جاز ولو اجاز أن يكال ما يتحاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى محتشواً بطنه غير محتلى لم يكن للمكيال معنى وهذا مجهول لان التحاف يختلف فيها يقل ويكثر فيكون مجهولاً عند البائع والمشتري والبيع في السنة والاجاع لا يجوز أن يكون مجهولاً عند واحد منهما فان لم يجز بأن مجهله أحد المتابعين لم يجز بأن مجهله معاً (قال) وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم عن السلف الأبيكل ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا وانهم كانوا يباعون في التمر السنة والسنين والتمر يكون رطباً والربط لا يكون في السنين كلتمه موجوداً وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما اجزاء السلف في الربط في غير حينه اذا انشأ رطباً أخذ فيه حين يكون فيه موجود لان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز السلف في السنين والثلاث موصوفاً لانه لم ينه أن يكون الأبيكل ووزن وأجل ولم ينه عنه في السنين والثلاث ومعلوم أنه في السنة والسنين غير موجود في أكثر منهما ولا يسلف في قبضة ولا من رطب من حائط بعينه اليوم واحداً له قد تأتى عليه الألفة ولا يوجد في يوم واذا لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان مأموماً وسواء القليل والكثير ولو اجزت هذا في مذرب عبد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط بعينه أجزته في ألف صاع اذا كان يحمل مثله ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

### (باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سلمي بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لادق ولا رزم (٢) ولا زلة

والتمر يربس محمد  
يجب بكل حال وفيه يجوز  
تركه ولا يأت من تركه قد  
فعل غير شئ في عهد  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم غير حذف ضرب  
فيمن ذلك الغلول وغيره  
ولم يوث بحذف فعناه  
وبعث عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه الى  
امراء في شئ بقله عنها  
فاسقطت فقيل انك

مؤدب فقال له على رضى  
الله عنه ان كان احتمد  
فقد أخطأ وان كان لم  
يجتهد فغش عليك  
الدية فقال عمر عزمت  
عليك أن لا تجلس  
حتى تضربها على  
قولك فهذا خطأ  
الامام على عاقلة دون  
بيت المال (قال)  
ولو اختلفا في ثوب فقل  
رهم اتركت أن تقطعه

(١) قوله بسن بضم  
الموحدة وسكون اللام  
وضم السين المهملة  
العدس أو حب  
يشبه كافي القاموس  
(٢) قوله ولا رزم هو  
أن عملاً المكيال حتى  
يحوز رأسه كافي النهاية  
كتبه مصححه

(قال الشافعي) من سلف في كيل فليس له أن يدعي في المكيال ولا رزقه ولا يكف يديه على رأسه فله ما أخذ المكيال وليس له أن يسلف في كيل شيء يختلف في المكيال مثل ما يختلف خلقته ويعظم ويصغر لانه قد يبقى قبايين الشخوة لاشئ فيه فيكون كل واحد منهما لا يدري كم أعطى وكم أخذ انما المكيال ليس إلا وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزن ولا يباع أيضا اذا كان هكذا كالباحل لان هذا اذا بيع كيلام يستوف المكيال ولا بأس أن يسلف في كيل بمكيال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العدل من أهل العلم به فان كان لا يوجد عدلان يعرفونه أو أراه مكيال انفعال تكيل لي به لم يجوز السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قد عطل ولا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أقسد السلم في هذا وأجاز في أن يسلف الشيء خرافا ومعناها واحد ولا خيرة في السلف في مكيل الاموصوفا كما وصفنا في صفات الكيل والوزن

### (باب السلف في الحنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو أكثر فإذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يحل فيه لا يختلف ووصف الحنطة فقال بحمولة أو مولدة أو بوزن خجانه وحيدة أو ردية من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته حاز السلف وان ترك من هذا شيئا لم يجوز من قبل اختلافها وقدمها وحدا ثم اوصفها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقبضها فيه والابل الذي يقبضها اليه فان ترك من هذا شيئا لم يجوز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما ولا غيرها طعام فلا يجوز كلف الحمل البهاض به والذي سلفه ويسلف في سفر في بحر (قال) وكل ما كان لجلسه مؤنة من طعام وغيره لم يجوز عدى أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه اياه به كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت وإذا سلف في حنطة بكل فعله أن يوفيه اياها تقسمة من التبن والقصل والدرواحصى والزوان والشعير وما خالطها من غيرها لا لا لوقضنا عليه أن يأخذها وفيها من هذان شيئا يوفيه مكيله قسطه حين خلطها بشئ من هذا لان له موقعا من مكيال فكان لو أجري على أخذ هذا أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكيله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا أخذ شيئا مما أسلف فيه متعيبا وجهه من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا سيما اذا أراه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه

### (باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رحمه الله والذرة كالحنطة توصف بحسب اولونها ووجودتها وادتها ووجدها وعقها وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلها وأجلها فان ترك من هذا شيئا لم يجوز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الدفن عيب لها ما كان منه لها غيبا لم يكن للبائع أن يدفعه الى المتاع وكذلك كل عيب لها وعيب أن يدفعه اليه ذرة بة تفتق من حشرها (١) اذا كان الحشر عليها كما كالم الحنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها الى الحشر ما هو بالمرءة لولن لاعلاء كلون أعلى التفاح والارز وليس بقشرة عليه تطرح عنه الا كما طرح نخالة الحنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يقدر على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الحنطة في تمامها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والاكمام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي انما هي لقبة كجهي من خلقها لا تتميز ما كانت الحبة قائمة الا بطحن أو هرس فإذا طرحت جهرس لم يكن للعبه بقاء لانها كمال خلقها كالجلد تكمل به الخلقة لا يميز منها والاكمام والحشر يميز بين الحب بحاله لا يضر به طرح ذلك عنه (قال) فان شبه على أحد بان يقول في الجوز والوزن يكون عليه القشر فالجوز والوزن عالة قشر لا صلاح له اذا رفع الا بقشره لانه اذا طرح عنه قشره ثم تركه جعل فسادا والحلب يطرح قشره

قميصا وقال الخياط بل قباء (قال الشافعي) رحمه الله بعد أن وصف قول ابن أبي لبيس ان القول فقول الخياط لاجتماعهما على القطع وقول أبي حنيفة ان القول قول رب الثوب كالأدفعه الى رجل فقال رهن وقال به وديعة (قال الشافعي) رحمه الله وليس من محته أن يقول وان اجتمعا على أنه أمره بالقطع فلم يعمل له عمله كالأدفعه استأجره على حمل باجازه فقال قد جعلته لم يكن ذلك له الا باقرار صاحبه وهذا أشبهه القوسيين وكلاهما

(١) قوله من حشرها جمع حشرة بالهاء المهملة والتحريل القشرة التي تلي الحبة والتي فوق الحشرة تسمى القشرة محسرة أيضا كما في القاموس والسنان اه معناه

الذي هو غير خلقته فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعر كقول في الزرة تطرح عنه أكله وما بقي فهو كفسر حبة الخنطة المطروح عنها أكلها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم لخلقته كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ووصف الشعر كما وصف الزرة والخنطة إذا اختلف أخصه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فان كان حبه مختلفا في جنس واحد وصف بالدفه والحادرة لاختلاف الدقة والحادرة حتى يكون صفة من صفاته ان تركت أفدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقي ويقع عليه وهو حاد ويختلف في حاله فيكون الدقي أقل غنما من الحاد

### (باب العلى)

(قال الشافعي) رحمه الله العلى صنف من الخنطة يكون فيه حبتان في كالم فيتروك كذلك لأنه أنقى له حتى يراد استعماله لئلا يفلق في ربح خفيفة فيلقى عنه كالمه ويصير حبا صحيحا ثم يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كالقول في الخنطة في أكلها لا يجوز السلف فيه إلا على عنه كالمه بخصائصه اختلاف الكمام وتعب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأخصه ان كالمه وحذاره ودقته كالقول في الخنطة والذرة والشعر يجوز فيه ما يجوز فيها ويرتبه ما يرتبها

### (باب القطنية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كليل في أكله حتى تطرح عنه ذرى ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عدسا أو جلبا نا أو ماشا وكل صنف منها على حدته وان اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به حبه كالقنا في الخنطة والشعر والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرتبه ما ورد منها وكذا كل صنف من الحبوب أرز أو ذخن أو سلت أو غيره ويوصف كما وصف الخنطة ويطرح عنه كالمه وما حاز في الخنطة والشعر جاز فيه وما انتقض فيها ما انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحبوب صنف بما يداخلها عما يفسدها ويغيرها وقصوره عليه كقصور الخنطة عليها يباع بها النقص والقيسور ليست بالكالم

### (باب السلف في الرطب والتمر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول في التمر كالقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برنيا أو بهوة أو صجنا أو رديا فإذا اختلفت هذه الاحسان في البلدان فتباينت لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من بردي بلاد كذا أو من بهوة بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدا إلا بدامن الدنيا اختصا واسعا كثير النبات الذي يسلم فيه يؤمن بأن الله تعالى أنقأ الأتة عليه كله فتقطع تمرته في الحد يدان اشتراط جديده أو رطبه إذا سلف في رطبه (قال) ويوصف فيه حادرا أو عبلا ودقيفا وجيدا ورديا لأنه يدفع بغيره اسم الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو وجوده ويقع اسم الرطبة على الحاد حتى رداه غير الدقة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذه إلا جافا لأنه لا يكون تمر حتى يجف وليس له أن يأخذ تمرا معيا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر به فيقولون هذا عيب فيه ولا علم أن يأخذه فيه حصة واحدة لأنها معيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطف وأضر به العطش منه لأن هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه رطبا لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب سرا ولا مذبا (١) ولا يأخذ إلا ما أرطب كله ولا يأخذ منها أرطب كله مستحشا ولا قد عاقد قارب أن يتمر أو يتغير لأن هذا ما غير الرطب وما عيب في الرطب وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب وكل ما سلم فيه رطبا وأيا سلف من الفاكهة (قال الشافعي) ولا يصلح السلف في الطعام إلا في كليل أو وزن فأما في عدد فلا ولا بأس أن يسلف في التمر ناسا وفي القرس ناسا وفي جميع ما ييس من الفاكهة ناسا بكيل كما يسلف في التمر ولا بأس أن يسلف فيها كليل

مدخول (قال المزني)

رحمه الله القول ماشه الشافعي بالحق لأنه

لا خلاف أعلم بينهم أن

من أحدث حدثا فبما

لا يملكه أنه مأخوذ

بحدته وإن الدعوى

لانتفعه فالحياط مقر

بان الشوبل به وأنه

أحدث فيه حدنا

وادعى أدنه وأجابه

عليه فان أقام بينة على

دعواه والألف

صاحبه وضنه ما

أحدث في ثوبه (قال

الشافعي) رحمه الله

ولوا كرى دابة قميصها

قدر المير فلا تثنى عليه

وان حبسها أكثر

من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع

من كتاب المزارعة

وكراء الأرض والشركة

في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذبا قال

في القاموس ذنبت

البصرة تذبذبنا وكت

من ذنبا اه ووكت

نكتت أي بدافيسها

الارطاب كتبه معصه

منه رطباً كما يسم في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فإن كان فيه شيء بعض لونه خمر من بعض لم يجز حتى يوصف اللون كما لا يجوز في الرقيق الاسفة الألوان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الاجناس المأ كوة ففاضل بالألوان أو بالعظم لم يجز فيه إلا أن يصف بلونه وعظمه فإن تركل شيء من ذلك لم يجز وذلك أن اسم الجوده تقع على ما يدق ويعظم منه موقع على أبيه وأسدود ربحاً كان أسود خمر من أبيه وأبيضه خمر من أسوده وكل الكيل والوزن يجتمع في أكثر معانيه وقابل ما يمين به جلته إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من التمر فأعطى أجدود منه أو أردأ طبيب نفس من المتابعين لا يبطال للشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا قضاء لا بيع ولكن لو أعطى مكان التمر حنطة أو غير التمر لم يجز لانه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا بيع مالم يقبض بيع التمر بالحنطة (قال الشافعي) ولا خيرة في السلف في شيء من المأ كول عدد الانه لا يحاط فيه بصفة كما يحاط في الحيوان بسن وصفة وكما يحاط في الثياب بنذر وصفة ولا بأس أن يسم في كل بصفة ووزن فيكون الوزن فيه بائى على ما أتى عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسم في صنف من الحرير بعينه وسعى منه غطاءً أو صغاراً أو خبز بلد وزن كذا وكذا فادخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه الى العدد اذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر الى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة الى عدد واذا اختلفا في عظامه وصغار فعلية أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صفة ثم يستوفيه منه موزوناً وهكذا السفرجل والقثاء والفرسك وغيره مما يبعه الناس عدداً وخزافى أو عتبه لا يصلح السلف فيه الاموز ولا انه يختلف في المكيل وما اختلف في المكيل حتى يقي من المكيل شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسم فيه كيلاً (قال) وإن اختلف فيه أصفاف ماسلف من قثاء وخبز وغيره مما يكيل سعى كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجزئه غير ذلك فإن تركل ذلك قال السلف فاسد والقول في افساده وإجازته اذا اختلفت أجناسه كالقول في ما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما

### (باب جماع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان مخالف للمكيل في بعض معانيه والميزان أقرب من الاطاحة وأبعد من أن يختلف فيه أهل العلم من المكيل لأن ما يتعاقى ولم يتعاقى في الميزان سواء لانه ما يصر فيه كله الى أن يوجد بوزنه والمتعاقى في المكيل يتباين تبائناً يتنافس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن برئبه السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزناً معلوماً الا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسم في شيء كيلاً ولا في شيء كيلاً وان كان يباع وزناً اذا كان مما لا يتعاقى في المكيل مثل الزيت الذي هو ذائب ان كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزناً فلا بأس أن يسم في كيلاً ولا وان كان يباع كيلاً فلا بأس أن يسم في وزناً ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الادام فان قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا الله أعلم أمنا الذي أدرنا المتبايعين به عليه فاما ما لا منه فيباع كيلاً والجملة الكثيرة تباع وزناً ودلالة الاخبار على مثل ما أدرنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا كل سمن ادم السمن يباع بالواقي وتسمية الواقي أن تكون كيلاً ولا يفسد السلف الصحيح العقدي في الوزن الا من قبل الصفة فان كانت الصفة لا تقع عليه وكان اذا اختلف صفاته تبانيت جوده واختلفت أشباهه لم يجز لانه مجهول عند أهل العلم به وما كان مجهولاً عندهم لم يجز (قال الشافعي) وإن سلف في وزن ثم أراد اعطاه كيلاً لم يجز من قبل أن الشيء يكون خفياً أو يكون غير من حقه أثقل منه فإذا أعطاه ما به المكيل أقل أو أكثر مما سلف فيه كان أعطاء الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلاً أو مجهولاً أو غائباً وزناً يعطيه معلوماً فان أعطاء حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره وان أعطاء

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعت منه (لفظاً)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا بغيره قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخاف ولأبى بذلك بأبى حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخارة فتركناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخارة استكراه

الارض ببعض ما يخرج منها ودلتنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخارة على أن لا تخموز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا خمر من الاجزاء لانه مجهول ولا يجوز انكراده لمعلوماً ويجوز كراه الارض بالذهب والورق والعرض وما ثبت من الارض أو

حقه وزاده وطوعه على غير شيء كان في العقد فهدا نائل من قبله فان أعطاء أقل من حقه أو بأمر المشتري مما يبق عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعمد تفضلا ويجاز فامكان الكيل بمجازان وزا فاذ اجاز هذا اجاز أن يعطيه أيضا جزا فافوا فمن كبل لا عن طيب أنفس منهم ما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

### (تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف الملق في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة جديداً ويقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقبضه جذبه من قدمه وجنس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جديداً أو ردينا (قال) ولو ترك قوله في العسل صافاً اجاز عند من قبله أنه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعاً في العسل وكان له أن يأخذ عسلاً والعسل الصافي والصافي وجهان صاف من الشمع وصاف في اللون (قال الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صفي بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فينقص عنه ولكن يصفيه له بغير نار فإن جاءه بعسل غيره ما أتى فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه إذا كان عيباً فيه (قال الشافعي) فإن سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أربيه أهل العلم بالعسل فإن قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص عنه لم يكن عليه أن يأخذه وإن قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق لغير البلاد أو لغير غير عيب في نفس العسل لم يلزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغراً أو عسل صرواً وعسل عسراً ووصف لونه وبلده فأتاه باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه انما رده باجداً من أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يعلم لما لا يصلح له غيره أو يجزى فيما لا يجزى في غيره أو يجمعها ما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط إذا اختلفت منها فعمها (قال) وما وصفت من عسل بر وصغره وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالاجناس المختلفة في السمن لا تجزى الاصفه في السلف والافسد السلف الا ترى أني لو أسلفت في سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وإن سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر والجواميس فإذا لم تقع الصفة على الجنس مما يخالف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها فأقول لمصر به أو بمجانة أو شامية وهكذا الورك أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أعماها فتفاضل على جودة الألوان وموقعها من الاعمال يتبين بها وهكذا الورك صفة بلده فسد لا اختلاف أعسال البلدان كاختلاف طعام البلدان وكاختلاف ثياب البلدان من مروي وهروي وورازي وفندادى وهكذا الورك أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحده وإذا قال عسل وقت كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسمى أجه رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قد عي وجديده من سمن أو حنطة أو غيرها (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم به عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشروطة منه فلو شرط عسلاً من عسل الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا فأتى بالصفة في اللون وعسل البلد فقيل ليس هذا صرواً خالصاً وهذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقر أو خايطه سمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمنين ولو قال أسلفت اللقي كذا أو كذا لطلعت من عسل أو في مكان عسل شمعاً كان فسد أكثره الشمع وقتله وشمعه وخفته وكذا لو قال أسلم اللقي في شهد بوزن أو عدل به لا يعرف ما فيه من العسل والشمع

على صفة تسمية كالجوز  
كسر المنازل وأجارة  
العبيد ولا يجوز  
الكراء الاعلى سنة  
معروفة وإذا تكاثر  
الرجل الارض ذات  
الماء من العين أو التهر  
أو النيل أو غير ما أو غيلا  
أو الأبار على أن يزرعها  
غله شتاء وصيف فزرعها  
احدى الفنتين والماء  
قائم ثم نصب الماء  
فذهب قبل الغلة  
الثانية فأراد رد الارض  
لذهب الماء عنها  
فذلك له ويكون عليه  
من الكراء بحصة  
ما زرعه إن كان الثلث  
أو أكثر أو أقل  
وسقط عنه حصة ما لم  
يزرع لانه لا صلاح للزرع  
الابه ولو تكاثر اه سنة  
فزرعها فاقضت السنة  
والزرع فيها لم يبلغ أن  
يحصد فإن كانت السنة  
يكتنه أن يزرع فيها زرعاً  
يحصد قبلها فالكراء  
حاز وليس لرب الزرع  
أن يثبت زرعه وعمله  
أن ينقله عن الارض

### (باب السلف في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وكل ما كول كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن شأن أو سمن بقر وان كان سمن الجواميس مخالفا قال سمن جواميس لا يجرى غير ذلك وان كان ببلد يختلف سمن الجنس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال عكة سمن شأن نخدة وسمن شأن تهامة وذلك أنهم ما يتباينان في اللون والصفة والطعم والتمن (قال) والقول فيه كالقول في العسل قبله فما كان عينا خارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لانه أسرع تغيرا منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لانه عيب فيه

### (السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت اذا اختلف لم يجر فيه إلا أن يوصف بصفته وجنسه وان كان قدمه بغيره وصفه بالجدد أو سمي عصر عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبايع والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب السمن والعسل (قال) والآدم كلها التي هي أو ذلك السيط وغيره اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وان اختلف عشقها وحدثها نسب إلى الحدانة والعقن فان باينت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقلها الزمان ولا تغير قلت عصر سنة كذا وكذا لا يجر فيه غير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل مانس أهل العلم إلى العيب في جنس منها لم يلزم مشتريه إلا أن يشاء هو متطوعا (قال) ولا خبر في أن يقول في شيء من الأشياء اسم البلد في أجود ما يكون منه لانه لا يوقف على حد أجود ما يكون منه أبدا فاما أراد ما يكون منه فأكرهه ولا يفسد به البيع من قبل أنه ان أعطى خيرا من أراد ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغيره من أجز من صفة الراداة كله (قال) وما اشترى من الآدم كيدا كتيل وما اشترى وزنا بطروقه لم يجر شراؤه بالوزن في الظروف لاختلاف الظروف وانه لا يوقف على حد وزنها فلو اشترى جزاها وفسد شرط وزانها لم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري إلا أن يراضا بالبايع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما بقي من الزيت وان لم يراضا وأراد الألامر لهما وزن الظروف قبل أن يصب فيها الآدم ثم وزن ثم يصب فيها ثم يطرح وزن الظروف وان كان فهذا زيت وزن فرغت ثم وزن الظروف ثم ألقى وزنها من الزيت وما أسلف فيه من الآدم فهو له صاف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاه

### (السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزيت كقول في السمن يسمى زبد ماعز أو زبد شأن أو زبد بقر ويقول بجدي أو نهي لا يجرى غيره بشرطه مكيلا أو موزنا بشرطه بديوم لانه يتغير في غده بهامة حتى يحمض ويتغير في الحرق ويتغير في البرد تغيرا دون ذلك ويضد بكل غير أنه لا يكون بديوم كزبد غده فان ترك من هذا شيئا لم يجر السلف فيه وليس للسلف أن يعطي زبدنا حتى وان كان غده جديوم بديوم أو نهي لا يجرى بديوم فاعلى في سقاء فيه لبن يحمض يذهب تغيره فيكون عسافا الزبد لانه جدد وهو غير جدد ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقته ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم عينا أنه يرد به كالقول فيما وصفنا قبله

### (السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزيت ويضد كما يضد في الزيت بذكر أنه يقول ماعز

الآن يشاء رب الأرض  
تركه (قال الشافعي)  
واذا شرط أن يزرعها  
صنفها من الزرع  
يستحصل أو يستحصل  
قبل السنة فأخروا إلى  
وقت من السنة  
وانقضت السنة قبل  
بلوغه فكذلك أيضا وان  
تكرار المدة أقل من  
سنة وشرط أن يزرعها  
شأ بعينه و يتركه حتى  
يستحصل وكان يعلم أنه لا  
يمكنه أن يستحصل في  
مثل المدة التي تكرارها  
فالتكرار فيه فاسد من  
قبل أن ان أثبت بينهما  
شرطهما ولم أثبت  
على الرب الأرض  
أن يزرعها فيها بعد  
انقضاء المدة أبطلت  
شرط الزرع أن يتركه  
حتى يستحصل وان  
أثبت له زرعها حتى  
يستحصل أبطلت شرط  
رب الأرض فكان هذا  
كسرا فاسدا ولرب  
الأرض كرام مثل  
أرضه اذا زرع عليه  
تركه حتى يستحصل

أو ضأن أو بقروان كان إبلا أن يقول لن غواداً أو أوراك أو خمسة و يقول في هذا كله بن الراعية  
والملعة لاختلاف ألبن الراعي والملعة وتفاضلها في الطعام والصفة والنهن فأى هذا سكت عنه لم يحز  
معه السلم ولم يحز الأبان قول حلباً أو يقول لن يومه لأنه يتغير في غده (قال الشافعي) والحلب ما حلب  
من ساعته وكان متى حذفة الحلب أن تقل حلاوته فذلك حين ينتقل إلى أن يخرج من اسم الحلب  
(قال) وإذا أسلف فيه بكيل فليس له أن يكيه برغوة لأنها تزدق كيه وليست بلبن تبقى بقاء اللبن ولكن  
إذا أسلف فيه وزناً فلا بأس عندي أن تزدق برغوة لأنها لا تزدق بديق ورتبه فان زعم أهل العلم أنها تزدق ورتبه  
فلا يربه حتى تسكن كالأكيلة حتى تسكن (قال) ولا يخفى أن سلف في لبن مخيض لأنه لا يكون مخيضاً  
إلا بإخراج زبدته وزبدته لا يخرج إلا بالماء ولا يعرف المشتري كم فيه من الماء لخفاء الماء في اللبن وقد يجعل ذلك  
البائع لأنه يصعب بغير كيل وزبدته بعد مرة والماء غير اللبن فلا يكون على أحد أن سلف في مدين  
فيعطى تسعة أعشار المدين أو عشرة ماء لأنه لا يميز بين ماء حديث ولينه وإذا كان الماء مجعولاً كان أفسده  
لأنه لا يدري كم أعطى من لبن وماء (قال) ولا يخفى أن سلف في لبن ويقول حامض لأنه قد يسمى حامضاً  
بعد يوم أو يومين وأيام وزيادة حوضته زبادة نقص فيه ليس كالخلو الذي يقال له خلوفاً أخذته أقل ما يقع  
عليه اسم الحلاوة ومع صفة غيرها وما زاد على أقل ما يقع عليه اسم الحلاوة زبادة خيرة للمشتري وتطوع عن  
البائع وزيادة حوضته اللبن كما وصفت نقص على المشتري وإذا شرط لن يوم أو لن يومين فأنما يعني ما حلب  
من يومه وما حلب من يومين فيشترط غير حامض وفي لبن الأبل غير فارص فان كان بيلد لا يمكن فيه إلا أن  
يحمض في تلك المدة فلا يخفى السلف فيه بهذه الصفة لما وصفت من أنه لا يوقف على حد الحوضته ولا حد  
فارص فيقال هذا أول وقت حمض فيه أو قرص فيلزمه إياه وزيادة الحوضته فيه نقص للمشتري كما وصفت في  
المسئلة قبله ولا يخفى بيع اللبن في ضرع الغنم وإن اجتمع فيها حلبة واحدة لأنه لا يدري كم هو ولا كيف  
هو ولا هو بيع عن تزي لا شيء مضمون على صاحبه بصفة وكيل وهذا خارج عما يجوز في بيع اللبن  
(قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن موسى عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أنه كان يكره بيع الصوف  
على ظهور الغنم واللبن في ضرع الأكبيل

### (السلف في اللبن رطبا وباسا)

(قال الشافعي) رحمه الله والسلف في اللبن رطبا طريا كالسلف في اللبن لا يجوز الأبان بشرط صفة حين يومه  
أو يقول جنبنا رطبا طريا لأن الطراء منه معروف والغالب منه مفارق للطري فالطراء فيه صفة يحاط بها  
ولا يخفى أن يقول غاب لأنه إذا زایل الطراء كان غاباً وإذا مرت له أيام كان غاباً وهو رطبا طريا لم ينقص له كما  
كثرة الحوضته نقص في اللبن ولا يجوز أن يقال غاب لأنه لا ينقص أول ما يدخل في الضوب من القطرة التي  
بعدها فيكون مضبوطاً بصفة والجواب فيه كالجواب في حوضته اللبن ولا يخفى السلف فيه إلا أن وزن فاما  
بعد فلا يخفى أنه لا يختلف فلا يفتق البائع ولا المشتري منه على حد معروف وبشرط فيه حين ما عر  
أوجب ضائق أو حين يقر كما وصفت في اللبن وهما سواء في هذا المعنى (قال) والحين الرطب لبن يطرح فيه  
الأنافه فيتميز ماؤه بعزل خائر لينة فيعصر فإذا سلف فيه رطبا فلا بأس في مسغارا أم كبراً أو يجوز إذا وقع  
عليه اسم الحنين (قال) ولا بأس بالسلف في الحنين اليابس وزناً وعلى ما وصفت من حين ضائق أو بقرطاً  
الأبل فلا أحسبها يكون له الحنين وبسبه حين بلغمي البلدان لأن الحنين للبلدان يختلف وهو أحبالى  
لوقال ما حين منذ شهر أو منذ كذا أو حين عامه إذا كان هذا يعرف لأنه قد يكون إذا دخل في حد البليس أنقل  
منه إذا تناول بحقوقه (قال) ولو ترك هذا لم يفسد لأنه لا يتغير مثل هذا في الجوهر والجمع حين يسلم أو نقل منه  
بعد ساعة من خوفه أو ثمرة في أول ما يبس يكاد يكون أقل نقصاً منه بعد شهر أو أكثر ولا يجوز إلا أن

(قال الشافعي) وإذا

تكاثر الأرض التي

لأما لها انما سقى

نطف سماء أو بسيل

أن جاء فلا يصح كراؤها

الأعلى أن يكره إياها

أرضاً بيضاء لماء لها

يصنع بها المستكرى

ما شاء في سنة الآله

لأبني ولا يفرس فاذا

وقع على هذا صح

الكره ولزمه زرع أو لم

يزرع فان أكره إياها

على أن يزرعها ولم يقل

أرضاً بيضاء لآله لها

وهما يعلنان أنهما

لا تزرع إلا بطر أو بسيل

يحدث فالكره فاسد

ولو كانت الأرض ذات

نهر مثل التبل وغيره

مما يهل الأرض على أن

يزرعها زرعاً لا يصلح

الأبان روى بالنيل

لا يشرها ولا يشر ب

غيره فالكره فاسد

وإذا تكراها والماء قائم

عليها وقد ينصر

لأحالة في وقت يمكن

فيه الزرع فالكره

جائز وإن كان قد ينصر

يقال حين غير قديم فكل ما أتاه فقال أهل العلم ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه وان كان بعضه أطرى من بعض لأن السلف أقل ما يقع عليه اسم الطرقة والسلف منطوع عما هو أكثر منه ولا خريف أن يقول حين عتيق ولا قديم لأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره غير محدود وكل ما تقدم في اسم العتيق ولزادته البالي مروا عليه كان نقصاله كما وصفنا قبله في حوضه اللين وكل ما كان عيا في حين عند أهل العلم من افراط ملح أو حوضه طعم أو غيره لم يلزم المشتري

### (السلف في البالي)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في البالي وزن معلوم ولا خريفه الاموز ولا يجوز مكلا من قبل تنكسه وتجافيه في المكال والقول فيه كالقول في اللين والحين نصف ما عزا أو وضائنا أو بقر أو طير ما فيكون له أقل ما يقع عليه اسم الطرقة ويكون البائع منطوعا هو غير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطري لأن ذلك كما وصف غير محدود الأول والآخر والتزديد البعد من الطرقة نقص على المشتري

### (الصوف والشعر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا خريف أن يسلم في صوف غنم بأعينها ولا شعرها إذا كان ذلك إلى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأنى الآفة عليه فتذهب أو تنقص قبل اليوم وقد يفسد من وجه غير هذا ولا خريف أن يسلم في ألان غنم بأعينها ولا يزدها ولا ينقصها ولا يشبهها ولا كان ذلك بكيل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأنى عليها فتكسبها فيقطع ما أسلف فيه منها وتأنى عليها فيعزلها كما فيقطع ما يكون منه ما أسلم فيه منها أو تنقصه وكذلك لا خريفه ولو حلبت الحن نشتر بها لأن الآفة تأنى عليها قبل الاستفاد (قال الشافعي) وذلك أن أول أجزاءها فاصات الآفة عليها أمر بقطع ما أسلم فيه منها وبعضه فردناه على البائع بمثل الصفة التي أسلفه فيها كالأطباء لأنه باع صفة من غنم بهنما خوفا لها في غنم غيرها وهو لو باع عينا فمكتم نحوه إلى غيرهما ولو نحوه إلى غيرها كان جزأنا يشتري غير عين بعين أو غير مضمون عليه بصفة يكلف الاتيان به متى حل عليه فأجرت في بيع السليلين ما ليس منها اتان بيع السليلين بيع عين بعينها ملكها المشتري على البائع أوصفه بعينها ملكها المشتري على البائع وبضمها حتى يؤديها إلى المشتري (قال) وإذا لم يجران يسلم الرجل إلى الرجل في غمر حائط بعينه ولا في حنطة أرض بهينها ما وصفت من الآفات التي تقع في الثمرة والزرع كان لبن المشاة ونسلها كله في هذا المعنى تصبها إلا فات كما تصب الزرع والنسر وكانت الآفات إليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها بقطع من أيدي الناس ولا خريف في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه محله موجودا في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه بحال فإن كان يختلف فلا خريفه لأنه حينئذ غير موصول إلى أدائه فعلى هذا كل ما لطف وقباصه ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه إذا شرطت محله في وقت يكون موجودا فيه بأيدي الناس

### (السلف في العلم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه فيه فالسلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يحل فيه مختلف فلا خريفه وإن كان يكون لا يختلف في حينه الذي يحل فيه في بلد يختلف في بلد آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفسد السلف في البلد الذي يختلف فيه الآن يكون مما لا يتغير في الحل فيصل من بلد إلى بلد مثل الثياب وما أشبهها فاما ما كان رطبا من الماء وكان إذا حل من بلد إلى بلد تغير لم يجر فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه وهكذا كل سلعة من السلع إذا

ولا ينفسر كرهت الكراه إلا بعد انحساره وان غرقها بعد أن صبح كراؤه نيل أو سيل أو شيء يذهب الأرض أو غسبت انتقض الكراه

بينهما من يوم تلفت الأرض فان تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع فرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بخصته من الكسرا وإن شاء ردها لأن الأرض لم تسلم له كلها وإن كان زرع بطل عنه ما تلف وزرعه حصه ما زرع من الكسرا وكذا إذا بيعت الصفة مائة صاع بين معلوم قتل فخصون صاعا فالمشتري بالتلف في أن يأخذ النجسين بخصتهما من الثمن أو ورد البيع لأنه لم يسلم له كل ما اشتري وكذلك لو اكترى دارا فأنه يدم بعضها كان له أن يجبس منها ما بقي بخصته من الكسرا وهذا بخلاف ما لا يعض من عهد اشتراه فلم يقضه حتى

### (١) قال السراج

البلقي المراء بالترجمة أن يسلم في صوف غنم معينة أو شعرها أو في غير معينة غير الصوف

والشعر اه



لم تختلف في وقتها في بلدنا فزعم السلف وإذا اختلفت ببلد لم يجز السلف فيه في الحين الذي يختلف فيه إذا كانت من الرطب من الماء كقول

### (صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه بقول لحم ما عرذ كرخصى أو ذكر تنق فصاعدا أو جدى رضيع أو فطيم وسمين أو متقن ومن موضع كذا أو بشرط الوزن أو يقول لحم ما عرذ تنق فصاعدا أو صغيرة يصف لحمها وموضعها ويقول لحم ضأن ويصفه هكذا ويقول في البعير خاصة بغير راع من قبل اختلاف الراعي والمالوف وذلك أن لحمان ذكروها وأناؤها وصغارها وكبارها وخصياتها وقملها تختلف ومواضع لحمها تختلف ويختلف لحمها فإذا حدد بسمانة كان للشترى أدنى ما يقع عليه اسم السمانة وكان البائع متطوعا على منه أن أعطاه إياه وإذا حدد متقنا كان له أدنى ما يقع عليه اسم الاتقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعف بحال وذلك أن الأعف يتبين والزيادة في العف نقص على المشتري والعف في اللحم كما وصفت من الجوضة في اللبن ليست بمعدودة الأعلى ولا الأدنى وإذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه والزيادة في السمانة متى شطوع به البائع على المشتري (قال) فإن شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع عما فيه من عظم لأن العظم لا يتغير من اللحم كما يتغير اللبن والمدر والحجارة من الحنطة ولو ذهب عظمه أقصد اللحم على أخذه وبقى منه على العظام ما يكون فسادا واللحم أولى أن لا يميز وأن يجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من التوثيق فإذا اشتري وزن لآل التوثيق من التروغ غير أن التروغ إذا أخرجت فواتها لم تبقى بقاها إذا كانت فواتها فيها (قال الشافعي) يتابع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التريكلوفيه فزعموا لم نعلمهم يتابعوا اللحم قط إلا فيه عظامه فدللت السنة إذا جاز بيع التريكلوفيه على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها وأجوز فكانت قياسا وخبراً وأثرهما أعلم الناس اختلافهما (قال) وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلى ووصفه وزنه جاز وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك أن أسلف في الآليات فتوزن وإذا أسلف في شحم سمى شحما صغيرا أو كبيرا وما عرذوا شحنا

### (لحم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصفت من لحم الأنيس إذا كان ببلد يكون بهما موجودا لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال إذا كان السلف فيه وإذا كان يختلف في حال أو يوجد في أخرى لم يجز السلف فيه إلا في الحال التي لا يختلف فيها (قال) ولا أحسبه يكون موجودا ببلد أبدا إلا هكذا وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وإن كان به منها وحش فقد يحظى صائده ويصيه والبلدان وإن كان منها ما يحظى لحمه يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم بدون بعض فإن الغنم تكاد أن تكون موجودة الأبل والبقير فيؤخذ السلف البائع بأن يذبح فيوق صاحب حقه لأن الذبح له يمكن بالشرا ولا يكون الصيد ممكنا بالشراء والاختلاف كما يمكنه الأنيس فإن كان ببلد يتعذر به لحم الأنيس أو شيء منه في الوقت الذي يسلف فيه لم يجز السلف فيه في الوقت الذي يتعذر فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش إذا كان موجودا ببلد الأعلى ما وصفت من لحم الأنيس أن يقول لحم طي أو أرنب أو تنبل أو بقرو حش أو حمر وحش أو صنف بعينه وبسمه صغيرا أو كبيرا ويوصف اللحم كما وصفت وسمنا أو متقنا كما وصفت في اللحم لا يختلف في شيء إلا أن تدخله خصلة لا تدخل لحم الأنيس أن كان منه شيء يصاد بشئ يكون لحمه معه طيبا وآخر يصاد بشئ يكون لحمه معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فإن لم يشترط مثل أهل العلم فإن كانوا

حدثه عيب فله الانتداب بين أخذ جميع الثمن أو رد له لم يسله ما هو غير معيب والمسكن ينفض من المسكن من الدار والارض كذلك وإن حر بالارض ماء فأفسد زرع أو أصابه حريق أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائع على الزرع لا على الارض كالأكثر منه دار البر فاحرق البر ولو أكرها البر زرعها فصا فله أن يزرعها ما يضر بالارض الاضرار القصر وإن كان يضر بهما مثل عروق تبقى فيها فليس ذلك فان فصل فهو متعدد ورب الارض بالخير إن شاء أخذ الكراء وما نقصت الارض عما ينقصها زرع القمح أو يأخذ منه كراستها (قال المصنف) رحمه الله شبه أن يكون الأول أولى لأنه أخذ ما أكثر وزاد على المكري ضررا

يبتون في بعض اللحم الفاسد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فإن كانوا يقولون ليس بفساد ولكن صد كذا  
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على البائع ويلزم المشتري وهذا يدخل الغنم فيكون بعضها أطيب لحما من  
بعض ولا يرد من جهة شيء إلا من فساد (قال) ومتى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالقول في الانيس  
فإنما يجوز بصفة وزن وجنس ويجوز السلف في لحم الطير كله بصفة وسماته وانما هو وزن غير أنه لا سن  
له وانما يباع بصفة مكان السن بكثير وصغير وما احتمل أن يباع بعضها بصفة موصوفة وما لم يحتل أن  
يبيع لصغره وصف طائر وسماته وأسلم فيه بوزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم أنما يجوز بالعدد  
في الحى دون الذبوح والمذبح طعام لا يجوز إلا بالوزن وإذا أسلم في لحم طير وزن لم يكن عليه أن يأخذ في  
الوزن رأسه ولا يجعله من دون الفخذين لأن رجليه لالحم فيه ما وإن رأسه إذا قصد اللحم كان معروف أنه لا يقع  
عليه اسم اللحم المقصود فصدده

### (الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان إذا كان السلف يحمل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من أيدي  
الناس بذلك البلعجاز السلف فيها وإذا كان الوقت الذي يحمل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فيه فلا خير  
في السلف فيها كما قلنا في لحم الوحش والانيس (قال) وإذا أسلف فيها أسلم في ملح بوزن وأطرى بوزن معلوم  
ولا يجوز زل السلف فيه حتى يسمي كل حوت منه بحمفه فإنه يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن  
يسلف في شيء من الحيتان إلا بوزن فإن قال قائل فقد تحير السلف في الحيوان عددا موصوفا فافرق بينه  
وبين الحيتان قبل الحيوان يشتري بعينين أحدهما المنفعة في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجامعة  
والثانية ليدفع فيؤكل فأجزت شراءه من جهة المنفعة العظمى ولست أجيز شراءه من جهة بعدد الأثرى أنه إن  
قال أي علم لحم شاة ثنته ما عزة ولم يشترط وزن لأنه لا يعرف قدر اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن  
ولأن الناس انما اشترى من كل ما يؤكل وبشر بالحزاف ما يعاينون فأما ما ضمن فليس يشتري منه جزا فافا  
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لحم  
فيه بوزنه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه في الرأس ويلزمه ما بين ذلك إلا أن  
يكون من حوت كبير فيسمى وزنا من الحوت مما أسلف فيه موضعها منه ولا يجوز أن يسلف فيه إلا  
في موضع إذا احتمل ما تحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما سلف فيه ويصف الموضع الذي سلف  
فيه وإذا لم يحتل أن كان ما وصفت في الطير

### (الرؤس والأكراع)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز زعدي السلف في شيء من الرؤس من صفارها ولا كبارها ولا الأكراع  
لأنما يجوز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نخسده بذرع أو كيل أو وزن فأما عدد متفرقا فلا وذلك أنه  
قد يكون شئنه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فأذا لم تحذفه كما  
حددنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزاء غير محدود وانما تزي الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من  
سقطها الذي يطرح ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافره ومناخره وجلود خنده وما  
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدره منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه وزنوا عنه غير ما يؤكل من صوف  
وشعر وغيره ولا يشبه التري في التمر لأنه قد ينتفع بالذوق ولا القشر في الجوز لأنه قد ينتفع بقشر الجوز وهذا  
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحامل رجل فأجاز لم يجز عندى أن يؤمر أحد بأن يبيعه الاموز وأن والله

كرجل أكثر منزلا  
يدخل فيه ما يحمل  
سقفه يحمل فيه أكثر  
فأضر ذلك بالمنزل فقد  
استوفى سكناه وعليه قيمة  
ضرره وكذلك لو أكثرى  
منزلا سفلا فجعل فيه  
القصارين والأحدادين  
فتقطع البناء فقد استوفى  
ما أكثره وعليه  
بالتعدى ما نقص بالمنزل  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وإن قال له أرزعهما  
ما شئت فلا يجتمع من  
زروع ماشاء ولو أراد  
الفراس فهو غير الزرع  
وإن قال أرزعهما أو  
أغرسهما ما شئت  
فألكراه جائز (قال  
المرزقي) أولى بقوله  
أن لا يجوز هذا لأنه لا  
يدري يغرس أكثر  
الأرض فيكثر الضرر  
على صاحبها أو لا يغرس  
فتسلم أرضه من نقصان  
بأن يغرس فهذا في معنى  
أن يجوز ولا يجوز في  
معنى قوله وبالله التوفيق  
(قال الشافعي) وإن  
انقضت سنو لم يكن لرب

تعالى أعلم ولا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت في غير هذا الموضع أن السبع ضربان أحدهما سبع عن قاعة فلا بأس أن تباع بتقديدين إذا قبضت العين أو سبع شيء موصوف مضمون على بائعه يأتي به لا بدعائلا أو إلى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري ثمنه قبل أن يتفرق المتبايعان وهذا مستويان إذا شرط فيه أجل أو ضمان أو يكون أحد البعين نقدا والأخر دين أو مضمون قال وذلك أني إذا ابتعت سلعة ودفعتها للبائع وكان ثمنها إلى أجل فالسلعة تقدر الثمن إلى أجل معروفة وإذا دفعت اليه مائة دينار في طعام موصوف إلى أجل فالمائة تقدر السلعة مضمونة يأتي بها صاحبها لا بد ولا أخير في دين دين ولو اشترى رجل ثلاثين رطلا لجا بدينا ودفعه يأخذ كل يوم رطلا فكان أول محله أحسن دفع وأخره إلى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل البيع الذي أخذ أوقيته أن لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين دين ولو اشترى رطلا منفردا وتسعة وعشرين بعد في صفقة غير صفته كان الرطل جائزا التسعة والعشرون منتقضة وليس أخذه أو لها إذا لم يأخذها في مقام واحد بالذي يخرج من أن يكون دين الأثرى أنه ليس له أن يأخذ رطلا بعد الأول الأربعة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري الطعام دين ويأخذ في كسبه لأن محله واحد وله أخذه كله في مقامه لأنه لا يقدر على أخذه إلا هكذا لأجله ولا جاز هذا إذا كان يشتري دينار ثلاثين صاعا حطة يأخذ كل يوم صاعا (قال) وهذا هكذا في الرطب والفاكهة وغيرهما كل شيء لم يقبضه ساعة يتبايعانه معا ولم يكن لبايعه دفعه عن شيء منه حين يسرع في قبضه كله لم يجز أن يكون ديننا (قال) ولو جاز هذا في اللحم جاز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره (قال الشافعي) ولو قال فاعل هذا في اللحم جاز وقال هذا مثل الدار شيكراها الرجل إلى أجل فيجب عليه من كراها يقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقبس اللحم بالطعام أولى به من أن يقبضه بالسكن لبعد السكن من الطعام في الأصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع قيل أرأيت إذا أكرمت دارا اشهر أو دفعته للبائع فلم تسكنها أجب عليك الكراء قال نعم قلت ودفعته للبائع طرفه عين أضرمت المدة التي أكرمتها البائع أجب عليك كراؤها قال نعم قلت أفرأيت إذا بعته ثلاثين رطلا لجالى إلى أجل ودفعته للبائع رطلا ثم حرمت ثلاثين يوما ولم تقبض غير الرطل الأول أبرأ من ثلاثين رطلا كبرئت من سكن ثلاثين يوما فان قال لا قيل لأنه يحتاج في كل يوم إلى أن يبرأ من رطل لحم يدفعه البائع لا يبرئه ما قبضه ولا المدمنة لا يدفعه قال نعم ويقال ليس هكذا الدار فإذا قال لا قبل أفتأثرهما مقترقين في الأصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقبس اللحم بالما كوال الذي هو في مثل معناه من الربا والوزن والكيل وقبسته بما لا يشبهه أو رأيت إذا أكرمتك تلك الدار بعينها فأنه دمت أكرمتني أن أعطيك دارا بصفتها فان قال لا قبل فإذا بعك لحما بصفة وله مائة فبات ما شئت أم يرضه أن يعطيك لحما بصفة فإذا قال نعم قيل أفتأثرهما مقترقين في كل أمرهما فكيف تقبس أحدهما بالآخر وإذا أسلف من موضع في اللحم الماعز بعينه بوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان عجز ذلك الموضع عن مبلغ صفقة السلم أعطاه من شاة غيره أو مثل صفته ولو أسلفه في طعام غيره فأعطاه بعض طعامه أجد من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقي منه أجد من شرطه إذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

### باب السلف في العطر وزنا

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرف بها ووزن جاز السلف فيه فإذا كان الاسم منه جميع أشياء مختلفة الجود لم يجز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كما يجمع التراسم التبر ويقربها أسماء تنبئان فلا يجوز السلف فيها إلا بأن يسمى الصنف الذي أسلف فيه ويسمى جيداً منه ورد في فعل هذا أصل السلف في العطر وقياسه فالتعثر منه الانشعب والاختصر والابيض

الارض أن يقطع غرسه حتى يعطيه قيمته وقيمة غمرته ان كانت فيه يوم يقلعه (قال الشافعي) رحمه الله ولرب القراس ان شاء أن يقلعه على أن عليه ما نقص الارض والقراس كالسقاء اذا كان باذن مالك الارض مطلقا وما أكثر في فاسد أو قبضها ولم يزرع ولم يسكن حتى انقضت السنة فطليه كراء المثل (قال المزني) رحمه الله القياس عندي وبالله التوفيق انه اذا أجله أجل يغرس فيه فأنقض الأجل أو أذن له يبن في عرصة له سنتين وانقض الأجل أن الارض والعرصة مردودتان لأنه لم يعمر شيئا فطليه ردما ليس له فيه حق على أهله ولا يجبر صاحب الارض على شراء غراس ولا بناء الا أن يشاء والله عز وجل يقول الا أن تكون

وغیره ولا يجوز السلف فسه حتى يسمى أشبه أو أخضر جدا ووردنا وقطعاصحا وزن كذا وان  
 كنت تریده أبيض سميت أبيض وان كنت تریده قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وان لم تسم هكذا أو  
 سميت قطعاصحا لم يكن لك ذلك مقتنا وذلك أنه متباين في اللون ويخرج من أن يكون بالصفة التي سلف  
 وان سميت عنبراً ووصفت لونه وجودته كان لك عنبر في ذلك اللون والحدودة صفاراً أعطاه وكباراً وان كان  
 في العنبر شيء مختلف بالبلدان يعرف ببلده أنه لم يخرج حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الشاب حتى  
 يقول مروياً أو هروياً (قال) وقد نزع بعض أهل العلم بالمسك أنه سر دابة كالطبي في نفسه في وقت من  
 الاوقات وكله ذهب الى أنه دم جمع فكأنه ذهب الى أن لا يحل التطيب به لما وصفت (قال) كيف جاز  
 لك أن تحزن التطيب بشئ وقد أخبرك أهل العلم أنه ألقي من حي وما ألقي من حي كان عندك في معنى الميتة  
 فترأى كله (قال) فقلت له قلت به خبراً واجاعاً وقبلاً قال فاذ كرفه القياس قلت أخبرني أولي بلد قال  
 سأسألك عنه فاذ كرفه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وان لكم في الانعام لعلبة لتسفيكم بها في  
 بطونهم من بين فرث ودم بناخالصا لثلاثين فأحل شيخنا جرح من حي اذا كان من حي يجمع معينين  
 الطبيب وأن ليس بعضونه ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرم الدم من مذبح حي فلم يحل  
 لاحد أن يأكل دماً مفقوفاً من ذبح أو غيره فلو كان حرمنا الدم لم يخرج جرح من حي أحلنا من المذبح  
 ولكننا حرمناه لخصاسته ونص الكتاب بمثل البول والرجع من قبل أنه ليس من الطيبات قياساً على  
 ما وجب عليه مما يخرج من الحي من الدم وكان في البول والرجع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً ووجدت  
 الولد يخرج من حي حلالاً ووجدت البيضة يخرج من حي بائضاً حية فتكون حلالاً لان هذا من الطيبات فكيف  
 أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطيبات اذا خرج من حي أن يكون حلالاً ولا ذهب الى أن تشبهه بعضو  
 قطع من حي والعضو الذي قطع من حي لا يعود فيه أبداً وبين فيه نقصا وهذا يعود زعمت بحاله قبل يسقط  
 منه فهو بالبن والبيضة والودائش أم هو بالدم والبول والرجع أشبه فقال بل بالبن والبيضة والودائش  
 اذا كانت تعود (١) بحالها أشبه منه بالعضو يقطع منها واذا كان أطيب من اللبن والبيضة والودائع وما  
 دونه في الطيب من اللبن والبيض يحل لانه طيب كان هو أحل لانه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجيع الخبيث  
 (قال) فما الخبر قلت (أخبرنا) الزنجي عن موسى بن عقبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى النجاشي  
 أواق مسك فقال لا مصلحة في قد أهديت النجاشي أواق مسك ولا أراء الاقدام قبل أن يصل اليه  
 فان جاءته واهبت لك كذا فبما أنه فوه بها ولغيرها منه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك أنحوط هو فقال أو  
 ليس من أطيب طبيكم وتطيب بعد بالمسك والذرة وفيه المسك وابن عباس بالغالية قبل يحرم وفيها المسك  
 ولم الناس عندنا اختلاف في باحثه (قال) فقال لي قال خبرت أن العنبري ينبذ حوت من جوفه  
 فكيف أحلت منه قلت أخبرني عدد من أتبعه أن العنبري نبات خلقه الله تعالى في حشاف في البحر  
 فقال لي منهم نفر جيتنا الرج الى جزيرة فاقنا بها ونحن ننظر من فوقها الى الحشفة (٢) خارجة من المائمتها  
 عليها غيرة أصلها مستطيل كعنف الشاة والعنبرة ممدودة في فرعها من كنانتها هادئة راقا تعظم فاخرنا أخذها  
 رجاء أن تر يدعها فهاهنا جرحك البحر فقطعها فخرجت مع الومج ويختلف على أهل العلم بأنه ما  
 وصفوا وانما غلط من قال انه يمدح حوت أو طير فبأنه كله لينة وطير يحرمه وقد زعم بعض أهل العلم  
 أنه لا تأكله دابة الاقتله فميت الحوت الذي يأكله فينبذ البحر فيؤخذ فيشوي بطنه فيستخرج منه قال  
 فانقول فيما استخرج من بطنه قلت يغسل عنه شئ أصابه فيذهب فيه كله انما يصيب ما ظهر منه كما  
 به من قبل أنه مسجود غلط غير متقرر لا يتخلطه شئ أصابه فيذهب فيه كله انما يصيب ما ظهر منه كما  
 يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيطهر ويصيب الشئ من الذهب والفضة والخماس والرماس والحديد

تجارة عن تراض منكم  
 وهذا قد منع ماله الآن  
 يشتري ما لا أرضى شراره  
 فابن السراضي (قال)  
 الشافعي رحمه الله  
 فاذا اكترى دار اسنة  
 ففصهار جمل لم يكن  
 عليه كراء لانه  
 لم يسلم له ما اكترى  
 واذا اكترى أرضاً من  
 أرض العنبر أو الخراج  
 فعليه فيما اخرجت  
 الصدقة خالط الله  
 تعالى المؤمنين فقال  
 وأوافقهم يوم حصاده  
 وهذا مال مسلم  
 وحصاد مسلم قاله  
 فيه واجبة ولو اختلفا  
 في كراءه دابة الى  
 موضع أو في كراءها أو  
 في اجارة الأرض تحالفا  
 فان كان قبل الركوب  
 والزرع تحالفا وترادا  
 وان كان بعد ذلك كان  
 عليه كراء المثل ولو قال  
 رب الأرض بكر أو قال  
 (١) قوله اذا كانت  
 تعود بحالها الخ كذا  
 بالاصول التي بايدينا  
 وتأمل اه معجمه  
 (٢) قوله الحشفة  
 بالخروج أي حضرة  
 نابتة في البحر كافي  
 القاموس اه معجمه

فيسفل فيطهر والاديب (قال) فهل في العنبر خير قلت لأعلم أحدا من أهل العلم خائف في أنه لا بأس  
 ببيع العنبر ولا أحد من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر الاماقت لك من أنه نبات والنسب لا يحرم منه شيء  
 (قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طائس  
 عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال إن كان فيه شيء فنه المحس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا  
 الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر كلمة  
 هوشى دسره البحر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في فارة لأن المسك مغيب ولا يدري كم  
 وزنه من وزن جلده والعنبر بقاقل تفاضل كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه ويبلغه وصيته  
 الذي يربيه بينه وبين غيره كما لا يجوز في الشباب الاماقت من تسمية أجناسه وهو أشد تباينا من الترويع  
 رأيت المتأمنه عما تقي دينارو الثامن صنف غيره مختصه دينارو وكلاهما ينسب الى الجوده من صنفه وهكذا  
 القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه بلبا أولون أو عظم لم يحز السلف فيه حتى يسمى ذلك ولا يتباين  
 بشئ من هذا وصف بالجوده والرداءه وجاع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شئ منه يخلطه غيره الا خلا  
 من العنبر والقش السلق من الربيع فان شرط شيئا تراه أو شيئا يشور وزنا كان قصوره ليست  
 مما تنفعه أو شيئا يخلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يحز السلف فيه (قال) وفي الفاران  
 كان من مسد البحر مما يعش في البحر فلا بأس بها وان كانت تعيش في البر وكانت فارا لم يحز بيعها  
 وشراؤها إذ لم تدبغ وان دبغت فالباغ لها مطهر فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر  
 وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصياده وغيره مثل هذه القول لأنه لا يحل بيع جلد من كلب ولا خنزير وان  
 دبغ ولا غير مدبوغ ولا شئ منهما ولا من واحد منهما

### (باب متاع الصياده)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصياده كله من الادوية كمتاع العطارين لا يختلف فيما يتباين بحسب  
 أولون أو غير ذلك يسمى ذلك الجنس وما يتباين ويسمى وزنا وجددا وعقفا قاله إذا تغير لم يصل عمله جديدا  
 وما اختلف منه بغيره لم يحز كقوله في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شئ منه الا وحدها ومعه غيره كل  
 واحد منهما معروفة الوزن وبأخذهما متباين فاما أن يسلف منه في صنفين مخلوطين أو أصناف مثل  
 الادوية المحببة أو المجموعه بعضها الى بعض بغير عجن ولا تحبيب فلا يجوز ذلك لانه لا يوفق على حده  
 ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جوده ولا رداءه إذا اختلف (قال الشافعي) وما يؤمن على الا يوفق  
 ولا يشرب إذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف وإذا اختلف سمي أجناسه وإذا اختلف في ألوانه  
 سمي ألوانه وإذا اختلف سمي وزنه فعلى هذا الباب وقبسه (قال) وما خفت معرفته من متاع الصياده  
 وغيره مما يتخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها اذرى عمت معرفته عند أهل العلم العدول من  
 المسلمين لم يحز السلف فيه ولو كانت معرفته عامه عند الأطباء غير المسلمين والصياده غير المسلمين أو عبيد  
 المسلمين وغير عدول لم يحز السلف فيه وإما أجزاءه فبما اجمع معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم  
 به وأقل ذلك أن أحد عليه عدلين يشهدان على غيره وما كان من متاع الصياده شئ من محرم لم يحل بيعه  
 ولا شراؤه وما لم يحل شراؤه لم يحز السلف فيه لان السلف يبيع من البيع ولا يحل أكله ولا شربه وما كان  
 منها مثل الشجر الذي ليس فيه تحريم الا من جهة أن يكون مضر افا كان لم يحل شراؤه السلم ليؤكل ولا يشرب  
 فان كان يعالج به من ظاهره شئ لا يصل الى خوف ويكون إذا كان طاهرا ما لا ضرر فيه على أحد موجود  
 المتغصه في داء فلا بأس بشراؤه ولا خفي شراؤه في حاله لحوم الحيات الترياق وغيره لان الحيات محررات

السرازع عارية قال قول رب الارض  
 مع عينه ويقطع الزراع  
 زرعه وعلى الزارع  
 كراء مثله الى يوم قلع  
 زرعه وسواء كان  
 في باب الزرع أو غيره  
 (قال المزني) رحمه  
 الله هذا خلاف قوله  
 في كتاب العارية في  
 را كسب الله به يقول  
 أعزتها وقبول بل  
 أكرتها كان القول  
 قول الرا كسب مع عينه  
 وخلاف قوله في

الفصل بقول صاحب  
 الثوب بغير أجره  
 ويقول الفاعل باجرة  
 أن القول قول صاحب  
 الثوب وأولى بقوله  
 الذي قطع به في كتاب  
 (١) قوله عن أذينة  
 كذا في نصه وفي  
 نسخة عن أبيه والذي  
 في المسند عن ابن  
 أذينة ولم تنفع على  
 ما رحمه فياربعنا لله  
 من الخلاصة والقاموس  
 فراجع كنه معجمه

لأنهم من غير الطيبات ولأنه مخالطة مستهـة ولأنه لا يؤكل لحم من غير الأكمين ولاول ما لا يؤكل لحمه ولاغيره والاولا كلها منححة لا تحل الا في ضرورة فعلى ما وصف هذا الباب كله وقاسه (قال) وجاع ما يحرم أكله في ذوات الارواح خاصة الاما حرم من المسكر ولا في شئ من الارض والنبات حرام الا من جهة أن يضر الكسوم وما أشبهه فادخل في الدوام ذوات الارواح فكان يحرم الماء كونه فلا يحل ومالم يكن يحرم الماء كونه فلا بأس

### (باب السلف في المؤلؤ وغيره من متاع اصحاب الجوهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عندى السلف في المؤلؤ ولا في الزر جرد ولا في الباقوت ولا في شئ من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أنى لقلت سلف في المؤلؤة مدحرجة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلة ووزنها كذا كان الوزن في المؤلؤة مع هذه الصفة تستوى صفاته ونباتان لان منه ما يكون أنقل من غيره فيتفاضل بالنقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فانا كان هكذا فمما يوزن كان اختلافه لم يوزن في اسم الصغرى والكبرى أشد اختلافاً ولولم أفد من قبل الصفاء وان نباتان وأعطينه أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفد من حيث وصفت لان بعضه أنقل من بعض فتكون الثقيلة الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها وزناً على كبره فينباتان في الثمن نباتان متفاوئاً لا لأصط أن أصفها بالعظم أبداً اذ لم يوزن لان اسم العظم لا يضب اذ لم يكن معه وزن فلما نباتان اختلافاً فمما يوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد نباتان والله تعالى أعلم

### (باب السلف في التبرع بالذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عراً من العروض ما كان في تبرعها أو وحيداً أو أثلاً ووزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كله كالقول فيما وصفت من الاسلاف فيه ان كان في الجنس منه شئ ينبان في أوله فيكون صنفاً بيضاً وآخر أحمر وصف اللون الذي سلف فيه وكذلك ان كان ينبان في اللون في أحسنه وكذلك ان كان نباتان في لونه وقسوته وكذلك ان كان نباتان في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً الا وصفه فان ترك منه شيئاً واحد أفسد السلف وكذلك ان ترك أن يقول جيداً أو ردياً فاسد السلف وهكذا في الحديد والرصاص والآثل والزأوق فان الزأوق يختلف مع هذا في رفته وتخلاته بوصف ذلك وكل صنف منه اختلف في شئ في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الامر الاول وهكذا في الزرنيخ وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الا كمال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها

### (باب السلف في صنع الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكى والغراء وصنع الشجر كلما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصف بالبياض وأنه غير ذكر فان كان منه شئ يعرفه أهل العلم به يقولون به ذكر اذ مضى فسد وما كان منه من شجرة شتى مثل الغراء وصف بشجرة وما نباتان منه وان كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغير هذا وكبيره نباتان بوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزن له فيه قرفة أو في شجرة متقاوعة مع الصمغة لا يوزن له الصمغة الا بمحضه

### (باب الطين الارمنى وطين البصرة المختوم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم به أنه طين ارمنى ومن موضع منها معروف وطين

المزارعة وقد بينته في كتاب العارية

(احياء الموات من كتاب ومنه يحطه لا اعلم مع منه)

(قال الشافعي) رحمه الله بلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لاهله وكل ما يصلح له العامر مسن طريق وقناة ومسيل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يعلل على أهله الا اذ نهم والموات

شيان موات ما قد كان عامر الا هله ممر وفاي الاسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتاً فذلك كالعامر لاهله لا يعلل الا اذ نهم والموات الثاني ما لا يعلل على أحد في الاسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية اذ لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيوا مواتاً فهو له وعطينه صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحيوا الموات أثبت من عطية

بقاله طين البحيرة والمحتوم ويدخلان معافي الادوية وسمعت من يدعي العلم هما يزعمان هما يفتشان بطين  
غيرهما لا ينفع منفعتهما ولا يقع موقعهما ولا يسوى مائة رطل منه رطلان من واحد منهما ورايت طينا عندنا  
بالبحار من طين البحار يشبه الطين الذي رايتهم يقولون انه ارمني (قال الشافعي) فان كان بحاراً رأيت  
ما يحتل على الخلف بينه وبين ما سمعت من يدعي من أهل العلم فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وان  
كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشي بين لهما جاز السلف فيه وكان كلوصتاً قبله بما يفسد  
فيه من الادوية والقول فيه كالقول في غيره ان تباين بلون أو جنس أو بلد لم يجز السلف فيه حتى يوصف لونه  
وجنسه ويوصف بوزن معلوم

### (باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم استلف بكراً فبأهاته ابل من الصدقة فقال أبو رافع فأمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
أقضى الرجل بكره فقلت يا رسول الله اني لم أجد في الابل الا جلا خيارا رابعا فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أعطه اياه فان خيار الناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن  
كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث  
الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بيعاً بصفة  
وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن ضمن الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه بعض وكل أمر لم فيه  
الحيوان بصفة وجنس وسن فكله ثابتاً بصفة وضرب ووزن كالطعام بصفة وكل وفيه دليل على أنه  
لا بأس أن يقضى أفضل مما عليه منطوقاً عن غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال  
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن البث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد  
فنايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسع أنه عبد فبأهات سبيده فبذل فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم بعه فاشتراه بعد بن أسود بن نم لم يبيع أحداً بعدهم حتى يأه أعبد هو أم حر (قال) وهذا ما أخذ  
وهو اجازة عبد بعد بن واجازة أن يدفع عن شيء يده فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي  
قال أخبرنا سفيان بن سالم عن ابن جريح أن عبد الله بن الجوزي أخبره أن زبائداً عن أبي هريرة عن  
عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصداقاً له فبأه فظهره من فلما رآه النبي صلى الله  
عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله اني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبيع المسن يد ابند  
وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم الى الظاهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذالك اذن (قال الشافعي)  
وهذا منقطع لا يشبه مثله وانما كتبناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص وأخبره عبد الله  
ابن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان كان قال هلكت وأهلك تأمت  
وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم  
الى الظاهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند  
نزول الحاجة بهم اليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عتبة عن  
ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بيعين فقال قد يكون بيعين خمران بيعين (أخبرنا  
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي بن أبي بن  
أي طالب باع حلالة يدعي عصفير بعشرين بيعاً الى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال  
أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضومة عليه وفيها صاحبها بالربذة  
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين وواحد

من بعده من سلطان  
وغیره سواء كان الى  
جنب قرية عامرة أو  
نهراً أو حيث كان وقد  
أقطع النبي صلى الله  
عليه وسلم الدور فقال  
حتى من بني زهرة يقال  
لهم بنو عبد بن زهرة  
نكبت عاتبان أم عبد  
فقال لهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلم  
ابتعني الله اذن ان الله  
عز وجل لا يقدر أمة  
لا يؤخذ فيهم للضعف  
حق وفي ذلك دلالة  
على أن النبي صلى الله  
عليه وسلم أقطع  
بالبيعة بين ظهري  
عمارة الانصار من  
المازل والتخل وان  
ذلك لاهل العامر ودلالة  
على أن ما قارب العامر  
يكون منه موات والموات

(١) قوله عرفت حاجة  
النبي كذا بالاصول  
ولعله يشير الى رواية أو  
حكي المعنى والافاذي  
صرح به قبل وعلت  
من حاجة النبي الخ  
كتبه مصححه

الى أجل فقال لهاسمه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال لا رابى الحيوان وأغنامى من الحيوان عن ثلاث عن المضامين والملاقيع وحبل الحبلية والمضامين ما فى ظهور الجبال والملاقيع ما فى بطون الأناث وحبل الحبلية يسع كان أهل الجاهلية يبايعونه كان الرجل يتباع الجزروالى أن تنفج النافعة ثم يتبع ما فى بطنها (قال الشافعي) وما نهى عنه من هذا كانهى عنه والله أعلم وهذا ليسع عين ولا صفة ومن يسع العرو ولا يحل وقدروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع جبل الحبلية وهو موضوع فى غير هذا الموضوع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال وليشع البعير بالبعيرين يدايدو على أحدهما زيادة ورق والورق نسيئة قال وهذا كله أقول ولا بأس أن يسلف الرجل فى الأبل وجميع الحيوان بسن وصفة وأجل كما يسلف فى الطعام ولا بأس أن يبيع الرجل البعير بالبعيرين مثله أو أكثر يدايدو الى أجل وبعير بالبعيرين وزيادة دراهم يدايدو نسيئة إذا كانت إحدى البعيرين كلها نقدا أو كلها نسيئة ولا يكون فى الصفقة نقد ونسيئة إلا بالى أى ذلك كان نقدا ولا أنه كان نسيئة ولا يقرب البعير ولا يباعه لأنه لا رابى فى حيوان بحيون استدل لأنه ما بيع من البيووع ولم يحرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإنه خارج من معنى ما حرم مخصوص فيه بالتعطيل ومن بعده من ذكرنا لو استكتنا عن ذكره (قال) وإنما كرهت فى التسليم أن تكون إحدى البعيرين بصفة بعضها بقصد وبعضه بالنسيئة لافى أو أسلف ببعيرين أحدا الذين أسلفتم نقدوا الآخر نسيئة فى ببعيرين نسيئة كان فى البيعة دينين ولو أسلف ببعيرين نقد فى ببعيرين نسيئة إلى أجلين مختلفين كانت قيمة البعيرين المختلفين إلى أجل مجهولة من قيمة البعيرين النقد لانهم لا يهملوا كأن على صفة واحدة كان المستأخر منهما أقل قيمة من المتقدم فله فوقت القيمة المؤخرة لا تعرف حصصه ما لكل واحد من البعيرين منهما وهكذا الإسلام دناير فى شئ إلى أجلين فى صفقة واحدة وكذلك ببعيرين ببعير يدايدو نسيئة لارابى فى الحيوان ولا بأس أن يصدق الحيوان ويصالح عليه ويكتب عليه والحيوان بصفة وسن كالذناير والدرهم والطعام لا يخالفه كل ما جاز فندان هذا صفة أو كبل أو وزن جاز الحيوان فيه بصفة وسن ويسلف الحيوان فى الكيل والوزن والذناير والدرهم والعروض كلها من الحيوان من صفته وغير صفته إلى أجل معلوم ويبيع ما يدايدو لا رابى فيها كلها ولا ينهى من بيعه عن شئ بعقد صحيح الأيسع اللحم بالحيوان ابتاعوا من ماسواه (قال) وكل ما لم يكن فى التبايع به رابى زيادة فى عاجل أو أجل فلا بأس أن يسلف بعضه فى بعض من جنس وأجناس وفى غيره مما يحل فيه الزيادة والله أعلم

### (باب صفات الحيوان إذا كانت ديناً)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل فى بيع رجل يحز السلف فيه الأبلان يقول من نعم بنى فلان كما يقول ثوب مروى وغمر ردى وخطة مصرية لاختلاف أجناس البلاد واختلاف الثياب والتروا الخطنة ويقول رابى أو سداسى أو بازل أو أى سن أسلف فيها فيكون السن إذا كان من حيوان معروف فاعلم أى من الحيوان كالذرع فيما يندرج من الثياب والكيل فيما يكال من الطعام لأن هذا أقرب الاشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الأشياء فى الطعام والثوب من أن يحاط به فيه يقولون أنه لا انتها تنافضل فى الألوان وصفة الألوان فى الحيوان كصفة شئ الثوب ولون النحر والقر والقر والحمر وكل يوصف بما أكن فيه من أقرب الأشياء ما لا يحاط به فيه ويقولون ذكر أو أنثى لا اختلاف الذى ذكر والآنثى فإن ترك واحد من هذا فسد السلف فى الحيوان (قال) وأحب إلى أن يقول نقي من العيوب وإن لم يقبله لم يكن له عيب وإن يقول حبس بما يكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الحبس وإن لم يقبله لم يكن له مودن لأن الأيدان عيب وليس له مرض ولا عيب وإن لم يترطه (قال) وإن اختلف نعم بنى فلان أنه أقل ما يقع عليه صفة من أى نعمهم

الذى للسلطان أن يقطعه من يمسره خاصة وأن يحصى منه ما يرى أن يحصيه علما لمنافع المسلمين والذى عرفنا نصاد لالة فيما حصى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حصى النقيع وهو بلد لبس بالواسع الذى إذا حصى صافات البلاد على أهل المواسى حوله وأضر بهم وكانوا يجدون فيما سواه من البلاد سعة لأنفسهم ومواسهم والله قليل من كثير يجاوز القدر وفيه صلاح لعامة المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله تبارك وتعالى وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التى تؤخذ من الجزية ترى جمعها فيه فاما الخيل فقوة لجميع المسلمين وسلاح سبلها انتها لاهل الف والمجاهدين وأما النعم التى تفضل عن سهمان أهل الصدقات فعباد



شاء فان زاد وفهم متشوقون بالفضل وقد قيل اذا تبين منهم فسد السلف الا بان بوصف جنس من  
 نعمهم (قال) والحيوان كله مثل الابل لا يجوز في شيء منه الا ما جزأ في الابل (قال) وان كان السلف  
 في خيل أجزأ فيها ما جزأ في الابل وأحيان كان السلف في الفرس أن يصف شئ مع لونه فان لم يفعل فله  
 اللون مهما وان كان له شبه فهو بالخيار في أخذها وتر كهاو رائع بالخيار في تسليمها واعطائه اللون مهما  
 (قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ان وصف لونها وصفا غائرا أو كذا وعا يعرف  
 به اللون الذي يرمدن الفهم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته مهما وهكذا جميع الماشية جرها وبغالها  
 وراذنها وغيرهما بما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وهكذا هذا في العبيد والاماء يصف  
 أسنتهم بالسنين وألوانهم وأجناسهم وتخلينهم بالعودة والسبوة (قال) وان أتى على السن  
 واللون والجنس أجزأ وان تركه واجد لمن هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد كالقول  
 فيما قبله والتعليق أحب الي وان لم يفعل فليس له عيب كالا يكون له في البيع عيب الا أنه ما يختلفان في  
 خصلة ان جعلته وقد اشترها نقد بغريضة كان بالخيار في ردّها اذا علم أنها بسطة لانه اشترها على أنه  
 يرى أنها جعده والجعده كتر غنم من البسطة ولو اشترها بسطة ثم جعده ثم دفعه الى المسلف لم يكن له  
 ردّها لانها تازمه بسطة لان السبوة ليست بعيب تردته اغاها تقصير عن حسن أقل من قصورها بخلاف  
 الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) ولا خير في أن يسلم في جارية تصفع على أن وفها وهي  
 حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها  
 ليس فيها وهو شرأ ما لا يصرف وشراؤه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يصرف ولا يدري أن يكون أم لا ولا خير  
 في أن يسلف في ناقة بصفة ومعها ولد هاموصوفا ولا في وليدة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال)  
 ولكن ان أسلف في وليدة أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ولم يقل أنها أو ولد ناقة أو ناقة  
 ولم يقل ولد الناقة التي أعطاها جاز سواء أسلفت في صغير أو كبير موصوفا بصفة ومن جمعهما أو كبير  
 كذلك (قال) وانما جزأ في أمه ووصف بصفة لما وصف من أنه يسلف في اثنين وكره أن يقال أنها  
 وان كان موصوفا لا ينفاد تلد وتلد وتأتي على تلك الصفة ولا تأتي وكرهه لو قال معها أنها وان لم يوصف لانه  
 شرع في بغريضة وشي غير مضمون على صاحبه الا ترى أن لا أجزأ ان أسلف في أولادها سنة لأنها قد  
 تلد وتلد وبقول ولها ويكره والسلف في هذا الموضوع يخالف بيع الاعيان (قال) ولو سلف في ناقة  
 موصوفة أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خباز أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف محصيا  
 وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخباز لا أن يكون ما وصف غير موجود بالبدن  
 الذي يسلف فيه محال فلا يجوز (قال) ولو سلف في ذات درعى أنها البون كان فيها قولان أحدهما أنه  
 جائز واذا وقع عليها أنها البون كانت له كائنات في المسائل قلها وان تفاضل لالبين كما يفاضل المتى والعمل  
 والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلين لان شرطه ابتاعه والسن يميزه ولا يكون تصرفها انما هو شيء  
 بخلافه الله عز وجل فيها كما يتحدث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة السلف كان فاسدا كما يفسد  
 أن يقول أسلفت في ناقة بصفة ولين معها غير مكمل ولا موصوف وكلا لا يجوز أن أسلف في وليدة حبلى  
 وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله بيعه بغيره وبعضه بيعه هكذا  
 لا يختلف من تفهمه وغيره نعمهم والابل والبقر والغنم والطيور والدواب كلها ما كان موجودا من  
 الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله وسلف كله بصفة الا الا ان من الشاة ما انكره سلفهم  
 بدون ما سواهم من الحيوان وانكره أن يسلف فيهن انما انكره أن يسلف في الكلب والخنزير فانهما  
 لا يباعان بدين ولا بعين (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يحل بيعه لا يحل  
 السلف فيه والسلف بيع (قال) وكل ما أسلفت من حيوان وغيره شرطت معه غيره فان كان المشروط معه

موصوفاً يحل فيه السلف على الانفراد كما ذكرت انما السلف فيه وفي الموصوف معه وان لم يكن يجوز السلف فيه على الانفراد فقد السلف ولا يجوز السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل بعينه او بلبه بعينه ولا تاج ما يشترط رجل بعينه ولا يجوز ان يسلف فيه الا فيما لا ينقطع من ايدي الناس كما قلنا في الطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز ان اقرض جارية ويجوز ان اقرض كل شيء سواها من دراهم ودينار لان الفروج تحاط ما ذكره عايطا به غيرها فلما كنت اذا اسفلت جارية كان لي زعمها من لا لي لم اخف منكم فيها عوضا لم يكن لك ان تطا جارية لي زعمها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان أو واحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فافان بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز ان يكون الحيوان نسيئة أبداً قال وكيف أجزتم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكمل ولا موزون والصفة تنفع على العبد وينهض الدينار وعلى البعيرين وبينهما تفاوت في الثمن قال فقلنا قلنا بأولي الامور بان تقول به يسترسول الله صلى الله عليه وسلم في استسلافه بصيرا وقضائه اياه والقياس على ما سواها من سنته ولم يختلف اهل العلم فيه (قال) فاذكر ذلك قلت أما السنة النص فانه استسلف بعيرا وأما السنة التي استدلنا بها فانه قضى بالدية مائة من الابل ولم أعلم السجلين اختلفوا انها لسان معروفة وفي مضي ثلاث سنين والله صلى الله عليه وسلم اقتدى كل من لم يطعنه نفسان قسم له من سبي هوازن بابل سماها ست أو خمس الى أجل (قال) أما هذا فلا يعرفه قلنا فما أكرمنا لا تعرفه من العلم قال أفنابت قلت نعم ولم يحضر في اسناده قال ولم أعرف الدية من السنة قلت وتعرف عمالا بالخلفانية أن يكاتب الرجل على الوصفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرأة العبد والابل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير اعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير اعيانها ولكن نقد البلاذور من معلوم غير مردود وكذلك تلزم الابل ابل العاقلة ومن معلومة وغير معينة ولو أراد أن ينقص من أسنانها سنام تجز فلا ارأاك الاحكامت بها لمقرنة وأجزت فيها أن تكون ديناً وكذلك أجزت في صدق السامق وصفة وفي الكتابة لوقف وصفة ولو لم يكن رويته شأ الا ما جاعتا عليه من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محمداً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت علك فيه زائلة (قال) وإن السكاح يكون بغير مهر قلته فلم يجعل فيه مهر مثل المرأة إذا أصبت وتجعل الإصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته قال فانما كرهنا السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه قلنا فيخالف السلم سلفه أو البيعة أم همتي واحد قال بل كل ذلك واحد اذا جاز أن يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناً في السلم والدية ولم يختلفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديناً في الصدق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وسيد ربا قلت لا يجوز ان يكاتبه على حكم السيد على أن يعطيه غرة لم يسد صلاحها وعلى أن يعطيه ابنه المولود معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً هو يكون للسيد بأخذه قال ما حكمه حكم العبد قلنا فقلنا لا نراك تخبر بشئ الا تركته والله المستعان ومارك أجزت في الكتابة الا ما أجزت في البيوع فكيف أجزت في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة ولم تجز في السلم فيه أربأت لو كان تابعا ابن مسعود أنه كره السلم في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان ديناً كما وصفنا من إسلامه وغير ذلك اكان يكون في أحدهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الناس حجة قال لا قلت فقل بطلت حجة على ذلك متظاهرا متأكدا في غير موضع وانت زعم في أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه وزعم الشعي الذي هو أكبر من الذي روى عنه كراهته أنه انما أسلفه في قراح لعل ابل بعينه وهذا مكر وعندنا وعند كل أحد هذا بيع الملاحق والمضامين أوها وقلت الحمد بن الحسن أنت أخبرتني عن

المؤمنين يا أمير المؤمنين  
أفتار كهم أنا لا بالث  
والكلأ أهون من  
الدرهم والدينار (قال  
الشافعي) رحمه الله  
وليس للامام أن يحبس  
من الارض الا أهلها  
الذي لا يشين ضرره على  
من جاءه عليه وقال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا حي الله  
ورسوله (قال) وكان  
الرجل العزيز من العرب  
إذا اتبع بلد انحصا  
أوفي بكل على جبل ان  
كان به أو شتران لم يكن  
ثم استعوى كلباً وأوقف  
له من يسمع منتهى صوته  
بالصواء حيث انتهى  
صوته حاصم كل  
ناحية لنفسه ويرى مع  
العامة فبأسواه وبيع  
هذا من غيره لضعي  
ما شئت وما أراد معها  
فقرى أن قول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا حي الله ورسوله  
لا حي على هذا المعنى  
الخاص وأن قوله الله  
فقل له حي يحيى وغيره

أبي يوسف عن عطمان السائب عن أبي بصري أن نبي عم لعثمان أو أبا دافصعوا شأ في أبل رجل فعموا به  
 لن أباه وقتلوا فاصالها فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطي بواديه ابلا  
 مثل أباه وفصلا مثل فصلاه فأخذ ذلك عثمان فبروى عن ابن مسعود أنه يقضي في حيوان بحيون مثله  
 دينالاه ادا قضى به بالدينه وأعطيه بواديه كان ديناً وزيداً نبروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون  
 عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفه أحدهم أوزاً ثم سئلوا فافلو  
 اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأنجز رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له قال بلى قلت ولولم يكن فيه  
 غير اختلاف قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالف ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال  
 فقال منهم قائل فلو زعمت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دية وكتابه ومهر او بعد ما سيعين  
 نسبة قلت فقله ان شئت قال فان قتله قلت يكون أصل قوله لا يكون الحيوان ديناً خطأ بماله قال فان  
 انتقلت عنه قلت فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال إن الزبويه قلت فان ذهب رجل إلى قوله ما أقول أحد هملد قول ابن مسعود  
 أيجوز له قال نعم قلت فان كان مع قولهما أقول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فقلت أولى  
 أن يقال به قلت أفصدمع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وماردت لأى معنى  
 ترك أصحابنا قلت أفرجع إلى اجازته قال أقف فيه قلت فيعذر غيرك في الوقف عما ناله (قال)  
 ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الآثار إلى اجازته وقد كان بطله (قال الشافعي) قال  
 محمد بن الحسن فان صاحبنا قال انه يدخل عليكم خصلة تتركون فيها أصل قولكم انكم لا تجيزوا والاستلاف  
 الولائد خاصة وأجزتم بعضهم بدین والسلف فيهن قال قلت أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة وزمناء  
 في كل شيء كذا معذورين قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فن أخطأ قليلاً أمثل حالاً ام من أخطأ  
 كثيراً قال بل من أخطأ قليلاً ولا غيره قلت فأنتم تقر بخطا كثير وتأتى أن تتعل عنه ونحن لم نخطئ  
 أصل قولنا انما فرقتا بينه بما تنفرق الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فادكره قلت أرايت اذا اشتريت  
 منك جارية موصوفة بدین ملكك عليك الا الصفة ولو كانت عندك ما مت من تلك الصفة لم تكن في  
 واحدة ممن بعينها وكان ان تعطي أيتها شئت واذ افعلت فقدم ملكها حينئذ قال نعم قلت ولا يكون لان  
 أخذها منى كالا يكون لك أخذها لو بعثها مكانك وانتقدت منها قال نعم قلت وكل بيع بيع بمن ملك  
 هكذا قال نعم قلت أفرأيت اذا اسفلت جارية إلى أخذها منك بعدما مضى من ساعتى على كل ساعة  
 قال نعم قلت فلك ان تطأ جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتها ووطئتها قال فافرق بينها وبين غيرها  
 قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شيء من البهائم قلت فذلك المعنى فرقت بينهما  
 قال فلم يجزه أن يسلطها فان وطئها لم يردّها ومثلها قلت أيجوز أن أسلفك شيئاً لم يكون لك ان تمنع  
 منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجيز ان وطئها أن لا يكون في عليها ليل وهي غير فاته ولو جاز لم يصح  
 فيه قول قال وكف ان أجزته لا يصح فيه قول قلت لاني اذا سلطته على اسلافها فقد أبحث فرجه لذى  
 سلفها فان لم يطأها حتى يأخذها السيد أمحت للسيد فكان الفرق جلالاً لرجل ثم حم عليه بلا اخراج له  
 من ملكه ولا تخليكه رغبة الجارية غير مو لا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج حمل  
 فانما يحرم بطلاق أو أخرج ما ملكه من ملكه إلى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال  
 أفترضه بغير هذا عما نعرفه قلت نعم فياسألني أن السنة فرقت بينه قال فادكره قلت أرايت المرأة  
 نهيت أن تسافر الا مع ذي رحم محرم ونهيت أن يتخلوها رجل وليس معها ذو محرم ونهيت عن الحلال لها  
 من التزويج الا الأولى قال نعم قلت أفتعرف في هذا معنى نهيت له الا ما خلق في الا تمين من الشهوة نفسه  
 وفي الا تمين من الشهوة للرجال فليط في ذلك لئلا ينسب إلى المحرم منه ثم حيط في الحلال لعمه لئلا ينسب

ورسوله صلى الله عليه  
 وسلم انما يحصى  
 لصالح عامة المسلمين  
 لا لما يحصى له غيره من  
 خاصة نفسه وذلك  
 أنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يجعل مالاً الا  
 ما لا غنى به وبهياه  
 عنه ومصلحتهم حتى  
 صير ما ملكه الله من نخب  
 النخب وماله اذا حبس  
 قوت سنة مردود في  
 مصلحتهم في الكراع  
 والصلاح عذبة في سبيل  
 الله ولا نفعه وماله  
 كان مقررًا للطاعة الله  
 تعالى (قال) وليس  
 لاحد أن يعطي ولا يأخذ  
 من الذي حرم رسول  
 الله صلى الله عليه  
 وسلم فان أعطيه فعمره  
 نقصت عمارته

(باب ما يكون احباً)

قال الشافعي رحمه الله  
 والاحب ما عرفه الناس  
 احباً لمثل الحيوان  
 كان مسكناً فبان بني  
 بتل ما يكون مثلهناه  
 وان كان للدواب  
 فبان بني محظرة وأقل

المرل الحظ فيه أو الدلسة قال ما فيه معنى الا هذا أو في معناه قلت اقتصد انان البهائم في شئ من هذه المعاني أو ذكر الرجال أو البهائم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فسر الكتاب والسنة بينهما وله انما نهى عنه للباطلة لما خلق فيهن من الشهوات فمن قال نعم قلت فهذا فرقنا وغيره عما في هذا كفاية منه ان شاء الله تعالى قال اقتفول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة انما المعنى في الاستدلال بالخبر اللازم أو القياس عليه أو المعقول

### (باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريح أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بن يثوبين نسبة فقال لا بأس به ولم أعر أحدا يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم عكة ونجران ولا أعلم خلافا في أنه يجعل أن يسل في الثياب بصفة قال والصفتان في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز السلف حتى يجمع أن يقول لك الرجل أسلم الذي ثوب مروى أو هروى أو رازى أو بلنى أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا أصفيا دقيقا أو رقيقا فاذا جاءه على أدنى ما تلمزمه هذه الصفة تلمزمه وهو متطوع بالنضل في الجودة إذا زمتها الصفة وانما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين بالخلاف في أدق منه وأدق منه ز يادق في فضل الثوب ولم أقل صفيقا مرسله لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغلظ فيكون أن أعطاه غلظا أعطاه شرا من دقيق وان أعطاه دقيقا أعطاه شرا من غلظ وكلاهما يلمزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأبواب قبله إذا أتم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيئا وكان يقع الاسم على شئ يخالفه هو خير منه لزم المشتري لأن الخير زيادة تنطوق بها البائع وإذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه لأن الشر نقص لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فاختار بل يكره أن يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه لأن في الثياب علم أن الصفيق التخين يكون أدق في البرد أو أكثر في الحر وربما كان أبقى فهذا علم تنقسه وان كان غنى الأدنى أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته (أخبرنا الربيع) قال قال

الشافعي وان أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يحز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا أو متى رل من هذا الثياب يحز السلف لأنه يسمع مغيب غير موصوف كالأيجوز في التمر حتى يسمى جنسه (قال) وكل ما أسلم فيه من اجناس الثياب هكذا كله ان كان وشيئا به يوسفيا ونجرانيا أو فارعا وباسمه الذي يعرف به وان كان غير وثى من العصب والحبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبرة من عمل بلد كذا دقيق السيوت أو متر كاسلا أو وصفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف عمل ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرفه لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك البياض والحبر والطالسة والصفوف كله والارسيم وإذا عمل الثوب من قرأ ومن كلان أو من قطن وصفه وان لم يصف غزله اذا عمل من غزل مختلفة أو من كرسف مروى أو من كرسف خشن لم يصح وان كان انما يعمل من صف واحد يبلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله اذا وصف الدقة والعمل والذرع وقال في كل ما سلم فيه جيد أو ردي وزمته كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو لصفة التي بشرط قال وان سلف في وثى لم يحز حتى يكون للوثى صفة يعرفها أهل العدد من أهل العلم ولا يخبر في أن به خرفة ويتواضع ما على بدعيل وفيه الوثى عليها اذا لم يكن الوثى معروفا كما وصفت لان الخرفة قد تنهك فلا يعرف الوثى

عمارة لزوع التي تلك بها الارض أن يجمع ثوبا يحيط بهاتين به الارض من غيرها ويجمع حرثها وزرعها وان كان له عسب مناه أو يترحفرها أو ساقه من نهسها فقد أحباها وله ما فحقها التي لا يكون صلاحها إلا بها ومن أقطع أرضا أو تحيرها فلم يعمرها رأيت للسلطان أن يقول له ان أحيتها والا خلتنا بينها وبين من يحسبها فان تأجله رأيت أن ينعل

### (ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لاملكه أحد من الناس يعرف متفان أحدهما ما مضى ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه والثاني ما لا تطلب المنفعة فيه إلا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل

## (باب السلف في الابه والجلود)

والكبريت والملح وغيره  
وأصل المعدن مستقان  
ما كان ظاهرا كالجلي  
في الجبال تنبأه الناس  
فهذا الابه لاجل احد  
أن يقطعه بحال  
والناس فيه شرع وهكذا  
النهر والماء الطاهر  
والنبات فيما لا يملك  
لاحد وقد سأل الابه  
ابن حمال النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يقطعه  
ملح ما ربه فأقطعه اياه  
أو أراده فقبل له أنه  
كالماء العذب فقال

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا أهاب الفرس ولا جلود الابه من رق ولا غيره ولا يباع الامتور الى الله قال وذلك أنه لم يجز لنا أن نقبسه على الشيا لانه لو قبضنا عليها لم يحل الامتور وبيع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته من أن يضبط بذرع بحال ولودنهنا قبسه على ما جزا من الحيوان بصفة لم يصح لنا وذلك انما نحيز السلف في بيعهم نعم في ذلك نهي أوجز مع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في التوب ويقول باع وازل وهو في كل سن من هذه الانسان اعظم منه في السن قبله حتى ينأى غظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقرة تنسب أو باع ولاشاة كذلك ولا يتميز فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلود يقع على معرفته كما يقع على معرفة ما كان قائما من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من مسفره خالفت الجلود الحيوان في هذا وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والافسر خيرة عند التجار فيكون أمشى وأجل ما كانت فيه الحياه فيبترى البعير بعشرين بغيراً أو أكثر كلها اعظم منه لفضل التجار لشي ويدرك بذلك صفته وجسه وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لاجلها فيها وانما نقلنا لها في ثغاتها واصلتها واصلتها وموضع منها فلما لم نجد خيرا تنسبه ولا تبا على شيء جزا السلف فيه لم يجز أن نحيز السلف فيه وانما تعالى أعلم ورأينا لما لم يوقف على حده فيها ردنا الى السلم فيه ولم نجده في شيء وذلك ان ما بيع من نسبه لم يجز الامعول وما هذا الا يكون معلوما بصفة بحال

## (باب السلف في القراطيس)

اذن (قال) ومثل هذا  
كل عين ظاهرة كقط أو  
قير أو كبريت أو موميا أو  
شجرة ظاهرة في غير ملك  
أحد فهو كالماء والكل  
والناس فيه سواء ولو  
كانت بقعة من الساحل  
يرى أنه أن حفرت اياه من  
أعلاها ثم دخل عليها  
ما ظهر لها ملح كان  
للسلطان أن يقطعهما  
والرجل أن يجرها  
بهذه الصفة فيملكها

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تصرف بصفة كما تعرف الشاب بصفة وذرع وطول وعرض وجوده ورقه وغلظ واستواء صنعة أسلف فيها على هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في قري أو راسين لم يجز حتى يقال صنعة قريه كذا أو كره كذا أو رستاق كذا فان ترك من هذا شي لم يجز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا احبها بهذا المضبوطة أو مضبوطة أصح من ضبط الشيا أو مثله

## (باب السلف في الخبز ذرا)

(باب تفرع  
القطاع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خبز الساج فقال ساج طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جاز وان ترك من هذا شي لم يجز وانما أجزا هذه الاستوائينته وان طرفه لا يقربان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من نتيته وان اختلف طرفاه تقاربا واذ اشرط له غلظا فبهاه بأحد الطرفين على الغلظ والا خرا كفره متوسط بالفضل وزم المشتري أخذه فان جاءه فاقصا من طول أو ناقص أحد الطرفين من غلظ لم يزمه لان هذا نقص من حقه (قال) وكل ما استوت نتيته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس باق من طرفيه وأحد هاتين السج أو ربع رأسه فامكن الذرع فيه أو تدور وتدورا مستويا فامكن الذرع فيه بشرط فيعما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسى جلته فان كان من منجنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستثن عن أن يسمى بنفسه كما لا يستثنى أن يسمى جنس الشيا فان ترك من جنسه فقد السلف فيه وما لم يختلف أجزا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفا أو أحدهما

أجل من الآخر ونقص ما بين طرفيه أو هما بينهما لم يجز السلف فيه لانه حينئذ غير موصوف العرض  
كما لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف  
في الخشب الذي يباع ذروا كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة محدودة كما وصفت  
وهكذا خشب المواد موصوف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بإسلام الخشب في الخشب  
ولار بأفباعا الكيل والوزن من الماء كالماء والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل  
في بعضه على بعض بدأ وبدون سبب أو غير سبب كيف كان إذا كان معلوما

### (باب السلف في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يجز السلف فيه عدد ولا خزما ولا يجوز حتى يسمى الجنس  
منه فيقول ساجما سودا أو بنوس يصف لونه بنسبته إلى اللفظ من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقيقا أما  
إذا اشترت بجله قلت ذقاها أو أساطا أو غلاطا وزن كذا وكذا أو ما إذا اشترت به مختلفا قلت كذا وكذا  
رطلا غليظا وكذا وكذا وسطا وكذا وكذا رقيقا لا يجوز فيه غير هذا فإن تركت من هذا شأفا قد السلف  
وأحب لو قلت سمعا فإن لم تقبله فليس لك فيه عقد لأن العقد نفعه السماح وهي عب فيه تنقصه وكل  
ما كان فيه عيب ينقصه لما يراد به لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشترى التجار على ما وصفت لك لا يجوز  
الامذر وعالم معلوما أو موزون ما لم يعلم ما عاوصفت (قال) وما اشترى منه مطبا وقبده وصف خطب سيرا وسلم  
أو حض أو أراك أو قرنت أو عرعر ووصف باللفظ والوسط والدقة وموزون فإن تركت من هذا شيئا لم يجز  
ولا يجوز أن يسلف عددا ولا خزما ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بلفظه وركنه  
وجنسه فإن تركت من هذا شيئا قد السلف (قال) فأما عيدين القسي فلا يجوز السلف فيها إلا بامر  
قلما يكون فيها موجودا فإذا كان فيها موجودا جاز ذلك أن يقول عود شوحطة حذل من نبات أرض كذا  
السهل منها أو الجبل أو دقي أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا أو يكون مستوى  
النبته وما بين الطرفين من اللفظ فكل ما أمكنت فيه هذه الصفة منه جاز وما لم يكن لم يجز ذلك أن عيدين  
الأرض تختلف فتبين والسهل والجبل منها يتبين والوسط والدقيق يتبين وكل ما فيه هذه الصفة من شريان  
أو نبع أو غيرهم من أصناف عيدين القسي جاز وقال فيه خطوطا أو ففقا والمعلقة أقدم نباتا من الخوط  
والخوط الشاب ولاخيه في السلف في قداح النبل شوحطا كانت أو قنا وغير ذلك لأن الصفة لا تنفع عليها  
وإنما تنفصل في الخانة وتبين فيها فلا يسد على ذرع ثغراتها ولا ينحارب فخير أقل ما تنفع عليه التجارة كما  
يخير في الثياب

### (باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رجه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف خنان بلد كذا الاختلاف أصواف  
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى جيدا ونقيا ومغسولا لما يلحق به  
مما ينقل وزنه ويسمى طولا وقصارا من الصوف لاختلاف قصار وطولها فيكون وزن معلوم فإن تركت  
من هذا شيئا واحدا قد السلف فيه وإذا ما بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل ما يقع عليه  
اسم الجودة وأقل ما يقع عليه اسم اليأس وأقل ما يقع عليه اسم النقا وما عدا من صوف ضأن البلد الذي  
سمى لزم المشتري قال ولو اختلف صوف الاناث والكباش ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يجز حتى يسمى صوف  
خقول أو أوانث وإن لم يتبين ولم يكن يتبين فيعرف بعد الجزاء فوضفه بالطول وما وصفت جاز السلف فيه  
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجل بعينها لأنها قد تتلف وتأنى الأقمعة على صوفها ولا يسلف إلا في شيء

والقطائع ضربان  
أحدهما ماضى  
والثاني اقطاع أرفاق  
لا غلب مثل المقاعد  
بالأسواق التي هي  
طريق المسلمين فن قد  
في موضع منها للبيع  
كان يقدر ما يصلح له  
منها ما كان مقما فيه  
فإذا أفرقه لم يكن له  
منه من غيره كافتة  
العرب وقساططهم  
فإذا اتفقوا لم يملكوا  
بها حيث تركوا

### (أقطاع المعادن وغيرها)

(قال الشافعي) رجه  
الله في أقطاع المعادن  
قولان أحدهما أنه  
يخالف أقطاع الأرض  
لأن من أقطع أرضا فيها  
معادن أو عملها وليست  
لأحد سواه كانت ذهبا  
أو فضة أو نحاسا  
أو ما يخلص الأعمنة  
لأنه باطن مسكن  
بين ظهري تراب أو  
سجاسة كانت هذه  
كالموات فإن له أن  
يقطعه أياها ويخالفه

فإن الموات إذا أحييت  
مرة ثبت أحيائها  
وهذه في كل يوم يبتدأ  
أحيائها بالطن مائها  
ولا ينبغي أن يقطع من  
المعادن الا قدر ما يحتمل  
على أنه ان عطله لم يكن  
له منع من أخذه ومن  
جبهه في ذلك أنه له  
بيع الأرض وليس له  
بيع المعادن وانما  
كأثير تحضر بالبادية  
فتكون لحافرها ولا  
يكون له منع الماشية  
فصل مائها وكأثير  
بالبادية هو حتى به فاذا

تركه لم يمنع منه من زنه ولو  
أقطع أرضاً فأحيها ثم  
ظهر فيها معدن ملكه  
ملك الأرض في القولين  
معاور معدن عمل فيه  
جاهلي ثم استقطعه  
رجل فقهه أو أوبل  
أحدها أنه كالراجح الجاهلي  
والماء العذب فلا يمنع  
أحد أن يعمل فيه  
فاذا استبقوا إليه فإن  
وسعهم عملوا معاوان  
صاق أقرع بينهم أي هم

(١) قوله والكلأ حجارة  
المنع كذا بالاصول ولم  
يخدم بهذا المعنى في  
كتب اللغة التي بأيدينا  
ولعله محرف عن الكسبة  
جميع كسبة بالمال المهمة  
وزان غرفة وحرة

موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه مخطئ و يأتي على  
غير الصفة ولو كان الاحل فيها ساعة من النهار لان الافة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك  
كل سلف مضمون لا يخفى أن يكون في شيء بعينه لانه مخطئ ولا يخفى أن يسلفه في صوف بلا صفة وير به  
صوفاً فيقول استوفيه مثله على بياض هذا وقتاً وطوله لان هذا قد بهلك فلا يدرى كيف صفته فيصير  
السلف في شيء مجهول قال وان أسلم في ورا ابل وأشعر المعزى لم يحز الا كما وصفت في الصوف وبطل منه  
ما يبطل منه في الصوف لا يحتلف

### (باب السلف في الكرسف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يخفى في السلف في كرسف يجوز له ان ليس بمصاحفة في أن يكون مع جوزه انما  
جوزه قشرة تطرح عنه ساعة يصلح ولا خرفه حتى يسمى كرسف بلد كذا وكذا أو سمي جيداً أو رديشاً أو سمي  
أيضاً نقياً أو سمي بوزن معلوم وأجل معلوم فإن ترك من هذا شيئاً واحداً لم يحز السلف فيه وذلك أن  
كرسف البلدان يختلف فيلين ويخشن وطول شعره وقصره وسمي أو اتها ولا يخفى في السلف في كرسف  
أرض رجل بعينها كما وصفنا قبله ولكن يسلم في صفة ما مونة في أبدى الناس وان اختلف قديم الكرسف  
وجديده مما قد عايناً أو جديداً من كرسف سنة أو سنتين وان كان يكون ندباً سماه جافاً لا يخفى فيه غير  
ذلك ولو أسلم فيه منق من جبهه كان أحبالاً ولا يرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالنوى في التمر

### (باب السلف في القز والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ضبط القز بان يقال قز بلد كذا أو وصف لونه وصفاً ونقاؤه وسلامته من  
العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولا يخفى أن يترك من هذا شيئاً واحداً فان ترك لم يحز فيه السلف وان  
كان لا يضبط هذا فيه لم يحز فيه السلف وهكذا الكتان ولا يخفى أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها  
عنده لان العيب تنهك وتغير ولا يجوز السلف في هذا ما كان في معناه لا نصفه تضبط وان اختلف طول  
القز والكتان فبينا طولاً سمي طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأجزاء ان شاء الله تعالى وماسلف فيه  
كيلاً لم يستوف وزناً لا اختلاف الوزن والكيل وكذلك ماسلف فيه وزناً لم يستوف كيلاً

### (باب السلف في الحجارة والارحية وغيرهما من الحجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة النيران والحجارة تفاضل بالالوان والاحناس والعظم  
فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زئبر أو أسلانياً سمي الذي يعرفه ونسبه الى  
الصلاية وأن لا يكون فيه عرق ولا كلاً (١) والكلأ حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحبب الحديد اذا ضربت  
تكرمت من حيث لا يريد الضارب ولا تكون في البناء الاغشا (قال) ويصف كبرها بان يقول  
ما يحمل البعير منها يجربن أو لانه أو أربعة أو ستة بوزن معلوم وذلك أن الاحال تختلف وأن الحجرين  
يكونان على بعير فلا يعتدلان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من حجرين فلا يجوز  
السلف في هذا الا بوزن أو أن يشتري وهو يرى فيكون من بيوع الجسراف التي ترى قال وكذلك لا يجوز  
السلف في النقل والنقل حجارة صفراء الابان يصف صفراء من النقل أو حشواً أو دواخل فيعرف هذا  
عند أهل العلم به ولا يجوز الا بوزن لانه لا يكال بالحافيه ولا تحط به صفة كما تحط بالنوب والحيوان وغيره  
مما يباع عدداً ولا يجوز حتى يقال صلاباً او إذا قال صلاب فليس له رخو ولا كذا ولا تمتقت قال  
ولا بأس بشراء الرخام يصف كل رخامة منه بطول وعرض وثقائه وصفاه وجوده وان كانت تكون لها

تسريع (١) مختلفة ببيان فضلها منها وصف تسريع وإن لم يكن اكتفى بما يصف فإن جاء بها فاختلف فيها أربها أهل البصر فإن قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والثخانة التي شرط لزمته وإن نقص واحد من هذه لم تلتزمه قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم وزن كلوصفت في الحجارة قبله وبصفه فإن كانت له أجناس تختلف ألوان وصفه بأجناسه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آية من مرمر بصفة طول وعرض وعق وثخانة وصفته إن كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعته ولو وزن مع هذا كان أحب إلى وإن ترك وزنه لم يفده إن شاء الله تعالى وإن كان من الأرحام لم يختلف بلده فتكون حجارة بلد خير من حجارة بلد لم يجز حتى يسمى حجارة بلد ويصفها وكذلك إن اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة

### (باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومتاع البنيان فإن كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض نذا وقصة أرض نذاو يشترط جودة أو رداءة أو يشترط بياضا أو سعة أو أي لون كان إذا تفاضلت في ألوان ويشترطها بكل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولا خير في السلف فيها أجمالا ولا مكايل لأنها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أجمالا ومكايل وجزاها في غير أجال ولا مكايل إذا كان المتباع حاضرا والمتبايعان حاضرين قال وهكذا المدر لا بأس بالسلف فيه كلاما معلوما ولا خبره أجمالا ولا مكايل ولا جزاها ولا يجوز الأكليل وصفه جيدا أو رديا وسدر موضع كذا فإن اختلفت ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال وإذا وصفه جيدا أنت الجوده على البراءة من كل ما خالفها فإن كان فيه شيء أو كذا أو حجارة أو بطحاء لم يكن له لأن هذا مخالف للجودة وكذلك إن كانت النورة والقصة هي السلف فيها لم يصلح الأكلوصفت بصفة قال وإن كانت القصة والنورة مطيرتين لم يلزم المشتري لأن المطير عيب فيما وكذلك إن قدمت أقدميا يضر بهما لم يلزم المشتري لأن هذا عيب والمطر لا يكون فسادا المدر إذا عادجا فأجعله

### (باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شيء عددا إلا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه والشباب التي تضبط بجنسها وحليها ووزنها والخشب الذي يضبط بحسنه وصفته وزنعه وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطيخ ولا القثاء ولا الخمار ولا الزمان ولا الفرسك ولا الموز ولا الجوز ولا البيض أي بض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عددا غير ما استثبت وما كان في معناه لا يختلف العدد ولا شيء يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولا إلا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

### (باب السلم في الماكول كيلا ووزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلف فيما يتبايعه الناس أصلا أن كان منه فصر وتسمى خلقته فصنعه المكيال ولا يكون إذا كيل تجاف في المكيال فتكون الواحدة منه بانه في المكال عريضة الأسفل دقيقة الرأس أو عريضة الأسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فإذا وقع شيء في جنبها منه عرض أسفلها من أن يلقى بها أو وقع في المكال وما بينهما وبينه متجاوئ كانت الطبقة التي فوقه منه هكذا المجز أن يكال

يبدأ ثم يتبع الآخر قال لا تحرق بيتا سوا فيه والثاني للسلطان أن يقطعه على العتي الأول يعمل فيه ولا يعلكه إذا تركه والثالث يقطعه فيملكه ملك الأرض إذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من أحياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فالمتعبد منه في عقر بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه مملوك وكل ما ظهر عليه عنقه من بلاد الجهم فعامله كله لمن ظهر عليه من المسلمين على نجسة أسهم وما كان في قسم أحدهم من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر بقتنه فيكون له وكل ما كان في بلاد العدو مما عمر مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تسريع الذي في كتب اللغة أسارع أي خلوطاه (٢) قوله أوعريضة الأسفل والرأس الخ كذا في نصفين وفي أخرى بذله أوعريضة الرأس ذقنة الأسفل والوسط اه كتبته معصمه



واستدلنا على أن الناس اغتاروا كبله لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلف فيه كبلوا في نسبتهم هذا المعنى ما نظم واستفصار يقع في المكال منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترضة وما بين القائم تحته متخاف فيسد المعترض الذي فوقه الفرقة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكال شيء فالرغيب الفراغ وذلك مثل الرمان والسكر والخبز والبازنجان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز السلف في هذا كبلوا وزاخي عليه امتناعا سلفا وما صغر وكان يكون في المكال فينتلي به المكال ولا يتحقق التماثل بين مثل التمر وأصغر منه مما لا يختلف خلقه اختلافاً يتماثل السهم وما أشبه أسلم فيه كبل (قال) وكل ما وصف لا يجوز السلف فيه كبل فلا بأس بالسلف فيه وزنا وإن سمي كل صف منه اختلف باسمه الذي يعرف به وإن شرط فيه عظم أو صغيراً فإذا أتى به أقل ما يقع عليه اسم العظم وزنه جاز على المشتري فأما الصغير فأصغره يقع عليه اسم الصغر ولا احتياج إلى المثلثة عنه (قال) وذلك مثل أن يقول أسلم اليك في خرزخ أسافاً ويطبخ شامى أو رماناً مليساً أو رماناً حراناً ولا يستغنى في الرمان عن أن يصف طعمه حالوا ورضاً وأما صفافاً والطبخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظاماً أو صغاراً ويقول في القضاء هكذا فيقول قضاء طوال وقضاء مدرج وخيار يصفه بالعظم والصغر والوزن ولا يخفى أن يقول قضاء عظاماً أو صغاراً لا يدري كم العظام والصغار منه الآن يقول كذا وكذا رطلاته من صغاراً وكذا وكذا رطلاته من صغاراً وكذا وكذا رطلاته من صغاراً وما أشبهه فعلى هذا الباب كله وقاسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في البقول كلها إذا سمي كل جنس منها وقال هدياً أو جرجراً أو كراً أو نخلاً وأي صنف مما أسلف فيه منها وزنا معلوماً لا يجوز الامورنا فإن ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يجز السلف (قال الشافعي) وإن كان منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يجز الآن يسمى صغيراً أو كبيراً كالقنيط يختلف صغاره وكباره كالنجيل والخبز وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والتمن (قال) ويسلف في الجوز وزنا وإن كان لا يتحقق في المكيال كما وصفت أسلم فيه كبلوا والوزن أحب إلى وأصح فيه قال وقصب السكر إذا شرط بحله في وقت لا ينقطع من أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة القصب أن كان يتباين وإن كان أعلاه مالحاً ولا حلاوة فيه ولا منفعة فلا يتباين الآن يشترط أن يقطع أعلاه الذي هو بهذه المنزلة وإن كان يتباين ويترجم عليه من القشر ويقطع بجمع عروقه من أسفله قال ولا يجوز أن يسلف فيه خرماً ولا عدد لأنه لا يوفى على حده بذلك وقد رآه ونظر إليه قال ولا يخفى أن يشتري قصباً ولا يقيلاً ولا غيره مما يشبهه بأن يقول أشتري مثل ذرع كذا وكذا فداناً وكذا وكذا خرماً من بقل إلى وقت كذا وكذا الآن زر ع ذلك يختلف فيقبل ويكسر ويحسن ويقبح وأفدناه لاختلافه في القسلة والكثرة لما وصفت من أنه غير مكمل والامورون والامور والقسلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا إلا منظوراً إليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أثبت الأرض لا يجوز السلف فيه إلا وزناً أو كلاً بصفة مضمونة لأن أرض بعضها فإن أسلف فيه من أرض بعضها فالسلف فيه منقضى (قال) وكذلك لا يجوز في قصب ولا قرط ولا نصيل ولا غير بجزء ولا حال ولا يجوز فيه الامورنا موصوفاً وكذلك التي وغيرها لا يجوز إلا مكيلاً أو موزناً أو جنس معروف إذا اختلف أجناسه فإن ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف فيه وإنه أعلم

### (باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الجزاء وقال صرمته (قال الشافعي) وهذا أنقول لا يجوز أن يباع القرط الجزء واحد متعدي بوجع الجزاء وبأخذ صاحبه في جزائه عند ابتاعه فلا يؤخر مدمداً كثيراً قدر ما يمكنه جزاءه فيه من يومه (قال الشافعي)

كالعامر التام العارة  
مثل ما ظهرت عليه  
الانهار وعمر في ذلك  
على نطف السماء أو  
بالرشاء وكل ما كان لم  
يعمر قط من بلادهم فهو  
كالسوات من بلاد  
العرب وما كان من  
بلاد الحبص صلفاً  
كان لهم فلا يؤخذ منهم  
غير ما صولحوا عليه إلا  
بأنهم فإن صولحوا  
على أن للبلد الأرض  
وبكوتون أحرارهم  
عالمهم المسلمون بعد  
فالأرض كلها صليح  
ونحبها لأهل الجنس  
وأربعة أخماس الجماعة  
أهل التي وما كان  
فيها من موات فهو  
كالوات غيره فإن وقع  
الصليح على عامرها  
ومواتها كان السوات  
عالم كل من ملك العامر

(١) هذا الباب تقدم  
بحروفه بعد مسئلة بيع  
القصب في سنن أبي داود  
السراج الباقين وأعاد  
هنا بعد باقي التنسخ  
فليعلم كتبه معجبه

فان اشترا ثابت على أن بدعه أو بالاطول أو بقلط أو غير ذلك فكان يز بدق تلك الأيام فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ لأن أصله البائع وفرعه الظاهر للمشترى فإذا كان بطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم تضع عليه صفة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيته منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتبرق عرف ما للبائع فيه مما لا يشتري فيقدم من وجوه (قال) ولو اشتراه ليطع فترك وقطعه أو مكن له مدة بطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا إذا كان على حاشرة في أصل البيع أن بدعه لما وصفت مما خلط به من مال البائع مما لا يتبرق كما لو اشتري حنطة جزا فاشترط له أنها ان انتهت عليها حنطة فهي داخله في البيع فانتهت عليها حنطة البائع لم يبيتها انفسخ البيع فهال ان ما اشتري لا يتبرق ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيه على ما اشتري ومنع ما لم يشتر وهو في هذا كالباع كنه شيء فكان وشئ لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل معه وهذا البيع مما يختلف المسلمون في افساده لان رجلا قال أبيع شيئا ان تب في أرضي بكذا فان لم يثبت أربنت فليلا زلما لئن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيع شيئا ان جاني من تجاري بكذا وان لم يأت زلما لئن قال ولكنه لو اشتراه كما وصفت وركه بغير شرط أو ما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يبيع له الفضل الذي له بلائع أو ينقض البيع قال كايكون اذا باع حنطة جزا وانتهت عليها حنطة فالبائع بالخيار في أن يبيع له ما باع وما زاد في حنطته أو يرد البيع لا خلاط ما باع مما لم يبيع قال وما أقدمت فيه البيع فأصاب الغصب فيه آفة تلفه في يد المشتري فعلى المشتري ضمانه بقمته وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع للبائع وعلى كل مشترع ضمانه اذا كان يردنه كما أخذه وأخيرا ما أخذه وضمانه ان تلف وضمان نقصه ان نقص في كل شيء

### (باب السلف في الشيء المخلط لغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف حل السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشئ غير جنسه مما يبيع فيه فلا يزال به بحال سوى الماء ركان الذي يختلط به فأما فيه وكان ما صلح فيه السلف وكانا مختلطين لا يتبرقان فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما اذا اختلط لم يميز أحدهما من الآخر لم أدركم قبض من هذا وهذا فأكنت قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سويقا لوز فليس يميز السكر من دهن اللوز ولا اللوز اذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المتاع كم قبض من السكر ودهن اللوز واللوز فلما كان هكذا كان يبيع مجهولا وهكذا ان أسلم اليه في سويقا ملتوثا بمكيل لاني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد كنهه بالثالث ولو كان لا يزدن كان فاسدا من قبل أني استعت سويقا وزيتا وازيت مجهول وان كان السويق معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الا في أن لا يجوز أن أسلم البث في الفاذج ولوقت ظاهرا حلالة أو ظاهرا للدم لم يجوز لاني لا أعرف قدر التماسق (١) من العسل والسكر والدهن الذي فيه حين أو غيره ولا أعرف حلالة أو من عسل نخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف السويق الكثير الثبات كان كما يخاط صاحب فلا يتبرق غير معروف وفي هذا المعنى لو أسلم اليه في أرطال ليس لانه لا يعرف قدر التمر من الاقط والسمن (قال) وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالازرار والمخ والثلث وفي مثله الدجاج المحشو بالقيق والازرار والذيق وحده أو غيره لان المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الازرار ولا الدجاج من الحشو لا اختلاف أجوافها والخوفها ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجوز لانه ان يضبط وزن الجمل لم يضبط وزن ما يدخله ولا كنهه (قال) وفيه معنى يفسده سوى هذا وذلك أنه اذا اشترط نشأة جاعدا أو عساجدا لم يعرف جودة التماسق معمولا ولا العسل معمولا بل بالظن النارية واختلاط أحدهما بالآخر فلا يوقف على حده أنه من شرطه هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو وطبوخ لم يجوز لانه لا يجوز

كاي يجوز بيع المواث من بلاد المسلمين اذا حاز رجل ومن على في معدن في أرض ملكها لنفسه فأنخرج منه فلما ملكها وهو متعد بالعمل وان عمل بانه أو على أن ماخرج من عمله فهو له فساد أو كثر هذا أن يكون هبة لا يعرفها الواجب ولا الموهوب له ولم يجوز ولم يقض ولا ذن الخبير في أن يتم ذلك أو يرد وليس كالباقية بأن ذن في ركوبه لانه أعرف بما أعطاه وقبضه (قال الشافعي) رحمه الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم منع فضل ما يبيع به الكلام منه الله فضل رحته يوم القيامة (قال الشافعي) رحمه الله وليس له منع الماشية من فضل مائه وله أن يمنع ما يسبق به الزرع أو الشجر الا بانه

(١) قوله التماسق ويقال فيه التماسية والتماسج وهو التماس الذي هو لب الحنطة كما في القاموس وشرحه كنهه معجمه

أن يسلف في العلم الاموصوف باسماته وتفتقد مشيوا اذا لم تكن سماته فآخرة وقد يكون أعجف فلا  
يختصر أعجفه من سمينه ولا منه من سمينه اذا تقارب واذا كان مطبوعا فهو أمدان يعرف أبا سمينه  
لانه قد يطرأ ح أعجفه مع سمينه ويكون مواضع من سمينه لا يكون فيها لحم واذا كان موضع مقطوع  
من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومقفيه وأعجفه فكل ما اتصل به منه مثله (قال) ولا يخفى أن  
يسلف في عين على أنها تدفع اليه معرفة بحال لانه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كلها أو لم يختلف وذلك  
مثل أن يسلف في صاع حنطة على أن يوفيه اباها دقيقا بشرط كبل الدقيق أو لم بشرطه وذلك أنه اذا وصف  
جنسا من حنطة وجوده فصارت دقيقا شكل الدقيق من معين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة  
فتقطع حنطة تقاربها من حنطة السام وهو غير المائي ولا يتخلص هذا والاخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق  
لانه قد يكبر اذا طحن ويقل وان المشتري لم يستوف كبل الحنطة وانما قبل فيه قول البايع (قال) وقد يقصد  
غيره من وجه آخر من أن يقول لطنه اجاره لها قيمة لم تسم في أصل السلف فاذا كانت له اجاره فليس يعرف  
عن الحنطة من قيمة الاجارة فيكون سلفا مجهولا (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجزى من أقصد فيه مذهبا  
واقه تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلف في دقيق موصوف لانه لا يضمن له حنطة موصوفة بشرط عليه  
فها عمل بحال اغراض له دقيقا موصوفا وكذلك لو أسلف في ثوب موصوف بذرع موصوفه الثياب جاز وان  
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمله له لو بالبحر من قبل أن مسفة الغزل لا تعرف في الثوب ولا تعرف  
حصة لغزل من حصة العمل واذا كان الثوب موصوفا عرفت صفته (قال) وكل ما سلفه وكان يصلح  
يشي منه لا يعرفه فشرطه مصلحا فلا بأس به كاسلم اليه في ثوب وثي أو مسيرا وغيرهما من صبغ الغزل وذلك  
أن الصبغ فيه كاسل لون الثوب في السرة والياض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة ولا مصفاته  
ولا غيرهما كالتغير السويق والدقيق بالثلاث ولا يعرف لونهما وقد يشترى بان عليه ولطعمهما أو كثرما  
يشترى بان عليه ولا يخفى أن يسلم اليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضر جاز من قبل أنه لا يوقف على حد  
التضرع وان من الثياب ما يأخذ من التضرع كثر ما يأخذ منه في الذرع وان الصفقة وقعت على شيئين  
مترفين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وان عرف مصبوغا بحسنه قد عرفه فاصبح غير معروف  
قدره وهو مشتري والاخر في مشتري الى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلف في ثوب عصب لا يصبغ زينة  
له وانه لم يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من السج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته  
واذا كان هكذا اجاز واذا كان الثوب مشتري بلا صبغ ثم أدخل اصبح قبل أن يستوفي الثوب ويعرف  
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه  
في ثوب موصوف يوفيه اياه مصبوغا فصار مصبوغا أو مغسولا غلا بقيام دقة الذي يصبغ به والاخر  
في أن يسلم اليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما يتكبه وقبله لا يوقف على حد  
هذا ولا يخفى أن يسلم في حنطة مبالولة لان الابتلال لا يوقف على حد ما يرد في الحنطة وقد تميز الحنطة  
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها بالصبغ ولا يخفى السلف في حجر مطرى ولو وصف وزن النظرية  
لانه لا يقدر على أن يزن النظرية فخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لانه قد يدخله الغم بما عني له الدلالة  
بالنظرية بل على حوة العود وكذلك لا يخفى السلف في الغالة ولا شيء من الادهان التي فيها الانفال لانه  
لا يوقف على صفته لا قدر ما يدخل فيه ولا يميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل  
أن ينشئ شي وزنا أو كرهه منشوئالا لانه لا يعرف قدر اللش منه ولو وصفه بريح كرهه من قبل أنه لا يوقف  
على حد الريح (قال) وأكرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطبوع أو ثوب  
مطبوع لانه لا يوقف على حد الطيب كالا يوقف على الاوان وغيرهما ما ذكر في أن ادهان البلدان تتعامل  
في بقا طيب الريح على الماء والعرق والقدم في الحنو وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسبه فلا يتخلص كما

(كتاب العطايا)

والصدقات والجبس  
وما دخل في ذلك من

(كتاب السابعة)

(قال الشافعي) رحمه

الله يجمع ما يعطى الناس

من أموالهم ثلاثة

وجوه ثم ينسب كل

وجه منها في الحياة

منها وجهان وبعد المات

منها وجه فمافي الحياة

الصدقات واحتج فيها

بأن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه ملك مائة

سهم من خبير فقال

يا رسول الله لم أصب

مالا مثله قط وقد أدبت

أن أتقرب به الى الله

تعالى فقال النبي صلى

الله عليه وسلم حس

الاصل وسبل الثمرة

(قال الشافعي) رحمه

الله فلما أجاز صلى الله

عليه وسلم أن يجبس

أصل المال وتسبل الثمرة

دل ذلك على أخراجه

الاصل من ملكه الى أن

يكون محبوبا لعل من

سبل عليه ثم يبيع أصله

فصار هذا المال ما بينا

لما سواه وما جمعا لان

يخرج العبد من ملكه

بالتق لله عز وجل الى

تخلص الثياب تعرف بلدانها المحسية واللون وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلط في طست أو تور من نحاس أحمر أو أبيض أو شهباء أو رصاص أو حديد أو بشرطه بصفة معروفة ومضروباً ومضغاً وبصفة معروفة وبصفة بالخضاء أو أرقه وبضربه أجلاً كهو في الثياب وإذا جاء به على ما يقع عليه اسم الصفة والشرط لزمه ولم يكن له رده (قال) وكذلك كل إنسان من جنس واحد ضبط صفته فهو كالطست والعقم قال ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة وزن كان أصح وإن لم بشرط وواضح إذا اشترط سعة كالصنع أن يتناع وبالسعة وشئ وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يدفع عنه وهذا أمره صفة مضموه فلا يجوز فيها إلا أن يدفع عنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له طست من نحاس وحديد أو نحاس ورصاص لم يجز لانهما لا يخلطان فمعرفة كل واحد منهما وليس هذا كالصنع في الثوب لأن الصنع في ثوبه زينة لا بغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشيء المصنوع قال وهكذا كل ما استصنع ولا يخفى أن السلف في فلسفة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على حد نهايتها ولا تشترى هذه الألباب ولا يخفى أن السلف في خفين ولا تعين مخروزين وذلك أنهما لا وصفان بطول ولا عرض ولا تضبط جلودهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يتناع النعلين والشرارين ويستأجر على الحدو وعلى خراز النعلين ولا بأس أن يتناع عنه معاً وأقوداً حاشاً نحو معروف وبصفة معروفة وقد معروف من الكبر والصغر والعمق والضيقة بشرط أي عمل ولا بأس أن كانت من قواريه وبشرط جنس قواريه ووزنه ونحوه ولو كانت القواريه بوزن مع الصفة كان أحب إلى وأصح للسلف وكذلك كل ما عمل فلم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره التل فهارش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف على حده فأكره السلف فيه ولا يجزئه قال ولا بأس أن يتناع أجراً بطول وعرض ونحوه وبشرط من طين معروف ونحوه معروفة ولو شرط موزوناً كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن شاء الله تعالى وذلك أنما هو بيع صفة وليس يخلط بالطين غيره مما يكون الطين غير معروف القدر منه انما هو يخلطه الماء والماء مستهلك فيه والتأثير في ليس منه ولا فائده انما الهافية أثر صلاح وانما باع بصفة ولا يخفى أن يتناع عنه لئلا على أن يطبخه فيؤفقه أياه أو ذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبخه من الحطب وأنه قد ينهلوج ويفسد فإن أبطنا على المشتري كلفه أبطنا شيئاً استوجبه وإن أكرمناه أياه أكرمناه بغير ما شرط لنفسه

### (باب السلف يجعل فأخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلحه)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف ذهباً في طعام موصوف فعل السلف فأعانه طعام في ذمة بائعه فإن شاء أخذه به كله حتى يوفيه إياه وإن شاء تركه كما ترك سائر حقوقه إذا شاء أو أخذ بعضه وأنظره بعض وإن شاء أقاله منه كله وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمعوا الأقاله كان له إذا اجتمعوا أن يقبله من بعضه فيكون ما أقاله منه كالمبتاع بغيره وما لم يقبله منه كما كان لازماً له بصفته فإن شاء أخذه وإن شاء تركه ولا فرق بين السلف في هذا وبين طعامه عليه من وجه غير السلف وقال ولكن إن حل له طعام فقال أعطيت مكان ما لم من الطعام على طعاماً غيره أو عرضاً من العروض لم يجز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً فلا يبيع به حتى يستوفيه وانما هذا السلف طعاماً فإذا أخذه غيره بصفته قبل أن يستوفيه وإذا أقاله منه أو من بعضه فلا فالة ليست ببيع انما هي نقض بيع ثم راضياً بنقض العقد الأول التي وجبت لكل واحد منهما على صاحبه فإن قال قائل ما ألحق في هذا فالعاس والمعقول مكتن به فيه فإن قال فهل فيه أثر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمر بن دينار (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لا يرى بأساً أن يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير ماله فلكه بذلك منفعته نفسه لا رقبته كما ملك المحس عليه منفعته المال لا رقبته ومحرم على المحس أن يملك المال كما يحرم على المعتق أن يملك العبد (قال) الشافعي ويتم الحبس وإن لم يقبض لأن عمر رضي الله عنه هو المصدق بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير إلى صدقته فيما بلغنا حتى قبضه الله ولم ير إلى رضي الله عنه على صدقته حتى بقي الله تعالى ولم ير فاطمة رضي الله عنها على صدقته حتى بقيت الله وروى الشافعي رحمه الله حديثاً ذكر فيه أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقت بماله على بنى هاشم وبني المطلب وأن علياً كرم الله وجهه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله وبني هاشم وبني المطلب محرم عليهم

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفراق فجلت أفاقض منه إن شئت خمسة أفراق وأكتب نصف الدينار عليه ديناراً فقال نعم (قال الشافعي) لانه إذا أخذه منه فله عليه رأس مال ما أخذه منه سواء انتقمه أو تركه لأنه لو كان عليه مال حال جاز أن يأخذه وأن ينظر به متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعاماً أو يأخذ بعضاً طعاماً ويكتب ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه ديناراً (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلف زرافى طعام فدعا إلى عن البر ومحمد فقال لا لأرأس ماله أو بزه (قال الشافعي) قول عطافى البرن لا يباع البرأضي حتى يستوفى فكأنه يذهب مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعام أسلفت فيه فعمل فدعا إلى طعام غيره ففرق بغيره ليس الذى يعطينى على الذى كان لى عليه فضل قال لا بأس بذلك ليس ذلك يبيع انما ذلك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وذلك أنه أسلفه فى صفة ليست بعين ولذا جاء بصفته فأنقضه حققة قال سعيد بن سالم ولو أسلفه فى رأس المال فأخذ منه برا غيره فلا بأس به وهذا كخصار زنى ذهبه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولكن لو جعلته مائة ففرق اشتراها بما تعدى رفأعطاء بها ألف درهم لم يجوز ولم يجوز به الا قاله فإذا أخذه صار له عليه رأس ماله وإذا برئ من الطعام وصارت له عليه ذهب تباعاً بعد بالذهب ما شاء أو تقاضا قبل أن يتفرقا من عرض أو غيره

### (باب مصرف السلف الى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبى سعيد أنهما قالان سلف فى بيع فلا يصرفه الى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه قال وهذا كما روى عنهما ان شاء الله تعالى وفيه لالة على أن لا يباع شئ ابيع حتى يقبض وهو موافق قولنا فى كل بيع أنه لا يباع حتى يستوفى (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاف أنه سئل عن رجل ابتاع سلعة عاتية ونقد منها ففلازها لم يرضه فأراد أن يحولاً يبيعها فى سلعة غير ما قبل أن يقبض منه الثمن قال لا يصح قال كأنه جاء به على غير الصفة ويحولاً يبيعها فى سلعة غير ما بيع لالسلعة قبل أن تقبض قال ولو سلف رجل رجلاً لادراهم فى مائة صاع حنطة وأسلفه صاحبها دراهم فى مائة صاع حنطة وصفة الحنطين واحدة ومجملها واحد أو يختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع تلك الصفة والى ذلك الاجل ولا يكون واحد منهما قاصداً من الآخر من قبل أن يوجعت الحنطة الحنطة الحنطة قاصداً كان بيع الطعام قبل أن يقبض ويبع الدراهم بالدراهم لان دفعهما فى يومين يختلفان نسبته ومن أسلف فى طعام بكيل أو وزن لخل السلف فقال الذى به السلف كل طعامى أوزنه وأعره عندك حتى أتيت فأشقه ففعل فسرق الطعام فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا قبضاً من رب الطعام ولو كاله البائع للشترى بأمره حتى يقبض أو يقبضه وكيله فيرا البائع من ضمانه حيث

### (باب اختيار فى السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخار فى السلف لو قال رجل لرجل ابتاع منك عاتية: ديناراً انتقدكها مائة صاع غرالى شهر على أنى بالخيار بعد تفرقنا من مقامنا الذى تباعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

الصدقات المفروضة ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والانصار ولقد حكى لى عدد من أولادهم وأهلهم أنهم كانوا يتولونها حتى ماتوا ينقل تلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه (قال الشافعي) رحمه الله وإن أكثر ما عسنا بالمدينة ومكة من الصدقات لعلى ما وصفت لم يزل من تصدق بهامن المسلمين من السلف يلوونها حتى ماتوا وان نقل الحديث فيها كالتكلف (قال) واحتج بحجج مجديت شريح ابن محمد صلى الله عليه وسلم جاء باطلاق الحبس فقال الشافعي الحبس الذى جاء باطلاقه صلى الله عليه وسلم لو كان حديثاً ثابتاً كان على ما كانت العرب تحبس من العيرة والوصيلة والحام لانهما كانت

يخبر فيه البيع كما يجوز أن يشارط الخمار ثلاثاً في بيع الاعيان وكذلك لو قال ابتاع منك مائة صاع غر  
مائة دينار على أني بالخمار وما ان رضيت أعطيتك الدنانير وان لم أرض البيع يني وبينك مفسوخ لم يخبر  
لان هذا بيع موصوف والبيع الموصوف لا يجوز الا بأن يقض صاحبه عنه قبل أن يتفرق لان قبضه  
ما سلف فيه قبض ملك وهو لو قبض مال الرجل على أنه بالخمار لم يكن قبضه قبض ملك ولا يجوز أن يكون  
اختيار لو احدثتم ماله ان كان للشيء فلم يملك البائع ما دفع اليه وان كان البائع فلم يملكه البائع ما باعه  
لانه عسى أن يتفجع بحاله ثم رده اليه فلا يجوز البيع فيه الا مقطوعاً بلا خيار وكذلك لا يجوز أن يسلط  
رجل رجلاً ما قد ينار على أن يدفع اليه مائة صاع موصوف الى أجل كذا فاذا حل الاجل فالذي عليه  
الطعام بالخمار في أن يعطيه ما أسلفه أو رده اليه رأس ماله حتى يكون البيع مقطوعاً بينهما ولا يجوز أن  
يقول فان حبستني عن رأس مالي في زيادة كذا فلا يجوز شرطان حتى يكون الشرط فهما واحد امروفاً

### (باب ما يجب للسلف على المسلف من شرطه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أحضر المسلف السلعة التي أسلف فكانت طعاماً فاختلافه دعي له أهل  
العلم به فان كان شرط المشتري طعاماً جيداً قبل هذا جيداً بعد فان قالوا نعم قبل ويقع عليه اسم  
الجودة فان قالوا نعم لزم المسلف أخذ أقل ما يقع عليه اسم الصفة من الجودة وغيرها وبرأ المسلف ويلزم  
المسلف أخذه وهكذا هذا في الثياب يقال هذا ثوب من وشى صنعاه والوشى الذي يقال له يوشى وبطول  
كذا ويعرض كذا ودينق وأوصفتي وأجيداً وهما يقع عليه اسم الجودة فاذا قالوا نعم فأقل ما يقع عليه اسم  
الجودة برأ منه الذي سلف فيه ويلزم المسلف ويقال في الدينق من الثياب وكل شيء هكذا اذا أزمه في كل  
صنف منه صفة وجوده فأدنى ما يقع عليه اسم الصفة من دقة وغيرها واسم الجودة برأ منه وكذلك ان شرطه  
رديثاً فالردىء يلزمه (قال الشافعي) أخبرنا سعد بن سالم القداح عن ابن جريج عن عطاء قال اذا أسلفت  
قالباً اذا حل حقك بالذي سلف فيه كما شرطت وتمت فليس لك خيار اذا أوفيت شرطك وبيعك (قال  
الشافعي) وان جاء به على غايه من الجودة أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الجودة فهو متطوع بالفضل ويلزم  
المشتري لان الزيادة فيما يقع عليه اسم الجودة خير له الا في موضع أصاف لانه ان شاء الله تعالى

### (باب اختلاف المتبايعين بالسلف اذا رآه المسلف)

(قال الشافعي) رحمه الله لو أن رجلاً سلف رجلاً ذهباً طعاماً موصوف حنطة أو زبيب أو تمر أو شعير  
أو غيره فكان أسلفه في صنف من التمر ردىء فأخذه بخير من الردىء أو وجد فأنه بخير مما يلزمه اسم الجيد بعد  
أن لا يخرج من جنس ما سلفه فيه ان كان نحوه أو صحياناً أو غيرهما أو غير لزم المسلف أن يأخذه لان الردىء  
لا يغني غناء الأغناء الجيد وكان فيه فضل عنه وكذلك اذا أزمناه أدنى ما يقع عليه اسم الجودة فأعطاه أعلى  
منها فالأعلى يغني أكثر من غناء الأسفل فقد أعطى خيراً مما يلزمه ولم يخرج به لما يلزمه اسم الجيد فيكون  
أخبره من شرطه له غير شرطه فاذا فارق الاسم أو الجنس لم يبحر عليه وكان بخيراً في تركه وقبضه (قال  
الشافعي) وهكذا القول في كل صنف من الزبيب والطعام المعروف كسبه قال وبيان هذا القول أنه  
لو أسلفه في نحوه فأعطاه رديءاً وهو خير منها أضعافاً ما أجبر على أخذه لانه غير الجنس الذي أسلفه فيه قد ريد  
النحو لانه لا يصلح له البردى وهكذا الطعام كله اذا اختلفت أجنسه لان هذا أعطاه غير شرطه ولو كان خيراً  
منه (قال الشافعي) وهكذا الممل ولا يستغنى في العسل عن أن يصفه بياضاً أو صفراً وخضره لانه  
يتباين في ألوانه في القيمة وهكذا كل ماله لون يتباين به ما خالف لونه من حيوان وغيره قال ولو سلف رجل رجلاً  
عرضاني فضة بيضاء جيدة فجاء بفضة بيضاء أكثر مما يقع عليه أدنى اسم الجودة وأسلفه عرضاني ذهب

أجسامهم ولا نعلم  
جاء على أحسن دار على  
ولد ولا في سبيل الله ولا  
على مساكين وأجاز  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر الحبس على ماروينا  
والذي جاء باطل لاقه  
غير الحبس الذي أجازه  
صلى الله عليه وسلم  
(قال) واحتج بحجة  
يقول شريح لأحبس  
عن فرائض الله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
لو جعل عرصة له  
مسهة لا تكون حياء  
عن فرائض الله تعالى  
فكذلك ما أخرج من  
ماله فليس يحبس عن  
فرائض الله قال  
الشافعي ويجوز  
الحبس في الرقيق  
والمسنة اذا عرفت  
بعضها قياساً على القتل  
والدور والارضين فاذا  
قال تصدقت بداري  
على قوم أو رجل معروف  
حتى يوم تصدق عليه  
وقال صدقة محرمة أو  
قال موقوفة أو قال  
صدقة مسجلة فقد  
خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فعاه بذهب أجرة أكثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجوده لازمه وكذا الوسلفه في صفرا أجرة جيد فعاه بأجرة أكثر مما يقع عليه أقل اسم الجوده لازمه ولكن لوسلفه في صفرا أجرة أعطاء أبيض والأبيض يصلح للمال يصلح له الأجر لم يلزمه إذا اختلف الألوان فيما يصلح له أحد اللونين ولا يصلح له الآخر لم يلزم المشتري الأما يلزمه اسم الصفة وكذلك إذا اختلفا فيما يتباين فيه الأعيان بالألوان لم يلزم المشتري الأما يلزمه بصفة ما سلف فيه فاما ما لا يتباين فيه بالألوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر ولا أكثر غنا وأغنى بقرنان لاسمه فلا أثر في الالوان

### (باب ما يلزم في السلف مما يختلف الصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسلفه في ثوب مروى تخين فجاء رقيقاً أكثر غنا من تخين لم يلزمه أياه لان التخين يدعى أكثر مما يدعى الرقيق وربما كان أكثر بقاء من الرقيق ولأنه يخالف لصفته خارج منها قال وكذلك لوسلفه في عبد بصفة وقال رضى فبجاء بأكثر من صفته لأنه غير رضى عن أزمه أياه لما ينته من أنه ليس بوضي وهو وجه من الصفة وكذلك لوسلفه في عبد بصفة فقال غليظ شديد الخلق فجاء بوضي وليس بشديد الخلق أكثر غنا من يلزمه لان الشديد يعني غرغره الوضي والوضي عن أكثر غنا ولا يلزمه أياه خبرا من شرطه حتى يكون منتظما للصفة رائدا عليها فاما إذا زاد عليها في القيمة وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا خارجا عنها بالصفة فلا يلزمه إلا ما شرط فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

### (باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لان الأفة قد تصيبها في الوقت الذي يحل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها لان البيع وقع عليها ويكون قد انتفع بحاله في أمر لا يلزمه والبيع ضربان لا ثالث لهما يسع عن غير أجل ويسع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون مضبوطة على البائع فإذا باعه صفة من عرض بمجال له أن يأخذ منها من حيث شاء قال وإذا كان خارجا من البيوع التي أجزت كان يسع ما لا يعرف أولى أن يبطل (قال الشافعي) وهكذا أمر حائط رجل بعينه ونتاج رجل بعينه وقربة بعينها غير مأونة ونسل ماشية بعينها فإذا شرط المسلف من ذلك ما يكون مأونا أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجز قال وهكذا الوألسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكل معلوم وصفه لم يجز وإن أخذ في كله وحلبه من ساعته لان الأفة قد تأتي عليه قبل يفرغ من جمع ما أسلف فيه ولا يخبر في شيء من هذا إلا كما وصفت لأن في أن يكون يسع عن لبن يرضع صاحبها شيئا غيرها أن هلك انتقض البيع أو يسع صفة مأونة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال الشافعي) وإن أسلف سلفا فاسدا وقبضه ورد واستهلكه رد مثله إن كان له مثل أو قبضه إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه

### (باب اختلاف السلف والمسلم في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف المسلم والمسلم في السلم فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي صاع حنطة وقال البائع أسلفني مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ما بعه بالمائة التي قبض منه إلا مائة صاع فإذا أحلف قبل للمشتري أن شئت فقلك عليه المائة الصاع التي أقرت له وان شئت فاحلف ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعلم ما أتى صاع لانه مدع عليك أنه ملك عليك المائة الدينار بالمائة

تعود مرأيا أبدا ولا يجوز أن يخرج جهام من ملكه إلا ما لك منفعة يوم يخرجها إليه فإن لم يسلبها على من يهدم كانت محرمه أبا إذا انقضت المتصدق بها عليه كانت محرمه أبدا ورددناها على أقرب الناس بالذي تصدق بها يوم ترجع وهي على ما شرط من الأثرة والتقدمة والتسوية بين أهل الفنا والحاجة ومن أخرج من أخرج منها بصفة ورده إليها بصفة (ومنها) في الحيلة الهبات والصدقات غير المحرمات وله إبطال ذلك ما لم يقبضها المتصدق عليه والموهوب له فإن قبضها أو سمن يقوم بمقامه بامر فهي (١) قوله مما لا يصلح له المشتري الخ كذا في النسخ ولعل الصواب مما يصلح للمشتري الخ فتأمل كتبه معصمه

الصاع وأنت متكره فان حلف فتماما يبيع (قال الشافعي) وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه فقال أسلفنا مائتي دينار في مائة صاع غمر وقال بل أسلفنا في مائة صاع ذرة أو قال أسلفنا في مائة صاع ردي وقال بل أسلفنا في مائة صاع غمر أو قال أسلفنا في سلعة موصوفة وقال لا أحل بل أسلفنا في سلعة غير موصوفة كان أقول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يخير المشتري أن يأخذ بما أقره البائع بلا عين أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع ويتفاهضان (قال الربيع) (١) أن يأخذ المشتري وقد نكره البائع وإن أقر المشتري فقال البائع حل له أن يأخذها ولا فلا يحل له إذا أنكره والسلف ينسخ بعد أن يتصلحا (قال الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الاجل فقال السلف هو السنة وقال البائع هو الی سنتين حلف البائع وخير المشتري فان رضى والا حلف وتفاهضان كان الثمن في هذا كله دنانير وأدراهم ردمثلها أو طعما ردمثلها فإن لم يوجد ردمثلها أو كان سلفه سلعة غير مكية ولا موزونة فقات ردمثلها قال وهكذا القول في بيع الاعيان اذا اختلفا في الثمن أو في الاجل أو اختلفا في السلعة المبسطة فقال البائع بعث عبدك بألف واستهلك العبد وقال المشتري اشترته منك بخمسائة وقد هلك العبد فالحاقورد قية العبد وان كانت أقل من الخمسمائة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من كبل وجوده أو أجل قال ولو تصادقا في البيع والاحل فقال البائع لم يعض من الاجل شيء أو قال مضى منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا ينسخ بيعه في هذا من قبل تصدقها على الثمن والمشتري والاجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشترت منك بكذا وبقول البائع بعث لي شهرين فانهما تعافيا وان من قبل اختلفا فيما يبيع العقد والاو لا يختلفا (قال الشافعي) وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنانير فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم يعض قال قول المستأجر وعلى الاجير البيئة لانه مقر بشئ يدعي المخرج منه

### (باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو أكثر كان السلف فاسدا ولا يجوز بيع الاعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال لانه لا عين من فوتهما ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء ولا يحول بالعهود وانها اذا دفع اليه تمها وكان الى أجل لانها قد تنفق في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع اصفه موجودة بكل حال يكلفها بانها ولا ملكه البائع شيئا بعينه ينساق على قبضه حين وجبه وقد رعى قبضه (قال الشافعي) وكذلك لا يشكرى منه راحلة بعينها محجلة الكرا على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لانها قد تلف وبصبيها ما لا يكون فيها ركوب معه ولكن يسلقه على أن يضمن له حولة معروفة ويبيع الاعيان لا تصلح الى أجل انما المؤجل ما ضمن من البيع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جارية هذه بعدد كذا هذا على أن تدفع الى عبدك بعد شهر لانه قد يهرب وتلف وينقص الى شهر (قال الشافعي) وفاسد هذا خروجه من بيع المملوك وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه وليس البائع أن يحول دينه قال ولا بأس أن أبيعك عبدي هذا أو أفعه اليك بعد موصوف أو عبد بن أو بعيرا أو بعيرين أو خشيبة أو خنثين اذا كان ذلك موصوفا مضمونا لان حتى في مصة مضمونة على المشتري لا عين تلف أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

له ويقبض الطفل أبوه  
تحلل أبو بكر عائشة  
رضي الله عنهما جداد  
عشرين وسقفا فلما  
مرض قال وددت أنك  
كنت قبضتيه وهو اليوم  
مال الوارث (ومنها) بعد  
الوفاء الوصاية ابطالها  
ما لم يمت

(باب العمري من  
كتاب اختلافه  
وما لك)

(قال الشافعي) رحمه  
الله أخرنا سفيان عن  
عمر بن دينار عن طالس  
عن حجر المدرى عن  
زيد بن ثابت عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
أنه جعل العمري  
لوارث ومن حديث  
جابر رضي الله عنه أنه  
قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
لا تعمروا ولا ترقبوا

(١) قوله قال الربيع  
ان أخذته المتاع الخ  
عبارة الربيع هذه  
ناشئة هكذا في النسخ  
التي بأيدينا على ما فيها  
فمررت به معصه



عن أعرشاً وأورقبة

فهو سليل الميراث

(قال الشافعي) رحمه

الله وهو قول زيد بن

ثابت وجابر بن عبد

الله وابن عمر وسليمان

ابن يسار وعروة بن الزبير

رضي الله عنهم وبه أقول

(قال المزني) رحمه

الله معنى قول الشافعي

عندي في العمري أن

يقول الرجل قد جعلت

داري هذه لك عرك أو

حياتك أوجعلتها لك

عمري أو رقي ويدفعها

إليه فهي ملك للعم

ورث عنه أن مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك عن

الزهري عن جدي بن

عبد الرحمن وعن محمد بن

النعمان بن بشير يحدثنا

عن النعمان بن بشير

رضي الله عنه أن أبا أبي

به إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقال أف

نحلت أباي هذا غلاما

كان لي فقال رسول الله

(١) قوله فإله تركه

أكله وشبهه كذا بالاصول

التي يابدين والمعنى على

ترك أكله وشبهه جديدا

كما هو معلوم مما بعده

كتبه مصححه

## (باب امتناع في الحق من أخنقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال وجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي له الحق إلى أخنقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخنقه ليراد الدين من دينه ويؤدى إليه ماله عليه غير متقص بالاداء شيئا ولا مدخل عليه ضرر الآن يشاء رب الحق أن يبرئ من حقه بغير شيء يأخذه منه فيبرأ بآرائه إياه (قال الشافعي) فإن دعاه إلى أخنقه قبل محله وكان حقه ذهباً أو فضة أو نخباً أو تبرا أو عرساً غير ما كوله ولا مشروب ولا ذرير يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخنقه منه الآن بسببه لانه قد جاء بحقه وزيادة تحمله قبل محله واستأنظر في هذا إلى تعريفه فان كان يكون في وقته أكثر فبه أو أقل قلت الذي له الحق أن شئت حسبه وقد يكون في وقت أحله أكثر فبه منه حين يدفعه وأقل (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب غلامه على نجوم إلى أجل فاراد المكاتب تحمله العتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخنقها لا أعند محلها فافق المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال لعمر أن أسأريد الميراث فكان في الحديث فامر عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو يشبه القياس (قال) وان كان ماسلف فيه ما كولا أو مشروباً لا يجبر على أخنقه لانه قد ريد أكله وشربه جديداً في وقته الذي سلف إليه فان محله ترك أكله وشربه (١) وأكله وشربه متغيراً بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله أو شربه فيه (قال الشافعي) وان كان حيواناً لا يخاف به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخنقه قبل محله لانه يلزمه فيه مؤنة العلف أو الرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتبركة والثياب والخشب والحجارة وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخنقه من الذي هو له عليه (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله وقباصه لا أعلم يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال لا يجبر أحد على أخنقه شيء هو له حتى يحمله فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحمله وذلك أنه قد يكون لأخره ولا يكون متلفاً للمصارف فيه فيقتار أن يكون مضموماً على ماله من أن يصير إليه فينتلف من يديه بوجوه منها ما ذكرت ومنها أن يتقاضا ذوداً أو ساءه ذورحم لم يعلم ما صار إليه لم يتقاضاه ولم يأنه فأنما معنا من هذا أن لم تر أحد أخانق في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت الذي عليه الدين فيدفعون ماله إلى غرمانه وان لم يردوا مثلاً يجسوا ميراث الورثة ووصية الموصى لهم ويجبرونهم على أخنقه لانه خير لهم واللف يخالف دين الميت في بعض هذا

## (باب السلف في الرطب فينفذ)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلاً في رطب أو عنب إلى أجل بطيان له فهو جائز فان نفذ الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه فقد قيل للسلف بالخيار فان شاعرجع عباي من سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ خسين فيرجع بخسين وإن شاء أخر ذلك إلى الرطب قابل ثم أخذ بيعه بمثل صفة رطبه وكله وكذلك العنب وكل فأكهة رطبة تنفذ في وقت من الأوقات وهذا وجه قال وقد قيل إن سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ خمسة أصع ثم نفذ الرطب كانت له الخمسة الأصع بخسين درهماً لا احصاها من الثمن فانفج البيع في باقي من الرطب فرد إليه خسين درهماً (قال الشافعي) وهذا مذهب والله تعالى أعلم ولوسلفه في رطب لم يكن عليه أن يأخذه بسراً ولا تخلفاً وكان له أن يأخذ رطباً كله ولم يكن عليه أن يأخذه إلا حصاً غير منشدخ ولا معب بعض ولا عطش ولا غيره وكذلك العنب لا يأخذه إلا انصجاعاً غير معيب وكذلك كل شيء من الفاكهة الرطبة يسلف فيها فلا يأخذ

الاصفة غير معيبة قال وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذ معيبا ان أسلف في لبن مخيض لم يأخذ رائبا ولا مختصا وفي الخض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللبن (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فأعطاه ما به معيبا والعيب ما قد يخفى فأكل نصفه أو أثلفه وبقي نصفه كان كأن وطبا فأكل نصفه أو أثلفه وبقي نصفه يأخذ النصف بنصف اللبن ويرجع عليه نصف ما بين الرطب معيبا وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في يد المشتري ولم يستلحه فقال دفعته اليك بثمن العيب وقال المشتري بل دفعته معيبا قال قول قول البائع الآن يكون ما قال عيب لا يحدث منه وان كان أثلفه فقال البائع ما أثلفت منه غير معيب وما بقي معيب قال قول قول الآن يكون شيئا واحد لا يفسد منه شيء الا يفسده كله كبطيخة واحدة أو دابة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه الميعن (١)

### (كتاب الرهن الكبير في اباحة الرهن)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سقر ولم تجدوا كاتبا فمهرن مقبوضة (قال الشافعي) فكان ينفق الآية الامر بالكاتب في الحضر والسفر وذكر الله تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كاتبا فكان معقولا والله أعلم فيها أنهم امرؤا بالكاتب والرهن احتياطا لما لالحق بالوثيقة والمالوث عليه بان لا ينسى وبذكر لانه فرض عليهم أن يكتبوا ولأن يأخذ وارثها لقول الله عز وجل فان أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته فكان معقولا ان الوثيقة في الحق في السفر والاعواز غير محرمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق للحال والدين في الحضر والسفر وما قلتم هذا مما أعلم فيه خلافا وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن رجل درعه في الحضر عند أبي النعمان اليهودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي النعمان اليهودي (قال الشافعي) وروي الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودعه مرهونة (قال الشافعي) فاذا رهنه رجل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما علق أولزم بوجه من الوجوه جاز الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فلو ادعى رجل على رجل حقا فتركه وصالحه ورهنه به رهنه كان الرهن مفسوخا لانه لا يلزم الصلح على الانسكار ولو قال أرهنك دارى على شيء اذا ابتنتني أو بابتنتي ثم دابنه أو بايعه لم يكن رهنه لان الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذا رهنه رجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز الابدل لزوم الحق أو معة فاما قبله فاذا لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجع في اختلاف العراقيين باب السلم فاذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أحسنه كان يقول هو جائز بلغان عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم وأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رهنه الله واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكلة طعام موصوف الى أجل معلوم ففعل الاجل فتراضيا بان يتفاسدا البيع كله كان جائزا واذا كان هذا جائزا بان يتفاسدا نصف البيع وبنيان نصفه وقد شغل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القاسم وقد خالفه فيه غيره قال واذا أسلم الرجل في العهم فان أحسنه كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف فيقول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع العهم فقال أخذوا خنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن وصفه وموضع ومن سن معلوم وسعى من ذلك الشيء فالسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل ولله تحل مثل هذا قال لانقال النبي صلى الله عليه وسلم فارجعه (قال الشافعي) رهنه الله وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أليس يسر له أن يكونوا في البراءة ليسوا فارجعه (قال الشافعي) رهنه الله وبه أخذ وفيه دلالة على أن رهنها حسن الادب في أن لا يفسد فيعرض في قلب المفسول شيء يتعه من ربه فان القرابة بنفس بعضهم بعضا ما لا ينفس العدي ومنها ان اعطاه بعضهم جائز ولولا ذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فارجعه ومنها أن للسوا له أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضى الله عنهما بخل وفضل عمر عاصم رضى الله عنهما بنى أعطاه ايامه وفضل عبد الرحمن

## (باب ما يتم به الرهن من القبض)

ابن عوف ولد أم كلثوم  
ولو اتصل حديث  
طائوس لا يحل لوابن أن  
يرجع فيها وب  
الأولاد فيما يجب لولده  
لقتل به ولم أر ذواها  
غيره وهب لمن يستحب  
من مثله أو لا يستحب  
(قال) ويتحوز صدقة  
التطوع على كل أحد  
الارسل الله صلى الله  
عليه وسلم كان لا يأخذها  
لما رغب الله من قدره  
وأبانه من خلقه أما  
تحرر بما وإما لا يكون  
لا حد عليه ببلان معنى  
الصدقة لا يراد نوابها  
وبمعنى الهدية يراد  
نوابها وكان يقبل  
الهدية ورأى لما تصدق  
به على بريرة فقال هو  
له اصدقه ولنا هدية

## (كتاب القطة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله أخبنا مالك عن  
ربيعه عن زيد مولى  
المنعث عن زيد بن  
خالد الجهني رضى الله  
عنه قال جاء رجل إلى  
رسول الله صلى الله

قال الله عز وجل فهران مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير ملوك الرقبة للرهن  
ملك البيع ولا ملوك المنفعة ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا الاعبا أجاز الله عز وجل به من أن يكون  
مقبوضا وإذا لم يجز فالرهن ما لم يقبضه الرهن منه منعه منه وكذلك لو أذن له في قبضه فلم يقبضه الرهن  
حتى يرجع الرهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بان يكون مقبوضا وكذلك كل  
ما لم يتم إلا بأمر من فليس يتم بأحد هادون الآخر مثل الهبات التي لا تحوز إلا مقبوضة وما في معناها ولو  
مات الرهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للرهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة لانه لا يتم له  
بعت الرهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لانه لا يتم له  
ولو خرس الرهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطة على قبضه لم يكن للرهن قبض الرهن  
ولو أقبضه الرهن إياه في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا لا مرقى ماله يوم  
رهنه ويوم قبضه الرهن إياه ولورهنه إياه وهو محجور ثم أقبضه إياه وقد قلنا الحجر عنه فالرهن الاول لم يكن  
رهنا إلا بان يجده رهنا وقبضه إياه بعد أن يفلأ الحجر عنه وكذلك لورهنه إياه وهو غير محجور وفلم يقبضه  
حتى حجر عليه لم يكن له قبضه منه ولورهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فإن لم يقدر  
عليه حتى يموت الرهن أو يفسد فليس برهن وإن لم يقدر على قبضه حتى يرجع الرهن في الرهن لم يكن للرهن  
له قبضه ولورهنه عبدا فارتد العبد عن الاسلام فأقبضه إياه مرثدا أو أقبضه إياه غير مرثدا فارتد فالعبد رهن  
بما له أن تاب فهو رهن وإن قتل على الردة قتل بحق زمه ونجس من ملك الرهن والمرتهن ولورهنه عبدا ولم  
يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه إياه كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحبا والرهن الذي لم يقبض كالم لم يكن  
وكذلك لورهنه إياه فلم يقبضه حتى أعتقه كان حرا خارجا من الرهن وكذلك لورهنه إياه فلم يقبضه حتى كاتسه  
كان خارجا من الرهن وكذلك لو هب أو أصدق امرأ أو أقر به رجل أو دبره كان خارجا من الرهن في هذا كله  
(قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لورهنه فلم يقبضه المرتهن حتى دبره أنه لا يكون خارجا من الرهن بالتدبير  
لانه لورهنه بعد ما دبره كان الرهن جائزا لانه أن يبيع بعد ما دبره فلما كان له بيعه كان له أن رهنه  
(قال الشافعي) ولورهنه رجل رجلا عبدا ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان الرب الرهن منعه ورثته  
فإن شاء سلمه لهم رهنا ولو لم يمت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الحاكم ماله رجلا فإن شاء الرهن منعه  
الرجل المولى لانه كان له منعه المرتهن وإن شاء سلمه له فالرهن الاول كما كان أنه أن سلمه للمرتهن وبتمعه إياه ولو  
رهن رجل رجلا حاربه فلم يقبضه إياه حتى وطئها ثم أقبضه إياه بعد الوطء فظهر بها حل أقر به الرهن كانت  
خارجة من الرهن لانها لم تقبض حتى حبلت فلم يكن له أن رهنها حبل منته وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم  
ظهر بها حل فأقر به خرجت من الرهن وإن كانت قبضت لانه رهنها حاملا ولورهنه إياه غير ذات زوج  
فلم يقبضها حتى زوجها السيد ثم أقبضه إياه فالزوجي رهن بها لولا تمنع زوجها من وطئها بحال  
وإذا رهن الرجل الرجل اجارة فليس له أن تزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقض ثمنها ونعم إذا كانت  
حامل أو حلل الخي بيعها وكذلك المرتهن فأجهازت فالتكاح محضو حتى يجتمعا عليه ولورهنه رجل  
رجلا عبدا وسلطه على قبضه فاحرم المرتهن قبل أن يقبضه من الرهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال  
الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرثت عبدا فأجرته قبل أن أقبضه قال ليس  
مقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة قبض وليس برهن حتى يقبض وإذا قبض المرتهن الرهن لنقصه  
أو قبضه أحد أمره فهو قبض قبضه وكيله (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو  
ابن دينار أنه قال إذا أرثت عبدا فوضعت على يد غيرك فهو قبض (قال الشافعي) وإذا أرثته ولى

المحجور له أو الحاكم المحجور فقبض الحاكم وقبض ولي المحجور المحجور كقبض غيره المحجور لنفسه وكذلك قبض الحاكم له. ونفذ أن وكل الحاكم من قبض المحجور أو وكل ولي المحجور من قبضه فقبضه له كقبض الرجل غير المحجور لنفسه والراهن منع الحاكم وولي المحجور من الرهن مالم يقبضه ويجوز أن يهاتن ولي المحجور عليه ورهنه ما عليه في النظره وذلك أن يسع له ما يقبض ويرهن فاما أن يسلف مالهما ويرهن فلا يجوز عليه ما هو ضامن لانه لا فضل له ما في السلف ولا يجوز رهن المحجور لنفسه وان كان نظره كالأيجوز بيعه ولا شراؤه لنفسه وان كان نظره

### (قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فمن مقبوضة قال الشافعي اذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أوليه من غرامه الراهن ولم يكن للراهن اخراجه من الرهن حتى يبرأ مما في الرهن من الحق كما يكون البسع مضموناً من البائع فاذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فانه رد الى البائع باجارة أو ودعية فهو من مال البائع ولا ينسخ ضلته بالبسع وكما تكون الهبات وما في معناها غير تامة فاذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعادها الى الواهب أو أكرهامنه أو من غيره لم يخرجها من الهبة وسواء اذا قبض المرتهن الرهن مرة ورده على الراهن باجارة أو عار به أو غير ذلك مالم يفسخ الراهن الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخيراً ناسعدين سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرتبته رهننا فقبضته ثم أجرته منه قال نعم هو عندك الا أنك أجرته منه قال ابن جريج فقلت لعطاء فافلس فوجدته عندك قال أنت أحق به من غرامه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك اذا قبضته مرة ثم أجرته من رهنه فهو كعبدك أجرته منه لانه لا رده اليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضاً الا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيفية قبضه فان ارتهن رجل من رجل رهنه أو كل المرتهن الراهن أن يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضاً ولا يكون ويسل على نفسه لغيره في قبض كالأو كان له عليه حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه ففعل فهل لم يكن بريئاً من الحق كأيامه لو قبضه وكيل غيره ولا يكون ويسل على نفسه في حال الا الحال التي يكون فيها والي القبض له وذلك أن يكون له ابن صغير فبشترى له من نفسه وقبض له أو بهله شيئاً وقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضاً لانه يقوم مقام ابنه وكذلك اذا رهن ابنه رهنه فقبضه من نفسه فان كان ابنه بالغاً غير محجور لم يخرج من هذا الا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه وإذا كان الرجل عتق في يد رجل ودعية أو داراً ومات فرهنه اياه وأذن له بقبضه فباعت عليه مائة عتقه فيها أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فاذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وان لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائباً أو حاضراً وذلك أن الرهن قد قبضه المرتهن بالبلد الذي هو به فيكون ذلك قبضاً الا في خصلة أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضاً في ذلك الوقت وذلك أن يقول اشهدوا أني قد رهنته اليوم داري التي بعصروها بمكة وقبضها ففعل أن الرهن ان كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكراء أو ودعية كانت كمن لم يملك في يده لا يكون قبضاً حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الودعية أو الرهن معهما أو مع أحدهما أو كونهما في يده بغير الرهن غير كونهما في يده بالرهن فأما اذا لم يؤت وقتاً أو قهر به رهنه داره بمكة وقبضها ثم قال الراهن انما رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنتهما في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضاً فأباض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتهن أبداً حتى يصدق الراهن بما وصفت من أنه لم يكن مقبوضاً ولو أراد الراهن أن يحلف

عليه وسلم فسأله عن القطة فقال اعرف عفاصها ووكاها ثم عثرها سنة فان جاء صاحبها أو افشأ نكحها وعن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله بهذا أقول والبكر كالابل لانهما يردان الميساء وان تبعدت وبعبثان أكثر عيشهما بلاراع فليس له أن يعرض لواحد منهما أو المال والنساء لا يدفعان عن أنفسهما فان وجد هاتين مهلكة فله أكلهما وغرمهما اذا جاء صاحبهما (وقال) فيما وضع بخطه لأعله سمع منه وانجلى والغال والجبر كالبعير لأن كلاهما قوي ممتنع من صفار السباع بعد الأثر في الارض ومثلها الطي للسرحل والارنب والطائر لبعده في الارض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل القطة الفتي والفقير ومن تحصل له

له المرتهن على دعواه بأنه أقبله بالقبض ولم يقبض منه فقلت لانه لا يكون رهنا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبض الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهنا)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبضاً للبيع كان قبضاً للرهن والهبات والصدقات لا تختلف ذلك فيجوز رهن الدابة والعبود والناير والدرهم والأرض وغير ذلك ويجوز رهن الشقص من الدار والشقص من العبد ومن السف ومن المؤنثة ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتهنه لأحائله دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتهنه من بدرانته وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لأحائله دونه وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لأحائله دونه وقبض الشقص مما يحول مثل السفينة والمؤنثة وما أشبهها أن يسلم للمرتهن فيها حقه حتى يضعها المرتهن والراهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتهن فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها المرتهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بأخراج لهما من الرهن كما وصفت لا يخرجهما إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن وإذا أفسر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتهن حكمه بأن الرهن تام بأقرار الراهن ودعوى المرتهن ولو كان الرهن في الشقص غائباً فأقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدى ذلك المرتهن أجره إلا أنه قد قبضه له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه قبض من أمره بقبضه ولو كان لرجل عبد في يدي رجل بأجرة أو ودعة فرهقه إياه وأمره بقبضه كان هذا رهناً إذا كانت عليه ساعة بعد إقراره إياه وهو في يده لأنه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتهن لم يكن قبضاً حتى يحضره فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيع به إياه وهو في يده وأمره بقبضه فقبضه بأنه في يده فيكون البيع تاماً ولو مات مات من مال المشتري ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضاً بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعاه أو عاربه أو بأجرة فرهقه إياه وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غير غائبة عن منزله كان هذا رهناً ولو كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً (١) وإن كان رهنه إياها في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضاً لا يتأخر جرح من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا أحضره المرتهن لأحائله دونه أو حضره أو قبضه كذلك ولو كان الرهن أرضاً وداراً غائبة عن المرتهن وهي ودعاه في يده وقد وكل بها فاذن له في قبضها لم يكن مقبوضاً حتى يحضرها المرتهن أو وكله بعد الرهن مسلة لأحائله دونه إلا إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها مانع منه فلا تكون مقبوضة أبداً إلا بأن يحضرها المرتهن أو وكله لأحائله دونه وأوصاه عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يعثر رسولاً إلى الرهن حيث كان بقبضه فادعى المرتهن أنه قبضه كان مقبوضاً لانه قبضه له وهو غائب عنه وإذا رهن الرجل رهناً وتراضى الراهن والمرتهن بعد بيعه على يده فقال العدل قد قبضته لأن ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن لم يقبضه لك العدل وقال المرتهن قد قبضته في القول قول الراهن وعلى المرتهن البينة أن العدل قد قبضه لانه وكل له فيه ولا أقبل فيه شهادته لانه يشهد على فعل نفسه ولا ضمن المأمور بقبض الرهن بغير رده المرتهن شيئاً من حقه وكذلك لو أفسر غريمه أو هلك الرهن الذي أدرته فقال قبضته ولم يقبضه لانه لم يقبض له شيئاً وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكرته من الرهن في يدي المرتهن بقبض الراهن فرهقه إياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهناً وكان مضموناً على الغائب بالقبض حتى يدفعه إلى المصوب في غير أو يبرئه المصوب من ضمان الغائب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه برأ من

الصدقة وتحرم عليه  
قد أمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أبي  
ابن كعب رضي الله عنه  
وهو من أسير أهل المدينة  
أو كأمرهم وجدصة  
فيهم بأن دينارا أن  
يأكلها وإن عليها رضي  
الله عنه ذكر كذا في صلى  
الله عليه وسلم أنه وجد  
دينارا فأمره أن يعزفه  
فلم يعرف فأمره الذي  
بأكله فليأكله صاحبه  
أمره بدفعه إليه وعلى  
رضي الله عنه ممن تحرم  
عليه الصدقة لانه من  
صلية بني هاشم (قال  
الشافعي) رحمه الله ولا  
أحب لأحد ترك لفظة  
وجدتها إذا كان أمينا  
عليها فعرها سنة على  
أبواب المساجد والأسواق  
ومواضع العامة يكون  
(١) قوله وإن كان  
رهنه إياها لا يجوز قوله  
مما لا يزول بنفسه الخ  
كأنه قال وإن كان رهنه  
إياه وهو في يدي المرتهن  
بنفسه في سوق الخ  
وتأمل كنه معصية

ضمن الغصب وكذلك لو كان في يده بشره فاسد لانه لا يكون وكيل الرب المال في شيء على نفسه الا ترى انه لو امره ان يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وهلك بغير امته ولكنه لو رهنه اياه وتواضعه على يدي عدل كان الغاصب والمشتري شراء فالدار برثن من الضمان باقرار وكيل رب العبد انه قد قبضه بامر رب العبد وكان كافر ارب رب العبد انه قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يده الرهن بعد قوله قد قبضه لم أقبضه لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فالدار وكان برثا من الضمان كايما ولو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يده الرهن انه قبضه ولو رهن رجل رجلا عبدين أو عبدا وطعاما أو عبدا ودارا أو دارين فقبض أحدهما لم يقبض الآخر كان الذي قبض رهنا مجموع الحق وكان الذي لم يقبض خارجا من الرهن حتى يقبضه اياه الرهن ولا يفسد الذي قبض بأن لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما ومات الآخر أو قبض أحدهما ومنعه الآخر كان الذي قبض رهنا والذي لم يقبض خارجا من الرهن وكذلك لو وهب له دارين أو عبدين أو دارا وعبدا فأقبضه أحدهما ومنعه الآخر كان الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو تمتعه ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تامة حتى يسلطه على قبضه فقبضه بامره وإذا رهنه رهنا فأصاب الرهن عيبا ما كان عبدا فاعوز أو قطع أو أي عيب أصابه فأقبضه اياه فهو رهن بحاله فان قبضه ثم أصابه ذلك العيب عند المرتين فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت دارا فنهضت أو أخطأ فقهر نخله وشعره أو ماتت عيبه كان رهنا بحاله وكان المرتين منع الرهن من بيع خشب نخله وبيع بناء الدار لأن ذلك كاه داخل في الرهن الآن يكون رهن الأرض دون البناء والشجر فلا يكون له منع مالم يدخل في رهنه ولو رهنه أرضا ولم يسم له البناء في الرهن أو أخطأ ولم يسم له الفراس في الرهن كانت الأرض له رهنا دون البناء والفراس ولا يدخل في الرهن الامامي داخله ولو قال رهنك بناء الدار كانت الدار له رهنا دون أرضها ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبنائها وجميع عمارتها ولو قال رهنك ما نطقي بمجوده أرضه وغراسه وبنائه وكل حق فيكون جميع ذلك رهنا ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شقصا أو جزءا من داري لم يكن هذا رهنا ولو أقبضه جميع الدار حتى يسمي كم ذلك البعض والشقص أو الجزء رهنه أو أقل أو أكثر منه كالا يكون بيعا وكذلك لو أقبضه الدار ولو قال رهنكها الاما شئت أو أوانت منته أو ألاجزء منها لم يكن رهنا

### ( ما يكون اخراجا للرهن من يدي المرتين وما لا يكون )

( قال الشافعي رحمه الله وجاع ما يخرج الرهن من يدي المرتين أن يبرأ الرهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو ابرام من المرتين له أو يسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجا من يدي المرتين عائدا الى ملك رهنه كما كان قبل أن يرهن أو يقول المرتين قد فسخ الرهن أو أبطلته أو أطلت حتى فيه ولو رهن رجل رجلا أشياء مثل دقيق وابل وغنم وعروض ودراهم ودنانير بألف درهم وألف درهم وما يتبدل بألف درهم وما يتبدل بألف درهم وما يتبدل بألف درهم أو أقل منه أو بوجه حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وإن قل لاسيلا كلها الادرهما واحدا أو أقل منه أو بوجه حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وإن قل لاسيلا للرهن على شيء منها أو لفرمانه ولا لورثته لومات حتى يستوفي المرتين كل ماله فيها لأن الرهن صفقة واحدة لا يشك بعضها قبل بعض ولو رهن رجل رجلا جارية فقبضها المرتين ثم أذن للراهن في عتقها فلم يعتقها وأذنه في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم يحمل فهي رهن بحاله لا يخرجها من الرهن (١) الابان ياذنه فيما وصفت كالأمره أن يعتق عبد النفس فاعتقه عتي وإن لم يعتقه فهو على ملكه بحاله وكذلك

أكثر نفعه في جملة التي أصابها فيها يعرف عقاصها وكاه واعددها ووزنها وحلتها ويكتبها ويشهد عليها فإن جاء صاحبها والافهمه بعد عتقه على أنه متي جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم إن كان استهلكها وصواه قليل القطة وكثيرها فيقول من ذهبته دنانيران كانت دنانير ومن ذهبته دراهم ان كانت دراهم ومن ذهبته كذا ولا يصحها فينازع في صحتها أو يقول جملة ان في يدي لقطة فان كان موليا عليه لسه أو صغر ضمها القاضي الى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله الابان ياذنه له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو امره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن ياذنه أي يدون أن يفعل كما هو واضح كتبه معصيه

لوردها المرتهن الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن مرة واحدة فقال استمتع من وطئها وخذ منها كانت  
مرهونة بحالها لا تخرج من الرهن فان حلفت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقط قد بان من خلفه  
شيء فهي أم ولدها لا تخرج من الرهن وليس على الراهن أن يأتيه برهن غيره لانه لم يتعد  
في الوطء وهكذا أؤذنه في أن يضربها فضر بها فمات لم يكن له عليه أن يأتيه ببدل منها يكون رهنها  
مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذ رهن الرجل الرجل أمة فأجرها باها ووطئها الراهن أو اغتصبها  
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلدها فهو رهن بحالها ولا تغلرل رهن على الراهن لانها أمة الراهن ولو كانت بكرًا  
فنفصها الوطء كان للرتن أخذ الراهن بما نفصها يكون رهنًا معها أو قصاصا من الحسن ان شاء الراهن كما  
تكون جناتيه عليها وهكذا لو كانت نيبا فافاضها أو نفصها انفصالة قيمة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء  
للرتن على الراهن في الوطء وهي رهن كل شيء وان حلفت فولدت ولم يأذن له في الوطء ولا مال له غير نفصها  
قولان أحدهما انها لا تباع ما كانت حبلى فاذا ولدت بيعت ولم يبع ولدها وان نفصها الولادة شيء فعلى  
الراهن ما نفصها الولادة وان مات من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بعقبتها بحصة تكون رهنًا مكانها أو  
قصاصا متى قدر عليها ولا يكون احبالها أكرم من أن يكون رهنها ثم اغتصها ولا مال له غير نفصها فاطل  
العق ونباع بالحق وان كانت تسوي ألفا وانما هي مرهونة بمائة يبع منها بقدر المائة وتبقى مائة رقيقا  
لسيدها ليس له أن يطأها وتعق بموته في قول من أعتق أم الولد بموت سيدةها ولا تعق قبل موته ولو كان  
رهنه اياها ثم اغتصها وتلد ولا مال له يبع منها بقدر الدين وعق مائة مكانه وان كان عليه دين يحيط بماله  
عق مائة ولم يبع لاهل الدين والقول الثاني أنه اذا اغتصها فهي حرة أو أولادها فهي أم ولدها فهي أم ولدها لا تباع  
في واحد من الحالين لانه مال وقد ظلم نفسه ولا يبي في شيء من قبته وهكذا القول فيما رهن من الرقيق  
كلهم ذكورهم واناتهم واذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فلكها السيد فهي أم ولدها بذلك الولد  
ووطئها باها وعقته بغير اذن المرتن بخلافه باذن المرتن ولو اختلفا في الوطء والعق فقال الراهن ووطئها  
أو اغتصبها بذنتك فقال المرتن ما ذنتك قال قول قول المرتن مع عيته فان نكل المرتن حلف الراهن  
لقد أذن له ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية فقد أذن له بعقته أو ووطئها  
وكانت حرة أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنًا بحالها ولو مات المرتن فادى الراهن عليه  
أنه أذن له في عقها أو ووطئها وقد ولدت منه أو اغتصها كانت عليه السنة فان لم يقم بينة فهي رهن بحالها  
وان أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا اياهم أذن له لم يزدوا على ذلك في البين ولو مات الراهن  
فادى ورثته هذا أحلف لهم المرتن ما أذن للراهن في الوطء والعق كما وصفت أو لا وهذا كله اذا كان  
مقبلا فاما اذا كان الراهن موسرا فنزخه قيمة الجارية منه في العتق والايلاذ ثم يخبرين أن تكون قبته  
رهنًا مكانها وان كان أكثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فضل  
عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه واذا أقر المرتن أنه أذن للراهن في وطء أمة ثم قال هذا الجبل ليس منك  
هو من زوج زوجته اياها ومن عبد فادعاه الراهن فهو ابنه ولا عين عليه لان التسب لاحق به وهي أم ولده  
باقراره ولا صدق المرتن على نفي الولد عنه وانما معنى من اخلافه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس  
منه أحلفت الولد وحلفت الجارية أم ولد فلا معنى لبنيه اذا حكمت بانخراج أم الولد من الرهن ولو اختلف  
الراهن والمرتن فقال الراهن أذنت لي في وطئها فولدت في وقال المرتن ما ذنت لك كان القول قول المرتن  
فان كان الراهن معسرا والجارية حبلى لم ينع حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولدها ولو قامت بينة أن المرتن  
أذن للراهن من مذنته ذكرها في وطء أمة وجاءت بولد يمكن أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فدعاه  
فهو ولده وان لم يمكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتن هو من غيره يبع الأمة ولا يباع الولد بحال  
ولا يكون الولد رهنًا مع الأمة واذ رهن رجل رجلا بمذات زوج أو زوجها بعد الرهن باذن المرتن

المقتط فان كان عبدا  
أمر بضمها الى سيده  
فان علم بها السيد فأقرها  
في يديه فهو ضامن لها  
في رقبة عبده (وقال)  
فيما وضع بخطه لأعله  
سمع منه لا غرم على  
العبد حتى يعتق من  
قبل أنه له أخذها (قال  
المرتني) الاول أقبس  
اذا كانت في الذمة  
والعبد عندى ليس  
بذى ذمة (قال  
الشافعي) رجه الله  
فان لم يعلم بها السيد  
فهو في رقبته ان  
استهلكها قبل السنة  
وبعد هادون مال  
السيد لان أخذه  
اللقطة عدوانا بما أخذ  
اللقطة من له ذمة (قال  
المرتني) هذا أشبه بأصله  
ولا يتخلص سيدة من أن  
يكون عليه فأقراره  
اياها في يده يكون  
تعديا فكيف لا يضمنها  
في جميع ماله أولا يكون  
تعديا فلا تعدو رقبة  
عبده (قال الشافعي)  
رجه الله وان كان حرا

غير ما مون في دينه ففيها قولان أحدهما أن يأمر بضمها إلى ما مون وبأمر المأمون والمقتطع بالانشاء بها والقول الآخر لا يترجمها من يديه وإنما منعنا من هذا القول لأن صاحبها لم ير ضه قال المشرقي فإذا امتنع من هذا القول لهذه العلة فلا قول له الا الاول وهو أولى بالحق عندي وبالله التوفيق (قال المزني) رحمه الله وقد قطع في موضع آخر بان على الامام اخراجها من يده لا يجوز فيها غيره وهذا أولى به عندي (قال الشافعي) والمكاتب في القطة كالحر لأن ماله يسلمه والعبد نصفه حر ونصفه عبد فان التقط في اليوم الذي يكون فيه محلي لنفسه أقررت في يده وكانت بعد السنة كالحرة فيه مالا كان له وان كان في اليوم الذي لسيده أخذها

لم يتنع زوجهما من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد لهما من الرهن وان جلبت ففيها قولان أحدهما لاتباع حتى تضع حملها ثم تكون الحاربة رهنها والولد لهما من الرهن ومن قال هذا قال إنما غنصني من بيعها حلي وولدها مملوك أن الولد لملك عما تملكه الام إذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن يتابع ويسلم الثمن كله للرهن فذلكه والقول الثاني أنها يتابع حلي وحكم الولد حكم الام حتى يفارقها فادارها فها هو خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل حاربة فليس له أن يزوجه دون المرتهن لأن ذلك ينقص عنها وينع إذا كانت حاملا وحل الحق من بيعها وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد الرهن وأهمها زوج العبد أو الامة فالتكاح مفسوخ حتى ينجعها على التزويج قبل عقدة النكاح وإذا رهن الرجل الرجل رهنًا إلى أجل فاستأن الرهن المرتهن في بيع الرهن فأذن له فيه فباعه فالبيع جائز وليس للمرتهن أن يأخذ من غنصه شيئاً ولا أن يأخذ الرهن رهن مكانه وله ما لم يبعه أن يرجع في ائنه بالبيع فان رجع فباعه بعد رجوعه في الاذن له فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال اعلم أن ذنت له في أن يبيعه على أن يعطى غنصه وان كنت لم أقل له أنفذ البيع ولم يكن له أن يعطيه من غنصه شيئاً ولا أن يجعل له رهنًا مكانه ولو اختلفا فقال أذنته وشرطت أن يعطى غنصه وقال الراهن أذن لي ولم يشترط على أن أعطيه غنصه كان القول قول المرتهن مع يمينه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقية حتى يجعلها رهنًا مكانه ولو تصادقا على أنه أذنته يبيعه على أن يعطيه غنصه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذن له في بيعه الا على أن يجعل له حقه قبل محله ولو قامت بيته على أنه أذنته أن يبيعه ويعطيه غنصه فباعه على ذلك فسخت البيع من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان فات العبد في يد المشتري عوت فعلى المشتري فتيته لان البيع فيه كان مردوداً ووضع فتيته رهنًا إلى الاجل الذي إليه الحق الآن بطوع الذي عليه الحق يتجمله قبل محله بطوعاً عما تنافا على الشرط الاول ولأذنته أن يبيعه على أن يكون المالك رهنًا لم يجز البيع وكان كالمسئلة قبله التي أذنته فيها أن يبيعه على أن يقضه غنصه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة الاولى أنه أذنته أن يبيعه على أن يرهنه غنصه وغنصه شيء غيره غير معلوم ولو كان الرهن محلي حال فأذن الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعله أن يدفع اليه ثمن الرهن ولا يحبس عنه منه شيئاً فان هلك في يده أخذ غنصه بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن وإنما جزأه ههنا لانه كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا غنصه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسئلة بحاله فأذن له في بيع الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه غنصه كان عليه أن يعطيه غنصه الآن يكون الحق أقل من غنصه فبطل الحق ولأذن المرتهن الراهن في بيع الرهن ولم يحصل كانه الرجوع في ائنه له ما لم يبعه فإذا باعه ولم يبيعه بض غنصه أو قضه فأراد المرتهن أخذ غنصه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه أذنته في البيع وليس له البيع وقبض الثمن لنفسه فباع فكان يكتفى على عطاء وقضه أو كن أذنته في فسخ الرهن ففسخه وكان عن العبد مالا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غرامه أسوة ولأذنته في بيعه فلم يبيعه فهو على الرهن وله الرجوع في الاذن له الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته فإذا قال لم يكن له الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره وإذا رهن الرجل الرجل الحاربة ثم وطئها المرتهن أقبح عليه الحد فان ولدت فولد مرقى ولا يثبت نسبهم وان كان كرهها فطليبه المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان ادعى جهالة لم يعذر بها الا أن يكون ممن أسلم حديثاً أو كان بيادة ثامنة أو ما أشبهه ولو كان رب الحاربة أذنته وكان يحصل درى عنه الحد وحل الولد عليه فتيتهم بوسم سقوطهم أحرار وفي المهر قولان أحدهما أن عليه مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه أناسها ومضى ملكها لم تكن له أموك وتباع الحاربة وبؤب هو والسيد للأذن (قال الربيع) ان ملكها أو ماتا كانت أم ولده باقراره أنه أولدها وهو عليها (قال الشافعي) ولو ادعى أن الراهن المالك وهبها قبل الوطء أو باعه أياها أو أعمرها أياها أو تصدق بها عليه أو اوقضه كانت أم



ولله وخارجة من الرهن إذا صدقه الراهن أو قامت عليه بئنه بذلك كان الراهن حياً أو ميتاً وان لم تقم له  
بئنه بدعواه الجارية وله هارقي إذا عرف ملكها للراهن لم يخرج من ملكه الابينة يقوم عليه وإذا أراد  
المرتحن أحلفه ورتة الراهن على علمهم فيما دعى من خروجهما من ملك الراهن اليه (قال الربيع) وله  
في ولده قول آخر أنه حر بالقيمة ويدراً عنه الحدو فيقرم صدقاً مثلها

### (جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره  
من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزاً مع كل الحقوق بشرط في عقدة الحقوق أو أرتعن بعد ثبوت الحقوق  
وكان معقولا لأن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق مأذون فيها لحلال وأنه ليس بالحق  
نفسه ولا يخرج من عدده فلو أن رجلاً باع رجلاً شيئاً بألف على أن يرهنه شيئاً ماله يعرفه الراهن والمرتحن  
كان البيع جائزاً ولم يكن الرهن تاماً حتى يقبضه الراهن أو من يرضاه به معاً متى ما أقبضه إليه  
قبل أن يرفع إلى الحاكم فليس لازم له وكذلك إن سله ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاماً (قال الشافعي)  
وان ارتفع إلى الحاكم لم يمتنع الراهن من أن يقبضه المرتحن لم يجرى الحاكم على أن يدفعه إليه لأنه لا يكون  
رهنًا إلا بان يقبضه إليه وكذلك لو هب رجل لرجل هبة فلم يدفعها إليه لم يجرى الحاكم على دفعها إليه لأنها  
لا تتم إلا بالقبض وإذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهنًا فلم يدفع الراهن الرهن إلى البائع المشتري  
له فللبائع الخيار في تمام البيع بلارهن أو رد البيع لأنه لم يرض بئنه المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه  
رهنًا فأقبضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه جيلابيه فلم يحمل بها الرجل الذي  
اشترط جملته حتى مات كان له الخيار في تمام البيع بل الجبل أو فسخه لأنه لم يرض بئنه دون الجبل ولو  
كانت المسئلة يحالها أفراد المشتري فسخ البيع فسخه الراهن أو الجبل لم يكن ذلك لأنه لم يدخل عليه هو  
نقص يكون له الخيار لأن البيع كان في ذمته وزاد رهن أو ذمة غيره فقط ذلك عنه فلم يرد عليه في ذمته  
شئ لم يكن عليه ولم يكن في هذا فساد للبيع لأنه لم يتقصص من الثمن شئ يفسده البيع إنما نقص شئ غير  
الثمن وثيقة للمرتحن لا ملك ولم يشترط شيئاً فساداً ففسده البيع وهكذا في كل حق كان لرجل على رجل  
فشرط له فيه رهنًا أو جيلاباً كان الحق يعوض أعطاه إياه فهو كالبيع وله الخيار في أخذ العوض كما كان  
له في البيع وإن كان الرهن في أن أسلفه سلفاً بالبيع أو كان له عليه حتى قبل أن يرهنه بلارهن ثم رهنه شيئاً  
فلم يقبضه إياه فالحق يحال له وفي السلف أخذته من شايه وفي حقه غير السلف أخذته من شايه إن كان حالاً  
ولو باعه شيئاً بألف على أن يرهنه رهنًا رهنه أو يعطيه جيلابته أو يعطيه رضامن رهن وجبل أو أمشاه  
المشتري والبائع أو أمشاه أحدهما من رهن وجبل بغير تسمية شئ بعنه كان البيع فاسداً لجهة البائع  
والمشتري أو أحدهما بما تشارطا ألا ترى أنه لو جاءه بمحمل أو رهن فقال لأرضاه لم يكن عليه حجة بأنه  
رضي رهنًا بعنه أو جيلابته فاعطيه ولو كان باعه ببيعاً بألف على أن يعطيه عبداً يعرفه رهنًا فاعطاه  
إياه رهنًا فلم يقبله لم يكن له نقض البيع لأنه لم يقبضه شيئاً من شرطه الذي عرفهما وهكذا لو باعه ببيعاً بألف  
على أن يرهنه ما أفاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقيقه أو أمشاه هذا كان البيع مفسوخاً بمثل  
معنى المسئلة قلها أو أكثر وإذا اشترى منه شيئاً على أن يرهنه شيئاً بعنه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن  
إلى المرتحن لم يكن الرهن رهنًا لم يكن على ورثته دفعه إليه وان تطوعوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية  
قدفعوه إليه فهو رهن وله بيعه مكانه لأن ذمته قد حُلَّ وإن لم يفعلوا فالبايع بالخيار في نقض البيع أو إتمامه  
ولو كان البائع المشتري الرهن هو الممت كان ذمته إلى أجله إن كان مؤجلًا أو حالاً إن كان حالاً وقام ورثته  
مقامه فان دفع المشتري إليهم الرهن فالبيع تام وإن لم يدفعه إليهم فلمهم الخيار في نقض البيع كما كان لأبيه

منه لأن كسبه فيه  
لسبه (قال) ويقضي  
الملتقط إذا عرف الرجل  
العفاص والوكاء والعقد  
والوزن وقسح في  
نفسه أنه صادق أن  
يعطيه ولا أجبره عليه  
الابينة لأنه قد يصيب  
الصفحة بان يسع الملتقط  
بعضها ومعنى قوله  
صلى الله عليه وسلم  
اعرف عفاصها ووكاءها  
والله أعلم (١) لأن يؤدي  
عفاصها ووكاءها معها  
وليعلم إذا وضعها في  
ماله أنها لقطعة وقد  
يكون ليستدل على  
صدق المعرفة أرباب  
لو وصفها عشرة  
أيعطونها ونحن نعلم  
أن كلهم كاذب إلا  
واحدًا بغير عينة فيمكن  
أن يكون صادقًا وإن  
كانت القطعة طعامة  
رطبًا لا يبقى فله أن  
يأكله إذا خاف فساده  
ويضمه إليه (وقال)  
(١) قوله بالها من لأن  
يؤدي الخ كذا بأصلين  
بأيدنا ولعله سقط منه قد  
يكون لأن يؤدي الخ  
بدليل ما بعده وحرره  
مصححه

فيه أو اتعاهمه اذا كان الرهن فائتاً (قال الشافعي) اذا كان الرهن فائتاً أو السلعة المشتراة فائتة جعلته  
الخيارين أن يتبه فبأخذتته أو ينقضه فبأخذتته كما جعله لو باعه عبد ائمان فقال المشتري اشترته  
بخمسة و قال البائع بعت بالف وجعلته ان شاء أن يأخذ ما قرله به المشتري وان شاء أن يأخذ قيمته بعد  
أن يحلف على ما ادعى المشتري ولا أخلفه ههنا لانه لا يدعي عليه المشتري براءة من شيء كإدعي ههنا  
المشتري براءة مما زاد على خمسين (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلاً لبيعتين حال أو إلى أجل أو كان له  
عليه حق فلم يكن له رهن في واحد منهما ولا شرط الرهن عند عقده واحد منهما ثم تطوع له المشتري بان  
رهنه شيئاً بعينه فرهنه اياه فنقضه ثم أراد الرهن اخراج الرهن من الرهن لانه كان متطوعاً به لم يكن ذلك  
الآن بشاء المرتهن كالا يكون له لو كان الرهن بشرط وكذلك لو كان رهنه رهناً بشرط فاقضه اياه ثم زاده  
رهناً آخر معه أو رهنه فاقضه اياه هاتماً أراد اخراجها وأخرج بعضها لم يكن ذلك ولو كانت الرهن نسوي  
أشعاف ما هي مرهونه به ولو زاد رهناً أو رهنه رهناً وتواحدة فاقضه بعضها ولم يقضه بعضها كان  
ما يقضه رهناً ولم يقضه غير رهن ولم ينقض ما يقضه بما يقضه وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن  
يكون البيع نفسه رهناً للبائع فبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة الا بان تكون متحبة عن المشتري  
وليس هذا كالسلعة لنفسه رهنه اياها الا ترى أنه لو وهبه لسلعة لنفسه جاز وهو لو اشترى منه شيئاً على أن  
يهبه له ليحجز وسواء تشارطوا بوضع الرهن على يدى البائع أو عدل غيره واذا مات المرتهن فالرهن بحاله  
فلورثته فيما كان له واذا مات الراهن فالرهن بحاله لا ينقض عوته ولا موتها ولا عوت واحد منهما قال  
ولو رثة الراهن اذا مات فيه مال الراهن من أن يؤدوا ما فيه ويخرج من الرهن أو يباع عليهم بان دين أبيهم قد  
حل ولهم أن يأخذوا المرتهن يبيعه ويبتعوه من حبه عن البيع لانه قد يتغير في حبه ويتلف فلا تراهنة  
أبيهم وقد يكون فيه الفضل عما رهن به فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن غائباً أقام الحاكم من يبيع الرهن  
ويجعل حقه على يدى عدل ان لم يكن له وكيل يقوم بذلك واذا كان الرجل على الرجل الحق بالرهن ثم  
رهنه رهناً فالرهن جائز كان الحق حالاً أو إلى أجل فان كان الحق حالاً أو إلى أجل فقال الراهن أرهني على  
أن تزيدني في الاجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الحال حال كما كان والمؤجل إلى أجله الاول بحاله  
والاجل الآخر باطل وغرماء الراهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن وكذلك لو لم يشترط عليه تأخير الاجل  
و شرط عليه أن يبيعه شيئاً أو يسلفه اياه أو يعمله به بمن على أن رهنه ولم رهنه لم يحجز الرهن ولا يجوز الرهن في  
حق واجب قبله حتى تطوع به الراهن بلا زيادة شيء على المرتهن ولو قال له دعى عبدك بمائة على أن  
أرهنيك بالمائة وحقت قبلها رهناً كان الرهن والبيع مفسوخاً كله ولو هلك العبد في يدى المشتري كان  
ضاماً لقيمته ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يده الرهن قبضه جعلته رهناً لم أقبل قول العدل لم يقضه اذا  
قال المرتهن قد قبضه العدل

### (اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا كانت الدار والعبد أو العرض في يدى رجل فقال رهنيه فلان على كذا  
وقال فلان ما رهنتك ولكني أودعتك اياه أو كتبت له أو غصبت به فالقول قول رب الدار والعرض والعبد  
لان الذي في يده يقره عليه ويدي عليه فيه حفافاً لا يكون فيه بدعاء الالينة وكذلك لو قال الذي هو في يده  
رهنته بالف وقال الذي عليه لك على ألف ولم أرهنيك ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بل اذ رهن كما  
أقر ولو كانت في يدى رجل داران فقال رهنتي ما فلان بالف وقال فلان رهنتك احداهما وسماها بعينها بالف  
كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (١) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال رهنتك احداهما جماعة  
لم يكن رهناً لاجتماعه ولو قال الذي هما في يده رهنتي ما بالف وقال رب الدارين بل رهنتك احداهما بغير

فيما وضعه بخطه لأعله  
سمع منه اذا خاف  
فساده أحييت أن  
بيعه ويقيم على  
تعريفه (قال الرزقي)  
هذا أولى القولين به  
لان النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يقل للثقل شأنتك  
بها الا بعد سنة الا أن  
يكون في موضع  
مهلكة كالنساء  
فيكون له أكله وبغرمه  
اذا جاء صاحبه (وقال)  
فيما وضع بخطه لأعله  
سمع منه اذا وجد الشاة  
أو البعير أو ولد اياه أو  
ما كانت بالمصر أو في قرية  
فهى لقطه يعرفها  
سنة واذ رحم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ضوال الابل فن  
أخذها ثم أرسلها ضمن  
(قال) ولا تجعل لمن  
جاء ما بين ولا ضالة الا  
أن تجعل له وسواهم  
عرف بطلب الضوال  
ومن لا يعرفه ولو قال  
لرجل ان جئتني بعدي  
فلن كذا ولا تحمض

(١) قوله فانها ليست  
برهن الخ كذا في الأصول  
التي عندنا من زيادة غير  
رهن وتأمل كتبه  
معجمه

ذلك ولتأكل مثل ذلك  
فعاذ به جميعا فكل  
واحد منهم ثلث ما حمله  
له انفق الاجعال أو  
اختلف

(باب التقاط المنود)  
يوجد معه الشيء بما  
وضع خطه لا على سمع  
منه ومن مسائل شتى  
سمعتها لفظا

(قال الشافعي) رحمه  
الله فيها وضع خطه  
ما وجد تحت المنود  
من شيء تدفون من  
ضرب الاسلام أو كان  
قريباً منه فهو لقطه أو  
كانت دابة فوسى ماله  
فان وجد على دابته أو  
على فراشه أو على ثوبه  
مال فهو له وان كان  
ملتقطه غير نقعة نزع  
الحاكم منه وان كان  
نقعه وجب أن يشهد  
بما وجد له وأنه منبوبة  
وبأمره بالانفاق منه  
عليه بالعرف وما  
أخذ عنه الملتقط  
وأنفق منه عليه بغير  
أمر الحاكم فهو  
ضامن فان لم يوجد  
له مال وجب على  
الحاكم أن يتفق عليه  
من مال الله تعالى فان لم  
يفعل حرم تضييعه على

عينا ألف لم تكن واحدة منها رهنًا وكانت عليه ألف باقراره بلارهن لانه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل  
لرجل أرهنتك إحدى داري هاتين ولا يسما وألا أحد عبدك هذين ولا أحدثوني هذين ولا يجوز الرهن  
حتى يكون مسمى بمسئله ولو كانت دار في يد رجل فقال له فيها فلان ألف ودفعتها الي وقال فلان رهنته  
اياها بألف ولم يفعلها اليه فقد اعطاهما فصبها وتكارها مني رجل فانه فيها أو تكارها مني هو قتلها  
ولم أدفعها اليه قبضها بالرهن فالقول قول رب الدار ولا تكون رهنا اذا كان يقول ليست برهن فيكون القول  
قوله وهو اذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يد رجل فقال رهنتها فلان  
بألف دينار أو قبضتها وقال فلان رهنته اياها بألف درهم أو ألف فلس وأقبضته اياها كان القول قول رب  
الدار ولو كان في يد رجل عبد فقال رهنته فلان عانة وصدقه العبد وقال رب العبد ما رهنته اياه  
بشيء فالقول قول رب العبد ولا قول العبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنتك عانة ولكنني بعته  
عانة ثم ليكن العبد رهنا ولا يبعدا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أن عبد ابن رجلين  
فقال رجل رهنتانيه عانة وقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر ما رهنتك بشيء كان نصف رهنا بخمسين  
ونصفه خارجا من الرهن فان شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا عليه أحلف  
المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين والشيء في شهادة صاحب الرهن يحرم بها الي نفسه ولا يدفع بها  
عنه فأردمها شهادته ولا أردمها له رجل له عليه شيء لو شهد له على غيره ولو كان العبد ابن اثنين وكان  
في يد اثنين وادعاي أنهم سائرتهما معا بما عاقر الرجلان لاحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأتكارا  
دعوى الآخر لمهما أقر به ولم يلزمهما ما أنكر من دعوى الآخر ولو أقر لهما معا به لهما رهن وقال  
هو رهن بخمسين وادعايانه لم يلزمهما الا ما أقر به ولو قال أحد الرهين لاحد المرتهنين رهنا كانت  
بخمسين وقال الآخر لا خير لهما رهنا كانت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد وهو  
ربع العبد رهنا للذي أقر له بخمسة وعشرين بخبر اقراره على نفسه ولا بخبر اقراره على غيره ولو كانا من  
نحو شهادة فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفقه أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما خمسة  
وعشرين ديناراً باقراره وخمسة وعشرين أخرى بشهادة صاحبه اذا حلف المدعي مع شاهده واذا كانت  
في يد رجل ألف دينار فقال رهنتها فلان عانة ديناراً وألف درهم وقال الرهن رهنتكها ديناراً واحد  
أو عشرة دراهم فالقول قول الرهن لان المرتهن مقر له بثلث الألف دينار ومدع عليه حقا فالقول قوله فيما  
ادعى عليه من الدنانير اذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان اقراره  
بأنه رهن بشيء أو لي أن يكون القول قوله فيه واذا اختلف الراهن والمرتهن فقال المرتهن رهنتني عبدك  
سالمًا جماعة وقال الراهن بل رهنتك عبدك موقفاً بعشرة حلف الراهن ولم يكن سالمًا رهنا بشيء وكان  
لصاحب الحق عليه عشرة دنانير ان صدقه بان موقفاً بهن بها فهو رهن وان كذبه وقال بل سالمًا رهن بها  
لم يكن موقفاً ولا سالمًا رهنا لانه يبرهن أن يكون موقفاً رهنا ولو قال رهنتك داري بألف وقال الذي يخالفه  
بل اشتريتها منك بألف وتصدقها علي قبض الألف تخالفه وكانت الألف على الذي أخذها بالارهن ولا يبيع  
وهكذا لو قال رهنتك داري بألف أخذتها منك وقال المقر له بالرهن بل اشتريت منك عبدك بهذه الألف  
تخالفاه لم تكن الدار رهنا ولا العبد يباعا وكانت له عليه ألف بلارهن ولا يبيع ولو قال رهنتك داري بألف  
وقبض الدار ولم أقبض الألف منك وقال المقر له بالرهن وهو المرتهن بل قبضت الألف فالقول قول  
الراهن بأنه لم يقربان عليه ألفاً فأنزله ويحلف ما أخذ الألف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لانه لم يأخذ  
ما يكون به رهنا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بهادارا فقال الراهن رهنتك هذه الدار  
بألف درهم الى سنة وقال المرتهن بل بألف درهم حلفه كان القول قول الراهن وعلى المرتهن البينة وكذلك

لوقال رهنسكها بألف درهم وقال المرتين بل بألف دينار فالقول قول الراهن وكل مالم أثبتته عليه الإقوله جعلت القول فيه قوله لانه لو قال لم أرهنسكها كان القول قوله وإذا كان رجل على رجل ألفان أحدهما برهن والآخر يده رهن فقتضاه القائم اختلافا فقال القاضي فقتضت الألف التي بالرهن وقال المقتضى بل الألف التي بلا رهن فالقول قول الراهن القاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال هذه الألف التي رهنسكها فقتضها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف آخر ولو حبسه عنه بعد قبضه كان متعديا بالحبس وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن يكون القول الا قول دافع المال والله أعلم

### (جماع ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رجع الله كل من جاز يبيع من بالغ غير محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهن أو يرهن من الأحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرهن على النظر وغير النظر لانه يجوز له بيع ماله وهبته بكل حال فإذا جاز رهنه في ماله كان له رهنه بالنظر ولا يجوز أن يرهن الاب لانه ولأولى النيمه إلا عاقبه فضل لهما فأما أن يسلف مالهما يرهن فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما سلف من ماله ويجوز للكتاب والمأذون له في التجارة أن يرهنا إذا كان ذلك صلاحا لهما أو إيجابا فاما أن يسلف ورهنها فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبعان ففضلان ويرهنان ومن قلت لا يجوز رهنها إلا عاقبه فضل لنفسه أو يته أو أنه من أي ولد وولي يتيم ومكاتب وعبد مأذون له فلا يجوز أن يرهن شيئا لا الرهن أمانة والدين لازم فالرهن بكل نقص عليهم ولا يجوز أن يرهنوا الا حيث يجوز أن يدعو أموالهم من الضرورة بالخوف الى تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجوز رهن من سببت لا يجوز رهنه الا في قول من زعم أن الرهن مضمون كله فأما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظر لانه قد يتلف ولا يبرأ الراهن من الخي والذكرو الانثى والمسلم والكافر من جميع ما وصفت لا يجوز رهنه ولا يجوز سواه ويجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا أن يرهن ذلك شأ الا أن يرهن المسلم الكافر مصصا فان فعل لم أقضه ووضعه على يدي عدل مسلم وجرت على ذلك الكافران امتنع وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيرا أو كبيرا للثلاث لانه المسلم بكنوته عنده بسبب تسلط عليه الكافر ولثلاطم الكافر المسلم خنزير أو يبقية خرافان فعل فرهنه منه لم أقضه الزهن قال وأكره أن يرهن الامة بالقبضة أو المقاربة بالسواغ التي يشتهى مثلها من مسلم الا على أن يقبضها المرتين ويقبضها في يدي مالكيها أو يضعها على يدي امرأة أو محرم لمعاريبة فان رهنها مالكيها من رجل وأقضها اباهم أقضه الرهن وهكذا الورهنان من كافر غير أني أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون امرأة أحب الي ولولم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل وإن رضى الراهن والمرتين على أن يضعها الجارية على يدي رجل غيره أو من عليها جبرتها أن يرضيها بعدل تضع على يديه فان لم يقعلا اخترت لهما عدلا الآن يراضيا أن تكون على يدي مالكيها أو المرتين فأما ما سوى يدي آدم فلا أكره رهنه من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي النشم اليهودي وإن كانت المرأة بالعتق شديدة بكرة أو نبيها جاز يبيعها ورهنها وإن كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها بغير إذن زوجها وهبتها ولها من ماله إذا كانت شديدة مازوجها من ماله وإن كانت المرأة أو رجل مسلم أو كافر حراً أو عبد محجورين لم يجز رهن واحد منهما كالا يجوز بيعه وأذا رهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ وما عليه وما رهن كالم رهن من ماله لا سبيل للرهن عليه وأذا رهن المحجور عليه رهنها لم يقبضه هو ولا وله من المرتين ولم يرفع الى الحاكم فيفسخه حتى يقض عنه الحجر فرضي أن يكون رهنها بالرهن الاول لم يكن رهنها حتى يتبدى رهنها بعد فلان الحجر ويقبضه المرتين فإذا فعل فالرهن جائز وأذا رهن الرجل الرهن وقبضه

من عسره حتى يقام بكفاله فخرج من يدي من المأثم ولو أمر الحاكم أن يستلف ما أتفق عليه يكون عليه ما أتفق فما ادعى قبل منه إذا كان مثله قصدا (قال المرتني) لا يجوز قول أحد فيما يملكه على أحد لانه دعوى وليس كالامتنين يقول فيسراً (قال الشافعي) ولو وجدته رجلاً فتشاهه أفرغت يمينها حتى خرج سهمه دفعته اليه وإن كان لا تخبره إلا دالم يكن مقصراً عما فيه مصلحته وإن كان أحدهما مقبلاً بالمصر والآخر من غير أهله دفع الى القيم وإن كان قروياً يمد يدا دفع الى القروي لأن القرية خير له من البادية وإن كان عبداً وحراً دفع الى الحر وإن كان مسلماً ونصرانياً في مصره أحد من المسلمين وإن كان الأقل دفع الى المسلم وجعلته مسلماً أو أعطيته

المترين وهو غير مجبور ثم يحرم عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن الرجل الكثير الدين حتى يقبض السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقبض السلطان ماله وإذا رهن الرجل غير المجبور عليه الرجل المجبور عليه الرهن فان كان من بيع فالباع مفسوخ وعلى الراهن رده بعينه أو جذاؤه قيمته ان لم يوجد والرهن مفسوخ اذا انقضى الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا ان أكره ادا راء أو ارضا أو دابة ورهن المكشور المكشور المجبور عليه بذلك رهنه فالرهن مفسوخ والكره مفسوخ وان سكن أو ركب أو عمل له فطيه أجره وكرهه مثل الدابة والدار بالتمام بلغ وهكذا لو أسلفه المجبور مالا ورهنه غير المجبور رهنه كان الرهن مفسوخا لان السلف باطل وعليه رد السلف بعينه وليس له اتفاق شيء منه فان أنقصه فعليه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وأي رهن فسخته من جهة الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد الباع الذي وقع به الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره بحال وكذلك ان كان الشرط في الرهن والبيع صحيحا واستحق الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره قال وإذا تابع الراهن الرجلان غير المجبورين الباع الفاسد ورهن أحدهما صاحبه رهنه فالباع مفسوخ والرهن مفسوخ وجاع على هذا أن ينظر كل حق كان صحيحا في الأصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت فيفسد فيه الرهن اذا لم يكن المشتري ولا المكشور ما يبيع أو كرى لم يملك المترين الحق في الرهن انما يثبت الرهن للراهن بما يثبت به عليه ما أعطاه فإذا بطل ما أعطاه بطل الرهن وإذا بدل رجل جلا عبدا بعد أو دارا بدارا وعرضا ما كان يعرض ما كان وزاد أحدهما الآخر ذائبا أو جله على أن رهنه الزائد له ذائبا ورهنه معلوما فالباع والرهن جائز اذا قضى وإذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقضه لنفسه أو وقضه لغيره بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز وان كان القاض ابن الراهن أو أمراة أو أبا أو من كان من قرابته وكذلك لو كان ابن المترين أو واحد من مجبتي أو عبد المترين فالرهن جائز فاما عبد الراهن فلا يجوز وقضه للمترين لان قبض عبد عنه كقبضه عن نفسه وإذا رهن الرجل الرجل عبدا فانفق عليه المترين بغير أمر الراهن كان منطوعا وان رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لانها غير مملوكة فان كان فيها غراس أو بناء للراهن فالغراس والبناء رهن وان أدى عنها الخراج فهو منطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على الراهن الا أن يكون دفعه بأمره فيرجع به عليه ومثل هذا الرجل يشكاري الأرض من الرجل قد تكارها فسدع المكشور الأرض كراءها عن المكشور الاول فان دفعه بذنه يرجع به عليه وان دفعه بغير إذنه فهو منطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزم صدق أو غيره وبين لذي والحري المستأمن والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف وإذا كان الرهن بصدق فطلق قبل الدخول بطل نصف الحق والرهن بحاله كما يطل الحق الذي في الرهن الا قليلا والرهن بحاله وإذا ارتهن الرجل من الرجل رهنه بغيره أو منته فعمل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بغيره أو منته فالباع مفسوخ ومردود لا يجوز بيعه الا بالذائبا أو بالدرهم ثم يشتريها قاي أو غير قايضا لصاحب الحق ولا يجوز رهن المفارص لان الرهن غير مضمون الا أن يذنب المال للمفارص رهن يدين به معروف وكذلك لا يجوز رهنه الا أن يذنب له رب المال أن يبيع بالدين فإذا باع بالدين فالرهن ازدياده ولا يجوز رهنه الا في مال صاحب المال فان رهنه عن غيره فهو رهن ولا يجوز الرهن

### (العيب في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرهن رهنان فمنه في أصل الحق لا يجب الحق الا بشرطه وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع على أن يرهنه الرهن بسماته فإذا كان هكذا فكأن بالرهن عيب في يده أو عيب في فعله بنقص شيء وعلم المترين العيب قبل الارتها فإخايله والرهن والبيع ثابتان وان لم يعلم المترين

من سهمان المسلمين حتى يعرب عن نفسه فإذا أعرب عن نفسه فاستمع من الاسلام لم ينل أن أقتله ولا أجبره على الاسلام وان وجد في مدينة أهل الذمة لا مسلم فيهم فهو ذمي في الظاهر حتى يصف الاسلام بعد البلوغ ولو أراد الذي انتقصه الطعن به فان كان يؤمن أن يسترقه فذلك له والا منعه وجنابته خطأ على جماعة المسلمين والحنابة عليه على عاقلة الحنابي فان قتل عبدا فلا مام القود أو العقل وان كان جرحا حبس له الجراح حتى يبلغ فجتار القود أو الارش فان كان معنوها قضوا أحببت للامام أن يأخذ له الارش وينفق عليه وهو في معنى الحر حتى يبلغ فيفسر فان أقر بالرق قبله ورجعت عليه بما أخذته وجعلت جنابته في عنقه ولو

فعله بعد البيع فالمرتهن بالخيار بين فسخ البيع واثباته واثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيوع ولعب الذي يكون له الخيار كل مانقص عنه من شيء قل أو كثر حتى الاثر الذي لا يضر به والفعل فاذا كان قد فعله فلا خيار له ولو كان قتل أو ارتد وعلم ذلك المرتهن ثم ارتهنه كان الرهن ثابتا وان قتل في يديه فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يديه وان لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق فقطع في يديه كان رهنا بحاله ولو كان المرتهن لم يعلم بارتداده ولا قتله ولا سرقته فالمرتهن قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع ولو لم يكن الرهن دلس للرهن فيه بيع ودفعه اليه سالما ففي يديه جناية أو أصله عيب في يديه كان على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه بيع وقضه فثبت في يديه موتا قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار فسخه لما فات من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوانا أو غيره ولو اختلف الراهن والمرتهن في العيب فقال الراهن رهنك الراهن وهو يرى من العيب وقال المرتهن ما رهننسيه الامعيا فالقول قول الراهن معه اذا كان العيب مما يحدث من له وعلى المرتهن البينة فان أقامها فالمرتهن بالخيار كما وصفت واذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفا فوجد بالرهن عيبا أو لم يجد فسواء وله الخيار في أخذ سلفه حالا أو أن يسهل مؤجلا وليس السلف كالبيع ورهن ينطق به الرهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع الى أجل بغير شرط رهن فاذا وجب بينهما البيع ونفرا فمهره الرجل فالرجل منقطع بالرهن فليس للمرتهن أن كان بالرهن عيب ما كان أن يفسخ البيع لأن البيع كان تاما بلا رهن وله ان شاء أن يفسخ الرهن وكذلك ان شاء لو كان في أصل البيع أن يفسخه لانه كان حقه فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقائل والمصيب للعدلان ذلك لا تزل عنه الرق فاذا قتل ففسخ رجح من الرهن فاذا ارتد الرجل عن الاسلام نهره عبدا له ان أجاز بيع المرتد أجاز رهنه ومن رد بيعه رذرهنه (قال الشافعي) كان الشافعي يحرم رهن المرتد كما يجوز بيعه

### (الرهن بجميع الشئ من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل يبنائها فالأرض رهن دون البناء وكذلك ان رهنه أرضه ولم يقل بشعرها فكان فيها شعر مبدأ وغيره مبدأ فالأرض رهن دون الشعر وكذلك لو رهنه شعر أو بين الشعر بياض فالشعر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما سمي واذا رهنه ثرا فخرج من ثخله قبل محل بيعه ونخله معه فقد رهنه ثخلا وثرامعهما فمهران جائز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالا أن يبيعهما من ساعته وكذلك لو كان الى أجل لان الراهن ينقطع بيعه قبل محل أو عود فيحل الحق واذا كان الحق في هذا الرهن جائزا الى أجل فلبت الترويع بيعت خبير الراهن بين أن يكون ثمنها فصلاص من الحق أو موهو نافع الفضل حتى يحل الحق ولو حل الحق فأربيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون الثفل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها أو بيعها لم يكن له اذا لم يأنذله الراهن في ذلك ولو رهنه التمر دون الفضل طلعا أو مؤثرا أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالا أو مؤجلا الا أن يتشارطا أن للرهن اذا حل حقه قطعها أو بيعها فمهر الرهن وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تنزل الى أن تصلى الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه لمعرفة الناس أنه يزل حتى يبدو صلاحه وأن حلالا لأن تباع الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحه لانه ليس المعنى الذي ينهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل غرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحه لم يجز بيعه فلا يجوز رهنه الا على أن يقطع اذا حل الحق فيباع مقطوعا بحاله واذا حل بيع التمر رهنه الى أجل كان الحق أوحالا واذا بلغ محل الحل لم يكن للرهن بيعه اذا كان يبيع الارض المرتهن فاذا رضى فيه رهن الا أن ينقطع الرهن فيجعله فصا صلا أو جعل دينه الى أجل حالا أبدا الا أن ينقطع عنه صاحب الدين واذا رهنه غرة

قذفه فانفذ لم أحمله حتى أسأله فان قال أنا حر حددت قاذفه وان قذف حر احد (قال المزني) رحمه الله وسعته يقول القبط حر لان أصل الآدميين الحرية الا من ثبتت عليه العبودية والاولاء عليه كالأبنة فان مات فميراثه لجماعة المسلمين (قال المزني) هذا كله وجوب أنه حر (قال المزني) رحمه الله وقوله المعروف أنه لا يجد القاذف الا أن تقوم بينة للقذف أنه حر لان الحدود تدرك بالشبهات (قال الشافعي) رحمه الله ولو ادعاه الذي وجده ألحقته به فان ادعاه آخر أثبتته القافة فان ألحقوه بالاخر أريتهم الاول قال قالوا انهما لم ينسبه الى أحدهما حتى يبلغ فينتسب الى من شاء منهما وان لم يلحق بالاخر فهو ابن الاول قال ولو ادعى القبط رجلا ن فقام كل واحد

فزيادتها في عظمها ويطهرها له كأن زبدة الرهن في يديه رهن له فان كان من الترسى يخرج فرهنه  
 اياه وكان يخرج بعد غيره منه فلا يتجزأ خارج عن الاول المرهون لم يحجز الرهن في الاول ولا في الخارج  
 لان الرهن حينئذ ليس معروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو بشرط أنه يقطع في مدة قبل أن  
 يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو بعد ما يخرج قبل أن يشك أي من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز  
 وإن ترك حتى يخرج بعدها ثم لا يتبرع في تعرف فقها قولان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع  
 لاني لأعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المرهونة  
 من المختلطة بها كالو رهنه من حنطة أو تمر أو خلطت بحنطة للراهن أو تمر كان القول قوله في قدر الحنطة التي  
 رهن مع عينه (قال الربيع) ولشافعي قول آخر في البيع أنه إذا باع تمر أو لم يقبضه حتى حدثت غرة أخرى  
 في شجرها لا يتجزأ من المبيع قبلها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الاول  
 فيكون قدره ما دفعه أو ينقص المبيع لانه لا يدري كم باع مما حدثت من الثمرة والرهن عندي مثله فان رضى  
 أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم ينقص الرهن وأذا رهنه زرعاً على أن يحصده إذا حل الحق بأي حال ما كان  
 فيه بعه فان كان الزرع يزيد بان ينبت منه ما يمكن بانثاق يده إذا تركه لم يحجز الرهن لانه لا يعرف الرهن منه  
 الخارج دون ما يخرج بعده فان قال قائل الم فرق بين الثمرة تكون طلعا وبالصغار ثم تصير طبا  
 عظما وبين الزرع قبل الثمرة واحدة ألا أنها تعظم كما يكبر العبد المرهون بعد المصغر وبمن بعد الهزال  
 وإذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه ويستخلف أسفله وباع منه شيء قطعه بعد قطعه  
 فالخارج منه غير الرهن والرائد في الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يقبل الآن يقبل مكانه قطعه ثم  
 يباع القطعة الأخرى بعه أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه وأذا رهنه غرة فعلى الراهن سببها  
 وصلاها وجد ادواؤها وتسجيلها كما يكون عليه نفقة العبد وإذا أراد الراهن أن يقطعها قبل أن يقطعها  
 أو أراد المرهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجعلا عليه وإذا بطلت بانها جازي الرهن على قطعها لان  
 ذلك من صلاحها وكذلك لو أقر المرهن جبر فإذا سارت فراضعت على يد الموضوع على يده الرهن أو  
 غيره فان أقر العدل الموضوع على يده بأن يتطوع أن يضعها في منزله الأكبر قبل الرهن عليه لها منزل  
 تحضره لان ذلك من صلاحها فان حثت به والأكبرى عليها ولو لا يجوز أن رهن الرجل شاة لأجل بعه  
 حين رهنه إياه وان كان باقي عليه مده بعد ادواؤها مثل أن رهنه حينئذ إمامة قبل أن يولد على أنها إذا  
 ولدته كان رهنها ومثل أن رهنه ما ولدت أمته أو ما شته أو ما أخرجه فخله على أن يقطع مكانه ولا يجوز  
 أن رهنه ما ليس ملكه بتمام وذلك مثل أن رهنه غرة فقد أصلاها لا على كبا بشرائه ولا أصول فخلها  
 وذلك مثل أن يصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم بغير مثل وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معهم من ينقص حقه  
 ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن رهن الرجل الرجل جلودية لم تدبغ لان غنمها ليحل ما لم تدبغ ويجوز أن  
 رهنه إياها إذا دبغت لان غنمها بعد دبغها ليحل ولرهنه إياها قبل الدبغ ولورهنه إياها قبل الدبغ ثم دبغها  
 الراهن كانت جازية من الرهن لان عقده رهنها كان وبيعها ليحل وإذا وهب الرجل هبة أو صدق  
 عليه صدقة غير محرمة فرهنها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لانه رهنها قبل أن يملكها  
 فإذا أحدث فها رهنها بعد القبض حازت قال وإذا وصي له بعد بعه قات الموصى فرهنه قبل أن تدفعه  
 إليه الورثة فان كان يخرج من الثلث فالرهن جائز له ليس للورثة منع إياه ما دنا من الثلث والقبض  
 وغير القبض فيه سواء ولو وهب أو التصدق منعه من الصدقة ما يقبض وإذا ورث من رجل عبداً ولوارث  
 له غير فرهنه فالرهن جائز لانه مالك للعبد بالبراث وكذلك لو اشتراه فقد غنمه ثم رهنه قبل يقبضه  
 الرجل مكانه فهو المكتوب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لاني إنما أنظر إلى عقد الرهن لا إلى  
 الحكم وان اشتري الرجل عبداً على أنه بالخيار لانا فرهنه فالرهن جائز وهو قطع نيلره ويجب البيع

منها بينة أنه كان في يده  
 حمله للذي كان في يده  
 أولا وليس هذا كمثل  
 المال ودعوة المسلم  
 والعدو الذي سواء غير  
 أن الذي إذا ادعاه ووجد  
 في دار الاسلام فالحقته  
 به أحببت أن أجعله  
 مسلماً في الصلاة عليه  
 وأن أمره إذا بلغ  
 بالاسلام من غير اجبار  
 (وقال) في كتاب  
 الدعوى أنا نجعله  
 مسلماً لا لانه قال  
 (قال المزني) عندي  
 هذا أولى بالحق لان من  
 ثبت له حق لم يزل حقه  
 بالدعوى فقد ثبت  
 للاسلام أنه من أهله  
 وجرى حكمه عليه  
 بالدار فلا يزول حق  
 الاسلام بدعوى  
 مشرك (قال الشافعي)  
 رحمه الله فان أقام  
 بينة أنه ابنه بعد ان  
 عقل ووصف الاسلام  
 أخفها به ومنعناه أن  
 ينصره فإذا بلغ فامتنع  
 من الاسلام لم يكن  
 من تدانقته وأحب

في العبد وإذا كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فخره منه قبل مضي الثلاث وقبل اختيار البائع أنفذ البيع ثم مضت الثلاث وأختار المشتري أنفذ البيع فأرهن مفسوخ لانه انعقد ومذكه على العبد غير تام ولو أن رجلين وزنا رجلا ثلاثة أعبد فلم يقتسمها هم حتى رهن أحدهما عدا من العبد الثلاثة أو عدا من ثم قاسم شريكه واستخلص منه العبد الذي رهن أو العبد من كانت أنصافها موهبة له لأن ذلك الذي كان ملكا منهما أو أنصافها التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجعدها موهبا ولو استحق صاحب وصية منهما شيئا خرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافها موهونا (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه إذا رهن شيئا له بعضه ولغيره بعضه فأرهن كله مفسوخ لأن مسفقة الرهن جعلت شيئين ماعلا وما لا عاقل فلما جعلتهما الصفة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهذا أشبه بحملة قول الشافعي ولو أن رجلا له أخ هو وارثه مات أخوه فزهر داره وهو لا يعلم أنه مات ثم قامت اليه بأنه كان مستاقبل رهن الدار كان الرهن باطلا ولا يجوز الرهن حتى يرهنه وهو مالك له ويعلم الراهن أنه مالك وكذلك لو قال قد وكلت بشراء هذا العبد فقد رهنه فكأن كان اشتري في فوجد قد اشتري لم يكن رهننا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له ميراث أو شرا قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فسخ الرهن وان نكل فعلف المرتهن على ما دعي ثبت الرهن وكذلك لو رأى شخصا لا يشته فقال ان كان هذا أفلا باعده رهنه لم يكن رهننا وان قدضه حتى يجعده مع القبض أو قبله أو بعده رهننا وهكذا ان رأى صندوقا فقال قد كانت فيه ثياب كذا الثياب يعرفها الراهن والمترهن فان كانت فيه فهي لث رهن فلا تكون رهننا وان كانت فيه وكذلك لو كان الصندوق في يدي المرتهن ودبعت فيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وان كانت فيه ثياب غيرها أو ثياب بعضها فليس رهن فكانت فيه الثياب التي قال انها رهن لا غيرها فليس رهن وهكذا لو قال قد رهنه ثيابي جاري وأقبضه أباه أو الراهن لا يعرفه لم يكن رهننا وهكذا ان كان الراهن يعرفه والمترهن لا يعرفه ولا يكون الرهن أبدا إلا ما عرفه الراهن والمترهن وعلم الراهن أنه ملك له يحل بيعه ولا يجوز أن يرهنه ذكركه على رجل لأن ذكركه ليس بشيء ملك انما هو شهادة على رجل بشيء ذمته والتي التي في ذمته ليس بعين قائمة بجور رهنها انما اثره الاعيان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن والمترهن مقبوضة ولو أن رجلا باعته بضاعة أو ميراثا كان غائبا عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمره أو بغير أمره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الراهن وان قبضه المرتهن حتى يكون علما بمجرهته علم المرتهن والله أعلم

### (الزلف في الرهن والشرط فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن رجل رجلا رهننا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك وإن فعل لم يجز الرهن الآخر لأن المرتهن الأول صار ملكا أن يمنع رقبته حتى تباع فيستوفى حقه ولورهنه بأية ما ألف ثم سأل الراهن المرتهن أن يزيده ألفا ويجعل الرهن الأول رهنها مع الألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر وكان مرهونا بالالف الأولى وغير مرهون بالالف الآخرة لانه كان رهنها بكافة بالالف الأولى فلم يستحق بالالف الآخرة من رقبته على سيده ولا غراما له إلا ما استحق أو لا ولا يشبه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاداه السنة التي تليها بعشرين لأن السنة الأولى غير السنة الآخرة ولو انهدم بعد السنة الأولى رجوع بالعشرين التي هي خط السنة الآخرة وهذا رهن واحد لا يجوز الرهنان فيه إلا المعاملتين ولا أن يرهن مرتين بشيئين مختلفين قبل أن يفضخ كالأبجوز مرتين أن يتكاري الرجل دارا سنة بعشرة ثم يتكادها تلك السنة بعينها بعشرين إلا أن يفضخ التكراء الأولى

وأخيه بغيره رجوعه (قال المرتني) رحمه الله قياس من جعله مسلما أن لا يرد له إلى النصرانية (قال الشافعي) رحمه الله ولا دعوة للزنا لا يبيته فان أقامت امرأتان كل واحدة منهما بيته أنه إنهما لم أحلفه ابن واحدة منهما حتى أربه القافة فان ألحقوه بواحدة تلقى بزوجه ولو ينفيه إلا باللعان (قال المرتني رحمه الله) مخرج قول الشافعي في هذا أن الولد للفرأش وهو الزوج فلما ألحقته القافة بالمرأة كان زوجها فرأشا بلحقه ولدها ولا ينفيه إلا بلعان (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى

الرجل اللقب أنه عبده لم أقبل البيعة حتى تشهد أمه رأت أمة فلان ولده وأقبل أربع نسوة وانما منعتي أن أقبل شهوده أنه عبده لانه قد برى في بيده



ولا يبتاعها بآئنه ثم يبتاعها بآئنين إلا أن يفسخ البيع الأول ويجدد ببيعان أراد أن يبيع له الرهن الآخر مع الأول ففسخ الرهن الأول وجعل الرهن بالآئين ولولم يفسخ الرهن وأشهد المرتهن أن هذا الرهن بيده بالآئين جازت الشهادة وكان الرهن بالآئين إذا لم يعرف كيف كان ذلك فإذا تصادق بائنان هذا رهن ثان بعد الرهن الأول لم يفسخ لما وصفت وكان رهنا بالآلف وكانت الآلف الانهي بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بها بعد شيأ جاز الرهن لانها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفا أخرى ورهنه بهما رهنا كان الرهن جائزا ولو أعطاهم ألفا ورهنه بها ثم قال له بعد الرهن اجعل لي الآلف التي قبل هذا رهنا معها ففعل لم يجز إلا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني ألفا على أن أرهني بهما معا رهنا بغير فانه ففعل كان الرهن مفصلا لانه أسلفه إلا خوة على زيادته رهن في الأولى ولو كان قال بغير عبد ألف على أن أعطيكم بها بالآلف التي للآعلى بلارهن داري رهنا ففعل كان البيع مفصلا وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لانها زيادة في سلف وأوصية من يبيع بمجهرولة ولو أن جلا رهن من رجل رهنا بألف وقبضه ثم زاده رهنا آخر معه رهنه بتلك الآلف كان الرهن الأول والاخر جائزا لان الرهن الأول بأكاله بالآلف والرهن الآخر زيادة معه لم تكن للرهن حتى جعلها له الرهن فكان جائزا كما جاز أن يكون له حق بلارهن ثم رهنه به شيأ فيجوز

### (باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مكره وبموجب وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركب والحطب لملكه الرهن لا للرتن لانه انما علق الركب والحطب من ملك الرتبة والرتبة غير المنفعة التي هي الركب والحطب وإذا رهن الرجل الرجل عبدا أو دارا أو غيره ذلك فسكنى الدار وأجاره العبد وخدمته للرهن وكذلك منافع الرهن ليس للرهن من مناشئ فان شرط المرتن على الرهن أن له سكنى الدار أو خدمة العبد أو منفعة الرهن أو شيأ من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن كانت دارا أو حيوانا أو غيره فالشرط باطل وإن كان أسلفه الفاعلي أن يرهنه به رهنا وشرط المرتن لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لان ذلك زيادة في السلف وإن كان باععه بيعا بائنا وشرط البائع للشرط أن يرهنه بالرهنه رهنا وأن للرتن منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد لان الزيادة من منفعة الرهن حصه من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز إلا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه دارا على أن للرتن سكنى الدار أو خدمة العبد أو غيره ففعل من الغد بعد سنتين ولا يعرف كم غن السكن وحصته من البيع وحصه البيع لا يجوز إلا المعروف مع فساد من أنه يبيع وأجاره ولو جعل ذلك معروفا فقال أرهنيك داري سنة على أن لك سكنى الدار في تلك السنة كان البيع والرهن فاسدا من قبل أن هذا بيع وأجاره لا أعرف حصه الإجارة ألا ترى أن الإجارة لو انقضت بأن يستحق المسكن أو ينهدم فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلعة للمبيعة بالآلف ففطر عنه حصه السكنى من الآلف وأجعل الآلف بيعا بها ولا جعل للشرط خيارا داخل عليه أن يشتري ملكا بألف فاستحق أحدهما فلم يجعل للشرط خيارا في هذا الباقي وهو لم يشتري إلا مع غيره ألا ترى أنك لو قلت بل أجعله لي الخيار داخل عليه أن ينقص بيع الرتبة بأن يستحق معها كراء ليس هو ملك رتبة ألا ترى أن المسكن إذا انهدم في أول السنة فإن قومه كراء السنة في أولها لم يعرف فيه كراء آخرها لانه قد يغلو ويخسر وانما يقوم كل شيء بسوق يومه ولا يقوم عالم يكن له سوق معلوم فإن قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه قبل لك أقبل مال هذا محتسبا في يدها إلى

فيشهد أنه عبده  
(وقال) في موضع آخر  
أن أقام بينة أنه كان  
في يده قبل التقاط  
المنقط أرفقته له (قال  
المزني) هذا خلاف  
قوله الأول وأولى بالحق  
عندي من الأول (قال  
الشافعي) رحمه الله وإذا  
بلغ المنقط فاشترى  
وباع وتكتم وأصدق ثم  
أقر بالرق لرجل أزمته  
ما يلزمه قبل إقراره وفي  
الزامة الرق قبولان  
أحدهما أن إقراره  
يلزمه في نفسه وفي  
الفضل من ماله عما  
أزمه ولا يصدق في حق  
غيره ومن قال أصدق في  
الكل قال لانه مجهول  
الاصل ومن قال  
القول الأول فانه في  
امراه تكتم ثم أقرت  
بملك لرجل لا أصدقها  
على إفساد النكاح ولا  
ما يجب عليها للزوج  
وأجعل لملأه إياها  
ثلاثا وعدتها ثلاث  
حضر وفي الوفا عدة  
أمة لانه ليس عليها في

أجل وهو لم يؤجله قال فإن تبعه على أحد بأن يقول قد تحجز هذا في الكراء إذا كان متفردا فيكثري منه المنزل سنة ثم يهدم المنزل بعد شهر فبدله عليه بما بقي قيل نعم ولكن حصه الشهر الذي أخذ منه معروفه لا تانقومه إلا بعد ما يعرف بأن يضي وليس معها بيع وهي اجازة كلها ولورهن رجل رجلا رهنا على أنه ليس للمرتحن بيعه عند محل الحق إلا بكذا أو ليس له بيعه إلا بعد أن يبلغ كذا أو ينز عليه أو ليس له بيعه أن كان رب الرهن غائبا أو ليس له بيعه إلا أن يأذن له فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه إلا بمضى الراهن أو ليس له بيعه أن هلك الراهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعد ما يحل الحق إلا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهن عبد اعلى أن الحق أن حل والزهر من رضى لم يبعه حتى يصح أو أعف لم يبعه حتى يسن أو ما أسه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوما ولورهن حاطط على أن ما أمرا الحائط فهو داخل في الرهن أو أراض على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ما نسيه على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والمناشئة رهنا لم يدخل معه غم الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج المناشئة إذا كان الرهن بحق واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر إذا رهنه حاطط على أن ما أمرا الحائط فهو داخل في الرهن أو أراض على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فسخ أو أعف لم يبعه حتى يسن أو ما أسه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوما وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولا إذا كان يعرف فقد ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسوما (قال الربيع) الفسخ أولى به (قال الشافعي) وهذا رجل رهن دارا على أن يزرع معها دارا مثلهما أو عبيدا فتمت كذا غير أن البيع ان وقع على شرط هذا الرهن فسخ الرهن وكان البايع الخيار لأنه لم يتره ما بشرط ولورهنه مائة على أن يزرعها لها وتناجها أو حاطط على أن يزرعها أو عبيدا على أن يسده خراجه أو دارا على أن يملكها كراءها كان الرهن جائزا لأن هذا السد وان لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البايع هو للشرطي ولو لم يشترطه كان الشرط جائزا كهذا الشرط وذلك أنه لو لم يشترطه

### (جماع ما يجوز أن يكون رهنا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رهنه الله الرهن المقبوض ممن يجوز رهنه ومن يجوز رهنه ثلاثة أصناف صحيح وآخر معاول وآخر فاسد فأما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما لرهنه ولم يكن الرهن جنيا في عتق نفسه جنابة ويكون الجنى عليه أحق برقته من ماله حتى يستوفي ولم يكن المالك أو جبه فيه حقا لغير ماله من رهن ولا اجازة ولا بيع ولا كتابة ولا اجازة وأولها أو دبرها ولا حقا لغيره يكون أحق به من سيده حتى تنقضي ثلاث المدة فإذا رهن المالك هذا رجلا فقبضه المرتحن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه وأما المعاول فالرجل عتق العبد أو الأمة أو الولد أو فسخ العبد أو الأمة على آدمي جنابة عبدا أو خطأ أو بجناب على مال آدمي فلا يقوم الجنى عليه ولا لولي الجنابة عليهم ما حتى رهنهما ماله كما يقبضهما المرتحن فإذا ثبتت الجنابة على الجنابة قبل الرهن أو أقر بها الراهن والمرتحن فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أطل رب الجنابة الجنابة عن العبد أو الأمة أو صلحه سيدهما ما على شيء كان الرهن مفسوما لأن لولي الجنابة كان أولى بحق في رقاها ممن ماله كما حتى يستوفي حقه في رقاها ما أرض جنابته أو قبضه ماله فإذا كان أولى بمن رقاها ممن ماله كما حتى يستوفي حقه في رقاها بمن ماله كما رهنهما ولو كانت الجنابة تقوى دينارا وهما يسويان أو فالرهن يكن ماضل منهما رهنا وهذا أكثر من أن يكون ماله كما رهنهما بشئ ثم رهنهما بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لأنه يحول دون بيعهما وأدخل حق على حق صاحبهما المرتحن الأول الذي هو أحق به من ماله كما وسواء رهنهما المرتحن بعد عمله بالجنابة أو قبل عملها أو قال أرهن من مثل ما يفضل عن الجنابة أو لم يقله فلا يجوز الرهن وفي رقاها جنابة بجمال وكذلك لا يجوز رهنها وفي رقاها رهن بجمال ولا يفضل من

الوفاء حق يارزها له وأجمل ولده قبل الاقرار ولد حرة وله انفسا رهن أقام على التسكاح كان ولده رقيقا وأجعل ملكها لمن أقرت له بأنها أمته (قال المزني) رهنه الله أجعت العلماء أن من أقر بحق لزمنه ومن ادعاه لم يجبه بدعواه وقد لزمها حقوق باقراها فانس لها ابطالها بدعواها (قال الشافعي) رهنه الله ولو أقر القبط بأنه عبد فسلان وقال الغلان ما ملكته قط ثم أقر لغيره بالرق بعد لم أقبل اقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار الفرائض مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة وما وضعت على نحو مذهبه لأن مذهبه في الفرائض نحو قول زيد بن ثابت) (باب من لا رهن)

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا رهن

وهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة ففضاه اياها الادرهما ثم رهنا غيره لم تكن رهنا الاخر لان الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كم انتقصه يقل أو يسكثر ولورهن رجل رجلا عبدا أو امرأة فقبضها المرتهن ثم أقر الراهن انهما جنبا قبل الرهن جنابة وادعى ذلك ولي الجنابة فقضا قولان أحدهما أن القول للراهن لانه يقر بحقي في عتق عبده ولا يتأذنه من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم الجنابة قبل رهنه فاذا حلف وأنكر المرتهن أو لم يقر بالجنابة قبل رهنه كان القول في اقرار الراهن بأن عبده جنبا قبل أن رهنه واحدا من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ منه ماله شيء وإن كان موسرا الا انه أقر في شيء واحد بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجنابة والاخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهوله فالجنابة في رفته باقرار سيده ان كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وإن كانت عمدا فاقصاص لم يقبل قوله على العبد إذا لم يقر بها والقول الثاني انه ان كان موسرا أخذ من السيد الاقل من قيمة العبد والجنابة فدفع الى الجنبي عليه لانه يقر بان في عتق عبده حقا تلفه على الجنبي عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقد جنبا وهو موسر وقيل بضمن الاقل من قيمته أو الجنابة وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يخرج من الرهن وهو غير مصدق على المرتهن وانما ألتف على الجنبي عليه لانه لا على المرتهن وإن كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجنابة في عتقه وأخرج من الرهن يسع في ذمة سيده الاقل من قيمته والجنابة ولو شهد شاهد على جنابته ما قبل الرهن والراهن عبدان حلف ولي الجنبي عليه مع شاهده وكانت الجنابة أولى بهما من الرهن حتى يتوفى الجنبي عليه جنابته ثم يكون ما فضل من ثمنهما رهنا مكنهما ولو أراد الراهن أن يحلف لقد جنبا لم يكن ذلك لان الحق بالجنابة في رقبتهما فغيره لم يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا عبدا فلم يقبضه حتى أقر به عتقه أو جنبا بعتق رجل أو برهنه قبل الرهن فاقراره جائز لان العبد لم يكن من رهوناته الرهن انما يبرهن الرهن فيه اذا قبض ولورهنه العبد وقضه المرتهن ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان كمن أقر اقراره به حتى جنابة فان كان موسرا أخذت منه قيمته فبعثت رهنا وإن كان معسرا وأنكر المرتهن يسع له منه بقدر رهنه فان فضل فضل عتق الفضل منه وإن برئ العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وإن يسع فذلك سيده بأى وجه ملكه عتق عليه لانه مؤرقه حر ولورهنه حاربه وقبضا ثم أقر بوطئه قبل الرهن فان لم تأت بولد فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئه اياها قبل الرهن لم يخرج من الرهن حتى تأتى بولد فاذا جاءت بولد وقد قامت بينة على اقراره بوطئه اياها قبل الرهن خرجت من الرهن وإن أقر بوطئه قبل الرهن وجاءت بولد الاقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنة وهي خارجة من الرهن (قال الربيع) قال أبو يعقوب البويطي وكذلك عندى ان جاءت بولد لا كثر ما تلبه النساء وذلك لاربعة سنين ألحقه بالولد وإن كان اقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولى أيضا (قال الشافعى) وإن جاءت بولد لستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان كافر ارسيدها بعقبتها أو أضعف وهي رهن بحاله ولا اتباع حتى تلد وولدها ولد حر باقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولو لم يقر المرتهن في جميع المسائل ولم يسكر قيل ان أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنا وإن لم تحلف أو حلفنا الراهن اياها قال قبل رهنا وأخرجنا الرهن من الرهن بالعتق والحاربه بأنها أم ولده وكذلك أقر فيها بجنابة فلم يحلف المرتهن على علمه كان الجنبي عليه أولى بهما منه اذا حلف الجنبي عليه أو وليه ولو اشترى أمته فورها وقبضت ثم قال هو البائع انك اشتريتها على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان أحدهما أن الرهن مفسوخ لانه لا رهن الا ما عطف وهو لم يعلك ما رهن وهكذا ورهنها ثم أقرته غصها من رجل أو باعها ما قبل الرهن وعلى الراهن العين بما ذكر لمرتته وليس على المقر بمسكن والقول الثاني أن الرهن جائز بحاله ولا يصدق على افساد الرهن وفيما أقر به قولان أحدهما أن يفرم للذى أقره بأنه غصها

العمة وانخاله وبنت  
الاخ وبنت العم والجددة  
أم الأب والأم والخال وابن  
الاخ للام والعم أخو  
الأب للام والجسد أو  
الأم وولد البنت وولد  
الاخت ومن هو أبعد  
منهم والكافرون  
والمملوكون والقاتلون  
عمدا أو خطأ ومن عصى  
موته كل هؤلاء لا يرون  
ولا يجيبون ولا يرث  
الاخوة والاخوات  
من قبل الام مع الجسد  
وان عملا ولا مع الولد  
ولا مع ولد الابن وان  
سفل ولا يرث الاخوة  
ولا الاخوات من كانوا  
مع الاب ولا مع الابن  
ولا مع ابن الابن وان  
سفل ولا يرث مع الاب  
أولاده ولا مع الام جددة  
وهذا كله قول الشافعى  
ومعناه

### (باب الموارث)

(قال المرقن) رحمه الله  
والزوج النصف فان  
كان لئيت ولداً وولده  
وان سفل فله الربع  
ولسائر الربع فان كان

منه فقبتها فان رجعت اليه دفعت الى الذي اقر له بها ان شاء ويرد القبة وكانت اذا رجعت اليه يعلل الذي اقر  
 أنه باعها اليه ومردودة على الذي اقر أنه اشتراها منه ثم ارشاهم فاسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال  
 الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد ارتد عن الاسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فبهما صحهما  
 وبتبئان فان تابا والافتلا على الردة وهكذا لو كانا قطعوا الطريق قتلان قتلوا وهكذا لو كانا سرقا قطعوا  
 وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد وأعطى بحال لان  
 هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدنى في رقابهما وهكذا لو أنشأ عمدا كرت بعد الرهن لم يخر جامن الرهن  
 بحال ولورهنما وقد جنحا نية كان صاحب الحناية أو ولي بهما من السيد الراش فان أعفاهما أو فداهما  
 سيدهما وكانت الحناية قليلة فيبيع فيها أحدهما فليأبرهن من قبل أن صاحب الحناية كان أحق بهما  
 من المرتهن حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبض ثم جنحيا بعد الرهن ثم برئنا من الحناية بعض من الجنح عليه أو  
 وليه أو وصى أو أوى وجه برئنا من البيع فيها كما على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان صحهما وان الحق في  
 رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا در عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت للعبد عقدا يقع  
 بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قدر رجعت في التدبير أو بطل التدبير  
 ثم رهنه ففهما قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وكذلك لو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير قبل أن  
 أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت الابان يحد رهنه بعد  
 الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير لان الجناح العبد من  
 ملكه يبيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثانية فنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا  
 كعتق الى غاية لا يبطل الابان يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا العتق الى وقت من الاوقات ولو  
 قال ان دخلت الدار فارتحت ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم دره بعد الرهن كان التدبير موقوفا  
 حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت اثبات التدبير فافض الرجل حقه أو أعطه قبة العبد المدبر فضاء من حقه  
 وان لم يرد فارجع في التدبير بان تدينه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا من القبة فدفعتها  
 اليه فان لم يجد ما يبيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما ينبغي أن أخذ القبة منه قبل محل الحق أن  
 الحق كان الى أجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن المرتهن يبعه ولم يكن التدبير عتقا أو فضاء  
 تلك وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القبة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده  
 ثم دره ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وان لم يكن  
 له ما يقضى حقه منه ولم يدع ما لا المدبر يبيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من  
 المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه قضيه وببيع له من العبد  
 الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعتق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا له  
 قد أعفاه الى السنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا حال المدبر أو أكثر حاله منه  
 لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعفاه الى السنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه  
 ثم دره واذا رهنه عبدا اشتراه فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ما رهنه ولو لم يرفع الرهن الحكم الى  
 الحاكم حتى يملك العبد بعد فاداره على الرهن الاول لم يكن ذلك لهما حتى يحددا فيه رهنه مستقبلا  
 بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا رجلا غائب سي أو رجل ميت وقبضه المرتهن ثم علم بعد ذلك  
 أن الميت أوصى به للراهن فالرهن مفسوخ لانه رهنه ولا يملكه ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز  
 حتى رهنه وهو يملكه ولو لم يقبضه وادعى المرتهن أن الراهن رهنه اباه وهو يملكه كان رهنه على المرتهن البين  
 ما رهنه منه الا وهو يملكه فان نكل عن البين حلف الراهن ما رهنه وهو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو  
 رهن رجل رجلا عبدا حيا لو كان الرهن جائزا ما بقي عصيرا بحاله فان حال الى أن يكون خلا أو مزا أو شيا

للميت ولد أو أولاد ولد وان  
 سفل فلها الثلث والمرأتان  
 والثلث والأربع شركاء  
 في الربع اذا لم يكن ولد  
 وفي الثلث اذا كان ولد  
 وللأم الثلث فان كان  
 للميت ولد أو ولد ولد أو  
 اثنتان من الاخوة أو  
 الاخوات فضاء عدا  
 فلها السدس الا في  
 فريضتين احدهما  
 زوج وأبوان والاخرى  
 امرأة وأبوان فانه يكون  
 في هاتين الفريضتين  
 للام ثلث ما بقي بعد  
 نصيب الزوج أو الزوجة  
 وما بقي فلاب وللميت  
 النصف وللا بنتين  
 فضاء الثلث فاذا  
 استكمل البنات  
 الثلثين فلا شيء للبنات  
 الابن الا ان يكون للميت  
 ابن ابن فيكون ما بقي  
 له ولبن فيدرجته أو  
 أقرب الى الميت منه  
 من بنات الابن ما بقي  
 للذكر مثل حظ  
 الانثيين فان لم يكن  
 للميت الابنة واحدة  
 وبنت ابن أو بنت ابن

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبد رهنه ثم دخله عيب أو رهنه معياف فذهب عنه العيب أو مرضا  
فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغيره لانه من الرهن بعينه وان حال الى أن يصير مسكرا لا يحل بيعه فالرهن  
مفسوخ لانه حال الى أن يصير حراما لا يصح بيعه كهو لو رهنه عبد اقات العبد ولو رهنه عسيرا فذهب  
الرهن خلا أو ملها أو ماء فصار خلا كان رهنها بحاله ولو صار خرا تم صبه في الراهن خلا أو ملها أو ماء فصار  
خلا خرج من الرهن حين صار خرا ولم يحل للمالكه تملكه ولا تحل للرجع عندي والله تعالى أعلم أبدا فاسدت  
بملى أدى فان صار العسيرا خرا تم صار خلا من غير صنعة أدى فهو رهن بحاله ولا أحسبه يعود خرا تم يعود  
خلا بغير صنعة أدى الأبا أن يكون في الأصل خلا فلا ينظر الى تصرفه فيما بين أن كان عسيرا الى أن  
كان خلا ويكون انقلابه عن الخلاوة والمجوسه منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الخلاوة الاولى الى غيرها ثم  
يكون حكمه حكم مبيعه اذا كان بغير صنعة أدى ولو تبايعا الراهن والمرتهن على أن يرهنه عسيرا بعينه  
فرهنه اياه وقبضه ثم صار في يديه خرا خرج من أن يكون رهننا ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الرهن  
كالو رهنه عبد اقات لم يكن له أن يفسخه بغير العبد ولو تبايعا على أن يرهنه هذا العسيرا فرهنه اياه فاذا هو  
من ساعته خرا كان له ان يخلو لانه لم يتله الرهن ولو اختلفا في العسيرا فقال الراهن رهنه عسيرا ثم عاذا في  
يدك خرا وقال المرتهن بل رهنه خرا فضا قولان أحدهما أن القول قول الراهن لان هذا يحدث  
كالمواضع عبد افوجده عيبا يحدث مثله فقال المشتري بعينه وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان  
القول قوله مع يمينه ومن قال هذا القول قال يهراق الحرم ولا رهن له والبيع لازم والقول الثاني أن القول  
قول المرتهن لانه لم يقره أنه قبض منه شيئا يحل ارتهاؤه بحال لان الحرم محرر بكل حال وليس هذا كالعيب الذي  
يحل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتا بالرهن أو يفسخ البيع واذا رهن الرجل  
الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت دارا سكنها أو دابة ركبها فالشرط في الرهن باطل ولو كان  
اشترى منه على هذا فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو اقراره بالرهن ولا شرط فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء  
المرتهن لانه شرط زائد مع الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا  
الشرط فالبيع منتقض بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامة ولها ولد  
صغير لان هذا ليس بتفرقة منه

### (الرهن الفاسد)

(قال الشافعي) رهنه الله والرهن الفاسد أن يرهن الرجل من الرجل مكانه قبل أن يهجز ولو عجز لم يكن على  
الرهن حتى يجده رهننا يقبضه بعد عجزه ولو ارهن منه أم وولد كان الرهن فاسدا في قول من لا يبيع أم  
الولد أو يرهن من الرجل ما لا يحل له بيعه مثل آخر والميتة والخنزير أو يرهن منه ما لا يحل له فقوله أرهنك  
هذه الدار التي أنا فيها ساكن وقبضه اياها أو هذه العبد الذي هو في يدي عارية أو باعته وقبضه اياي على أني  
أشترته ثم بشره فلا يكون رهننا ولا يكون شيء رهننا حتى ينقصد الرهن والقبض فيه معا والراهن ماله له يجوز  
بيع قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه اياه وهو يجوز له أن يركن رهننا حتى يجمع  
الامر ان معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهي رهن ثم يفسخ الرهن فيها يقبضه اياها وهي خارجة من الرهن  
الاول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحد ثله رهننا يقبضها وهي خارجة من أن تكون رهننا لرجل أو ملكا لغير  
الراهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكرا على رجل قبل ذلك الذي عليه ذكرا لحي أو قبله لان أذكرا  
الحقوق ليست بعين فائمة فالراهن فيها المرتهن وانما هي شهادة بحق في ذمة الذي عليه الحق فالشهادة  
ليست ملكا والذمة بعين اليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع

فلا يبيعه النصف  
ولبت الابن أو بنت  
الابن السدس تملكه  
الثلاثين وتسقط بنات  
ابن الابن اذا كن أسفل  
منهن الا أن يكون  
معهن ابن ابن في  
درجتهن أو أبعد منهن  
فيكون ما بقي له وإن في  
درجته أو أقرب الى  
الميت منه من بنات  
الابن عن لم يأخذ من  
الثلاثين شيئا للذكر  
مثل حظ الانثيين  
ويقطع من أسفل من  
الذكر فان لم يكن الابنة  
واحدة وكان مع بنت  
الابن أو بنت الابن ابن  
ابن في درجتهن فلا  
سدس لهن ولكن ما بقي  
له وإن للذكر مثل حظ  
الانثيين وان كان مع  
البنت أو البنات الصلب  
ابن فلا نصف ولا ثلثين  
ولكن المال ينتهم  
للذكر مثل حظ  
الانثيين ويقطع جميع  
ولد الابن وولد الابن  
بخزلة ولد الصلب في كل  
اذا لم يكن ولد صلب

الدين ومن لم يجزه أرايت ان قضى الذى عليه ذك الحق المرهون صاحب الحق حقه أما ميراث الدين فاذا برئ منه انقضى رهن المرتهن الدين بغير فسخه ولا اقتضائه لحقه ولا ابرائه منه ولا يجوز ان يكون رهن الى الراهن فسخه بغير أمر المرتهن فان قيل فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو اذ ارهنه مرة كتابا ومرة مالا والراهن لا يجوز الا معلوما وهو اذا كان له مال غائب فقال ارهنك مالى الغائب لم يجز حتى يقبض والمال كان غير موقوف حين رهنه اباه وهو فاسد من جميع جهاته ولو ارتهن رجل من رجل عدوا فقصه ثم ان المرتهن رهن رجلا اجنبيا العبد الذى ارتهن أو قال حتى فى العبد الذى ارتهنت للرهن وأقبضه اباه لم يجز الرهن فيه لانه لا يملك العبد الذى ارتهن وانما له شئ فذمة مالكة جعل هذا الرهن وثيقة منه اذا أداه المالك انقضى من عنقه هذا أو رأيت ان أدى الراهن الاول الحق أو أبرأه منه المرتهن أما ينسخ الرهن (قال) فان قال قائل فيكون الحق الذى كان فيه رهنا اذا قبضه مكله قيل فهذا اذا منع أنه رهن عبد الا يملكه رهن مرتضى عبد أو حتى فى ذنابه بل لرضا المرتهن الاخر أو رأيت لو رهن رجل رجلا عبدا لنفسه ثم أراد أن يعطى المرتهن مكان العبد خيرا منه أو أكثر ثمنا كان ذلك له فان قال ليس هذا له فاذا كان هذا هكذا لم يجز ان رهن عبد لغيره وان كان رهنا له لانه اذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن وان لم يقبض مهرته ما له فيه وان قال رجل لرجل قدر رهنتك أول عبدى بطلع على أو أى عبد وجدته فى دارى فطلع عليه عبده أو وجد عبد فى داره فأقبضه اباه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينقضى على شئ بعينه وكذلك ما خرج من صدق من الأولين وكذلك ما خرج من حائطى من الثبوت وهو لا عرفه فالرهن فى هذا كله مفسوخ حتى يحدده رهنا بعد ما يكون عينات قبض ولو قال رهنتك أى دورى شئت أو أى عبيدى شئت فشاء بعضها وأقبضه اباه لم يكن رهنا بالقول الاول حتى يحدده رهنا ولو رهن رجل رجلا سكتى داره معروفة وأقبضه اباه لم يكن رهنا لان السكتى ليست بعين فاقعة بحسبه وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للباس وكان فيه ضرر على الرهن ولو قال رهنتك سكتى منزلى يعنى بكنهه وبأخذ كراهه كان انما رهنته شيئا لا يعرفه بقل وتكسره ويكون ولا يكون ولو قال ارهنك سكتى منزلى يعنى بسكنه لم يكن هذا كراهه اجزا ولا رهنا لان الرهن مالم ينتفع المرتهن منه الابننه فان سكن على هذا الشرط فقله كراهن السكتى الذى سكن ولو كان لرجل عبد فرهنه من رجل ثم قال لرجل آخر قدر رهنتك من عبدى الذى رهنت فلانا ما فضل عن حقه ورضى بذلك المرتهن الاول وسلم العبد فقبضه المرتهن الاخر أو لم يرض وقد قبض المرتهن الاخر الرهن أو لم يقبضه فالرهن منتقض لانه لم يرهنه ثلثا ولا ربعا ولا جزءا معلوما من عبد وانما رهنه مالا يدرك كم هو من العبد ولا كم هو من الثمن ولا يجوز الرهن على هذا وهو رهن للمرتحن الاول ولو رهن رجل رجلا عبدا عما نهزاده مائه وقال اجعل فى الفضل عن المائة الاولى رهنا بالمائة الاخرة ففعل كان العبد مرهونا بالمائة الاولى ولا يكون مرهونا بالمائة الاخرى وهى كالمستقابلة ولو اقر الراهن أن العبد ارتهن بالمائتين معاق صفقة واحدة وادعى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معا بمجموع مائتين وادعى ذلك معا جرت ذلك فاذا أقر بأنه رهنه رهنا بعد رهن لم يقبل ولم يجز الرهن قال ولو كانت لرجل على رجل مائة فرهنه بهادارا ثم آله أن يزيد رهنا فزاده رهنا غير الدار وأقبضه اباه فالرهن جائز وهذا كرجل كان له على رجل حق بلارهن ثم رهنه رهنا وأقبضه اباه فالرهن جائز وهو خلاف المستلزم قلها ولو أن رجلا رهن رجلا دارا بألف فأقر المرتهن لرجل غيره أن هذه الدار رهن بينه وبينه بألفين هذا المثلث ألف سواها فأقر الراهن بألف لهذا المدي الرهن المقر له المرتهن بلارهن وأنكر الراهن فاقول قول رب الرهن والالف التى لم يقر بها بلارهن عليه بلارهن فى هذا الرهن والاولى بلارهن الذى أقر به ولو كان المرتهن أقر أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك الى أن الالف التى باسمه بينه وبين الذى أقر له رهنه اقراره وكانت الالف بينهما نصفين وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على

وبنوا الاخوة لا يحجبون  
الام عن الثلث ولا يرون  
مع الجد ولو اجد الاخوة  
والاخوات من قبل الام  
السدس والاثنتين  
فصاعدا الثلث ذكرهم  
وأثناهم فيه سواء  
وللاخت للاب والام  
النصف وللأختين  
فصاعدا الثلثان فاذا  
استوفى الاخوات للاب  
والام الثلثين فلاتشئ  
للاخوات للاب الا أن  
يكون معهن أخ  
فيكون له ولهن ما بقى  
لأن كرمثل حظ  
الاثنين فان لم يكن الا  
أخت واحدة للاب وأم  
وأخت أو أخوات  
لاب فلا تخت للاب  
والام النصف وللأخت  
أو الاخوات للاب  
السدس تكملة  
الثلثين وان كان مع  
الاخت أو الاخوات  
للأخت لا للاب فلا سدس  
لهن ولهن وله ما بقى  
لأن كرمثل حظ الاثنين  
وان كان مع الاخوات  
للأخت والام أخ للاب

ما أقرب له ولودفع رجل الرجل حقا فقال قد وهنتك بمافيه وقضه المرتهن ورضي كان الرهن عافيه  
 ان كان فيه شيء منفسخا من قبل ان المرتهن لا يدري مافيه أرايت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة  
 له فقال المرتهن قبلته وانا أرى ان فيه شيئا ذاعن ألم يكن ارتهن مالم يعلم والرهن لا يجوز الا معلوما وكذلك  
 جراب عافيه وخريطة عافيه وبيت عافيه من المتاع ولودعته في هذا كله الحق دون مافيه أو قال الحق  
 ولم يسم شيئا كان الحق رهنا وكذلك البيت دون مافيه وكذلك كل ما سمي دون مافيه وكان المرتهن بالخيار  
 في فسخ الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهنان الحق دون مافيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني ان  
 البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فأما الخريطة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون مافيه لان الظاهر  
 من الحق والبيت أن لهما قيمة والطاهر من الخريطة أن لا قيمة لهما وانما يرد بهن مافيه قال ولورهن  
 رجل من رجل تخللا ثم اولى بسم الترفل فخرنا من الرهن كان طلعا أو بسرا أو كيف كان فان كان  
 قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع التخل فهو جائز وهو رهن مع التخل لانه عين ترى وكذلك  
 لو ارتهن الترفل بعد ما خرج ورؤى جاز الرهن وله ترك في تخله حتى يبلغ وعلى الراهن سقيه والقيام بما لده  
 منه بما لا يثبت الابهو يصلح في خصره الابهو كما يكون عليه نفقة عبده اذ رهنه ولورهن رجل رجلا تخللا لثمرة  
 فيها على أن ما خرج من غرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على أن ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج  
 فاسد لانه ارتهن شيئا معلوما شيئا مجهولا ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه والله أعلم أن يجزأ رهن الرجل  
 الرجل ما أخرجه تخله العام وما نتجت ماشيته العام ولزمه أن يقول أرهنك ما أحدثت لي من تخل أو ماشية  
 أو غيره تخل أو لا ولا ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الثمرة شيئا فهو  
 مضمون عليه حتى يرتمله وكذلك ولد الماشية أو قيمته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في التخل والماشية  
 التي هي بأعيانها يفسد ما شرط معها في قول من أجاز أن رهنه عبيدين فيجد أحدهما حرا وعيدا أو نورخر  
 فيصير الجائر بردا للرود معه وفيها قول آخر ان الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في السويع لا يختلف فاذا  
 جعت خمسة الرهن شيئين أحدهما جائز والآخري جائز فسد معاويه بأخذ الربيع وقال هو أصح القولين  
 (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل رجلا كلابا لم يجز لانه لا يثنى له وكذلك كل ما لا يبيع بعه لا يجوز رهنه ولو  
 رهنه بخلود مينة لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياه بعد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها  
 في تلك الحال يخل ولوروث رجل مع ورثة عجب دارا ف رهن حقه فيها لم يجز حتى يسميه نصفا أو ثلثا أو سهما  
 من أسهم فإذا سمي ذلك وقضه المرتهن جاز وإذا رهن الرجل الرجل شعا على أن ما لم يأت الحق عند محله  
 فالرهن يبيع للرتن فالرهن مفسوخ والمرتهن فيه أسوء الغرماء ولا يكون بيعه عاقلا قال هذه الأثران  
 ولا يبيع كالجوز الرهن أو البيع ولو هلك في يد المرتهن قبل محل الاجل لم يضمنه المرتهن وكان حقه بماله  
 كالأبيض الرهن الصحيح ولا القلنس وان هلك بعد محل الاجل في يده ضمنه قيمته وكانت قيمته حصصا بين  
 أهل الحق لانه في يده يبيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أرضا فبقي فيها قبل محل الحق ففعل  
 بناء منها لانه يبي قبل أن يجعله يبيع فكان ينافي قبل له يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محل الحق  
 فالبيع لانه هو العماره لذى عمرتى أعطى صاحب البقعة قبة العماره قاعة أخرجه منها وليس له أن يخرجها  
 بغير قبة العماره لان بناءه كان باذنه على البيع الفاسد ولا يخرجه من بناءه برب البقعة الا بقبته قائما  
 وإذا دفع الرجل الى الرجل المتاع ثم قال كل ما اشترى منك أو اشتريت منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر  
 أو على الأبد فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما حتى معلوم وكذلك  
 لو دفعه اليه رها بغيره عن نفسه أو غيره ثم قال كل ما كان لك على من حتى فهذا المتاع مرهون به مع  
 العشرة أو كل ما صار لك على من حتى فهذا مرهون لك به كان رهنا بالعشرة المعروفة التي فرض عليها ولم يكن  
 مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يد المدفوع في

والام فلا نصف ولا اثنين

ولكن المال ينقسم

لذلك كمثل خط الاثنين

وقسقط الاخوة

والاخوات للاب والاخوة

والاخوات للاب غزاة

والاخوة والاخوات للاب

والام اذا لم يكن أحد من

الاخوة والاخوات

للأب والام الا في فرضة

وهي زوج وأم وأخوة

لام وأخوة لاب وأم

فبكون للزوج النصف

وللام السدس وللأخوة

من الام الثلث ويشاركهم

الاخوة للاب والام في

ثلثهم ذكرهم وأنثاهم

سواء فان كان معهم أخوة

لاب لم يرثوا وللأخوات

مع البنات ما بقي ان بقي

شيء والافلاشي لهن

ويضمن بذلك عصبه

البنات وللأب مع الولد

ولولد الابن السدس

فرضة وما بقي بعد أهل

الفرضة فله وذا لم

يكن ولولا له ابن وانما

هو عصبه المال والبدنة

والجدتين السدس (قال)

وان قرب بعضهن دون

يديه قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كالأرضين الرهن الصحيح ولا الفساد إذا هلك ولو أنه دفع اليه داراً رهنها بألف ثم ازداد منه ألفاً فجعل الدار رهنها بألفين كانت الدار رهنها بالألف الأولى ولم تكن رهنها بالألف الأخيرة وإن كان عليه دين يبعث الدار فبدي المرتهن بالألف الأولى من غن الدار وحاص القرماء بالألف الأخيرة عن الدار وفي مال أن كان للفرج ثم سواها فإذا أراد أن يصحله أن تكون الدار رهنها بألفين فصح الرهن الأول ثم استأنف أن تكون مرهونة بألفين ولورهنه بألفاً بالثمن تقار على أنهما رهن بألفين أرتمهما إقرارهما بالان الرهن الأول. فسوخ وتجبد فبها رهن صحيح بألفين وإذا كان الإقرار (١) أزمته صاحبه قال وإذا رهن الرجل الرجل ما يقصد من يومه وأغذاه وبعد يومين أو ثلاثة أو مدة قصيرة ولا يتنفع به بإسما مثل البقل والبطيخ والقثاء والموز وما أشبهه فإن كان الحق حالاً فلا بأس بارتنه وبيع على الرهن وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه فلا يقصد فلا بأس وإن كان إلى أجل يقصد إليه الرهن كرهته ولم يقضه وانما منعه من قبضه أن الرهن يبيع قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وإن الرهن قديم من ساعته فيباع فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الرهن إن مات لم يبيعه إلى يوم كذا وهو يقصد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ ولورهنه ما يصلح بعدم مدة مثل اللحم الرطب بيس والرطب بيس وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا كراهه محال ولم يكن للرهن تبيسه حتى يأذن بذلك الرهن فإن سأل المرتهن في المسائل كلها بيع الرهن خوف فساد ما لم يأذن للرهن تبيس ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك إلا أن يأذن الرهن وكذلك كرهته رهنه وإن لم يقضه

### (زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية بحلي فولدت أو غير حلي فحلت ولدت فالولد خارج من الرهن لأن الرهن في رقة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مختصاً فقتب أو غير مختص فقتب ونجت فالتاج خارج من الرهن وكذلك لورهنه شاة فها لبن فاللبن خارج من الرهن لأن اللبن غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل اللبن إذا كان فيها حن رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لشترهما وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مختصاً بالولد الجارية إذا كانت حلي يوم رهنها فما حدث بعد ذلك من اللبن فليس برهن (قال الشافعي) ولورهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجرة فأثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة قال وأصل معرفة هذا أن المرتهن حقاً في رقة الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يميز منه غيره وهكذا لورهنه عداً فأكسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولد والتاج واللبن وكسب الرهن كله للرهن ليس للمرتهن أن يجبس شيئاً عنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً دفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده من أن يؤجره ممن شاء فإن شاء المرتهن أن يحضر جاريته حضرها وإن أراد سيده أن يخدمه حلي بينه وبينه فإذا كان الليل أوى إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها إلا بإذن المرتهن وهكذا إن أراد المرتهن إخراجها من البلد لم يكن له إخراجها منه وإذا مرض العبد أخذ الرهن بنقته وإذا مات أخذ بكفنه لأنه ملكه دون المرتهن وأكره من الأمة أن توضع على يد امرأة ثقة فلا يغيب (٢) عليها رجل غير مالكها ولا أقبح رهنها إن رهنها فإن كان الرجل الموضوعة على يديه أهل أقررت رهنها عنده وإن لم يكن عنده نداء وسأل الراهن أن لا يتحول الذي هي على يديه أقررت رهنها عنده وإن لم يكن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتحول الرجل بأمره وقلت تراضي بأمره تغيب عليها وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن له ذلك ثلاثاً يتحولها خوفاً أن يحبسها فإن لم يرد ذلك الراهن فبما أضعها على يد امرأته محال وإن لم يفعل جاز على ذلك ولو شرط السيد للمرتهن أن تكون على يديه أو يدرج غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الأم فهي أولى وإن كانت الأب بعد شاركت في السدس وأقرب اللاتي من قبل الأب تحجب بعدها وكذلك تحجب أقرب اللاتي من قبل الأم بعدها

### (باب أقرب العصبه)

(قال المزني) رحمه الله وأقرب العصبه البنون ثم بنو البنين ثم الأب ثم

(١) قوله وإذا كان الإقرار أزمته الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وفيها سقط لا يخفى ولعل الأصل وإذا كان الإقرار من أحدهما أزمته الخ وحرره اهـ

(٢) قوله لا يغيب وكذا قوله بعد المغيب وقوله تغيب عليها كذا بالاصول نفس مجعمة فريم باء أو ياء بدون نقط والمناسب للفتى واللغة المغيب بياء موحدة متعده من أعجب علينا في مرة بعد أخرى وحرره اهـ





من زرعها ما ينبت فيها بعد محل الحق. وإذا تعدى فزرعها بغير إذن المرتهن ما ينبت فيها بعد محل الحق لم يقطع زرعه حتى يأتي محل الحق فإن قضاء ترك زرعه وإن بيعت الأرض من زرعه قبلت وفاء حقه. ويمكن له قطع زرعه وإن لم تبلغ وفاء حقه إلا بأن يقطع الزرع أمره بقلعه إلا أن يجد من يشتريه ما منه بحقه على أن يقطع الزرع ثم يدعيه أن شاء متطوعاً وهذا في قول من أجاز بيع الأرض من زرعة والقول الثاني لا يمنع من زرعها بحال ونسج من غراسها وبنائها إلا أن يقول ألا فاعلم ما أحدثت إذا جاء الأجل فلا تمنعه. وإذا رهنه الأرض فأراد أن يحدث فيها عينا أو يترافأ كانت العين أو البتري يدينها ولا تنقص عنها ما ينبت في ذلك وإن كانت تنقص عنها ولا يكون فيما ياتي منها عوض من نقص موضع البتري والعين بأن يصير إذا كانا فله أن يحد ثمنه قبل يكونان فبعضه منعه وإن تعدى بعمله فهو كالمقتل في الزرع لا يدين عليه حتى يحل الحق ثم يكون القول فيه القول في الزرع والقراس وهكذا كلما أراد أن يحدث في الأرض المهرهونة أن كان لا ينقصها لم يمنعه وإن كان ينقصها منعه ما ياتي ولا يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن إلا أن يدخله الرهن فكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم يمنعه وإن كان ينقصه منعه وإذا رهنه فخلل لم يمنعه أن يارها ويصير ما يعي يقطع حر يدها أو كرايفها أو كل شيء انتفع به منها لا يقتل الفخل ولا ينقص ثمنه نصايبا ونسج ما قتل الفخل وأضر به من ذلك وإن رهنه فخلل في الشربة منه فخللات فأراد نحو بلهن إلى موضع غيره وامتنع المرتهن سئل أهل العلم بالفضل فإن زعموا أن لا كثرتين الأرض والفضل أن يترك لم يكن له تحو بلهن وإن زعموا أن لا كثرتين الأرض والفضل أن يحول بعضهم ولو ترك ما لا تنه إذا كان بعضهم مع بعض قتله أو منع منفعة تحول من الشربة حتى بقي فيها ما لا يضر بعضه بعضا وإن زعموا أن لو تحول كله كان خيرا للأرض في العاقبة وأنه قد لا ينبت لم يكن لب الأرض أن يحول كله لأنه قد لا ينبت وإغاله أن يحول منه ما لا ينقص في نحو بله على الأرض ولو هلك كله وهكذا أو أراد أن يحول مسافيه فإن لم يكن في ذلك نقص الفخل أو الأرض ترك وإن كان فيه نقص الأرض أو الفخل أو ههما لم يترك وإن كانت في الشربة فخللات ففصل لا كثرتين الأرض أن يقطع بعضهم ترك الرهن وقطعه وكان جميع الفخلة المقطوعة حذعها وجارها رهنها بحاله وكذلك قالوها ما كان من جريد هالو كانت قائمة لم يكن لب الفخلة قطعها وكان ما سوى ذلك من غيرها وجو بدال الذي لو كانت قائمة كان لب الفخلة نزع من كرايف ولفصل الفخلة خارجا من الرهن وإذا قلع منها شيئا فبقيته في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها لأن الرهن وقع عليه وإذا أخرجه إلى أرض غيرها لم يكن ذلك له أن كان له ثمن وكان عليه أن يبيعه فيجعله ثمنه وهنا أو يدعه بحاله ولوقال المرتهن في هذا كله للرهن أقطع الضر من فخل لم يكن ذلك عليه لأن حق الرهن بالملك أكثر من حق المرتهن بالرهن (قال الشافعي) وإذا رهنه أرضا لفخل فيها فأخرجت فخللا فالفخل خارج من الرهن وكذلك ما ينبت فيها ولو قال المرتهن له أقطع الفخل وما خرج قبل أن أدخله في الرهن متطوعا لم يكن عليه قطعها بكل حال لأنها تزيد الأرض خيرا فإن قال لأدخلها في الرهن لم يكن عليه قطعها حتى يحل الحق فإن بلغت الأرض دون الفخل حق المرتهن لم يقطع الفخل وإن لم تبلغه قبل لب الفخل إماما أو بغيره بحقه بما شئت من أن تدخل مع الأرض الفخل أو بعضه وإماما أن تقطع عنه الفخل وإن قلست بدوين الناس والمسئلة بحاله يبيع الأرض بالفضل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا فخل وعلى ما بلغت فيه الأرض والفخل فأعطى مرتهن الأرض ما أصاب الأرض والقراس ما أصاب الفخل وهكذا لو كان هو غرس الفخل أو أحدث بها في الأرض وهكذا جاع القراس والبساتين والزرع ولورهنه أرضا وفخل لا ثم اختلاف قال الرهن قد نبت في هذه الأرض فخل لم يكن رهنه وقل وقال المرتهن ما نبت فيه إلا ما كان في الرهن أرى أهل العلم به فإن قالوا قد ينبت مثل هذا الفخل بعد الرهن كان القول قول الرهن مع عيئه وما نبت خارج من الرهن ولا ينزع حتى يحل الحق ثم يكون القول فيه كما وصفت فإن قالوا لا ينبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق وكان دخلا في الرهن لا يصدق

ولدايته وإن قرب وإن وجد أحسن ولدايته وإن سفل لم يورث أحسن ولدايته وإن قرب وإن وجد أحسن ولدايته وإن سفل لم يورث أحد من ولدايته وإن قرب وإن كان بعض العصبة أقرب باب فهو أولى لأب كان أو لأب وأم وإن كانوا في درجة واحدة إلا أن يكون بعضهم لأب وأم فالأب أولى وأم أولى فإذا استوت قرباتهم فهم شركاء في الميراث فإن لم تكن عصبة برحمتهم فالأولى المقتق فإن لم يكن فأقرب عصبة مولاة الذكور وإن لم يكن في المال

### (باب ميراث الجد)

(قال) والجسد لا يرث مع الأب فإن لم يكن أب فالجد بجدة الأب إن لم يكن الميت ترك أحد من ولد أبيه الأدين أو أحدا من أمهات أبيه وإن عالت

الاعلى ما يكون مثله واذا ادعى انه غراس لا واسطة منبت سئلوا ايضا فان كان يمكن أن يكون من القراس  
ما قال فهو خارج من الرهن وان لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ما اختلفا فيه شيئا فان كانت  
جاءت عليه مدية يمكن أن يكون بيني في مثلها مجال فالقول قول الراهن وان كانت لم تأت عليه مدية يمكن أن  
يكون بيني في مثلها مجال فالسنة داخل في الرهن وان كانت جاءت عليه مدية يمكن أن يكون بعض البناء  
فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن  
أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون حذارطوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر  
ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن واذا رهنه خيرا صغارا فكبر فهو رهن  
بجمله لانه رهنه بعينه وكذلك لو رهنه خيرا صغارا فبلغ كان رهننا بماله واذا رهنه أرضا وتخللا فانقطعت  
عنها وانتهت دمت ودنر مشر بها لم يجبر الراهن أن يصلح من ذلك شيئا ولم يكن للرهن أن يصلح على أن يرجع به  
على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وان أصله فهو منقطع وأصله هو ان أراد اصلاحه بشئ يكون  
صلاحه مرفدا أو أخرى فليس له أن يصلح به وعليه الضمان ان قد به لانه متعدد بما صنع منه واذا رهنه  
عبدا أو أمة فغالب الراهن أو مرض فافق عليه ما فهو منقطع ولا تكون له النفقة حتى يقضى بها  
الحاكم على الغائب ويجعلها دين عليه لانه لا يحل أن تأت ذوات الارواح بغير حق ولا حرج في امانة المالا وروح  
فيه من أرض ونبات والدواب وذوات الارواح كلها كالعباد اذا كانت مما تعلف فان كانت سواهم رعت  
ولم يؤمر بعطفها لان السوائم هكذا اتخذت ولتساوكت هزل لا وكان الحق حالا فللرهن أخذ الراهن ببيعها  
وان كان الحق الى أجل فقال للرهن مهره والراهن بذبحها فبيع لحومها وحوادثها لم يكن ذلك على الراهن  
لان الله عز وجل قد جحدت لها العت فيصن حالها به ولو أصابها مرض حرب أو غيره لم يكلف علاجها  
لان ذلك قديم يذهب بغير العلاج ولو أجدب مكانها حتى تبين ضرره عليها كلف ردها النجعة بها اذا كانت  
النجعة موجودة لانها انما اتخذت على النجعة ولو كان مكانها عصم من عضه تماسك بها وان كانت النجعة خيرا  
لها لم يكلف صاحبها النجعة بها لانها لا تنهك على العصم ولو كانت الماشية أو أرك أو خنثى أو غواصا  
فاستؤنبت مكانها فاسأل المرتهن الراهن أن يتخضع بها الى موضع غيره لم يكن ذلك على الراهن لان المرض  
قديم يكون من غير المري فاذا كان الرعي موجودا لم يكن عليه ابد الها غيره وكذلك الماء وان كان غير  
موجود كلف النجعة اذا قدر عليها الا ان يتطوع بأن يعطفها فاذا ارتهن الرجل العبد وشرط ماله رهننا  
كان العبد رهننا وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

### (ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا يفلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي)  
أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ فيه دليل على أن جميع ما كان رهننا غير  
مضمون على المرتهن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قال الرهن من صاحبه الذي رهنه في كان منه شئ  
فضمناه منه لامن غيره ثم زادنا كله فقال له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته ووزادته وغنمه عطيه  
ونقصه فلا يجوز فيه الا أن يكون ضمانه من مالكة لامن مرتهنه الا ترى أن رجلا لو ارتهن من رجل خاتما  
بدرهم يسوي درهما فملك الخاتم فن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمه على المرتهن لان  
دروهم ذهبه وكان الراهن برئ من غرمه لانه قد أخذ غنم المرتهن ثم لم يغرهم شيئا وأحال ما جاءه عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يفلق الرهن لا يستحق المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

الفريضة الا في  
فريضة تزوج أو بين  
أو امرأة أو بين فله  
اذا كان فيما مكن  
الاب جسد صار للام  
الثالث كاملا وما بيني  
فلجسد بعد نصيب  
الزوج أو الزوجة  
وأهات الاب لا يرثن  
مع الاب ويرثن مع الجسد  
وكل جسد وان علا  
فكالجسد اذا لم يكن  
جسدونه في كل حال الا  
في حجب أهات الجسد  
وان بعدن فالجسد  
يجب أهاته وان  
بعدن ولا يجب  
أهات من هو أقرب  
منه الا ان لم يلدنه واذا  
كان مع الجسد أحد من  
الاخوة أو الاخوات  
للأب والام وليس معهن  
منه فرض مسمى  
قامم أنا وأختين أو  
نلا ما وأخا وأختان  
زادوا كان الجسد ثلث  
المال وما بيني لهم وان  
كان معهن من فرض  
مسمى زوج أو امرأة  
أو أم أو جدة أو بنات

حقه عند محله ولا يستحق مرتبه خدمته ولا منفعة فيه بارتباطه اياه ومنفعته لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي يرهقه ومنافعه من غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنادون رهن فلا يجوز ان يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لاتعدو ان تكون امانة أو في حكمها فافاظهر هلاكه وخفي من الامانة سواء أومضمونة فباطل هلاكه وخفي من المضمون سواء ولو لم يكن في الرهن خبر يتبع ما جاز في القياس الا أن يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وسلط المرتهن على حبه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يوفيه مفعفه فلا وجه لأن يضمن من قبل أنه انما يضمن ما تعدى الحلباس بحسبه من غصب أو بيع عليه تسلبه فلا يسله أو عارية ملك الانتفاع بها دون مالكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فاذا رهن الرجل الرجل شيئا ففضه المرتهن فهلك الرهن في يدى القايض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده الرهن من الرهن شيئا الا فيما ضمان فيه الوديعة والامانات من التعدي فان تعدى ياقبه فمما ضمانان وما لم يتعدى فالرهن عذرة الامانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأله الراهن أن يرده فانه منع المرتهن فهلك الرهن في يده لم يضمن شيئا لان ذلك كان له واذا قضى الراهن المرتهن الحق أو أأحاله به على غيره ورضى المرتهن بالحالة أو أأمر المرتهن منه بأى وجهه كان من البراءة ثم سأله الرهن فحسبه عنه وهو يمكنه أن يؤديه اليه فهلك الرهن في يدى المرتهن فالمرتحن ضامن لقيمة الرهن بالقيمة ما بلغت الا أن يكون الرهن كيلا أو وزنا أو جدمثه فيضمن مثل ما هلك في يده لانه متعدد بالحس وان كان رب الرهن أجروه فأل المرتحن أخذ من عندهم أجروه ورداه فله يمكنه ذلك أو كان الرهن غائبا عنه يعلم الراهن فهلك في الغيبة بعد براءة الراهن من الحق وقبل تمكن المرتحن أن يرده لم يضمن وكذلك لو كان عبدا فاقبى أو جلا فشرده ثم برى الراهن من الحق لم يضمن المرتحن لانه لم يحسبه ورده يمكنه والصحيح من الرهن والفاقد في أنه غير مضمون سواء كانت كون الضاربة الصحيحة والفاقد في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتحن أنه ضامن للرهن ان هلك كان الشرط باطلا كما لو قارضه أو أودعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلا واذا دفع الراهن الرهن على أن المرتحن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا ضاربه على أن المضارب ضامن فالضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهقه وشرط له ان يأت به بالحق الى كذا فالرهن له يبيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهقه وكذلك ان رهقه دارا بألف على أن يرهقه أجنبي داره ان عجزت دار فلان عن حقه أو حدث فيها حدث ينقص حقه لان الدار الآخرة موهنة وموهنة بما لا يعرف ويفسد الرهن لانه اغايزه موهنة شيئا فاسد ولو كان رهقه داره بألف على أن يضمن له المرتحن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى أن يكون له مضمونا وان هلك الدار لم يضمن المرتحن شيئا

### (التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا دفع الرجل الى الرجل متاعا له رهن فليس له أن يخرج منه من البلد الذي ارهنته الا بأذن سيده فان أخرجه بغير إذن سيد المتاع فهلك فهو ضامن لقيته يوم أخرجه لانه يومئذ تعدى فيه فاذا أخذت قيمته منه خير صاحب المتاع أن تكون قصاصا من حقه عليه أو تكون موهنة حتى يحل حق صاحب الحق ولو أخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يبيع الرهن فيه برئى الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك وأنت عندى أمين فتغيرت أمانتك تعدى بذلك خارجا لانه انا ما فانا يخرج منه من الرهن لم يكن له اخراجه من الرهن وقبل ان تشت أن تخرجه الى عدل تتجعد أنت وهو على الرضا به أخرجهما الا أن يشاء أن يقره في يده وهكذا لو لم تعد بخرجه فتغيرت حاله عما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

ابن وكان ذلك الفرض المسمى بالتصف وأقل من التصف بدأت بأهل الفراض ثم فاسم الجسد ما يبقى أختا أو أختين أو ثلثا أو أختا وأختا وان زادوا كان للجد ثلث ما يبقى وما بقي فلا خسة والاخوان للذكر مثل حظ الأنثيين وان كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين فاسم أختا أو أختين فان زادوا فليلد السدس وان زادت الفراض على الثلثين لم يقاسم الجسد أحوالا أختا وكان له السدس وما يبقى فلا خسة والاخوان للذكر مثل حظ الأنثيين فان عالت الفريضة فالسدس للجد والعلو يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الاخوة والاخوان مع الجد الا في الاكسدية وهي زوج وام وأخت لاب

أما بسوء حال في دينه أو أفلاس ظهر منه ولو امتنع المرتحن في هذه الحال لآمن أن يرضى بعدل يقوم على يديه جبر على ذلك لتغيره حاله حين دفع إليه إذا أرى الراهن أن يقره في يديه ولو لم يتغير المرتحن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يتغير الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك فهو هكذا الرجل يوضع على يديه الرهن فتغير حاله عن الأمانة فابعدا على إخراج الرهن من يديه كان له الراهن لآله ماله أو المرتحن لا نه هون عماله ولو لم يتغير حاله فعدا أحدهما إلى إخراج من يديه لم يكن له ذلك إلا اجتماعهما عليه ولو اجتمعا على إخراج من يديه فخرجاه ثم أراد ب الرهن فسمح الرهن لم يكن له فحسه أو أراد الرهن فقبضه لم يكن له وإن كان أمثالان الراهن لم يرض أمالته وإذا دعوا إلى رجل بعينه فراضيه أو اثنين أو امرأة فلهما وضعه على يدى من تراضيه وإن اختلفا فبين يدوان إليه قيل لهما اجتماع فان لم يفعلا اختار الحاكم الأفضل من كل من دعا واحدهما إليه أن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحدهم دعا إليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره فان لم يفعلا اختار الحاكم ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غرير الراهن والمترحن وبه بلاعة أو لعله والمترحن والراهن حاضرا فنقله ذلك ولا يجبر على جسمه وإن كان غائبا أو أحدهما لم يكن له إخراج من يدي نفسه فان فصل بغير أمر الحاكم فهلك ضمن وإن جاء الحاكم فان كان له عذرا أخرجه من يديه وذلك أن يبدوه سفر أو يحدث له وإن كان مقبضا شغل أو علة وإن لم يكن له عذرا أمره بحسبه أن كان غريبا حتى يقدم أو وكلا فان كانا بعيدا لم أر عليه أن يضطره إلى حبه وانما هي وكالة توكل بها بالمنفعة فيها وبإله ذلك فان طابت نفسه بحسبه والأخرجه إلى عدل غيره وتعدي العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدي المرتحن سواء ضمن معا ضمن منه المرتحن إذا تعدي فإذا تعدي فأنسج الرهن فلف ضمن وإن تعدي المرتحن والرهن موضوع على يدى العدل فأخرج الرهن ضمن حتى يرده على يدى العدل فإذا رده على يدى العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعلر الموضوع على يديه الرهن فهلك فهو ضمان لأنه متعدهم والقول في قبته قوله مع يمينه فان قال كان الرهن لو توفى صافيه وزنها كذا فقبته باقل ما تقع عليه تلك الصفة ثمنا وأردته فان كان مادني مثله أو كثر قبيل قوله وإن ادعى مالا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ما تقع عليه غنا وأردته بغيره مع يمينه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأبهما شاه إخراجها لهما مراضا أمالته ولم يجتمعا على الرضا لمالته غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غلب وعند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتحن فان كان ورثته بالعين فالو أمقامه وإن كان فبهم صغير فقام الوصى بمقامه وإن لم يكن وصى ثقة فقام الحاكم بمقامه أن يصر الرهن على يدى ثقة

### (بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له يبيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكيله بالبيع لنفسه فان باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وباقي الحاكم حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكم إذا ثبت عنده بينة أن يأمر رب العبد أن يبيع فان امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فتعدي الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضمان لقيمتها فان لا يكون الدين حالا كان البائع المرتحن أو عدل الرهن على يديه ولا محل الحق المؤجل بتعدي بائعه وكذلك لو تعدي بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدى عدل لاحقه في المال ووكله الراهن والمترحن يبيعه كان له أن يبيعه مالم يفسخا وكالته وأبهما فسخ وكالته لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة ويبيع الحاكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتحن وإذا باع الموضوع على يديه

وأما ولا بوجه فأنزج  
النصف واللام الثالث  
والجد السدس واللاخت  
النصف يعال به ثم  
يضم الجد سدسه إلى  
نصف الاخت فيقسمان  
ذلك لذكر مثل حظ  
الاثنين أصلهما من ستة  
وتقول نصفها ونصف  
من سبعة وعشرين  
لزوج ثلثة واللام  
ستة والسادس ثمانية  
واللاخت أربعة والاخوة  
والاخوات للاب والام  
يعادون الجدا والاخوة  
والاخوات للاب ولا  
يصير في أيدي الذين  
للأبش إلا أن تكون  
أخت واحدة لأب وأم  
فيصيها بعد المقامه  
أكثر من النصف فبرد  
ما زاد على الاخوة للاب  
والاخوة والاخوات  
للأب عزله الاخوة  
والاخوات للاب والام  
مع الجدا لا يمكن أحد  
من الاخوة والاخوات  
للأب والام وأكثر  
ما تقوله الفريضة  
ثلاثا

## (باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد  
ليست مال المسلمين ولا  
يرث المسلم الكافر  
واحتم الشافعي في المرتد  
بأن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر  
المسلم واحتج على من  
ورث ورثته المسلمين  
ماله ولم يورث منهم فقال  
هل رأيت أحدا لا يرث  
ولده إلا أن يكون قاتلا  
ورثته ولده وإنما أثبت  
الله المسواريت للإبنت  
من الآباء حيث أثبت  
المواريت للأب من الإبناء  
(قال المزني رحمه الله)  
قد زعم الشافعي أن  
نصف العبد إذا كان  
حر إرثه أو ما دام ولا  
يرث هذا النصف من  
آبائه إذا مات أو قبل  
يورثه من حيث يورث  
منه والقياس على قوله  
أنه يرث من حيث يورث  
(وقال) في المرأة إذا  
طلقتها زوجها نكاحا  
مريضاً فيها قولان  
أحدهما ترثه والآخ

الرهن باذن الراهن والمترهن والحاكم بالبيع على الابتعاين أهل البصر به فالباع مردود وكذلك باع  
الحاكم بذلك فيعير مردود وإذا باع بما يتعابن الناس مثله باذن الراهن والمترهن بالبيع فالباع لازم وان  
وجد أكثر مما باعه ولو باع بشئ يجوز فله بفارق بيعه حتى يأتيه من يرد بمقابل الزيادة ورد البيع فان  
لم يفعل فيعير مردود لانه قد باع بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد وإذا حذل الحق وسأل الراهن بيع  
الرهن وأبى ذلك المترهن أو المترهن وأبى الراهن أمرهما الحاكم بالبيع فان امتنعاً أمره على إخراج البايع  
أمر القاضي عدلاً فباع أو كان الرهن على يد غير المترهن فباع بأمر الراهن والمترهن فهلك الثمن لم يضمن  
البائع شيئاً من الثمن الذي هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجره مثله لم يكن له لانه  
كان متطوعاً بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر إلا بشرط وليس للساكن أن كان  
يحسد على بايع إذا أمره متطوعاً أن يجعل لغيره أجراً وإن كان عدلاً في بيعه ودعوى الراهن والمترهن  
بعدل وأهملاه بعدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيععه وطرح المؤنة وإن لم يجد استأجر على الرهن  
من يبيعه وجعل أجره في ثمن الرهن لانه من صلاح الرهن إلا أن يتطوع به الراهن أو المترهن وإذا تعدى  
البائع بحبس الثمن بعد قبضه إياه أو باعه بدين فغير المشتري أو ما شبه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو  
يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين فيقته (قال الشافعي) وإذا باع الرهن فالمترهن  
أولى بئنه حتى يستوفي حقه فان لم يكن فيه وفاء حقه حاص غراما الراهن بما بقي من ماله غير مرمون  
وإذا أراد أن يحاصم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غيره حتى يباع رهنه ثم يحاصم بمافضل  
عن رهنه وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو غنمه قبل أن يقبضه حاصم بمجميع رهنه وإذا باع الرهن لرجل  
فهلك غنمه فغنمه من الراهن حتى يقبضه المترهن وهكذا لو بيع مال غراماً بطلبه يبيع فوقف ليصحب بينهم  
فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرامته وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرامته وإذا رهن  
الرجل داراً بألف فبات الراهن فطلب المترهن يبيعها فأمر الحاكم ببيعها فبيعت من رجل بألف فهلك  
الالف في يد العبد الذي أمره الحاكم بالبيع وجار رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم  
ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئاً هلاكها في يده لأنه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف  
المترهن في ذمة الراهن متى وجد ما لا أخذها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لأنها أخذت بئنه  
ماله فلم يسلم له المال حتى وجده ما لا أخذها وعهدته على الميت الذي يبعث عليه الدار وسواء كان  
المبيعة عليه الدار لا يجحد شيئاً غير الدار أو موثقاً أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه  
وليس الذي يبيع له الرهن أمره من العهدة بسبيل (قال الشافعي) وبيع الرباع والأرضين والحيوان  
وغيره لمن الرهن سواء إذا سيطر الراهن والمترهن العدل الذي لاحق له في الرهن على بيعها باع بغير  
أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالرباع والأرضين للزبادة أكثر من تأني بغيرها فان لم يتأني باع بما  
يتعابن الناس مثله جازي بعه وان باع على ابتعاين الناس مثله لم يحجز وكذلك ثواني فباع على ابتعاين الناس  
مثله لم يحجز وان باع بما يتعابن الناس مثله جاز لانه قد عكته الفرصة في بيعته البيع وقد يتأني فبأي في البيع  
والتأني بكل حال أحب إلى في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان ويطب الطعام فلا يتأني  
به وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن الرهن وقال قد دفعت غنمه إلى المترهن وأنكر ذلك المترهن  
فاقول قول المترهن وعلى البائع البيعة بالدفع ولو باعه ثم هلك هلك الثمن من يدي كان القول قوله فيها  
لا يدعى فيه الدفع ولوقبل له بيع ولم يقبل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين كان ضامناً لانه تعدى  
في البيع وكذلك لو قال له بيع بدراهم والحق بدراهم فباع بذناناً وكان الحق ذناناً فيقبل له بيع بذناناً فباع  
بدراهم فهلك الثمن كان له ضامناً وان لم يهلك فالباع في هذا كله مفسوخ لانه يبيع تعد ولا يملك مال رجل

بمختلفه ولو اختلف عليه الراهن والمرتهن فقال الراهن بيعه ذنانير وقال المرتهن بيعه بدرهم لم يكن له أن يبيع واحدا منهما مطلق المرتهن في عين الرهن وحق الراهن في رقبته وغنمه وجاء الحاكم حتى باعهم له أن يبيع بقدر ما لم يتصرف فيه الرهن فيه أن كان ذنانير أو درهم ولو باع بعد اختلافهما بما عاين الرهن كان بائنا وكان البيع مردودا لأن كليهما حقا في الرهن ولو باع على الأمر الأول لم يختلفا عليه عما الحق به كان البيع جائزا ولو بعث بالرهن إلى بلد يبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزا وكان ضامنان هلك غنمه وانما أجزت البيع لأنه لم يتعد في البيع انما تعدى في إخراج المبيع فكان كن باع بعد إخراج غنمه فيجوز البيع بأذن سيده ويضمن غنمه بإخراجها بلا أمر سيده

### (رهن الرجلين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رحه الله تعالى وإذا رهن الرجلان العبد رجلا وقبضه المرتهن منهما فالرهن جائز فان رهنه معانم أقبضه أحدهما العبد ولم يقبضه الآخر فالنصف المقبوض من رهون والنصف غير المقبوض غير مرهون حتى يقبض فإذا قبض كان مرهونا وإذا أبرأ المرتهن أحدا الرهينين من حقه أو اقتضاه منة فالنصف الذي عليه البري من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي مرهون حتى يبرأ راعته من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه مع عبدا كان أو عبدا أو متاعا أو غيره وإذا رهنه عدينا رهنه واحداهما فهو كالعبد الواحد فان راضا الرهينان بأن يصير أحدهما عدينا رهنه واحداهما أو لا تتخلل خرقه فضاء أحدهما وسأل أن يفضله العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العدينين خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهما دفعوا الرهن مسفقة فكل واحد من الرهين مرهون بالنصف من كل واحد منهما فليس لهما أن يقتضيهما عليه ولا يخرج أحدهما من نصف واحد منهما إلى غيره وحظ القاضي منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنه أحد العدينين على الاتفاق ثم تقارفا العدينين فصار الذي رهنه عبدا لله ملكا بدو الذي رهنه زيد ملكا لعبد الله فقضاء عبده الله وسأله فله عبده الذي رهنه زيد لأنه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار له بذخار من الرهن وعبد زيد الذي صار له مرهون بحاله حتى يفككه زيد لأن زيد رهنه وهو عليه فلا يخرج من رهن زيد حتى يفككه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه ولو كان عبدان بين رجلين فرهناهما رجلا فقالا مبارك رهن عن محمد وميمون رهن عن عبد الله كأنما قالوا وأيهما أدى فله العبد الذي رهن بعينه ولم يفضله شيء من غيره ولو كانت المسئلة بحالها وزاد فيها شرطان أينما أدى اليك قبل صاحبه فله أن يفضله نصف العبدين أو أنه يفضله أي العبدين شاء كان الرهن مقبوضا لأن كل واحد منهما لم يجعل الحق محضا في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه مرهون مرة على النكاح وخارج من الرهن بغير راعته من رهنه من جمع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الرهينان أنه إذا قضى أحدهما ما عليه فلا يفضله رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلا لأن الحق أن يكون خارجا من الرهن إذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنه الأناحر معلوم لأن يكون مرهونا بما غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن بشئ غير معلوم على الخطأ فكون مرة خارجا من الرهن إذا قضى ما عاين غير خارج من الرهن إذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما يبقى على الآخر وقد كانا رهين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فتنارطوا أن أحدهما ما أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسدا لانهما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير رهنه لأن لا أدري أيهما يؤدي وعلى أيهما يبقى الدين ولو رهن رجل رجلا لعبد السنة على أنه إن جاءه بالحق إلى سنة والا فالعبد صار من الرهن كان الرهن فاسدا وكذلك لو رهنه عبدا على أنه إن جاءه بحقه عند محله والا خرج العبد من الرهن وصارت داره رهنه لم تكن الدار

لارثته والذي يارثه أن لا يورثها لأنه لا يورثها باجتماع التقطع النكاح الذي به يتوارثان فكذلك لارثته كالارثته لأن الناس عنده يرثون من حيث يورثون ولا يرثون من حيث لا يورثون

### (باب عبرات المشتركة)

(قال الشافعي) رحه الله قلنا في المشتركة زوج وأخوين لام وأخوين لاب وأم الزوج والنصف وللأم الثلث وللأخوين للام الثلث وبشرهم بنو الأب والأم لأن الأب ليس سقط حكمه وصار كأن لم يكن وصار وبني أم معا (قال) وقال في محمد بن الحسن هل وجدت الرجل مستعلا في حال ثم تافى حالة أخرى فلا يكون مستعلا (قلت) نعم ما قلنا نحن وأنت وأخلفناه صاحب من أن الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات

وهنا وكان الرهن في العبد مضمونا لأنه داخل في الرهن مرة وخارج عنه أخرى بغير مراعاة من الحق الذي فيه ولو رهنه رهننا على أنه إن جاءه بالحق والألا فله بيع فالرهن مفسوخ لانه شرط أنه رهن في حال ويسع في أخرى

### (رهن الشيء الواحد من رجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل العبد من رجلين عيانة فنصفه مرهون لكل واحد منهما بمخسرين فإذا دفع إلى أحدهما تحسين ففيه دون المرتين معه ونصف العبد الذي كان مرهونا (١) عن القاضي منهما خارج من الرهن وكذلك لو أبرأ الرهن من حقه كانت البراءة تامة دون صاحبه وكان نصف العبد خارجا من الرهن ونصفه مرهون وإذا دفع إليهما معا تحسين أو تسعين فالعبد كله مرهون بما بقي لهما لا يخرج منه شيء من الرهن حتى يستوفي أحدهما جميع حقه فيه فيخرج حقه من الرهن أو يستوفيهما معا فيخرج حقوقهما معا ولائان الرهنان والمرتهنان بخلاف الواحد كما يكون الرجلان يشتركان العبد فحينئذ به عينا فويرد أحدهما بالصلب والآخر بالتسليم بالشراء فيكون ذلك لهما ولو كان المشتري واحدا فأراد نصف العبد وامسك نصفه لم يكن له ذلك

### (رهن العبد من الرجلين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان العبد من الرجلين فأذن لرجل أن رهنه رجلين عيانة فله بيعها وكل المرتين رجلا يقبض حقهما فأعطاه الرهن تحسين على أنها حق فلان عليه في من حق فلان ونصف العبد خارج من الرهن لأن كل واحد منهما مرتين نصفه فساواه الرهن العبد معا وأحدهما نصفه ثم الآخر نصفه بعده وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر ولو دفعها إلى كليهما ولم يسم لهما في ثم قال هي فلان ففيه فلان فإن قال هذه قضاء بما على ولم يدفعها الوكيل إليهما معا فأخذها ثم قال هي فلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ من الآخر ما قبض من مال غيره ألا ترى أنه لو وجد لغيره مالا فأخذ لم يكن لغيره أخراجه من يده وإذا كان المرتين عالما بأن العبد لرجلين وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع وإن أفتل المرتين حق أحدهما دون الآخر كالرهنه رجلان عينا كان لأحدهما أن يفتل دون الآخر ولا خيار للمرتين وإن كان المرتين جاهلا أن العبد لرجلين فقضاء الغريم مافاض مجعلا فلا خيار له وإن قضاه عن أحدهما دون الآخر ففيها قولان أحدهما أن له الخيار في نقض البيع لأن العبد إذا لم يفتل إلا معا كان خيار المرتين والآخر لا خيار له لأن العبد مرهون كله والله أعلم

### (رهن الرجل الواحد الشئين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبيدين أو عبيدا ودارا أو عبيدا ومسا عيانة فقضاء تحسين فأراد أن يخرج من الرهن شيئا قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك ولا يخرج منه شيء حتى يوفيه آخر حقه وهكذا لو رهنه ذنابا أو دراهم أو طعاما واحدا فقضاء نصف حقه فأراد أن يخرج نصف الطعام أو الذناب أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك ولا يفتل من الرهن شيئا إلا معا لأنه قد جعل بالقضاء التماس فلجميع الرهن أو موضع حاجته منه ولو كان رجلا رهنه ما عينا من العروض كلها العبيد أو الدور أو الأرضين أو المتاع عيانة فقضاء أحدهما عليه فأراد القاضي والراهن

(١) قوله عن القاضي منهما كذا بالأصول التي يدينها وله عند القاضي منها حرة كتبه مصححه

ثم يطلقها فتعلل للزوج قبله ويكون مبتدئا لنكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد طلقة لم تنهدم كما تنهدم الثلاث لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة عدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تغل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجه بنكاح قبل زوج لم يكن له معنى فستقبله (قال) أنا نقول بهذا فهل تجد مثله في الفرائض (قلت) نعم الأب عتوب ابنه وللبن أخوة فلا يرثون مع الأب فإن كان الأب قاتلا وورثوا لم يرث الأب من قبل أن يحكم الأب فذال ومن زال حكمه فمكمن لم يكن

### (باب ميراث ولد الملائنة)

(قال الشافعي) رحمه الله وقاسا إذا مات ولد الملائنة وولد الزنا وورث أمه حقهما وأخوته





كان له أن يقوم بذلك عليه ويسمع في ماله حتى يوفي القريم حقه وان لم يرد ذلك القريم ان يسلم ما عنده من الرهن وان كان اذن له أن يرهنه الى أجل لم يكن له أن يقوم عليه الى عمل الاجل فاذا حل الاجل فذلك كما كان في الحال الاول

### (الاذن بالاداء عن الراهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أدى الدين الحال أو الدين الموحل بذنه رجعه به الا نفي الرهن على الراهن حالا ولو أدى بغير اذنه حالا كان الدين أو مؤجلا كان متطوعا بالاداء ولم يكن له الرجوع به على الراهن ولو اختلفا فقال الراهن الذي عليه الحق أدبت عني بغير أمرى وقال الاذن له في الرهن قد أدبت عندك بأمرى كان القول قول الراهن المؤدى عنه لانه الذي عليه الحق ولان المؤدى عنه يريد أن يلزمه ما لا يلزمه الا باقراره أو بينة ثبتت عليه ولو شهد المرتهن الذي أدى اليه الحق على الراهن الذي عليه الحق أن مالك العبد الاذن له في الرهن أدى عنه بأمرى كانت شهادته حاترة ويخلف مع شهادته اذا لم يبق من الحق شيء وليس ههنا شيء يحجره صاحب الحق الى نفسه ولا يدفع عنها فارت شهادته له وكذلك لو كان بيني من الحق شيء فتشهد صاحب الحق المرتهن للمؤدى اليه أنه أدى بذن الراهن الذي عليه الحق حازت شهادته له وكان في المعنى الاول ولو اذن الرجل أن يرهن عبده له بعينه فرهن عبده آخر ثم اختلفا فقال مالك العبد أدبت لك أن ترهن سالما فرهنت مبرا أو قال الراهن مارهنت الامباركا وهو الذي أدبت فيه فالقول قول مالك العبد ومبارك خارج من الرهن ولو اجتمعا على أنه اذن له أن يرهن سالما بعينه فرهنتها وقال مالك العبد أمرت أن ترهنه من فلان فرهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد اذن في الرجل الثقة بحسن مطالبته ولا ياذن في غيره وكذلك لو قال له بعني من فلان عباه فباعه من غيره بئانه أو أكثر لم يحجز بيعه لانه اذن له في بيع فلان ولم ياذن له في بيع غيره وإذا اذن الرجل للرجل أن يرهن عبده فلانا واذن لا ترهن من ذلك العبد بعينه فرهنته كل واحد منهما على الانفرد علم اجمارهنه أو قال الراهن الاول حاتر والا خر مفسوخ وان ادعيا المرتهنان في الرهن فقال أحدهما رهنى أول وقال الآخر رهنى أول وصدق كل واحد منهما الذي رهنه أو كذبه أو صدق الراهنان المأذون لهما بالرهن أحدهما وكذا الاخر فلا يقبل قول الراهنين ولا شهادتهما بحال لانهما يحجزان الى أنفسهما ويدفعان عنها أما ما يحجزان اليه الذي يدعي أن رهنه صحيح يحجز الى نفسه جواز البيع على الراهن وأن يكون ممن البيع في الرهن ما كان الرهن قائما دون ماله سواء وأما الذي يدفع أن رهنه صحيح فأن يقول رهنى آخر فيدفع أن يكون لمالك الرهن الاذن له في الرهن أن يأخذه بافتكالك الرهن وان تركه القريم وان صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله لان الرهن ماله وفي ارتهانه نقص عليه لا منفعة له وان لم يعلم ذلك مالك العبد ولم يدرك الرهنين أو فلا رهن في العبد ولو كان العبد المرهون حين تنازعوا في أيدهما معا أو أقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده ولم يوقت البينتان وقتا بدلى على أنه كان رهناني بدأ أحدهما قبل الآخر فلا رهن وان وقت وقتا بدلى على أنه كان رهنالا أحدهما قبل الآخر كان رهنالا للذي كان في يده أولا وأى المشرهين أراد أن أحلفه الآخر على دعواه أحلفته وان أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه وان أراد أن أحلفها أحلفه رهنه لم أحلفه لانه لو أقر بشئ أو ادعاه لم أرزمه اقراره ولم أخذه بدعواه ولو ان رجلا رهن عبده رجلا وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن فدعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل رهن صاحبه وقبضه ولم يبق واحد منهما بينة على دعواه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بدعواه فالقول قول الراهن ولا عين عليه للذي زعم أن رهنه كان آخر ولو قامت بينة للذي زعم الراهن أن رهنه كان آخر بان رهنه كان أولا كانت البينة أولى من قول الراهن ولم يكن على الراهن أن يعطيه رهنه غيبا ولا يقره رهن ولو ان

موالى الام يقسمون  
مقام العصبية في واد  
مواليهم وكان الاحوال  
لا يقومون ذلك المقام  
في بني أختهم فكيف  
أنكرت ما قلنا والاصل  
الذي ذهبنا اليه واحد

### (باب ميراث الجورس)

(قال الشافعي) رحمه  
الله اذا مات الجورسى  
وبنته امرأته أو أخته  
أمه نظرنا الى أعظم  
السبيين فورثناها به  
والقينا الآخر وأعظمهما  
أنتبها بكل حال فاذا  
كانت أم اختا ورثناها  
بأنهما أم وذلك لان الام  
تثبتت في كل حال  
والاخذ قد تزول  
وهكذا جيع فرائضهم  
على هذه المسئلة  
(وقال) بعض الناس  
أورثناهم الزوجين  
معا فلنا فاذا كان معها  
أخت وهى أم قال  
أعجبها من الثلث بان  
معهما أختين وأورثنا  
من وجه آخر بانها  
أخت (قلنا) أو ليس  
انما حبها الله تعالى

الراهن أنكر معرفة أيهما كان أولاً وسأل كل واحد منهما عنه وادعى عليه أنه كان أولاً أحلف بالله ما يعلم أيهما كان أولاً وكان الرهن مفسوخاً وكذلك لو كان في أيديهما معا ولو كان في يد أحدهما دون الآخر وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيهما قولان أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي أقربه الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخره أو أكثر لأن نعت لا يبرأ من حق الذي أنكر أن يكون رهنه آخره ولا تصنع كيشونة الرهن ههنا في يده شيئا لأن الرهن ليس بملك بكيشونته في يده والآخر أن القول قول الذي في يديه الرهن لأنه ملك بالرهن مثل ما ملك المرتهن غيره

### (الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا فقال له ارهنه عند فلان فرهنه عنده فقال الدافع انما أمرته أن يرهنه عندي بعشرة وقال المرتهن جاني برسالتك في أن أسلفك عشرة من فأعطيت بهاها فكذبه الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا أنظر إلى قبة الرهن ولو صدقه الرسول فقال قد قبضت منك عشرة بن ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع يمينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا هي وكان الرهن بعشرة وكان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر قبضها مع العشرة التي أقر المرسل قبضها ولو دفع إليه بنو يافره عنده رجل وقال الرسول أمرتني رهن الثوب عند فلان بعشرة فرهنته وقال المرسل أمرتلك أن تستلف من فلان عشرة بغير رهن ولم أذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتلك بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل في ثوبك هذا أو عبيدك هذا العبد غير الذي أقر به إلا أمره فالقول قول الأمر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيها رهن به الرسول ولا فيما أقر به الأمر لأنه لم يرهن إلا أن يجدد فيه رهنه ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور الثوب أو العبد الذي أقر الأمر أنه أمر به رهنه كان العبد مروهنا والثوب الذي أنكر الأمر أنه أمر به رهنه خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البيعة أن الأمر أمر به رهن الثوب وأقام الأمر البيعة أنه أمر به رهن العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد أو أنه أنهى عن رهن الثوب كانت البيعة بينة المرتهن وأجزته ما أقام عليه البيعة رهنه إلا أن إذا حلت بينهما صدقة معاملة تكذب أحدهما الأخرى لأن بيعة المرتهن بأن رهن الثوب أمر به رهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبيعة الراهن أنه أنهى عن رهنه ولا أنه أمر به رهن غيره لأنه قد ينهي عن رهنه بعدما يأذن فيه ورهنه فلا ينسخ ذلك الرهن وينهي عن رهنه قبل رهنه ثم يأذن فيه فإذا رهنه فلا ينسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صدقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين اللتين لا تكونان أبدا إلا واحداهما كاذبة

### (شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا عانة ووضع الرهن على يدي عدل على أنه أن حدث في الرهن حدث ينقص منه من المائة أو فأت الرهن أو تلف فالمائة مضمونة على أجني وأما نقص الرهن مضمون على أجني أو على الذي يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يرضن الموضوع على يديه الرهن أو أجني ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله سابقا لأنه لا يجوز الضمان إلا شيء معلوم ألا ترى أن الرهن أن وفي لم يكن ضامنا لشيء وإن نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة ديناراً ومرة مائتي دينار ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمن غير معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم ولو رهن رجل رجلا رهنه بعبادة وضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لازماً وكان للضمون أن يأخذ به ضمانه دون الذي عليه الحق وقبل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاد في الأجل على أن يرهنه رهنه فرهنته إياه فالرهن مفسوخ والدين إلى أجله الأول

بغيره إلا بنفسها (قال)  
بلى قلنا وبغيرها خلافا  
قال نعم قلنا فإذا انقضت  
بنفسها فهو خلاف  
ما نقصها الله تعالى به  
أورأت ما إذا كانت أما

على الكمال كيف يجوز  
أن تعطسها ببعضها  
دون الكمال تعطسها أما  
كاملة وأختا كاملة  
وهما بذات وهذا بدت  
واحد قال فقد عطلت  
أحد الحق قلنا لالم  
يكن سبيل إلى  
استعمالهما معا للاختلاف  
الكتاب والمعقول لم يجز  
الاعتليل أصغرهما  
لا أكبرهما

### (باب ذوى الارحام)

(قال المزني) رجه الله  
احتجاج الشافعي فبين  
يؤول الآية في ذوى  
الارحام قال لهم الشافعي  
لو كان تأويلها كما عزم  
كنتم قد خالفتموها قالوا  
فما ضاعنا قلنا تأولت  
الناس بالخلف والنصرة  
ثم تواروا بالاسلام  
والهجرة ثم نسخ الله  
تبارك وتعالى ذلك بقوله

(نداعى الزاهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات المرتهن وادعى ورثته في الرهن شيئا فالقول قول الزاهن وكذلك القول قوله لو كان المرتهن جافا خلتا وكذلك قول ورثة الزاهن وإذا مات المرتهن فادعى الزاهن أو ورثته أن المبت أقتضى حقه أو أراه منه فطهم البينة فالقول قول ورثة الذي له الحق إذا عرف رجل حقا بدهاهو لازمه أن كان عليه لا يبرأ منه إلا براه صاحب الحق له أو بيينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلا رجلا رهنه بعامته دينار ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الزاهن البينة على أنه قضا من حقه النسيئة الرهن عشرة وقبضت عليه تسعون فإذا أداها فأكله الرهن والأبضع الرهن عند حمله واقتضت منه التسعون ولو قالت البينة قضاها شيئا منتهى أو قالت البينة أقر عندنا المرتهن أنه أقتضى منه شيئا منتهى كان القول قول ورثته أن كان مبتا قبل أو أقر وإفها بشئ ما كان وحلفوا ما تعلمون أنه أكرمه وخذوا ما بقي من حقه ولو كان الزاهن المبت والمرتهن إلى كان القول قول المرتهن فإن قال المرتهن قد قضاني شيئا من الحق ما أعرفه قبل للزاهن أن كان حيا وورثته أن كان ميتا أن ادعيت شيئا تسمنه أحلفناه لكم فإن حلف برئ منه وقتلنا أقر بشئ ما كان فمأ أقربه وحلف ما هو أكرمه فبنا قوله فيه

(جناية العبد المهرهون على سيده وملاك سيده عبدا أو خطأ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل عبدا فبني العبد على سيده جناية نأى على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شيء في رقبته فإن اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وإن عفا عنه بلا شيء يأخذه منه فالعبد مهرهون بماله وإن عفا عنه يأخذه بمن رقبته فيها قولان أحدهما أن جانيته على سيده إذا أتت على نفس سيده كجانيته على الأجنبي لا تختلف في شيء ومن قال هذا قال انما معني أدركه الولي القود على أخذ المال أن أبطل الجناية أن الجناية التي زمت العبد مال الوارث والوارث ليس بمالك للعبد مومجني فبطل حقه في رقبته بأنه مالك له والقول الثاني أن الجناية هدر من قبل أن الوارث انما عليه بعد ما علمت كجانيته المحني عليه ومن قال هذا قال لو أن المبت ماله ما اقتضى بهادته ولو كان للسيد وارثان فعفا أحد هما عن الجناية بلا مال كان العفو في القول الأول جائزا وكان العبد مهرهون بماله وإن عفا الآخر بماله يأخذه بيع نصفه في الجناية وكان للذي لم يعف عن نصفه أن كان مثل الجناية أو أقل وكان نصفه مهرهوناً وسواء الذي عفا عن المال والذي عفا عن غير شيء فيما وصفت ولو كانت المسئلة بماله والسيد المقتول ورثة صفار وبالعون وأراد البالقون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصفار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفوا أحسن الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم مال المبت بماله في قيام من لارهن له فإن حاص الغرماء فبق من حقه شيء عفا بعض ورثة المبت البالغين بالإمال يأخذه كان حق العاقين من العبد رهنه ببيع له دون الغرماء حتى يستوفى حقه وإذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل إلى القود وبيع نصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف أن كان البيع نظره في قول من قال إن عن العبد ملك الجناية على ماله حتى يستوفوا موارثهم من البدية إلا أن يكون في غنه فضل عفا قدرهنا ولو كانت جناية العبد المهرهون على سيده الزاهن عدا فها أقصاص لم يأت على النفس كان للسيد الزاهن الخيار في القود أو العفو فإن عفا على غير شيء فالعبد رهن بماله وإن قال أعفوا على أن أخذوا أرض الجناية من رقبته فليس له ذلك والعبد رهن بماله ولا يكون له على عديم وإن كانت جانيته على سيده عبدا لا قود فيها أو خطأ فهي هدر لأنه لا يستحق جانيته عليه من العبد إلا ما كان له قبل جانيته ولا يكون له دين عليه لأنه ماله ولا يكون له على ماله دين وإن جنى العبد المهرهون على عبد السيد جناية في نفس أو ماله أو غيرها فالحار على السيد الزاهن فإن شاء اقتص منه في القتل وغيره عما فيه القصاص وإن شاء عفا أو أوى الوجهين عفا فالعبد

وأولو الأرحام بعضهم أولي بعض في كآب الله على مافرض الله لا مطلقا إلا ترى أن الزوج يأخذ أكثرهما يأخذ دور الأرحام ولا رحم له أو لا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون ائفال وأعطيت مواله جميع المال دون الأخوال فتركت الأرحام وأعطيتهم من لارحمه

(باب الجبد بقاسم الاخوة)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا ورث الجبد مع الاخوة للاب والام وأولاب قاسمهم ما كانت المقاسة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول يزيدونه قلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول يزيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

رهن بماله ان عفا على غيرتي أو عفا على مال يأخذه فالعبد رهن بماله ولأماله في رقبته عبده ولو كانت  
 جناية العبد المروهن على عبد الرهن مرهون عند آخر كان السيد الخيار في القود أو في العفو بلا شيء يأخذه  
 فأيهما اختار فذلك له ليس الرهن العبد المجنى عليه أن يتعصم من ذلك وإن اختار العفو على مال يأخذه فالأمال  
 مرهون في يدى مرتين العبد المجنى عليه وإن اختار السيد العفو فالمال بعد اختاره باه لم يكن ذلك له  
 لحق المرتين فيه (قال الشافعي) ويصح المرتين أجزت للسيد الرهن أن يأخذ جناية المرتين على عبده  
 من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتين السيد العفو على غير مال لأن المال لا يكون على الجاني عدا حتى يختاره  
 ولحق الجناية وإذا جنى العبد المروهن على أم ولد للرهن أو مسدراً أو معتق إلى أجل فهي كجنايته على مملوكه  
 والعبد مرهون بماله فإن جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فليسيد القود أو العفو فإن ترك القود فالعبد  
 رهن بماله وإن كانت الجناية على المكاتب جرحاً فمكاتب القود أو العفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على  
 مال بيع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجناية عليه وإذا حكم للمكاتب أن يباع العبد الجاني  
 عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فليسيد المكاتب يبيع في الجناية حتى يستوفها فيكون ما فضل من  
 ثمنه أو رقبته رهنألا أنه انما يبيع عن مكاتبه بغير الملك الأول ولو بيع والمكاتب حي ثم اشتراه السيد  
 لم يكن عليه أن يعيده رهنألا أنه ملكه بغير الملك الأول وإذا جنى العبد المروهن على ابن للرهن أو أخ أو مولى  
 جناية تأنى على نفسه أو الرهن وارث المجنى عليه فالرهن القود أو العفو على الدية أو غير الدية فإذا عفا على  
 الدية بيع العبد وخرج من الرهن فإن اشتراه الرهن فهو مملوك له لا يجبر أن يعده إلى الرهن لأنه ملكه بغير  
 الملك الأول وإن قال المرتين أنا سلم العبد وأقبح الرهن فيه وحق في ذمة الرهن قيل إن نطق بذلك  
 والام تركه عليه وبلغنا الجهد في بيعه فإن فضل من ثمنه فضل فهو رهن له وإن لم يفضل فالجنى على أبي رهنه  
 وإن ملكه الرهن بشرأ أو تركه لغيره لم يكن عليه أن يعيده رهنألا أنه ملكه بغير الملك الأول وبطل الأول  
 وبطل الرهن بفسخ الرهن الأثرى أن رجل لورهن رجلاً عبداً فاشتمه عليه رجلاً كان خارجاً من الرهن  
 وإن ملكه الرهن لم يكن عليه أن يعيده رهنألا أنه إذا كان رهنه وليس له فلم يكن رهنألا  
 لورهنه رهنألا أنه لم يكن رهنألا أن هذا الملك غير الملك الأول وانما يعني أن يظل جناية العبد  
 المروهن إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيدوارثه أن الجناية انما وجبت للمجنى عليه والمجنى عليه  
 غير السيد الجاني ولأرأه انما ملكها سيده الرهن عن المجنى عليه عتق المجنى عليه وهذا ملك غير ملك السيد  
 الأول ولو أن رجلاً رهن عبده ثم عدا العبد المروهن على ابن لنفسه مملوكاً للرهن فقتله عداً أو خطأ أو  
 جرحه جرحاً عداً أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجناية مال في عتق العبد المروهن فلا يكون للسيد بيعه  
 بها ولا انخاسه من الرهن لأنه لا يكون له في عتق عبده دين وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها (١) ولو كان  
 الابن المقتول رجلاً رجلاً غير المرتين فلا بيع العبد الابن القاتل فيعتل عن العبد المروهن المقتول رهنألا  
 يدى المرتين مكانه ولو كان الابن مرهوناً لرجل غير مرتين الابن يبيع الابن فيعتل عن الابن رهنألا مكانه ولم  
 يكن للسيد عفو لأن هذا الموجب عليه قود فقط انما وجب عتقه مال فليس سيده أن يعفو لحق المرتين  
 فيه ولو كان الابن والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلاً على حدة فقتل الابن الابن كان لسيد  
 الابن أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلأمال وكذلك لو كان جرحه جرحاً عداً كان له القود أو العفو  
 بلأمال فإن اختار العفو بالمال بيع الابن وجعل ثمنه رهنألا كان رهنه من أرض الجناية وإذا كان هذا  
 القتل خطأ والعبدان مرهونان لرجلين مفترقين فلا شيء للسيد من العفو ويباع الجاني فيعتل ثمنه رهنألا  
 لمرتين العبد المجنى عليه لأنه لم يكن في عتاقه ما حكم إلا المال لا خيار فيه لولي الجناية أعتباً كان أو سيده  
 وإن جنى العبد المروهن على نفسه جناية عداً أو خطأ فهي هدر وإن جنى العبد المروهن على امرأته أو أم  
 ولده جناية فالتقت جنيتهما فإن كانت الأم تترجل فكسها العبد فالجناية للمالك الجارية يباع فيها الرهن

البلدان فإن قال قائل  
 فأنا نزع أن الجنايات  
 نصل منهن الله تبارك  
 وتعالى قال ملة أبيكم  
 ابراهيم فأسمى الجاني  
 النسب أباً ولم ينقصه  
 المسلمون من النسب  
 وهذا حكمهم للاب  
 ويجوز الجاني بن الأم  
 وهكذا حكمهم في الاب  
 فكيف جاز أن تفرقوا  
 بين أحكامهم وأحكام الاب  
 فيما رواهنا عنهم  
 يجمعون بين أحكامهما  
 فيها قياساً منهم للعبد على  
 الاب لأنه لو كان انما  
 يرث باسم الأبوة لورث  
 ودونه أب أو كان قاتلاً  
 أو مملوكاً أو كافراً فالأبوة  
 تلزمه وهو غير وارث  
 وانما ورثته بالخبر في  
 بعض المواضع دون  
 بعض لأب اسم الأبوة  
 (١) قوله ولو كان الابن  
 المقتول الخ وقوله ولو  
 كان الابن مرهوناً الخ  
 كذا يجمع الأصول  
 الستى بأبيها ولعله  
 تكرار من التسامح لحرر  
 اه معصية

فيعطى قبضة الجنين الآن يكون في العبد الرهن فضل عن قبضة الجنين فباع منه بقدر قبضة الجنين وجناتيه على الجنين كجناتيه على غيره خطأ ليس السيد عقوبها الحق المرتهن فيها ويكون ما بقي منه رهنا وإذا جنى العبد المروهن على حرجانية عدا فاختار الجنى عليه أو ولياؤه العقل ببيع العبد المروهن بذهب أو ورق ثم اشترى بجنه ابل فدفعت الى الجنى عليه ان كان حيا أو ولياؤه ان كان ميتا وكذلك اذا جناه خطأ وان اختار أو ولياؤه العفو عن الجنانية على غير شيء يأخذونه فالعبد مروهون بحاله

### (اقرار العبد المروهن بالجنانية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان رهن الرجل الرجل عبدا وأقرضه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى عليه أو على رجل هو وليه جنانية عدا في مثلهما فودى فاقرب بذلك العبد المروهن وأنكر الرهن ذلك أو لم يقربه ولم ينكر فاقرار العبد دلائله وهو كقيام اليه عليه ولا يكون قوله أن برهنه وهو جراحه عليه ابطالا لدعواه الجنانية كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القود أو العفو بلا مال أو العفو بحال فان احتار القود فذلك وان اختار العفو بلا مال فالعبد مروهون بحاله وان اختار المال ببيع العبد في الجنانية فما فضل من ثمنه كان رهنا وان أقر العبد بجنانية خطأ أو عدا القود فيها بحال أو كان العبد مسلما والمرتهن كافر فاقرب عليه بجنانية عدا أو أقر بجنانية على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقرارها باطل لأنه أقر في عبوديته بحال في عتقه واقرارها بحال في عتقه كاقرارها بحال على سيده لان عتقه وما بيعت به عتقه مال لسيدهما كان مملوكا لسيده وسواء كان ما وصفت من الاقرار على المرتهن أو اجنبي غير المرتهن ولو كان مكان الاجنبي والمرتهن سيد العبد الرهن فاقرب العبد بجنانية على سيده قبل الرهن أو بعده وكذبه المرتهن فان كانت الجنانية عمافه قصاص جازت على العبد فان اقتصر فذلك وان لم يقتصر فالعبد مروهون بحاله فان كانت الجنانية عمدا على ابن الرهن أو من الرهن وليه فأنت على نفسه فاقربها العبد المروهن فاقرارها مائة لسيده الرهن قلته أو العفو على مال يأخذ في عتقه كما يكون ذلك في الاجنبي والعفو على غير مال فان عفا على غير مال فهو رهن بحاله ولا يجوز اقرار العبد الرهن ولا غير الرهن على نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فادا كان ممن تقوم عليه الحدود فلا يجوز اقراره على نفسه الا بما فيه القود وإذا أقر العبد المروهن على نفسه بأنه جنى جنانية خطأ على غيره سيده وصدقه المرتهن وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع يمينه والعبد مروهون بحاله وإذا بيع به الرهن لم يحكم على المرتهن بأن يعطى ثمنه ولا شئنا منه للجنى عليه وان كان في اقراره أنه أحق بن الرهن منه لان اقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقر به في مال غيره ولا يقبل اقراره في مال غيره والآخرا أنه أقر للجنى عليه بشئ إذا ثبت له فإله ليس في ذمة الرهن فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الرهن دون العبد سقط عنه الحكم بالخارج عن العبد من يديه والودع للمرتهن أن يدفع من ثمنه الى الجنى عليه قدر أرش الجنانية وان يجده حل له أن يأخذ أرش ذلك من ثمن العبد ولا يأخذ من قدر من مال الرهن غير ثمن العبد وهكذا لو أنكر العبد الجنانية وسدده وأقر بها المرتهن ولو ادعى المرتهن أن العبد المروهن في يده حتى عليه جنانية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الرهن كان القول قوله ولم يحرج العبد من الرهن وحل للمرتهن أخذ عتقه في الرهن من وجهين من أصل الحق والجنانية ان كان فعله صادقا ولو ادعى الجنانية على العبد المروهن خطأ لابن له هو وليه وسدده أو معه فيه ولي غيره والجنانية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر السيد فالقول فيه قول السيد والعبد مروهون بحاله وهي كالمسئلة في دعوى الاجنبي على العبد الجنانية خطأ وأقرار العبد والمرتهن بها وتكذيب المالك له

### (جنانية العبد المروهن على الاجنبيين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا جنى العبد المروهن أو جنى عليه في جناتيه والجنانية عليه لجنانية العبد غير

ونحن لانقص الجدة من السدس أقرى ذلك قياسا على الاب يحجبون بها الاخوة للام وقد حجبت الاخوة من الام بانه ابن منسفة أفصحكمون لها بحكم الاب وهذا يمين أن الفراض تجتمع في بعض الامور دون بعض وقلنا ليس انما يدعى الجدة بقرابة اب الملت بان يقول الجد أنا أبو اب الملت والاخ ابا ابان ابى الملت فكلاهما يدعى بقرابة ابى الملت قلنا أقر بتم لو كان أبوه الملت في تلك الساعة أهما كان أو لى غيراه قالوا يكون لآخيه خمسة أسداس ولبه سدس قلنا فاذ كان الاخ أولى بكثرة المرات من يدلان بقرابته فكيف جاز أن يحجب الذى هو أولى بالاب الذى يدلان بقرابته بالذى هو أبعد ولولا الخبر كان القياس أن يعطى الاخ خمسة أسهم والجد سدسهما كما

المروهن والجنابة عليه وما لك الراهن ان الخصم فيه فيقال له ان قد يتبع جميع ارض الجنابة فانت متطوع والعبد مرهون بحاله وان لم تفعل لم تجز على ان تقده وبيع العبد في جنابته وكانت الجنابة أولى به من الرهن كما تكون الجنابة أولى به من ملكك فالرهن اضعف من ملكك لانه انما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك فان كانت الجنابة لا تبلغ قيمة العبد المروهن ولم يتطوع مالك بان يقده لم يجز سيدة ولا المرتهن على ان يباع منه الا بقدر الجنابة و يكون ما بقي منه مرونا ولا يباع كله اذا لم تكن الجنابة تحيط بقيته الا اجتماع الراهن والمرتهن على بيعه فاذا اجتمع على بيعه فاديت الجنابة وبخبر مالك بين ان يجعل ما بقي من غنه قصاصا من الحق عليه او يدعه رهنا مكان العبد لانه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن بيع العبد الخالي كله وان كان فيه فضل كبير عن الجنابة فخصامته له و لا ينفع فيه الرهن الا بان يطل حقه فيه او يبرأ الراهن من الحق الذي به الرهن ولا تحسب احدا يعقل يختار ان يكون غني عبده رهنا غير مضعون على ان يكون قصاصا من دينه وتبرأ ذمته مما مضى منه واذا اختار ان يكون رهنا لم يكن للرهن الانتفاع بنفسه وان اراد الراهن قضا لنفعه لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالغنى الذي هو دناير ودراهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين لو باعه لم يجز بيعه ودرج بحاله واذا بيع العبد المروهن في الجنابة او بعضه لم يكف الراهن ان يجعل مكانه رهنا لانه بيع بحق ازمة لا تلاف منه هوله وان اراد المرتهن ان يقده بالجنابة قيل له ان فعلت فانت متطوع وليس لك الرجوع عما على مالك العبد والعبد رهن بحاله وان فداه بأمر سيدة وفتني له ما فداه به رجع عا فداه به على سيدة ولم يكن رهنا الا ان يجعله رهنا به فيكون رهنا به مع الحق الاول (قال الربيع) معنى قول الشافعي الا ان يريد ان ينفع الرهن الاول فيجعله رهنا بما كان مرونا او عا فداه به باذن سيده (قال الشافعي) وان كانت جنابة العبد الرهن عمدا فاراد المجني عليه او وليه ان يقتض منه فذلك له ولا يمنع الرهن حقا عليه في عتقه ولا في ذنبه ولو كان حتى قبل ان يرهن ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون له لو حتى بعد ان كان رهنا لا يختلف ذلك ولا يخرج من الرهن ان يحنى قبل ان يكون رهنا ثم يرهن ولا بعد ان يكون رهنا اذا لم يبيع في الجنابة واذا جنى العبد المروهن وله مال او اكتب بهد الجنابة مالا او وهبه له فانه لسيدة الراهن دون المرتهن وجنابة في عتقه كهي في عتق العبد غير المروهن ولو بيع العبد المروهن فلم يتفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رده لان هذا عيب حديثه وله رده بلا عيب ولو جنى ثم بيع فعلم المشتري قبل التفرق او بعد مجنابته كان له رده لان هذا عيب دلس له ولو بيع وتفرق المتبايعان او خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فاختارا امضاء البيع نجي كان من المشتري ولم يرد البيع لان هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حاله ولو جنى العبد الرهن جنابة عمدا كان للمجني عليه او وليه اخبار بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عتق العبد يباع فيه كما يباع في الجنابة خطأ وان اختار القصاص كان له واذا جنى العبد المروهن فلم يقده سيده بالجنابة فيبيع فيها لم يكف سيده ان ياتي برهن سواء لانه بيع عليه بحق لا جنابة للسيد فان كان السيد امر العبد بالجنابة وكان بالعا يعقل فهو آثم ولا يكف السيد اذ يبيع فيها او قبل ان ياتي برهن غيره وان كان العبد صيدا او اعمصاص في الجنابة كاف السيد ان ياتي بمثل قيمته ثمنا او يكون رهنا مكانه الا ان يشاء ان يجعلها قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقبض كان المرتهن أولى به من غراء السيد ورثته ان مات وأهل وصاياه حتى يستوفى حقه فيه ثم يكون لهم الفضل عن حقه واذا اذن الرجل للرجل ان يرهن عبدا الا ذن فرهنه فعنى العبد المروهن جنابة في جنابته في عتقه والقول في هل يرجع سيد العبد الا ذن على الراهن المأذون له عا لزم عبده من جنابته وتلف ان اصابه في يده قبل ان يقده كما يرجع عليه لو ان العبد المروهن عارية في يده لارهن او لا يرجع قولان أحدهما انه عارية فهو ضامن له كالتصان العارية والاخر انه لا يضمن شيئا مما اصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لان

ورنناهما حين مات ابن  
الجدد وابو الاخ

كتاب الوصايا  
وضع الشافعي بخطه  
لا أعلمه مع منه

(قال الشافعي) رجحه

الله فيما يروى عن

رسول الله صلى الله

عليه وسلم من قوله ما حق

امرئ مسلم يحتمل

ما الحزم لامرئ مسلم

بيت ليلتين الا

ووصيته مكتوبة عنده

ويحتمل ما المعروف في

الاخلاق الا هذا الامن

جهة الفرض (قال)

فاذا اوصى الرجل بعتل

نصيب ابنه ولا ابن له

غيره فله النصف فان لم

يجز الابن فله الثلث

(ولو قال) بعتل نصيب

أحد ولدي فله مع

الابن الثلث ومع

الثلاثة الربع حتى

يكون كاحدهم ولو

كان وله رجالا ونساء

أعطته نصيب امرأه

ولو كانت له ابنة وابنة

ابن أعطته سدسا (ولو

قال) مثل نصيب أحد

خدمته لسيده والرهن في عنقه كضمان سيده لو ضمن عن الراهن والعارية ما كانت منفعتها مستفولة عن معيها ومنفعة هذا لفاعلة (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لو رهن الرجل عن الرجل متاعه بأمر المروهن وكان هذا عندى أشبه القولين والله تعالى أعلم

### (الحاية على العبد المروهن فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وأذا رهن الرجل الرجل عبده وقضه المرتن فبقي على العبد المروهن ع. بدل الراهن أو للرتن أو لغيرهما جناية أنت على نفسه فأنقص في الحناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكم المرتن ولا وكيله ليحضر السيدان القصاص إلى السيد دون المرتن وعلى الحاكم إذا ثبت ما فيه القصاص أن يخير سيد العبد الراهن بين القصاص وأخذ قيمة عبده الآن يعفو فإن اختار القصاص دفع إليه قاتل عبده فإن قتله قتل بحقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتن شيئا مكانه كالأ يكون عليه لو مات أن يبدله مكانه ولو عاضه بلا مال يأخذه منه كان ذلك لانه دم ملكه فعفاه وإن اختار أخذ قيمة عبده أخذ القاضي بأن يدفعه إلى المرتن إن كان الرهن على يده أو من على يده الرهن الآن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتن عليه وإن اختار ترك القود على أخذ قيمة عبده ثم أراد عفو بلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فبعت رهنه وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا قاتل قاتل عدي فليس ذلك له وإن اختار أخذ المال بطل القصاص لانه قد أخذ أحد الحاكمين وترك الآخر وان عفا المال الذي وجبه به بعد اختياره أو أخذ وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يجز عفو لانه وهب شيئا قد وجب رهنه الفير. وإذا برئ من المال بأن يدفع الحق إلى المرتن من ماله غير المال المروهن أو أبرأ منه المرتن رد المال الذي عفا عنه العبد الجاني على سيد الجاني لأن العفورا ممن شئ به العفونة فهو كالعطية المقبوضة وأغاردت بالحق المرتن فيها فإذا ذهبت تلك العطية فهي تامة لسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم وإذا قضى المرتن حقه مما أخذ من قيمة عبده لم يفرم من المال الذي قضاه شيئا بالعفونة وإن فضل في يده فضل عن حقه رد على سيد العبد المعفونة الجناية والمال وإن أراد مالك العبد الراهن أن يهب المرتن ما فضل عن حقه لم يكن ذلك له وإن قضى بقيمة العبد المقتول المروهن دراهم وحق المرتن دنائره وأخذها الراهن فدفعتها إلى المرتن فأراد الراهن أن يدعها للرتن بحقه ولم يرد ذلك المرتن لم يكن ذلك له ويبيع فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفونة ما فضل من أعتاقها وانما معنى لو كان راهن موسرا أن أسلم عفوه عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما أصنع في العبد لو أعتقه وهو موسر أن حكم العتق بخلاف جميع ما سواه إذا أوجدت السبيل إلى العتق يبدل منه أمضيه وعفو المال بخلافه فإذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفوه في حق غيره باطلا كما لو وهب عبده المروهن رجل وأقبضه أباه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه أباه كان ما صنع من ذلك مردودا حتى يقبض المرتن حقه من ثمن رهنه والبدل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلفان ولو جنى على العبد المروهن ثلاثة أعاد ثأنا على الحاكم أن يخبر سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفوان اختيار القصاص فيهم فذلك في قول من قتل أكثر من واحد أو واحد أو اختار أن يقتل من أحدهم يأخذ ما زام الاثنين من قيمة عبده كان له وبياع فيها كالمصغر يكون ثمن عبده من غنما رهنه كذا كرت وإن اختار أن يأخذ ثمن عبده منها ثم أراد عفو ما عفا وأعن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد إذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته ثم عفاها وأحب أن يخبر الحاكم المرتن أو وكيله احتياطا لاختار الراهن أخذ المال ثم يدعه أو يفرط فيه فهرب العبد الجاني وإن اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يفرم الراهن شيئا بفرطه

ورتي أعطته مثل  
أفهم نصيبا (ولو قال)  
صنف ما يصيب أحد  
ولدى أعطيته مثله  
مرتين (وان قال)  
ضعفين فإن كان نصيبه  
مائة أعطيه ثلثمائة  
فكنت قد أضعفت  
المائة التي نصيبه غزلة  
مرة بعد مرة (ولو قال)  
لفلان نصيب أوخذ  
أوقيل أو كثر من مالي  
ما عرفت لكثير جدا  
ووجدت ربع دينار  
قليلًا تقطع فمه السد  
ومائتي درهم كثيرا فيها  
ركاوة كل ما وقع عليه اسم  
قليل وقع عليه اسم كثير  
وقيل للورثة أعطوه  
ما شئتم ما يقع عليه اسم  
ما قال الميت (ولو)  
أوصى لرجل ثلث  
ماله ولا تخرب نصفه  
ولا تخرب ربعه فلم تجز  
الورثة قسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن  
الراهن إلى قوله بأمر  
المروهن كذا بالاصول  
التي عندنا وتأمل كتبه  
صحيحة



ولم يكن عليه أن يضع رهنه ماله وكان كعبده لو رهنه رجلا فهرب ولا أجعل الحق حالا بحال وهو إلى أجل ولو تعدى فيه الرهن ولو جنى حر وعبد على عبد مروهون جناية عبدا كان نصف قيمة العبد المروهون على الحر في ماله حاله تؤخذ منه فتكون رهنه الآن أن يطوع الرهن أن يجعله قصاصا إذا كانت دنانير أو دراهم وخير في العبد كما وصف بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عديمه عنقه فان مات العبد الجاني فقد بطل ما عليه من الجناية وإن مات الحر فنصف قيمته في ماله وإن أفلس الحر فهو غير جرم ولا أخذ منه كان مروهونا والحق كله في ذمة الرهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بحال ولو كانت الجناية على العبد المروهون جناية دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجناية في النفس لا يختلف بخير السيد الرهن بين أخذ القصاص لعبد أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فإن اختار أخذ العقل كان كما وصفت ولا خيار للعبد الجاني عليه انما الخيار للمالك لانه لا يملك بالجناية مالا والمثل لاسده دونه ولو كان الجاني على العبد المروهون عبدا للرهن أو عبدا لله وعيدا لغيره إن أو غيره كان القول في عبده غيره إن كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده لا بخير في عبده غيره بين القود أو العفو عن القود بلا شيء يأخذ لانه انما يدع قودا جعل اليه تركه وإن لم يعف القود إلا على اختيار العوض من المال كان عليه أن يقدى عبده الجاني إن كان منفردا بجميع أرض الجناية فإذا فعل خير بين أن يجعله قصاصا أو يسلمه رهنه فإن كان أرض الجناية ذهبا أو ورقا كالخق عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعل وإن كانت أبلأ أو شيئا غير الحق فشاء أن يبيعها ويقضى المرتهن منها حتى يستوفي حقه أو لا يبيع من ثمنها حتى يفصل وإن شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهنه لا يمكن له ذلك لأن البذل من العبد المروهون يقوم مقامه ولا يكون له أن يبيع البذل منه كما لا يكون له أن يبيع ما يجعل ثمنه رهنه ولا يبدله بغيره فإن قضى بجناية العبد دنانير والحق دراهم كانت الدنانير رهنه ولا يكون للرهن أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجناية دراهم كالخق ثم يجعلها رهنه وعليه أن يجعلها رهنه كما يبيع عبده بها فإذا كانت جناية عبد الرهن غير المروهون على عبده المروهون في شيء فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فعدا أحده عبده على الآخر فقتله أو جنى عليه جناية دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبده غير مروهون وعبد أجني يجنى على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جرحه أو العفو بلا أخذ شيء فإن عفا العبد مروهون بحاله وإن اختار أخذ المال يبيع العبد المروهون ثم جعلت قيمة العبد المروهون المقتول رهنه ماله الآن يشاء الرهن أن يجعله قصاصا وإن كانت جرحه جعل أرض جرح العبد المروهون رهنه ماله العبد المروهون كشيء من أصل الرهن وإن كانت الجناية جرما لا يبلغ قيمة العبد المروهون الجاني جبر الرهن على أن يباع عنه بقدر أرض الجناية ولم يجبر على بيعه الآن يشاء ذلك وكان ما يبيع من العبد رهنه ماله ولو رضى صاحب الحق الجاني على رهنه وسد العبد المروهون الجاني ومزته بأن يكون سيد العبد الجاني عليه شر بكالرهن في العبد الجاني بقدر قيمة الجناية لم يجز ذلك لأن العبد الجاني عليه ملك للرهن لا للرهن وجبر على بيع قدر الرهن الآن يعفو المرتهن حقه وإذا رهن الرجل عبدا فافقر العبد بجناية عبده القود وكونه الرهن والمرتهن فالقول قول العبد الجاني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وإن كانت عمدا الاقصاص فيها أو خطا فافقر الرهن البسيط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المروهون أو غيره المروهون على عبده أجني جناية فإن كانت مما فيه قصاص فافقر الرهن البسيط عن عبده إذا أتكر العبد وإن كانت مما لا قصاص فيه فافقره لازم لعبد لانها مال وانما أقر في ماله (قال أبو محمد) وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من يد المرتهن باقر السيد أن عبده قد لزمه جناية لا قصاص فيها لانه انما يعرف عبده المرتهن أحق برقته حتى يستوفي حقه فإذا استوفي حقه كان للذي أقره السيد بالجناية أن يكون أحق بالسيد حتى يستوفي جناية

الحصص وإن أجازوا  
قسم المال على ثلاثة  
عشر جزءا لصاحب  
النصف ستة ولصاحب  
الثالث أربعة ولصاحب  
الرابع ثلاثة حتى  
يكو ثلث وأدنى العول  
ولو أوصى بقلامه لرجل  
وهو يساوي خمسة  
وبداره لآخر وهما  
تساوي ألفا وخمسمائة  
لاخر والثلث ألف  
دخل على كل واحد  
منهم عول نصف وكان  
للذي له العلام نصفه  
وللذي له الدار نصفها  
والذي له خمسة  
نصفها (ولو) أوصى  
لوارث وأجنبي فلم  
يجزوا فلا جزي  
النصف ويسقط الوارث  
وتجوز الوصية لما في  
الطن وعما في البطن إذا  
كان يخرج لأقل من  
سنة أشهر فإن خرجوا  
عددا ذكرنا وأما فالوصية  
بينهم سواء وهما  
أوصى بهما (ولو)  
أوصى بخدمة عبده  
أو بغيره داره أو بغيره

### (الجنابة على العبد المروهون فيما فيه العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى أجنبي على عبد مروهون جنابة لا قدوفها على الجنابة بحال مثل أن يكون الجنابة حرافة لا يقاد منه محلول أو يكون الجنابة أب العبد الجنى عليه أو جده أو أمه أو جدته أو يكون الجنابة لم يبلغ أو معتوها أو تكون الجنابة عمال قدوفه بحال مثل المأمومة والخالقة أو تكون الجنابة خطأ فذلك العبد المروهون الخصم في الجنابة وإن أحب المرتهن حضرا خصوصا أو أفضى على الجنابة بالأرض في العبد المروهون لم يكن لسيد العبد الراهن عفوها ولا أخذها أرض الجنابة دون المرتهن وخبر الراهن بين أن يكون أرض الجنابة قصاصا من الدين الذي في عنق العبد أو يكون موضوعا للمرتحن على يد من كان الرهن على يده إلى أن يحل الحق ولا أحسب أحدا يعقل يختار أن يكون أرض الجنابة موضوعا غير مضنون على أن يكون قصاصا وسواء أنت الجنابة على نفس العبد المروهون أو لم تأت عليها إذا كانت جنابة لها أرض لا قدوفها وإن كان أرض الجنابة ذهبا أو فضة فسأل الراهن أن يتركه ولا انتفاع بها كإتراك خدمة العبد وركوب الدابة المروهونة وسكنى الدار وركبها لم يكن ذلك له لأن العبد والدابة والدار عين فائقة معلومة لا تتغير والعبد والدابة يتغيران بلا ضرر عليهما ويزان إلى مرتتهما والدار لا تتحول ولا ضرر في سكنها على مرتتها والدانير والدرهم لا مؤنة فيها على راعها ولا منفعة لها إلا بالأن تصرف في غيرها وليس للراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداله ولا سبيل له إلى إبداله وهي تختلط وتبطل ولا تصرف عينها وإن كان محلها رضا المرتحن من أرض جنابته على أبل وهي موضوعة على يد من الرهن على يده وعلى الراهن علفها وصلحها وله أن يكرها وينفع بها كما يكون ذلك في أبل له لورثها وإن سأل المرتحن أن يتباع الأبل ففعل ذهب أو ورقا لم يكن ذلك له لأن ذلك كمين رهنه انرضى به كالمسأل الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الراهن مصلحة الجنابة على عبده بشئ غير ما وجبه لم يكن ذلك له لأن ما وجبه به يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبدال له كأن وجب له دنانير فأراد مصلحته بدراهم لأن الرضى بذلك المرتحن فإذا رضى به فما أخذ بسبب الجنابة على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المروهون العفو عن أرض الجنابة على عبده لم يكن ذلك له لأن يتره المرتحن أو يوفيه الراهن حقه متطوعا به ولو كانت الجنابة على العبد أكثر من حق المرتحن مرارا لم يكن له أن يضع شيئا من الجنابة كالموز إذا العبد في يده لم يكن له أن يخرج قبضة زبانه من رقبته إلا أن يتطوع عامل العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتحن جميع حقه في العبد حالا فان فعل فذلك له فإن أراد المرتحن ترك الرهن وإن لا يأخذ حقه حالا لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله (قال) والجنابة على الأمة المروهونة كالجنابة على العبد المروهون لا تختلف في شئ إلا في الجنابة عليها ما يقع على غيرها فإن ذلك في الأمة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلقى جنيبا فمؤخذ أرض الجنين ويكون لما لك لا يكون مروهونا معها وإن نقصها نقصا له فيه بلا جرح له أرض يبقى أثره لم يكن على الجنابة شئ سوى أرض الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن جنى على الأمة جنابة لها جرح له عقل معلوم أو فيه حكمه مؤاقت جنيبا أخذ من الجنابة أرض الجرح أو حكمته فكان رهنها مع الجرح لأن حكمه مهان الجنين وكان عقل الجنين لما لكها الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجنابة على كل رهن من الدواب كهى على كل رهن من الرقيق لا تختلف في شئ إلا أن في الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أمتانهم كجراح الأحرار في دياتهم وفي خصلة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فألقت جنيبا ميتا فأما ضمن الجنابة عليها ما نقصها الجنابة عن قيمتها تقوم بوجوب جنينها وحين ألقت الجنين فنقصت ثم يفرم الجنابة ما نقصها فيكون مروهونا معها وإن جنى عليها فألقت جنيبا حيا ثم مات مكانه ففيها قولان أحدهما أن عليه قيمة الجنين حين سقط لأنه جان عليه ولا يضمن إن كان القاءه نقص أمه شيئا أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحا يلزم عيه فيضمنه مع قيمة

والثلث تحتله حاز ذلك ولو كان أكثر من الثلث فأجاز الورثة في حياته لم يجز ذلك إلا أن يجزوه بعدموته (ولو قال) أعطوه رأسا من رقيق أعطى ماشاء الوارث معيا كان أو غير معيب ولو هلكت إلا رأسا كان له إذا جله الثلث (ولو) أوصى له بشاة من ماله قيل للورثة أعطوه واشتروها له صغيرة كانت أو كبيرة ضائنة أو ماعرة (ولو قال) بعيرا أو نورا لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة ولو قال عشر أبنى أو عشر بقرات لم يكن لهم أن يعطوه ذكرا (ولو قال) عشرة أجمال أو نوار لم يكن لهم أن يعطوه أنثى (فان قال) عشرة من أبل أعطوه ماشاؤا (فان قال) أعطوه دابة من مائى فسن الخيل أو البغال أو الحمير ذكرا كان أو أنثى صغيرا أو كبيرا أنجب أو سمين

(ولو قال) أعطوه كلما  
من كلاني أعطاه الوارث  
أهباشاء (ولو قال)  
أعطوه طيلان من طبول  
وله طيلان للعرب والهوى  
أعطاه أهباشاء فان لم  
يعطه الذي للهوى  
للضرب لم يكن لهم أن  
يعطوه الا الذي للعرب  
(ولو قال) عودامن  
عديان وله عيديدان  
يضرب بها عيديدان  
قضى وعصى فالعود  
الذي يواجه به التكلم  
هو الذي يضربه فان  
صلح لغير الضرب جاز  
بلاؤوه وهكذا المزامير  
(ولو قال) عودامن  
القسي لم يعط قوس  
نفاق ولا جلاهي  
وأعطى معصولة أى  
قوس نبل وأوناب أو  
حسان وتعمل وصيته  
في الرقاب في المكائين  
ولا يتبدأ منه عتق ولا  
يجوز في أقل من ثلاث  
رقاب فان نقص ضمن  
حصه من ترك فان لم  
يلغ ثلاث رقاب وبلغ  
أقل رقتين يجدها

(١) سواء فيما جنى  
على الرهن الخ هذه  
العبارة هكذا بالاصول  
التي يذوحرها فاعمل  
فيها نقضا اه معصه

الجنى كاقبل في الامه لا يختلفان والثاني ان عليه الا كرم من قيمة الجنى وما نقص أمه ويختلف بينهما وبين الامه  
يجنى عليها فيختلفان في أنه لا قودين البهائم بحال على جان علمها ولا تسمى قود على بعض من يجنى عليهم  
وكل جنابة على رهن غير آدمي ولا حيوان لا يختلف (١) سواء فمباح على الرهن ما نقص لا يختلف ويكون  
رهنه ما جنى من الجنى عليه الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقيمة ما جنى على الرهن غير آدميين ذهب  
أو فضة الا أن يكون كبل أو وزن أو جدر مثله فينصف منه شيء ثم يؤخذ عنه ذلك مثل خطاة رهن يستهلكها  
رجل فيضمن مثلها أو مثل ما في معناها وان جنى على الخطاة المرهونة جنابة تضر عتبان تعض أو تحجر  
أو تسود ضمن ما نقص الخطاة تقوم بحجة غير معية كما كانت قبل الجنابة وبالخال التي صارت اليها بعد  
الجنابة ثم يزعم الخافى ما نقصها من الدنانير والدرهم وأي نقد كان الاغلب بالبد الذي جنى به جبر عليه ولم  
يكن له الاستماع منه ان كان الاغلب بالبد الذي جنى به دنانير فدنانير وان كان الاغلب دراهم فدراهم وكل  
قيمة فاتماحى بدنانير أو دراهم والجنابة على العبيد كهلادنانير أو دراهم لا ابل ولا غير الدنانير والدرهم الا أن  
يشاء ذلك الخافى والمرتهن أخذ ابل وغيره بما يصح فكون ما أخذ رهنه مكان العبد الخافى عليه ان  
تلف أو معة ان نقص ويكون ما غرم رهنه من أصل الرهن الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت  
واذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جنابته كجنابة الاجنبي لا تطل عنه بأنه ماله لان فيه حقاله  
ولا تترك ينقص حق غيره ويؤخذ نارش الجنابة على عبده وأمثه كما يؤخذها الاجنبي فان شاء أن يجعلها قصاصا  
من الحق يطل عن المرتهن بقدر نارش الجنابة وهكذا الوجهي ابن الراهن أو أبوا وأمره على عبده المرهون  
ولو جنى عبد الراهن غرمه رهن على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدى عبده بجميع أرش الجنابة على  
عبد المرهون منطوعا أو يجعله قصاصا من الحق أو يباع عبده فؤدى أرش الجنابة على المرهون فيكون رهنه  
معه ولا تطل الجنابة على عبده عن عبده لان ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا أن يرضى الرجل الرجل  
الواحد العبدان فيبقي أحدهما على الآخر الجنابة خطأ أو عدا لا قوديه لان الراهن المالك لا يستحق  
من ملك عبده المرهون الا ما كان له قبل الجنابة وأن المرتهن لا يستحق من العبد الخافى المرهون بالرهن  
الا ما كان له قبل الجنابة فهذا اصارت الجنابة هدرا وهكذا لأن رجلا رهن عبده بألف درهم ورهنه أيضا  
عبد الله آخر عتمة دنانير أو بخطاة مكيلة فبقي أحدهما على الآخر كانت الجنابة هدرا لان المرتهن مستحق  
لها معا بالرهن والراهن ماله لها معا لحالها قبل الجنابة وبعدها في الرهن والمثل سواء ولو أن رجلا رهن  
عبد الله رجلا ورهن عبده الله آخر رجلا غيره فبقي أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد اجنبي  
مرهون ويخبر السيد بين أن يفدى العبد الخافى بجميع أرش جنابة الجنى عليه فان فعل فالعبد الخافى رهن  
بحاله وان لم يفعل بيع العبد الخافى فأدى الجنابة وكانت رهنه فان فضل منها فضل كان رهنه المرتهن الخافى  
وان كان في الخافى فضل عن أرش الجنابة فشاء الراهن والمرتهن العبد الخافى بيعه معا بيع ورد فضله رهنه  
الا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعا أحدهما اليه يبيعه كله او امتنع الآخر لم يجز على بيعه كله اذا  
كان في ثمن بعضه ما يؤدى أرش الجنابة وجنابة المرتهن وأب المرتهن وانه من كان منه بسيل وعبده على  
الرهن كجنابة الاجنبي لا فرق بينهما وان كان الحق خالفا فأن تكون جنابته قصاصا كانت وان  
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جنابته فكانت  
موضوعة على يدى العدل الموضوع على يده الرهن وان كان الرهن على يدى المرتهن فشاء الراهن أن  
يخرج الرهن وأرش الجنابة من يده وكانت الجنابة عدا فذلك لان الجنابة عدا تقرر من حال الموضوع  
على يده الرهن وان كانت خطأ لم يكن له إخراجها من يده الا أن يتغير حاله عن حاله الا امانة الى حال يتخالفها  
واذا كان العبد مرهونا فبقي عليه فساد برئى الراهن مما في العبد من الرهن الا درهما وأقل وكان في العبد  
فضل أو لم يبرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا بكذا فلا يخرج من الرهن الا أن لا يبي

ففيه شيء من الزهن وكذلك لا يخرج شيئاً من أرض الجناية عليه لاتها كهو وكذلك لو كانوا عبيداً  
مرهونين معاً لا يخرج شيء من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق ولو رهن رجل رجلاً نصف عبيد ثم خلى عليه  
الراهن ضمن نصف أرض جنايته للرهنين كما وصفت وبطل عنه نصف جنايته لأن الجناية على نصفين  
نصفه لاحق لاحد فيه فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف للرهنين فيمحق فلا يبطل عنه وإن كان ملكه خلق  
الرهنين فيه ولو خلى عليه أجنبي جنايته كان نصفها رهنًا ونصفها مسلماً للمالك العبد ولو عفا مالك العبد الجناية  
كلها كان عفوه في نصفها جازراً لأنه مالك لنصفه لاحق لاحد معه فيه وعفوه في النصف الذي للرهنين  
فيمحق مردود ولو عفا الرهنين الجناية دون الراهن كان عفوه باطلاً لأنه لا ملك الجناية إنما ملكها للراهن  
وإنما ملك احتساباً بمحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق الرهنين حالاً أو إلى أجل فإن كان إلى أجل فقال أنا  
أجعل الجناية قصاصاً من حتى لم يكن ذلك له لأن حقه غير حال وإن كان حقه دائماً  
وقضى بالجناية دنانير أو دراهم فقصي بالجناية دراهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل مال الرهن وإن قضى  
بأرض الجناية دراهم والحق على القريم دنانير فقال أ جعل الجناية قصاصاً من حتى لم يكن ذلك له لأن الجناية  
غير حقه وذلك لقضى بالجناية دراهم وحقه دنانير أو دنانير وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصاً من  
حقه لأن أرض الجناية غير حقه وإنما يكون قصاصاً ما لم يكن مثلاً فإما ما لم يكن مثلاً فلا يكون قصاصاً ولو كان  
حقه أكثر من قيمة أرض الجناية أذالم كره أحد على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم كره ب العبد أن يأخذ  
بدنانير طعاماً ولا بطعام دنانير وإذا جنى عبد على غيره مرهون فأراد سيد العبد الحاقاً أن يسلمه مسترقاً  
بالجناية لم يكن ذلك على الراهن إلا أن يشأ من شاه الراهن ذلك ولم يشأه الرهنين لم يجبر على ذلك الرهنين  
وكذلك لو شأ ذلك الرهنين ولم يشأه الراهن لم يجبر عليه لأن حقه في رقبته أرض لارقبه عبد ورقبة العبد  
عرض وكذلك لو شأه الراهن والرهنين أن يأخذوا العبد الحاقاً بالجناية والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر  
أضعافاً أو إلى ذلك لم يرب العبد الحاقاً لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته وإنما تابع رقبته فيصير  
الحق فيها كإباحة الرهن فيصير ثمناً يقضى منه القريم حقه

### (الرهن الصغير)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل إجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وإن  
كنتم على سفر لم تجدوا كاتباً فربن مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على إجازة الرهن ولا أعلم مخالفاً  
في إجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديلة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينفق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنته له غنمه وعليه غرمه (قال  
الشافعي) فالحديث جله على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنًا دون رهن واسم  
الرهن يقع على ما ظهره لا كوخفي ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا ينفق الرهن  
شيء أي أذهب لم يذهب شيء وإن أراد صاحبه افتسكا كولا ينفق في يد الذي هو في يده كان يقول  
الرهنين قد أوصيته إلى ففعلوا بما أعطيت فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارطه ولا غيره والرهن للرهن  
أبد حتى يخرج من ملكه بوجه صحيح أو إخراج له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن  
من صاحبه الذي رهنته ثم يئنه وأكده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنمه سلامته وزادته وغرمه  
عطبه ونقصه (قال) ولو كان إذا رهن رهنًا بدهم وهو يسوي درهماً فذهب الدرهم فلم يلزم الراهن  
كان إنما ملكه من مال الرهن لئلا مال الراهن لأن الراهن قد أخذ درهماً وذلك عن رهنه فإذا ذهب رهنه فلم  
يرجع الرهنين شيء فلم يفرغ شيئاً إنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره ففرغه حيث دل على الرهن لا على

ثمنًا وفضل فضل جعل  
الرهنين أكثر من ثمن  
يعتق رهنين ولا يفضل  
شيء إلا ببلغ قيمة رقبته  
ويجزى صغيرها وكبيرها  
(ولو أوصى) أن يخرج  
عنه ولم يكن جرحه  
الإسلام فإن بلغ ثلثه  
جرحه من بلده أخرج  
من بلده وإن لم يبلغ أخرج  
عنه من حيث يبلغ  
(قال المزني) رحمه  
الله والذي يشبه قوله  
أن يخرج عن من رأس  
ماله لأنه في قوله دين  
عليه (قال الشافعي)  
رحمه الله ولو قال أخرجوا  
عني رجلاً بمائة درهم  
وأعطوا مائتي من ثلثي  
فلأن أوصى بثلث ماله  
لرجل بعينه فله رهن  
له بالثلث نصف الثلث  
ولصاحب الموصى به بما  
بقي من الثلث نصف  
الثلث ويصح عنه رجل  
بمائة ولو أوصى بمائة  
لزوجها وهو فلم يعلم  
حتى وضعت له بعدد  
موت سيدها أو لا إذا كان  
قبل عتقها ولم تكن

الراهن قال واذا كان غرمه على المرتهن فهو من المرتهن لامن الراهن وهذا القول خلاف ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا أعرب بين أحدهما أهل العلم خلافا في أن الرهن ملك للراهن وأنه ان أراد اخراجه من يد المرتهن لم يكن ذلك له بما شرط فيه وأنه مأخوذ بنقته ما كان حيا وهو مقترن في يد المرتهن ومأخوذ بكفنه ان مات لانه ملكه (قال الشافعي) واذا كان الرهن في السنة واجتمع العلماء لملك الراهن فكان الراهن دفعه لامغصو باعده ولا باعاله وكان الراهن ان أراد أن يخدمه لم يكن له وحكم عليه باقراره في يد المرتهن بالشرط فأى وجه لضمان المرتهن والحاكم يحكم له بحسبه للعق الذي شرط له ماله فيه وعلى ماله كفته وانما يضمن من تعدي فأخذ ماله ليس له وأمنع شيئا يده ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له حسبه وذلك مثل أن يتاع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه غنمه وعتقه البائع العبد فهذا شبه القصب والمرتحن ليس في شيء من هذه المعاني لاهو مالك للراهن فأوجب عليه فيه سعا ففعله من ملكه اياه وعليه تسليمه اليه وانما ملك الراهن للراهن فلا هو متعبد بأخذ الرهن من الراهن ولا عنه اياه فلاموضع لضمان على شيء من حاله انما وجه رجل اشترط نفسه على مالك الراهن في الرهن شرطا للاحلال لازما لتوثيق نفسه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لا يحاطر بالا ارتهان لانه لو كان الرهن اذا هلك هلك حقه كان ارتهانه مخاطرة ان سلم الرهن فحقه فيه وان تلف تلف حقه ولو كان هكذا كان شر الرهن في بعض حالاته لان حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جمع ماله لا رما ابد كان خيرا له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرت ذمة الراهن قال ولم يرد في رجل تبرأ الابن يؤدي إلى الغريم ماله عليه أو عوضا منه بتراضان عليه فملك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع ماله عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتحن والراهن ليساني واحده من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتحن الرهن كالاستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الرهن جارية كان قد ملكها وحل له وطؤها ولم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه ماله إلا أن بتراضان بينا عابها بيعا جديدا وليكن مع هذا المرتحن أن يكون حقه الى سنة فباخذها اليوم بالراضان الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انه محتسب في يد المرتحن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقبل له بالخبر وكما يكون المنزل محتسبا باجارة فيه ثم تلف المنزل بهمهم أو غريمه من وجوه التلف فلا ضمان على المكتري فيه وان كان المكتري سلف الكراء رجع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد مؤجرا أو البعير مكرى فيكون محتسبا بالشرط ولا ضمان في واحده منهما ولا في آخر لو كان مؤجرا فملك (قال الشافعي) انما الرهن وثيقة كالحالة فلو ان رجلا ثابته على رجل ألف قدرهم فكفله به جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجلاء ضامنين له كلهم فان لم يرد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الجلاء كائنت شرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفى آخر حقه ولو هلك الجلاء أو غاوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الرهن لا ينقص هلاكه ولا نقصه حق المرتحن وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن ولو لم يكن في سنة كان اياهم نعم الفقهاء اختلفو افيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن للمرتحن أن يحسبه بحقه لامتعده باحسبه دلالة في سنة أن الرهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولنا في الرهن اذا كان ما يظهر هلاكه كمثل الدار والنخل والعبيد والنساء بعضهم فيما يحق هلاكه من الرهن (قال الشافعي) واسم الرهن جامع لما يظهر هلاكه ويحتمل وانما جاء الحديث جملة ظاهرا وما كان جملة ظاهرا فهو على ظهوره وموطنه إلا أن تأتي دلالة عن جاعته أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وبالغن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيرها لولا ما روينا بغير دلالة جازة لقائل أن يقول الرهن الذي يذهب به اذا هلك هلك حق صاحبه المرتحن الظاهر الهلاك لان ما ظهر هلاكه فليس في موضع ما يذهب كالمظهر

أهم أم وله حق تلك  
منه بعد قبوله بستانه  
أشرفا كقولنا الوطء  
قبل القول وطء نكاح  
وطء القول وطء ملك  
فان مات قبل أن يقبل  
أو رد قام ورثته مقامه  
فان قبلوا فاعلموا  
أمة لا بهم وأولاد بهم  
الذين ولدت بعد موت  
سيدها أحرار وأمم  
مملوكة وان ردوا كانوا  
ممالك وكهت ما فعلوا  
(قال المزني) لو مات  
أو هم قبل الملك لم يحز  
أن يملكوا عنه مالم  
يملك ومن قوله أهل  
شوال ثم قبل كانت  
الزكاة عليه وفي ذلك  
دليل على أن الملك متقدم  
ولو ان ذلك ما كانت عليه  
زكاة مالا يملك (قال)  
ولو أوصى بجاهلية ومات  
ثم وهب للجاهلية مائة  
دينار وهي تسوى مائة  
دينار وهي ثلاث مال  
الميت وولدت ثم قبل  
الوصية فالجاهلية ولا  
يجوز رفضا وهب لها  
ويؤخذها الا واحدا من

منها بأنه بما فيه أو مضمون بغيره وأما ما خفي هلا كه فرضي صاحبه بدفعه الى المرتبه وقد يعلم أن هلا كه  
 خاف فقد رضى فيه أمانته فهو آمنه فان هلك لم يهلك من مال المرتبه شيء فلا يصح في هذا قول أبا داود  
 هذا الوجه اذا جاز أن يصير خاصا بلا دلالة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه أمانة  
 كله لما وصفنا من دفع صاحبه اياه رضاه وحق أوجه فيه كالنكاح ولا يعدو الرهن أن يكون أمانة فلا  
 اختلاف بين أحدنا ما ظهر وخصي هلا كه من الامانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضمونا فلا اختلاف  
 بين أحدنا ما كان مضمونا فما ظهر وخصي هلا كه من المضمون سواء أو يفرق بين ذلك سنة أو لا يلزم  
 لامعارض له مثله وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول  
 معهم بعض أهل العلم وليس في أحد من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة (قال الشافعي) وخالفنا  
 بعض الناس في الرهن فقال فيه اذا رهن الرجل رهنا بحقه له فالرهن مضمون فان هلك الرهن نظرنا  
 فان كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتبه على الراهن بالفضل وان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر  
 لم يرجع على الراهن شيء ولم يرجع الرهن عليه بشيء (قال الشافعي) كما أنه في قولهم رجل رهن رجلا ألف  
 درهم مما قدرهم فان هلك الألف فائت عاتته وهو في التسعة مائة أمين أو رجل رهن رجلا مائة عاتته فان  
 هلك المائة فالرهن بمافيه لان مائة ذهبت عاتته أو رجل رهن رجلا خمسين درهما بمائة درهم فان  
 هلكت الخمسون ذهبت بخمسين ثم رجع صاحب الحق المرتبه على الراهن بخمسين (قال الشافعي)  
 وكذلك في قولهم عرض يسوي ما وصفنا على هذا (قال الشافعي) ففسل بعض من قال هذا القول هذا  
 قول لا يستقيم بهذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من جهة الرأي لا انكم جعلتم رهنا واحدا مضمونا  
 مرة كله ومضمونا مرة بعضه ومرة بعضه بما فيه ومرة يرجع بالفضل فيه فهو في قولكم لا مضمونا بما يضمن  
 به ما ضمن لان ما ضمن انما يضمن بعينه فان فات بقيته ولا بما فيه من الحق فن أن قلتم بهذا الاصيل لا يخبر  
 بزم الناس الاخذ به ولا يكون لهم الا تسلمه قواور وشاعن على أن ي طالب رضى الله عنه أنه قال بترادف  
 الفضل قلنا فهو اذا قال بترادف الفضل فقد خالف قولكم وزعم أنه ليس منه شيء بأمانة وقول على انه مضمون  
 كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن مما اذا فات فضة قيمته (قال الشافعي) فقلنا قد رويتم ذلك  
 عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا رواية أصحابنا فقد خالفتموه قال فان قلنا زعمتم أنه قال بترادف  
 الفضل وأنت تقول ان رهنه ألفا بمائة درهم فائت عاتته وهو في التسعة مائة أمين والذي رويتم عن علي رضي الله  
 عنه فيه أن الراهن يرجع على المرتبه بتسعة مائة قال فقد رويتم عن علي رضي الله عنه في الرهن بما فيه وان كان  
 خاتما من حديد قلنا فائت أيضا خالفه قال وأين قلنا أنت تقول ان رهنه مائة ألف أو خاتما يسوي درهمها  
 بعشرة فذلك الرهن يرجع صاحب الحق المرتبه على الراهن بتسعة مائة من رأس ماله و تسعة في الخاتم من رأس  
 ماله وشرى لا يرد واحد منهما على صاحبه بحال فقال قد روي مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا رهن رجلا  
 فرسا هلك الفرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذهب حقه (قال الشافعي) فقل له أخبرنا ابراهيم  
 عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال ابراهيم كان عطاء يعجب  
 بما روي الحسن وأخبرني بغير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من أتق به أن رجلا  
 من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقل له أصحاب  
 مصعب يرووه عن عطاء عن الحسن فقال نعم وكذلك حدثنا ولكن عطاء مرسل اتفق من الحسن مرسل  
 (قال الشافعي) وما يدل على وجه هذا عند عطاء ان كان رواه أن عطاء يفتي بخلافه يقول فيه بخلاف هذا  
 كله ويقول فما ظهر هلا كه أمانة وبما خفي بترادف الفضل وهذا ثبت الرواية عنه وقد روي عنه بترادف  
 مطلقه وما تكتنفه فلا نشأن أن عطاه ان شاء الله تعالى لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا مشنا  
 عنده ويقول بخلافه مع أني لم أعلم أحدا يروي هذا عن عطاء يرفع الامصع والذي يروي هذا عن عطاء يرفعه

قولين الاول أن يكون  
 ولدها وما وهب لها  
 من ملك الموصى له وان  
 ردها فاعلم اخرجها من  
 ملكه الى الميت وله ولدها  
 وما وهب لها لانه حدث  
 في ملكه والقول الثاني  
 ان ذلك مما علكه حادثا  
 بقول الوصية وهذا  
 قول منكر لا نقول به  
 لان القول انما هو على  
 ملك متقدم وليس ملك  
 حادث وقد قيل تكون  
 له الجارية وثلاث ولدها  
 وثلاث ما وهبها قال  
 المرتبه رجع الله هذا  
 قول بعض الكوفيين  
 قال أبو حنيفة تكون  
 له الجارية وثلاث ولدها  
 وقال أبو يوسف ومحمد  
 ابن الحسن يكون له  
 تلك الجارية وثلاث ولدها  
 (قال المزني) وأحب إلى  
 قول الشافعي لأنها  
 وولدها على قول ملك  
 متقدم (قال المزني)  
 وقد قطع بالقول الثاني  
 اذا الملك متقدم واذا  
 كان كذلك وقام  
 الوارث في القبول مقام

بوافق قول شريح ان الرهن بموافقه قال ويصح بوافقه قلنا قد يكون القرض أكثر مما فيه من الحق ومثله وأقل ولم يرو أنه سأل عن قبة القرض وهذا يدل على أنه ان كان طاهر رأى أن الرهن بموافقه قال فكيف لم تأخذنه قلنا لا كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم عملها صحه فكيف وقد روى بناعن النبي صلى الله عليه وسلم قولنا بمنفسر مع ما فيه من الحق الذي ذكرنا وصحتها قال فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم يتقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً الا ووجدنا ما يدل على تسديده ولا نأمر عن أحد فيما عرفنا عنه الا ثقة معروف فن كان بثل حاله قلنا ما منقطعاً ورأينا غيره يسي المجهول ويسمى من رغب عن الرواية عنه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من لم يلحق من أصحابه المستنكر الذي لا يوجد له شيء يسدده ففرقنا بينهم لاقتراح أحد بشهم ولم نجاب أحدنا ولا قلنا في ذلك بالادلة البينة على ما وصفنا من صحة روايته وقد أخرجني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنس عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقرول على فيه قلنا اذا ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لئلا نترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم الى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الأعلى التلوي عن علي بن أبي طالب شيهاً يقولنا قلنا الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يردان الفضل أصح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رأينا أصحابكم يضعفون رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعفها شديداً فكيف معارضه فيه من هو أقرب من العصة وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه محاروبت عن عطائه رفعه ومن أصح الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومارو بناعن النبي صلى الله عليه وسلم الى قول روى عنه عن ابراهيم النخعي وقد روى عن ابراهيم خلفه وابراهيم لم يختلف الرواية عنه فيه زعمت لا بزم قوله وقلت قولاً متناقضاً خارجاً عن أقاويل الناس وليس للناس فيه قول الاوله وجه وان ضعف الاقول لكم فانه لا وجه له بقوى ولا يضعف ثم لا تمتنعون من تضعيف من خالف قول من قال يردان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة ولا يعاود ان يدفعه محسباً بشيء فان هلك ترداد فضله وهكذا كل مضمون بعينه اذا هلك ضمن من ضمنه قيمته (قال الشافعي) وهذا ضعيف اذ كيف يردان فضله وهو ان كان كاليسم فهو بموافقه وان كان محسباً بحق فاما معنى أنه مضمون وهو لا تحسب من المرتهن ولا عدوان عليه في حسبه وهو يبيع له حبه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بموافقه أن يقول قدرضى الرهن والمرتهن أن يكون الحق في الرهن فاذا هلك هلك بموافقه لانه كالبدل من الحق وهذا ضعيف وما لم يراضيا تبين ملك الرهن على الرهن ان أن يملكه المرتهن ولو ملكه لم يرجع الى الرهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما قلنا وليس مع السنة جهة ولا فها الا اتباعها مع أنها أصح الاقاويل مبتدأ ومخرجا (قال) وقيل لبعض من قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلافك ما قلت قال وابن خالفت ما قلت قلت عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة وبحثنا فيه ما ذكرنا وغيرهما فبما ذكرنا كفاية منه فكيف عبت قولاً قلت ببعضه قال لا وابن قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضمونات بعينه فهلك الا الذي ضمنه قيمته بالعلم بالعت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضموناً لم يكن هكذا اذا كان بسوى ألقاوه ورهن بمائة لم يضمن المرتهن تسماً له ولو كان مضموناً كما ذكرت قال هو في الفضل أمين قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره قال نعم قلنا لان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت أفيأخذ مالكم قال فليس لما لك ان يأخذ مني بئذي ما فيه قلنا لم قال لانه رهن قلنا فهو رهن واحد محسب بحق واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا أقتبل مثل هذا القول عن مخالف قلنا قال هذا غيرك ضعفت تضعيفاً شديداً فبما ترى وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

أبىه فالجارية به عاك  
متقدم وولدها وما  
وهب لها مالاً حادث  
بسبب متقدم (قال  
المرثي) وينبغي في  
المسئلة الاولى أن تكون  
امراً أنه أم ولده وكيف  
تكون أولادها يقول  
الوارث أحراراً على أبيهم  
ولا تكون أمهم أم ولد  
لابيهم وهو يحري أن يملك  
الاخ أخاه وفي ذلك دليل  
على أن لو كان ملكاً  
حادثاً لولد الميت لكانوا  
له ممالك وقد قطع  
بهذا المعنى الذي قلت  
في كتاب الزكاة فتفهمه  
كذلك تحده ان شاء الله  
تعالى (قال الشافعي)  
ولو أوصى له بثلاث  
بعينه فاستحق ثلثه  
كان له الثلث الباقي ان  
احتله ثلثه ولو أوصى  
ثلثه لساكن نظر الى ماله  
فقسم ثلثه في ذلك البلد  
وكذلك لو أوصى لغازين  
في سبل الله فهم الذين  
من البلد الذي به ماله  
ولو أوصى له فقتل  
أورد قبل موت الموصى

كانه قوله ورده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له وما ثبت فيها من أوابها وغيرها دون ما فيها ولو انتهت في حياة الموصى كانت له إلا ما أهدم منها قصر غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الأملاء يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدي ومال يتصدق به عنه أودين يقضى ودعاء أجاز التي صلى الله عليه وسلم الحج عن الميت وتب الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فإذا حازه الحج حيا حازه ميتا وكذلك ما تفرع عنه من صدقة (وقال) في كلب آخر ولو أوصى له ولكن لا يحصى بكنهه فالقياس أنه كأحدكم

(الوصية للقرابة من ذوي الأرحام)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال ثلثي لقرابتي

مضمون (قال الشافعي) وقلنا رأيت جارية تسوى ألفا رهنت بمائة وألف درهم رهنتم عامة ألفت الجارية بكلها رهنا بمائة والألف درهم رهن بكلها بمائة قال بلى قلنا الكل من رهن منهما ليس له أخذه ولأدخال أحد رهن معه فيه من قبل أن الكل من رهن مائة مدفوع دفعا واحدا بحق واحد فلا يخلص بعضه دون بعض قال نعم قلنا وعشر الجارية مضمون ونسبة أعشارها مائة ومائة مضمونة وتسمة مائة أمانة قال نعم قلنا فأشئت عبت من قولنا ليس بمضمون وهذا أنت تقول في أكثره ليس بمضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية تدفع خارجا تسعة أعشارها من الضمان والألف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصير تسوي مائة قال الجارية كلها مضمونة قبل فلان زادت بعد النقصان حتى صارت تسوي ألفين قال تخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضمونا وتسعة عشر جزءا من عشرين سهما غير مضمون قلنا نعم هكذا إن نقصت أيضا حتى صارت تسوي مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا أجور الرهن يسون عشرة آلاف بالف كانت تسعة أعشارهن خارجة من الرهن وضمان وعشر مضمون عند فققت لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شيئا أن تقولوا ما يحل لك أن تنكح في القبا وأنت لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فخرج ما كان مضمونا منه من الضمان لأنه إن دفع عندكم عمالة وهو يسوي مائة كان مضمونا كله وإن زاد آخر ح بعضه من الضمان ثم إن نقص عاد إلى الضمان وزعت أنه إن دفع جارية رهنا بالف وهي تسوي ألفا فولدت أولادا يساوون ألافها الجارية مضمونة كلها والأولاد رهن كلهم غير مضمون لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم سر رهن وليسوا بمضمونين ثم إن ماتت أمهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) ففصل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أجب من قولكم أعلمه وأشد تناقضا أخبرني من أتق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بالف ثم أدى ألف إلى المترهن وقبضها منه ثم دعاها بالجارية فهل كنت قبل أن يدفعها إليه هل كنت من مال الراهن وكانت الألف مسلجة للرهن لا تلاحقه فإن كان هذا فقد صار وفيه القولان وتركوا جميع قولهم وليس هذا بأنكر مما وصفا وما يتبهم مما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشيء بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضي الراهن والمرتهن بأن يكون الحق في الرهن قلنا ليس في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا إنما تعاملنا على أن الحق على مال الرهن والرهن وثيقة مع الحق كاتكون الحجة قال كانه بأن يكون رضا أشبه قلنا إنما الرضا بأن يتبايعا به فيكون ملكا للرهن فيكون حينئذ رضاهن ماله ولا يعود إلى ملك الراهن إلا بتجديد بيع منه وهذا في قولنا ونقول لكم ملك الراهن فأى رضاهنما وهو ملك الراهن بأن يخرج من ملك الراهن إلى ملك المرتهن فإن قلت إنما يكون الرضا إذا هلك فأما ينبغي أن يكون الرضا عند العقد والدفع فالعقد والدفع كان وهو ملك الراهن ولا تدل حكمه عاد دفعه لأن الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقد أو تأملا وعلى

العقدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رحمه الله لباس بأن رهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهما من أسهم من ذلك مشاع غير مقسوم إذا كان الكل معلوما وكان مارهن منه معلوما ولا فرق بين ذلك وبين البيع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن إلا مقبوضا مقسوما لا تخالطه غيره وأجيب بقول الله تبارك وتعالى فمن مقبوضة (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن إلا مقبوضا مقسوما وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف



يكون مقبوضا وانت لا تدري أي الناحيتين هو وكيف يكون مقبوضا في العبد وهو لا يتعوض فقلت كان القبض اذا كان اسما واحدا لاي قبض عندك الاجمعي واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو يعني واحد قلت او ما يتعوض الذناير والدراهم وما صغر باليد ويتعوض الدور بدفع الفاتح والارض بالتسليم قال بل فعلت فهذا يختلف قال يجمعه كله انه منفصل لا بخالطه شيء قلت فقد ترك القول الاول وقلت اخروستركه ان شاء الله تعالى وقلت فكان القبض عندك لا يقع أبدا الاعلى منفصل لا بخالطه شيء قال نعم قلت هاتقول لي نصف دار ونصف ارض ونصف عبد ونصف سيف اشترته منك بدين معلوم قال مائر قلت وليس علي دفع الثمن حتى تدفع الي ما اشتريت فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشتريت أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار مشاعلا أدري أشترق الدار بيع أم غيرهما نصف عبدا لنفصل أولا ولا ينقسم وأنت لا تخبرني على قسه لان فيه ضرا فانا أفسخ البيع بيني وبينك قال ليس ذلك وقضى نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسله ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تخبر البيوع الا معلوما وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكل معلوم ونصيب من الكل محسوب قلت وان كان محسوبا فاني لا أدري أين يقع قال أنت شرت بثلث الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وأنت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا فيطل به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلا قال قد يكون منفصلا وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضا وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم واذا كان الكل معلوما فلبعض الحساب معلوم قلت فقد ترك قولك الاول وترك قولك الثاني فلم اذا كان هذا كما وصفت يجوز البيوع فيه والسبع لا يجوز الامعاء لو ما فبعته معلوما وبها القبض لان البيوع عندك لا يتم حتى يقضي على صاحبه بدفع الثمن الا مقبوضا فكان هذا عندك قبضا عمت أنه في الرهن غير قبض فلا بعد وان تكون أحاطت بقولك لا يكون في الرهن قبضا أو يقول يكون في البيوع قبضا (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع عنان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوما أو كان الكل معلوما والتي من الكل جزم معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض قبض الذهب والقضة والتياقي مجلس الرجل والارض أن يؤتي في مكانها قسم لا نحو ما يدولا يحيط به لجدار او القبض في كثير من الدور والارضين اسلامها بأعلامها والعبيد تسلمهم بحضره القاض والمشاغ من كل أرض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض مختلف يجمعه اسم القبض وان تفرق الفعل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف ولا حائل دونه فاذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيوع قبضا يكون في الرهن قبضا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولم أجمع أحوالا عندنا مخالفا مما قلتمس أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يخفى فيه بمقدم من أثر فيلزم اتباعه وليس بقياس ولا معقول فيغيرون في الاتباع الذي يلزمهم أن يعرفوا بين الشئتين اذا فرقت بينهما لا آثار حتى يفارقوا إلا ما روي بعض ذلك لأن يجوزوا الأشياء معزاة على مثال ثم تأتي أشياء ليس فيها أثر في فرقون بينها وهي مجمعة بأرهم ونحن وهم يقولون في الآثار تنسج كآباءة وفيما قلت وقلنا رأى لا تقبل الاقباس صح على أثر (قال الشافعي) وان تابع الراهن ولو لم تكن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يد المهرن فما تزوان وضعا على يد عدل فيما تر وليس لواحد منهما الخراج من حيث يضعه الا اجتماعهما على الرضا بان يخرجاه (قال الشافعي) فان خيف الموضوع على يده فدعا أحدهما الى اخراجه من يده فينبغي لها كم ان كانت تغير حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غيرا من أن يخرج منه ثم يأمرهما أن يراضا فعلا والارضيهما بما حكم عليهما فيما لم يراضا فيه بما زعمهما قال وان مات الموضوع على يده الرهن فكذلك يراضيان أو يرضي إلهما القاضي ان أساء التراضي (قال الشافعي) وان مات المهرن والرهن على يده ولم يررض الرهن وصيه ولا وارثه قيل ولورثة ان كان مالقا أولوصه ان لم يكن مالقا تراضى أنت وصاحب الرهن فان فعلا والاصدء

الحاكم الى عدل وذلك ان الراهن لم يرض بامانة الوارث ولا الوصي ولما كان للوارث حق في احتباس الرهن حتى يستوفي حقه كان له ما وصفنا من الرضا فيه اذا كان له امر في ماله (قال الشافعي) وان مات الراهن فالدين حال وبيع الرهن فان أدى ما فيه فذلك وان كان في غنه فضل رد على ورثة الميت وان نقص الرهن من الدين رجع صاحب الحق بما بقي من حقه في تركه الميت وكان أسوة الغرماء فيما بقي من دينه (قال الشافعي) وليس لاحد من الغرماء ان يدخل معه في غن رهنه حتى يستوفيه وله ان يدخل مع الغرماء بشئ ان يبقى له في مال الميت غير المرهون اذا باع رهنه فلم ينف (قال الشافعي) واذا كان الرهن على يد عدل فان كانا وضعا على يد العدل على أن يبيعه فله بيعه اذا حل الاجل فان باعه قبل أن يحل الاجل بغير أمرهما معا فالبيع مفسوخ وان قلت ضمن القيمة ان شاء الراهن والمرتهن وكانت القيمة أكثر مما باع به وان شاأ فللراهن ما باع به الرهن قل أو أكثر ثم ان تراضيا أن تكون القيمة على يده على الحل الاجل والارضا أن تكون على يد غيره لان بيعه للرهن قبل الحل الحق خلاف الامانة وان باعه بعد الحل الحق بما لا يتباين الناس بمثله رد البيع ان شاأ فان فات فقيم اقوالا أحدهما يضمن قيمته ما بلغت فيه فيؤدي الى الذي الحق حقه ويكون لمالك الرهن فضلها والقول الآخر يضمن ما حاط بهما يتباين الناس بمثله لانه لو باع بما يتباين الناس بمثله جاز البيع فاعا يضمن ما كان لا يجوز له بحال (قال الشافعي) وحذ ما يتباين الناس بمثله يتفاوت تفاوتا شديدا فيما يرتفع وينخفض ويخص ويعم فبقي رجلان عدلان من أهل البصر بتلك السلعة المبيعة فقال أيتباين أهل البصر بالبيع في البسم بمثل هذا فان قالوا نعم جاز وان قالوا لا ردان قدرعله وان لم يقدرعله فالقول فيه ما وصفت (قال الشافعي) ولا يلتفت الى ما يتباين به غير أهل البصر والى ترك التوقيت فيما يتباين الناس بمثله رجع بعض أصحابه وخالفه صاحبه وكان صاحبه يقول حذ ما يتباين الناس بمثله العشرة ثلاثة فان جاوز ثلاثة لم يتباين أهل البصر بأكثر من ثلاثة (قال الشافعي) وأهل البصر بالجوهر والوشى وعليه الرقيق يتباينون بالدرهم ثلاثة وأكثر ولا يتباين أهل البصر بالخططة والزيت والسمن والنثر في كل تخمين بدرهم وذلك لظهوره وعموم البصر به مع اختلاف ما يدق وظهور ما يحل (قال الشافعي) وان باع الموضوع على يده الرهن فهلك التبن منه فهو أمين والدين على الراهن (قال الشافعي) وان اختلف مال الراهن والمرتهن والمؤمن والبائع فقال بعت جماعته وقال بعت بخصمين فالقول قوله ومن جعلنا القول قوله فعليه البين ان اراد الذي يخالفه عنه قال وان اختلف الراهن والمرتهن في الرهن فقال الراهن رهنه تنكته جماعة وقال المرتهن رهنه تنكته جماعتين فالقول قول الراهن (قال الشافعي) وان اختلفا في الرهن فقال الراهن رهنه تنكته عبد اسأوى ألفا وقال المرتهن رهنه تنكته عبد اسأوى مائة فالقول قول المرتهن (قال الشافعي) ولو قال مالك الصدره تنكته عدي عاتة أو هو في يدك وديعة وقال الذي هو في يده بل رهنه تنكته بألف في الحالكين كان القول قول مالك العبد في ذلك لهما يتصادقان على ملكه و يدعي الذي هو في يده فضلا على ما كان يقر به مالكه فيه أو حقا في الرهن لا يقر به مالكه (قال الشافعي) وليس في كسونة العبد في يد المرتهن دلالة على ما يدعي من فضل الرهن (قال الشافعي) ولو قال رهنه تنكته بألف ودفعها اليك وقال المرتهن لم تدفعها لي كان القول قول المرتهن لا يقر به بألف يدعي منها البرائة (قال الشافعي) ولو قال رهنه تنكته عدا فأنطقه وقال المرتهن ما كان القول قول المرتهن ولا مدق الراهن على تضيئه ولو قال رهنه تنكته عدا بألف وأنطقه وليس بهذا وقال المرتهن هو هذا فلا يصدق الراهن على تضيئه المرتهن العبد الذي ادعى ولا يكون العبد الذي ادعى فيه المرتهن الرهن رهن لان مالك العبد لم يقر بأنه رهنه ما به وعينه ويحتاجان معا لا ترى أنهما لو صادقا على أنه عليه ألف درهم وقال صاحب العبد لم تدفعه تنكته جهادك وقال صاحب الدار لم رهنك كان القول قوله (قال الشافعي) ويجوز رهن الدنانير بالدنانير والدرهم

أيتزهو ولا يقبل نعم كل بطن من هؤلاء يتبعن صاحبه فاذا كان من آل شافع قيل لقرابته هم آل شافع دون آل علي والعباس لان كل هؤلاء متميز ظاهر ولوقال لا قري بهم رجحا اعطى أقر بهم بأبيه وأمه سواء وأجهم مع قرابة الاب والام كان أقرب ممن انفرد باب أو أم فان كان أخ وجد كان الاخر في قول من جعله أولى بولاء الموالي

(باب ما يكون رجوعا في الوصية)

(قال الشافعي) واذا أوصى رجل بعبد بعينه ثم أوصى به لآخر فهو بينهما ما نصفان ولوقال العبد الذي أوصيته لفلان لفلان أو قد أوصيت بالذي أوصيته لفلان لفلان كان هذا رجوعا عن الاول الى الآخر ولو أوصى أن يباع أو دبره أو وجهه كان هذا رجوعا ولو أوجعه كان هذا رجوعا ولو أوجعه أو

بالدراهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا بيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فرهنه فالرهن جائز إذا تصادف على ذلك وأقامت به بينة كما يجوز لو رهنه مالاً العبد فان أراد مالاً العبد أن يخرج من الرهن فليس له ذلك الآن يدفع الرهن أو مالاً العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) ومالك الرهن أن يأخذ الرهن بافتكا كله متى شاء لانه أعاره له بلا مدة كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال أرهنه إلى سنة ففعل وقال اتكته قبل السنة ففيها قولان أحدهما أنه أن يأخذ به يسع ماله عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذه منه ومن جهة من قال هذا أن يقول لو أعرتك عبدي بخدمة سنة كان لي أخذه الساعة ولو أسلفتك ألف درهم إلى سنة كان لي أخذهها من الساعة والقول الآخر أنه ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أنزله أن يصير قيمته ما فيه هو ما كان ضمن عنه مالا ولا يشبه أنه رهنه إلى مدته إياه ولا يسلطه (قال الشافعي) ولو تصادف على أنه أعاره إياه رهنه وقال أدنتك في رهنه بألف وقال الرهن والمرتهن أدنتك في ألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والألف الثانية على الرهن في ماله للرهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلان عبداً من رجل فرهنا من رجل بمانعة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما ينمي من الحق لم يكن واحداً منهما مانعاً صاحبه وإن اجتمع في الرهن فإن نصفه مفكوك ونصفه مروهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنه بمانعة ثم جاء بخمسين فقال هذا فكل حق فلان من العبد وحق فلان مروهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يفتك إلا المعاد الأثر لأنه لو رهن عبد نفسه بمانعة ثم جاء بخمسين فقال فلتسعة أعشاره وأترك العشر مروهون لم يكن منه شيء مفكوك وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يفتك إلا المعاد والقول الآخر أن المثل لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يفتك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً من آخر عبداً فرهنهما جاز أن يفتك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كان ملكهما في واحد لا يجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكم مالكي العبدین المفترقين (قال الشافعي) ولولي التيم أو وصيه أن يرهنا عنه كما يبيعان عليه فيما لا بد منه ولا أدون في التجارة وللأولاد والمشتري والمساكين أن يرهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشرك والمشتري عند المسلم كل شيء ما خلا المحض والرقيق من المسلمين فأنكره أن يصير المسلم تحت يد المشرك بسبب شبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فإن الرقيق لا يمنع الإقلا من الذل لمن صارت تحت يده بصيرته ملكه (قال الشافعي) ولو رهن العبد نفسه ونفسه ولكننا نكرهه لما مضى ولو قال قائل أخذ الرهن بافتكا كله حتى يوفي المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يده بما يجوز له إرهانه فإن لم يترضا يفسخت البيع كان مذهبنا فأما ما هو أهم فلا بأس برهنه من المشرك فإن رهن المحض قلنا أن رضيت أن ترد المحض ويكون حقه عليه فذلك أن تراضين على ما سوى المحض مما يجوز أن يكون في يدك وإن لم تراضيا فسخنا البيع يشك أن القرآن أعظم من أن يترك في يد مشرك بقدر على إخراجهم من يده وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمس من المسلمين الظاهر ونهي أن يسافر به إلى بلاد العدو (أخبرنا) إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشعمر اليهودي (قال الشافعي) ويوقف على المرتد ماله فإن رهن منه شيء بعد الوقف فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجوز إلا أن يرجع إلى الإسلام قبل ماله فيوزل الرهن وإن رهنه قبل وقفه ماله فالرهن جائز كما يجوز للمشتري ببلاد الحرب ما صنع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز لرجل من أهل الإسلام والأمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه غرامه فإذا أطمعوا عليه لا يجوز ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقوقهم ويرؤم منها (قال الشافعي) وليس للقارض أن يرهن لأن الملك لصاحب المال مكان في القارضة فضل عن رأس المال أوله يمكن واتساع القارض

أوزجه لم يكن رجوعاً  
ولو كان الموصى به  
قصاصاً فخطه بضم  
طشه دقيفاً ودقيفاً  
فصيره عيماً كان أيضاً  
رجوعاً ولو وصى له  
بمكة خنطه مما في يده  
ثم خطها بغيره لم يكن  
رجوعاً وكانت له المكة  
بجائها

(باب المرض الذي  
يجوز فيه العطية ولا  
يجوز والخوف غير  
المرض)

(قال الشافعي) رهنه  
الله كل مرض كل  
الأعب فيه أن الموت  
خوف عليه فعطته  
إن مات في حكم الوصايا  
والأفوه كالصحيح ومن  
الخوف منه إذا كانت  
حي بدأن بصاحبها ثم  
إذا تطلعت فهو يخوف  
الأاربع فانها إذا  
استمرت بصاحبها رها  
فقير يخوفه وإن كان  
معها وجع كان مخوفاً  
وذلك مثل البرام  
أو الرعايا الدائم أو ذات  
الجنب أو الغنم صرنا

القولنج ونحوه فهو  
مخوف وان سهل بطنه  
يوماً واثنين وتأنيته  
الدم عند الغلاء لم يكن  
مخوفاً فان استمر به بعد  
يومين حتى يجمده أو  
يمدحه النوم أو يكسوه  
البطن متحرفاً فهو  
مخوف فان لم يكن  
متحرفاً ومعه زحيراً أو  
تقطع فهو مخوف  
واذا أشكل شل عنه  
أهل البصر ومن ساوره  
الدم حتى تغير عقله  
أو المرأه أو البليغم كان  
مخوفاً فان استمر  
به فالج فالأغلب اذا  
تطاول به أنه غير مخوف  
والسل غير مخوف  
والطاعون مخوف حتى  
يذهب ومن أنفدته  
الجراح فهو مخوف فان لم  
تصل الى مقتل ولم تكن  
في موضع سلم ولم يغلبه  
لهما وجع والاضربان ولم  
ياتكلى ويرم فغير مخوف  
واذا التهمت الحسرة  
مخوف فان كان في  
أيدي مشركين يقتلون  
الاسرى مخوف (وقال)

الراهن شأمن الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه أخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له  
شئ قال وان كان عبد دين رجلين فأذن أحدهما لآخر ان يرهن العبد فالرهن جائز وهو كرهه رهن يجمع  
الحق لا يقبل بعضه دون بعض وفيها قول آخر ان الراهن ان فلت نصيب منه فهو مضكوك ويجب على فلت  
نصيبه يكره في العبدان شاهد ذلك شر يكره فيه وان فلت نصيب صاحبه منه فهو مضكوك وصاحب الحق  
على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأذن شرط العبد لشر يكره في أن يرهن نصيبه من العبد فرهن العبد  
فنصفه مروهون ونصفه يكره الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مروهون الأثرى أن رجلاً لو تعدى  
فرهن عبد رجل بغير إذنه لم يكن له رهناً وكذلك يطل الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي)  
ويجوز رهن الانسين الشئ الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلاً أمة فولنت أو حاطفاً غسر  
أو ماشية فتنتاحت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لا يكون ولا الجارية ولا نتاج الماشية ولا ثمرة  
الحائط رهناً ولا يدخل في الرهن شئ لم رهنه ما يملكه ولم يوجب فيه حق فالأحد وانما يكون الولد تبعاً في  
البوع اذا كان الولد لم يحد قط الا في ملك المشتري وان كان الحمل كان في ملك البائع وتبعاً في العتق  
لان العتق كان ولم يولد المولود فلم يصرف الى أن يكون محالاً لا يملكه بل يصرف الى حكم الحياة انما هو العتق  
لامه وهو تبع لأمه وثمر الحائط وانما يكون تبعاً في البيع مالم يور واذن أربفروا ببيع الآن يشترط المتابع  
(قال الشافعي) والعتق والبيع يخالف للرهن الأثرى أنه اذا باع فقد حول رقبته الأمانة والحائط والماشية  
من ملكه وحوله الى ملك غيره وكذلك ان أعنت الأمانة فقد أنجزها من ملكه لئن جعله الله وملكته نفسها  
والرهن لم يخرجه من ملكه قط هو في ملكه بحاله الأمانة محول دونه بحيث يمسسه لغيره أجاز المسلمون كما  
كان العبد وقد أجزم من غيره وكان المستأجر أحق بغيره في المدة التي شرطته من مال العبد والمال له  
وكلوا أجرة الأمانة فتكون محبته عنه بحيث فيها وان ولدت أو ولاداً تدخل الاولاد في الأمانة وكذلك لا تدخل  
الاولاد في الرهن والرهن غزلة ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في ضمان الامن أدخل نفسه فيه وولد  
الأمانة ونتاج الماشية وثمر الحائط محالاً يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر بن  
طائس عن أبيه أن معاذ بن جبل قضى في رهنه نخلاً ثمرا فيجب للمرته من ثمرها من رأس المال وذكر  
سفيان بن عيينة شبيهه (قال الشافعي) وأحسب مطرفاً قاله في الحديث من عام حج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فأنظر معانيه أن يكون الراهن والمرتهن تراضيا  
أن تكون الثمرة رهناً أو يكون الدين حالاً ويكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاها من رأس  
ماله أو أذنت له بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكونا تراضيا أن الثمرة للمرتهن  
فتأداه على ذلك فقال هي من رأس المال للآمرتهن ويحتمل أن يكونا فاضعوا هذا بتقديم علمهم أنها لا تكون  
للمرتهن وبشبه هذه القوة من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كانهم كأوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل  
حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهور حكمه فردهم الى أن لا تكون للمرتهن فلما لم يكن له ظاهر مقصراً عليه  
وصار الى التأويل لم يجز لاحد في شئ الا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة  
رهناً مع الحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالفاً يحكم به قلت  
أرأيت رجلاً رهن رجلاً حاطفاً ثمرا الحائط للمرتهن بيع الثمرة وحسابها من رأس المال فيكون باعاً لنفسه  
بلا تسلط من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة ويجوز للمرتهن أن يقبضها  
من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يخرجه أحد عنه فليس وجه الحديث في هذا الا  
بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهناً ولا الولد ولا نتاج أصح  
الافاويل عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الا أن يشارك عند الرهن أن يكون الولد  
والنتاج والثمر رهناً فيشبه أن يجوز عندى وانما أجزته على ما لم يكن له ليس بتسليم فلا يجوز أن يملك

عليه قصاص غير مخوف  
 ما لم يجر حوا لانه يمكن  
 أن يتركوا فيصير  
 (قال المزني) الاول  
 أشبه بقوله وقد يمكن  
 أن يسلم من التعام  
 الحرب ومن كل مرض  
 مخوف (قال) وإذا  
 ضرب الحامل الطلق  
 فهو مخوف لانه كالنكاح  
 وأشد وجعا والله تعالى  
 أعلم

### (باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه  
 الله ولا يجوز الوصية  
 الا الى بالغ مسلم حر  
 عدل أو امرأه كذلك  
 فان تغيرت حاله  
 أخرجت الوصية من  
 يده وضم اليه اذا كان  
 ضعيفا أو مسنم معه فان  
 أوصى الى غير ثقة فقد  
 أخطأ على غيره فلا  
 يجوز ذلك ولو أوصى  
 الى رجلين فأت  
 أحدهما وتغير بدل  
 مكانه آخر فان اختلفا  
 قسم بينهما ما كان  
 ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله يؤاجر الرهن  
 في نكحة وأجر الرهن  
 وقوله فلصاحب الرهن  
 كذلك النسخ التي عندنا  
 وأهلها فلصاحب الحق

وحرره اه محممه

ما لا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وإن لم يكن بالبن حذا كان مذهبا ولو لاحد بث  
 معاذما رايته يشبه أن يكون عند أحدنا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه أذرنه ماشية أو تخللا على  
 أن ما حدث من التناج أو التفرع من كان الرهن بالسلالة لانه رهنه ما لا يعرف ولا ينسب ويكون ولا يكون  
 ولا اذا كان كيف يكون وهذا أصح الاقوال على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا  
 التفرع والتناج وولد الجارية يرهن مع الجارية والمأشقة والحائط لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب  
 له من شيء فهو ملكه ولا يشبه كسبه الجناية عليه لان الجناية عن شيء أو بعضه (قال الشافعي) وإذا دفع  
 الرهن الرهن الى المرتهن أو الى العدل فأراد أن يأخذ من يده تلمذة أو غيرها فليس له ذلك فان اعتقه  
 فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريح عن عطاء في العبد يكون رهنا فاعتقه سيده فان العتيق باطل أو مردود  
 (قال الشافعي) وهذا وجه وجهه أن يقول فأنه اذا كان العبد الحق الذي جعله فيه محولا لبيته وبين  
 أن يأخذ ساعة يتخدمه فهمون أن يعتقه أبدا فإذا كان في حال لا يجوز له فباعته وأبطل الحاكم فيها  
 اعتقه ثم فكه بعد لم يعتق فباعته فأنه باطل الحاكم (قال) بعض أصحابنا اذا اعتقه الرهن نظرت فان كان  
 له مال بني بقية العبد أخذت قيمته من بيعته رهنا وأخذت عنه لانه مالك قال وكذلك أن أبرأ صاحب  
 الدين أو قضاه فرفع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتيق لانه مالك وانما العلة التي  
 منعت به اعتقه حتى غيره في عتقه فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتيق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس  
 هو حر وبس في قيمته والذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مالك له ولا يرهنه ولا يقبضه  
 ساعة وإذا قيل لم وهو مالك قد باع ببيع محض قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرجه من الرهن  
 فقبل له فإذا امتنع أن يخرجه من الرهن بعوض يأخذ له أن يؤديه الى صاحبه أو يعطيه ما يدرهنا  
 مكانه أو قال لا يبيع له لا ينفذ ثم أوقف الرهن فقلت لا لا أرضا المرتهن ومنعته وهو مالك أن يرهنه من غيره  
 فأبطلت الرهن ان فعل ومنعته وهو مالك أن يتخدمه ساعة وكانت تحتل فيه أنه قد أوجب فيه شأنا غيره  
 فكيف أحتل أن يعتقه فيخرجه من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعت من الأقل وأعطينه  
 الاكثر فان قال أنشعبه فالاستعفاء أيضا ظلم العبد والمرتهن أرايت ان كانت أمة تساوى أو فوا يعلم  
 أنها عاجزة عن اكتساب نفقتها أي متى نسى أو رأت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل  
 العبد يهلك ولا مال له والامة فيسقط حق هذا أو يسعي فيه ما تسته ثم لعله لا يؤدي منه كثر شيء ولعل الرهن  
 مفلس لا يجدر بها فقد أنفقت حق صاحب الرهن ولم ينفع رهنه فرتفع للدين يهلك اذا هلك الرهن  
 لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي في العبد فيخير فيه عتيق صاحبه وتنتف فيه حق التريم وهذا قول متباين  
 وانما يرتهن الرجل بحقه فيكون أحسن حالين لم يرتهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالين  
 الذي لم يرتهن ومائتي أسير على من يستخف بنسبته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعير ما ياه ما يتخدمه أو  
 يرهنه فإذا أي قال لا يخرجه من يده فاعتقه فلف حق المرتهن ولم يجز عند الرهن وفاء (قال الشافعي)  
 ولا أدري أبرأ يرجع بالدين على التريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجرت العتيق فيه اذا  
 كان له مال لم يقل ما قال فيه عطاء قبل له كل مالك يجوز عتقه الا لعله حق غيره فإذا كان عتقه ياه منتف حق  
 غيره لم أجزه وإذا لم يكن يتلف لغيره معاقبة كنت أخذ العوض منه وأصير رهنا كعوق قد ذهبت العلة التي  
 بها كنت مبتلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي في العتق استغفلس المرتهن وأبرأ ولا يجوز الرهن المقبوضا  
 وان رهنه رهنا فقبضه هو ولا عدل يفعلى يده قال الرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب  
 مختلف قال وان قبضه ثم أعاده أو أبرأ ياه هو أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرجه هذا من الرهن  
 لانه اذا أعاده ياه في شأه أخذه وإذا أبرأه فهو كالأجنبي (١) يؤاجر الرهن اذا أذن له سيده والاجارة ثلاث

فإذا كانت للمالك فله صاحب الرهن أن يأخذ الرهن لأن الإجارة منفسخة وهكذا نقول (قال الشافعي)  
فإن تبايعا على أن يرهنه فرهنه وقض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراج  
من الرهن فهو كالضمان يجوز بعد البيع وعنده (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه عبد فإذا هجر  
فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته لأنه قد بايعه على وثيقة فلم يتم له وإن تبايعا على رهنه فلم يقبضه فالرهن  
مفسوخ لأنه لا يجوز إلا مقبوضا

### (جناية الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حذى الأجنبي على العبد المرهون جناية تلفه أو تنلف بعضه أو تنقصه  
فكان لها أرض فمالك العبد الراهن الخصم فيها وإن أحب المرتهن حضوره أو حضره فإذا قضى له بأرض  
الجناية دفع الأرض إلى المرتهن إن كان الرهن على يده أو إلى العدل الذي على يده وقيل الراهن إن أحببت  
فسله إلى المرتهن فصا من حقه عليك وإن شئت فهو موقوف في يده رهنا أو في يدي من على يده الرهن إلى  
محل الحق (قال الشافعي) لأحب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لابقضه فينتفع به إلى  
محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوف أو غير مضمون أن تلف بلاء ضمان على الذي هو في يده وكان  
أصل الحق ثابتا كما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذت  
الأرض لأن ملك العبد ليس ذلك من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من غنمه وما أخذ من  
أرضه فهو يقوم مقام دينه لأنه عوض من دينه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن له ملكه أخذ  
بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرض بذنه ولا أرض شيء منه (قال الشافعي) وإن حذى عليه ابن المرتهن  
فجنايته كجناية الأجنبي وإن حذى عليه المرتهن فجنايته أيضا كجناية الأجنبي إلا أن مالك العبد يجزى  
بين أن يجعل ما ينقص من ثمن عقل العبد قصاصا من دينه أو يقر رهنا في يده إن كان الرهن على يده وإن  
كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما لم يضمن عقله فدفع إلى العدل (قال الشافعي) فإن حذى عليه عبد  
لمرتحن قبل الرهن أفدع عبدك بجميع الجناية أو أسلمه ببيع فإن فداه فالرهن بالخيار إن لم يكن الفداء  
قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد ببيع العبد ثم كان غنمه رهنا كما كان العبد  
المحذى عليه (قال الشافعي) وإن حذى عبد المرتحن على عبد الراهن المرهون جناية لا تبلغ النفس فالقول  
فيها كالقول في الجناية في النفس يجزى بين أن يفديه بجميع أرض الجناية أو يسلمه ببيع فإن أسلمه ببيع  
ثم كان غنمه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فبني أحدهما على الآخر فالجناية هدر  
لأن الجناية في عتي العبد لا في مال سيده فإذا حذى الآخر فكمناحى على نفسه لأن المالك  
الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهن لغيره فالسيد لا يستحق من العبد الحاني إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد  
الحاني أيضا إلا ما هو ملك له رهنه وما هو رهن له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فولدت ولد أجنبي عليها  
ولدها فولدها كعبد السيد لو حذى عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن حذى عبد الراهن على عبده  
المرهون قبله قد أتلف عبداً عبداً وعبدك المثلث كله أو بعضه مهرهون بحق لغيره فيه فأنبت بالخيار  
في أن تنفد عبداً بجميع أرض الجناية فإن فعلت فأنبت بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا  
مكان العبد المرهون لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الحاني ببيع أو يكون غنمه رهنا مكان  
الجنى عليه (قال الشافعي) فإن حذى الراهن على عبده المرهون فحذى على عبد لغيره فيه حتى يرهنه  
لأنه يمتنع منه سيده ويبيع فيكون المرتحن أحق بتمنه من سيده ومن غرمائه فقال أنت وإن كنت جئت  
على عبداً فجاءت عليه إخراجك من الرهن أو تنقص له فإن شئت فأرض جنايتك عليه ما بلغت قصاصا  
من دينك وإن شئت فسله بكون رهنا مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالا فإذا كان كالي

نصفين وأمر بالاقتصاد  
بما لا ينقسم وليس  
للموصى أن يوصي بما  
أوصى به إليه لأن  
الميت لم يرث الموصى  
إليه الآخر (ولو  
قال) فإن حدثت  
بوصي حدثت فقد  
أوصيت إلى من أوصى  
إليه لم يجز لأنه أغنا  
أوصى مال غيره  
(وقال) في كتاب اختلاف  
أبي حنيفة وابن أبي  
ليلى أن ذلك جائز إذا قال  
قد أوصيت إليك بركة  
فلان (قال المصنف)  
رحمه الله وقوله هذا  
يوافق قول الكوفيين  
والمدنيين والذي قبله  
أشبه بقوله (قال الشافعي)  
ولا ولاية للموصى في  
انكاح بنات الميت  
(ما يجوز للموصى أن  
يصنعه في أموال  
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه  
الله ويجزى ج الوصى من  
مال اليتيم كل ما لم يضمن  
زكائمه وجنابته وما  
لا غنا به عنه من نفقة

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنًا الآن بقراضها الجاني الراهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وإن كانت الجناية من أجنبي عدا فلذلك العبد الراهن أن يقتضيه من الجاني أن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجناية فليس يلزمه أن يبالغ وله أن يأخذ القود ولا يسدل مكانه غيره لأنه ثبت له القصاص وليس يتعدى في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتضيه على الجاني أرض الجناية أحب أوزره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يحجر عتق الراهن إذا أعتق العبد ويسى العبد والذي يقول هذا القول يقتض العبد من الحر ويرغم أن الله عز وجل حكم القصاص في القتل وسوى النفس بالنفس ويرغم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمد الدية لم يكن ذلك من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص الآن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطلحا عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل فنعاه أياه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما ومع السيد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يبطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الراهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات أبطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصح لهما ما فقد أبطل المقاتل على نفسه فأخذته مالا وانما عليه عنده قصاص ومنع السيد مما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد ثمانية عشر دينارين والحق إلى سنة فيعطيه رجل لرغبته فيه ألف دينار فقال مالك العبد هذا أفضل كثيرا تأخذه فتقضى دينك ويقول ذلك القريم ومالك العبد محتاج فيزعم فأنزل هذا القول الذي أبطل القصاص بالنظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد على بيعه وإن كان ذلك نظر لهما معا ولا يكره الناس في أموالهم على آخرهما من أيديهم على المار بدون الآن يلزمهم حقوق الناس وليس للرهن في بيعه حتى يحل الأجل (قال الشافعي) فإن حتى العبد الرهن جناية ففسده بغيره أن يغد به بأرض الجناية فإن فعل فالعبد رهن بجماله أو يسله ببيع فإن أسله لم يكلف أن يجعل مكانه غيره لأنه إنما أسله حتى وجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجناية أقل من قيمة العبد المسلم فأسله فبيع دفع إلى الجاني عليه أرض جانيته ورد ما بقي من ثمن العبد رهنًا (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخذ برنا الريع قال قال الشافعي وإذا ارتهن الرجل رهنًا فوضعه على يدي عدل رضاه صاحبه فهلك الرهن من عند العدل وقيته والدين سواء فإن أباحه فله أن يقول الرهن بموافقه وقد بطل الدين وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كاهو والرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضاه فهلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كاهو ولا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وإن مات الراهن وعلم دين والرهن على يدي العدل فإن أباحه فله أن يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما جاعل فاحده (قال الشافعي) وإذا مات الراهن وعلم دين وقدر رهنه على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء والمرتهن أحق بثن هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شركا فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها ثلث فقد قبضها المرتهن فإن أباحه فله أن يقول الرهن باطل ولا يجوز وهذا يأخذ حقتي عن كل رهن فاسد وقع فاسد فاسد صاحب المال أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن لائق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف  
وإذا بلغ الحلم لم يرشد  
زوجها وإن احتاج إلى  
خادم ومثله بخدم  
اشترى له ولا يجمع له  
أمرأتين ولا جارتين  
لو طه وان أسع ماله  
لأنه لا ضيق في جارية  
لو طه فإن أكثر

الطلاق لم يزوج وسمى  
والعتق مردود عليه  
(قال الرزقي) رحمه  
الله هذا آخر ما وصفت  
من هذا الكتاب أنه  
وضعه بخطه لأعلم أحدا  
سمعه منه وسمعه  
يقول لوقال أعطوه كذا  
ونذامن دنائري أعطى  
دينارين ولولي قتل من  
دنائري أعطوه ما شأوا

الدين

(كتاب الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله وإذا أودع رجل  
وديعة فأراد سقرها  
ينقض بأحد يجعلها عنده  
فسافر بهارا أو بهرا  
ضمن وإن ذهبها في منزله  
ولم يعلم بها أحدا بآثمه  
على ماله فهلكت ضمن

## (التقليس)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أفلس فأدركه الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدركه ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو العتر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضيا بالمدينة أنه قال حننا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أعمار رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بتماعه إذا وجد بعينه (قال الشافعي) ومحدث ماثل بن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي العتر في التقليس تأخذ

وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضرا فأودعها أمينا يودعه ماله لم يضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فهلكت ضمن لخروجها بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنفق منها درهما ثم رده فيها ولو ضمن الدرهم

أودع دابة وأمره بعلمها وسقيها فأمر من فعل ذلك بها في داره كما يفعل بدوابه لم يضمن وإن بعثها إلى غيره داره وهي تسقى في داره ضمن وإن لم يأمره بعلمها فلا يسقطها ولم ينه نفسه مدة إذا أنت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك فلتقت لم يضمن وينبغي أن يأتي الحاكم حتى يوكل من يقبض منه النفقة عليها ويكون دين على وجهها أو يبيعها فإن أنفق على غير ذلك فهو متطوع

ما بقي من الدار وهل يجمع الدين الذي كانت الدار يردنها ولو ابتدأ نصب شخص معلوم متاع جاز ما جاز أن يكون يبيعها أن يكون رهننا والقض في البيع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يد عدل وسلطه على بيعه عند مجل الأجل ثم مات الرهن فإن أباحت فيه كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الرهن يطل بيعه لا يطل الرهن وبه يأخذ وكان أن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء والسلطان أن يبيعه في مرض الرهن ويكون للرهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الرهن على يد عدل وسلطه على بيعه عند مجل الحق فهو فيه وكيل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان الرهن حيا فإما مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع رهن فقد تحول ملك الرهن لغريم من ورثته الذين لم يرضوا وأمانته والرهن بحاله لا ينسخ من قبل الورثة أنعاما لمكوا من الرهن ما كان له الرهن ما كان فإذا كان الرهن ليس له أن يصفحه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه من الدين غير الرهن الوكالة لو بطل لم يطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرها باذن الرهن فإن أباحت فيه كان يقول قد خرجت من الرهن حينئذ أنه أن يجرها وصارت بمنزلة العارية به وبه يأخذ وكان أن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والقلعة للرهن قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل دارا وودعها للرهن أو عدل وأذن بكتاها فأكربت كان الكراء للرهن لأنه مال الدار ولا ينصرف بهذا من الرهن وإنما منعنا أن نحصل الكراء رهننا أو قصاصا من الدين أن الكراء مسكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها واستغلها ثم ردها يبيع كان السكن والقلعة للشرى ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يرد هلالا ما أخدم من الدار من أصل البيع والكراء والقلعة لتسا من أصل البيع فلما كان الرهن انما رهن رقة الدار كانت رقة الدار للرهن إلا أنه شرط للرهن فيها حاقم بجزان يكون التماس الكراء والسكن إلا للرهن المالك الرقة كما كان الكراء والسكن لا يشرى المالك الرقة في شيء من ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جاز ما جاز أن يكون يبيع أو قبض في البيع جاز أن يكون رهننا وقبض الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن وأذن له رب الدابة والدار أن يتنفع بالدار أو الدابة فانتفع به لم يكن هذا إخراجا له من الرهن وماله هذا ولا خراجا من الرهن وإنما هذا منفعة للرهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الرهن دون المرتهن وإذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع به لم يضمن الرهن لأن الرهن لا يملكه الرهن ولا يملكه المرتهن



وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والنسفي من جملة التفلين ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثهما بائنان متصلان وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء ما جعل للنسفع النشعة إن شاء لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء وأخذوه وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة نقص في بذنها عواراً وقطع أو غيره وأزادت ذلك كله سواء يقال لرب السلعة أنت أحق بسلعته من الغرماء إن شئت لانا إنما جعل ذلك إن اختار رب السلعة نقضاً للعقد الأول بحال السلعة إلا أن قال وإذا لم يجعل لورثة المفلس ولا له في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو ربىء الذمة بأدائه عن نفسه لم يجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاء أو مال الغرماء به يدفعون عنه وما بعد وغرماءه أن يكونوا منطوعين للغرماء يدفعون عنه فليس على الغرماء أن يأخذوا ماله من غير صاحب دينه كإلو كان لرجل على رجل دين فقال له رجل أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقتضي ذلك منه وتبرأ ذمته صاحبه أو يكون هذا لهم لازماً فأخذوه منهم وإن لم يردوه فهذا البس لهم بلازم ومن قضى عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لآله قد وجد عن ماله عند مفلس فإذا منعها إياه فقد منعها ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئاً لا تالم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغرماء حتى يحمله ماله ما دفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فجاء غرماء آخرون رجعوا به عليه فكان قد منعهم سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا المضافات والسلعة ثم نفق فقضى ههنا قضاء محالاً أن جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ماله لا يسلم له لأن الغرماء إذا جازوا دخالوا معه فيكونوا أسوة وسلعته قد كانت له منفردة دونهم يعني المعطى فجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة فان قال قائل لم أدخل ذلك عليه وهو تطوع به قبله فإذا كان تطوع به فلم يجعل له فيما تطوع به عوض السلعة والمنطوق من لا يأخذ عوضاً مازدت على أن جعلته لبعاله يجوز وغرراً لا يفعل (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل بخله فغيره أو طلع قد أراسته المشتري وقضيه المشتري وكل الثمن أمثل أمثل المشتري كان للبايع أن يأخذ ما طالع من ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة الثمن الذي وقع عليه البيع فاستملكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والثمن ينظر كم فيه الثمن من أصل البيع فإن كان الربيع أخذ الحائط حصته وهو ثلاثة أرباع الثمن ورجع بقية الثمن وهو الربع وانما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله وقبضه سالماً والمشتري بحالها ثم أصابته جائحة رجعت حصته من أصل الثمن لها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والثمن قد أخضر ثم أمثل المشتري والثمن رطباً وغرقاً ثم أو بسرراً ندعن الأخضر كان له أن يأخذ والخض لآله عين ماله وإن زاد كأيديعه الجارية الصغيرة في أخذها كبيرة زائدة ولو أكل كل بعضه وأدرك بعضه زائد بعينه أخذ المدرك وتبعه حصته ما باع من الثمن يوم باعه أيام الغرماء (قال الشافعي) وهكذا الوباء وما صار أو نوى قد خرج أو زرع قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائد المدرك وإذا باع حصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون أو اشتري منه جارية أو عبد بحال صغراً أو مرض فبأن سبه أو أغتبه ورجع بمنه الذي اشتراه منه ولو كبر العبد أوصح وقد اشتراه سقياً صغيراً كان للبايع أخذ حصته كغيره لآله عين ماله وإن يذفقه منه لآمن صنعة الاتمين وكذلك لو باعه فعليه أخذ ماله ولو كسى المشتري العبد أو وهبه ماله أخذ البايع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالبايع لآله غيره وماله من مال المشتري لآله عينه البايع ولو كان العبد المبيع بيع وله مال استثناء المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد ففسوا

ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فإن كان غير أمين ضمن فإن انتقل من قرية أهله إلى غير أهله ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأخرجها من غير ضرورة ضمن فإن كان ضرورة وأخرجها إلى حرم لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها من غشيتي الزرقان علم أنه قد كان في تلك الناحية نارا وأثر بدل القبول قوله مع عينه ولو قال دفعتهما إلى فلان بأمره فاقول قول المودع ولو قال دفعتهما البسك فاقول قول المودع ولو حرزها من خرطة إلى آخرها ومنزل حرزها لم يضمن فإن لم يكن حرزها لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرث على صندوق هي فيه فرق عليه كان قد زاده حرزا ولو قال قد نودعني شيئاً ثم قال قد كنت استرديت عليه

ويرجع البائع بالعقد فإخذه دون الغرماء وبقية المال من البيع بحاصبه الغرماء ولو باعه حائطا لأثر فيه فأعثر ثم فليس المشتري فإن كان الثمر يوم فليس المشتري ما بورا أو غير ما بورا ففسوا والفرق للثمر ثم يقال لرب الخلل أن شئت فالخلل لك على أن تقر الثمر فيها إلى الجداد وأن شئت فذع الخلل وكن أسوة الغرماء وهكذا لو باعه أمة فولدت ثم فليس كانت له الأمة ولم يكن له الولد ولو فليس والأمة حاسل كانت له الأمة والخلل تبع عليها (١) كما ملكه الأمة ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاد قبل إفلاس الغريم ثم فليس الغريم يرجع بالأولم يرجع بالأولاد لأنهم ولدوا في ملك الغريم وإنما نقضت البيع الأول بالإفلاس الحادث واختار البيع نقضه لإبأن أصل البيع كان مفسوخا من الأصل ولو كانت السلعة دارا فبنيت أو بقعة فغرس ثم فليس الغريم يرد البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين باعها ولم يجعل له الزيادة لأنهم لم تكن في صفقة البيع وإنما هي ثمن متبرع من الأرض من مال المشتري ثم خبرته بين أن يعطى قبة الحمار والغراس ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الأرض لا عمارة فيها وتكون العمارة للحادثة بتابع للغرماء سواء بينهم الآن بناء الغرماء والغريم أن يقلعوا البناء والغراس ويضمنوا الرب الأرض ما نقص الأرض القلع فيكون ذلك لهم ولو كانت السلعة شيئا متفرقا مثل عبيد أو بابل أو غنم أو ثياب أو طعام فاستهلك المشتري بعضه ووجد البائع بعضه كان له البعض الذي وجد حصته من الثمن أن كان نصفا فقبض النصف وكان غريم البائع في النصف الباقي وهكذا إن كان أكثر أو أقل قال وإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض إلا أنه إذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يعتنه الملك ولو باع رجل من رجل أرضا فغرسها ثم فليس الغريم فأجرب الأرض أن يأخذ الأرض بقية الغراس وأى الغريم والغرماء أن يقلعوا الغراس ويسلوا الأرض إلى ربها لم يكن لرب الأرض التي التي الذي باع به الأرض بحاصبه الغرماء ولو باعه حائطا غيره ثم فأعثر ثم فليس كان لرب الأرض بالخيار إنشاء أن يأخذ أرضه ويبقى الثمر فيها إلى الجداد أن أراد البائع والغرماء أن يبقوه فيها إلى الجداد فذلك له وليس للغريم منعه وإن أراد أن يدعها أو يضرب مع الغرماء بما كان له فعل وكذلك لو باعه أرضا بضاعة فزرعها ثم فليس كان مثل الحائط يبيعه ثم يثمر الخلل فإن أراد رب الأرض أن يورب الخلل أن يقبلها ويبقى فيها الزرع إلى الحصاد والثمار إلى الجداد ثم عطبت الخلل قبل ذلك بأى وجه ما عطبت بفعل الآدميين أو بأمر من السماء وجاءت سيل ففارق الأرض وأبطلها فاضمان ذلك من ربها الذي قبلها لأمن المفسد لانه عند ما قبلها صار ملكا لهما أن أراد أن يبيع باع وإن أراد أن يهب وهب فإن قيل ومن أين يجوز أن يملك المراهش أيتها له جميع ملكه فله لان هذا الم ملكه الذي جعلته أخذه ملكا تاما لانه يحول بينه وبين جوار الخلل والجو يدوكل ماضر بثمر المفسد ويحول بينه وبين أن يحدث في الأرض بئرا أو شيئا مما يضرب ذلك زرع المفسد قيل له بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قبل أن يثمر فلهما البيع إلا أن يشترطه المتابع فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يملك المتابع الخلل ويملك البائع الثمر إلى الجداد قال ولو سلم رب الأرض الأرض للمفسد فقال الغرماء احصد الزرع وبعه بقلاد أو عطشانه وقال المفسد لست أفعل وأنا أدعاه إلى أن يحصد لان ذلك أعنى والزرع لا يحتاج إلى الماء ولا المؤنة كان القول قول الغرماء أن يبيع لهم ولو كان يحتاج إلى السقي والعلاج فتطوع رجل للغريم بالاتفاق عليه فأعثر فنفقت ذلك وأسلفها إلى من يلى الاتفاق عليه وزاد حتى ظن أن ذلك أن سلم سيكى لم يكن للغريم باعها زرع إلى الحصاد وكان للغرماء يبيعه وإذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أقل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض إلا أنه إذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يعتنه الملك قال ولو كانت السلعة عبدا فأخذ نصف

فذلك ضمن وإن شرط أن يربطها في كفه فأمكنها بيده فثلثت لم يضمن ويده أحرز وإذا هلك وعند مديونة بعينها فهي لربها وإن كانت بغير عينها مثل دنائير أو مالا يعرف بعينه حاصر رب المديونة الغرماء ولو أدى رجلان المديونة مثل عبد أو بعير فقال هي لأحدهما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعان شيئا غير هذا بعينه فإن قال لا أحلف المودع بالله ما يدري أيهم ماله هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلحا فيه أو يقيم أحدهما بينة وأيهما حلف صرح نكول صاحبه كان له

(١) قوله يملكها كما يملكه الأمة هكذا في النصائح بأيدينا وأعمال الصواب يملكه بما يملك به الأمة كما هو واضح كتبه مصححه

عنه ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد بشر يكابه للغريم ويبيع النصف الذي كان للغريم لغرمائه ودونه على المثال الذي ذكرت ولا ردعاً لأخذه مثلاً لأنه مستوف لما أخذه ولو زعت أنه رد شيئاً ما أخذه جعلت له لو أخذ الثمن كله أن يرد به ما أخذه سلمته ومن قال هذا فهذا خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عبدان أو ثوبين فباعهما بعشرين من قبض عشرة وثوبين من غنمهما عشرة كان شر بكافهما بالنصف يكون نصفهما والنصف للغرماء يباع في دينه ولو كانت المسئلة بمالها فاقضى نصف الثمن وهناك نصف المبيع وبقي أحد الثوبين أو أحد العبدين وفيه تمساك أو أحق به من الغرماء من قبل أنه عين ماله عنده معدوم والذي قبض من الثمن انما هو بدل فكيف كان لو كانا فاعين أخذهما ثم أخذ بعض البدل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقيامهما معا فان ذهب ذهاب إلى أن يقول البدل منهما معا فقد أخذ نصف عن ذا ونصف عن ذاهل من ثمنين ما قلت غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعاً عن ذاهل عن ذاهل عن القيمة فيا كان صفقة واحدة ويقبضان ويقبض البائع من غنمهما حينئذ وهما لأحد الثوبين ويجوز بالآخر عاير فريده بالنصف الباقي ولا يرد شيئاً ما أخذ ولو يكون ما أخذ عن الهالك منهما ولو يكونا بيعاً وكانا رهنياً فآخذت من عين وفات أحدهما كان الآخر رهناً بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا فاعين ولا ببعض الثمن علم ما ولكنه يجعل الكل في كليهما والباقي في كليهما وكما يكون ذلك في الرهن لو كانوا عبيداً رهناً عما في ثمنين كانوا معارهن بالعشرة لا يخرج منهم أحدهم من الرهن ولا شيء منه حتى يستوفي آخره فلما كان البيع في دلالته حكم النبي صلى الله عليه وسلم موقوفاً أن أخذه ثم الراجح بيعه فأخذت فكان كالمرتهن فبقيته وفي أكثر من حال المرتهن في أنه أخذه كله لا يباع عليه كإبيع الرهن فيستوفي حقه ويرد فضل الثمن على مالكه فكان في معنى السنة (قال الشافعي) في الشر يكتفي بفلس أحدهما بالزمن الشر يكالاتخر من الدين شيء الآن يقرأه أذانه بأنه أوهاهما معا فيكون كدين أذانه بأنه بلا شركة كانت وشركة المفاوضة باطلة لا شركة الواحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فقضوه إلى يسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم فلم يجعل على ذي دين سبيلاً في العسرة حتى تكون اليسرة ولم يجعل لرسول الله صلى الله عليه وسلم مطلقاً للمال إلا بالقضى فإذا كان معسر فهو ليس من عليه سبيل إلا أن يوسر وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته لأن إجارته على دينه وإذا لم يكن على دينه سبيل وانما السبيل على ماله لم يكن إلى استعماله سبيل وكذلك لا يجس لأنه لا سبيل عليه في حاله هذه وإذا أقام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا يغناه به عنه وأقل ما يكفيه وأهله يومه من الطعام والشراب وقد قيل أن كان لأقربهم حبس أنفق عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه حتى يفرغ من قسم ماله ويترك لهم نفقتهم يوم بقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كونه في شقاء كان ذلك أوصيف فإن كان له من الكسوة ما يبلغ غنا كثيراً بيع عليه وترك له ما وصفت له من أقل ما يكفيه منها فإن كانت ثيابه كلها غوا على الجاوزه القدر اشترى له من غنمها أقل ما يكفيه بما ليس أقصد من هو في مثل حاله ومن تلزمه مؤنته في وقت ذلك شاة كل أو صفاوان مات كفن من ماله قبل الغرماء وحفر قبره وقبر باقل ما يكفيه ثم أقسم فضل ماله ويبيع عليه مسكنه وخادمه لأن له من الخدم ما قد يجد المسكن قال وإذا اجنبت عليه جناية قبل التفليس فلم يأخذ أرشها إلا بعد التفليس فالغرماء أحق به منه إذا قبضها لأنها مال من ماله لأن في بعضه ولو وهبه بعد التفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها ولو قبضها كانت لغرمائه ودونه وكذلك كل ما أعطاه أحد من الآدميين متطوعاً به فليس عليه قبوله ولا يدخله شيء إلا بقبوله إلا الميراث فإنه لو ورث كان مالاً ولو لم يكن له دفع الميراث وكان لغرمائه أخذه من يده ولو جئت عليه جناية عدا فكان له الخيار بين أخذ الأرض أو القصاص كان له أن يقتض ولم يكن عليه أن يأخذ المال لأنه لا يكون مالاً

(مختصر من كتاب  
قسم الشيء وقسم  
الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه  
الله أصل ما يقوم به  
الولاء من أجل المال  
ثلاثة وهو أحدها  
ما أخذ من مال مسلم نظيراً  
له فذلك لاهل الصدقات  
لأهل الفتي والوجهان  
الأخران ما أخذ من مال  
مشرِك كالأهاليين  
في كتاب الله تعالى  
وسنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم وفعله فأحدهما  
الغنيمة قال تبارك  
وتعالى واعلموا أن ما غنمتم  
من شيء فإن لله خمسة  
ولرسول الآية والوجه  
الثاني هو الشيء قال  
الله تعالى ما أقام الله على  
رسوله من أهل القرى  
الآية (قال الشافعي)  
رحمه الله والغنيمة والفتنة  
يجتمعان في أن فهم ما  
أجلس من جمع ما لهن  
سما الله تعالى له في  
الآيتين معاً سواء تم  
تسترق الأحكام في

لئلا الابان يشاء وكذلك لوعرض عليه من جنى عليه المال ولو استهلكه شأ قبل التمسك ثم صالحه منه على شيء بعد التمسك فان كان صالحا قيمة ما استهلكه بنى معروف القيمة فأراد استهلاكه أن يزيد على قيمته لم يكن عليه أن يقبل الزيادة لان الزيادة في موضع الهبة فان فليس القريم وقد شهد له شاهد بحق على آخر فأي أن يحلف مع شاهده بطلان حقه اذا أحلفنا المشهود عليه ولم نجعل للغرماء أن يحلفوا إلا بالله لا يعلم إلا الله صدق الذين فيهم لم يكن ما لكالم يكن عليه أن يحلف وكذلك لو ادعى عليه فأي أن يحلف ورد اليه فانتفع بنفسه من التمسك بطل حقه وليس للغرماء في حال أن يحلفوا إلا أنهم ليسوا ما كمن الامامات ولا يكمل إلا بعد اليقين ولو جنى هو بعد التمسك جناية عمدا أو استهلك ما لا كان المجنى عليه والمستهلك له أسوة الغرماء في ماله الموقوف لهم يبيع أو لم يبيع مالم يقسموه فإذا اقتسموه نظروا فان كانت الجناية قبل القسم دخل معهم فيما اقتسموا إلا أن دفعه لزمه قبل يقسم ماله وان كانت الجناية بعد القسم لم يدخل معهم لانهم قد قبلوا ماله من قسمهم وخرج عن ملك المقتل والجناية والاستهلاك دين عليه سواء ولو أن القاضي يحجر عليه وأمره بوقف ماله لبيع حتى يفي بدينه جناية لم يكن له أن يدفعه وأمر القاضي ببيع الجاني في الجناية حتى يوفي الجاني عليه أرشها فان فضل فضل رده في ماله حتى يعطيه غرماء وان لم يقض من غنمه شيء ولم يستوف صاحب الجناية جانيته بطلت جانيته لانها كانت في رقة العبد وذمة سيده ولو كان عبد المقتل بجانيته كان سيده الخصم له فإذا ثبت الحق عليه وكان الجاني عليه عبدا فله أن يقص ان كانت الجناية قبل انصاص وأن يأخذ الارش من رقة العبد الجاني فان أراد الغرماء تركه القصاص وأخذ المال فليس ذلك لهم لانه لا يعلم المال إلا بعد اختيارهم وان كانت الجناية مما لا قصاص فيه انما فيه الارش لم يكن لسيده العبد عفو الارش لانه مال من ماله وجب له بكل حال فليس له هبته وهو مرد في ماله بقضيه به عن دينه وإذا باع الرجل من الرجل الخطأ أو أزال بيتا والسنن أو شيئا مما يكمل أو يوزن فخطئه بطله أو خطئه بدار منه من جنسه ثم فليس غرمه كان له أن يأخذ مئتمعه بعينه لانه قائم كان ويقاسم الغرماء يكمل ماله أو وزنه وكذلك ان كان خطئه فسادونه ان شاء لانه لا يأخذ فضلا عما يأخذ نقصا فان كان خطئه بما هو خير منه فيها فلو ان أحد هما أن لا يبيع له لا لا اتصل الى دفع ماله اليه الا إذا اعمل غرمه وليس لنا أن نعطيه الزيادة وكان هذا أصح القولين والله أعلم به أقول قال ولا يشبه هذا الثوب بصنع ولا السويق بثلث الثوب بصنع والسويق بثلث مئتمعه بعينه فيه زيادة مختلطة فيه وهذا اذا اختلط انقلب حتى لا توجد عين ماله الا غير معروفه من عين مال غيره وهكذا كل ذائب والقول الثاني أن ينظر الى قيمة عمله وقيمة العسل المختلط به يتميز ثم يخير البائع بان يكون شريكاً بقدر قيمة عمله من عسل البائع ويترك فضل كيل عمله أو يدع ويكون غرماء كان عسله كان صاعاً يسوى دينارين وعسل شريكه كان صاعاً يسوى أربعة دنانير فان اختار أن يكون شريكاً بشئ صاع من عمله وعسل شريكه كان له وكان تاركاً للعسل صاع ومن قال هذا قال ليس هذا ببيع انما هذا ارضيعه من مكبله كانت له ولوبا ع حنطة فليجزمها كان بها قولان هذا أشبه ما عندي والله أعلم به أقول وهو أن لا يأخذ الباقى ويعطى الغرماء قيمة الطعن لانما زائد على ماله وكذلك لو باعه ثوبه فباصغه كان له ثوبه وللغرماء صغره يكونون شركاء بما زاد الصغى في ثوبه وهكذا لو باعه ثوباً فباصغه كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء ما زاد الحياطة وهكذا لو باعه ماله فقصه كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء بعد ما زادت القصارة فيه فان قال قائل فأتى ترغم أن الغاصب لا يأخذ القصارة شيئاً لأنها أثر قلنا المقتل يخالف الغاصب من قبل أن المقتل انما يعمل فيما يملك ويحل له العمل فيه والغاصب عمل فيما لا يملك ولا يحل له العمل فيه ألا ترى أن المقتل يشتري البقعة فيبناها ولا يهدم بناؤه ويهدم بناء الغاصب ويشتري الشيء فيبيعه فلا يرد بيعه ويرد بيع الغاصب ويشتري العبد فيبيعه فبيعه رقيقه ولا يجوز عتق الغاصب (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بماله المقتل فليس الرجل وقد قصر الثوب قصاراً وأخطأ خياط

الأربعة الاخماس بما بين الله تبارك وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفي فعله فانه قسم أربعة أخماس الغنمية على ما صفت من قسم الغنمية وهى الموحف عليها بالتحليل والركاب لمن حضر من غنى رقة غير الوافى هو مال يوجب عليه تحيل ولا ركاب فكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قرى عربية أفاءها الله عليه أربعة أخماسها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون المسلمين يضعه حيث أراه الله تعالى قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث اختصم السهم العباس وعلى رضى الله عنهم في أموال النبي صلى الله عليه وسلم كانت أفاء الله على رسوله مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فكانت رسول الله صلى الله

أو صفة صباغ باجرة فاختر صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد على القصار فيه خمسة دراهم وثابت  
اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شريكه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من  
الغرماء وكانت الاربعة الدراهم للغرماء شريكها القصار وصاحب الثوب وان كان عمله زاد في الثوب  
دراهما واجارته خمسة دراهم كان شريكها صاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال الغرماء بأربعة  
دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاجارة درهم أعطينا القصار درهما يكون به شريك في  
الثوب والغرماء أربعة يكونون هم في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في  
الثوب فاعلم جعلته أحق بها اذا كانت زائدة في الثوب فنعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا  
ما زاد على هذا في الثوب بدونه لانه عين ماله فان قالوا يا لها اذا كانت أزيد من اجارته لم تدفعها اليه كلها  
واذا كانت انقص من اجارته لم تنقصم به عليها كما تجعلها في السويع قلنا انها ليست بعين بيع يقع  
فاجعلها هكذا وانما كانت اجارته من الاجارات زمت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الاجارة قائمة جعلته  
أحق بها لانهم من اجارته كالرهن له ألا ترى أنه لو كان له رهن يسوي عشرة دراهم أعطيت منه ادرهما  
والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوي درهما بعشرة دراهم أعطيت منه ادرهما وجعلته بحاص الغرماء تسعة  
فان قال يا له باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك تزعم أنت في الثوب يحيطه الرجل  
أو يغسله أنه أن يجسه عن صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يجسه في الرهن حتى يعطيه ما فيه لان  
له فيه عملا قائما فلا يرسله اليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فما تقول أنت قلت لا أجعل له جسه  
ولا لصاحب الثوب أخذ ما يبيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه اذا أفلس فان أفلس صاحب  
الثوب كان الخياط أحق بما زاد على الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد على الثوب أخذ ما زاد  
عليه في الثوب لأنه عين ماله وكانت بقية الاجارة ديناً على الغريم بحاص به الغرماء وان لم يغسل وقد عمل  
له ثوب فلم يرش صاحب الثوب بكونه في الثوب في الخياط أخذ ماله منها حتى يقضي بينهما عاوضت  
أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط اجارته من ثمنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لان ما عمل  
في الثوب ليس بعين ولا ثمن ماله زائد في الثوب انما هو أثر في الثوب وهذا يتوجه قال واذا استأجر  
الرجل أجيراً في حانوت أو زرع أو قصر باجرة معلومة ليست مما استأجره عليه اما عكيلة طعام مضمون واما  
بذهب أو ورق أو استأجر حانوتاً يبيع فيه زراً أو استأجر رجلاً يعلم له عبداً أو رعى له غنماً أو يروض له بغير ثمن  
أفلس فالأجير أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الأجر اعش من ماله مختلط بهذه الزائدة فيه  
كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله وكل  
شيء من هذا غير مما استأجر عليه وغير شيء قائم فيما استأجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمت  
مصبوغا وقيمت غير مختلط وغير مقصور وقيمت مختلط ومقصوراً معروفة حصصاً يادة العامل فيه وليس في الثياب  
التي في الحانوت ولا في الماشية التي ترى ولا في العبد الذي يملكه شيء قائم من صنعة غيره فيعطى ذلك صنعة أو  
ماله وانما هو غريم من الغرماء ألا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والأرض من مال المستأجر وكانت  
صنعة فيه انما هي القاق في الأرض ليست بشيء زائد فيه والزيادة فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال  
المستأجر لا صنعة فيها لا جبر ألا ترى أن الزرع لو هلك كانت له اجارته والثوب لو هلك في يده لم يكن له  
اجارته له لم يعلم عمله ان من استأجره ولو تكرر رجل من رجل أرضاً واشترى من آخرها ثم زرع الأرض  
بيده ثم فلتش الغريم بعد الحصاد كان رب الأرض ورب الماشية يكتن الغرماء وليس بأحق بما يكثر من  
الأرض ولا بالماء وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي تخامن مال الغريم لان مالهما فان قال  
قائل فقد غنما به هذا في أرض هذا قلنا عين المال للغريم لهما والماء مستهلك في الأرض والزرع

عليه وسلم خاصة دون  
المسلمين فكان ينفق  
منها على أهل نفقة سنة  
فما فضل جعله في  
الكرع والسلاح عذة  
في سبيل الله ثم توفي  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فوليا أبو بكر  
بمثل ما وليها رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
ثم وليها عمر بمثل ما وليها  
به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبو بكر  
فوليت كها على أن  
تعملها بمثل ذلك فان  
عجزت عما فادعها  
إلى أن كفيها (قال  
الشافعي) وفي ذلك دلالة  
على أن عمر رضي الله  
عنه حكى أن أبا بكر  
وهو أمضا ما بقي من  
هذه الاسوال التي  
كانت بيد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على ما رأيا  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعمل به فيها وأنه لم  
يكن لهما مال أبو جف  
عليه من الشيء ما لا ينبغي  
صلى الله عليه وسلم  
وأما فيه أسوة المسلمين

وكذلك سريتهما وسيرة  
من بعدهما وقدمضى  
من كان يتفق عليه  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولم أعلم أحدا  
من أهل العلم قال إن  
ذلك لورثتهم ولا حالف  
في أن يجعل تلك  
النشقات حيث كان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يجعل فضول  
غلات تلك الأموال  
فبها فيه صلاح للإسلام  
وأهله قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا يقسمن ورثتي ديناراً  
ما تركت بعد نفقة أهلي  
ومؤنة عاملي فموصدة  
قال فاصول في أيدي  
المسلمين من في علم يوجب  
عليه نفسه حيث قسمه  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأربعة أخماسه  
على ما بينه وكذلك  
ما أخذ من مشرك من  
جزية وصلح عن أرضهم  
أو أخذ من أموالهم إذا  
اختلفوا في بلاد المسلمين  
أومات منهم ميت  
لا وارث له أو ما أشبه  
(١) قوله ولو كان الثمن  
لبعض ما اشتري الخ  
كذا لاصل وتأمل اه  
مصححه

عين موجودة والأرض غير موجودة في الزرع وتصرفه فيها ليس بكنونه منها فيه فنعطيه عين ماله ولو عني رجل  
فقال أحصلها ما أحق بالطعام من الغرام أدخل عليه أنه أعطاهما غير عين ماله ما أعطاهما معاً محالاً فإن  
قال قائل فما المحال فيه قلنا إن زعم أن صاحب الزرع وصاحب الأرض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى  
صاحب الأرض وصاحب الماء وصاحب الطعام فإن زعم أنه لهم ما حتى يستوفوا حقهما فقد أبطل حصه  
الغرام من مال الزارع وهو لا يكون أحق بذلك من الغرام إلا بعد ما يقبل الغريم فإن لم يقبل فليس وهذه  
حظته ليست فيها أرض ولا ماء ولو أقبل والزرع يقبل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاسب الغرماء  
بقدر ما أقامت الأرض في يدي الزارع إلى أن أقبل ثم يقال للفلان وغرمائه ليس لك ولا لهم أن تستعوا  
بأرضه وله أن يفسخ الأجرة الآن الآن تطوعوا فتدفعوا إليه أجرة مثل الأرض إلى أن يحصد الزرع فإن  
لم يفعوا فافعلوا عنه الزرع الآن يتطوع بتركه لكم وذلك أن تجعل التقليل فسحاً لبيع وفحلاً لإجارة  
ففي فسحنا الإجارة كان صاحب الأرض أحق بها الآن يعطى أجرة مثلها لأن الزارع كان غير معتمد قال  
ولو باع رجل من رجل عبداً فرفقه ثم فليس كان المرتبة أحق به من الغرماء ببيع له منه بقدر حقه فإن بقي  
من العبد بقية كان البائع أحق بها فإن قال قائل فإذا جعلت هذا في الرهن فكيف لم تجعله في القسارة  
والفسالة كالرهن فقصه له أحق به من رب الثوب قبل له لاقترافها فإن قال قائل وأين يفتقر فلنا القسارة  
والفسالة تنبي زبده القصار والفسال في الثوب فإذا أعطيتنا أجرة والزبادة في الثوب فقد أوفينا ماله بعينه  
فلا نعطيه أكثر منه في الثوب ونجعل ما بقي من ماله في مال غيره قال ولله الثوب عند القصار وأخطا  
لم يجعل له على المستأجر شيئاً من قبل أنه انما هو زيادة يجدها في ثوبه فرب الثوب لم يكن له والرهن يخالف  
لهذا ليس زيادة في العبد ولكنه يحجب شيء في رقبته يشبه البيع فإن مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه  
الراهن لا يبطل عتق العبد كما يبطل الأجرة بهلاك الثوب فإن قال فقديحبعان في موضع ويفترقان في  
آخر قيل نعم فضع بينهما حيث اجتماعا ففرق بينهما حيث افتراقا لا ترى أنه إذا رهن العبد جعلنا المرتبة  
أحق به حتى يستوفي حقه من البائع والغرماء فقد حكمنا فيه ببعض حكم البيع وأومات العبد وردنا  
المرتبة بحقه ولو كان هذا حكم البيع بأكمله لم يرد المرتبة شيء فأنما جعنا بينه وبين البيع حيث اشتبه  
وفرقتنا بينهما حيث افتراقا ولو استأجر رجل أرضاً فقص صاحب الأرض أجرة ثوبها كلها وبقي الزرع فيها  
لا يستغنى عن السقي والقيام عليه وفلس الزارع وهو الرجل قبل لغرمائه أن تطوعتم بأن تنفقوا على الزرع  
إلى أن يبلغ ثم يتبعوه وتأخذوا نفقتكم مع مالكم فذلك لكم ولا يكون ذلك لكم إلا بأن رضاه رب الزرع  
المفلس فإن لم يرضه فشتتم أن تطوعوا بالقصام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشي فعلتم وإن لم تشاؤا وشتتم بيعوه  
بحاله تلك لا يجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال وهكذا لو كان عبد فرض بيع من يضا بحاله وإن  
قل شئ قال وإذا اشتري الرجل من الرجل عبداً أو داراً أو متاعاً أو شيئاً كان بعينه فلم يقضه حتى  
فلس البائع فالمشتري أحق به بما باعه بزمه ذلك وبزمنه كره أكره الغرماء ولو اشتري شيئاً موصوفاً من  
ضرب السلف من رقيق موصوفين أو أبل موصوفة أو طعام أو غيره من بيع الصفة ودفع إليه الثمن كان أسوة  
الغرماء فيما له وعله ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشتري من هذا عبد أو داراً أو متاعاً أو شيئاً بعينه أو شيئاً  
موصوفاً إلى أجل أو غيره كان البائع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لأنه باع مع ثمنه سلفاً بخارج  
من يبعه وكذلك لو سلف في الطعام فضة مصوغة معروفة أو ذهباً أو داراً أو متاعاً أو شيئاً فباعه فأنه يقر بها  
الغرماء والبائع كان أحق بها فإن كانت مما لا يعرف أو أستهلك فهو أسوة الغرماء وإذا كثرت الرجل  
من الرجل الدار ثم فليس المكري فالكراء ثابت إلى مدة ثبوت البيع مات المفلس أو عاش وهكذا قال  
بعض أهلنا نحن في الكراء وزعم في الشراء أنه إذا مات فأنما هو أسوة الغرماء وقدنا للفنان غير واحد من  
الناس في الكراء ففسخه إذا مات المكري أو المكري لأن ملك الدار قد تحول لغير المكري والمنفعة قد

تحولت لغير المكثري وقال ليس الكراء كالبيع ألا ترى أن الرجل يكثري الدار فتهدم فلا يلزم المكثري أن ينيها ويرجع المكثري بما بقي من حصة الكراء ولو كان هذا يعاليم يرجع شيء فثبت ما حجبنا الله به ربحنا وأباه الكراء الأضعف لا تنفرد به دون غيرنا في مال المثلث وإن مات بجعله للمكثري وأبطل البيع فلم يجعله البائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكثري لأنه ليس عليه ثام وإذا جعنا نحن بينهما لم ينفع له أن يفرق بينهما قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل حل طعام اليدين البلدان ثم أفلس المكثري أو مات فكل ذلك سواء يكون المكثري أسوأ الغرماء لأنه ليس له في الطعام صنعة ولو كان أفلس قبل أن يحمل الطعام كان له أن يفسخ الكراء لأنه ليس للمكثري أن يعطيه من ماله شيئا دون غرمائه ولا أحجب المكثري أن يأخذ شأمن غريم المثلث إلا أن يشاء غرمائه ولو جعله بعض الطرفين ثم أفلس كان له بقدر ما حله من الكراء بمحاسبه الغرماء وكان له أن يفسخ الجولة في موضعه ذلك إن شاء أن كان موضع لأجله فيه الطعام مثل الصعاء أو ما أشبهها وإذا تكاثر البائع لأجل بائعيها من الرجل فمات بعض البائعين لم يكن على المكثري أن ينيها بابل بدلها فإذا كان هذا هكذا فلو أفلس المكثري ومات بعض البائعين لم يرجع على أصحابه ولا في مال المكثري شيء إلا بما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الأبل التي اكثرت على الكراء فإذا انقضت كانت مالا من مال المكثري المثلث ولو كانوا تكاثروا منه جولة مضونة على غريم البائعين ما دفع إلى كل رجل منهم ابلا بأعيانها كان له نزعها من أيديهم وأبداهم غيرها فإذا كان هذا هكذا أخفهم في ذمته مضوناً عليه فلو ماتت أبل كان يحمل عليها واحد منهم فأفلس الغريم كانوا جميعاً أسوة فيما بقي من الأبل بقدر حوْلهم لأنهم مضونة في ماله لأجل بائعيها فيكون إذا هلك لم يرجع وإن كان معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأي وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالجولة وهؤلاء بدوهم وخصومهم وإذا اكثري الرجل من الرجل الأبل ثم هرب منه فأتى المتكاري السلطان فأقام عنده البينة على ذلك فإن كان السلطان ممن يقضي على الغائب أحلف المتكاري أن حقه عليه للثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه من الوجوه وسمى الكراء والجولة ثم تكاثر له على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الجولة مضونة عليه وإن كانت الجولة ابلا بأعيانها لم تكاثر له عليه وقال القاضي للمكثري أنت بالخيار بين أن تكثري من غيره وأردل بالكراء عليه لغيره من أبل أو أمر عدل فيعلف الأبل أقل ما يكفيها ويخرج ذلك متطوعاً به غير مجبور عليه وأردل به على صاحب الأبل ديناً عليه وما علف الأبل قبل قضاء القاضى فهو متطوع به وإن كان ليعمال فضل من أبل باع عليه وأعلف ابله إذا كان ممن يقضي على الغائب ولم بأمر أحد ينقص عليها ولم يفسخ الكراء عما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل أبل قال وإذا باع عليه فضلاً من ابله أو ماله له سوى الأبل ثم جاء الجمل لم يرد يبيعه ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على ابله قال والاحتياط لمن تكاثر من جمال أن يأخذ به أن يترك رجلاً نفقة ويحجز أمره في بيع ما رآه من ابله ومتاعه فيعلف ابله من ماله ويجعله مصداقاً فيما إذا كان على ابله وعلفها به لأزماله ذلك ويجعله لا يفسخ وكلته فإن غاب قام بذلك الوكيل قال وإذا تكاثر القوم من الجمال ابلا بأعيانها ثم أفلس فلكل واحد منهم أن يركب ابله بأعيانها ولا يتابع حتى يستوفوا الجولة وإن كانت تغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بهراً أدخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الجولة كما يدخل بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الجولة ودخل عليهم غرماء الذين لا جولة لهم حتى يأخذوا من ابله بقدر ماله وأهل الجولة بقية حوْلهم ومن أصدق أمره أعبداً بعينه فضبطته أولم يفتضه ثم أفلس فهلها وكذلك باعها أو تصدق به صدقة محرمة وكذلك لو أقر أنه غصبها أباه أو أقر أنه قال وهو لرجل أو نفعها أو تصدق به صدقة غير محرمة فلم يقضه الموهوب له حتى قلس قلس له دفعه إليه ولا للموهوب له قبضه فإن قبضه بعد وقف القاضى ماله كان مردوداً لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والنحل

هذا ما أخذته الولاية من  
المشركين فالجس فيه  
ثابت على من قسمه الله  
له من أهل الجس  
الموجف عليه من الغنمة  
وهذا هو المسمى في  
كتاب الله تبارك وتعالى  
الشيء وفسخ في زمان  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فخرج من قرى  
عربية وعدها الله رسوله  
قبل قصها فامضاهما  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لن سماها الله ولم  
يجبس منها أحبس  
من القرى التي كانت  
له صلى الله عليه وسلم  
ومعنى قول عمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
خاصة يريد ما كان يكون  
للوحيين وذلك أربعة  
أخماس فاستدلنا  
بذلك أن خمس ذات  
كنس ما أوجب عليه  
لأهله وبهجة التي عمارته  
الله على أهل دينه من  
مال من خالف دينه

(باب الأنفال)

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولا يخرج من رأس

وإذا أفلس الغريم مال لقوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء المال وكل واحد منهم قد دفع إلى غرمائه ما كان له قل أو كثر فإن كانوا ابتاعوا ما دفع إليهم من ماله بعمالهم عليه أو بأبرؤهم ماله عليهم عليه حين قبضه منه فهو بريء ببلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وإن كان دفعه إليهم ولم يتبايعوه ولم يبرؤوه وبني عليه ما لا يبلغه عن ماله فهذا البيع لهم ولأهلهم فإن لم يكن بيع فبجاء غرماء آخرون قد دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان انما أفلس بعد دفعه إليهم والمال ماله بحالة الأتاهم ضامنون له بقبولهم ماله على الاستنفاء فإن لم يفت استؤنف فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه معهم فيه وإن كان بيع فالمفلس بالتجارين بأن يكون له جسيم ما يبيع به يقضونه ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمنهم فيه المال إن كان فات يقاضهم به من دينه وما كان قائما بعينه فالبيع مرود فيه الآن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كالجوز على من وكل يبيع وكيله وإذا بيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه بيئته ثم أفاد بعد ما لا واستحدثت بدينا فقام عليه أهل الدين الآخرون وأهل الدين الأول بقايا حقوقهم فكلمهم فيما أفاد من مال سواء قدعهم وحديثهم وكل دين إذا نه قبل بيجر عليه القاضي زمه بضرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا الجوز عليه القاضي ثم باع ماله وقضى غرماء ثم أفاد ما لا ودان ديناً كان الأولون والآخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يجوز عليه بعد الحجر الأول أو بيع المال لأنه لم يجر عليه لسفه انما جرح في وقت لبيع ماله فإذا مضى فهو على غير الحجر قال ولو كانت المسئلة بماله وحضر له غرماء كانوا غدا بدينه قبل قلبه الأول أدخلنا الغرماء الذين دنا به قبل قلبه الأول في ماله الأول على الغرماء الذين أقسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والآخرون المداخل هؤلاء عليهم والغرماء الآخرون معاقب المال المسحوت الذي فلسنا فيه الثانية بقدر ما بقي لا وثلك وما هو لأهله سواء وإذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنهما بالخيار فلا نفلس البائع أو المشتري وهما قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما إجازة البيع وردعه لهما بإشأه رده وانما زعمت أن لهما إجازة البيع لأنه ليس ببيع حادث ألا ترى أنهم لو لم يتكلموا في البيع وردوا لإجازة حتى تضي الثلاث جاز ولو لم يتخارا ولم يردا ولا واحد منهما حتى تضي الثلاث كان البيع لازما كالبيع بالخيار قال ومن وجد عين ماله عنده مفلس كان أحق به إن شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس لأنه لا عليه الآن إنشاء فلا أجبره على ملك ما شاء إلا الميراث فإنه لو ورث شيئا فرده لم يكن له وكان للغرماء أخذه كباي أخذون سائر ماله ولكل واحد منهما إجازة البيع ورد في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء وأكرهوا لأن البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فمات وفلس فأراد أخذه بدون الصفة لم يكن له إذا لم يرض ذلك الغرماء لأنه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا ما أسلف عليه فإن كان من غير جنس ما أسلف عليه لم يكن عليه أخذه وإن أراد ذلك الغرماء لأن الفضل هبة وليس عليه أن يتب وله أن يأخذ ومن الغريم ما عليه بعينه وإن كان من جنس ما أسلف عليه لم يمه أخذه إذا رضى ذلك الغرماء وإن كرهه لا ضرر عليه في الزيادة وذلك في العبيد وغيرهم مما لا تكون الزيادة بخلاف غير الزيادة فلا اتصل الزيادة لما يصلح له النقص

### (باب كيف ما يبيع من مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لنا كم إذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أمثا يبيع عليه ويأمر المفلس بمحضور البيع أو التوكيل بحضوره إن شاء ويأمر بذلك من حضر من الغرماء فإن ترك

الغنية قبل الجنس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للسلميين حولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدريت له حتى أتته من ورأته ففرضت به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على قضتي ضمة وجبت من أراح الموت ثم أدركه الموت فارسلني فخلعت عمر فقال ما مال الناس قلت أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلة عليه بيئته فله سلبه فمقت فقلت من يشهدني ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فاقصصت عليه القصص فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله



ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين وما يباع من مال ذي الدين ضمان أحدهما رهون قبل أن يقام عليه والاخر غير رهون فاذا باع المرهون من ماله دفع عنه الى الميرثين ساعة يبعه اذا كان قد أثبت رهنه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه فان فضل عن رهنه شيء وقعه وجب مع ما باع مما ليس بهن حتى يجمع ماله وغرماءه فيفرق عليهم قال واذا باع رجل رهنه فيجزع مبلغ حقه دفع اليه ما مضى من ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذالدين رهن غريمه رهنًا لم يقبضه الميرثين حتى قام عليه الغرماء كان الرهن مفصولًا وكان الغرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهنًا وقبضه ثم قبضه صاحب الحق أو رهنه رهنًا فاسدًا بوجه من الوجوه لم يكن رهنًا وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كانا كل رجل واحد ولو رهنه رجلًا فقبضه ثم رهنه آخر بعدد فأعطى الأول جميع حقه وقبض من ثمن الرهن بقية الا يمكن للاخر فيها الا ما سائر الغرماء لانه لا يجوز له أن يرهن الاخر شيئًا فدرهنه فصار غير جائز الامر فيه قال ولو رهن رجل رهنًا لم يقبضه الميرثين وأقلس الرجل الراهن فالرهن مفصول وكل رهن مفصول فوجهه فهو مال من مال المفلس ليس أحد من غرمائه أحق به من أحد هم فيه معًا أسوة قال ولا يجوز رهن الثمري رؤس النخل والازرع فأما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما يجتهد ويحصد فيقبض

### (باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي للعالم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضروه ويحضر من حضر من غرمائه فيسألهم فيقول ارضوا عن أن أضاع ثمن ما بعت على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غريمي أن كان له حق معكم فان اجتمعوا على نفيه لم يعد وان اجتمعوا على غير ثمة لم يقبله لان عليه أن لا يولي الاثمة لان ذلك مال الغريم حتى يقضى عنه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه ولعله نظر عليه دين لغريمه كبعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه وان تفرقوا فدعوا الى ثقتين ضمهما قال وكذلك أكثر اذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلا وان طلبوا جعلا جعله الى واحد ليكون أقل في العمل وكان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائب ان كان معهم ويقول الغرماء احضروه فأحصوا أو وكلوا من شئهم ويقول ذلك الذي عليه الدين ويطلب أن يكون الموضوع على يديه المال ضامنا بأن يسلطه سلفا حالا فان فعل لم يجعله أمانة وهو يجد السبل الى أن يكون مضموما وان وجد ثمة لم يضمنه ووجد أو ثقتي منه لا يضمنه دفعه الى الذي ضمنه وان لم يدعو الى أحد أو يدعو الى غير ثمة اختار لهم قال وأحب الى فقير ولى هذا أن يرزق من بيت المال فان لم يكن له يجعل له شيئا حتى يشارطوه هم فان لم يتفقوا اجتهد لهم فلم يعطه شيئا وهو يجد ثمة يقبل أقل منه وهكذا يقول لهم فقير يصح على ما يباع عليه عن يريدي أحدان كان ثمة طعنا أو بقله الى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع ان جازع بالمال أو هم عن يدي ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وان لم يأوا استأجر عليهم بكيفية بأقل ما يجتهد واذا بيع مال المفلس لغريمه بعينه أو غرماءه بأعيانهم فسواءهم ومن ثبت معهم حقا عليه قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئا الى من اشتراه الا بعد أن يقبض منه الثمن وان وقف على يدي عدل أو يدي البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلك فن مال المفلس لا يضمنه المشتري حتى يقبضه فان قبضه المشتري مكانه ولم يعلم البائع ثم هرب أو أسهك فافلس فذلك من مال المفلس لامن مال أهل الدين وكذلك ان قبض العدل عن ما اشتري أو بعضه فلم يدفعه الى الغرماء حتى هلك فن مال المفلس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهد فيما باع على المفلس لانه بيع له ملكه في حوزته فهو بيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مال المال المبيع ولا يضمن القاضى ولا أمينه شيئا ولا عهدة عليهم ولا على واحد منهما وان بيع لغريم من مال المفلس شيء ثم اشتد رجوع به في مال المفلس

وسلب ذلك القليل  
عندى فأرضه منه  
فقال أو يكره رضى الله  
عنه لاه الله اذا لا يعد  
الى أسد من أسد الله  
تعالى يقاقل عن الله  
وعن رسوله فيعطيك  
سلبه فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
صدق فأعطيه اياه  
فأعطانيه فبعت الدرع  
وابتعت به مخرفا في بني  
سلة قاله لأول مال  
ثالثه في الاسلام  
وروي أن شربن علقمة  
قال بارزت رجلا يوم  
القادسية فبلغ سلبه  
اثني عشر ألفا فنظني  
سعد (قال الشافعي)  
رحمته الله والذي لا أشك  
فيه أن يعطى السلب  
من قتل مشركا مقبلا  
مقاتلا من أي جهة  
قتله مبارزا أو غير مبارز  
وقد أعطى النبي صلى الله  
عليه وسلم سلبا مرحبا  
من قتله مبارزا وأبو  
قتادة غير مبارز ولكن  
المقتولين مقبلان  
ولقتلهما مقبلين

### (باب ما جاء في العهد في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من بيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تفضيله أو بآخيه أو فكله سواء (١) لآثره لمن باع لليت الأكلية لمن باع لمحي والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولومات رجل أو أفلس وعليه ألف درهم ترك دارا فبعت بألف درهم فقبض أمين القاضى الألف فهلك من يده واستحققت الدار فلا عهدة على القريم التي باعها له والعهد على الميت المبيع عليه أو المفلس فإن وجد له مال يبيع ثم ردد على المشتري المعطى الألف لأنه لا يملك ما أخذ منه يبيع لم يملكه وأعطى القرم ما حقوقهم وإن لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار إلى الذي استحقها ويقال للمشتري الدار قد هلكت ألفك فأنت غريم الميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك في وجبت ليت مالا أعطيناك منه وإذا وجد غناه لم يخاصص فيه لا يقدم منكأ واحدا على صاحبه

### (باب ما جاء في الثاني بمال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يبدأ به ويجعل بيعه وإن كان يبلدا جماعة لم يتأنيده أكثر من ثلاث ولا يبلغ به أنة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قديرون أنه أن تؤني به ثلاث يبلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وإن كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤني بما كان ذلك فيه ثلاث دون ما ليس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت لأنه صلاحه كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال ويتأني بالسكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قبلت أو أعانها أو قاربها أو تناهت زيادتها على قدر مواضع السكنى وارتفاعها ويتأني بالارضين والعيون وغيرها بقدر ما وصفت بما يرى أهل الرأي أنه قد استوفى بها أو قارب أو تناهت زيادتها وما ارتفع منها تؤني به أكثر وإن كان أهل البلد يبيع بده إذا علموا زادوا فيه تؤني به إلى علم أهل ذلك البلد وإذا باع القاضى على الميت أو المفلس وفارق المشتري البائع من مقامهما الذي تباعا فيه ثمز بدهم يكن له رد ذلك البيع إلا يطيب نفس المشتري وأحب للمشتري لو رده أو زاد وليس ذلك بواجب عليه وللقاضى طلب ذلك إليه فإن لم يفعل لم ينظر له وأنفذهه والبيع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره في العهد كبيع الرجل مال نفسه لا يشترط

### (باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعقده وأقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء الرجل وبيعه وعقده وأقراره وقضاؤه بعض غرامه دون بعض جائز كراهه عليه مفسا كان أو غير مفلس وذادين كان أو غير ذين في إجازة عقده وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا مما فضل منه ولا إذا قام القرماء عليه حتى يصيره إلى القاضى وينبغي أن يضره إلى القاضى أن يشهد على أنه قد أوفى ماله عنه فإذا فعل لم يجزه حيث شاء أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يتلف وما فعل من هذا فيه قولان أحدهما أنه موقوف فإن قضى دينه أو فضل له فضل إجازة ما صنع من ذلك الفضل لأن وقفه ليس بوقف حجر أعانها هو وقف كوقف مال المريض فإذا صح ذهب الوقف عنه فكذلك هذا إذا قضى دينه ذهب الوقف عنه والثاني أن ما صنع من هذا باطل لأنه قد منعت ماله والحكم فيه قال ولا يمنع حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله وإذا باع تركه ولا هله قوت يومهم ولا يكفن هو ومن يلزمه أن يكفنه أم مات أو ما تو من رأسه بما يكفن به مثله قال ويجوز ما صنع في ماله بعد دفعه إلى القاضى حتى يقف القاضى ماله وإذا أقر الرجل بعد وقف القاضى ماله بدين رجل أو حق من وجهه من الوجوه وزعم أنه لم يمه قبل وقف ماله في ذلك قولان أحدهما أن إقراره

والحرب قائمة مؤنة ليست له إذا انهزموا أو انهزم المقتول وفي حديث أبي قتادة رضي الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتله عليه بيعة يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل فأعطاه النبي صلى الله

عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضربه ضربه فقد يده أو رجله ثم قتله آخر فإن سلبه للأول وإن ضربه ضربه وهو ممنوع فقتله آخر كان سلبه للآخر ولو قتله أثنان كان سلبه بينهما نصفيين والسلب الذي يكون للقاتل كل

(١) قوله لا ترام باع الخ كذا بالاصول بتدبير صغيره وهو عائد على العهد اما بمعنى الضمان أو بالتأويل بالذكور والاختلاف نراه دليل قوله كهي فتأمل كتبه مصححه

لازم له ويدخل من أقرله في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرلهم قبل وقف ماله وقامت لهم البيعة ومن قال هذا القول قال أجعله قياسا على المريض يقر بحق زمة في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرلهم في العصة وكانت لهم بيعة فهذا يحتمل القياس ويدخل أنه لو أقر بشئ مما عرف أنه لا يحبني عصبه ياب أو أودعه أو كان له بوجه زمة الاقرار ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يده وغير ذلك في حاله تلك كما يحتمل في الحال قبلها وفيه أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق زمة بوجه من الوجوه في شئ في ذمته أو في شئ مما في يده جعل اقراره لازما في مال ان حدث له بعده وأحسن ما يحتمل من قال هذا أن يقول وفي ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهته ماله لهم فيدون فيعطون حقوقهم فإن فضل فضل كان لمن أقرله وإن لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاضل من أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيعطى اقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون الامعروفا بغير وقف ويدخل هذا أنه محجور لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله وما وجدته من مال لا يعرفه ولا غرماء أو أعطاه غرماء ويدخله أن رجلا لو كان مشمورا عليه بالفقر وكان صاغرا أو غالا مغلسا في يده على ثمن مال وثياب ثمن مال جعلت الشاب والحلي له حتى يوفي غرماء حقوقهم ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا دلالة بوضع على يديها الجوارى ثمن ألف دينار وهي معرفة أنها لا تملك كبير شئ فنفلس يجعل لها الجوارى يبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل عاك في يده وإن لم يدعه وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فإن ذهب رجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لعله يلزمه لو يبيع عليه بعد فذكر أنه أتى فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فبياع ماله وعليه عهده ولا يصدق في قوله وهذا القول مدخول كثير الدخول والقول الأول قوي وأسأل الله عز وجل التوفيق والخبرة برحمته (١)

### (باب ما جاز في هبة النفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل هبة لرجل على أن يشبهه فقبل الموهوب له وقبض ثم أنفلس بعد الهبة قبل أن يشبهه فإن أجاز الهبة على الثواب خير الموهوب له من أن يشبهه ويرد عليه هبته إن كانت قائمة ببعضها لم تنتقص ثم جعل الواهب الخيار في الثواب فإن أنابه فبنيها أو أضعاف قيمتها لم يرض جعل له أن

### (١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

وإذا حبس الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى أو أعتق أو صدق بصدقة أو وهب هبة فإن أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد النفلس شئ إلا ترى أن الرجل قد يقبل اليوم ويصيب غدا مالا وكان أن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته ولا صدقته بعد النفلس فليبيع ماله وليقبضه للغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الجحر وليس من قبيل النفلس ولا يجوز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدا حتى يقضى دينه (قال الشافعي) ويجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذاك دين أو غير ذك دين وذو فاء أو غير ذك فواء حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فبنت عليه شئ أو أقرمته بشئ أنبى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أفضى دينه وفسلته ثم يهصى ماله وبأمره بأن يحجرت في السوم وبأمر من يسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا بقي عليه دين أحضره فأطلق الجحر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

قرب يكون عليه  
وسلحه ومنطقته  
وفرسه إن كان ذا كبه  
أو عسكه وكل ما أخذ  
من يده (قال الشافعي)  
رحمه الله والنفل من  
وجه آخر نقل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
من غنيته قبل تجديعها  
بصيرا وقال معبد بن  
السبيح كان يعطون  
النفل من الخس (قال  
الشافعي) رحمه الله  
نفلهم النبي صلى الله  
عليه وسلم من حجه كما  
كان يصنع بسائر ماله  
فبما فيه صلاح المسلمين  
وما سوى سهم النبي  
صلى الله عليه وسلم من  
جميع الخس لمن سماه  
الله تعالى فبنيها للأمام  
أن يحجرت إذا كسر  
العدو واشتدت شوكته  
وقبل من بازائه من  
المسلمين فينقل منه  
اتباع السنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
والأهل يفضل وقد روي  
في النفل في البسطة  
والرجعة للثمن

يرجع في هبته وتكون للفرعاء وان أناه أقل من قيمتها فرضى أجاز رضاه وان كرم ذلك الغرماء (قال  
الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا وهب فالهبة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه إلا بالعوض فلما كان  
العوض مجهولاً كانت الهبة باطلة كالوابعه بن غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض  
مجهول فكان البيع أشبه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولاً باطل (قال الشافعي)  
ولو فانت الهبة في يدى الموهوبه له فما أمله فرضى به فجاز وان لم يرض فله قيمته هبته ولو وهب رجل لرجل  
هبة لينيبه الموهوبه ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بغيرها فن جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب  
الى الواهب فان رضى بقليل وكره ذلك غرماءه جاز عليهم وكذلك لو رضى بثلث أو ثواب وقال لم أهبها لثواب  
وان لم يرض بقيتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان  
فانت عوت أو يبيع أو عتق فلا شيء للواهب لانه ملكه اياه ولم يشترط عليه شيئا وإذا كان على هبته  
فانت فلا شيء له لان الذي قد كان له قد فاق ولا يضمن له شيء بعينه كما يكون على شفعه فتتلف الشفعة  
فلا يكون له شيء

### (باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وله على الناس دينون الى أجل فمضى الى أجلها لم تحل  
جموته ولو كانت الدينون على الميت الى أجل فلم أعلم مخالفا حفظت عنه من لقيت بانها حالة تخص فيها  
الفرعاء فان فضل فضل كان لاهل الميراث ووصاها كان لله قال ويشبه والله أعلم ان يكون من جهة  
من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كأما أحق بما  
له بعد وفاته من ورثته فلو تركنا دينهم الى حلولها كما يدعيها في الحياة كنا منعنا الميت أن يترأثه ومنعنا  
الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من حجتهم أن يقولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي  
سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى  
عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفته من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا  
له أشبه أن يجعل قضاء دينه لأن نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت زائلا عنه فلا يصير الى غرمائه  
والى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه علق روحه بدينه  
وكان ماله معرضا أن يهلك فلا يؤدى عن ذمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه  
ثم يعطى ما بقى ورثته

### (باب ما حل من دين الغلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أفلس الرجل وعليه دينون الى أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين  
عن حفظت عنه الى أن دينه اتى الى أجل حالة حلول دين الميت وهذا قول ترجحه من أن ماله وقف وقف  
مال الميت وحل بينه وبين أن يقضى من شاء ويدخل في هذا أنهم اذا حكموا له حكم الميت انبغى أن  
يدخلوا من أقصره بشئ مع غرمائه وكذلك يخبر جرحون من يديه ما أقروا له لرجل كما يستعون ذلك للمريض  
يقر ثم عوت وقد يستعمل أن يباع لمن حل دينه ويؤخر الدين دينهم متأخر لانه غير ميت فانه قد عتق  
والميت لا يملك والله تعالى أعلم قال وما كان للميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحل لماله جموته  
ولا يتبلسه

واحدة والرابع في  
الاخرى وروى ابن عمر أنه  
نقل نصف السدس  
وهذا يدل على أنه ليس  
للتفعل حد لا يجاوز  
الامام ولكن على  
الاجتهاد

### (باب تفريق القسم)

(قال الشافعي) رحمه  
الله كل ما حصل مما غم  
من أهل دار الحرب من  
شيء قل أو كثر من دار  
أو أرض أو غير ذلك  
قسم الا لرجال البالغين  
قال امام فيهم مخبرين  
أن عين أو يقتل أو  
يفادى أو يسي وسبيل  
ماسي أو أخذ منهم من  
شيء على اطلاقهم سبيل  
الغنية وفادى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
رجلا برجلين وبنين  
للامام أن يعزل خمس  
ما حصل بعد ما وصفا  
كاملا ويقرأ أربعة  
أنجاسه لاهلها ثم

يحسب من حضر  
القتال من الرجال  
المسلمين البالغين ويرضخ  
من ذلك لمن حضر من

(باب ما جاء في حبس المفلس)

أهل القمة وغير الباقين  
من المسلمين والتساء  
فيفلهم شيئاً فظنوه  
ورضع لي قاتل أكثر  
من غيره وقد قبل  
برضع لهم من الجميع  
تعرّفوا عند الفرمان  
والرجال الذين حضروا  
القتال فيضرب كما  
ضرب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم للفرس  
سهمين والفراس سهما  
والراجل سهما وليس  
على الفرس شيئاً أعما  
عليه صاحبه لما  
تكلّف من اتخاذه  
واحتمل من مؤنته  
وذبح الله تعالى الى  
اتخاذه لهدوه ومن  
حضر بفرسين فأكثر  
لم يسطع الا الواحد لانه  
لا يسطع الا الواحد ولو  
أهم لانن لأهم لأكثر

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل مال يرى في يديه ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه فاقبضوا حقوقهم فإن أخرج المال أو وجب له نازر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يجبس وإن لم يظهر له مال ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم جبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء فإن ذكر حاجة دعى بالينة عليها أو أقل منه البينة على الحاجة وأن لا شيء له إذا كانوا عدواً خارجين به قبل الجبس ولا أحسبه وروى أحسبه وبعد مدة أقامها في الجبس وأطعفه ذلك كله بالله ما عاين ولا يجد لفرأته قضاء في نقد ولا عرض ولا وجبه من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرامعين لزومه إذا خلته ثم لا أعيد لهم إلى جبس حتى يأبوا بيئته أن قد أقاد مالاً بأن جواب بيئته أن قد رى في يديه مال سألته فإن قال طال مضاري لم أعمل فيه وأعلنت فيه فلم ينض أول يكن لي فيه فضل قبل ذلك منه وأحلفته أن شأوا وأن جسد جسسته أيضاً حتى يأتي بيئته كما جاء بها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها ولا أحلف في واحدة من الحبستين حتى يأتي بيئته وأسأل عنه أهل الخيرة به فيغير وحي حاجته ولا غاية لحسه أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الخاكم ما وصفت بكن له حسبه ولا ينبغي أن يغفل المسئلة عنه قال وجميع ما زعمه من وجه من الوجوه سواء من جنابة أو بوجه أو تعد أو مضاربة أو غير ذلك يصحون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مال يعنه فيأخذ منه ولا نشره فيه غيره ولا يؤخذ الحرف في دين عليه إذا لم يوجد جسد شيء ولا يجبس إذا عرف أن لا شيء له لأن الله عز وجل يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإذا جبس الغريم وفلس وأحلف ثم حضراً آخر لم يجدته جبس ولا عين إلا أن يجدته يسر بعد الجبس فجبس للثاني والأول وإذا جبس وأحلف وفلس وخلي ثم أقاد ما لا إجاز له فبما أقاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يجدته السلطان وفقاً آخر لا الوق الأول لم يكن وقف ولا غير رشيد وإنما وقف لجمعه ماله ويقسه بين غرامته بما أقاد آخر فلا وقف عليه وإذا فلس الرجل وعليه عرض موصوفة وعين من بيع وسلف وجنابة ومهر امرأة أو غير ذلك مما لزومه وجهه فكله سواء بخاص أهل العروض بغيرها ولم يفسأ أصحابهم اشتري لهم به عرض من شرطهم فإن استوفوا حقوقهم فذاك وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها وأقل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العروض أن يقوم لهم ما بقي من عرضهم عند التظلية الثانية فيشتري لهم لأنهم أن يأخذوا عرضهم إذا وجدوا ما لا يرضونهم إذا لم يجدوا ما لا يرضونهم

(باب ما جاء في الخلاف في التغليس)

قلت لا يعبده الله خالفاً أحدي التفلّس فقال نعم قال فبعض الناس في التفلّس فزع من أن الرجل إذا باع السلعة من الرجل بقدر أو إلى أجل وقضها المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البايع فيها وغيره من غرامه سواء . فقلت لا يعبده الله وما حجب فقال قال لي قائل منهم أ رأيت إذا باع الرجل أمة ودفعها إلى المشتري أم أملاكها المشتري ملكا حصصا مجمل وطزها قلت بلى قال أ رأيت لو وطئها فولدت له أرباعها أو عتقها أو وضفها ثم أفلس أترى من هذا شيئاً وتعلم أرباعها قلت لا فقال لانه ملكها ملكا حصصا . قلت نعم قال فكيف تنقض الملك الصحيح فقلت تنقضه عمالنا يعني في ولائهم لا ولا سلم عليه الآن بنقضه قال وما هو قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أ رأيت أن لم أنبت لك الخير قلت أذا تصير إلى موضع الجهل أو العائنة قال انما رواه أبو هريرة وتوحدته فقلت ما نعرف فيه غنى النبي صلى الله عليه وسلم رواية الأعمش أي هريرة وتوحدته وإن في ذلك لكفاية ثبتت عنهما السنة قال أفتوجدنا أن الناس يشنون لاهي هريرة رواية لم يروها غيره وأخبره قلت نعم قال وإن هي قلت قال أبو

هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنتبه ولم يروه أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت روايته غيره قال أجل ولكن الناس أجعوا عليها فقلت فذلك أوجب العجة علي أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون فيه إلى توحيه بان الله عز وجل يقول حمت عليكم أمهاتكم الآية وقال وأحل لكم ما وراءكم فقلت له وروى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب أناء أحكم فغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحملته فقلت الكلب ينحس الماء القليل إذا ولغ فيه ولم توهمه بان أبا قتادة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها لا تنحس الماء ونحن وأنت نقول لا تؤكل الهرة فتجعل الكلب قياساً عليها فلا تنحس الماء ولو غ الكلب ولم يروه إلا أبو هريرة فقال قلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا قبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم قبول خبره في موضع غيره والأفأنت تحكم فتقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى أشياء يروها غيره مما ذكرت وحدت المصراة وحدت الأحر وغيره أفنعلم غيره انفراداً رواية قلت نعم أو سعد الخدري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت وأكثرا المقتين اليهود كقول صاحبك إبراهيم الخثعي الصدقة في كل قليل وكثيراً أنتهت الأرض وقد يجدان تأويل من قول الله عز وجل وأوفوا عهدهم يوم حسانهم لم يذكر قديماً ولا ولا كثيراً من قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى بالسماء العشر وفيما سقى بالآلثة نصف العشر قال أجل قلنا وحدت أبي نعلبة الخثعي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره علمه الأمن وجه عن أبي هريرة وليس بالمشهور المعروف الرجال فقبلنا نحن وأنت وخالفنا الكيكون واحتجوا بقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي من أمر علي طاعة بطعه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وبقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عمير فزعمنا أن الرواية الواحدة تثبت بها الحجة ولا حجة في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت فكما وصفت قلت فإذا ما عمل هذا فلم يجعله حجة قال ما كانت محتجاً في أن لا نقول قولكم في التفلis الا هذا قلنا ولا حجة في فيه لاني قد وجدت نقول وغيره وتأخذ عمله فيه قال آخرنا قد روي عن أبي أي طالب رضي الله عنه شيهاً نقولنا قلنا وهذا بما لا حجة فيه عندنا وعندك لان مذهبهما دعا أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أن لا حجة في أحدهما قال فأنا قلنا لم نعلم أبداً ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم فزعموا يروى في التفلis قلنا ولا يروى عنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع قال فأكفينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا قلنا فيه الكفاية المغنية عما سواها ومسواها متابع لها لا يصح معها شيان وأفتها تغها وكانت به الحاجة إليها وان خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا نعم في الجملة ولا في ذلك في التزريع قال فاني لم أفر دعيما عت على قدسرتي فيه غير واحد من أهل ناحيتي وغيرهم فأخذوا بأحاديث وردوا أخرى قلت فإن كنت حجتهم على هذا فاشركهم فيه قال أذا برزني أن أكون بالخيار في العلم قلت فقل ما شئت فانك ذهمت ذلك من فعله فانتقل عن مثل ما ذهبت ولا تجعل المذموم حجة قال فاني سألت عن شيء قلت فسل قال ليف نقضت الملك الصحيح قلت أوتري للسئلة موضعاً فباري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ولكي أحب أن تعلني هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم رأيت داراً بها لك فيها شفعة ليس المشتري مالاً يجوز بيعه وهبته وصدقاته وصدقة فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبنائه قال نعم قلت فإذا جاء الذي له الشفعة أخذ ذلك من هوفي يده قال نعم قلت أفتراك نقضت الملك الصحيح قال نعم ولكي نقضته بالسنة قلت رأيت الرجل يصدق المرأة الأمة في دفعها إليها والغنم فتلد الأمة والغنم ليس ان

وجه الله القسم الكبير والضرع الصغير ولا أعف رازحاً وان أغفل فدخل رجل على واحدة منها فعدل لا يسهم له لانه لا يغني غناء الخيل التي يسهم لها ولا أعله أسهم فيما مضى على مثل هذه وأما يسهم للفرس إذا حضر صاحبه شيان من الحرب فارساً فأما إذا كان فارساً إذا دخل بلاد العدو ثم مات فرسه أو كان فارساً بعد انقطاع الحرب وجمع الغنمة فلا يضرب له ولو جاز أن يسهم له لانه ثبت في الديوان حين دخل لكان صاحبه إذا دخل ثبت في الديوان ثم مات قبل الغنمة أحق أن يسهم له ولو دخل يريد الجهاد فرض ولم يقاتل أسهم له ولو كان لرجل أجير يريد الجهاد فقد قيل يسهمه وقيل يخير بين أن يسهمه وقطرح الأجرة أو الأجرة ولا يسهمه وقيل يرضه (قال) ولو أفلت اليهم

مات الرجل أو المرائع قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها الهاقبل موت واحد منهما يكون له اعتراف الأمانة  
وبيعها وبيع الماشية وهي صحبة المالك في ذلك كله قال بلي قلت أفرايت أنطلقها قبل تفوت في الجارية  
ولا انقضت شيئا وهو في يديها قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والعقم إن لم يكن أولاداً ونصف  
قيمتها إن كان لها أولاد لأنهم حديد وفي ملكها قلنا فكيف تنقض الملك الصحيح قال المالك قلنا غارت له  
عنت في مال المفلس شيئا أدخل عليه في الشفعة والصدق مثله أو أكثر قال يحيى فيه كتاب أو سنة  
قلنا وكذلك يحتنف مال المفلس سنة فكيف خالفنا قلت الشافعي فأننا وافقك في مال المفلس إذا كان حياً  
ونخالفك فيه إذا مات وبجنتا فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعت (قال الشافعي) قد كان فيما قرأنا على  
مالك أن ابن شهاب أخبره عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل  
باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من عنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به فإن مات المشتري  
فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ بهذا قلت لانه مرسل ومن خالفنا من حكيمة قوله وإن  
كان ذلك ليس عندي به بغير مخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قولاً واحداً وثبت الحديث فلما صرتم  
الى ثمة ربه فارقتموه في بعض ووافقتوه في بعض فقال فلم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت  
به أو لي من قبل أن ما أخذت به موصول يجمع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والافلاس وحديث  
ابن شهاب منقطع ولم يخالفه غيره لم يكن مما ينبغي لأهل الحديث فلو لم يكن في تركه حجة الا هذا اتبعني لمن  
عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبي بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى  
ابن شهاب عنه مرسلان كان يروي كله فلا أدري عن رواده ولعله روى أولاً الحديث وقال برأيه آخره (قال  
الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق  
به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لا رواية وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مال الكاليع يجوز له فيها ما يجوز لذي المال في المال من وطء أمة  
وبيعها وعتقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان البائع التسلط على نقض  
عقده البيع كما يكون للشفيع أخذ الشفعة وقد كان الشراء صحيفاً كان المشتري لما فيه الشفعة لومات  
كان للشفيع أخذ الشفعة من ورثته كله أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يجدعين ماله عند  
معدم وإن مات كما كان لبايعه ذلك في حياته ماله وكذا قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة على كون عن الميت  
منع السلعة وانما عنه ورثوها ولم يكن لبيت منعها من أن ينقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كما فلا يكون  
للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان للميت أو أقل منه وقد جعلتم الورثة أكثر مما للورث الذي عنه  
ملكوه ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عن ماله منه لأنه ميت لا يفتد  
شيئاً أبداً والحى بفلس فترجى افادته وأن يقضى دينه فضعفتم الأقوى وقويت الأضعف وتركتم بعض  
حديث أبي هريرة وأخذتم ببعضه قال فليس هذا مما رويانا قلنا وإن لم ترووه فقد رواء ثقة فلا يوهنه  
أن لا ترووه وكثير من الأحاديث لم ترووه فلم يوهن ذلك

### (بلوغ الرشد وهو الحجز (١))

(قال الشافعي) رحمه الله الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا يملكان أموالهما قال الله  
عز وجل وابتلوا النيا حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولأننا كلواها  
اسرافاً وبداراً أن يكبروا (قال الشافعي) فدلّت هذه الآية على أن الحجز ثابت على النيا حتى يجمعوا  
خصتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والأنثى في ذلك سواء إلا أن يحتمل الرجل  
أو تحيض المراءة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أسرع قبل تحريز الغنمة  
فقد قيل يسهم له وقيل  
لا يسهم إلا أن يكون  
قتال فيقتال فأرى أن  
يسهم له ولودخل تجار  
فقتالوا لم أر أسان  
يسهم لهم وقيل  
لا يسهم لهم ولو جاءهم  
مدخل تنقض الحرب  
خفصروا منها شيئاً فقل  
أو فخرهم كره في الغنمة  
فان انقضت الحرب ولم  
يكن الغنمة مانع لم  
يشركوهم ولو أن  
قائداً فرق جنس في  
وجهين فغنت إحدى  
الفرقتين أو غنم العسكر  
ولم تغنم واحداً منهما  
شركوهم لأنهم جيش  
واحد وكلهم مرده  
لصاحبه فقدمت  
خيل المسلمين فغنوا

(١) كتب السراج  
البلقيش ما نصه الحجز  
هو في الأصل بعد  
الخلاف في الحجز  
والصدقات الموقوفات  
وهذا موضع في الترتيب  
وفيه بلوغ الرشد اه  
نقله معجمه

أنهم إذا جعوا البلوغ والرشد لم يكن لأحد أن يولي عليهم أموالهم وكأول ولاية أموالهم من غيرهم  
 وجاز لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية عن ولي آخر بمنأى وأول وان الذكر والامثي فمما سواه  
 والرشد والله أعلم بالصالح الذي حتى تكون الشهادة جائزاً وصالح المال وانما يعرف اصلاح المال بان  
 يختار البيم والاختيار يختلف بقدر حال المختار فان كان من الرجال ممن يتبدل فيخالط الناس استدل  
 بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحب وتوفر له والزيادة وأنه لا يتلفه  
 فيما لا يعود عليه نفقه كان اختياره ذا قريبا وان كان عن يمان عن الأسواق كان اختياره أبعد قليلا من  
 اختيار الذي قبله (قال الشافعي) وبدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن  
 شراءها محتاج اليه منها مع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن  
 النظر لنفسه في انفاقه ما دفع اليه ماله واختار المرأه مع علم صلاحها قبله بمخالطتها في البيع والشراء بعد  
 من هذا قليلا فيختبرها النساء وذو الحارم بها مثل ما وصفتنا من دفع النفقة وما ينشئ لها من الادم وغيره  
 فاذا أنسوا منها صلاحا لم تعطى من نفقتها كأوصفت في القلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها اليسير  
 منه فان هي أمطحت دفع اليها ما لم تنكح لا يزيد في ردها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كالإيزيد  
 في رشد القلام ولا ينقص منه وأيهما نكح وهو غير رشيد وولده ولي عليه ماله لا بشرط الله عز وجل أن  
 يدفع اليه إذا جع الرشد مع البلوغ وليس النكاح باحد منهما وأيهما صار الى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله  
 ما يفعل غيرهم من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس  
 الزوج من ولاية مال المرأة يسيل ولا يختلف أحد من أهل العلم عليه أن الرجل والمرأة إذا صار كل واحد  
 منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء في دفع أموالهما اليه الا انهما من البتة فاذا صار الى أن يخرجها  
 من الولاية فمهما كثرها بما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولي عليه غيره فان قال قائل  
 المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطى المرأة من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره  
 بالدفع الى البتة اذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لأن من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن  
 لأحد أن يولي عليه الا بالجماع يحدثه من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة أوحى بزمه لمسلم في ماله فاما  
 ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء فان فرق بينهما ففصل أن تأتي بربها على فرق بين المجتمع فان قال  
 قائل فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطى من ماله شيئا بغير إذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فلزمنا  
 أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم العقول فان قال فذكر القرآن قلنا الآية التي أمر  
 الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم فان  
 قال أقتصد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن  
 تمسوهن وقد فرضت لهن فريضة فنصف ما فرضت لهن الا ان يعفون أو يعفو الذي يبدع عقدة النكاح وان اعفوا  
 أقرب التقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير فدللت هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم  
 الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم ودلت السنة على أن  
 المرأة مسطرة على أن تعفون ماله وان يذهب الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب التقوى وسوى بين المرأة  
 والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفو اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع  
 بنصفه فعفا حازوا اذا لم يدفعه فكان لهما أن تأخذ نصفه فعفته حاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وتوا  
 النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مياضعا (١) في ايائهن ما فرض  
 لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجبه عليهم حق وجه  
 وحل للرجال أكل ما طاب لساؤهم عنه نفسا كحل لهم ما طاب لاجنبيون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا  
 هم لازواجهن عنه نفسا لم يفرق بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجه

باوطاس غنائم كثيرة  
 وأكثر الصاكر بحنين  
 فسر كروهم وهم مع  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولكن لو كان  
 قوم مقبين ببلادهم  
 فخرجت منهم طائفة  
 فغزو اليهم كروهم  
 وان كانوا منهم قريبا  
 لان السرايا كانت  
 تخرج من المدينة  
 فتغنم فلا يشركونهم  
 أهل المدينة ولو ان  
 ا ما بعث جيشين على  
 كل واحد منهما قائد  
 وأمر كل واحد منهما  
 أن يتوجه ناحية غير  
 ناحية صاحبه من بلاد  
 عدوهم فغنم أحد  
 الجيشين لم يشركونهم  
 الآخرون فاذا اجتمعوا  
 فغزو ما مجتبعين فهم  
 كجيش واحد

(باب تفسير ريق  
 الخس)

(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله فجعل في  
 ايائهن الخ كذا بالنسخ  
 التي عندنا ولعل في  
 زائد من النسخ اه  
 معجمه



من دفع حقوقهن وأحل ما بينهن عنه نفساً من أموالهن وحرم من أموالهن ما حرم من أموال الاجنبيين فيما ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن قطميراً فلا تأخذوا منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خفتن أن لا يقبلا أحد ودانته فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فأحلها إذا كان من قبل المرأة كحل للرجل من مال الاجنبيين بغير وقت متى قبلة ثلث وأقل ولا أكثر وحرمه إذا كان من قبل الرجل كالحرم أموال الاجنبيين أن يقبضوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منهما إن وصى في ماله وفي أن دين كل واحد منهما لأزله في ماله فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطى من ماله ما شئت بغير إذن زوجها وكان لها أن تحبس مهرها وتسهه ولا تضعه منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاه إلا نصف ما اشترت لها دونه إذا كان لها المهر كان لها حبسه وما أشبهه فان قال قائل فإن السنة في هذا قلت (أخبرنا) ماثل عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته أن حبيبة بنت سهل الانصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج صلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند باب في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يارسول الله فقال ما شأنك فقالت أنا ولأنا ثابت بن قيس لزوجها لما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فقد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يارسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذنها فأخذنها وجلس في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن مولاة صفية بنت أبي عبيدة أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم تذكر ذلك عبد الله بن عمر (قال الشافعي) فدللت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل لزوجها أخذها ولو كانت لا يجوز لها في ماله ما يجوز لرجل لا يحرم عليه من الرجل ما حل له خلعه فان قال قائل وأن القياس والمعقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا من يجوز له ماله وإذا كان ما لها يورث عنها وكانت تتعسف زوجها فيكون لها نفسي كثيرها من ذوى الاموال قال ولو ذهب ذهاب إلى الحديث الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطى من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكون زوجها ونيا لها ولو كان رجل أو امرأة اقترنت له شيئاً لم يحل له أن يأخذها لأن هبتها كهبته بغيره لزمه أن يقول لا تعطى من ماله أدرهما ولا يجوز لها أن تبيع فيه ولا تتباع ويحكم لها وعيها حكم المحجور عليه ولو زعم أن زوجها شرى لها في ماله ما شئت بالنصف فان قال نعم قيل فتصنع بالنصف الآخر ما شئت وتصنع بالنصف ما شاء فان قال ما قبل أو أكثر قلت فأجعل لها من ماله شيئاً فان قال ماله امرؤ له قبل له فحكم هو امرؤ حتى تقدره فان قال ليس امرؤ له قبل له فقيل فمأبجبت فهو لا شرى لها في ماله ما شئت وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من ماله أدرهما وليس ماله امرؤ فافتضه وليس زوجها وأبى لها ولو كان زوجها وأبى لها وكان سبقها أخر جناحاً لاتبها من يده ولينها غيره عليها من خرج من هذه الأقاويل لم يخرج أي أثر يبيع ولا فاس ولا معقول وإذا جاز لنا أن تعطى من ماله الثلث لا يزيد عليه فلم يجعلها مولى عليها ولم يجعل زوجها شريكاً لها ماله امرؤ فاني لا يبيع ولا يهي ممنوع من ماله ولا يخل بدينها بينه وبين غيرها بعد زمان أخرج الثلث والثلث بعد زمان حتى ينقضي ماله ما شاءها ماله ولا يخلها ولا يبيعها الله المستعان فان قال هو نكحها على اليسر قيل أفرايت أن نكحت مفلسة ثم أسرت بعد عتدهم أيدعها ماله فان قال نعم فقد أخرجها من الحجر وان قال لا فقد منعها ما تفرقه به أو رأيت إذا قال غره فلا أثر لاختراع ماله حاضر أو قيل أفرايت أن غر فصيل هي جله فوجدها غير جله أو غر فصيل هي مرسومة فوجدها مفلسة أن ينقص عنه من صداقها أو رده عليها شيئاً أو رأيت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً مرسوماً كغيره وأعلمنا أنهم لا تنكحه إلا اليسر ثم خدعها فصدق بالله كله فإذا جاز ذلك له فقد ظلمها

قال الله تعالى واعلموا  
أنما غنمتم من شيء الآية  
وروي أن جبر بن  
مطم قال إن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما  
قسم سهم ذي القربى  
بين بنى هاشم وبينى  
المطلب أنيته أنا  
وعثمان بن عفان رضي  
الله عنه فقلنا يارسول  
الله هؤلاء اخواننا من  
بنى هاشم لا ننكر  
فضلهم لكنك الذي  
وضعت الله به منهم  
أرأيت اخواننا من  
بنى المطلب أعطيتهم  
وركتنا وأغناقنا ربنا  
وقربائهم واحدة فقال  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اغناؤهم  
هاشم وبنو المطلب  
شيئاً واحداً هكذا  
بين أصابعه وروي جبر  
ابن مطعم أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم  
يعط بنى عبد شمس ولا  
بنى فوفل من ذلك شيئاً  
(قال الشافعي) فبعطى  
سهم ذي القربى في ذي  
القربى حيث كانوا ولا

بمعاملهم ماله ما باح له وان قال أجبرها بان يتنازل ما يتجهز به مثلها لان هذا مما يتعامل به الناس عندنا وذلك أن المرأة تصدق ألف درهم وتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مقبلة لا تجهز إلا بشياها وبساطها ومما يتعامل الناس به أن رجل المفلس ذا المروءة ينسج الموصرة فتقول يكون قميا على مالى على هذاتنا كعوا يستقيم من ماله او ما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللمحكم الحكم على ما يجب ليس على ما يحمل ويتعامل الناس عليه (قال الشافعي) والحجة عنك عنى من خالفنا بكثرهما وصفت وفى أقل مما وصفت حجة ولا يستقيم فيها قول الامعنى كتاب الله عز وجل والسنة والآثار والقياس من أن صدقها مال من ماله وان لها اذ بلغت الرشد أن تفعل فى ماله ما يفعل الرجل لافرق بينهما

### (باب الحجر على البالغين) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحجر على البالغين فى آيتين من كتاب الله عز وجل وهما قول الله تبارك وتعالى فليكنس ولليل الذى عليه الحق وليتق الله به ولا يبض منه شيئا فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليل له بالعدل (قال الشافعي) وانما خاطب الله عز وجل بفرأئنه البالغين من الرجال والنساء وجعل الاقرار به فكان موجودا فى كتاب الله عز وجل أن أمر الله تعالى الذى عليه الحق أن يعل هو وان أملاه اقراره وهذا يدل على جواز الاقرار على من أقر به ولا يأمر والله أعلم أحدا أن يعل لغيره البالغ وذلك أن اقرار غير البالغ وصيته وانكاره سواء عند أهل العلم فيها حفظت عنهم ولا أعلم اختلفوا فيه ثم قال فى المرأة التى عليها الحق أن يعل فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فليل وليه بالعدل وأثبت الولاية على الشبه والضعف والذى لا يستطيع أن يعل هو أمر وليه بالأملاء عليه لانه أفاضه فيما لا غنا فيه عنه من ماله مقامه (قال الشافعي) قد قيل والذى لا يستطيع أن يعل يحتل أن يكون الغلوب على عقله وهو أشبه معانيه والله أعلم والآية الاخرى قول الله تبارك وتعالى واتوا بالتيامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم فامر عز وجل أن يدفع اليهم أموالهم اذا جعوا ولو باعور رشدا قال واذا أمر بدفع أموالهم اليهم اذا جعوا أمر من كان فى ذلك دلالة على أنهم ان كان فيهم أحد الامر من دون الآخر لم يدفع اليهم أموالهم واذا لم يدفع اليهم فذلك الحجر عليهم كما كانوا لو أنس منهم رشدا قبل البلوغ لم يدفع اليهم أموالهم فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشدا لم يدفع اليهم أموالهم وبثبت عليهم الحجر كما كان قبل البلوغ وهكذا قلنا نحن وهى كل أمر يكمل بأمرين أو أمور فانقص واحد لم يقبل فزعنا أن شرط الله تعالى بمن رضون من الشهداء عدلان حران مسلمان فلو كان الرجلان حرين مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حرين أو عدلين حرين غير مسلمين لم تجز شهادتهما حتى يستكملوا التسلاث (قال الشافعي) وان التزلف فى الحجرين والله أعلم مكتفى به عن تفسيره وان القياس ليدل على الحجر أربيت اذا كان معقولا أن من لم يبلغ عن قارب البلوغ وعقل مجعوا عليه فكان بعد البلوغ أنسد تقصير فى عقله وأ كثر افساد الماله ألا يحجر عليه والمعنى الذى أمر بالحجر عليه فيه ولو أنس منه رشدا فدفع اليه ماله ثم علم منه غير الرشد أعد عليه الحجر لان حاله انتقلت الى الحال التى ينبغي أن يحجر عليه فيها كما يؤنس منه العدل فتجوز شهادته ثم تغير قدرته ان تغير فأنس منه عدل أجيزت وكذلك ان أنس منه اصلاح بعد افساد أعطى ماله والنساء والرجال فى هذا سواء لان اسم التيامى يجمعهم واسم الابتلا يجمعهم وان الله تعالى لم يفرق بين النساء والرجال فى أموالهم وان خرج الرجل والمرأة من أن يكونا مؤمليين جاز للآفة فى ماله ما جاز للرجل فى ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلطانها على ماله لسلطان الرجل على ماله لا يفرقان (قال الشافعي) فى قول الله عز وجل وابتوا التيامى انما هو واختبروا التيامى قال فيضرب الرجل والنساء بقدر ما يمكن فيهم والرجل الملازم للسوق والمخاطب للناس فى الاخذ والاعطاء قبل البلوغ ومعه وبعبده لا يغيب بعد البلوغ أن

يفضل أحد على أحد  
حضر القتال أو لم يحضر  
الاسم في الغيبة  
كسهم العامة ولا تقصير  
على غنى ويعطى الرجل  
سهمين والمرأة تسهما  
لأنهم أعطوا باسم  
القرابة فان قيل فقد  
أعطى صلى الله عليه  
وسلم بعضهم مائة  
وسق وبعضهم أقل قيل  
لان بعضهم كان ذوا ولد  
فاذا أعطاه حظه وحظ  
غيره فقد أعطاه أكثر  
من غيره والدلالة على  
حصة ما حكيت من  
التسوية أن كل من  
لقبت من علماء  
أصحابنا لم يختلفوا فى  
ذلك وان باسم القرابة  
أعطوا وان حديث  
جيسير بن مطعم أن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قسم بينهم  
القصر بين بنى هاشم  
(١) هذه الترجمة نقلها  
هنا السراج البلقينى من  
تراجم المساورب التى  
جرت عليها نسخ الربيع  
كتبه مصححه

يعرف حاله بما مضى قبله ومعه وبعد فيعرف كيف هو في عقله في الأخذ والاعطاء وكيف هو في دينه والرجل القليل الخالطة للناس يكون اختياره أبطأ من اختيار هذا الذي وصفت فاذا عرفه خاصة في مدة وان كانت أطول من هذه المدة فعلموه وجدوا نظرهم لنفسه في الأخذ والاعطاء وشهدوا أنه صالح في دينه حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذا إلى الرشد في الدين والمأثم وبؤمر وليها بدفع ماله عما ألهمها (قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصالح في دينها وحسن النظر لنفسها في الأخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وان كان ذلك منها أبطأ منه من الرجلين أقله خلطتها بالعامية وهومن الخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق المعتمنة لنفسها أجمل منه من الصائبة لنفسها كما يكون من أحد الرجلين أبعد فاذا بلغت المرأة الرشد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليها بدفع ماله اليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع إليه القليل من ماله فان أصح فيه دفعه إليه ما بقي وان أفسده كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا هذا وجهه من الاختيار حسنا والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة ماله أو الرجل فسواء كانت المرأة بكرًا أو متزوجة عند زوج أو وثيا كما يكون الرجل سواء في حاله وهي تلك من ماله ما عاكت من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تسكت فصد أقوال من ماله انتزع بها ما شاءت كما تصنع عساو من ماله

### (باب الخلاف في الحجر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلبعض الناس في الحجر فقال لا يجوز على حر بالغ ولا على حرة لاقية وان كانا سفهين وقال لي بعض من يذهب عن قوله من أهل العلم عند أصحابي أسألك من أين أخذت الحجر على الحرين وهما ما كان لأمورهما فذكرت له ما ذكرت في كتابي أو معناه أو بعضه فقال فله بدخل عليل فيمنى فقلت وما هو قال رأيت إذا اعتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت لا يجوز للولاء ولا لاكتساب أن يعتقا قال لا لا في اتلاف ماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لعبهما وجدهما واحد قلت نعم ذلك وكذا لو باع رجل فقال لعبت أو أقر رجل يمتي فقال لعبت لزمه البيع والاقرار وقيل له لعبت لنفسك وعليها قال أففسرتك العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال وبف وكلاهما اتلاف للمال قلت له ان الطلاق وان كان فيه اتلاف للمال فان الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير مباح قبله ويجعل له المحجور به ذلك المباح ليس تحريمه لئلا يله عليه غيره انما هو تحريم بقول من قوله أو فعل من فعله وكانا مسلمان على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلمان على تحريمه دون غيره ألا ترى أنه عوت فلا نورث عنه أمراته وبهها ويبيعهما فلا يحل لغيره بهته ولا يبيعه وورث عنه عبده وبيعه عليه فملكه غيره وبلى نفسه فيبيعه وبه فملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال انما هي متعة لا مال لمولاه تنفقه عليه وتنتع اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن في النكاح والتجارة فيكون له الطلاق والامساك دون سنده يكون إلى سيده أخذ ماله كله اذا لم يكن عليه دين لان المال ملك والفرج بالنكاح متعة لا ملك كالمال وقلت تأولت القرآن في العيين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على البالغين فتركته وقلت أنت تقول في الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال قولاً وكان في القرآن تنزيه يحتل خلاف قوله في الظاهر قلنا بقوله وقتلناه وأعلم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروي الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن أو غيره من أهل

وبني المطاب (قال الشافعي) رحمه الله ويفرق ثلاثة أحاس الحس على من سعى الله تعالى على الشامي والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام يحصون ثمروز ع ينهم لكل صنف منهم سهم لا يعطى لاحد منهم سهم صاحبه فقسمه في رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي هو وأي فاختلف أهل العلم عندنا في سهمتهم من قال رذعي أهل السهمان الذين ذكرهم الله تعالى معه لاني رأيت المسلمين قالوا فين سعى له سهم من الصدقات فلم يوجد رد على من سعى معه وهذا مذهب يحسن ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح والذي اختار ان يضعه الامام في كل أمر حسن به

الصدق في الحديث أو هما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر  
بمعاف قال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان فلا يحزن عليك فاعلم بذلك ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا ناسر بكل  
في بيعك فأتى علي عثمان فقال اجعل علي هذا فقال الزبير أنا ناسر بك فقال عثمان اجعل علي رجل شريك  
الزبير فبقي رضي الله عنه لا يطلب الجحر إلا وهو يراه وإن يروى كان الجحر باطلا لا لا ليحجر علي حرب بالغ وذلك  
عثمان بل كانهم يعرف الجحر في حديث صاحبك قال فان صاحبنا أبا يوسف رجع إلى الجحر قلت ما زاده  
رجوعه إليه فهو ولاهته تركه إياه أن تركه وقد رجع إليه فأنه أعلم كيف كان مذهبه فقال وما أنكرت  
قلت زعمت أنه رجع إلى أن الجحر إذا ولي ماله يرشد يؤنس منه فاسترى وباع ثم تغيرت حاله بعد رشد أحدث  
عليه الجحر وكذلك قلنا ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الجحر أبطل كل بيع باعه قبله وشراء أقرأيت الشاهد  
يعذل فتجوز شهادته ثم تغير حاله أن يقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيرا من يوم تغير قال فقد قال  
ذلك فأنكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شأما تقول في الجحر واليتامى من الرجال والنساء  
أحدمن أصحابك قلت أما أحدمن متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافا لشي مما قلت وقد  
بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحدا من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد  
روى لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة إذا تزوجت رجلا قال  
فقال فيه ما أقول ما لا يضر لك أن لا تسمعه ثم حكيت له شيئا كنت أحفظه وكان بحفظه فقال ما يشك  
الخطأ في هذا على سماع يعقل (قال الشافعي) فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا تزوجت  
رجلا بعتا يئنا رجبت أن تشتري بهما ما يتجهز به مثلها وكذلك لو سكنت بعشرة دراهم فإن طلقها قبل  
أن يدخل بها رجع عليها بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويلزمه أن يقاسمها روز وروزا ونسوحا  
قال فان قال قائل فأي دخل علي من قال هذا القول قبله يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد وعلى غيره  
فان قال ما هو قبله قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرستم لهن فريضة  
فنصف ما فرضتم وما فرض مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرد نصف مائة ليس فيه دنائير  
وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى فان قال قائل انما قلنا هذا لا نأمر أن واجب عليها (قال الربيع)  
يعني أن واجب عليها أن تجهز بما أعطاها وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهز به في قولهم وفي قول  
الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاها دنائير كانت أو غيرها لأنه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن شاء وهو معنى  
قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضتم

### (الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فما جاز في  
البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم يشعرو ببيع الصلح على ما يكون له من الجراح  
التي لها أثر وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الأمان ولا يجوز الصلح عندى  
الاعلى أمر معروف كالاجوز البيع الاعلى أمر معروف وقد روى عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين  
المسلمين الأصل ما حل حراما أو حرم حلالا ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذي  
لو كان بيعا كان حراما وإذا مات الرجل وورثته امرأة أو أولاد وكلالة فصلح بعض الورثة بعضها فان وقع  
الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمقوقهم أو أقرار بعقوقهم بمقوقهم وتفاضل المتصالحان قبل أن  
يتفرقا فالصلح جائز وان وقع على غير معرفة منهما ببلغ حقهما أو حق المصالح منهما لم يجز الصلح كالاجوز  
بيع مال امرئ لا يعرفه وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره وأدعى عليه جناية عمدا  
أو خطأ فصلحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء قبضه منه فإن كان الصلح والمدعى عليه يقر فالصلح

الاسلام وأهله من مد  
تعر أو أعداد كراع  
أوسلاح أو أعطاه أهل  
البلاد في الاسلام نفلا  
عند الحرب وغير الحرب  
اعداد الزيادة في  
تعزيز الاسلام وأهله  
على ماضع فيه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
فأنه أعطى المظففة  
ونقل في الحرب وأعطى  
عام حنين نفر من  
أصحابه من المهاجرين  
والانصار أهل حاجة  
وقضوا أكثرهم أهل  
حاجة ونرى ذلك كله  
من سببه والله أعلم  
وما احتير به الشافعي  
في ذوى القربى أن روى  
حديثا عن ابن أبي ليلى  
قال لقيت عليا رضي  
الله عنه فقلت له بأني  
وأبي ما فعل أبو بكر  
وعمر في حقكم أهل  
البيت من الخس فقال  
علي أما أبو بكر رحمه  
الله فلم يكن في زمانه  
أخماس وما كان فقد  
أوفاه وأما عمر فلم يزل  
يهيئنا حتى جاء ممال

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل  
 حقهما ويرجع المدعى على دعواه والمعطى بما أعطى وسواء إذا أقضت الصلح قال المدعى قد أبرأناك مما  
 ادعت عليك أو لم يلقه من قبل أنه انما أبرأه على أن يتله ما أخذ منه وليس هذا بأكثر من أن يبيعه البيع  
 الفاسد فإذا لم يتله ففساد يرجع كل واحد منهما على أصل ما كنه كما كان قبل أن يتبايعا فإذا أراد الرجلان  
 الصلح وكره المدعى عليه الإقرار فلا بأس أن يقرر رجل أحبني على المدي عليه بما ادعى عليه من جناية أو  
 مال ثم يؤدى ذلك عنه مصحفاً فيكون صحيحاً وليس الذي أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدعى  
 عليه ولا الصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه الآن بعقد أصلهما على  
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما تدا عا قبل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقا في دار فآقر له بدعواه  
 وصالحه من ذلك على ابل أو بقر أو غنم أو رقيق أو زمر موصوف أو دنائير أو دراهم موصوفة أو طعام إلى أجل  
 مسمى كان الصلح جائزا كما يجوز لزوم بيع ذلك إلى ذلك الأجل ولو ادعى عليه شخصان دار فآقر له به ثم صالحه  
 على أن أعطاه بذلك بيتا ممر وفان الدار ملكة أو سكنى له عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لو اقتسمه أو تشاركى  
 شقه صاله في دار ولكنه لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقتا كان الصلح فاسدا من قبل أن هذا  
 لا يجوز كما لو ابتدأ حتى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الوصلح على أن بكر به هذه الأرض سنين بزرعها أو  
 على شخص من دار أخرى سمي ذلك وعرف جاز كما يجوز في البيع والكسراء وأذا لم يسم له بجزء لا يجوز في  
 البيع والكسراء (قال الشافعي) ولو أن رجلا شرع ظله أو جنا على طريق فآقر له شخصاً به رجل لبعنه  
 منه فصالحه على شيء على أن يبعه كان الصلح باطلا لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان اشترعه غير  
 مضر حتى يبيعه ويشتريه وان كان مضرا منه وكذلك لو أراد اشترعه على طريق رجل خاصة ليس يتأخذ  
 أو ليقوم فصالحه أو صالحوه على شيء أخذ منه على أن يبعوه بشرعه كان الصلح في هذا باطلا من قبل أنه  
 انما اشترعه في جده ارتفعه وعلى هواه لا يملك ما تحت ولا ما فوقه فإن أراد أن يثبت خشبة ويصع يبيعه  
 وينهم الشرط فيجعل ذلك في خشب يجعله على جذرائهم وجدارهم فيكون ذلك شراء على الخشب ويكون  
 الخشب بأعيانه موصوفاً أو موصوف الموضع أو يعطهم شيئاً على أن يقرروا له خشب بشرعه وينهون  
 على أنفسهم أنهم أقروا له يجعل هذا الخشب وبلغ شرعه حتى عرفوه فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه  
 قال وإن ادعى رجل حقا في دار أو أرض فآقر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبد أو ركب دابة  
 أو زراعة أرض أو سكنى دار أو شيء مما يكون فيه الأجزاء ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح  
 جائز ولو رثة المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة وما صالحهم عليه المصالح (قال الشافعي) ولو  
 كان الذي تلف الدابة التي صالح على ركبها أو المصالح الذي صالح على سكنه أو الأرض التي صولح على  
 زراعتها فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شأ فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الأمانة  
 وإن كان بعدما أخذ منه شأ من الصلح بقدر ما أخذان كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح  
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صولح عليه قال وهكذا الوصلح على عبد يبيعه أو ثوب يبيعه  
 أو دار يبيعه فله قبضه حتى هلك انتقض الصلح ورجع على أصل ما آقر له ولو كان صالحه على عبد بصفة  
 أو غير صفة أو ثوب بصفة أو دنائير أو دراهم أو كسبل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل الصفة  
 التي صالحه عليها ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صالحه على أذرع من دار مسماة  
 وهو يعرف أذرع الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا أكبر من أجزاء وإن كان صالحه على أذرع وهو  
 لا يعرف الذرع كله لم يجز من قبل أنه لا يدري كم قدر الذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر أو أقل ولو صالحه على  
 طعام جراف أو دراهم جراف أو عبد جراف أو عبد جرافان استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل  
 القبض بطل الصلح ولو كان صالحه على عبد يبيعه ولم يرد العبد فله خيار الرؤية فإن اختار أخذه جاز الصلح

السوس والاهواز أو

قال مال فارس الشافعي

يشك وقال عرفي

حديث مطر وحديث

آخران في السلمين

خلة فإن أحبتهم تركتم

حكمكم فخلعناه في خلة

المسلمين حتى يأتينا مال

فأوفيتكم حكمكم منه

فقال العباس لا تطعمه

في حقا فقلت يا أبا

الفضل السلانم أحق

من أجاب أمير المؤمنين

ورفع خلة المسلمين فتوفى

عمر قبل أن يأتيه مال

فقبضينه وقال الحكم

في حديث مطر

أو الآخران عمر رضى

الله عنه قال لكم حقا

ولا يبلغ على إذ كثر

أن يكون لكم كله فإن

شتم أعطيتكم منه

بقدر ما أرى لكم فأينا

عليه الا كله فأنا أن

يعطنا كله (قال

الشافعي) رحمه الله

لنازع في سهم ذي

القربى ليس مذهب

العلاء في القديم

والحديث أن النسي

وان اختار ردده الصلح (قال الربيع) قال الشافعي بعد لا يجوز شراء عبدي عنه ولا غيره الى أجل  
 ويكون له خارروته من قبل أن البيع لا بعد بيعه عن يراها المشتري والبايع عند تبايعهما وبيع صفة  
 مضونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الارض وهذا العبد الذي بيعته الى أجل ان  
 تلف بطل البيع فهذا مرة يت فيه البيع ومرة يبطل فيه البيع والبيع لا يجوز إلا أن يتم في كل حال  
 (قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعينه مما كان غائبته فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)  
 رجع الشافعي عن خارروته شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فله أن يده وبه عيب رجع بقية  
 العيب ولو لم يجد عيباً ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لقاض العبد الخيار في أن يحجز  
 من الصلح بقدر ما في يده من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)  
 الذي يذهب اليه الشافعي أنه إذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لأن الصفقة جفت شيئين حلالاً  
 وحراماً فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقاً في دار فأقره رجل أجني على المدعي  
 عليه وصالحه على عبده بعينه فهو جائز وان وجد بالعبد عيافره واستحق لم يكن له على الاجنبي شيء ورجع  
 على دعواه في الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الاجنبي صلحه على ذنابه أو ذراهم  
 أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه عتق تلك الذناب والذراهم وذلك  
 العرض بتلك الصفة ولو كان الاجنبي انما صلحه على ذنابه بأعبائه فهي مثل العبد بعينه يعطيه أياها  
 وان استحق أو وجد عيافره لم يكن له على الاجنبي تباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والاجنبي  
 اذا كان صالحاً بغير أن المدعي عليه فطوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعي عليه وانما  
 يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصلح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فصالحه على بيت  
 معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزاً أو على سطح معروف بيت عليه كان جائزاً فان انهدم البيت أو  
 السطح قبل السكنى رجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى تم من الصلح بقدر ما سكن وبات وانقض  
 منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقاً في دار وهي في يد رجل عارية أو ودبعة أو كراء تصادقاً على ذلك أو قامت  
 به بينة فلا خصومة بينه وبين من الدار في يده ومن لم ير أن يقضى على الغائب لم يقبل منه فباينة وأمره ان  
 خاف على بيته الموت أن يشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يده أقره بدعواه لم يقض له بأقراره لأنه أقره  
 فيما لا تملك ولو صلح عليه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصلح متطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل  
 قبلها من الاجنبي يصلح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئاً لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يحجز الصلح  
 وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقره فإذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجلها فقال أنت صادق  
 فيما ادعت على فصلحه منه على شيء كان جائزاً لا يجوز لو صادق على شراء لا يعلم الا بقوله ما وان لم يسم  
 الشراء فقال هذا ما اشتريت مثلاً ما عرفت وعرفت فلا تباعة في قلبه بعدها في شيء مما اشتريت مثلاً ولو كانت  
 الدار في يد رجلين فنداعياها فاصطالحا على أن لاحدهما الثلث والآخر الثلثين أو يئمان الدار ولا آخر  
 ما بقي فان كان هذا بعد اقرارهما بجائز وان كان على الجحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى  
 رجل على رجل دعوى فصلحه منها على شيء بعدما أقره بدعواه غير أن ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه فقال  
 المصلح للذي ادعى عليه ما تملك من هذه الارض وقال الآخر بل ما تملك من ثوب قال قول فوله معينه  
 ويكون خصمها في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنهم اذا اختلفا في الصلح تخالفا  
 وكاعلى أصل خصوصتهما مثل البيع سواء اذا اختلفا تخالفا لم يكن بينهما بيع بعد الاعيان (قال  
 الشافعي) ولو كانت دار بين ورثة فادعى رجل فيها دعوى وبعضهم غائب وأحضر فأقره أحدهم ثم صلحه  
 على شيء بعينه ذنابه وذراهم مضونة فالصلح جائز وهذا الوارث المصلح متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء

اذا كان منصوباً وصافي  
 كتاب الله مينا على  
 لسان نبيه صلى الله  
 عليه وسلم وأفعله أن  
 عليهم قبوله وقد ثبت  
 سهمهم في آيتين من  
 كتاب الله تعالى وفي فعل  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بحبر الثقة  
 لا معارض له في اعطاء  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم غنيا لأدين عليه  
 في اعطائه العباس بن  
 عبد المطلب وهو في  
 كثر ما له يقول عامة  
 بني المطلب دليل  
 على أنهم استحقوا  
 بالقرابة لا بال حاجة كما  
 أعطى الغنيمة من  
 حضره لا بال حاجة  
 وذلك من استحق  
 الميراث بالقرابة  
 لا بال حاجة وكيف جاز  
 أن تريد بطل البين  
 مع الشاهد بان تقول هي  
 بخلاف ظاهر القرآن  
 وليست بخلافه ثم تجد  
 سهم ذي القربى  
 منصوباً في آيتين من  
 كتاب الله تعالى ومعهما

فما أدى عنهم لانه أدى عنهم بغير أمرهما اذا كانوا مكرين بالدعواه ولو صالحه على أن يحقه له دون اخوته فأنما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له واثنت لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذ منه وكان لا تحرمه فأقر له به نصيب من حقه (قال الشافعي) ولو أن دارا في يدي رجلين ورثها فادى رجل فيها حقا فأنكر أحدهما وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائز وان أراد أحد أخوان بأخذ الشفعة مما صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعى اراق في رجل واحد وقالاهي ميراث لنا عن أينا أو أنكر ذلك الرجل ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي أقر له به على شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقر له بالنصف لانهما نسب ذلك اليه بينهما نصفين ولو كانت المسئلة بحالها فادى كل واحد منهما عليه نصف الارض التي في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبجدا لا حكر كان النصف الذي أقر له به دون المجموع وكان المجموع على خصومته ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه ولو أقر لأحدهما بجميع الارض وأما كان يدعى نصفها فان كان لم يقرب لا تحريم أن له النصف فله الكل لا يرجع به عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان أن يرجع عليه بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل دارا ميراثا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فأقر له بها وصالحه بعد الاقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية إن شاء أتمها وإن شاء لم يبقها وان كان لم يقرب له الأعلى أن يسكنها فالصلح باطل وهما على أصل خصوصتهما ولو أن رجلا اشترى دارا فبناها مسجدا ثم جاء رجل فادعاهما فأقر له بالفي المسجد بادعى فان كان فضل من الدار فضل فهو له وان كان لم يتصدق بالمسجد فهو له ورجع عليه ببقية ما هدم من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال وان أنكر المدعى عليه فأقر والذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصلح جائزا وإذا باع رجل من رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شيئا فأقر البائع له وصالحه فالصلح جائز وهكذا لو غصب رجل من رجل دارا فباعها أو لم يبيعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصالحه بعد الاقرار من دعواه على شيء كان الصلح جائزا وكذلك لو كانت في يده عارية أو ودیعة وإذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فأقر له بها ثم حجه ثم صالحه فالصلح جائز ولا يضره الجحد لانها ثبتت بالاقرار الاول اذا تصادقا أو قامت بينة بالاقرار الاول فان أنكر المصالح الأخذ لمن الدار أن يكون أقر له بالدار وقال انما صالحته على الجحد فالقول قوله مع عينه والصلح مردود وهما على خصوصتهما ولو صالح رجل من رجل مدعى أقر له بهما على خدمة عدسة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم يلزم على المصالح أن يشتري له عبدا غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبدا غيره بخدمة قال وهكذا لو كان له سكن بيت فهدمه انسان أو انه هدم ولو كان الصلح على خدمة عبد بعينه سنة فباعه المولى كان للشئري الخيار إن شاء أن يبيع البيعة ويكون لهذا الملك ولهذا الخدمة فعل وان شاء أن يرد البيع رده وبه نأخذ وفيه قول ثان ان البيع منتقض لانه يحول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بحالها فاعقبه السيد كان العقب جائزا وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع هاهنا السيد لان الاجارة بيع من البيوع عندنا لان تنقضاء مادم المستأجر سالما قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره وبأجر غيره في مثل عمله وليس له أن يخرج من المصر الاذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها للمدعي عليه وصالحه متاعا على عبد قيمته مائة درهم وما أتدبرهم والعبد بعينه فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حرا وعبد فسواء ذلك كله وللصالح الخيار أن يقبض العبد ثم يقبضه أو يسله فباع أو يرد على سيده وينقض الصلح وليس له أن يبيع من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جائزا ولو كان كعبد اشتراه ثم جنى

سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قدره  
أرأيت لو عارضك  
معارض فأثبت سهم  
ذي القسري وأسقط  
البشام والمساكين  
وابن السبيل ما جئت  
عليه الا كهي عليك

(تفريق ما أخذ من  
أربعة أخماس التي  
غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رحمه  
الله وينبغي للوالي أن  
يحصي جميع من في  
البلدان من مقاتلة  
وهم من قدام حتم أو  
استكمل خمس عشرة  
سنة من الرجال ويحصي  
الزيرة وهم من دون  
الحتم ودون خمس  
عشرة سنة والنساء  
صغيرهم وكبيرهم  
ويعرف قدر نفقاتهم  
وما يحتاجون اليه من  
مؤنتهم بقدر معاش  
مثلهم في بلدانهم  
ثم يعطى المقاتلة في كل  
عام عطاءهم والزيرة  
والنساء ما يكفهم  
لستهم في كسوتهم

ونفقاتهم طعاما أو قوته  
دراهم أو ذنانير يعطى  
المنفوس شيئا ثم يزداد  
كلما كسره على قدر  
مؤنته وهذا يستوى  
لأنهم يعطون الكفاية  
ويختلف في مبلغ  
العطاء باختلاف أسعار  
البلاد وحالات الناس  
فإن المؤنة في بعض  
البلدان أثقل منها في  
بعض ولا أعلم أصحابنا  
اختلفوا في أن العطاء  
للكفاية حيث كانت  
انما يكون من البقية  
وقالوا بالأس أن يعطى  
الرجل لنفسه أكثر  
من كفايته وذلك أن  
عمد رضى الله عنه بلغ  
في العطاء شدة آلاف  
وهي أكثر من  
كفاية الرجل لنفسه  
ومهم من قال خسة  
آلاف بالبدنة وبغزو وإذا  
غزى وليست بأكثر  
من الكفاية إذا غزى  
عليها بعد الغزى  
(قال الشافعي) وهذا  
كالكفاية على أنه يغزو  
وإن لم يغزى كل سنة

في يده قال ولو كان وحده بالعدي لم يكن له أن يردده ويحبس المائة لأنها صفقة واحدة لا يكون له أن  
يردها إلا معا ولا يحجزها إلا معا الآن يسألك المردود عليه ولو كان استحق كان له الخيار أن يأخذ  
المائة بنصف الصلح ويرد نصفه لأن الصفقة وقعت على شيتين أحدهما ليس البائع وليس المشتري أمسا كله  
في العيب أمسا كله إن شاء (قال الربيع) أصل قوله أنه إذا استحق بعض المصالح به أو المبيع به بطل الصلح  
والمبيع جميعا لأن الصفقة جعت شتين حلالا لحرمان فطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان  
الاستحقاق في العيب في الدراهم وانما يباعه بالدراهم بأعنيها كان كهي في العبد ولو يباعه بدراهم بمسما  
رجع بدراهم مثلها ولو كان الصلح بعبد وزاده الأخذ لعبد أو فاستحق العبد انتقض الصلح وكان على  
دعواه وأخذونه الذي زاده الذي في يده الدار وإن وجدته قائما أو قيمته إن وجدته مستهلكا ولو كانت المسئلة  
بالحالها وقاضا بخرج العبد جرم لم يكن له أن ينقض الصلح وهذا مثل رجل اشترى عبدا ثم جرح عبده قال  
ولو كانت المسئلة بمحالها في العبد والثوب فوجدها بالثوب عيبا فله الخيار بين أن يكره أو يردده وينقض  
الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفقة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح الآن يسألك أن يأخذ  
مبيع العبد ولا يرجع بقية العبد (قال الربيع) إذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير  
هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم وزاده المدعى عليه عبدا أو غيره ثم خرج  
العبد الذي قبض أيهما كان خرابا بطل الصلح وكان كرجل اشترى عبدا ثم جرحا ولو كان العبد الذي  
استحق الذي أعطاه المدعى أو المدعى عليه قبل الذي استحق في يده العبد انتقض الصلح الآن ترضى بترك  
نقضه وقبول ماصار في يديك مع العبد لا تكرر على نقضه وهكذا يجزى ما استحق بمصالح عليه ولو كان  
هذا سلما فاستحق العبد المسلم في الشيء الموصوف إلى الأجل المعلوم بطل السلم (قال الشافعي) ولو كان  
المسلم عبدا بقيمة واحدة فاستحق أحدهما كان للسلم له الخيار في نقض السلم ورد العبد الباقي في يده  
أو أنفاذاً للمبيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه إلى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله  
وينفسخ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يد رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا  
العرصة والعروة بينهما نصفين لأنها في أيديهما معا وإن أحب كل واحد منهما أحفظها صاحبه على دعواه  
فإذا اختلفا فهي بينهما نصفين ولو لم يحلفا وأصلها على شيء أخذها أحدهما من الآخر باقرار منه بحقه جاز  
الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا ومنزل السفلى في يد أحدهما يد والعلوي في يد الآخر يد فتداعيا  
عرصة الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت وإذا كان الجدار بين دارين أحدهما رجل والاخرى لآخر  
وبينهما جدار ليس بمصل وبناء واحد منهما اتصال البنيان انما هو ملصق أو متصل وبناء كل واحد منهما  
فتداعيا ولا يثبت لهما حلفا وكان بينهما نصفين ولا تنظر ذلك إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف  
البن ولا معاقبة القطع لأنه ليس في شيء من ذلك دلالة ولو كانت المسئلة بمحالها لاحتدع  
ولا شيء إلا خرفه عليه أحفظهما أو أقررت الجذوع بمحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد  
يرتفع بجدار الرجل الجذوع بأمره وغيرا أمره ولو كان هذا الحائط متصلا بيناه أحدهما اتصال البنيان  
الذي لا يحدث مثله الأمن أو البنيان ومنقطعان بناء الآخر جعلته للذي هو متصل بيناه دون الذي هو  
منقطع من بنائه ولو كان متصلا اتصالا يحدث مثله بعد كمال الجدار يخرج منه لبنه ويدخل أخرى أطول  
منها أحفظتها وجعلته بينهما نصفين وإن تداعيا في هذا الجدار ثم اصطفا منه على شيء يتصادق منهما على  
دعواهما أجزت الصلح وإذا قضيت بالجدار بينهما لم يجعل واحد منهما أن يقع فيه كونه لا يبنى عليه بناء  
الأذن صاحبه ودعوتهما إلى أن تقسمه بينهما إن شاء فإن كان عرضه ذراعا أعطيت كل واحد منهما شبرا  
في طول الجدار ثم قلت له إن شئت أن تزيد من عرض دارك أو ينيل شبرا آخر ليكون لك جدارا خالصا



فذلك لأن شئت بقدره بحاله ولا تقاسم منه قافره وإذا كان الجدار بين رجلين فهدمه ثم اخطط على أن يكون لاحدهما نكته وللآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناه فالصالح فيه باطل وإن شأنا أقسم بينهما أرضه وكذلك أنشاء أحدهما دون الآخر وإن شأنا تركاه فإذا بنياه لم يجز لأحد منهما أن يفتح فيه بابا ولا كوة إلا بأذن صاحبه (قال الشافعي) وإذا كان البيت في بدرجل فادعاه آخر واصطط على أن يكون لاحدهما سطحه ولا بناء عليه والسفل للأخر فاصل ما أذهب السمس الصلح أن لا يجوز لأعلى الأقرار أن تقارا أجزت هذا بينهما وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله وأجزت فيما أقبله به الآخر ما شاء إذا أقر أنه أن يبنى عليه ولا يخير إذا بنى (١) وسواء كان عليه علوه أو لم أجزه الأعلى أقراره ولو أن رجلا باع علوية لبناء عليه على أن لشترى أن يبنى على جداره ويسكن على سطحه وسعى متى البناء أجزت ذلك كما جاز أن يبيع أرضا لبناء فلو أفرق بينهما الألف خصله أن من باع دارا لا بناء فيها فلا يشتري أن يبنى ما شاء ومن باع سطحها بأرضه أو أرضا ورؤس جدران احتجب الذي أن أعلم كم يبلغ البناء لأن من البناء ما لا تحمله الجدران قال ولو كانت دار في يد رجل في سفلها درج إلى علوها فتدعى صاحب السفل والعلو الدرج والدرج بطريق صاحب العلوه فهي لصاحب العلو دون صاحب السفل بعد الأعيان وسواء كانت الدرج معقودة وغير معقودة لأن الدرج إنما تنفذ عرا وإن ارتفع عما تحتها ولو كان الناس يتخذون الدرج للترقي ويجعلون ظهورهم درجة لا بطريق من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل والعلو لأن فيها متفتحين أحدهما بيد صاحب السفل والآخر بيد صاحب العلو بعد ما أحلقهما وإذا كان البيت السفلي في بدرجل والعلوي في يد آخر فتدعى عليه فالفصل بينهما السقف في يد كل واحد منهما هو سقف السفل مانع له وسطح العلو أرضه فهو بينهما متفتحين بعد أن لا تكون بينة وبعد أن يصفها عليه وإذا اصطط على أن ينقض العلو والسفل لعلهما أوقى أحدهما وغيره فذلك لهما وبعد أن معا البناء كما كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء إذا كان هدمه على أن يبنيه أو هدمه بغيره وإن سقط البيت لم يجز صاحب السفل على البناء وإن قطع صاحب العلو بأن يبنى السفل كما كان يبنى علوه كما كان فذلك وليس له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها ومتى جاء صاحب السفل بقيمة بنائه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل إلا أن يختار الذي يني أن يهدم بناءه فيكون ذلك له وأصل لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض وإن تصادف على أن صاحب السفل امتنع من بنائه وبناءه صاحب العلو بغير قضاء قاض فجازت كهب قضاء قاض وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت حتى انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شرع في دار الرجل منها إلا أن يشاء رب الدار تركه فإن شاء تركه فذلك له وإن أراد تركه على شيء يأخذ منه فليس يجاز من قبل أن ذلك أن كان كراء أو شراء فاتما هو كراء أو شراء ولا قرار ولا بأس بتركه على وجه المعروف وإذا تداعى رجلان في عشرين أو ثلثين أو عشرين أو عشرين دعوى فاصطط على أن يترك واحد منهما صاحبه من دعواه في إحدى العشرين أو الثلثين أو أجمعين على أن لهذا أحدهما العين ثامة ولهذا هدمه العين ثامة فإن كان بعد اقرار بينهما فالصلح جائز كالمجوز شراء بعض عين بشره بعض عين وإذا كان التهرير بين قوم فاصططوا على إصلاحه بيناه أو كبس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهم سواء فذلك جائز فإن دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجز للمتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر وكذلك لو كان فيه ضرر لم يجز والله أعلم ويقال لهؤلاء أن شئت فقلوا بالعمار فواخذ هذا ما معكم ومتى شئت أن تهديموا العماره دمتوها أو أنتم ما تكون العماره دونه حتى يعطيك ما يلزمه في العماره وتلكها معكم

(قال) ولم يختلف أحد قلته في أن ليس المالك في العطاف حق ولا الأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فممن من قال أسوة بين الناس فإن أبى بكر رضى الله عنه حين قال له عمر أتحصل لأذن جاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ومجبروا ديارهم كدخل في الإسلام كرها فقال أبو بكر أعما علوه وأعما أجورهم على الله وأعما الدنيا بلاغ وسوى على ابن أبي طالب رضى الله عنه بين الناس ولم يفضل (قال الشافعي) رجه الله وهذا الذي أخشاه وأسأل الله التوفيق وذلك أني رأيت الله تعالى قسم الموارث على العدد (١) قوله ولا يخير إذا بنى وسواء كذا لا اصول التي عندنا وتأمل معجمه

وهكذا العين والبئر وإذا ادعى رجل عود خشة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من  
دعواه على تى جازا إذا أقر له به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم سمية  
فذلك جائز لأن له أن يبيع زرعاً أخضر عن يقضه ولو كان الزرع رجلي فادعى رجل فيه دعوى فصالحه  
أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجزى دعوى فصالحه  
شأحي برضى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصول منها على داراً وعبد أو غيره فله فيها خيار  
الرؤية كما يكون في البيع فإن أقر أن قد رآه قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتغير حاله التي رآه عليها  
قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها ثم صالحه على دينان فإن تقاضا قبل أن يتغير جاز وإن  
تفرقا قبل أن يتقاضا كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضا وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض  
وانتقض فيما لم يقبض إذا ضرى ذلك المصالح إلا تخذهما الدينان (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شئ  
من الصلح لأنه صالحه من دينان على دراهم يأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم  
انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا ادعى رجل نقداً في دار فأقر له به  
المدعى عليه وصالحه منه على عبد يعينه أو ثياباً باعها أو موصوفة إلى أجل سمي فذلك جائز وليس له  
أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح بيع  
ما جاز فله حاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا  
كل ما صالح عليه من كبل أو عين موصوف ليس له أن يبعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النوى صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا أبيع حتى يقبض وكل شئ أتبع عندنا بملكه وذلك أنه مضمون  
من مال البائع فلا يبيع ما ضامه من ماله غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها فصالحه على  
عبدين باعها فقبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالصالح بالخيار في رد العبد ويرجع على حقه  
من الدار وأجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد المثل قبل أن  
يقبضه ولو كان الصلح على عبد فبطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكن رجل جنى عليه  
فقتله خيرين أن يجيز الصلح وينزع الجاني أو يرد الصلح ويتعرب العبد البائع له وهكذا لو قتله عبد أو حر  
ولو كان الصلح على خدمة عبده فقتل العبد فأخذ ماله قيمته فلا يجزى المصالح ولارب العبد على أن يعطيه  
عبد ماله فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة  
ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يده يباع كان كالموت والاستحقاق ولو ادعى رجل على  
رجل شيئاً فأقر له به فصالحه المقر على مسيل ماء فإن سمي له عرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطواها  
ومنتهاها فإثر إذا كان على الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماء في كذا وكذا لو لم يعلم كذا لا يجوز  
الكره إلا في وقت معلوم وإن لم يدع إلا مسيلاً لم يجز ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً  
من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صالحه بثلث العين أو ربعها وكان على ثلث العين وهكذا لو صالحه على  
أن يسقي ماشية شهراً من مائه لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما لآخر فصار صاحب  
النصيب الكثير إلى القسم وكره صاحب النصيب القليل لأنه لا ينبغي له منه ما ينتفع به أجبرته على القسم  
وهكذا لو كانت بين عدد فكان أحدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم للذى دعا إلى

فسوى ففسد تكون  
الأخوة متفاضل في  
القضاء عن المبتلى  
الصلح في الحياة والحفظ  
بعد الموت ورأيت  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قسم لمن  
حضر الوقعة من  
الأربعة الأخماس على  
العدد فسوى ومنهم  
من ينفى غاية القضاء  
ويكون الفتوح على  
يديهم ومنهم من يكون  
محضراً لما غير نافع وأما  
ضارب الجنب والهزقة  
فلما وجدت الكتاب  
والسنة على التسوية كما  
وصفت كانت التسوية  
أولى من التفضيل على  
النسب أو السابقة ولو  
وجدت الدلالة على  
التفضيل أرجح بكتاب  
أو سنة كنت إلى  
التفضيل بالدلالة مع  
الهوى أسرع (قال  
الشافعي) وإذا قرب  
القوم من الجهاد  
ورخصت أسعارهم  
أعطوا أقل ما يعطى  
من بعدت داره وغلا

القسم وجعلت الآخر نصيبهم إن شاءوا وإذا كان الضرر عليهم جعلنا أقم انما يقسم إذا كان أحدهم يصير إلى منفعة وإن قلت (١)

### (الحالة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي أملاء قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك ابن أنس إن الرجل إذا حال الرجل على الرجل بحق له ثم أقلس الحال عليه أو مات لم يرجع الحال على المحيل أبداً فإن قال قائل ما الحجة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظم وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبّع فإن قال قائل وما في هذا مما يدل على تقوية قوله قيل أرايت لو كان الحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن إذا أقلس الحال عليه في الحياة أو مات ففلسا هل (١) يصير الحال على من أحيل أرايت لو أحيل على مفلس وكان حقه ثانياً عن المحيل هل كان يرد إذ ذاك الأخير أن أيسر المفلس والاخف حيث كان ولا يجوز لأن يكون في هذا إما قولنا إذا برئت من حلق وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع إلى أن تكون مضبوطة وأما لا تكون الحالة جائزة فكيف يجوز أن يكون بريئاً من دينك إذا أحلتك وحلفت وحلفت مالك على حتى برزنا فإن أقلس عدت على بشئ بعد برئت منه بأمر قد وضعت به جار بين المسلمين واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال في الحالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم وهو في أصل قوله بطل من وجهين ولو كان ثابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة فأنشئت فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتج حديث عثمان خلافه وإذا أحال الرجل على الرجل بالحق وأقلس الحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحالة تحوّل حق من موضعه إلى غيره وما تقول لم يعدد الحالة بخلافه الصلح ما انحول عنه لم يعدد الابتداء بعودته عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعي قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر ذلك فإنما بخسفة كان يقول في هذا جاز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وقال أبو حنيفة كس لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الإنكار إذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المدعي عليه ثم صالح من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح بالاطلاق قبل ألا يخبر الصلح إلا بما تجوز به اليسوع من الأيمان الحلال المعروفة وإذا كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا أعضوا والعرض كمنه ولا يصلح أن يكون العوض إلا ما صادق عليه المعوض والمعوض الآن يكون معناه في هذا أثر يلزم مثله فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثراً يلزم مثله قال الشافعي وبه أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب متغيب فإنما بخسفة كان يقول الصلح حاز وبه يأخذ يعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخذ ديناً عليه وهو متغيب كان قولهما جاعلاً على ما وصفتك (قال الشافعي) وإذا صالح الرجل الرجل وهو غائب أو أنظر صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا بطل بالغيب شيئاً أجيز في الحضور ولا ن هذا ليس من معاني الإكراه الذي أورد

(٢) وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين (ولو كانت حوالة الحوالة معقول فيها أنهم انحول حق على رجل إلى غيره فإذا انحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما انحول عنه الابتداء بعودته عليه وتأخذ الحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضاً) وإذا أقلس المحال =

سرع وهذا وإن تفاضل عدد العلية تسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد إذا أراه وعليهم أن يغزوا وإذا غزوا ويرى الإمام في اغزائهم رأيه فإن استغنى بجاهده بعدد وكثرة من قربه أغزاهم إلى أقرب المواضع من مجاهدتهم واختلف أصحابنا في إعطاء الذرية ونساء أهل التي معهم من قال يعطون وأحسب من جهنم فإن لم يفعل فؤتهم تازم رجالهم فلم يعطهم الكفانة فيعطهم كمال الكفانة ومنهم من قال إذا أعطوا ولم يقانوا فليسوا بذلك أولى من ذرية الأعراب ونسائهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي (قال الشافعي) حدثني صفوان بن عينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحنفية أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما أحد الأول في (١) قوله هل يصير الحال على من أحيل كذا بالأصول التي يابدينها وحرر كتبه مصححه

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة اه

(باب الضمان)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين فأت الجبل قبل جبل الدين فلم يتحمل (٢) عليه أن يأخذ بما جمل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوصيات التي عليه الحق كالتكفل بالدين أو تكفل له بالدين فان عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يجل الدين وقال في الجملة اه (أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فأت الجبل قبل أن يجل الدين فلم يتحمل عنه أن يأخذ بما جمل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على المحمول عنه بما دفعوا عنه حتى يجل الدين وهكذا الوصيات التي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ من ماله وإذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذ حتى يجل الدين (قال الشافعي) وإذا كان الرجل على الرجل المال فكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذ بما وكل واحدا منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفى ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان للغير أن يأخذ التكفل على ما شرط له دون ما لم يشرط له وإذا قال الرجل للرجل ماضى لك شيء على فلان أو شهدك به عليه شهود أو ما أشبه هذا فإنه ضامن لم يكن ضمانا من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى وبشبهه ولا يشبهه فلا يلزمه شيء مما يشبهه بوجوه فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمانا ولا يلزم الضمان بما عرفة الضامن فاما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة وإذا ضمن الرجل دين الميت بعدما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فالكفالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فإذا كنا نخشع أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذا نخشع أن يكفل فغيره من ماله شيئا قل أو كثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعمان عن قبيصة ابن الحارث قال جلت حالة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتته فقال يا قبيصة المشكلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل حالة خلته المشكلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر لرجل أنه كفل له بمال على أنه بالخيار وانكره لم أكفول له بالخيار ولا يئنه بينهما فمن جعل الاقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه بالخيار وأبرأه من الكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه يعض عليه أقراره فلا يلزمه ما يرضه ألزمت الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة بت لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال إلا أن يسمى مالا كفل به ولا يلزم الكفالة بحد ولا تقاص ولا عقوبة ولا تلزم الكفالة إلا بالاموال ولو كفل له بمال لم يجز له جرح عدي فان أراد القصاص فالكفالة باطلة وان أراد ارض الجراح فهو له والكفالة لازمة لانها كفالة بمال وإذا اشتري رجل من رجل دارا فضمن له رجل عهدتها أو خلاصها فاستحق الدار رجوع المشتري بالثمن على الضامن ان شاء لأنه ضمن له

= عليه فان بأخيه كان يقول لا يرجع على الذي أحله حتى يموت المحال عليه ولا ينزل مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أنفلس هذا وبه يأخذ يعني أبي يوسف (قال الشافعي) الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أقال الرجل على الرجل الحق فأفلس المحتال عليه أو مات ولا شيء لم يكن للمحال أن يرجع على المحيل من قبل أن الحوالة تحویل حق من موضعه إلى غيره وما تحول لم يعد والحوالة بمخالفة للعملة

هذا المال حتى لا مملكت أيمانكم أعطه أو منعه (قال الشافعي) وهذا الحديث يحمّل معاني منها أن تقول ليس أحد بمعنى (١) حاجة من الصدقة أو بمعنى أنه من أهل التي الذين يغزون الأول في مال الشيء أو الصدقة حتى وكان هذا أولى معانيه فان قيل ما دل على هذا قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة لاحظ فيها نفسي ولا لذي مرة مكسب والذي أحفظ عن أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من التي (قال) وقد روي عن ابن عباس رضى الله عنهما ان

(١) قوله في الهامش يعني حاجة كذا بالاصل ولعله يعني ذي حاجة أي محتاج وتأمل اه معصمه (٢) قوله فلم يتحمل عليه هكذا في النسخ في هذا الموضع وسأقي بعد أسطر فلم يتحمل عنه والمثلة واحدة في الموضعين فحذف الصواب من أصل جميع كتبه معصمه

خلاصها وان خلاص مال يسمي واذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم أخذ منه كفيل آخر بنفسه ولم يبرأ  
الاول فكلها كفيل بنفسه (١)

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والجملة والدين) واذا كان لرجل على رجل دين فقتل به  
عنه رجل فان أباحت كفيلة كان يقول الطالب أن يأخذ أبه ماشاء فان كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي  
أحاله لانه قد أبرأه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيه ما جعله  
حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأ من المال الا أن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه  
الاصل وان كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان له أن يأخذ أبه ماشاء في قوله ما جعله (قال  
الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به برجل آخر فرب المال أن يأخذ ما وكل واحد  
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يتوفى ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان  
للغيرم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ماله بشرط له واذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه ثم  
أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباحت كفيلة كان يقولهما كفيلان جميعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول  
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل من الرجل كفيل بنفسه  
ثم أخذ منه كفيل آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلها كفيل بنفسه واذا كفل الرجل الرجل من غير  
مسمى فان أباحت كفيلة كان يقول هو ضامن له وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان  
في ذلك لانه ضمن شأجه ولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل اضمن ماقضى له به القاضي عليه من  
شيء وما كان ذلك عليه من حق وما شهدك به الشهود وما أشبه هذا فهو صحيح (قال الشافعي) واذا  
قال الرجل للرجل ماقضى لك به القاضي على فلان أو شهدك به عليه شهودا وما أشبه هذا فان ضامن لم يكن  
ضامنا من قبل أنه قد قضى له ولا يقضى ولا يشهد ولا يبرأ منه شيء مما شهد به فلما كان  
هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وانما يبرأه الضمان بما عرفه الضامن فاما ما لم يعرفه فهو من المظاهرة واذا  
ضمن الرجل دين مبتدعه ومعه ما يترك المبتدعه ولا يشأ ولا قليلا ولا كثيرا فان أباحت كفيلة كان  
يقول لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ وقال  
أبو حنيفة ان ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وان كان تركه وفاء فهو ضامن لجميع ما تركه (قال  
الشافعي) واذا ضمن الرجل دين المبتدعه يعرفه يعرفه فلن هو الضامن لا ترك المبتدعه ولا يشأ ولا  
يترك واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان أباحت كفيلة كان يقول كفالاته باطلة لا تعلمه عرف  
وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالاته جازة لانهم في التجارة (قال الشافعي)  
وانما كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان كفالة باطلة لان الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فاذا  
كانت كفالة باطلة لم يكن له شيء من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك نفعه أن يتكفل فيغير من ماله شيئا قل أو كثر (وذكر  
الشافعي) حالة العبيد تراجم الكفاية وساقى ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به تحمل المكاتبين  
بعضهم من بعضهم وفي الدعوى والبيانات (قال الشافعي) واذا ادعى رجل على رجل كفاية بنفس  
أموال فبعد الآخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المنكر البينة فان حلف برئ وان  
نكل على البينة ردت البينة على المدعي فان حلف لمعه مادي عليه وان نكل سقط عنه غم أن الكفالة  
بالنفس ضعيفة وقال أبو حنيفة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المنكر البينة فان حلف برئ  
وان نكل لزمته الكفالة وفي تراجم الايمان من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل قبل =

أهل التي كانوا في زمان  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعزل عن  
الصدقة وأهل الصدقة  
بعزل عن أهل التي  
(قال الشافعي) والعطاء  
الواجب في التي لا يكون  
الالباطع بطبق منسبه  
القتال (قال) ابن عمر  
رضي الله عنهما عرضت  
على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عام أحد وأنا  
ابن أربع عشرة سنة  
فردني وعرضت عليه  
يوم الخندق وأنا ابن  
تسع عشرة سنة فأجارتني  
وقال عمر بن عبد العزيز  
هذا فرق بين المقاتلة  
والذرية (قال الشافعي)  
فان كلها أعمى  
لا يقدر على القتال  
أبدا ومنقص الخلق  
لا يقدر على القتال أبدا  
لم يفرض له فرض  
المقاتلة وأعطى على  
كفاية المقام وهو شبه  
بالذرية فان فرض  
نصحه فخرج من  
المقاتلة وان مرض  
طويلا رجع أعطى



(الوكالة)

أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي أملاء قال وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد القبية أو لم يرد هالان الموكل رضى بوكالته ولم يرض بوكالة غيره وإن قال له أن يوكل من رأى كان ذلك له رضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل له في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكيلًا فيما لم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص قتل أو وكالة على تثبيت البيئة فإذا حضر الحذو والقصاص لم أحده ولم أقصص حتى يحضر المحذو له والمقتص له من قبل أنه قد بعزله فيبطل القصاص ويعفو وإذا كان لرجل على رجل مال وهو عنده فباعه رجل فذكر أن صاحب المال وكله وصدقه الذي في يده المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله وأن تقوم بيئته عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة دينًا على رجل المال لم يجبر الذي في يده المال أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره بإياه إقراره منه على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بيئته على الوكالة وجعله وكيلًا حضر معه الخصم أو لم يحضر معه وليس الخصم من هذا بسبيل وإذا شهد الرجل الرجل أنه وكله بقليل وكثيره ولم يزد على هذا فالوكالة غير جائزة من قبل أنه وكله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكيلًا حتى يبين الوكالات من بيع أو شراء أو ودية أو خصومة أو عماره أو غير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر وقد كان على رضى الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلى حاضر فقبل ذلك عثمان وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه إلا كان بوكالة عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول إن الخصومة قعما وإن الشيطان يحضرها (١)

(جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فرجه وأمر أنيس أن يقدو على امرأه رجل فإن اعترفت بالزنا فأقر بها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن لا يروى عليه ما أظهر من القول وأنه آمن على نفسه فمن أقر من البالغين غير المغلوبين على عقولهم بشئ يلزمه عقوبة في دينه من حذو أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزم ذلك الإقرار إذا كان

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع التمار قبل أن يبدو صلاحها قال وإذا أعطى الرجل الرجل متاعا ببيعة ولم يسم بالقدول بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أبا حنيفة فرجه الله كان يقول هو ما تزوه بأخذ يعنى بأبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع حازر والمأمور ضمن لقيمة المتاع حتى يدفع لمرب المتاع فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البايع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقل بقدول بالنسيئة ولا بعارأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على التقدير فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يتخلف بالله ما وكله أن يبيع الانقضاء فإن قامت قال بايع ضمن لقيمتها فإن شأنا أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البايع لم يرجع البايع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البايع بالفضل مما أخذ منه رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يأخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي أنفقها إذا كان البيع قبله يتم

أو نحو كالمجبور كان أو غير مجبور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه الفرض في بدنه ولا يسقط إقراره عنه فيما  
 ألزمه في بدنه لأنه انما يجبر عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبدوان كان ما لا يغيره لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه  
 بالفرض كما يلزمه الموضوع للصلاة وهذا ما لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أَرْضَى خلافا وقد أمرت  
 عائشة رضي الله تعالى عنها بعد إقرارها بالسرقة فقطع وسواء كان هذا الحادثة أو بشئ أوجه الله لا دعى (قال  
 الشافعي) وما أقر به الحران البالغان غير المجبورين في أموالهما بأي وجه أقر به لزمهما كما أقر به وما أقر به  
 الحران المجبوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحجر ولا بعد في الحكم في الدنيا ولم يلزمهما فيما  
 بينهما وبين الله عز وجل تأديته إذا خرجا من الحجر إلى من أقرأله به وسواء من أي وجه كان ذلك الاقرار  
 إذا كان لا يلزم إلا أموالهما بحال وذلك مثل أن يقرأ به بجنابة خطأ أو بعد لأقصاص فيه أو شرأه أو عتق  
 أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقرأ بعد دفعه قصاص  
 لزمهما ولو لولي القصاص إن شاء القصاص وإن شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن علمهما فرضا في أنفسهما  
 وإن من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولي القصاص أن يعفو  
 القصاص ويأخذ العقل ودلت عليه السنة فلزم المجبورون عليهم البالغين ما أقرأ به وكان لولي القتل اختيار  
 في القصاص وعفوه على مال يأخذ منه كماله وهكذا العبد البالغ فيما أقر به من جرح أو نفس فها أقصاص  
 فلولي القتل أو الجرح أو نقص منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وإن كان  
 العبد مالا لبد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجنابة بعد الإقصاص فيها أو خطأ لم يلزمه في حال العبودية  
 منها شيء ويلزمه إذا عتق أو مات في ماله (قال الشافعي) وما أقر به المجبوران من غصب أو قتل أو غيره مما  
 ليس فيه حد بطل عنهم ما عاقب بطل عن المجبورين الحرين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية  
 ويلزمه أرض الجنابة التي أقر بها إذا عتق لأنه انما أبطلته عنه لأنه مثله في حال العبودية لأن وجهه تجرى  
 على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقر به العبد المأذون له في الجنابة أو غيرها المأذون له فيها والعاقل  
 من العبيد والمقصر إذا كان بالغاً غير مقصور على عقله من كل شيء إلا ما أقر به العبد فيما وكل به وأذن  
 له فيه من الجنابة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المجبوران والعبد بسرقة في مثلها أقطع قطعوا معا  
 ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما والعبد عقبه (قال الشافعي) ولو بطلت القرعة عن المجبورين  
 للعسر والعبد لأنه يقر في رقبته لم أقطع واحدا منهما لأنه مالا بطلان الامعاء ولا يحققان الامعاء (قال  
 الشافعي) ولو أقر ومعا سرقة بالثقة ما بطلت لا قطع فيها أبطلتها عنهم معا عن المجبورين لأنهما ممنوعان  
 من أموالهما وعن العبد لأنه يقر في عتقه بالأحق في بدنه وهكذا ما أقر به المرتد من هؤلاء في حال ردته ألزمته  
 إياه كما ألزمه ما قبل ردته

### (أقرأ من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال والنساء ولم يستكمل  
 خمس عشرة سنة بحق لله أو حتى لا دعى في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل انما خاطب  
 بالغراض التي فيها الأمر وانتهى العقاب للبالغين (قال الشافعي) ولا تنظر في هذا إلى الأنثى والقول  
 قول المقرآن قال لم يبلغ والبيضة على المدعي (قال الشافعي) وإذا أقرأ الخنثى المشكل وقد احتلم لم يستكمل  
 خمس عشرة سنة وقف إقراره فان حاض وهو مشكل فلا يلزمه إقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة وكذلك  
 إن حاض ولم يحتلم لا يجوز إقرار الخنثى المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة وهذا سواء في الأحرار  
 والمماليك إذا قال سيد المملوك أو أواله لم يبلغ وقال المملوك أو أواله قد بلغت فالقول قول الصبي  
 والمملوك إذا كان يشبه ما قال فان كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدقه أبوه ألا ترى أن أمواله وأقره والعلم

له على قدر ما يرى من  
 استحقاقهم بالحاجة  
 إليه وإن فضل بعضهم  
 على بعض في العطية  
 فذلك نسو به إذا كان  
 ما يعطى كل واحد  
 منهم سخطه ولا يجوز  
 أن يعطى متغا منهم  
 ويحرم متغا منهم من  
 قال إذا اجتمع المال  
 نظري مصلحة المسلمين  
 فرأى أن يصرف المال  
 إلى بعض الأصناف  
 دون بعض فان كان  
 الصنف الذي يصرفه  
 إليه لا يستغنى عن شيء  
 مما يصرفه إليه وكان  
 أرفق بجماعة المسلمين  
 صرفه وحرم غيره وشبهه  
 قول النبي يقول هذا  
 أنه أن طلب المال صنفان  
 وهكأن إذا حرمه  
 أحد الصنفين تعاسك  
 ولم يدخل عليه خلعة  
 مضرة وإن سواي  
 بينهما وبين الصنف  
 الآخر كانت على الصنف  
 الآخر خلعة مضرة أعطاه  
 الذين فهم الخلعة المضرة  
 كله (قال) ثم قال



يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يحزن أن أقبل اقراره وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحلو والمالوك  
بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ويلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يؤثروا إلى العباد في ذلك  
حقوقهم

### (اقرار المألوك على عقله)

بعض من قال اذا صرف  
مال النية الى ناحية  
فستدوا حرم الاخرى ثم  
جامعها آخر اعطاها  
ايه دون الناحية التي  
سد هافكتا نذهب  
الى انه انما جعل أهل  
الخلة وأخريهم حتى  
أوفاهم بعد (قال)  
ولاعلم أخدمتهم قال  
يعطى من يعطى من  
الصدقات ولا يجاهدوا  
من النية وقال بعض  
من أحفظ عنه وان  
أصاب أهل الصدقات  
سنة فهلك أموالهم  
أنفق عليهم من النية  
فاذا استغنوا عنه منعوا  
النية ومنهم من قال في  
مال الصدقات هذا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه مرض من كان المرض فقلب على عقله فأقر في حال الغلبة على  
عقله فأقره في كل ما أقره ساقط لأنه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشئ أكله أو شربه  
ليتناو به فأذهب عقله أو بمرض لا يدري ما سببه (قال الشافعي) ولو شرب رجل خرا أو نبذا سكرا  
فسكر لزمه ما أقر به وفعل بما علمه ولا تدين لانه ممن تزمه الفرائض ولأن عليه حراما وحلالا وهو أعم  
دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال  
الشافعي) ومن أكره ما وجزى خرا فأذهب عقله ثم أقر لم يلزمه اقراره لانه لا ذنب له فيما صنع (قال الشافعي)  
ولو أقر في حصة أنه فعل شاق حال ضرر عليه على عقله لم يلزمه في ذلك حد محال لانه لا ذنب له ولا تدين لانه  
أنه قطع رجلا أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو أقر في المقتول أو  
المجروح أن شاء أن يأخذ من ماله الأرض وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شيء لانه  
لأرض القذف ثم هكذا البالغ إذا أقر أنه صنع من هذا في الصغر لا يختلف الأثرى أنه لو أقر في حال غلبته  
على عقله وصغره فأبطلته عنه ثم قامت به عليه بينة أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بدنه فأقره  
بعد البلوغ أكثر من بينة لو قامت عليه ولو أقر بعد الحرية أنه فعل من هذا شيئا وهو مملوك بالغ ألزمته حد  
المملوك فيه كله فإن كان قد فادته أربعين أو زنا حدته تحسين ونفسته نصف سنة اذ لم يجد قبل اقراره  
أو قطع بدرا أو رجله عدا اقتضت منه الآن بناء المقتضيه أخذ الأرض وكذلك لو قتله وكذلك  
لو أقر بأنه فعله مملوك يقتض منه لانه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص الا أنه يخالف  
الحر في خصلته ما أقر به من مال ألزمته اياد نفسه اذا أعتق لانه باقرار كايقر الرجل بجناية خطا فأجعلها  
في ماله دون عقابته ولو قامت عليه بينة بجناية خطا تلتزم عقفه وهو مملوك ألزمته سببه الأقل من قيمته يوم  
جنى والجناية لانه أعتقه حال بعقه دون بيعه

### (اقرار الصبي)

القول يرد بعض مال  
أهل الصدقات (قال  
الشافعي) رحمه الله  
والذي أقول به وأحفظ  
عن أرضي عن سمعت  
أن لا يزخر المال اذا  
اجتمع ولكن يقسم  
فان كانت فائزة من  
عبدو وجب على  
المسلمين القيام بها وان

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقر به الصبي من حد لله عز وجل أو لادعي أو حتى في مال أو غيره  
فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذونا له في التجارة أو ذنبا له أو له أو وليه من كان أو مكا ولا يجوز  
للعام أن يأذنه في التجارة فان فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك شراءه وبيعته مفسوخ ولو أجزت اقراره  
اذا أذنه في التجارة أجزت أن يأذنه أو يوطأ امرأته فألزمه أو يأمه فيقتدر خلا فحده أو يجرح  
فأقص منه فكان هذا وما يشبهه أو لى أن يلزمه من اقراره لو أذنه في التجارة لانه شئ ففعله بأمر أبيه وأمر  
أبيه في التجارة ليس باذن بالافرار بعينه ولكن لا يلزمه شئ من هذا ما يلزم البالغ بحال

### (الأكراه وما في معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الا لمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان الآية (قال  
الشافعي) والكفر أحكام كقراة الزوجة وأن يقتل الكافر ويقض ماله فلما وضع الله عنه سقطت عنه  
أحكام الأكراه على القول كله لان الاغلام اذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بشيئونه

عليه (قال الشافعي) والا كراه أن يصير الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أولص  
أو مستطاب على واحد من هؤلاء ويكون المكرم يخاف خوفا عليه دلالة أنه ان امتنع من قول ما أمر به يبلغ  
به الضرب المؤلم أو أكثر منه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ما كره عليه  
من قول ما كان القول شراء أو بيعا أو اقرا را لرجل بحق أو حدا أو اقرا را ابتكاح أو عتق أو طلاق أو أحداث  
واحد من هذا وهو مكره فأى هذا أحدث وهو مكره لم يزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يقع في نفسه  
أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يسع أن يفعل شيئا مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أخر أنه فعله غير خائف على  
نفسه ألزمته حكمه كله في الطلاق والبتكاح وغيره وان حبس خاف طول الحبس أو قيد خاف طول القيد  
أو أوعد خاف أن يقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الاكراه اسقط به سقط عنه ما كره عليه (قال  
الشافعي) ولو فعل شيئا له حكم فأقر بعد فعله أنه لم يخف أن وفيه وعيد ألزمته ما أحدث من اقرار أو غيره  
(قال الشافعي) ولو حبس خاف طول الحبس أو قيد فقال ظننت أنى اذا امتنع عما كرهت عليه لم ينلنى  
حبس أكثر من ساعة أو لم ينلنى عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما به ما ثم بما قال (قال الشافعي)  
فاما الحكم فيسقط عنه من قبل أن الذي به الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي)  
ولو حبس ثم خفى ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا الضرب ضربه أو ضربات ثم خفى ثم أقر ولم يسقط به بعد ذلك ولم  
يحدثه خوف له سبب فأحدث شأ لزمه وان أحدثه أمر فهو بعد سبب الضرب والاقرا ساقط عنه قال  
واذا قال الرجل لرجل أقررت لك بكذا أو أنكركه فالقول قوله مع عينه وعلى المقرلة السنة على اقراره غير  
مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشئ لزمه الآن يعلم أنه كان مكرها (قال الشافعي)  
وبقبل قوله اذا كان مجبوسا وان شهدوا أنه غير مكره واذا شهد شاهدان أن فلانا أقر فلان وهو مجبوس  
بكذا أو لى سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقررت لعم الحبس أو لا كراه السلطان فالقول قوله مع عينه  
الآن تشهد السنة أنه أقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف من شهدائه أنه أقر غير مكره ولا مجبوس بسبب  
ما أقره وهذا موضوع نمصه في كتاب الاكراه سئل الربيع عن كتاب الاكراه فقال لأعرفه

### (جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندي أن ألزم أحدا اقرارا الا بين المعنى فإذا احتل ما أقر به  
معنيين ألزمته الأقل وجعلت القول قوله ولا ألزمه الاظهار ما أقر به بينا وبين ساق الى القلب غير ظاهر  
ما قال وكذلك لا ألتم الى حبس ما أقر به اذا كان لكلامه ظاهري يحتل خلاف السبب لان الرجل قد يجيب  
على خلاف السبب الذي كلم عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من أقر لثان بشئ فكذب المقرلة وليس في التراجيم وفي اختلاف العراقيين في باب  
الموارث لما ذكر اقرار بعض الورثة لو أرت قال القاص أنه لا يأخذ شئ من قبل أنه اعما أقر له بحق عليه  
في ذلك الحق مثل الذي أقر له لانه اذا كان وارثا بالنسب كان موروثا له فإذا لم يثبت النسب حتى يكون  
موروثا لم يجز أن يكون وارثا له وذلك مثل الرجل يقر بأب داود من رجل بأب فحده المقرلة بالسبع لم  
نعت له الادوار كان بائعا فقد كان أقر بأنها صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر بأنها كانت ملكا له الا وهو  
مملوك عليه بهائى فليسقط أن تكون مملوكه عليه سقط الاقراره (قال شيخنا) شيخ الاسلام أبده الله  
تعالى وهذا النص يقتضى أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكه بهيمة ونحوها أو مطلقا أنه لا يكون  
الحكم كذلك وقد اختلف الأصحاب في هذه الصورة والأرجح عندهم إلغاء الاقرار وتبطل العين في بدالمقر  
وفي وجه آخر يأخذ القاضي ويحفظه بناء على بقاء الاقرار وهذا الثاني قد يتعلق بالتعليل المذكور في =

غنيهم عدو في دارهم  
وجب النفر على جمع  
من غنیه أهل النفر  
وغيرهم (قال الشافعي)  
رحمه الله أخبرنا غير  
واحد من أهل العلم  
أنه لما قدم على عمر  
ابن الخطاب رضى  
الله عنه مال أصيب  
بالعراق فقال له صاحب  
بيت المال لا تدخله  
بيت المال قال لا ورب  
الكعبة لا ياوى تحت  
سقف بيت حتى أقسمه  
فأمر به فوضع في  
السجود وضعت عليه  
الانطاع وحرسه رجال  
من المهاجرين والانصار  
فلما أصبح عند امه  
العباس بن عبد المطلب  
وعبد الرحمن بن عوف  
أخذوا بيده أحدهما  
أو أحدهما أخذ بيده  
فلما رآه كشفا الانطاع  
عن الاموال فرأى  
(١) قوله من أحكام  
الله كذا بالاصول التي  
يبدأ لعله سقط لفظ أن  
أو أجزء بعد من وحرر  
اه مصححه

(الافراق بالشئ غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل فلان على مال أو عندى أو فى يدى أو قد استهلك  
 ما لعظمي أو قال عظمي جدا أو عظمي أعظمي فكل هذا سواء يسأل ما أراد فان قال أردت ديناراً أو درهما  
 أو أقل من درهمي ما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فاقول قوله مع غيره وكذلك ان قال مالا صغيراً أو صغيراً  
 جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن يجمع ما فى الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى فما  
 متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل وقليل ما يقع عليه غلب الثواب والعقاب قال الله عز وجل  
 وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير  
 وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا ما زنى الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه  
 أجوز وهكذا ان قال له عندى مال كثير قليل ولو قال فلان عندى مال كثير الا ما قليلاً كان هكذا  
 ولا يجوز اذا قال له عندى مال الا ان يكون بقرينة عند من له عند من مال فقل المال لازمه ولو قال له عندى مال وافر  
 وله عندى مال نافعه وله عندى مال مغنى كان كله ما لو وصف من مال كثير لانه قد يغنى القليل ولا يغنى الكثير  
 وبني القليل اذا بورك فيه وأصلح ونبش الكثير (قال الشافعي) فاذا كان المقر به ذاتياً قلت له  
 أعط أقررت له ما شئت ما يقع عليه اسم مال واحلفه ما أقررت له بغير ما أعطته فان قال لا أعطيه  
 شأ جبرته على أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم مال مكناه وبحلف ما أقرره بأكثر منه فاذا حلف ما أقرره  
 غيره وان امتنع من البين قلت لى يدعى عليه ادع ما أحببت فاذا ادعى قلت لرجل احلف على ما دعى  
 فان حلف برئى وان أبى قلت له ارد البين على المدعى فان حلف أعطيته وان لم يحلف لم أعطه شيئاً كقولك  
 حتى يحلف مع كقولك (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائباً أقرب من صنف معروف فقتضه  
 أو ذهب فسأل المقر له ان يعطى ما أقرره به فلان شئت فانتظر مضته أو نكسبك الى الحاكم البلد الذى هو  
 به وان شئت أعطيتك من ماله الذى أقرره أقل ما يقع عليه اسم المال وأشهد بأنه عليك فان جاءه فأقررت  
 بأكثر منه أعطت الفضل كما أعطيتك وان لم يقررك بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان جحد أو جحد  
 أعطيتك أقل ما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه الى شئ لم نعطه الا أن يقول هكذا وبحلف أو يعوت  
 فتختلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضر افعل على عقله وبحلف على  
 هذا المدعى ما برئى مما أقرره به بوجه من الوجوه ويجعل الغائب والمغلوب على عقله على حجة ان كانت  
 له (قال الشافعي) ومثل هذا ان أقرره به بنائهم مات وأجعل ورثة الميت على حجة ان كانت لبيت حجة فيما  
 أقرره به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تحلفه ورثته الميت فلا أحلفهم الا أن يدعى عليهم فان ادعاه  
 أحلفتهم ما يعلمون بأهم أقرره بشئ أكثر مما أعطته

(الافراق بشئ محدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل فلان على أكثر من مال فلان رجل آخر وهو يعرف مال  
 فلان الذى قاله على أكثر من ماله أو لا يعرفه أو قاله على أكثر مما فى يديه من المال وهو يعرف ما فى يديه  
 من المال أو لا يعرفه فسواء سألته عن قوله فان قال أردت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال  
 نقض البيع والثالث يجبر المقر له على أخذه وهذا مع ضعفه شاهد من النص المذكور باعتبار أن  
 الشافعي رضى الله عنه انما ألغى الافراق في صورة يكون فيها تعلق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله  
 لا يلغى الاقرار والذين يزعمون الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقين عليها اقرار بعض  
 الورثة لو ائرن لأن تكذيب المقر في غير هذا يفتى الاقرار معه اه

متظراً لم ير مثله  
 الذهب فيه والياقوت  
 والزر بجد والؤلؤ  
 يتلأأ فبكي فقال له  
 أحدهما لله والله ما هو  
 يوم يكاملكنه والله  
 يوم شكر و سرور فقال  
 اتى والله ما ذهبت  
 حيث ذهبت ولكن  
 والله ما كرهه فى قوم  
 قط الا وقع بأسمهم بينهم  
 ثم أقبل على القبلة  
 ورفع يديه الى السماء  
 وقال اللهم انى أعوذ  
 بك أن أصكون  
 مستدرجاً فى أسعف  
 تقول سنستدرجهم  
 من حيث لا يعلمون ثم  
 قال أين سراقته بن  
 جشم فاقبه أشعر  
 الزراعين دقيقهما  
 فأعطاه سوارى كسرى  
 وقال البسهما ففعل  
 فقال قل الله أكبر فقال  
 الله أكبر قال فضل الجند  
 لله الذى سلهما كسرى  
 ابن هرمز وأبسهما  
 سراقته بن جشم  
 أعرايا من بنى مدلج  
 وانما أبسه يا بهمالان

النبي صلى الله عليه وسلم قال لسرافقة ونظر الخذراعيه كافي بك وقد لبست سوارى كسرى ولم يجعل له الاسوار به وجعل يقطب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الذى ادى هذا الامين فقال قائل أنا أخبرك انك آمن الله وهم يوثقون اليك ما أدبت الى الله فاذا رتعت رتعتوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعى) وأخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر رضى الله عنه على أهل الرماة

في مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمر رضى الله عنه واكب اليهم فرسا ينظر اليهم كيف يترحلون (١) قوله ان عمت كذا بالاصل ولعله محرف عن ان حلف فنامل وحرره معجمه (٢) قوله وكذلك لو أقربه لجنس من أوزن الخ كذا بالاصل الى عندنا ولعله تحريف من الناسخ والصواب لمجوسى أودى الخ وحرره معجمه

فلان الذى قلت له على أكثر من ماله حرام وهو قليل لان متاع الدنيا قليل لقوله بقائه ولو قال قلت له على أكثر من ماله عندي أبقى فهو أكثر بالبقاء من مال فلان وما في يده لانه يتافه فيقبل قوله مع ماله ما أراد أكثر في العدد ولا في القيمة وكان مثل القول الاول وان مات أو خسر أو غلب فهو مثل الذى قال له عندي مال كثير ولو قال فلان على أكثر من عندي ما بقي في يده من المال أو عند ما في يد فلان من المال كان القول في أن عله أن عدى ما في يد فلان من المال كذا قول المقرع عيه فهو قال عمت أن عدد ما في يد من المال عشرة دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقربه بأكثر منه وكان القول قوله ولو أقام المقرع شهودا أنه قد علم أن في يده ألف درهم لم أزمه أكثر مما قال ان عمت (١) من قبل أنه يعلم أن في يده ألفا فخبر من يده وتكون تغيره وذلك لو أقام بينة أنه قاله أو أن الشهود قالوا له تشهد أنه ألف درهم فقال له على أكثر من ماله كان القول قوله لانه قد يكذب الشهود ويكذبه بما ادعى أن له من المال وان اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لصدقهم أن ماله هلك فلا يزمه عما فرغ الا ما أحسن أنه أقربه ولو قال قد علمت أنه ألف دينار فأقررت له بأكثر من عندها فلو كان القول قوله وهكذا لو قال أقربت بأكثر من عندها حب حنطة أو غيره كان القول قوله مع عينه ولو قال رجل لرجل لي عليك ألف دينار فقال لك على من الذهب أكثر مما كان عليه أكثر من ألف دينار ذهبا قال القول في الذهب الردي وغير المضروب قول المقر ولو كان قال لي عليك ألف دينار فقال لك عندي أكثر من ماله لم أزمه أكثر من ألف دينار وقلت له كم ماله فان قال دينار أو درهم أو فلس أزمته أقل من دينار أو درهم أو فلس لانه قد يكذب به بأنه ألف دينار وكذلك لو شهدته بئنه بذلك فأقر بعضهود البينة أو قبل لانه قد يكذب البينة ولا أزمه بذلك حتى يقول قد علمت أنه ألف دينار فأقرت بأكثر من ذهبا وان قال له على ثمنى أزمته أى ثمنى قال وأقل ما يقع عليه اسم ثمنى مما أقربه

### (الاقراء للعبود المحجور عليه)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لغيره رجل مأذون له في التجارة وغير مأذون له فيها بشئ أو طرأ وطرة محجورين أو غير محجورين لزمه الاقراء لكل واحد منهم وكان السيد أخدم أقربه أعبده ولوى المحجورين أخدم أقربه للمجورين وكذلك لو أقربه (٢) لمجنون أو زمن أو مستأمن كان لهم ما أخذ به فلو أقر رجل ببلاد الحرب بشئ غير مكره أزمته اقراءه وكذلك ما أقربه الاسرى اذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لاهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكره ان أزمته بذلك كما أزمه المملين في دار الاسلام قال وكذلك الذى والحربى المستأمن يقر للسلم والمستأمن والذى أزمته ذلك كله

### (الاقراء للبهائم)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لغيره رجل أو لدايته أو لداره أو لهذا البعير أو لهذا الدابة أو لهذا الدار على كذا لم أزمه شيئا مما أقربه لان البهائم والجاراة لا تملك شيئا محال ولو قال على بسبب هذا البعير أو بسبب هذه الدابة أو بسبب هذه الدار كذا أو كذا لم أزمه اقراءه لانه لا يكون عليه بسببائى الآن بين وذلك لئلا يقول على بسببها أن أحالت على أو حلت على أو حلت عنها وهي لا تحمل عليه ولا يحمل عنها محال ولو وصل الكلام فقال على بسببها أنى جئت فيها جناية أزمته كذا وكذا كان ذلك اقراء المالكها لازما للمقر وكذلك لو قال لسيدها على بسببها كذا وكذا أزمته ذلك ولو لم يرد على هذا لانه نسب الاقراء للسيد وأنه قد يزمه بسببائى محال فلا بطله عنه وأزمه محال ولو قال لسيده هذه الناقة على بسبب ما في بطنها

كذالم أكرمه إلهه لا يكون عليه بسبب ما في بطنه شيء أبدا لانه ان كان حلالا لم يكن عليه جناية لها حكم لانه لم يسقط فان لم يكن حل كان بعده من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه عزم أبدا

### (الاقرار لمافي البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل هذا الشيء يصفه فيه عبدا أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا لم يحل له أن يقر بملكه ما في بطنه من هذه المرأة لامرأة حرة أو أم ولد أو رجل ولد هاجر فأبى الرجل أو وليه الخصم في ذلك وإن أقر بذلك لمافي بطن أمقر رجل فالحال الحارمة الخصم في ذلك فإذا لم يصل المقر اقراره بشيء فاقراه لازمه ان ولدت المرأة ولدا حيا لاقل من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقر به بينهما نصفين فان ولدت ولدين حيا ميتا فما أقر به كله للحي منهما فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين يسقط الاقرار عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا وأنثى لكال ستة أشهر من يوم أقر سقط الاقرار لانه قد يحدث بعد اقراره فلا يكون أقر بشيء (قال الشافعي) وانما أجزا الاقرار اذا علمت أنه وقع بشرق خلق وإذا أقر للعمل فولدت التي أقر لمولها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر بعد ستة أشهر فالأقرار باثر لهما معا لانهما حل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الحار ج بعده حكمه فإذا أقر لمافي بطن امرأه فضر بوجع بطنها فالقت جنتنا يسقط الاقرار وان ألقته حيا مات فان كانت ألقته بما يعلم أنه خلق قبل الاقرار ثبت الاقرار وان أشكل أو كان يمكن أن يخلق بعد أن يكون الاقرار يسقط الاقرار (قال الشافعي) وانما أجزا الاقرار لمافي بطن المرأة لان مافي بطنها علق بالوصية فلما كان علق بحال لم يطل الاقرار له حتى يصف الاقرار الى ما لا يجوز أن يلقه مافي بطن المرأة وذلك مثل أن يقول أسفني مافي بطن هذه المرأة ألف درهم أو حل عني مافي بطن هذه المرأة بألف درهم ففرمها أو مافي هذا المعنى مما لا يكون لمافي بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لمافي بطن هذه المرأة عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته إياها زمة الاقرار لانه قد يوصي له بما أقر به في غصبه إياه ومثل هذا أن يقول ظلمته إياه ومثله أن يقول استسلفته لانه قد يوصي اليه لمافي بطن المرأة بشيء يستلفه وهكذا لو قال استهلكته عليه أو أهلكته وليس هذا كما يقول أسفني مافي بطنها لان مافي بطنها لا يسلف شيئا ولو قال لمافي بطن هذه المرأة عندي ألف أوصي له بها فلان التي فبطلت وصيته كانت الالف لورثة الذي أقر أنه أوصي بها الالف درهم لورثة أبيه ولو قال أوصي له بها فلان التي فبطلت وصيته كانت الالف لورثة الذي أقر أنه أوصي بها له ولو قال لمافي بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسفنيها أو أوصيتها إياه كان الاقرار لابه فان كان أبو ميتا فهو موروث عنه وان كان حيا فهو له ولا يلزمه لمافي بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم غصبته من ماله أو كانت في ملكه أو أقرته الاقرار فخرج الجنين ميتا فقال وارثه أخذها ميتا المقر فان جحد أخلقه ولم يجعل عليه شيئا وان قال أوصي بها فلان له فغصبته أو أقرت بغصبها كذا يردت الى ورثة فلان فان قال قد وهبت لهذا الجنين داري أو تسدفت بها عليه أو بعتها إياها لم يلزم من هذا شيء لان كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه وإذا أقر الرجل بمافي بطنه جار يقر بجل فالأقرار باطل

### (الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المصوب وذلك مثل أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجل حرة كذا فآخر بالحمل الذي غصبه فيه والجنس الذي أقر أنه غصبه إياه فكذلك ان قال غصبتك خنطة في بلد كذا أو في حصراء أو في أرض فلان أو في أرضك فيض الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه إياه انما يحل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دلالة على

فدمعت عنه فقال وجعل من محارب حصة أشهد أنها انحصرت عنك ولست بان أمية فقال عمر رضي الله عنه وبك ذلك لو كنت أنفق عليهم من مالي أو مال الخطاب انما أنفق عليهم من مال الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لمافي بطن من الأرض بغير حل ولا ركب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لمافي بطن من الأرض بغير حل ولا ركب

شيثا استطاب أنفس من ظهر عليه بغير حل ولا ركب فستر كونه كما

أَمْ غَسَبَهُ فِيهِ كَأَجْعَلِ الشَّهْرُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ غَسَبَ فِيهِ كَقَوْلِكَ غَسَبْتُكَ حَنْطَةً فِي أَرْضٍ وَغَسَبْتُكَ حَنْطَةً مِنْ  
أَرْضٍ وَغَسَبْتُكَ زَيْتَانِي فِي حَبٍّ وَغَسَبْتُكَ زَيْتَانِي مِنْ حَبٍّ وَغَسَبْتُكَ سَفِينَةً مِنْ بَحْرٍ وَغَسَبْتُكَ  
بَعِيرًا فِي مَرعى وَغَسَبْتُكَ بَعِيرًا مِنْ مَرعى وَبَعِيرًا فِي بَلَدٍ كَذَا مِنْ بَلَدٍ كَذَا وَغَسَبْتُكَ كَسَا فِي خَيْلٍ وَكَسَا مِنْ خَيْلٍ  
بَعْضِي فِي جَاعَتَيْهِ وَغَسَبْتُكَ عَبْدًا فِي أَمَاءٍ وَعَبْدًا مِنْ أَمَاءٍ يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَمَاءٍ وَعَبْدًا فِي غَنَمٍ وَعَبْدًا فِي إِبِلٍ  
عَبْدًا مِنْ غَنَمٍ وَعَبْدًا مِنْ إِبِلٍ كَقَوْلِهِ غَسَبْتُكَ عَبْدًا فِي سَفَاءٍ وَعَبْدًا فِي رَحَى لَيْسَ أَنَّ السَّفَاءَ وَالرَحَى مِمَّا غَسَبَ  
وَلَكِنَّهُ مَوْصِفٌ أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا كَمَا وَصَفَ أَنَّهُ كَانَ فِي إِبِلٍ أَوْ غَنَمٍ وَهَكَذَا قَالَ غَسَبْتُكَ حَنْطَةً فِي سَفِينَةٍ  
أَوْ فِي جِرَابٍ أَوْ فِي غَرَارَةٍ أَوْ فِي صَاعٍ فَهُوَ غَاصِبٌ لِحَنْطَةٍ دُونَ مَا وَصَفَ أَنَّهُمَا كَانَتْ فِيهِ وَقَوْلُهُ فِي سَفِينَةٍ وَفِي جِرَابٍ  
كَقَوْلِهِ مِنْ سَفِينَةٍ وَجِرَابٍ لِيُخْتَلَفَنَّ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَالَ وَهَكَذَا يُقَالُ غَسَبْتُكَ نَاقَةً بِهَاقَةٍ مِنْ بَنَدِيلٍ أَوْ بُنَابِقٍ  
جِرَابٍ أَوْ عَشْرَةِ أَثَوَابٍ نَوْبٍ أَوْ مِنْ بَدِيلٍ أَوْ ثَوْبٍ بَاقِي عَشْرَةِ أَثَوَابٍ وَأَنْفَارٍ فِي خُرَيْطَةٍ لَا يَخْتَلِفُ كُلُّ هَذَا وَقَوْلُهُ فِي  
كَذَا مِنْ كَذَا سِوَاهُ فَلَا يَضْمُنُ إِلَّا مَا أَقْرَبَ نَعَصَهُ لَمَا وَصَفَ أَنَّ الْمُغَسَّبَ كَانَ فِيهِ لَهُ قَالَ وَهَكَذَا يُقَالُ غَسَبْتُكَ  
فَصَاقِي خَاتَمٍ أَوْ خَاتَمَاتِي فَصَصَ أَوْ سِيقَاتِي حَالَةً أَوْ حَالَةً فِي سَيْفٍ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ عَلَى السَّيْفِ فَيَنْزِعُ قَالَ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ  
إِنَّا خَاتَمٌ وَنَاخَتُهُ مِنَ الْفَصِّ وَكَوْنُ السَّيْفِ مَعْلَقًا بِالْحَالَةِ لَا شَكَّ فِيهِ عَلَيْهِ وَشَدَّ وَدَلَّ الْفَتْحُ عَلَيْهِ عَنَّمَا قَالَ وَهَكَذَا  
إِنْ قَالَ غَسَبْتُكَ حَلِيَةً مِنْ سَيْفٍ أَوْ حَلِيَةً فِي سَيْفٍ لِأَنَّ كُلَّ هَذَا قَدْ يَكُونُ عَلَى السَّيْفِ فَيَنْزِعُ قَالَ وَهَكَذَا إِنْ قَالَ  
غَسَبْتُكَ شَارِبَ سَيْفٍ وَأَنْفَعُهُ فَهُوَ غَاصِبٌ لِلْمَوْصُوفِ دُونَ السَّيْفِ وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ غَسَبْتُكَ طَيْرًا فِي قَفْصٍ أَوْ طَيْرًا فِي  
شُكَّةٍ أَوْ طَيْرًا فِي شَتَايَ كَانَ غَاصِبًا لِلطَّيْرِ دُونَ الْقَفْصِ وَالشُّكَّةِ وَالشَّتَايَ وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ غَسَبْتُكَ زَيْتَانِي فِي حَبٍّ أَوْ زَيْتَانِي  
فِي قَرْفٍ أَوْ عَسَلًا فِي عَكَّةٍ أَوْ شَهَادًا فِي حَوْنَةٍ أَوْ تَرَفًا فِي قُرْبَةٍ أَوْ حَلَةً كَانَ غَاصِبًا لِلزَّيْتِ دُونَ الْحَبِّ وَالزَّيْتِ وَالْعَسَلِ  
دُونَ الْعَكَّةِ وَالشَّهَادِ وَالْحَوْنَةِ وَالتَّرَفِ دُونَ الْقُرْبَةِ وَبِالْحَلَةِ وَكَذَلِكَ يُقَالُ غَسَبْتُكَ حَجْرَةً فِي بَابٍ وَفَقَصَ فِيهِ طَيْرٌ  
وَعَكَّةٌ فِيهَا سَمَنٌ كَانَ غَاصِبًا لِلْحَجَرِ دُونَ الزَّيْتِ وَالْقَفْصِ دُونَ الطَّيْرِ وَالْعَكَّةِ دُونَ السَّمَنِ وَلَا يَكُونُ غَاصِبًا لِلْهَامِ مَعَهَا  
الْآنَ يَبِينُ يَقُولُ غَسَبْتُكَ عَكَّةً وَسَمَنًا وَحَجْرَةً فَإِذَا قَالَ هَذَا فَهُوَ غَاصِبٌ لِلشَّمَنِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِنْ قَالَ  
غَسَبْتُهُ سَمَنًا فِي عَكَّةٍ أَوْ سَمَنًا وَعَكَّةً لَمْ يَكُنْ فِيهَا سَمَنٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَيِّ سَمَنٍ أَقْرَبُهُ وَأَيُّ عَكَّةٍ أَقْرَبُهَا وَإِذَا  
قَالَ غَسَبْتُكَ عَكَّةً وَتَسَمَنًا وَحَجْرَةً يَتَبَيَّنُ أَنَّ غَاصِبًا لِلْعَكَّةِ بِسَمَنِهَا وَالْقَوْلُ فِي قَدَرِ تَسَمَنَاتِي أَيُّ عَكَّةٍ أَقْرَبُهَا  
قَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ غَسَبْتُكَ سِرْجًا عَالِيًا وَحَنْطَةً عَلَى حِمَارٍ فَهُوَ غَاصِبٌ لِلسَّرْجِ دُونَ الْحِمَارِ وَالْحَنْطَةِ دُونَ  
الْحِمَارِ وَكَذَلِكَ يُقَالُ غَسَبْتُكَ حِمَارًا عَالِيًا سِرْجًا أَوْ حِمَارًا سِرْجًا كَانَ غَاصِبًا لِلْحِمَارِ دُونَ السَّرْجِ وَكَذَلِكَ  
يُقَالُ غَسَبْتُكَ ثِيَابًا فِي عِيَةٍ كَانَ غَاصِبًا لِلثَّيَابِ دُونَ الْعِيَةِ وَهَكَذَا يُقَالُ غَسَبْتُكَ عِيَةً فِي ثِيَابٍ كَانَ غَاصِبًا  
لِلْعِيَةِ دُونَ الثَّيَابِ

(الاقرار بعصب شيء بعدد وغير عدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئا لم يرد على ذلك بالقول في الشيء قوله فإن أنكر أن يكون غصبه شيئا ألزمه إلحاقه ما أنكره بما يقع عليه اسم شيء فإذا امتنع جبهه حتى يقره بما يقع عليه اسم شيء فإذا قيل فإن صدقه المذني والأحلفه ما غصبه إلا ما ذكرتم أبرأ من غيره ولو مات قيل بقرشي والقول قول ورثته ويحلفون ما غصبه غيره ووقف مال الميت عنهم حتى يقره أو ينفي ويحلفون ما علوا غيره وإذا قال غصبتك شيئا ثم أقرب شيئا إلزاما لحاكمه أو يقر به أو وغير الزامه فسواء لا يلزمه إلا ذلك الشيء فإن كان الشيء أقرب به مما يحل أن يملك به حال جبر على دفعه إليه فإن فات في يده جبر على أداء قيمته إليه إذا كانت له قيمة والقول في قيمته قوله وإن كان مما لا يحل أن يملك أحلف ما غصبه غيره بالمعبر على دفعه إليه وذلك مثل أن يقر أنه غصبه عبدا أو أمة أو دابة أو نوقا أو فرسا أو جارا أو فصره على دفعه

استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنس أهل سي هوازن قد ركا حوقهم وق حذ بن جر بن عبد الله عن عمر رضى الله عنه أنه عوض من حقه وعوض امرأته من حقه بما رانها كالدليل على ما قلته (قال الشافى) قال الله تبارك وتعالى أنا خلقناكم من ذر وأنى وجعلناكم شعوبا الآية (قال) وروى الزهرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عريفا (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا وللاوس شعارا وللتوزج شعارا (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية فبعد لقبال فبيلة فبيلة حتى جعل فى القبيلة لآلة كل لواء لاهول كل هذا التعارف

اليه وكذلك لو أقر أنه غصبه كجابرته على دفعه اليه لانه يحل ملك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره على دفع شيء اليه لانه لا يضمن له وكذلك ان أقر أنه غصبه بطلسمية غير ممدوخ جبرته على دفعه اليه فان مات لم أجبره على دفع قيمته اليه لانه لا يضمن له ما لم يدبغ فان كان ممدوخا فدفعه اليه أو قيمته ان فات لان غنمه يحل اذا دبغ (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصبه نجرا أو خنزرا لم أجبره على دفعه اليه وأهرقت عليه أفرز ونبحت الخنزير والفتية اذا كان أحدهما مسلما والآخر لهذين ولا يحل أن يملك بحال واذا أقر أنه غصبه حنطة ففانتزده اليه مثلها فان لم يكن لها مثل فقيمتها وكذلك كل ماله مثل برذنته فان فات برذنته (قال الشافعي) واذا أقال الرجل الكثير المال غصب فلا نارجل كثير المال شيئا أو شيئا له فهو كالفقير يعقر الفقير وأي شيء أقر به يقع عليه اسم شيء فليس أوجب حنطة أو غيره فالقول قوله مع مخرجه فان قال غصبته أنشاء قبل أن آذيه ثلاثة أشياء لانه أقل ظاهر الجماع في كلام الناس وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي هي مختلفة (١) فان قال هي ثلاثة أفلس أو هي فليس ودرهم وغرة أو هي ثلاث غرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة أعبد أو عبدوا أمه وجار لان كل واحد من هذا يقع عليه اسم شيء اختلفت أو اتفقت فسواء ولو قال غصبتك ولم يزد على ذلك أو غصبتك ما تعلم لم أكرمه بهذا شيئا لانه قد يغصبه نفسه فيدخله المسجد والبيت لغيره مكره وينصبه فيعقبه بيته فلا أكرمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال غنبت نفسك لم أقبل منه لانه اذا قال غصبتك شيئا فقام ظاهره غصب منك شيئا ولو قال غصبتك وغصبتك مرارا كثيرة لم أكرمه شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أغصب شيئا ولا نفسه لم أكرمه شيئا لانه لم يقر بأنه غصبه شيئا

### (الاقراء بغصب شيء ثم يدعى الغاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضا ذات غراس أو غير ذات غراس أو دارا ذات بناء أو غير ذات بناء أو يثا فكل هذا أرض والارض لا تحول وان كان البناء والغراس قد تحول فان قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه انما أقررت بشيء غصبتك بيلد كذا فسواء القول قوله وأي شيء دفعه اليه بذلك البلد مما يقع عليه اسم ما أقر به فليس له عليه غيره واذا ادعى المقر له سواء أحلف الغاصب ما غصبه غير هذا القول قوله فان مات الغاصب فالقول قول ورثته فان قالوا لا تعلم شيئا قبل للغصوب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فاذا ادعى قبل للورثة احلفوا ما تعلمونه هو فان حلفوا برؤا والا لزمهم ان يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به الغاصب فان نكلوا وحلف الغصوب واستحق ما ادعى وان أبى الغصوب أن يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون ما يعلمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه الا بما وصفت ولو كان الغاصب قال غصبته دارا بركة ثم قال أقرت به بياطل وما أعرف الدار التي غصبته اياها قيل ان أعطيت دارا بركة ما كانت الدار وحلفت ما غصبته غير هار برت وان امتعت وادعى دارا بعينها قيل احلف ما غصبته اياها فان حلفت برت وان لم تحلف حلف فاستحقها واذا امتنع وامتنعت من العين حبست أدا حتى تعطيه دارا وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصبه متاعا يحول مثل عبدا ودية أو ثوب أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبتك كذا ابيلد كذا ابيلد موصول وكذبه الغصوب وقال ما غصبته بهذا البلد فالقول قول الغاصب لانه لم يقر به بالغصب الا بالبلد الذي سمى فان كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير أو دراهم أو ذهبا أو فضة أخذ بان يدفعها اليه بركة لانه لا مؤنة له عليه وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم أو باعها اياها بيلد أخذ بها حيث طلبها (قال الشافعي) وكذلك فص باقوت أو زبرجد أو لؤلؤ أو أقر أنه

بعضهم أحسن اقتصاما للعديد من بعض وقد زاد بعضهم على بعض أن عمر رضى الله عنه لما دقن الديوان قال أبدا بيني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطهم وبني المطلب فاذا كانت السن في الهاشمي قسمه على المطلبى واذا كانت في المطلبى قسمه على الهاشمي فوضع الديوان (١) قوله ففى هي مختلفة كذا بالاصول التي بأيدينا وله سقط من النسخ لفظ أو متغفلة له معصه

على ذلك وأعطاهم  
عطاء القبيلة الواحدة ثم  
استوت له بنو عبد شمس  
وفوفل في قدم النسب  
فقال عبد شمس أخوة  
التي صلى الله عليه  
وسلم لأبيه وأمه دون  
نوفل فقدمهم ثم دعابني  
نوفل يولونهم ثم استوت  
له عبد العزى وعبد  
الدار فقال في بني أسد  
ابن عبد العزى أصهار  
النبي صلى الله عليه  
وسلم وفيهم أنهم من  
المطيين وقال بعضهم  
هم حلف من الفصول  
وفهم كان النبي صلى  
الله عليه وسلم وقيل  
ذكر سابقه فقدمهم  
على بني عبد الدار ثم دعا  
بني عبد الدار يولونهم  
ثم انفردت له زهرة  
فدعاها تلو عبد الدار  
ثم استوت له تيم وخزوم  
فقال في نسبهم  
من حلف الفصول  
(١) قوله من عسبن  
ما يقربه كذا بالاصول  
التي عندنا ولعل لفظ  
عسبن محرف فاعن غير  
محور كسبه معصيه

غصه اياه بلد يؤخبه حث فاعبه فان لم يقدر عليه فقمته وان كان الذي أقرأه غصه اياه بلد عبداً أو ثيباً  
أو متاعاً لجه مؤنة أو حيوئاً أو رقيقاً أو غيره فحمل هذا وما شابه مؤنة جبر المصوب أن يؤكل من يقضيه  
بذلك البلد فان مات قبض قيمته بذلك البلد أو أخذ منه قيمته بالبلد الذي أقرأه غصه اياه بذلك البلد الذي  
يحاسبه ولا أكفه ولو كان طعاماً أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام إلا أن يراضى بما عاف جبر  
بينهما مراضاعه عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الشاب وغيرهما لجه مؤنة قال ومثل هذا العبد  
فغصه اياه بالبلد ثم يقول المقتصب قد أقرأ العبد أو فات بقضيه عليه بقيته ولا يجعل شيئاً من هذا ادنياً عليه  
وإذا قضيت له بقيته القالت منه عبداً كان أو طعاماً أو غيره لم يجعل للغاصب أن يتملك منه شيئاً وكان عليه  
أن يحضر سيده الذي غصه منه فإذا أحضر سيده الذي غصه منه حبر سيده على قبضه منه ورد الثمن  
عليه فان لم يكن عند سيده غنة قلت له بعه اياه يعاجل يداعله على أن رضيتما حتى يجعل له ملكه فان لم  
يقبل بعث العبد على سيده وأعطيت المقتصب مثل ما أخذ منه فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم  
يكن فيه فضل فلا شيء رزده عليه وان نقص عنه عما أعطاه اياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال  
الشافعي) وان كان لسيده غرام لم أشركهم في غنى العبد لأنه عتق قد أعطى الغاصب قيمته قال وهكذا  
أصنع بورنة المصوب ان مات المصوب وأحكم للغاصب العبد إلا أن أعان أصنع ذلك بهم في مال الميت  
لأموالهم وهكذا الطعام فغصه فحضره وحلف أنه هو والشاب وغيرهما كالعبد لا تختلف فان كان أحضر  
العبد ميتاً فهو كأن لم يحضره ولا رد الحكم الاول وان أحضره معيباً أي عيب كان مريضاً أو مجروحاً فدفعه  
المسيء وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصه وما نقصه العيب في بدنه وأزمت ما وصفت (قال  
الشافعي) ولو أحضر الطعام متغيراً أزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدر ضه  
حتى صار لا ينفع به ولا قيمة أزمته الغاصب وكان كثلغه وموت العبد عليه مثل الطعام ان كان له مثل أو  
قيمته ان لم يكن له مثل ولو قال الحالك اذا كان المصوب من عبد وغيره غائباً للغاصب أعطه قيمته ففعل  
ثم قال المصوب حله من حبسه أو صيره ملكاً له بطيعة نفسهك والغاصب أقبل ذلك كان ذلك أحب إلى  
ولا أجبر واحد منهما على هذا

### (الاقراء لغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل غصبت هذه الدار وهذا العبد أو أي شيء كان من هذا كتب  
اقراره وأشهد عليه وقد ما عاقبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقبضها أو وقفها عليه أو على  
غيره فيها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان له بنته على ملك هذه الدار أو اقرار الغاصب قبل  
اخراجها من يده أي من أخرجهما إليه أخذت لها وان لم يكن له بنته لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لأنه لا يملكها  
يوم أقر فيها وقضينا للمصوب بقيتها لأنه يقرأه استهلكها وهي ملك له وهكذا لو كان عبداً فاعقته وهكذا  
لو ادعى عليه رجلان أنه غصب داراً بعينها فأقرأه غصبها من أحدهما وهو يملكها ثم أقرأه غصبها منه  
وهو يملكها وان الاول لم يملكها قط قضى بالدار الاول لأنه قد ملكها باقراره وقبضها لا خرباً ثم قد أقرأه قد  
أنلفها عليه قال وهكذا كل ما أقرأه غصب رجلان ثم أقرأه غصبه غيره والقول الثاني أنها اذا كانا  
لا يدعيان أنه غصبهما الدار أو الشيء الذي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء لقره إلا خرب حال على  
الغاصب لانهما يريان من عين (١) ما يقربه ومن قال هذا قال أربأ أن أقرأه باع هذا هذه الدار بألف  
ثم أقرأه باعها الآخر بألف والدار تسوى إلا إذا تحطها به الاول وتحصل للآخر عليه قيمتها بحاصه بألف  
منه لأنه أنلفها أو أربأ لو أعتق عبداً ثم أقرأه باع من رجل قبل العتق لم يجعل للثاني قيمته وينفذ العتق  
أو أربأ بثوباً عبداً ثم أقرأه كان أعتقه قبل بيعه أو يقض البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له



قد بعثي حرافا عطفي ثني أرايت لومات فقال ورثته قد بعث أبا نحر فأعطنا غنسه أوز يادمة ما ينزل بأنتك  
استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئا أو يكون انما أقر بشي في ملك غيره فلا يجوز اقراره في ملك غيره  
ولا يلزمين باقراره شيئا

### (الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين)

والطيسين وفيهما كان  
الذي صلى الله عليه  
وسلم وقيل ذكر سابقة  
وقيل ذكر صهرا  
فقد مدهم على مخزوم  
ثم دعا مخزوما ياتونهم ثم  
استوثق له سهم وجمع  
وعدي بن كعب فقيل  
ابدا بعدى فقتل بل أقر  
نفسى حيث كنت فان  
الاسلام دخل وأمرنا  
وأمر بنى سهم واحد  
ولكن انظر روايتين  
جمع وسهم فقيل قدم  
بنى جمع ثم دعا بنى سهم  
وكان ديوان عدلى  
وسهم مختلطا كالعدوة  
الواحدة فلما خلصت

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد وهذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما  
يدعيه ويرزعه أن صاحبه الذي نازعه فيه لم يملك منه شيئا قط وشئ عمن المقر بالغصب قبيل له أن أقررت  
لأحدهما وحلفت للأخر ففهم والذي أقررت به ولا تباعه للأخر عليك وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن  
تخلف بالله ما ندري من أيهما غصبته ثم يخرج من يدينك فيوقف لهما ويجعلان خصما فيه فإن أقام معا عليه  
بينة لم يكن لأحدهما مدون إلا خرلان إحدى البينتين تكذب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بينة  
ويخلف كل واحد منهما لصاحبه أن هذا العبد غصبه أياه فإن حلفا فهو موقوف أبدا حتى يصطلحا  
فيه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بينة دون الآخر خرجه لعله الذي  
أقام عليه البينة ولا تباعه على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد  
أو هذه الأمة فادعى الرجل أنه غصبه أياهما معا قبل لقر أحلف أنك لم تغصبه أياهما شئت وسلم إلا خر فان  
قال أحلف ما غصبته وأحداهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما لا يقرارك حلف على أيهما شئت فان أقر  
قبل للدهي أحلف على أيهما شئت فان حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معا قبل للدهي عليه أن حلفت  
والأحلفنا المسمى فليأمله معا فان فات في يده وأحداهما فالحكم كهولو كانا حين الإثبات الزمناه  
أحداهما فثبتت عليه بالثبوت فان أياهما بحلف أو بالانصوب أن يوقفاه وقفا حتى يقر الغاصب بأحدهما  
ويخلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما المنصوب فادعى المنصوب أنه حدث بالعبد عنده عيب فالقول  
قول الغاصب مع عينه أو كان ذلك مما يشبهه أن يكون عند المنصوب (١)

### (العارية)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية كالهامة مضونة الدواب والرق والبور والشياب لا فرق

اليه دعوته كبر تكييرة  
عالية ثم قال الحمد لله  
الذي أوصل الى حطى  
من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم دعا عامر  
ابن لؤي (قال الشافعي)  
فقال بعضهم إن أبا عبيدة  
ابن عبد الله بن الجراح  
الفهري رضى الله عنه  
لم أرأى من تقدم عليه  
قال أكل هؤلاء يدعى  
أما هي فقال يا أبا عبيدة

(١) باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث من النسب أو من قبل الزوجية وأقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس  
في التراجم وفيه نصوص فتا في باب الموارث من اختلاف العراقيين (١) وإذا أقرت الاخت وهي لأب وأم  
وقد ورثت معها العصبية بأخ فإن أياها منقصة كان يقول نعطيه نصف ما فيها لأنها أقرت أن المال كله  
بينهما نصيبين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصيبان وهذا أخذ بعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول  
لا نعطيه مما في يدها شيئا لأنها أقرت بما في يد العصبية وهو سوا في الورثة كلهم بما قالوا لاجبعا (قال الشافعي)  
وإذا مات الرجل وترك أخته لايه وأمه وعصبته فأقرت بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئا وهكذا  
كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئا من قبل أنه انما أقر له بحق عليه  
في ذلك الحق مثل الذي أقر له لأنه إذا كان وارثا بالنسب كان موروثا له وإذا لم يثبت النسب حتى يكون  
موروثا له لم يجوز أن يكون وارثا له وذلك مثل الرجل يقر بأنه باع دار من رجل فجدها المقر له بالبيع لم نعطه  
الدار وإن كان ما فيها قد كان أقر بها فقد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقرأ أنها كانت ملكا له أو هو مملوك عليه  
بها شيء فلما سقط أن تكون مملوكة عنه سقط الاقرار له ومثل الرجل يبيعان العبد ففصلان في غنه وقد  
تصادقا على أنه قد فخر من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار  
فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية اه

بين شي منها في استعارتها فقلت في يده فعله أو يعرفه فهو ضامن له والاشياء لا تخلو أن تكون مضمونة  
أغير مضمونة فما كان مضموناً مثل القصب وما أشبهه فواء مظهر منها هلاكه وما خفي فهو مضمون على  
القاصب والمستسلم جنيافه أو لم يجنأ أو غير مضمونة مثل الوديعة فواء مظهر هلاكه وما خفي فاقول  
فيها قول المستودع مع عبته وشالنا بعض الناس في العارية فقال لا يضمن شيئاً إلا ما عدى فيه فسل من  
أين طاله فزع من شر محالاه وقال ما يحكم في تضمينها استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أفرأيت إذا قلنا فان شرط المستعير الضمان ضمن  
وان لم يشرطه لم يضمن قلنا فانت إذا تركت قولك قال وأين قلنا ليس قولك انها غير مضمونة إلا أن بشرط  
قال بلى قلنا فما تقول في الوديعة إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المضارب قال لا يكون ضامناً قلنا فما  
تقول في المستسلم إذا اشترط أنه غير ضامن قال لا شرط له ويكون ضامناً قلنا ورد الأمانة إلى أصلها  
والمضمون إلى أصله وبطل الشرط فهي ما جعلنا قال نعم قلنا وكذلك ينبغي أن تقول في العارية وبذلك  
شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا بالبارز قال فلا شرط قلنا لعله  
صفوان لأنه كان مشتركاً لا يعرف الحكم ولوعرفه ماضر الشرط إذا كان أصل العارية أنها مضمونة بلا شرط  
كلا بشرط العهد وخلاص عقدك في البيع ولولم يشترط كان عليه العهد وانخلاص أو الرد قال  
فهو قال هذا أحد قلنا في هذا كفاية وقد قال أبوهريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة  
وكان قول أبي هريرة يعني استعيرت فقلت انه مضمون ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكرهتها  
إلى موضع كذا وكذا فكتبها بكذا وقال الراكي كرهتها عارية بمنك كان القول قول الراكي مع عبته ولا كراه  
عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة كرهها مثل ولو قال أكرهتها وقال رب الدابة غصبتم  
كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج  
من الضمان أبداً لا يدفع الوديعة إلى غيرها ولو ردّها إلى المكان الذي كانت فيه لان ابتداءه لها كان أمينا  
نخرى من حد الأمانة فلم يجد له رب المال استئماناً إلا برأى حتى يدفعها إليه (١)

### (الغصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل الرجل ثوبا شق صغيراً أو كبيراً يأخذ ما بين  
طرفيه طولا وعرضا أو كسره متاعاً فرضه أو كسره كسر صغيراً أو جنى له على مخلوق فأعماء أو قطع يده أو شقه  
موضحة فذلك كله سوا مو يقيم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صبيها ومكسورا وصبيها ومجروحاً قد برأ  
من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين ففته صبيها ومكسورا ومجروحاً فيكون ما جرى عليه من  
ذلك ملكاً له نفعه أو لم ينفعه ولا ولا أحد الجانبين شقاً حتى عليه ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ولا ولا  
رجل شيئاً إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جنى عليه من العبيد فيقومون معها قبل الحناية ثم ينظر  
(١) وفي اختلاف العراقيين في طلب العارية أو كل الغلة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً  
بيني فيها ولم يوقت وتقامت بداه أن يخرجها بعد ما بني فإن أباحنفة كان يقول يخرجها ويقول للذي بني  
انقض سائلاً وبهذا أخذ يعني بأبوسيف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقمة البناء والبناء  
لغيره وكذلك بلغنا عن شرح فأن وقت له وقتاً فخرجها قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقمة البناء في  
قولهما جميعاً (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بهـ مع من الأرض بيني فيها بناء فتمت له ليسكن  
لصاحب البقعة أن يخرجها من بنائه حتى يعطيه قبله فأنما يخرجها ولو وقتها وقتاً قال غير لها  
عشر سنين وأنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن  
تنقض سائلاً كان ذلك عليه لأنه لم يعرف أعماراً غير نفسه ٨١

اصبر كما صبرت أو كما  
قومك فن قد علم منهم  
على نفسه لم أمته  
فأما أنا وبني عدى  
فقد علم أن أحببت  
على أنفسنا قال قد علم  
معوية بعد بني  
الحارث بن فهر ففضل  
بهم بين بني عبد مناف  
وأسد بن عبد العزى  
وشعر بن بني سهم  
وعدي شق في زمان  
المهدي فافترقوا فأمر  
المهدي بيني عدى  
فقد علم على سهم وجمع  
لسابقة فبهم (قال) فإذا  
فرغ من قر يش بدت  
الانصار على العرب  
لكناهم من الاسلام  
(قال الشافعي) الناس  
عباد الله فأولاهم أن  
يكونوا مقدماً أقرهم  
(١) قوله ولا يضمن  
المستودع الخ لا يفتني  
أن هذا من باب الوديعة  
للا عارية لكنه ثبت  
هنا في نصبتين فأبشاه  
كذلك لأنه يأتي في  
الوديعة عبثاً لا بلفظه  
كتبه صحيحه

الى الجنة فيعطون أرشها من قيمة العبد صحيحا كما يعطى الحر أرض الجنة عليه من دينه بالثمن ذلك ما بلغ وان كانت قيمها كما يأخذ الخرد يات وهو قى قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم يتسكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراش منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فاعلم أحد من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئا إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث فان الله عز وجل نقل ملك الأحياء اذا ماتوا الى من ورنهم باه شأوا أو أوالا الأثرى أن الرجل لو أوصى له أو وهبه أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء ولم أعلم أحد من المسلمين اختلفوا في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يده إلا بالبراءة اياه هو نفسه يبيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دينه زينه فيباع في ماله وكل هذا فعله لا فعل غيره قال فاذا كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس مملوكة الا يبيع عن تراش وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت فن أن غلط أحد في أن يحكي على مملوك فيملكه بالجنة وأخذ أن يقتله وهو قبل الجنة لو أعطاني فيه أضعاف عنه لم يكن له أن يملكه إلا أن شاء ولو وهبته لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء فاذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة الا بعينه ولم يملك على بالذي يحل من البيع إلا أن شاء فكيف ملكه حين عصى الله عز وجل فيه فأخرج من يدي ملكي بمعية غيري لله وأرغم غيري ما لا يرضى ملكه ان كان أصله خطأ وكيف ان كانت الجنة توجب لي شيئا واخترت حبس عبدى سقط الواجبى وكيف ان كانت الجنة تخالف حكم ما سوى ما وجب لى حبس عبدى وأخذ أرشه ومتاعى وأخذ ما تنقصه اذا كان ذلك غير مفدله فان جنى عليه ما يكون مفدله فزاد الجاني معصية لله وزيد على في ما لم يكون مفدله سقط حتى حين عظم وثبت حين سفر وملك حين عصى ودرت معصيته ولا يملك حين عصى فصرفت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يجرحوا هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفت من حكم الله عز وجل واجماع المسلمين والقياس والمقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال واذا غصب الرجل جارية قسوى مائة فرأيت في يده يعلم منه وسن واغتذاء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى مائة ثم أدرتها المقصوب في يده أخذها وتسعائة معها كما يكون لو غصبه اياها وهي تساوى ألفا فادررها وهي تساوى مائة أخذها وما نقصها وهي تسعائة قال وكذلك ان باعها الغاصب وأوهبها أو قتلها أو استهلكها فلم يترك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منغصبت الى أن هلكت وكذلك ذلك البيع الآن رب الجارية تغير في البيع فان أحب أخذ الثمن الذي باعها الغاصب كان أكثر من قيمتها وأقل لأنه من سلعة أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة فقط (قال الشافعي) بعد ليس له الا حاربه والبيع مردود لانه باع بالنسيئة وبيع الغاصب مردود فان قال قائل وليف غصبها بئس مائة وكان لها ضلوا هي تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهي في ضمان الغاصب ثم ماتت وانقصت فضمت قيمتها في حال زيادتها قبل ان شاء الله تعالى لانه لم يكن غاصبا ولا ضمانا ولا عاصيا في حال دون حال لم يزل غاصبا ضمانا عاصيا من يوم غصب الى أن ماتت وأوردناه ناقصة فلم يكن الحكم عليه في الحال الاولى بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثالثة بأوجب منه في الحال الاخرة لان عليه في كلها أن يكون واداه لها وهو في كلها ضمن عاص فلما كان الغصوب أن ينقصها قيمة مائة فقد ركبها قيمة ألف فأخذها وندررها ولها عشر وولدا يأخذها واولادها كان الحكم في زيادتها في بدنها وولدا كان الحكم في بدنها حين غصبها على من نزلها ثمة نفسها وولدا مملوك منها ناقصة حين غصبها ولا فرق بين أن يقتلها وولداها أو عتقها وولداها في يده من قبل أنه اذا كان كالموصوف على ولداها كما يملكها لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجل

بخيرة الله تعالى رسالته  
ومستودع أمانته وخاتم  
النبيين وخير خلق رب  
العالمين محمد صلى الله  
عليه وسلم (قال الشافعي)  
ومن فرضه الوالى من  
قبائل العربيات أن  
يقدم الاقرب فالاقرب  
منهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاذا  
استوا قدم أهل  
السابقة على غير أهل  
السابقة عن هرو منهم  
في القرابة

﴿ مختصر كتاب  
الصدقات من كتابين  
قديم وجديد ﴾

(قال الشافعي) رحمه  
الله فرض الله تبارك  
وتعالى على أهل دينه  
المسلمين في أموالهم حقا  
تغيرهم من أهل دينه  
المسلمين المحتاجين اليه  
لا يسعهم حبه عن  
أمر أو يدفعه اليه أو  
ولاه ولا يبيع الولاء تركه  
لاهل الاموال لانهم  
أمناء على أخذه لاهله  
ولم نعلم أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

جارية فانت في يده مونا وقملها فانتها في الخالين جميعا كذلك قال واذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فانت في يد المشتري فالمغصوب بالخيار في أن ضمن الفاسب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت فان ضمنه فلا شيء للمغصوب على المشتري ولا شيء للفاسب على المشتري الاقبتها الا اثنين الذي باعها له أو ضمن المغصوب المشتري فان ضمنه فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لا أكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في يده ويرجع المشتري على الفاسب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل عن أن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يلزمه في حال الاقبتها قال وان أراد المغصوب اجازة البيع لم يجز لانها ملك ملك فاسد ولا يجوز الملك الفاسد الا بتجديد بيع وكذلك لو ماتت في يد المشتري فأراد المغصوب أن يجز البيع لم يجز وكان للمغصوب قبضها ولو ماتت في يد المشتري أو لاد اقات بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن ضمن الفاسب أو المشتري فان ضمن الفاسب لم يكن له سبيل على المشتري وان ضمن المشتري وقدمت الجارية بوجه عليه بقيمة الجارية ومهرها يوم قبضها أو لادها يوم سقطوا أحيا ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتا ويرجع المشتري على البايع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقا له وصداقها ولا يأخذ ولدا قال فان كان الفاسب هو صاحبها فولدت منه ولاد فاعش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة والاحياء فاسترقهم وليس الفاسب في هذا كالمشتري المشتري مغرور والفاسب بغيره لانفسه وكان على الفاسب ان يدفع الشبهة الحد ولا مهر عليه (قال الربيع) فان كانت الجارية أطاعت الفاسب وهي تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لان هذا مهر بغيري وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي وان كانت نكح هي أو الوطع لعل مهر مثلها وان كانت مغصوبة على نفسها فلا صاحب المهر وهو زان ولده رقيق فان قال قائل أ رأيت المغصوب اذا اختار اجازة البيع لم يجز البيع قيل له ان شاء الله تعالى البيع انما يلزم برضا المالك والمشتري الا ترى أن المشتري وان كان رضى بالبيع فله مغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع الاحكام الشبهة وان الشبهة لا تغير ملك المغصوب فاذا كان للمغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فهي على الملك الاول للمغصوب واذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولعلم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا ينبغي أن ينهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري اجازة البيع الا بان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعا مستأنفا فان شبه على أحد بأن يقول ان رب الجارية لو كان أذن ببيعها لزم البيع فاذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له ان شاء الله تعالى ان شاء الله قبل البيع اذا بيعت يقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو أولادها لم يكن له قيمة ولدا لانها جارية للمشتري وحلال للمشتري الاصله والبيع والهبة والعق فانما بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا باللعن تلك وحرام على البايع البيع وحرام على المشتري الاصله لو علم واسترق ولده فاذا انماها أو أعتقها لم يجز بيعه ولا عتقه فالحكم في الاذن قبل البيع أن المأذون له في البيع كالبايع المالك وان الاذن بعد البيع انما هو تجديد بيع ولا يلزم البيع المحدد الا برضا البايع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجز أبدا الا بتجديد بيع أو نكاح فان قال قائل لم أرتم المشتري المهر ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالا ولا يكره رده بالمهر وهو الواطئ قيل له ان شاء الله تعالى أما الزمانا به المهر فلما كان من حق الجماع اذا كان بشبهة يدرأ فيه الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جمعا يدرأ به الحد ولو يخطي به الولد للشبهة فان قال فاعنا جامع ما عك عند نفسه قلنا فانتك الشبهة التي درأنا بها الحد ولم تحكمه فيها بالملك لان زناها رقيقا ونكح عليه قيمة الولد والولد اذا كانوا بالجماع

آخرها عاملا بأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لومعوف عننا قاعا أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليها (قال) فاذا أخذت صدقة مسلم دعي له بالاجر والبركة كما قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم (قال) والصدقة هي الزكاة والاعط على أقواء العامة أن للثمن عشرة ولما شدة صدقة ولورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو مائنة أو زرع أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فعنه واحد وقسمه واحد وقسم التي مخلاف هذا فاني مما أخذ من مشرك تقوية لاهل دين الله

الذي أراده مساحا فالزمناه قيمته كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولد فاذا ضمنه الولد لانهم بسبب الجماع كان الجماع أولى أن نضمنه اياه ونضمن الجماع هو تضمين الصداق فان قال قائل وديف أرزمته فبما الولدان الذين لم يدر كمهم السيد الاموى قيل له لما كان السيد على الجارية وكان حاولت مملوكا عليها اذا وطئت بغير شبهة فكان على الغاصب ردهم حين ولدوا فلم يردهم حتى ماوا ضمن قيمته كما يضمن قيمة امهم كومات ولما كان المشتري وطئها بشبهة كان سلطان المقصوب عليهم فيما يوم مقامهم حين ولدوا وقد ثبتت له قيمته فسواء ماوا او عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير اهل الجهالة اخذت منه الجارية والعقروا قيمه على حد الزنا فان كان من اهل الجهالة وقال كنت اراي لها ضامنا وارى هذا محل عزز ولم يحدد واخذت منه الجارية والعقروا قال واذا اغتصب الرجل الجارية بغير افعاء فسواء ماوا او عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير اهل الجهالة اخذت منه الجارية والعقروا قيمه على حد الزنا فان كان من اهل الجهالة وقال كنت اراي لها ضامنا وارى هذا محل عزز ولم يحدد واخذت منه الجارية والعقروا قال واذا اغتصب الرجل الجارية بغير افعاء فسواء ماوا او عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير اهل الجهالة اخذت منه الجارية والعقروا قيمه على حد الزنا فان كان من اهل الجهالة وقال كنت اراي لها ضامنا وارى هذا محل عزز ولم يحدد واخذت منه الجارية والعقروا قال واذا اغتصب الرجل الجارية بغير افعاء فسواء ماوا او عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير اهل الجهالة اخذت منه الجارية والعقروا قيمه على حد الزنا فان كان من اهل الجهالة وقال كنت اراي لها ضامنا وارى هذا محل عزز ولم يحدد واخذت منه الجارية والعقروا

وله موضع غير هذا  
الموضع وقسم الصدقات  
كما قال الله تعالى اغنا  
الصدقات للفقراء  
والساكنين والعاملين  
عليها والمؤلفة فلورهم  
وفي الرقاب والغارمين  
وفي سبيل الله وابن  
السبيل ثم اكدها  
وشدها فقال لفرضة  
من الله الاية وهي سهمان  
تجانبه لا تصرف منها  
سهم ولا شيء منه عن  
أهلها ما كان من أهل  
أحدس تحقه ولا يخرج  
عن بلد وفيه أهل  
وقال صلى الله عليه  
وسلم لعاذن جبل رضي  
الله عنه حين بعته فان  
أجابوك فأعلمهم أن  
عليهم صدقة تؤخذ  
من أغنيائهم فتدعى  
فقرائهم (قال الشافعي)  
ورصدته من لم يوجد  
من أهل السهمان على  
من وجدتهم ويجمع  
أهل السهمان أنهم  
أهل حاجة الى الماهم  
منها وأسباب حاجتهم  
مختلفة وكذلك أسباب

أو بجناية آدمي قال وإذا غضب الرجل من الرجل دله فاستغله أولم يستغله ولثاغله أو دارا فسكتها  
 أو أكرها أو لم يسكتها ولم يكرها ولثاغها أو أكرها أو شامها كان عماله غلة استغله أو لم يستغله انتفع به أو لم ينتفع به  
 فغلبه كرامته من حين أخضعه حتى رده إلا أنه كان أكرها أو كتر من كرامته فالتغصوب بالتأخير أن  
 يأخذ ذلك الكراء لانه كرامته أو يأخذ كرامته ولا يكون لاحد غلة بضمان اللال الثالث لان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انما قضى بهما الثالث الذي كان أخذنا محل الله والذي كان مات المغل مات من  
 ماله وان شاء أن يحبس المغل بحسبه إلا أنه جعل له الخيار ان شاء أن يرد به بالعيب يرد فأما الغاصب فهو  
 ضد المشتري الغاصب أخذ ما حرم الله تعالى عليه ولم يكن للغاصب حبس ما في يده ولو تلف المغل كان  
 الفاسد ضامنا حتى يؤدي قيمته الى الذي غصبه اياه ولا يطرح الضمان له ولو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل  
 أن يتلف ولا يجوز الاهداء القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا والله تعالى أعلم وهو أن بعض الناس زعم أن إذا  
 سكن أو استغل أو حبس فافلته والسكن له الضمان ولا شيء عليه وانما ذهب الى القياس على الحديث  
 الذي ذكرت فأما أن يزعم زاعم أنه أن أخذ غلة أو سكن رد الغلة وقيمة السكني وأن لم يأخذها فلا شيء عليه  
 فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك بالضمان ولا هو جعل ذلك الثالث إذا كان المالك مغسوبا (قال  
 الربيع) معنى قول الشافعي ليس للغصوب أن يأخذ الا كرامته لان كراءه باطل وانما على الذي سكن  
 إذا استحق الدار بها كراء مثلها وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرهاه الغاصب لان الكراء  
 مقسوخ (قال الشافعي) ولو اغتصبه أرضا فصرفها بغيرها بخل أو مولا أو بنى فيها بناء أو شق فيها انهارا كان  
 عليه كراء مثل الأرض بالحل الذي اغتصبه اياه أو كان على الباني والغار أن يقطع بناءه وغرسه فإذا  
 قاعه ضمن ما نقص القطع الأرض حتى يرد إليه الأرض بغيرها حتى يأخذها ويضمن القيمة بانقصها قال  
 وكذلك ذلك في الثروة في كل شيء أحدهم فيها لا يكون له أن يثبت فيها غرطا لماله وقد قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم ليس لعرق ظالم حتى ولا يكون راب الأرض أن يملك مال الغاصب ولم يملكه اياه كان ما يقطع الغاصب منه  
 ينفعه ولا ينفعه لان منع قليل ماله كله منع كثير وكذلك لو كان حفر فيها بئرا كان له دفنها وان لم ينفعه  
 الدفن وكذلك لو غصب دارا فزرقها كان له قلع التزيق وان لم يكن ينفعه فقلعه وكذلك لو كان نقل عتاربا  
 كان له أن يرد ما نقل عنها حتى يوفيه اياها بالحل التي غصبه اياها عليها لا يكون عليه أن يترك من ماله شيئا ينتفع  
 به الغصوب كالم يكن على الغصوب أن يطل من ماله شيئا في يد الغاصب فان تأول رجل قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يحتمل لرجل شيئا الا احتمل عليه خلافه ووجه الذي يصح به  
 أن لا ضرر في أن لا يحمل على رجل في ماله ماله ليس واجب عليه ولا ضرار في أن يمنع رجل من ماله ضررا  
 ولكل ماله وعليه فان قال قائل بل أحدثت الناس في أموالهم حكما على النظر لهم وأمنعهم في أموالهم على  
 النظر لهم قيل له ان شاء الله تعالى أرأيت جلالة بيت يكون ثلاثة أنذر في ثلاثة أنذر في دار رجل له  
 مقدرة أعطاه مائة ألف دينار أو أكثر وقيمة البيت درهم أو درهمان وأعطاه مكانه دارا مملو  
 أو رقباهل يجبر على النظر له أن يأخذ هذا الكثير بهذا القليل أو أرأيت جلالة قطعة أرض بين أرأى  
 رجل لا تساوي القطعة درهمها فسله الرجل أن يبيع منها بئر أو اشاء من الدنيا هل يجبر على أن يبيع  
 ما لا ينفعه بما فيه غناه أو أرأيت رجلا صنعته انما طاعة خلف رجل أن لا يخطط غيره ومنعه هو أن  
 يخط له فأعطاه على ما لا يجز فيه درهم مائة دينار أو أكثر يجبر على أن يخط له أو أرأيت رجلا عندما  
 عياله لا تنفعه أعطاها ابن لها بيت مال هل يجبر على أن يبيعها فان قال لا يجبر واحسن هو لا على النظر  
 له قلنا وكل هؤلاء يقول انما فعلت هذا اضرارا بنفسي وضرارا لطلاب الحق حتى أكون جفت الاضرب  
 فان قال وان اضر بنفسه وضرار غيره فاما فعل في ماله ماله أن يفعل قيل وكذلك حافر البئر في أرض  
 الرجل والمرزوق جندار الرجل ونقل التراب الى أرض الرجل انما فعل ماله أن يفعل ومنع ماله أن يمنع من

استحقاقهم معان  
 محتاتة فإذا اجتمعوا  
 فالفقراء الرضى المتعاق  
 الذين لا حرفة لهم وأهل  
 الحرفة الضعيفة الذين  
 لا تنفع حرفتهم موقعا  
 من حاجتهم ولا يبالون  
 الناس (وقال) في  
 الجديد زمانا كان أو  
 غير زمن سائلا أو  
 متعقفا (قال الشافعي)  
 والمساكين السؤل  
 ومن لا يبال عن حرفة  
 لا تقع منه موقعا ولا  
 تقنيه ولا عياله وقال  
 في الجديد سائلا  
 كان أو غير سائل (قال  
 المزني) أنه بقوله  
 ما قاله في الجديد لانه  
 قال لان أهل هذه  
 انهم من يتعقونها  
 بمعنى العدم وقد يكون  
 السائلين من يصل  
 معهم وصل متعفف  
 بين من يتدونه بعطيتهم  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله فان كان رجل  
 جلد يعلم الوالي  
 أنه يحجب مكاتب  
 بغنى عياله أو أعياله

ماله فان كان في رد التراب ودفن البئر ما يشغل الارض عن ربه لمحتي عنهما منصفه حتى ذلك الوقت قيل  
 للذي يريد رد التراب أتت بالخيار في أن تردم ويكون عليك كراما الارض بقدر المنة التي جستها عن النصفة  
 أو تدعه وقيل لرب الارض في البئر ان تأخذ حافر البئر بدفنها على كل حال ولا شيء لك عليه  
 لانه ليس في موضعها منصفه حتى تكون مدفونة الا أن يكون لموضعها لو كانت مستوية منصفة فبما بين  
 أن حكنالك بها الى أن بدفنها فيكون لك أو ترك تلك المنفعة لانه شغل عنك شيئا من أرضك (قال الشافعي)  
 وان كان الغاصب نقل من أرض المصوب ترابا كان منفعة للارض لا ضرر عليها أخذ برده فان كان  
 لا يقدر على رد مثله بحال أبد أقومت الارض وعليها ذلك التراب وقومت بحالها حين أخذها ثم ضمن الغاصب  
 ما بين القميتين وان كان يقدر على رد بحال وان عظمت فيه المؤنة كلفه قال واذا قطع الرجل يدها من رجل  
 أو رجلها أو جرحها جرحا ما كان صغيرا أو كبيرا أقومت الدابة بحجروحة أو مقطوعة ثم ضمن ما بين القميتين  
 ولا عليك أحد مال أو شيء بجانها أبدا قال واذا أقام شاهد أن رجلا غصبه هذا الجارية يوم الخميس وشاهد  
 انه غصبها باها يوم الجمعة أو شاهد انه غصبها باها وشاهد انه أقره بغصبه اياها وشاهد انه أقره يوم الخميس  
 بغصبها وآخره أقره يوم الجمعة بغصبها فكل هذا يختلف لان غصب يوم الخميس وغصب يوم الجمعة وقيل  
 الغصب غير الاقرار بالغصب والاقرار يوم الخميس غير الاقرار يوم الجمعة فيقاله في هذا كله احلف مع أي  
 شاهد بك شئت واستحق الجارية فان حلف استحقها قال ولو أن أرضا كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه  
 فأقام شاهد افشده أنها أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتا  
 فأحياها فوصف ذلك بوجه من وجوه الملك الذي يصح وأقام شاهد غيره أنها حينئذ لم تكن الشهادة بجانها  
 حيزه شهادة ولو شهد عليها بعد عدول اذ لم يز يدعوا على هذا شيئا لان حيزه يحتل بالبحوز بالملك وما يحوز  
 بالعارية والكراء ويحتل ما يلي أرضه وما يلي مسكنه ويحتل بطلية أهلها في الم يكن واحد من هذه المعاني  
 الأولى بالنظر من الآخر لم تكن هذه شهادة أبد حتى يز يدعوا بها ما بين أنها ملك له وله أن يخلف مع الشاهد  
 الذي شهد به بالملك ويستحق قال ولو شهد الشاهد الأول بما وصفت من الملك وشهد الشاهد الثاني بأنه  
 كان يحوزها وقف فان قال يحوزها عليك فقد اجتمع على الشهادة وان قال يحوزها ولم يز دعي ذلك لم  
 يجتمع على الشهادة ويخلف مع شاهد الملك ويستحق قال واذا غصب الرجل من الرجل الجارية بقباعها  
 من آخر وفرض الثمن فهل في يده ثم جازب الجارية والجارية فاقعة أخذ الجارية وشيئا كان نقصها  
 ورجع المشتري على البائع الثمن الذي قضى منه موسرا كان أو معسرا قال واذا غصب الرجل الرجل دابة  
 أو أكراما ما فاقعة مدى فضاغت في تعديه فضمنه رب الدابة المصوب أو المكري قيمة دابته ثم ظفر بالدابة بعد  
 فان بعض الناس وهو أوجب فيه قال لا دليل على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليها سبيل من قبل أنه  
 أخذ البدل منها والبدل يقوم بمقام البيع (قال الشافعي) واذا ظهر على الدابة وددت عليه الدابة ورد  
 ما قبض من ثمنها ان كانت دابته بحالها يوم غصبها أو تعديها أو خيرها ما لا فان كانت ناقصة قبضا وما  
 نقصت ورد الفضل عن نقصها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع انما البيوع بما راضيا عليه فسلم له رب  
 التعدي والغصب ورب الدابة غير ما عهده دابته الا ترى أن الدابة لو كانت فاقعة قبضا لم يكن له أخذ قيمتها  
 كان انما أخذ القيمة على أن دابته فاقعة ثم وجد الدابة كان الفوت قد بطل وكانت الدابة موجودة ولو كان  
 هذا مع ما جاز ان ناع دابته غائبة ولو جاز فهل لك الدابة كان للغاصب والمعدى أن يرجع الثمن ولو  
 وجدت معية كان له أن رد بها العيب فان قال ورجل فمضى لاتبه البيوع ولكنها اتته الجنان قلت  
 له أفرأيت لو أن رجلا جاني على عين رجل فابيضت حكمه بأرثها من ذهب النياض فقاتل هذا بزرعها  
 برده بالارض ويرد له حكمه في سن قلعت من صبي خمس من الابل ثم نبتت رجوع بالارض الذي حكمه عليه

يعني نفيه بكسبه لم  
 يعطه فان قال الجلد  
 است مكسبا لما  
 يغني عن ولا يعني عيال  
 وله عيال وليس عند  
 الوالي يقين ما قال  
 فالقول قوله واحتج  
 بأن رجلا من أنبا النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 فسأله من الصدقة  
 فقال ان شئنا ولا  
 حظ فيها لنفي ولأذى  
 حرمة مكتب (قال  
 الشافعي) رأى عليه  
 الصلاة والسلام حمة  
 وجلدا يشبه الاكتاب  
 فأعلمه أنه لا يصلح  
 له ما كان الاكتاب  
 ولم يعلم أمكتسبا أم لا  
 فقال ان شئنا بعد  
 أن أعلمكم أن لا حظ  
 فيها لنفي ولا مكتسب  
 فعلت (قال) والعاملون  
 عليها من ولاد الوالي  
 قبضها من لا نفي للوالي  
 عن معونتها وأما  
 الخليفة ووالي الاقليم  
 العظم الذي لا يلي  
 قبض الصدقة وان كانا  
 من القاضيين بالامر

فان شهبها بالجنابات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول وان زعم أنها لا تنسب الجنابات لان الجنابات مافات  
فلم يعدفهن فقد عادت فصارن غرافنة ولو كان هذا بغير قضاء فاض فاعتصب رجل لرجل دابة أو  
أكرامها فاعتدى عليها فاضعت ثم اصطلمن غنما على شيء يكون أكثر من قبضة الدابة أو مثله أو أقل  
فالقول فيه كالقول في حكم القاضي لانه انما صالحه على ما لم الغاصب مما استهلك فلما كان له غير مملوك  
كان الصلح وقع على غير ما علم أو علم رب الدابة ولو كان الغاصب قال له أنا اشتريتها منك وهي في يدي قد  
عرفتها فباعها ياها بنى قد عرفه قل أو أكثر فالبيع جائز فان جاء الغاصب بالدابة معية عيا يحدث مثله فزعم  
أنه لم يكن رآه وأن البائع دلس له به كان القول قول البائع مع عينة الآن بقي الغاصب البينة على أنه كان في  
يد المقتصب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون له المقتصب ما نقصها على  
الغاصب فان قال المتعدى بالغصب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأنا أدفع اليك فتمت بافضل ذلك منه بغير  
قضاء فاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما ان يقال هذا بيع مستأنف فلا يجوز من  
قبل أنه لا يجوز بيع الموق أو يقال هذا بدل ان كانت ضاعت أو تافت فيجوز لان ذلك يلزمه في أصل  
الحكم فن ذهب هذا المذهب لانه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون رب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ  
من قبل أنه انما أخذها كان يلزمه لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل  
قولا ثالثا يقول للمراضى بقوله وترك استخلافه كما كان الحاكم مستخلفه لو ضاعت فلا يكون له الرجوع على  
حال فأما ان يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها فللمشتري أخذها وان لم تكن عند  
الغاصب ثم وجدها فليس للمشتري أخذها فهذا لا يجوز في وجهه من الوجه لان الذي انعقد ان كان جائزا  
بكل حال جاز ولم ينتقض وان كان جائزا لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فهي موجودة في  
الحال فانما لها في أحداهما ولا ترد في الأخرى وان كان فاسدا فهو مردود بكل حال وهذا القول  
لا يجوز لافساد ولا جائز على معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الجارية أو العبد  
وقضه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبته منه قلنا للمقر بالغصب ان أقت  
بينة على الغصب دفعنا اليك أهما أقت عليه البينة ونقضنا البيع وان لم تقم بينة فأقر البائع لك اثبات  
حقك على نفسه وإبطال حق لغيرك قد ثبت عليه قبل إقراره لك ولا يصدق في إبطال حق غيره وصدق  
على نفسه فيضمن لك قبضة أهما أقر بأنه غصبه الآن يجحد المشتري العيب أو يكون له خاف يرد بخياره في  
العيب وخياره في الشرط فإذا رده كان على المقر أن يسلم اليك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع  
عليه بالثمن الذي أخذ منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اغتصب الرجل من الرجل عبد فباعه من رجل  
ثم ملك المقتصب البائع ذلك العبد عيرا أو هبة أو بشرا صحيح أو وجه مملوك كان ثم أراد أن ينقض البيع  
الأول لانه باع مالا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بينة فالبيع منتقض أراد أو لم يرد له باع مالا يجوز له  
بيعه وان لم تقم بينة وقال المشتري انما ادعت ما بقصد البيع فالقول قول المشتري مع عينة فان قال  
البائع بعتك مالا مملوك ثم قامت بينة أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدقه المشتري ثبت البيع من قبل أن البينة  
انما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشده بما رجع به العبد الى ملكه فيكون مشهودا له لا عليه  
وقد أكدهم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذبه يستوي ينبغي في الورع ان يجحد باعيا أو يرد المشتري  
قال وان كانت البينة شهدت فكان ذلك يخرج من أيديهما جميعا قبلت البينة لانها عليه قال وان باعه  
وقضه المشتري ثم اعتقه فقامت بينة يغصب وكان المقتصب أو ورثته قيا ما رد العتق لان البيع كان فاسدا  
ورداً الى المقتصب ولو لم تكن بينة وصدق الغاصب والمشتري المدعي أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في  
العتق ومضى العتق ورددنا المقتصب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قبضة وان أحب رده ناه على  
المشتري العتق فان رددناه على المشتري المقتق رجع على الغاصب البائع عما أخذ منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليس اعنه  
عن له فيها حق لانهما  
لا يمان أخذها وشرب  
عمر رضي الله عنه لينا  
فأعجبه فأخبر أنه من  
نعم الصدقة فأدخل  
اصبعه فاستقامه (قال)  
وبعطي العامل بقدر  
غناؤه من الصدقة وان  
كان موسرا لانه يأخذ  
على معنى الاجارة  
(قال) والمؤلفة قلوبهم  
في متقدم الاخبار  
ضر بان ضرب مسلمون  
أشراف مطاعون  
يجهادون مع المسلمين  
فيقوى المسلمون بهم ولا  
يرون من نياتهم ما يرون  
من نيات غيرهم فاذا  
كانوا هكذا فأرى أن  
يعطوا من سهم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
وهو خمس الخمس  
ما يتألفون به سوى  
سهامهم مع المسلمين  
وذلك ان الله تعالى جعل  
هذا السهم خالصا لئيه  
صلى الله عليه وسلم فرد  
في مصلحة المسلمين  
(واحيى) بأن النبي



مالا يعلل والوالا موقوف من قبل أن المعنى بقرائه أعنى مالا يعلل قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية  
فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاء المصوب فأراد إجازة البيع لم يكن البيع جائزا من  
قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحدا إجازة المحرم ويكون له تحديه مع حلال وغيره إخراج  
فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأة باع جارية بقرائه وشرط لنفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع ويكون له أن  
يختار أمضاه فليزم المشتري بأن له الخيار دون البائع قيل بلى فان قال قافر في بينهما قيل هذه باعها مالها  
بيعا حلالا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا للبائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها  
مقصوبة عاصيان لله وهذا باع مالا يعلل وهذا مشتري مالا يعلل فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده  
الآثر أن الرجل المشتري من رجل الجارية يجر به ولو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون  
للبيع إذا شرطه أفينكون للمشتري الجارية الموصوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط  
الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يعلل الخيار به قيل ولكن الذي يعللها  
لو شرط له الخيار جاز فان قال نعم قيل له أفلا ترى أنها مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في  
كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال عنها عشرة  
وقال المصوب عنها مائة والقول قول الغاصب مع يمينه ولا تقوم على اليمين من قبل أن التقوى على الصفه  
لا يضبط قد تكون الجارية ثمان صفه ولون وسن وبنهما كثر في القيمة شيء يكون في الروح والعقل واللسان  
فلا يضبط إلا بالعائبة فيقال لرب الجارية إن رضيت والأفقر يمينه فان أقام يمينه أخذته بيته وإن لم يقمها  
أحلف له الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدان بأنه غصبه جارية فقبلت الجارية في يده ولم  
يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع يمينه ولو وصفها الشاهدان بصفه أنها  
كانت حميرة علم أن قيمتها كثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثمدا أو غائلا  
تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فإذا أمكن ما قال الغاصب بجهل كان القول قوله مع يمينه وهكذا  
قول من يفرم شيئا من الدنيا بآية وجهه ما دخل عليه القرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله  
ولا يؤخذ منه خلاف ما قرره الأبيسي والآثر أننا نجعل في الأكر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال  
رجل غصني أولى عليه دين أو عنده دعيه كان القول قوله مع يمينه ولم نلزمه شيئا بقرائه فإذا أعطينا هذا  
في الأكر كان الأقل أولى أن نعطيها إياه فيه ولا يجوز القيمة على ما لا يرى وذلك أن أدرك ما وصفت من علم  
أن الجارية تبين تكونان في صفه واحداهما كثر ثمنان الأخرى بشئ غير يبعد فلا تكون القيم الأعلى  
مأعوز أو لا ترى أن فباع عن لاولي القيمة فيه الأهل العلم في يومه الذي يقومونه فيه ولا يجوز لهم  
القيمة حتى يكشفوا عن الغائلة والاداة ثم يقيسوا بغيره ثم يكون كثر ما عندهم في ذلك تأخي قدر القيمة على  
قدر ما يرى من سعر يومه فإذا كان هذا هكذا يجوز التقوى على المغيب فان قال صفته كذا ولا عرف فيه  
قلنا الرب الثوب ادعى قيمته ما شئت فإذا فعل قلنا الغاصب قد ادعى ما تنصع فلن عرفته فأدله بلايين وإن لم  
تعرفه فأقر بما شئت لحلف عليه وتدفعه إليه فان قال لا أحلف قلنا فرد الدين عليه فيحلف عليه  
ويستحق ما ادعى أن ثبت على الامتناع من البين فان حلف بعد أن بين هذا فقد جاء عليه وإن امتنع  
أحلفنا للمدعي ثم إنما جمع ما حلف عليه فان أراد البين بعد دين المدعي لم نعطه إياها فان جاء بيته على  
أقل ما حلف عليه المدعي أعطيناها بالينة وكانت البيته أولى من البين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من  
رجل طعاما جازيا أو ثوبا أو ما فاستهلكه فعليه مثله أن كان بوجده مثل بحال من الحال وإن لم يوجد مثل  
فعليه قيمته كثر ما كان قيمة قط قال وإذا غصب رجل رجلا أصلا فأقر أو غنم أو ثوب أو أسب من  
صوقها أو البناها كان لرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ما شئته وأصله من الغنم إن كان بحاله حين

صلى الله عليه وسلم  
أعطى المؤلف يوم حنين  
من الجنس مثل عينته  
والأقرع وأصحابها  
ولم يعط عباس بن  
مرداس وكان شريفا  
عظيم الغناء حتى  
استعقب فأعطاه  
التي صلى الله عليه  
وسلم (قال الشافعي)  
رحمه الله لما أراد أن  
القوم أحمل أن يكون  
دخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم منه  
شيء حين رغب عما صنع  
بالمهاجرين والأنصار  
فأعطاه على معنى  
ما أعطاهم واحتل أن  
يكون رأى أن يعطيه  
من ماله حيث رأى أن  
يعطيه لأنه صلى الله  
عليه وسلم خالص التقوى  
بالعطية ولا يرى أن قد  
وضع من شرفه فانه صلى  
الله عليه وسلم قد أعطى  
من خمس الجنس النفل  
وغير النفل لأنه وأعطى  
صفوان بن أمية ولم يسلم  
ولكنه أعاره أداته  
فقال فيه عند الهرجة

غصه أو خيرا وانقص أخذوا والنقص ورجع عليه بجميع ما تلف من الثمرة فأخذ منه مثله ان كان لهامثل أو أقله ان لم يكن لهامثل وقبحة ما تلف من نتاج الماشية ومثل ما أخذ من لبنا أو قمته ان لم يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها ان كان له مثل والأقمته ان لم يكن له مثل قال وان كان ألعفها أو هتاها وهي جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سقى الأصل فلا شيء له في ذلك (قال الشافعي) وأصل ما يحدث القاصب فيما اغتصب شيئا من أحد هاتين موجودتين غير موجودتين لا غير والثاني أثر لا عين موجودة فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل ما وصفتنا من الماشية يغصبها صغارا والرفيق يغصبهم صغارا بهم مرض فداوهم ثم ونعظم نفقته عليهم حتى يأتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أضعاف أثمانهم وانما ماله في أثر علم لا عين ألا ترى أن النفقة في الدواب والأعبدانما هو شيء يصلح به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد وانما هو أثر وذلك الثوب بنفسه وبكمده وكذلك الطين بنفسه فيه الماء ثم يضره لسانا فاما هذا كله أثر ليس بعين من ماله وحده فلا شيء له فيه لانه ليس بعين تبرز عطاء ولا عين تزيد في قبضته ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب فيكون شركا له والعين الموجودة التي لا تبرز ان يغصب الرجل الثوب الذي قبضته عشر دراهم فصبغه بزعفران فيزيد في قبضته خمسة فيقال للقاصب ان شئت أن تستخرج زعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب وان شئت فأنت شرك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبغ كان قائما فزاد فيه وان صبغه بصبغ يزيد ثم استقى الصبيغ قائما يقوم الثوب فان كان الصبيغ زائدا في قبضته شيئا قل أو كثر فكذا وان كان غير زائد في قبضته قبله ليس له همنال زاد في مال الرجل فتكون شركا له فان شئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب وان شئت فدعه قال وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب قيل له أنت أضرت بصاحب الثوب وأدخلت عليه النقص فان شئت فاستخرج صبغك ونفيم ما نقص الثوب وان شئت فلا شيء لك في صبغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال ومن الشيء الذي يخلطه القاصب عما اغتصب فلا يبرئ منه أن يغصبه مكابزيت فيصبه في زيت مثله أو غير منه فيقال للقاصب ان شئت أعطيه مكابزيت بمثل زبته وان شئت أخذ من هذا الزيت مكابزيت كان غير خمر إذا كان زيتك مثل زبته وكتب نارك للفضل اذا كان زيتك أكثر من زبته ولا خيار للصبوب لانه غير منقوص فان كان صب ذلك المكابزيت في زيت شمر من زبته ضمن القاصبه مثل زبته لانه قد انتقص زبته بتصيره فيها هو شمر منه وان كان صب زبته في بان أو شريك أو دهن طيب أو سمن أو عسل ضمن في هذا كله لانه لا يتخلص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه مكابزيت مثله وان كان المكابزيت من خمر من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صب في ماء ان خلصه منه حتى يكون زيتا لاءافه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازما للصبوب أن يقبضه وان كانت مخالطة الماء ناقصة له في العاجل والمتعقب كان عليه أن يعطيه مكابزيت مثله مكابز (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت بعينه وان نقصه الماء ورجع عليه بنفسه وهو مخفي قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصبه زبنا فإغلاه على النار فنقص كان عليه أن يسله اليه وما نقص مكنه ثم ان كانت النار تنقصه شيئا في القيمة كان عليه أن يعزفه نقصا له وان لم تنقصه شيئا في القيمة فلا شيء عليه ولو اغتصبه حنطة جدد بدينه خلطها برديته كان كما وصفت في الزيت يعزفه مثلها بمثل كلها الا ان يكون بقدر على أن يعزها حتى تكون معرفتو ان خلطها بثلثها أو أجزوا كان كما وصفت في الزيت قال ولو خلطها بشعر أو ذرة أو حب غيرا خلطه كان عليه أن يؤخذ بغيرها حتى يسلمها اليه بجنا عتله كلها وان نقص كلها شأنا ضمنه قال ولو اغتصبه حنطة جديدة فأصابها غصصاء أو عفن أو آكله أو دخلها نقص في عينا كان عليه أن يدفعها اليه وقبحة ما نقصها تقوم بالحال التي غصبها والحال التي دفعها بها ثم يعزف فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه دقيقا خلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أروا كان كما وصفت في الزيت قال وان غصبه زعفران أو نوباف صبغ الثوب بالزعفران

أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام الفسخ وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال صفوان ابن أمية بغير الجبر فوالله رب من قرش أحب الي من ربهم هوازن ثم أسلم قومه من قرش وكان كانه لا شيء في اسلامه واقفه تعالى أعلم (قال الشافعي) فاذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الى لاقتداء بأمره صلى الله عليه وسلم (ولو قال) قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجالا من المهاجرين

كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب بمصوغ لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك أو بمقوم ثوبه أبيض وزعفرانه مصصا فان كانت قيمته ثلاثين قموم ثوبه مصصا زعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه خسة لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك ان غصبه ستمائة ولا دقة افقصه كان للمصوب الخيار في أن يأخذ مصصا ولا شيء للغاصب في الحطب والقدر والعمل من قبل أن ماله فيه أثر لا عين أو يقوم له العمل منفردا والسمن والدقيق منفردان فان كان قيمته عشرة وهو مصصا قيمته سبعة غربة ثلاثة من قبل أنه أدخل عليه النقص ولو غصبه دابة وشعر افعل الدابة الشعر والدابة الشعر من قبل أنه هو المستهلك وليس في الدابة عين من الشعر يأخذها غاصبا منه أثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه إياه والمصوب لا يعلم كان منطوقا بالطعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المصوب يعلم أنه طعم فلا شيء له عليه من قبل أن سلطانه انما كان على أخذ طعامه فقد أخذه قال واختلفا فقال المصوب أكلته ولا أعلم أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وتأتى تعلمه فأقول قول المصوب مع عبته اذا أمكن أن يكون يحق ذلك وجهه من الوجوه (قال الربيع) وقوله قول آخر أنه إذا أكله عالم أو غير عالم فقد وصل إليه شيء ولا شيء على الغاصب إلا أن يكون نقص عمله فيه شيئا فخرج عما نقصه العمل (قال الشافعي) وإن غصبه ذهباً فحفل عليه نجاسا أو حديداً أو فضةً أخذ تمييزه بالنار وإن نقصت النازذه شيئا ضمن ما نقصت النازوروز ذهبه وسلم إليه ذهبه ثم نظر فان كان النازر نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصته النازر في القيمة قال ولو سبكه مع ذهب مثله أو أجوداً أو أردأ كان هذا عملاً لا يبرؤ وكان القول فيه كالقول في الزيت قال ولو اغتصبه ذهباً فحمله قضيا ثم أضاف إليه قضيا من ذهب غيره أو قضيا من نجاس أو فضة ميز بينهما ثم دفع إليه قضية أن كان مثل الوزن الذي غصبه ثم نظر إليه في تلك الحال وإلى في الحال التي غصبه بألفها معا فان كانت قيمته حين رده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين وإن كانت مثله أو أكثر أخذ ذهبه ولا شيء له غير ذلك وللغاصب في الزيادة لأن الزيادة من عمل اغتاهوا أثر قال ولو غصبه سدة قانزى عليها نبتا فخاتم ولد كانت السدة والولد للمصوب ولا شيء للغاصب في عيب التيس من قبل شيئين أحدهما أنه لا يحل من عيب الفصل والآخر أنه اغتاهوا في أقره فيها فاقبل الذي أقر إلى غيره والذي انقلب ليس بشيء علك انما ملكه رب السدة قال ولو غصبه نقرة ذهب فضر بها دينار كان لرب النقرة أن يأخذ الدينارين كانت مثل وزن النقرة وكانت مثل قيمة النقرة أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لأن عمله اغتاهوا تزوان كانت ينقص وزنها أخذ الدينارين وما نقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدينارين وما نقص الوزن وما نقص القيمة قال وان غصبه خبثه فشقها ألواحاً أخذ رب الخبث ألواحاً فان كانت الألواح مثل قيمة الخبث أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخبث من قبل أن ماله فيها أثر لا عين وان كانت الألواح أقل فقيم من الخبث أخذها وفضل ما بين القيمتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أو بأول يدخل فيها شيئا من عنده كان هكذا ولو أدخل فيها من عنده حديد أو خشباً غيرها كان عليه أن يميزه من مال المصوب ثم يدفع إلى المصوب ماله وما نقص ماله اذا ميزها من خشبه وحديده إلا أن يشاء أن يدع له ذلك منطوقاً قال وكذلك لو أدخل لوحاً من سقنة أو بقي على لوح منها جداراً كان عليه أن يؤخذ بطلع ذلك حتى يسلمه إلى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخطيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خطاط فخط به جمع انسان أو حيوان ضمن قيمته ولكن للمصوب أن يزعج خطيمه من انسان ولا حيوان حتى قال قائل ما فرق بين الخطيط يخط به الثوب وفي أخراجه افساد للثوب وفي أخراجه الوح افساد للثوب والسقنة وفي أخراجه الخطيط من الجرح افساد للجرح (١) فان زعمت أن أحدهما يضر جمع الفساد والآخر لا يضر جمع الفساد قبله أن هدم الحد أو وقع الوح من السقنة ونقص الخطاطة ليس بمعمر على مالكها لانه ليس في شيء منها روح تنف ولا تأمل فلما كان مباحاً للكفا كان مباحاً لرب الحق أن يأخذ حقه منها واستخراج الخط

والانصار لانه ماله يضعه حيث رأى ولا يعطى أحد اليوم على هذا المعنى من الغنية ولم يلفظنا أن أحدا من خلفائه أعطى أحدا بعده ولو قيل ليس للوثة في قسم الغنية سهم مع أهل السهمان كان مذهبا والله أعلم (قال) والوثة في قسم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم الخبر أن عدى بن حاتم جاءني أبي بكر الصديق أحسبه بتلعة ثمن الابل من صدقات قومه فأطاعه أبو بكر منها ثلاثين بصرا وأمره أن يلقى بخالد ابن الوليد بن الحماة من قومه فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسنا والذي يكاد يصرف القلب بالاستدلال بالخبر أنه أعطاه أهلهم سهم المؤلفة فأما زاده ترغيا فيما صنع وأما التآلف به غيره من قومه ممن لم

(١) قوله فان زعمت لعل صوابه كالتزعمت الخ وركبه معصيه

به من عدى بن حاتم  
(قال) فأرى أن يعطى  
من سهم المؤلفنة  
قولهم في مثل هذا  
المعنى أن نزلت بالمسلمين  
نازلة ولن نزل أن شاء  
الله تعالى وذلك أن  
يكون العدو مجموع  
متناط لا يناله الجيش  
الاجنوبي ويكون بازاء  
قوم من أهل الصدقات  
فأعان عليهم أهل  
الصدقات اما بلبية  
فأرى أن يقولوا بهم  
سبيل الله ممن  
الصدقات واما أن  
لا يقاوتوا إلا بان يعطوا  
سهم المؤلفنة أو ما  
يكفيهم منه وكذا  
إذا تناط العدو وكانوا  
أقوى عليهم من قومهم  
أهل الف و يوجهون  
اليه بعد ديارهم ونقل  
مؤناتهم وضعفون عنه  
فان لم يكن مثل ما  
وصفت مما كان في  
زمن أبي بكر رضي الله  
عنه من امتناع أكثر  
العرب بالصدقة على

(١) قوله لم يمكنه الخ كذا  
بالأصول والامر سهل  
(٢) قوله فأما يستدرل  
الخ كذا في بعض الأصول  
وفي بعضها فأما يستدل  
الخ فاللام وبعد فتعبر  
كتبه معجبه

من الجرح تلف للجروح وألم عليه ومحرّم عليه أن يتلف نفسه وكذلك محرم على غيره أن يتلفه إلا بما أذن  
الله تعالى به فيمن الكفر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بمصيبة الله تعالى وإنما يؤخذ بما  
لم يكن لله مصيبة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن كان الخط في حيوان لا يؤكل فلا ينبغ لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وأن كان في حيوان يؤكل نزع الخط لانه حلال له أن يذبحها أو يأكلها  
(قال الشافعي) قلت وأرى أن كان الغاصب مبعثراً وقد صبغ الثوب صبغة ينقصه ثم قال أنا غسله  
حتى أخرج صبغتي منه لم يمكنه (١) أن يغسله فينقص على نوب وهو مبعثر بذلك قال وإذا جنى الحر على العبد  
جناية تكون نفساً أو أقل جلتها عاقلة الحر أن كانت خطأ وقامت بهابينة فان قال قائل وكيف ضمنت  
العاقلة جناية حر على عبد قيل له لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر  
على الحر في النفس وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جناية الحر على الجنين وهو نصف عشر نفس دل  
ذلك على أن ما جنى الحر من جناية خطأ كانت على عاقلته وعلى أن الحكم في جناية الحر خطأ بخلاف  
الحكم في جناية الحر العبد وفيما استهلك الحر من عروض الأتمين فان قال قائل فلم يجعل العبد  
عرضا من العروض وإنما فيه قبته كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على القاتل خطأ  
تحرير رقية ودية مسلمة إلى أهل المقتول فكان ذلك في الأتمين دون العروض والبهائم ولم أعلم بخلافه  
فإن على قاتل العبد تحرير رقية كما هي على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القاتل خاصة فلما كانت  
الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقية وإن داخل في جلة الآية وجلة  
السنة وجلة القياس على الإجماع في أن فيه عتق رقية فان قال قائل فديته ليست كدية الحر قيل  
والديات مبنية على الفرض في كتاب الله تعالى ومبنية العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله عليه وسلم وفي  
الآثار (٢) فأما يستدرل عددها خبراً الأثرى أن العاقلة تعقل دية الحر والحرّة وهما يختلفان ودية  
اليهودي والنصراني والمجوسي وهم عندنا مخالفو المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قبته فان قال قائل  
ما الفرق بين العبد والبهيمة في شيء غير هذا قيل نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس وعندنا في  
النفس وفيما دونها وليس ذلك بين بعيرين أو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فراق الله من تحرير  
الحرام وتحليل الحلال وفهم حرمة الإسلام وليس ذلك في البهائم فان كان الجاني عبداً على حر أو عبد  
لم تعقل عنه عاقلته ولا سيده وكانت الجناية في عتقه دون دية سيده باع فيه فادفع إلى ولي الجنى عليه دية  
فان فضل من غنه شيء ردعى صاحبه فان لم يفضل من غنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي منه لأن الجناية  
إنما كانت في عتقه دون غيره ورتك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد لا أعلم فيه خلافاً وفيه  
دلالة على أن العقل إنما حكمه بالجاني لا بالجنى عليه الأثرى أنه لو كان بالجنى عليه ضمنت عاقلته لسيده العبد  
عن العبد إذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جناية على الحر والعبد سواء في عتقه كانت  
كذلك جناية الحر على العبد والحر سواء على عاقلته وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال وإذا استغار  
الرجل من الرجل الدابة إلى موضع فتعدي بها إلى غيره فعضبت في التعدي أو بعد ما ردها إلى الموضع الذي  
استغارها منه قبل أن تصل إلى مالكها فهو لها ضمن لا يخرج من الضمان إلا بأن يوصلها إلى مالكها  
سائلة وعليه الكراهة من حيث تعدي بها عن الضمان قال وإذا نكاري الرجل من الرجل الدابة من مصر  
إلى أيلة فتعدي بها إلى مكة فانت بكه وقد كان قبضها من رجائها عن عشرة فتقصت في الركوب حتى صارت  
بأيلة عن خمسة ثم سار بها عن أيلة فأما يضمن قبتهما من الموضع الذي تعدي بها منه فيأخذ كراهة إلى  
أيلة الذي أكرهه أو يأخذ قبتهما من أيلة خمسة أو يأخذ قبها كبها بعد ذلك فيأبى من أيلة إلى مكة كراهة  
مثلها لا على حساب الكراهة الأول قال وإذا ذهب الرجل الرجل طعاماً فكله الموهوب له أو نأبى له

حتى يلاذه ذهب ثم استحقه رجل على الواهب فالمسحق بالخيار في أن يأخذ الواهب لانه سب اتلاف ماله فان اخذه مثل طعامه وقيمة ثوبه فلا شيء الواهب على الموهوبه اذا كانت هبة ياله لقبير ثواب يأخذ الموهوبه مثل طعامه وقيمة ثوبه لانه هو المستهلكه فان اخذه به فقدا خالف في أن يرجع الموهوبه على الواهب وقيل لا يرجع على الواهب لان الواهب لم يأخذ منه عوضا ف يرجع بعوضه وانما هو رجل غره من امر قد كان له أن لا يقبله قال واذا استعار الرجل من الرجل ثوبا بشره أو شهر من فليس فآخلفه ثم استحقه رجل آخر اخذه وقيمة ما نقصه اللبس من يوم اخذ منه وهو بالخيار في أن يأخذ ذلك من المستعير اللابس أو من الاخذ لثوبه فان اخذه من المستعير اللابس وكان النقص كله في يده لم يرجع به على من أعار من قبل أن النقص كان من فعله ولم يغرم ماله بشئ ف يرجع به وان ضمنه المعير غير اللابس فن زعم أن العارية مضمونه قال للعير أن يرجع به على المستعير لانه كان ضامنا ومن زعم أن العارية غير مضمونه لم يجعل له أن يرجع عليه بشئ لانه سسلطه على اللبس وهذا قول بعض المشرقين والقول الاول قياس قول بعض أصحابنا للخازن وهو موافق للاتارويه يأخذ ولو كانت المسئلة بحالها غير أن مكان العارية أن المستعير تكارى الثوب كان الجواب فيها كالجواب في الاولى الا أن المستعير اذا ضمن شأ يرجع به على المكري لانه غرم من شئ اخذ عليه عوضا وانما السعه على أن ذلك مباح له بعوض ويكون رزب الثوب أن يأخذ قيمة اجارة ثوبه قال واذا ادعى الرجل قبل الرجل دعوى فقال أن يحلفه المدعى عليه أحلفه القاضي ثم قبل البينة من المدعى فان ثبتت عليه بينة أخذه بهاء كانت البينة العادلة أو لم ين البيين الفاجرة وسواء كانت بينة المدعى المستحلف حضورا بالبدل أو غيابه عنه فلا بعد وهذا واحد من وجهين اما أن يكون المدعى عليه اذا حلف برى بكل حال قامت عليه بينة أو لم تقم واما أن يكون انما يكون برشا ما لم تقم عليه بينة فاذا قامت بينة فالحكم عليه أن يؤخذ منه بها وليس لقرب الشهود وبعدهم معنى ولكن الشهود ان لم يدلوا اكتفى به بالبين الاولى ولم تعد عليه عين وانما أحلفناه أو لأن الحكم في المدعى عليه حكما أحدهما أن لا يكون عليه بينة فيكون القول قوله مع يمينه أو يكون عليه بينة فقول هذا الحكم ويكون الحكم عليه أن يؤخذ منه البينة العادلة ما كان المدعى يدعى ما شهد به بيته أو أكرمه قال واذا غصب الرجل من الرجل قمحا فطحنه دقيقا نظفران كانت قيمة الدقيق مثل قيمة الخنطة أو أكره فلا شيء للغاصب في الزيادة ولا عليه لانه لم ينقص شيئا وان كانت قيمة الدقيق أقل من قيمة الخنطة ف يرجع على الغاصب بغضل ما بين قيمة الدقيق والخنطة ولا شيء للغاصب في الطين لانه انما هو أنرا لعين (١)

(١) (باب) اذا اتى المالك الغاصب في بلد آخر غير بلد الغصب وكان المصسوب متليا وليس في التراجم وقد سبق في باب السنة في الخسار ما ينبغي ذكره هنا (قال الشافعي) فبين استهلك الانسان طعاما فلقية به بلد آخر فسأل أن يعطى ذلك الطعام في البلد الذي لقيه فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقض منه طعاما مثل طعامك والبلد الذي استهلكه لقيه وان شئت اخذناه قال الا ان قيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعاه أن يعطى طعاما من ذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يجبر الذي له الطعام على أن يدفع اليه طعاما مضمونا له ببلد غيره وهكذا كل ما كان لحظه مؤنة (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام فغصب ببلد فليق الغاصب ببلد غيره أن يزعم أن كل ما استهلكه رجل فأدرك بعينه أو مثله أعطته المثل أو العين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطته القيمة لانه انما يقوم مقام لعين اذا كانت العين والمثل عدما فلما حكمت أنه اذا استهلك طعاما بمصر فلقية بمكة أو بمكة فلقية بمصر لم أقض له طعاما مثله لان من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن به لانه بالاستهلاك لمسا في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الحل على المستوفى وكان الحكم في هذا أنه =

الرد وغيرهما لم أر أن يعطى أحد من مهم الولفة ولم يلق أن عمر ولا عثمان ولا عليا رضي الله عنهم أعطوا أحدا نأفعا على الاسلام وقد أغنى الله فله الحمد الاسلام عن أن يتألف عليه رجل (وقال في الجديد) لا يعطى مشرك يتألف على الاسلام لان الله تعالى خول المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموال المسلمين وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم (قال) والرقاب المكاتبون من حوائج الصدقات والله أعلم ولا يعق عبد يشتد اعتقه فيشترى ويعق (والغارمون) صفان متفدان أو في مصلحتهم أو معروف وغير مصيبة ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والنقد فيعطون في غرمهم لهم عروض يقضون

## (مسئلة المستكرهه)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال في الرجل يستكره المرأة أو الامة يصيبها لكل واحدة منهما صدق مثلها ولا حد على واحدة منهما ولا عقوبة وعلى المستكره الحد والصدق عليه ولا يجتمع ان كان بكرا وقال محمد بن الحسن لا حد عليها ولا عقوبة وعلى المستكره الحد والصدق عليه ولا يجتمع الحد والصدق معا وكان الذي احتج فيه من الأئمة عن قيس بن الربيع عن جابر عن الشعبي وهو يزعم أن مثل هذا لا يكون حجة وقد احتج بعض أصحابنا فيه أن مالكا أخبره عن ابن شهاب أن مروان بن الحكم قضى في امرأة استكرهها رجل بصدقها على الذي استكرهها وقال الذي احتج بهذا أن مروان رجل قد أدركه عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان له علم ومشاورة في العلم وقضى بهذا المدينة ولم يرفعه فزعم محمد بن الحسن أن قضاءه لا يكون حجة وقال أبو حنيفة لو أن رجلا أصاب امرأة زنا فأراد سقوط الحد عنه تحامل عليها حتى يقضيها بسقط الحد وصارت جنابة يغرمها في ماله وهذا يخالف الأول (قال الشافعي) وإذا كان زانيا يقيم عليه الحد قبل أن يقضيها وهو لم يخرج بالاقضاء من الزنا ولم يرد بالاقضاء الذنب (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه إذا حلف في غفل فغلا إلى أجل فثابت قبل الأجل وأوفات الذي حلف = لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبره على أخذه جعلته كالأمثل له فأعطيته فيه إذا كنت أبطل الحكم له مثله وإن كان موجودا

(وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعق بطل لا يجوز لانه باع مالا عاك وأعتق مالا عاك وبهذا أخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القصة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب الرجل الجارية فأعتقها أو باعها بمن أعتقها واشترها ثم أفاصد فأعتقها أو باعها بمن أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المشتري لانه غصب ماله وهي مملوكة للمالك الأول البائع يعا فافسدها ولو تنازعها ثلثون مشتريا فأكثروا أعتقها أيهم شاء إذا لم يقتضها البائع الأول فالبيع كله باطل ويترادون لان البيع إذا كان بيع المالك الأول الصحيح المثل فافسدها فباعها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بحال ولا بيع من باع بالملك عنه والبيع إذا كان فاسدا فلم يملك به ومن أعتق مالا لم يملكه بجزعته وإذا اشترى الجارية فوطئها فافسدها رجل فقتضى له بها القاضى فإن أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سئل ما نترى حجه الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالنسبة على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرنا من قوله ويرجع على البائع بالنسبة والمهر لانه قد غرم منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذي وطئ أرايت لو باعه فافسده وأهلكه فاستحقه رجل فقتضيه بالقصة أليس بخارج رجوع على البائع بالنسبة وإن كانت القصة كثرته والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العتق من قبتها ونصف العتق فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبت في الرد بالعيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها إلا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على البائع بمن الجارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ من الجارية منه لانه ليس استهلكه وإن قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن تكاحها باطل وإن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بالشبهة موجبة للمهر ولا يكون للمصير الرجوع على من غره لانه هو الاخذ الاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن لمرأته عليه مهر لانها قد تكون غارته لا يجب لها مهر يرجع به عليها اه

منها ديونهم فهم أغنياء لا يعطون حتى يبرؤا من الدين ثم لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء ونصف ديون في صلاح ذات بين وميسر وفهم عروض تحمل حالاتهم أو تاعمتها وان بيعت أرض ذلك بهم وان لم يفتقروا فيعطى هؤلاء من وفروا عندهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا سبهم (واحتج) بأن قصة بن الحارث قال تحملت بحالة فأنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال تؤذيها عنك أو تخرجها عنك إذا قدم فم الصدقة بالقصة المسئلة حرمت الأفي ثلاث رجل تحمل بحالة فقلت له المسئلة حتى يؤذيها ثم يمسك ويدخل أصابته فافقه أو حاجة حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوي الحظان قومه أنه فافقه أو حاجة فقلت له

ليقبله به قبل الاجل فلا حش عليه لانه مكره واذا حلف ليفعل فعله ولم يسبم أجلا فامكنه أن يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات أو فارق الذي حلف ليفعله به أنه حانت

### (كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله إذا كانت الهبة مفقودة على الثواب فهو كإلّا إذا أنيب منها ثواب قبل لصاحب الشفعة أن يشتت فخذها على الثواب إن كان له مثل أو بقيته إن كان لا مثل له وإن شئت فأنزل وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأنيب الواهب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما وهب انما الشفعة فيما بيع والمشتب متطوع بالثواب فابيع أو وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يشأ فهو عوض من الهبة مجبول فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع أشبه لان البيع لم يبطه الا بالاعوض وهكذا هذا لم يبطه الا بالاعوض والعوض مجبول فلا يجوز البيع للمجهول وكذلك لو نكح امرأ على شخص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا أو خرا على شخص من دار فكل ما ملك به بموافقة عوض فله شفع فيه الشفعة بالاعوض وإن اشترى رجل شقة صافيه شفعة الى أجل فطلب الشفع شفعته قبله إن شئت فقل قطع بتجديد الثمن وبطلت الشفعة وإن شئت فقل دفع حتى يحل الاجل ثم خذ بالشفعة وليس على أحد أن يرضى بأما ترجل فيتحول على رجل غيره وإن كان أملا منه قال ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول القيبة وانما يقطعها عنه أن يعلم فيترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فينقبضه أو يوكيله قال ولو مات الرجل وترك ثلاثة من أولاده ولد واحد منهم جلا ن ثم مات المولود ودارهم غير مقسومة فيبيع من حق الميت حق أحد الدار جلا ن فأراد أخوه الاخذ بالشفعة دون عومته فيها قولان أحدهما أن ذلك له ومن قال هذا القول قال أصل سهمهم فذا فها واحد فلما كان اذا قسم أصل المال كان هذا ن شر يكن في الأصل دون عومتهما فأعطيه الشفعة بأن له شركا دون شركهم وهذا قول وجه والثاني أن يقول أنا إذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد سهمها وإن كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء شركة واحدة فهم شرع في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال وإذا كانت الدارين ثلاثة لأحدهم نصفها وللاخر سدسها وللاخر ثلثها أو باع صاحب الثلث فأراد شركاؤه الاخذ بالشفعة ففها قولان أحدهما أن صاحب النصف يأخذ ثلاثة أمههم وصاحب السدس يأخذ سهمها على قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى أنه انما يجعل الشفعة بالملك فإذا كان أحدهما أكثر ملكا من صاحبه أعطى بقدر ذكره ملكه ولهذا وجه والقول الثاني أنهم في الشفعة سواء وهذا القول أقول ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدارين فيباع نصفها أو ما خلاصه منها غير الاخذ بالشفعة بقدر ملكه فلا يكون ذلك ويقال له خذ الكل أو دفع فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشرى كان إذا اجتمع في الشفعة سواء لأن اسم الملك يقع على كل واحد

### (ما يقع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الثقة عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن أبان بن عثمان بن عفان أن عثمان (قال الشافعي) لا شفعة في ثرا إلا أن يكون لها باض يحمّل القسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون برين ويكون في كل واحد منهما عين أو تكون البرى ضياء فيكون فيها شفعة لانها محتمل القسم قال وأما الطريق التي لا تغلظ فلا شفعة فيها ولا لها وأما عرصة الدار فتكون بين القوم محتملة لأن تكون مقسومة وللقوم طريق الى منازلهم فإذا بيع منها ثمن فقبه الشفعة (قال الشافعي) وإذا باع الرجل شقة في دار على أن البائع

المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يملك ورجل أصابته جائحة فأجتاح مالها فقلت له الصدقة حتى يصيب سدادا من عيش أو قسوما من عيش ثم يملك وما سوى ذلك من المسئلة فهو صحت (قال الشافعي) رحمه الله فهذا قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم يحل له المسئلة في الفاقة والحاجة يعني والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله حتى يصيب سدادا من عيش يعني والله أعلم أقل اسم الفنا ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني إلا لينة لغاز في سبيل الله ولعامل عليها ولتأمر أو لرجل اشتراها بملك أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأه سدى المسكين لغني فهذا قلت (أ) كذا يباح بالاصول التي بأيدينا اه

بالحيار والمبتاع فلا شفعة حتى يسلّم البائع المشتري وإن كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك  
البائع رضاه وجعل الخيار للمشتري فيها الشفعة (قال الربيع) وفيها قول آخر أن لا شفعة فيها حتى يختار  
المشتري أو تعضى أيام الذي كان له الخيار فتم له البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من  
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت فيه مدة أو فاستغلها ثم استحقها رجل عاك متقدم  
رجع المستحق على الذي فيه الدار والأرض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوته يوم شهد شهوده أنه  
كان له لا يوم يقضى به إلا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم إلا ما ثبت يوم شهد شهوده ونما تلك الغلة  
بالضمان في الملك الصحيح لأن الغلة بالضمان في الملك حدثت من شيء المالك كان عليه لا غيره (قال  
الشافعي) وإذا استقرى الرجل شفعة الفيرة في شفعة ثم زعم أنه لا يعلم التي ينسبها أحلف بالله  
ما ثبتت التي ولا شفعة إلى أن يقيم المشتفع بينة فيؤخذ له بينته وسواء قدم الشراء وحده أو لا ذكر  
فد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) وإذا كان لرجل حصّة  
في دار فاشتريه وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفعة ولا يقطع ذلك القسم  
لأنه كان شر بكالهم غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث  
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سبعة من المسبب وأبي  
سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود ولا شفعة  
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا  
سعد بن سالم عن ابن جريج عن أي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما  
لم يقسم فإذا وقعت الحدود ولا شفعة (قال الشافعي) فهذا تأخذ ونقول لا شفعة فيما قسم اتباعا لسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعلنا أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس  
على أحدهما شيئا وإن قل الأول صاحب منه فإذا دخل المشتري على الشريك البائع هذا الرجل كان  
الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاعه المشتري فإذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه باع نصيبا لا حظ  
في شيء منه لجاره وإن كانت طر بهما واحدة لأن الطر بق غير البيع (قال الشافعي) كالم يكونا شريكتها  
في الطر بق شريكتين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطر بق شفعة في دارنا شريكتين  
فيها (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب مستفان من ينسب إلى العلم وكل واحد منهما على خلاف  
مذهبا أما أحدهما فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي  
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة (قال الشافعي) فقال الذي خالفنا تأول  
هذا الخبر فأقول للشريك الذي لم يقاسم شفعة وللجار ما قسم شفعة كان لاصقا أو غريضا لا يمكن بينه  
وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وإن بعد ما بينهما فاحتج قال أبو رافع يرى الشفعة للذي بينته في داره  
والبيت مقسوم لأنه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما روت عنه متطوع عما صنع فقال  
وكيف قلت هل كان علي أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى  
يبيعه قال بل ليس له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وإن باعه أبو رافع فأنا يأخذ بالشفعة من المشتري  
قال نعم قلت وجعل التي الذي اشتريه لا ينقصه البائع ولا أن علي أبي رافع أن يضع من ثمنه شيئا قال  
نعم قال الشافعي فقلت أنه لم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأى الشفعة قلت وإن  
رأى الشفعة في بيت له ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والعامل  
وإن كانا غنيين والغارم  
في الحسنة على ما أبان  
عليه السلام لأعما  
وبقل قول ابن السبيل  
أنه عاجز عن البلد لأنه  
غير قوي حتى تعلم قوته  
بالمال ومن طلب بابه  
يفرأ أعطى ومن طلب  
بأنه غارم أو عسب بابه  
مكتاب لم يعط إلا بينة  
لأن أصل الناس أنهم  
غير غارمين حتى يعلم  
غيرهم والعبيد غير  
مكاتب حتى تعلم كتابتهم  
ومن طلب بابه من المؤلفعة  
لم يعط إلا أبان يعلم ذلك  
وما وصفت أنه يستحقه  
به وسهم سبيل الله كما  
وصفت يعطى منهن  
أراد الغرم من أهل  
الصدقة فقيرا كان أو  
غنيا ولا يعطى منه  
غيرهم إلا أن يحتاج إلى  
الدفع عنهم فعطاه من  
دفع عنهم الشريك لأنه  
يدفع عن جماعة أهل  
الاسلام وإن السبيل  
عندي ابن السبيل من  
أهل الصدقة الذي يريد



## (باب القراض)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً فأدخل معه رب المال غلامه وشرط الربح بينه وبين القارض وغلام رب المال فكل ما ملأ غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه أنما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثاني الربح وللقارض ثلثه

== أنما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال فله له سهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ألتستسجعه حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن جلسته على أنه أنما أعطاه ما يراه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتاً لم يسهه بنصف ما أعطى به قال لا أراه يرى هذا قلت ولا يرى عليه أنه له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته لا يثبت لثالث لهما قال وماهما قلت أن يكون أحاب عن مسئلة لم يخل أكثرهما من أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار وأراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يخرج عاملاً أربده خاصة إلا بالالة لا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديثاً في رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جله وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مخصوص لا يثبت لأولاً قال فالمعنى الثاني الذي يثبت قول النبي صلى الله عليه وسلم قلت أن تكون الشفعة لكل من ربه اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار ربعون داراً من كل جانب وأنت لا تقول بحديثنا ولا بما تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول بهذا أحد وذلك يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا تكون إلا للجار المقاسم قال فيقع اسم الجوار على الشرى قلت نعم وعلى الاصطق وعلى غير الملاصق قال الشرى بلفظ يفرق باسم الشرى قلت أجل والملاصق يفرق باسم الملاصقة دون غيرهم من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهما أن يقع عليه اسم جوار قال أفنوجب حديثي ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشرى قلت زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار قال جل بن النافعة كتبت بين جازتين في بعضي ضربتين وقال ادعني أجازتنا بيني فأنك طالق \* وموموقة ما كتبت فينا وواققه أجازتنا بيني فأنك طالق \* كذلك أمور الناس تغدو وطارقه ويني فإن البين خير من العسا \* وأن لا تزال فوق رأسك بلوقه حبستك حتى لا تأتي كل صاحب \* وخفت بأن تأتي لدى يانقه

(قال الشافعي) رحمه الله وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ينظر بها وإن كان غائباً إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشرى وهما إذا اشتراكا في طريق دون الدار وإن اقتصما الدار شريكتان (قال الشافعي) فيقال له الشريكتان في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قبله فلم جعلت الشفعة في الدار التي ليس فيها شرى بل في الطريق الطريق غير الدار أرايت لو باع داراً فيها شرى وكان ضمن في الشرى أمعها داراً أخرى لا شرى فيها ولا في =

(باب كيف تفرق بين قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي للساعي أن يأمر بأصحاء أهل السهمان في عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي أسماهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون إليه ويخصى ما صار في يديه من الصدقات فيعمل من سهم العالمين بقدر ما يستحقون بأعمالهم فإن جاوز سهم العالمين رأيت أن يعطيه سهم العالمين ويربدهم قدر ما جاوز أعمالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الزكاة والغنية ولو أعطاهم ذلك من السهمان ما رأيت ذلك ضيقاً إلا ترى أن مال النبي يكون للموضع فيستأجر عليه إذا خفف ضيقه من يحوطه وإن أن ذلك على كبر منته (قال المزني) هذا أولى بقوله لما احتج به من مال النبي (قال الشافعي) وتفض جميع السهمان على أهلها كما أصفان شاء الله تعالى كان الفقراء

عشرين والغارمون  
عشرة وهو لاء ثلاثة  
أصناف وكان سهمهم  
الثلاثة من جع المال  
ثلاثة آلاف لكل صنف  
ألف فان كان الفقراء  
يفتقرون سهمهم  
كفا فاجزى جوعهم من  
حد الفقير إلى أدنى  
الغنى أعطوا وان كان  
يخرجهم من حد الفقر  
إلى أدنى الغنى أقل  
وقب الوالى ما قب منه  
ثم يقسم على المساكين  
سهمهم هكذا وعلى  
الغارمين سهمهم هكذا  
وإذا خرجوا من اسم  
الفقر والسكنة فصاروا  
إلى أدنى اسم الغنى  
ومن القسرم فبرئت  
ذممهم وصاروا غير  
غارمين فليسوا من أهل  
(قال) ولا وقت فيما  
يعطى الفقير إلا  
ما يخرجهم من حد  
الفقر إلى الغنا قل ذلك  
أو أكثر مما يجب فيه  
الزكاة ولا يجب لانه يوم  
يعطاه لازكاة فيه عليه  
وقد يكون غنا ولا مال  
له يجب فيه الزكاة  
وقب برأى كثره العيال  
وله مال يجب فيه  
الزكاة وإنما الغنى

(١) قوله (قال)  
الشافعي) والبيوع  
وجهان الخ هذه العبارة  
ليست في نسخة السراج  
اللقنى وتأملها مع  
ما قبلها كتبه معجمه

(مالا يجوز من القراض في العروض) (قال الشافعي) رحمه الله خلاف ما لبث أنس في قوله من  
البيوع ما يجوز إذا اتفقت أمدته وتفاضل وإن تقارب برده (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله فاسدا  
فلهما قراض العامل فيه أجر مثله ورب المال المال ورب محله لا إذا أفسد القراض فلا يجوز أن يجعل اجارة  
قراض والقراض غير معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجارة إلا بأمر معلوم (١) (قال الشافعي)  
والبيوع وجهان حلل لا يرد حرام يرد سواء تفاخس رده أو تباعد التحريم من وجهين أحدهما خبر لازم  
والآخر قياس وكل ما قسمناه حللا حكمه الحلل في كل حاله وكل ما قسمناه حراما حكمه الحرام لا يكون حللا لا بطول  
الحرام فلا يجوز أن نرد شأ حرمناه قياسا من ساعته أو يومه ولا نرده بعد ما قسمناه الحرام لا يكون حللا لا بطول  
السنين وإنما يكون حراما وحلا لا بالعقد

== طريقها تكون الشفعة في الدار أو في الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك  
قلت ولا تجعل فيها شفعة إذا جتمها الصفة وفي أحدها ما شفعة قال لا قلت فكذلك يترك أن تقول  
إن بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي)  
فإن قال فأنما ذهب فيه إلى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول يخاف أن لا يكون هذا  
الحديث محفوظا قال ومن أين قالت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن  
جابر بن عبد الله مفسرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا  
شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهما من الحفاظ عن جابر ما وافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى  
عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب  
فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ عندنا أنه أعلم لأنه أنبتنا أسنادا وأبينها لفظا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(وفي اختلاف العراقيين) وإذا تزوجت امرأة على شقص في دار فإن أباحتها كان يقول لا شفعة  
في ذلك لاحد به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الشفع الشفعة القيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال  
أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا شرا يكون فيه شفعة انما هذا انكاح أو أيت لوطلقها قيل أن يدخل  
بها كم الشفع منها وبها يأخذ القيمة أو بالمهر وكذلك إذا اختلعت بشقص من دار في قولها جميعا  
(قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة نصف من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها  
بقية مهر مثلها ولو طلقها قيل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة  
وكذلك لو اختلعت بشقص في داره ولا يجوز أن تزوجها بنقص إلا أن يكون معلوما محسوبا فبغير وجهها بما  
قد علمت من الصادق فإن تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صدق مثلها ولو يكن فيه شفعة  
لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد إلى ربه ويكون لها صدق مثلها وإذا اشترى الرجل دارا  
وبني فيها بناء ثم جاء الشفع يطلبها بالشفعة فإن أباحتها كان يقول بأخذ الشفع الدار وبأخذ صاحب  
البناء النقص وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار أو البناء للشفع ويجعل عليه قيمة البناء وعن الدار الذي  
اشتراه صاحب البناء والأفلا شفعه (قال الشافعي) وإذا اشترى رجل نصدا من دار ثم قاسم فيه وبني ثم  
طلبه الشفع قبل أن يشت الشفعة وأذا لم ينش الشفعة قبل أن يشت الشفعة لا يكون  
له هذا لأنه بني غير متمد ولا يكون عليه هدم ما بني وإذا اشترى الرجل أرضا وأراد أن أباحتها كان  
يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالشراء فإن طلب الشفعة والأفلا شفعه له وبها يأخذ وكان ابن أبي  
ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد عمله (قال الشافعي) وإذا بيع النقص من الدار والشفع حاضر عام  
فطلب مكانه فله الشفعة وإن أخر الطلب فذكر عن رجل من مرض أو امتناع من وصول السلطان =

**(الشرط في القراض)** (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أأرضك بالشيء جزأً فلا أعرفه ولا تعرفه فلما كان هكذا لم يجوز أن أأرضك إلى مدتهم المدد وذلك لأنني قد فقت لك ألف درهم على أن تعمل بها سنة فبعت بها واشتريت في شهر بغير فريحت ألف درهم ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بحالي ومالك غير مفرق ولعلي لأرضي بشركتك فيه واشتريت برأس مالي لا أعرفه لعلني لو فقت لك أن أملك عليه أولاً أريد أن يبيع عني كله فيجمع أن يكون القراض مجهولاً عندني لأنني لم أعرف كهرأس مالي ونحن لم نجزءه بجزأين فيجمع أنه يزيد على الجزأين في قد ضربت بالجزأين ولم أرض بأن أأرضك بهذا الشيء لم أعرفه

== وأوحس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعته لا وقت في ذلك الآن يمكنه وعليه العين ماترك ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا تركه كالحقه فيه فان كان غائباً فالقول فيه كهو في معنى الحاضر إذا أمكنه انطروخ والتوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطع شفيعته وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونقده الثمن فان أباح شفيعته فرض الله عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري الشفيع (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل الشفيع بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدته المشتري على بآلعه انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو أبرأ ألا أخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ إلى المشتري منه من عب لم يعله المستضع فان علم المستضع بعد أخذ بالشفعة كان رده أخيراً الربيع قال قال الشافعي وإذا كانت الشفعة للقيم فان أباح شفيعه رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وإن لم يكن له وصي كان على شفيعته إذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس للقيم شفعة إذا أدرك وكذلك الغلام إذا كان أو محابيه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشرى الذي يقاسم وهي بعد للشرى الذي يقاسم والطريق واحد بينهما وهي بعد للبار الملاقى وإذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين يأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشرى لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضي الا للشرى لم يقاسم وهذا قول أهل الحجاز وكذلك يفتن عن علي وابن عباس رضي الله عنهم (قال الشافعي) وإذا بيع الشفيع من الدار والقيم فيه شفعة أو للغلام في حجره أو لولي القيم والأب يأخذ الذي يلبس بالشفعة إذا كانت غبطة فان لم يفعلها فإذا بلغا أن يلبس أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علما بعد البلوغ فتركا التركة الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا ما انقطع شفيعتهما فقد انقطعت شفيعتهما ولا شفعة الا فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولذلك اوقعتسوا الدار والارض وتركوا بينهما طريقاً بقاً وتركوا بينهما طريقاً بالتمسك بالشفعة ولا موجب للشفعة فيما قسم للشرى في طريق ولأما وقد ذهب بعض أهل الصرة إلى جملته قولنا فقال لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق لم يملكوا لهم أو مشرب مملوك لهم فان كانت الدار والارض مقسومة فقبضها شفعة لأتهم شرب كافي شيء من الملك ورووا حديثنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شياً بهذا المعنى أحسبه يحتمل شياً بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال الجار أحق بشفيعه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعتي من القول بهذا أن أبا سلمة وأبا الزبير سمعا جابراً وابن بعض جبار بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شياً ليس فيه هذا وفيه خلافة فان اثنين إذا اجتمعوا لرواية عن جابر وكان الثالث واقفهما أولى بالثبت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي بمنعنا الشفعة فيما قسم فاقام في هذا المقسوم ألا ترى أن خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فإذا ==

والفقير ما يعرف الناس بقدر حال الرجال ويأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفاتهم وقبائهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فأخذ لنفسه بهذا المعنى ويعطى العرف ومن يجمع الناس عليه بقدر نقايته وكلفته وذلك خفيف لانه في بلاده وكذلك المؤلفه اذا احتج بهم والمكاتب ما بينه وبين أن يعق وان دفع الى سيده كان أحب الى ويعطى الغازي الحولة والسلاح والتفقة والكسوة وان اتسع المال زيدوا الخيل ويعطى ابن السبيل قدر ما يبلغه البلد الذي يريد من نفقته وحوالته ان كان البلد بعداً أو كان ضعيفاً وان كان البلد قريباً وكان جلدا الأغلب من مثله لو كان غنياً المتي لها أعطى مؤنته ونفقته بلا حولة فان كان يريد أن يذهب ويرجع أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فان كان ذلك يأتي على السهم كله أعليه كله ان لم يكن



**(الحاسة في القراض)** قال الشافعي رحمه الله وهذا كله كإتلاف مال لا قوله يحضر المال حتى يحاسبه فإن كان عنده صادقا فلا يضره يحضر المال ولا يحضره

**(مسئلة البضاعة)** أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال إذا أضع الرجل مع الرجل بضاعة وتعدى فاشترى بها شيئا فإن هلكت فهو منكم وإن وضع فيها فهو منكم وإن فرغ فارجع لصاحب المال كله إلا أن يشاء تركه فإن وجد في يده السلعة التي اشتراها على أنه لا يبيعها فإن أخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكك بجماله فإن هلكت تلك السلعة قبل أن يختار أحد هاتين يضمن له الأثر من المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها إلا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه إذا تعدى فاشترى شيئا بالمال بعينه فرجع فيه فالشراء باطل والبيع مردود وإن اشترى بغيره لم يضمن ثم نقد المال فهو متعبد بالنقد والرجوع والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدى فيه فقد صدق لصاحب المال أن وجد في يد البائع أن يأخذ فإن تلف المال فصاحب المال مختار أن يحب أن يضمن المانع وهو القراض وإن أحب أن يضمن الذي تلف في يده فهو البائع

### (المسافة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله إن شئتم فلكم أن شئتم في أن يفرص النخل كأنه خرصها مائة وسق وعشرة أوسق وقال إذا صار ثمر انقصت عشرة أوسق فصحت منها مائة وسق ثم أفرق قول إن شئتم دفعتم النكاح النصف الذي ليس لكم الذي أنقص بحق أهله على أن تضمنوا في خسين وسقاً من ثمر بسمه بعينه ولكنكم أن تأكلوها وتبيعوها طيباً كيف شئتم وإن شئتم في أن تكون هكذا في نصيكم فأسلم وتسلمون إلى أصحابكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) وإذا كان اليباض

وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي بن عليه السلام أنهم قالوا لا شفعة إلا لشرطك لم يقاسم الخراجين أرطأ عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن النريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسبقه ما كان أو خيفة عن أبي أسية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفعته (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الصبي من الدار فقال أخذه بعمالة فلم يزل الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذه باقلاً من المائتة فله حينئذ الشفعة وليس تسلبه له بقاطع شفعته إنما سلمه على من قبله ما هو دونه كأنه لا أخذ الشفعة ولو علم بعد أن التزم أكثر من الذي سلمه لم يكن له شفعة من قبل أنه إذا سلمه بالقل كان لا كراً إلى أن يسلمه

**(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين)** وإذا وهب الرجل لرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً ثم عوضه بعد ذلك منها عوضاً قبض الواهب فإن أباحني فترجعه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة فيه يأخذ وليس هذا غيرة التمر أو كان ابن أبي ليلى يقول هذا غيرة التمر أو يأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبت الشواب كان فيها شفعة وإن قال وهبتا الغر ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال الواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب إن لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر أن الواهب واشترط الثواب فالهبة باطل من قبل أنه اشترط عوضاً صحيحاً وإذا وهب لغير الثواب قبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

فإن الموصي له قبل الموصي كانت وصيته راجعة إلى الورثة الموصي فلما كان هذا المال مختالاً للمال يورثهها لم يكن أحداً أولى به عندنا في قسم الله تعالى وأقرب عن سبي الله تعالى هذا المال وهو لا من جملة من سبي الله تعالى هذا

المال ولم يبق مسلم محتاج الأوله حق سواه أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل الصدقة الأخرى فهو مقسوم لهم صدقتهم فلا كرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكأنوا لا يدخل عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئاً (قال) وإن استغنى أهل عمل بعض ما قسم لهم وفضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل منهم إلى أقرب الناس بهم في الجوار ولو شافت السهمان قسمت على الجوار دون النسب وكذلك إن خالطهم بهم غيرهم فهم معهم في

القسم على الجوار فان كانوا اهل بادية عند الصخرة يتفرقون مرة ويختلطون أخرى فأحب الى قومهما على التباذ استوت الحالات وإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وان قال من تصدق ان لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في الصخرة قسم بين القنائب والحاضر ولو كانوا الطرف من باديتهم فكانوا الزمعة قسم بينهم وكانت كالدار لهم وهذا اذا كانوا اهل صحبة لادار لهم يقرون بها فاما ان كانت لهم دار يقيمون بها انزم فاقى اقمها على الجوار بالدار (وقال في الحديث) اذا استوى في القرب اهل نسبهم وعدى قسمت على اهل نسبهم دون العدى وان كان العدى اقرب منهم دارا وكان اهل نسبهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة قسمت على العدى اذا كانت دون ما تقصر فيه الصلاة لانهم أولى باسم حضرتهم وان كان

(١) قوله الى اهل خيبر الخ الذي في أبي داود دفع الى يهود خيبر محل خيبر وأرضها على على أن بالغ كتبه معجبه

بين أضعاف الخلل جازفه المساقاة كما تحوز في الاصل وان كان منفردا عن الخلل له طريق غيره لم تحز فيه المساقاة ولم تصح الا أن يكسرى كراهي سواء قليل ذلك وكثيره ولا حذفة الا ما وصفت وليس للساقي في الخلل أن يزرع البياض الا بآذن مالك الخلل وان زوعها فهو متعد وهو كمن زرع أرض غيره قال وان كان دخل على الاجارة بأن له أن يعمل ويحفظ بأن له شيأ من التمار قبل أن يبدو صلاح التمر فالاجارة قاسدة وله أجر مشتهر فيها على وكذلك ان كان دخل على أن يتكلف من المؤنة شيأ غير على يديه وتكون أجره شيأ من التمار كانت الاجارة قاسدة فان كان دخل في المساقاة في الحالفين معا ورضى رب الحالف أن يرفع عنه من المؤنة شيأ فلا بأس بالمساقاة على هذا قال وكل ما كان مستزادا في التمر فمن اصلاح الحار وطريق الماء وتصريف الجريد وأبار الخلل وقطع الحشيش الذي يضر بالخلل أو ينشف عنه الماشع يضر بثمرتهما جز شرطه على المساقاة وأما مسد الحفار فليس فيه مستزاد لاصلاح في التمرة لا يصلح بشرطه على المساقاة فان قال فان أصح للخلل أن يسد الحفار فكذلك أصح له ان يبنى عليها حطار لم يكن وهو لا يحجز في المساقاة وليس هذا الاصلاح من الاستزاد في شيء من الخلل انما هو دفع للداخل (قال الشافعي) والمساقاة جازة في الخلل والكرم وليس هكذا شيء من الثمر التمر كله دونة حائل وهو متفرق غير مجتمع ولا تحوز المساقاة في شيء غير الخلل والكرم وهي في الزرع بعد أن تحوز ولو جازت اذا عجز عنه صاحبه جازت اذا عجز صاحب الارض عن زرعها ان يزرع فيها على الثلث والرابع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال اذا جازنا المساقاة قبل أن تكون غمرا يتراضى رب المال والمساقاة في أنشاء السنة وقد خطى التمرة فيقتل على العامل وتكثر فيأخذ أكثر من عمله أضعافا كانت المساقاة اذا بد اصلاح التمر وحل بيعه وظهر أجور قال وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المساقاة فاجزأها باجازه وحرم كراه الارض البيضاء ببعض ما يخرج منها فخرج منها فخرج منها فخرج منها وان كانا قد يجتمعان في أنهما العامل في كل بعض ما يخرج الخلل أو الارض ولكن ليس في سنته الاتباعها وقد يفتقران في أن الخلل شيء قائم معروف أن الغالبية أنه يثمر ومالك الخلل لصاحبه والارض البيضاء لاشيئ فيها قائما انما يحدث فيها شيء بعد لم يكن وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه به فيكون للمضارب بعض الفضل والخلل أبين وأقرب من الامان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقل ويكثر ولم يحجز المسلمون أن تكون الاجارة لاشيئ معلوم ودلت السنة والاجماع أن الاجارات انما هي شيء لم يعلم انما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قال واذا ساقى الرجل الرجل الخلل فكان فيه بياض لا يوصل الى عمله الا بالدخول على الخلل فكان لا يوصل الى سقيه الا بشرب الخلل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقى ويدخل على الخلل جاز أن يساقى عليه مع الخلل لا منفردا وحده ولولا الخبر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دفع الى أهل خيبر (١) على أن لهم النصف من الخلل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين ظهراني الخلل لم يحجز فاما اذا انفرد فكان بياضا يدخل عليه من غير أن يدخل على الخلل فلا يحجز المساقاة فيه قليلا كان أو كثيرا ولا يلج فيه الا الاجارة

### (الشرط في الرقيق والمساقاة)

(قال الشافعي) رحمه الله ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر والمساكون عماله لا عامل لثني صلى الله عليه وسلم فيها غيرهم واذا كان يجوز للساقي أن يعمل فيه عمال الحائط لا رب الحائط رضي ذلك جاز أن يشترط رقيقا لساقي الحائط يعملون فيه لا عمل من فيه وعمل من ليس فيه سواء وان لم يحجز الا بأن يكون على الداخل في المساقاة العمل كله لم يحجز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجواز الامر من أشبه

الامور عندنا والله أعلم قال ونفقة الرقيق على مائشارطاعليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرتهم فاذا جاز أن يعملوا للسابق بغیر أجر جاز أن يعملوا به بغیر نفقة والله أعلم

### (المزارعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنيين أحدهما أن تجوز المعاملة في الفخل على الشيء مما يخرج منها وذلك اتباعاً لتفسير قول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موجود يدفعه مالكة إلى من عمله عليه أصلاً بغير أن يكون للعامل به المصلحة الفخل بعض الثمرة ولرب المال بعضها وانما أجزا المارقة قيساً على المعاملة على الفخل ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض فيكون له عمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة لولا القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ما جازتها أولى أن لا تجوز زمن المعاملة على الفخل وذلك أنه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافاً كثيراً وإن غر الفخل قلباً يختلف وقلماً يختلف فاذا اختلفت تقارب اختلافها وإن كانا قد يجتمعان في أهماميين معا يكثر الفضل فهما يوقل ويختلف وتدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا الربع ولا جزء من أجزاء هو في معنى المزارعة الاجارة ولا يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئاً بالأجر معلوم بعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لوصف من السنة وخلافها للأصل والمال يدفع وهذا إذا كان الفخل منفرداً والارض للزرع منفردة ويجوز كراء الارض للزرع بالذهب والفضة والعروض كما يجوز كراء المنازل واجارة العبد والاحرار وإذا كان الفخل منفرداً فاعماله على رجل وشرط أن يزرع ما بين ظهراني الفخل على المعاملة وكان ما بين ظهراني الفخل لا يسبق الا من ماء الفخل ولا يوصل اليه الا من حيث يوصل الى الفخل كان هذا جازاً وكان في حكم ثمة الفخل ومنافعهما من الجبريد والكراتيف وان كان الزرع منفرداً عن الفخل به طريق يؤق منها أو ماء ينسرب متى شرب به لا يكون شرب به رياء للفخل ولا شرب الفخل رياء له لم تحل المعاملة عليه وجازت اجارته وذلك أنه في حكم المزارعة لاحكم المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو كثر فان قال قائل ما دل على ما وصفت وهذا مزارعة قبل كانت خيرة فخلا وكان الزرع فيها كما وصفت فاعمال النبي صلى الله عليه وسلم أهلها على الشطرنج من الثمرة والزرع ونهى في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعاً لجزءنا ما جاز وردنا ما رد وقرنا بغيره عليه الصلاة والسلام بينهما وما به يفترقان من الاقتراح أو بما وصفت فلا يحل أن يتابع ثمة الفخل سنين بذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عينة عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ديارم عن جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع الفخل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجلان من عند أحدهما الارض ومن عندهما معا البذر ومن عندهما معا البقر أو من عند أحدهما ثمة فعامل على أن يزرع أو يزرع أحدهما فأخرجت الارض فهو بينهما نصفان وأولاحدهما فمأ كثرهما لا تخرف لا تجوز المعاملة في هذا الاعلى معنى واحداً أن يئذرا معا ويؤان الزرع معا بالبقر وغيره مؤنة واحدة يكون رب الارض متولواً بالارض لرب الزرع فاعلى غير هذا الوجه من أن يكون الزارع يحفظ أو يعم بقدره ما سلم له رب الارض فيكون البقر من عنده أو الالة أو الحفظ أو ما يكون صلاحاً من صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة فان ترافعا ما قبل أن يعمل فاصحت وأن ترافعاها بعد ما يعلن فصحت وسلم

أهل تسبهم دون  
ما تقصر فيه الصلاة  
والعدي أقر بسبهم  
قسمت على أهل تسبهم  
لانهم بالبادية غدير  
خارجين من اسم  
الجوار وكذلك هم  
في المنعة حاضر  
المسجد الحرام (قال  
الشافعي) وإذا ولي  
الرجل اخرج زرع كماله  
قسمها على قرانه  
وجبرانه معافان ضاقت  
فأقر قرانه فحسن  
وأحب الي أن لا يؤنبها غيره  
لانه المحاسب عليها والمسؤل  
عنها وأنه على يقين من  
نفسه وفي ذلك من فعل  
غيره وأقل من يعطي  
من أهل السهم ثلاثة  
لان الله تعالى ذكر كل  
صنف جماعة فان  
أعطى اثنين وهو يجد  
الثالث ضمن لتسبهم  
وان أخرجه الى غير  
بلده لم يبن لي أن عليه  
اعادته لانه أعطى أهله  
بالاسم وان ترك الجوار  
وان أعطى قرانه من  
السهمان عن لانه  
نفسه كان أحق بها  
من البعيد منه وذلك  
أنه يعلم من قرانه  
أ كثر ما يعلم غيرهم  
وكذلك حكمه

الزراع صاحب البذر وان كان البذر منهم ما فكل واحد منهم نصفه وان كان من أحد ههنا وهو الذي له البذر وصاحب الأرض كراء مثلها وإذا كان البقر من العامل أو الحفظ أو الإصلاح للزراع ورب الأرض من البذرش أعطيت من الطعام حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما ينز حصته من الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ وما أصح به الزرع فان أراد أن يتعامل من ههنا على أمر يجوز له ما تعامل على ما وصفت أولاً وان أراد أن يحد نفعه تكرارى رب الأرض من رب البقر بقوله وأنته وحرانه أيا ما معلومة بأن يسلم إليه نصف الأرض أو أكثر يزرعها وقمعه ما فستكون الاجارة في البقر صحيحة لانها أيا ما معلومة كالواشدت اجارته بشئ معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكرة صحيح كالواشدت كراءه بشئ معلوم ثم إن شاء أن يزرعها ويكون عليه ما مؤته صلاح الزرع مستويين فيها حتى يقتسم الزرع كان هذا جائز من قبل أن كل واحد منهما زرع أو زرعها ويؤخذ فيها ما يخرج من بشرط واحد ههنا على الآخر فضلا عن غيره ولا فضلا في الحفظ فتعقد عليه الاجارة فتعقدت على ما يحل من المعلوم وما لا يحل من المجهول فتكون فاسدا قال ولا بأس لو كان كراء الأرض عشرين ديناراً وكراء البقر ديناراً أو مائة ديناراً فتراها ضاحكاً هذا كالأبكون بأس بأن أكر بقرى بقيمة كرائها مائة دينار بأن يخلى بيني وبين أرض أزرعها سنة قيمة كرائها ديناراً أو ألف دينار لان الاجارة بيع ولا بأس بالتناقص في البيع ولا في الاجارات وان اشترى كاعلى أن البقر من عند أحد ههنا والأرض من عند الآخر كان كراء الأرض ككراء البقر أو أقل أو أكثر والزرع بينهما فالتسوية فاسدة حتى يكون عقد ههنا على استئجار البقر أيا ما معلومة وعلا معلوماً بأرض معلومة لان الحرب مختلف فيقل ويكثر ويجوز دوسه ولا يلج الاجل ما صلح به الاجارات على الانفراد فإذا زرع على هذا والبذر من عند ههنا والبذر بينهما نصفان ورجع صاحب البقر على صاحب الأرض بحصته من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ورجع صاحب الأرض على صاحب الزرع بحصة كراءه من أرضه قل أو أكثر الزرع أو عمل أو الحق فلم يكن منه شئ (١)

### (الاجارة وكراء الأرض)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي لا بأس أن يكرى الرجل أرضه وليس الصدقة أو الامام الأرض الموقوفة أرض التي بالدرهم والدينار وغير ذلك من طعام موصوف يقبضه قبل أن يتفرق وكذلك جميع ما أجره ولا بأس أن يجعل له أجلاً معلوماً وأن يفارق صاحبه قبل أن يقبضه وان لم يكن له أجل معلوم والاجارة في هذا مخالفة لما سواه غير أني أحب إذا أكثر يثأر شئني بما يخرج مثله من مثله أن يقبض ولو لم يقبض لم أقصد الكراء من أجل أنه إنما يلج أن يزرعها بطعام موصوف وهذه صفة بلا عين فقد لا يخرج من تلك الصفة وقد يخرجها ويكون رب الأرض أن يعطيه تلك الصفة من غيرها فإذا كان ذلك الدين في ختمه بصفة فلا بأس من أن أعطاء وهذا خلاف المزارعة أن تكرر الأرض بما يخرج منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر وقد يخرج ثلثاً قليلاً وكثيراً أو فاسداً أو صحيحاً وهذا فاسد بهذه الصفة قال وإذا قبل الرجل الأرض من الرجل سنة ثم أعطاه رجلاً أو كراءه ما يزرع فيها الرجل فالعشر على الزارع والقبالة على المتقبل وهكذا أرض الخراج إذا قبلها رجل من الوالي فقبالتها عليه فان زرعها غيره بأمره بعارة أو كراء فالعشر على الزارع والقبالة على المتقبل ولو كان المتقبل زرعها كان على المتقبل القبالة والعشر في الزرع ان كان مسلماً وان كان خمسا فزرع أرض الخراج فلا عشر عليه وكذلك لو كانت له أرض ملح فزرعها لم يكن عليه عشر في زرعها لان العشر زكاة ولا زكاة على أهل الاسلام ولا أعرف ما يذهب إليه بعض الناس في أرض السواد بالفرق من أنها معلومة لأهلها وان عليهم خراجها فان كانت كذهب إليه

ووالله ولا يعطى ولد الولد صغيراً ولا كبيراً زماناً ولا أنا ولا جدياً ولا جدياً زمنيين ويعطهم غير زمني لأنه لا تلمه نفقته من الأرض ولا يعطى زوجته لان نفقتها تلمه فان إذا نوا أعطاهم من سهم الفارسين وكذلك من سهم ابن السبل لأنه لا تلمه فساده الدين عنهم ولا جملهم إلى البلد أرادوه فلا يكسبون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة فأما آل محمد صلى الله عليه وسلم الذين جعل لهم الخمس عوضاً من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضات وان كانوا محتاجين وغارين وهم أهل الشعب وهم صلة بني هاشم وبني المطلب ولا تحرم عليهم صدقة التطوع وروى عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات بين مكة والمدينة فقلت له أنترب من الصدقة فقال إنما حرم علينا (١) ههنا يادق نسخ الربيع تتعلق بكراء الأرض البضاه الآتي بعد هذا فالحقنا ههنا ولم توجد في نسخة السراج الشافعي أصلاً ولا بعد المزارعة ولا في الاجارات كفيه صحيحه



وقبل التي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم امن بريرة فتقطع لاصدقة وإذا كان فهم غارمون لا أموال لهم فقالوا أعطنا بالقرم والفقر قبل لا نأتمنا نعطيكم بأي المعين شتم فأنما أعطناه باسم الفقر ففقر ما أنه يأخذوا ما في يده حقهم وإذا أعطناه بمعنى القرم أجبت أن يتولى دفعه عنه والاخيار كما يعطى المكاتب فان

قبل ولم لا يعطى معين قبل الفقير مسكين والمسكين فقير يجمعهما اسم وينصرف بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد العنتين ولو حاز ذلك حاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأنه ابن سبيل وغارز وف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فاذا جمعا معاهم صنفين هما لم يحز إلا أن يفريقين عالم بما ان يكون الفقير الذي يدعيه

(١) من هاتى آخر الباب هو الزيادة المنبهة عليها قبل (٢) قوله بشئ قد يكون الخ كذا بالأصل وليس من أصل صحيح كتبه معجمه

فأولعظها ربحها وأهرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا فيكون على ما صلح عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع عليها زرع مسلمانا عشر عليه فيه فالعشر عليه من أجل أنها مزاعة فاسدة لان العشر انما هو على الزارع وقد يقل ويكثر فاذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسخت الاجارة وان أدركت بعد ما يزرع فله زرع عليه كراعتل الأرض ذهبا وقضة بالأغلب من نقد البلد الذي تكاراه به كان ذلك أقل مما كراهه أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فبجز عن عمارتها وأداء خراجها قيل له ان أدبت خراجها تركت في يدك وان لم تؤده فسخت عنك وكنت مقصدا وجدين المال عنه دودفعت الى من يؤدى خراجها قال وللعامل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كل ما صدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما أو على أيهما عمل قال وإذا فسخت الأرض عنوة فجميع ما كان عامرا فيها للذين فقموها وأهل الخس فان تركوا حقهم منها لجماعة المسلمين فنذلك لهم وما كان من أرض العنوة مواتا فلهولن أحياهم من المسلمين لانه كان وهو غير معلول لم يفتح عليه فملك حلكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا مواتا فله ولأبناؤه ذى بحية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياهم من المسلمين فلا يكون للذى أن عاك على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أه ملك لمن أحياهم منهم وإذا كان قصها صلحا فهو على ما صلحوا عليه

### (كراء الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي ولأبأس بكراء الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سام بن عبد الله كثر ورافع لم يخالفه في أن الكراء بالذهب والورق لأبأس به انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن كرائها ببعض ما يخرج منها ولأبأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالثمن وبكل ثمرة يحصل بعضها إلا أن من الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا المول قال ان زرع حنطة كرهت كراءها بالحنطة لانه نهى أن يكون كراءها بالثلث والربع وقال غيره كراءها بالحنطة وان كانت الى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة بالثمن اذا جاء بها على صفة أن يعطيه ما يخرج من الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكرى أن يعطيه غير صفتها واذ تجهل الكرى الأرض كراءها من الحنطة فلا بأس بذلك في القولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب ولا يحل بيعهما الى أجل لا يحل بيعهما إلا أن بال القصب جزء والموز بجنه ولا يحل أن يباع مال يخلق منهما وإذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يحل أن يباع منهما مال يمكن منهما بصفة ولا غير صفة لانه في معنى ما كرهنا أو بدمنه لانه لا يخلق قط (١) ولأبأس أن يتكاري الرجل الأرض للزرع بحنطة أو زرة أو غير ذلك مما تنبت الأرض أو لا تنبت مما ياء كله بنو آدم ولا ياء كونه مما تجوز به اجارة العبد والدار اذا قبض ذلك كله قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازت به الاجارة في السوت والرفق جازت به الاجارة في الأرض قال واغتني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فباروى عنه فأما ما حاط العلم أن قد قبضه ودفع الأرض الى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بشئ (٢) قد يكون الاشياء ويكون ألفان الطعام ويكون اذا كان جيدا أو رديا غير موصوف وهذا يفسد من وجهه اذا كان اجارة من وجهه انما يجهول الكيل والاجارة لا تحل بهذا ومن وجهه انما يجهول الصفة ولو كان معروف الكيل وهو يجهول الصفة لم تحل الاجارة بهذا فاما ما فارق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة الى أجل ولم يسم لها الجلا ولم يتقاضا

أشدهما فقرا وكذلك  
هو في اللسان فإن كان  
فيه رجل من أهل  
النبي ضرب عليه  
البعث في القبر ولم  
يعط فإن قال لا أغزو  
واحتاج أعطى فإن  
هاجر بدوى واقتصر  
وغزا صار من أهل  
النبي وأخذ فيه ولو  
احتاج وهو في النبي لم  
يكن له أن يأخذ من  
الصدقات حتى يخرج  
من النبي ويعود إلى  
الصدقات فيكون ذلك  
له وإن لم يكن رقاب ولا  
مؤلفه ولا غارمون  
اشدئ القسم على  
خسة أنهم أخصا  
على ما وصفت فإن  
صاقت الصدقة قسمت  
على عدد السهمان  
ويقسم بين كل صنف  
على قدر استحقاقهم  
ولا يعطى أحد من أهل  
سهم وإن اشتدت حاجته  
وقل ما يصيبه من سهم  
غيره حتى ينفق ثم يرد  
فضل إن كان عنه  
ويقسم فإن اجتمع حق  
أهل السهمان في بيع  
أو بقره أو شاة أو دينار  
أو درهم أو اجتمع فيه  
انسان من أهل  
السهم - مان أو أكثر

كانت الآحارة من طعام لانتسه الأرض أو غير من نبات الأرض أو هو مما أنتت الأرض غير الطعام أو عرض  
أو ذهب أو فضة فلا بأس بالآحارة إذا قبض الأرض وإن لم يقبض الآحارة كانت إلى أجل أو غير أجل وإن  
شرط لها بشئ من الطعام مكمل بما يخرجها الأرض كرهته احتياطاً ولو وقع الأجر بهذا وكان طعاماً موصوفاً  
ما أقدمته من قبل أن الطعام مكمل معلوم الكيل موصوف معلوم الصفة وأنه لازم للستاجر أخرجت الأرض  
شياً أو لم يخرجها وقد تخرج الأرض طمأناً بغير صفته فلا يلزم المستاجر أن يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى  
هذا البلية كله وقيل به (قال الشافعي) إذا تكرر للرجل الأرض ذات الماس من العين أو التهرين يسيل أو غير  
يسيل أو الغبل أو الأبار على أن يزرعها غلة الشاة والصف فرزها إحدى الغلتين والماء قائم ثم نصب  
الماء فذهب قبل الغلة الشاة فأردت الأرض بذهب الماء فذلك له ويكون عليه من الكراء بحصة  
ما زرع إن كانت حصة الزرع الذي حصده الثلث أو النصف أو الثلثين أو أقل أو أكثر أدى ذلك وسقطت  
عنه حصة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل أن يكون وهذا مثل الدار يكثر ما يسكنها بعض السنة  
ثم تهدم في آخرها فيكون عليه حصة ماسكن وتبطل عنه حصة ما لم يقدر على سكنه فالماء إذا كان لاصلاح  
الزرع الأبه كالسنة الذي لاصلاح للسكن الأبه وإذا تكرر للرجل من الرجل الأرض السنة على أن  
يزرعها ماشاء فرزها وانقضت السنة وفيها زرع لم يبلغ أن يحصد فإن كانت السنة قد حصدت فيها أن يزرع  
زرعاً يحصد قبلها فالكراء عاجز وليس لرب الزرع أن يثبت زرعاً عليه أن يثقله عن رب الأرض إلا أن يشاء  
رب الأرض تركه قريب ذلك أو بعدد لا خلاف في ذلك وإن كان شرط أن يزرعها صنفان من الزرع يستحصل  
أو يستعمل قبل السنة فأخره إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضاً وإن تكرر أها  
مدته أقل من سنة شرط أن يزرعها شيئاً بعينه وتركه حتى يستحصل فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصل  
في مثل هذه المدة التي تكرر أها بالكراء فاسد من قبل أني أثبت بينهما شرطاً لمواظبة على رب الأرض  
أن يزرع فيها بعد انقطاع المدة أبطل شرط رب الزرع أن يتركه حتى يستحصل وأن يثقله بزرعه حتى  
يستحصل أبطل شرط رب الأرض فكان هذا كراء فاسد أو لب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرع وعليه تركه  
الزرع حتى يستحصل وإن رافعا قبل يزرع فسخت الكراء بينهما وإذا تكرر للرجل من الرجل الأرض  
التي لا مالها والتي انما تنسق بنطف السماء أو السيل إن حدث فلا يصح كراءها إلا على أن يكرها بالمال أرضاً  
بيضاء لا مالها يصنع بها الكثير ماشاء في سنة الآله لا يبيى ولا يقرض فيها وإذا وقع على هذا الكراء صم  
فأذا جاءه ما من سبل أو مطر فرز عليه أولم يزرع أولم يأنه ماء فالكراء لازم وكذلك إن كان شرطه  
أن يزرعها وقد يمكنه زرعها غيرها بلا ماء أو يمكنه أن يشتري لها ما من موضع فأكراءها بأرض بيضاء  
لاما لها على أن يزرعها إن شاء أو بفعلها ماشاء صم الكراء أولم يزرع وإن أكرأها بها على  
أن يزرعها لم يقبل أرضاً بيضاء لا مالها وهما يعلمان أنها لا تزرع الا بغير أو سبل يحدث فالكراء فاسد  
في هذا كله فإن زرعها فله ما زرع وعليه أجر مثلها (وقال الربيع) فإن قال قائل لم أنسدت الكراء في هذا  
قيل من قبل أنه قد لا يجي الماء عليها فيبطل الكراء وقد يجي فيقيم الكراء فلما كان من ربه ومرة لا يتم  
بطل الكراء (قال الشافعي) وإذا تكرر للرجل الأرض ذات التهر مثل النيل وغيره مما يعلو الأرض على  
أن يزرعها زرعاً معلوماً أن ذلك الزرع لا يصلح إلا بأن يروها النيل لا يتركها ولا يشرب غيره كرهت  
هذا الكراء وفسخته إذا كانت الأرض بيضاء لم يصح حتى يعلو الماء الأرض علواً يكون ربا لها أو يصلح  
به الزرع بحال فلا تكرر ويتربا بعد نضوب الماء فالكراء صحيح لازم للكرى زرع أولم يزرع قبل ما يخرج  
من الزرع أو أكثر وإن تكرر أها والماء قائم عليها وقد ينحسر لمصلحة في وقت يمكن فيه الزرع والكراء فيه جائز  
وإن كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت الكراء إلا بعد التحسار مكل شئ أجرت كراء أو بيعه أجرت النقد فيه  
وإن تكرر للرجل الأرض للزرع فرزها أولم يزرعها حتى جاء عليها النيل أو نداء أو أصابها شئ يذهب

الارض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع فرب الزرع بالخيار ان شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وان شاء رد هالان الارض لم تسلمه كلها وان كان زرع أبطل عنه ما تلف ولزمته حصته ما زرع من الكراء وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع والطعام اذا جعت الصفقة منه مائة صاع بن معلوم فتلف خسون صاعا فالأشترى بالخيار أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن أو يرد الباع لاه لم يسلمه كله فاشترى (قال الشافعي) وإذا أكرى الرجل الارض من الرجل بالكراء الصحيح ثم أصابها غرق منعه الزرع أو ذهب بها سبيل أو غصبها قبل بينه وبينها سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكثر هانئو يغضبها فتهدم في أول السنة أو آخرها والعبد يستأجره السنة فيموت في أول السنة أو آخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط عنه ما بقي وان أكرأ أرضا بضاعة بصنع فيها ما شاء ولم يذكر أنه أكرأها للزرع ثم انحسر الماء عنها في أيام لا يدرك فيها زرع فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بحصته من الكراء أو يرد له ان قد انتقص عما أكرى وكذلك ان أكرأها للزرع وكذا هو للزرع أين في أنه أن يرد هالان شاء وان كان مربها ماء فأفسد زرعها أو أصابه حريق أو ضرب أو جراد أو غير ذلك فهذا كله ما تجتعل على الزرع لاعلى الارض فالكرأه لازم فان أحب أن يحدد زرعاً جديده ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهذا انى أصيبه في زرع لم يصبه الارض فالكرأه لازم وهذا أمثاري لما تجتعل في الثمرة بشرها الرجل فتصيبها الحاشية فيد به قبل أن يمكنه جدادها ومن وضع الحاشية ثم انبغى أن لا يبيعها ههنا فان قال قائل اذا كانتا تحتين فما بال احدهما موضع والاخرى لا توضع فان من وضع الحاشية الاولى فانما يبيعها بالخبر وبأنه اذا كان البيع جائزاً في شراء الثمرة اذا بدا صلاحها وكرها حتى تجدد فانما يبيعها بالثمرة الكراء الذي يقبض به الدار ثم غر به أشهر ثم تلف الدار فيسقط عنه الكراء من يوم تلفت وذلك ان العين التي أكرى واشترى تلفت وكان الشرا في هذا الموضع انما يتم سلامته الى أن يجدد والمكثري الارض لم يشتر من رب الارض زرعاً انما أكرى أرضاً ألا ترى أنه لو تركها ليزرعها حتى تنقضي السنة كان عليه كراؤها ولو أراد أن يزرعها بشئ يقيم تحت الارض حتى لو مر به سبيل لم يزرعه كان ذلك له ولو تاركها حتى اذا استحصت فأصاب الارض حريق فاحترق الزرع لم يرجع على رب الارض بشئ من قبل أنه لم يتلف شئ كان أعطاه اياه انما تلف شئ يضعه الزارع من ماله فالو تشارك منه دار البر فاحترق البر والامال له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينتقص سكرها كان الكراءه لازم لم يكن احتراق المتاع من معنى الدار بسبيل وإذا تشاركى الرجل من الرجل الارض سنة مسماً أو ستة هذه فزرعها وحصد وبقى من سنته هذه شهر أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الارض أن يخرج جهان به بمعنى تكمل سنته ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء الا باستيفاء المكثري جميع السنة وسواء كانت الارض أرض المطر أو أرض السقي لانه قد يكون فيها منافع من زرع وغري وسيل ومطر ولا يؤمن من المطر على حال ولنا في سوي هذا ان يعنى المكثري وإذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها فغادر أن يزرعها فغادر أو شأ من المحبوب سوى القيم فان كان الذي أراد أن يزرعه لا يضر بالارض اضراً أو كثر من اضراً ما شرط أنه يزرع بقا عسروقه في الارض أو أفساده الارض بحال من الاحوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما يكتري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها له وان كان ما أراد زرعها انتقصا بوجع من الوجوه أو كثر من نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو متعذوب المال بالخيار بين أن يأخذ منه الكراء الذي سمي له وما نقص زرعها الارض عما انتقصا الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثلها في مثل ذلك الزرع وان كان قائماً وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الارض قطع زرعها ما عاوز زرعها المكثري مثل الزرع الذي شرط له أو ما لا يضر أو كثر من اضراً وإذا تشاركى الرجل من الرجل البعير ليجعل عليه

أعطوه ويشرك بينهم فيه ولم يبدل غيره كما يعطاه من أوصى له سبه وكذلك ما عاوز أو يركل وإذا أعطى الوالى من وصفا أن عليه أن يعطيه ثم علم أنه غير مستحق زرع ذلك منه الى أهله فان فات فلا ضمان عليه لانه أمين لمن يعطيه وبأخضنه لالبعض منهم بعض لانه كلف فيه الظاهر وان تولى ذلك رب المال ففها قولان أحدهما أنه يضمن والاخر كالوالى لا يضمن (قال) المزني ولم يختلف قوله في الزكاة أن ترب المال يضمن (قال الشافعي) ويعطى الولاء زكاة الاموال الصاهرة الثمرة والزرع والمعدن والمشيعة فان لم يأت الولاء لم يبع أهلها الا قسمها فان ماء الولاء بعد ذلك لم يأخذ وهم بها وان رتبوا بأحد فلا بأس أن يحلفوه بلفه لقد قسمها في أهلها وان أعطوه هم زكاة الثمار والقطرة والركل أجزاءهم ان شاء الله وانما يسمى أهل السحان من الضاحين

## باب ميسم الصدقات

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لأولى الصدقات أن يسم كل ما أخذ منها من بقر أو بابل في أخذها وبسم الغنم في أصول أذانها وبسم الغنم لألف من ميسم الأبل والبقر ويجعل الميسم مكتوباً له لأن ما أكلها أذا هلك تعالى فكتب الله وميسم الجزية بخلاف لميسم الصدقة لأنها أذيت صفاراً لا أجرة لأصحابها فيها وكذلك يلفغان على عمال عمر رضي الله عنهم أنهم كانوا يسمون وقال ألم لصبران في التطهر ناقة عباء فقال عمر رضي الله عنه تدفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يقطرونها بالأبل قال قلت كيف تأكل من الأرض قال عراً من نعم الجزية أو من نعم الصدقة قلت لأبل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت إن عليها ميسم الجزية

(١) قوله إن أركب الناس الخ كذا بالأصل وحروجه كتبهم

تسبأه رطل قرطاً فحمل عليه تسبأه رطل حديد أو تكارى يحمل عليه حديداً فحمل عليه قرطاً وزنه قنطار البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يستجمع على ظهره استجماعاً لا يستجمعه القرط فيه بئس تلف وأن القرط يستمر على ظهر البعير انتشاراً لا ينتشر الحديد في حقه فيتلف وأصل هذا أن يتظر إذا أكرى منه بعيراً على أن يحمل عليه وزناً من شيء بعينه فحمل عليه وزنه من شيء غيره فإن كان الشيء الذي حمل عليه بخلاف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضرباً بالبعير منه فتلف ضمن وإن كان لا يكون أضربه منه وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمله فتلف لم يضمن وكذلك إن تكارى دابة لم يكن يحمل عليها غيره مثله في الخفة أو أضعف منه فهكذا لا يضمن وإن كان أنقل منه فتلف ضمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو مثله في الخفة فأنظر إلى العنف فإن كان العنف شيئاً ليس ركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان ركوب الناس لم يضمن وذلك (١) إن أركب الناس قد يختلف ركوب ولا وقف للركوب على حد الآلهة إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلف الدابة ضمن وإذا تكارى الرجل من الرجل أرضاً عشرين سنة على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من شيء من الزرع بحال فإن أراد الفراس فالفراس غير الزرع لأنه يبقى فيها بقاء لا يبقاه الزرع ويقصد منها ما لا يفسد الزرع فإن تكرارها مطلقاً عشرين سنة ثم اختلفا فيما يزرع فيها أو يفرس كرهت الكراهة وفسخت ولا يشبه هذا السكن السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها أو بطنها فإذا انكارها على أن يفرس فيها أو يزرع ماشاء لم يزد على ذلك فالكره جائز وإذا انقضت سنوه لم يكن لرب الأرض قطع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منها فأنما على أصوله وبئر وإن كان فيه غر ورث الفراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض والفراس كالبناء إذا كان باذن مائة الأرض مطلقاً لم يكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته فأما في اليوم الذي يخرجها (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها أو يبنئها أو يملكها أو أقل أو أكثر وقد رأى ما استأجره من الباس زرعي في البياض ولم يكن له من ثمر الخلل قليل ولا كثير وكان ثمر الخلل لرب الخلل ولو استأجره لمنه بأن يدفعه سناراً على أنه يخرجه بئس بئس يوماً وأقل أو أكثر كانت الاجارة فاسدة من قبل أنها انقضت عقدت واحدة على حلال ومحرم فالخلل الكراء والحرام ثمر الخلة إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت الخلة بعينها (قال الشافعي) وسواء في هذا كراء الكراء في الأرض أو الدار وقلت البئر أو كثرت أو قل الكراء كما كان لا يحمل أن تباع غر الخلة قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا فيها محرم كما هو في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل يبدو صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت الخلل صنواناً واحداً في الأرض أو مجتمعاً في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا تكارى الرجل الدار أو الأرض إلى سنة كراء فاسد فلم يزرع الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها الآلهة قد قبضها عند الكراء ومضت السنة لم يزرع كراء مثلها كما كان يلزمه أن انتفع بها ألا ترى أن الكراء لو كان صحيحاً فلم ينتفع واحدة منها حتى تضي سنة لزمه الكراء كله من قبل أنه قبضه وسلمته لمنفعة فترك حقه فيها فلا يسقط ذلك حق رب الدار على فلان كان الكراء الفاسد إذا انتفع به المكترى رد إلى كراء مثله كان حكم كراء مثله في الفاسد كحكم الكراء الصحيح وإذا تكارى الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكترى ثم غصبها ياهماً لا يقوى عليه سلطان أو من رأى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراء عليه في واحد منهما ولو أراد المكترى أن يكون خصماً للفاصل لم يكن له خصماً إلا بأكالة من رب الدار وذلك لأن الخصومة للفاصل إنما تكون في رقة الدار فلا يجوز أن يكون خصماً في الدار إلا بالأكالة أو وكيل رب الدار والكراء لا يسلم للمكترى إلا بأن يكون المكترى مالكاً للدار والمكترى لم يسكن على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له أريدت لو خصمه فيها سنة فلم يثبت

قال فأمر بهما عسر  
فقصرت قال فكانت  
عنده مصحف تسع فلا  
تكون فأكهت ولا  
طريفة الا جعل منها  
في تلك العصف فبيعت  
بها الى أزواج النبي صلى  
الله عليه وسلم ويكون  
الذي يبعثه الى حفصة  
رضي الله عنها من آخر  
ذلك فان كان فيه  
نقصان كان في حظها  
قال فجعل في ثلاث  
العصف من لحم ثلاث  
الجوز فبيعت به الى  
أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم وأمر بما بقي  
من اللحم فصنع فدعا  
عليه المهاجرين  
والانصار (قال) ولا أعلم  
في المسموعة الآن  
يكون ما أخذ من الصدقة  
معلوما فلا يشتريه  
الذي أعطاه لانه يخرج  
منه الله كما أمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عمر  
رضي الله عنه في فرس  
حل عليه في سبيل الله  
فروا يبيع أن لا يشتريه  
وكأنك المهاجرين  
تزول منازلهم بكم لا نهم  
تركوا الله تعالى

(١) قوله وأحق له كذا  
بالاصل والكلام مستقيم  
بنونه فتركه صحيحه

لما كن أن يحكم بينهم ما يجعل على المكترى كراه ولم يسلم له أم تجعل الخصام اجارة على رب الدار في عمله ولم  
يؤكله أو رأيت لو أقر رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب لا يبطل الكراء أو رأيت لو أقر المتكاري أن رب  
الدار غصبها من الغاصب أي قضى على رب الدار أنه غاصب بأقرار غيره مالك ولا وكيل فهل يعدو المكترى اذا  
قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم للمكترى المنفعة بلا مؤنة عليه كما كثرى فان  
كان هذا هكذا فسواء غصبها من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراه لانه  
لم يسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكترى دون رب الدار ويكون ذلك شيئا أصيبه المكترى كما يصاب  
ماله فيلزمه الكراء غصبها ما من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل  
العبد ودفع اليه الثمن أول دفعه واقر قاعن تراص بينهما مات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يحل  
البائع بينه وبينه كان حاضرا عندهما قبل البيع وبعد حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال  
المبتاع وان حدث بالعبد بيع كان المبتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يرد وكذا لو اشتراه وقبضه كان  
الثمن دارا أو عبدا أو ذهابا بغيره وان عراضا من العروض فتلغى الذي اشاعه العبد عما وصفنا في بدى  
مشتري العبد كان البيع منتفزا وكان من مال مالكة فان قال قائل قد هلك هذا العبد وهذا العرض ثم  
لم يحدث واحد منهما حولا لبيته وبين ملكه اياه فكيف يكون من مال البائع حتى يسلمه للمبتاع فقبل بالامر  
البيّن بما لا يختلف الناس فيه من أن من كان يدينه ملك رجل مضمونا عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حق  
لزمه من وجهه من الوجوه أو أرض جناية أو غيرها أو غصب أو أي شيء ما كان حاضرا لم يدفع اليه مال ملكه حقه  
فيه عراضا بعينه أو غير بعينه فهلك في يدينه لم يبرأ أهلا كفي يدينه وان لم يحل بينه وبين صاحبه وكان ضامنه  
حتى يسلمه الله ولو أفا ما بعد احتضاره اياه في مكان واحد وما واحدا أو سنة أو أقل أو أكثر لان ترك الحول  
بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالدفع فكان أن كثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشترى  
به فلم لم يفعلوا لم يخرجوا من ضمان بمحال وقال الله جل وعلا وأما النساء فصدقاتهن نحلة فلوان امرأ  
نكح امرأته واستخرجت مالها ولم يحل بينهما بين قبض صداقها ولم يدفعه اليها لم يبرأ منه بان يكون واجدا له وغير  
حائل دونه وأن تكون واجدة له غير محمول بينهما وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلوة وأؤا الزكاة فلو  
أن امرأ أحضر مساكين وأخرجهم أن لهم في مالها درهم آخرها بأعبائهم من زكاة مالها فلم يقبضوها لم يحل  
بينهم وبينها لم يخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤدها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو تلفت  
للمصلاة وقام بردها ولا يصليها لم يخرج من فرضها حتى يصليها ولو وجب عليه أن يقبض من نفسه من دم أو  
جرح فاحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقبض ولم يعف لم يخرج  
هذا مما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحدهما مما قبله إلا بأن يؤديه الى من هو له أو يعفوه الذي هو له  
وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع  
لا لوجوده وترك الحول والدفع وقال في البناء فان أنتم منهم رشتة فادفعوا اليهم أموالهم وقال لنبيه صلى  
الله عليه وسلم وأتذا القرى حقه والمساكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حق لم أرحق  
له (١) أن يكون مؤثرا وأداه دفعه لترك الحول دونه وسواء دعاه الى قبضه أو لم يدعه ما لم ير منه شيئا أمته  
بالبراءة أو قبضه منه في مقامه أو غيره بمقامه ثم ودعه اياه أو قبضه ثم ودعه اياه فضامنه من مالكة (قال  
الربيع) يرد القاضيه وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كثرى الرجل من الرجل الأرض أو الدار  
كراه صحيحا بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكترى ما كثرى فالكراه لازم في دفعه حين قبضه إلا أن  
يشترطه الى أجل فيكون الى أحله فان سلمه ما كثرى فقد استوفى وان تلفه رجع عما قبض منه من الكراء  
كله فيما لم يستوف فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله ولعل الدار أن تلف أو  
الأرض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملكتها من صدقة اليه

فستوفي المنفعة في المدة التي شرطته وأولى الناس أن يقول بهذا من زعم أن الحاجة موضوعة وقد دفع  
 البائع الثمرة إلى المشتري ولشراء المشتري أن يقطعها كلها قطعها فلما كان المشتري إذا تركها إلى أن يرجو  
 أن تكون خيرا له فقل رجوع حصه ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها إلا في مدة تأتي عليها  
 أولى أن يجعل الثمن للمكسري حالا كما يجعله للثمرة الآن بشرطه إلى أجل فإن قال قائل من قال هذا قيل له  
 عطاه بن أبي رباح وغيره من المكسين فإن قال فما يجتعل على من قال من المشرقيين إذا اشتراط فهو على  
 شرطه ما وإن لم يشرط ما فكلما مر عليه يومه حصه من الكراء كان عليه أن يدفع كراء يومه قيل له من قال  
 هذا زعمه في أصل قوله أن يحجز الدين بالدين إذا لم يقل كما قلنا أن الكراء يلزم بدفع الدار لأنه لا يوجد في هذا أبدا  
 دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا تجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل والمنفعة  
 دين لم يأت والمال دين لم يأت وهذا الذي بالدين وسواء كانت أرض نبل أو غيرها أو أرض مطر (قال)  
 وإذا تكلر الرجل المسلم من الذي أرض عشر أخرج فعله فيما أخرج من الزرع الصدقة فإن قال  
 قائل فما الحجة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا على أرضهم من المسلمين  
 وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فأنزع ما لا على من الأرض وما كان أصله فينا أو غنية فإن العجل  
 ذكره خاطب المؤمنين بأن قال لتبينه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها  
 وخاطبهم بأن قال وأتواحقه يوم حصاده فلما كان الزرع ما لا من مال المسلم والمصادح صامس لم يحب فيه  
 الزكاة وحب عليه ما كان لا على رقة الأرض فإن قال فهل من شيء توضع غيره أقل نعم الرجل يتكاري  
 من الرجل الأرض أو يحجها أياها فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه  
 فإن قال فهذا لما لم يعرف قيل فكذلك يتكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم من  
 لا يعرف بعينه وإنما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعها الصدقة فإن قال هذا هكذا ولكن أصل هذه سلم  
 أو لمسلم وأصل تلك لشرك قيل لو كانت لشرك ما حل لنا إلا بطيب نفسه ولكنها لما كانت عنوة أو صلحا  
 كانت ما لا للمسلمين كنعن أموالهم من الذهب والفضة فيكون عليها الصدقة كما يكون علينا في أرونا  
 آياتنا أن ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فإن قال قائل فهي لقوم غير معروف قيل هي  
 لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وإن لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين  
 فإن قال فأنزع أخرج في أخذ منها قيل لو أنزع أخرج كراء كراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم  
 على المسلم أن يؤدي فخراجا وعلى الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه إنما هو كراء الأرض أن الرجل حرم  
 يتكاري الأرض بالنسي الكثير فلا يحسب عليه ولاه فيضف عنه من صدقتها شيئا أدى من كرائها (قال)  
 الشافعي فإذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا اقتصدا على البيع والقبض واختلاف في الثمن والعبد قائم  
 تحالفوا وراد أن كان العبد تالفا تحالفوا وراد أقيمة العبد وإذا كان قائما أو ما يتصدقان في البيع ويختلفان  
 في الثمن والعبد بعينه فكل ما كان على إنسان أن يرد بعينه فقات رده بعينه لا القيمة تقوم مقام العين إذا  
 فانت العين فإذا كان هذا في كل شيء فما أخرج هذا من تلك الأشياء لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المني  
 لا يجبر يلزم وهكذا في الدور والأرض إذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفوا وراد إذا اختلفا  
 بعد الزرع والسكن تحالفوا وراد أقيمة الكراء وإن سكن بضرار دقة ما سكن وقسم الكراء فيما يسكن  
 وإن تكلر أرضا زرع فزرعها بوق له سنة أو أكثر تحالفوا وتفاضلوا فيما بقي ودر كرائها فيما يزرع قال  
 وإذا استكرى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصاد على الكراء ومبلغه واختلاف في الموضع الذي يتكاري  
 به فقال المتكاري كترتها إلى المدينة بعشرة وقال المتكاري كترتها بعشرة إلى أبله فإن لم يكن ركب  
 الدابة تحالفوا وراد أو اسكن ركبها تحالفوا وكان لرب الدابة كرائها كرائها للموضع الذي ركبها إليه وفتح

(قال الشافعي) رحمه  
 الله قال بعض الناس  
 لا مؤلفه في فصل  
 سهمهم وسهم سبيل  
 الله في الكراع والسلاح  
 في ثغور المسلمين وقال  
 بعضهم إن السبيل من  
 مرقب قاسم في البلد الذي  
 به الصدقات وقال  
 أيضا حيث كانت  
 الحاجة أكثر فهي  
 واسعة كله يذهب إلى أنه  
 فوضى بينهم يقسمونه  
 على العدد والحاجة  
 لأن لكل أهل صف  
 منهم سبها ومن  
 أجمعنا من قال إذا  
 تماسد أهل الصدقة  
 وأجذب آخرون نقلت  
 إلى المجدين إذا كانوا  
 يخاف عليهم الموت كله  
 يذهب إلى أن هذا مال  
 من مال الله عز وجل  
 قسمه لأهل السبها  
 لمعنى صلاح عباد الله  
 على اجتهاد الإمام  
 وأحسبه يقول وتقل  
 سبها من أهل الصدقات  
 إلى أهل التي وإن جهدوا  
 وضاق التي وتقل  
 التي إلى أهل الصدقات  
 إن جهدوا وضاق  
 الصدقات على معنى  
 إرادة صلاح عباد الله  
 (قال الشافعي) وإنما  
 قلت بخلاف هذا القول

المال قسمين أحدهما  
في قسم الصدقات التي  
هي طهرة فسمها  
الله الثانية أصناف  
ووكدها وامت سنة  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بان تؤخذ من  
أغناسهم فترد على فقرائهم  
لأفقر أغنى غيرهم وغيرهم  
فقراء فلا يجوز فيها عند  
والله أعلم أن يكون فيها  
غير ما قلت من أن  
لا تنقل عن قوم وفيهم  
من يتفقوا ولا يخرج  
سهم ذي سهم منهم إلى  
غيره وهو يسقطه  
وكف يجوز أن يسي  
الله تعالى أصنافا فيكون  
موجودين معافى  
أحدهم سهم وغيره  
ولو جاء هذا عند  
أن يجعل في سهم واحد  
جميع سهام سهمه مافرض  
لهم ويصلى واحد  
مالم يفرضه والذي  
يخالفنا يقول لو وصى  
بنثله لفقره بن فلان  
وعزى بن فلان رجل  
آخر بن سليل بن  
فلان رجل آخران  
كل صنف من هؤلاء  
يعطون من ثلثه وأن  
ليس لوصى ولا وال  
أن يعطى الثلث منها

(١) قوله إذا كان بعض  
ما بقي كذا لا يصلح رلا  
يحق استقامة الكلام  
بدون بعض أن لم يكن  
مخرقا عن البعض الباقي  
فخر ركبته صحيحه

الكراه في ذلك الموضع لان كلهم امدع ومدى عليه لان الكراه بيع من اليسوع وهذا مثل معنى قولنا  
في اليسوع واذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها ففرقت كلها قبل الزرع رجع بالاجارة لان  
المنفعة لم تسلم وهي مثل الدار تنهد قبل السكنى فان عرف بعضها فهدا نصف دخل عليه فيما كثرى  
وله الخيار بين حبسها بالكراه أو ردها لانه لم يسلمه ما كثرى كما كثرى كما يكون له في الدار لو انهدم بعضها  
أن يحبس ما بقي بحسبه من الكراه كان انهدم نصفها فأراد أن يقيم في نصفها الباقي نصف الكراه فذلك  
لانه لا نصف دخل عليه فرضي بالنقص وان شاء أن يخرج ويبيع الكراه كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقي  
من الدار والارض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعي) وكذلك لو اشترى مائة أربط طعاما لم يستوفها حتى  
تلف نصفها في يدى البائع كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عندى  
خلاف الدار ينهدم بعضها لان الطعام شئ واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال  
الشافعي) وأصل هذا أن يتطرق اليه فإذا وقعت على شئ يبيع ويحجز أن يبيع بعضه دون بعض  
فتلف بعضه قلت فيه هكذا وان وقع على شئ لا يبيع مثل عبد اشترى فلم يقضه حتى حدث به  
عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لانه لم يسلم لك فقبضه غير عيب فان قال فافرق  
بين هذين قيل لا يكون العبد يبيع من العيب ولا العيب يبيع من العبد فقد يكون المسكن متبعضا  
من المسكن من الدار والارض وكذلك إذا تكرارى الرجل من الرجل الارض عشرين عاما ثم دنا لم يجز  
حتى يسمى لكل سنة شيئا معلوما واذا كثرى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال كثر بها مثل كل  
سنة بدنا أو أكره ولم يسم السنة التي يكرهها ولا السنة التي ينقطع لها الكراه فالكراه فاضلا لا يجوز الاعلى  
أمر يعرفه المكبرى والمكبرى كالأجور اليسوع الاعلى ما يعرف وهذا كلام يختم أن يكون الكراه فيه  
بنقصى إلى ما تيسر أو أكره أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كراه مجعولا  
يفسخه قبل السكنى فان فات فيه السكنى جعلناه على المكبرى أجر منه كان كسرها موقعه الكراه  
أو أقل إذا بطلنا أصل العقدية وصيرنا فاقية لم نجعل الباطل دليلا على الحق (قال الشافعي) فإذا زرع  
الرجل أرض رجل فادعى أن رب الأرض كراه أو أعاره ما بها وحده الأرض فالقول قول رب الأرض  
مع ميمه وبقطع الزارع وزرع على الزارع كراه مثل أرضه إلى يوم يقطع زرع (قال الشافعي) وسواء كان  
ذلك في امان الزرع أو في غير امانه إذا كان زارع الأرض المدعى للكراه حبسا عن مالكها فاعنا أحكام عليه  
حكم الفاسد وإذا تكرارى الرجل من الرجل أرضا فزارع لغيره لا يستطيع ائتماره منها إلى أن يحصده  
فالكراه مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكبرى يرى الأرض لاحال دونها من الزرع ويقضها لاحال دونها  
من الزارعين لا يتجمل بهما من اليسوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر المتابع على قبضها حين تحب  
له ويدفع الثمن ولأن تجمل على المتابع والمكبرى الثمن ولعل المكبرى أن تلف قبل أن يقضه ولا يجوز أن  
نقول له الثمن دون إلى أن يقض فذلك دين بدني (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الأرض والدار قبل  
أن يكرهها وبقضهما ولكن يكرى الأرض والدار وبقضهما ما كانهما لاحال بينهما أوصى حدث على  
واحد منهما حادث يمنع من منفعة رجع المكبرى بحسبه من الكراه من يوم حدث الحادث وهكذا العبد  
وجميع الاجارات وليس هذا بيع وسلف إنما البيع والسلف أن تعتقد العقد على إيجاب بيع وسلف بين  
المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن لا يبيع حصه من السلف في أصل غنه لا تعرف لان السلف  
غير معلوم (قال الشافعي) وكل ما جازك أن تستثريه على الانفراد جازك أن تستثريه على الانفراد والكراه  
بيع من اليسوع وكل ما لم يجز لك أن تستثريه على الانفراد لم يجز لك أن تستثريه على الانفراد ولو أن رجلا  
أكرى من رجل أرضا بضاء ليزرعها شجرا فاعنا على أنه الشجر وأرضه كان في الشجر ثمر بالغ وأغص

دون نصف وان كان  
أحوج وأقصر من  
نصف لان كلا ذوق  
يما سمي له وإذا كان  
هذان عندنا عند قائل  
هذا القول فيما أعطى  
الأميون أن لا يجوز أن  
يعطى الأعلى ما أعطوا  
فقط الله أولى أن  
لا يجوز أن يعطى إلا  
على ما أعطى (قال)  
واقسام الله التي مؤسن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن أربعة أحاسه  
لن أو جف على الغنية  
للفارس ثلاثة أسهم  
ولرأجل سهم ولم تعلم  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فضل داغنه على  
من دونه ولم يفضل  
المسلمون الفارس أعظم  
الناس غناه على جبان  
في القسم ويسف جاز  
لحقنا في قسم الصدقات  
وقد قسمها الله تعالى  
أبين القسم قطعي  
بعضا دون بعض وينقلها  
عن أهلها المحتاجين  
إلى الله غيرهم لأن كانوا  
أحسوج منهم أو  
يشركهم معهم أو  
قلها عن نصف منهم  
إلى نصف غيره (أرأيت)  
لوقال قائل لقوم أهل  
غزو كثير أوجبوا

أول يمكن فيه كان هذا كراما ترا كما يكون سعا جازا (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء  
الشجر وأرض الشجر (قال الشافعي) ولو تكلر الأرض بالثمر دون الأرض والشجر فإن كانت الثمرة  
قد حبل سعا جاز الكرامها وإن كانت لم يحبل سعا جاز الكرامها قال الله تبارك وتعالى ولأنما كلوا  
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن راض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا إنما البيع  
مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا كانت الأبتان مطلقين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دلالة من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أوفى إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يمهوا معنى ما أراد الله تنصص تجريم  
بيع دون بيع فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصة  
وعاما ووجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتجريم شئ من أحد هما التفاضل في النقد والآخر النسبة  
كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب الامتلا على ما يبدى وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحنطة  
والشعير والتمر والمخ فخر في هذا كله معنيان التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس  
المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لأن نصه في الخبر وقلنا كل ما كان مأكولا  
ومشروبيا هكذا لأنه في معنى مانص في الخبر وما سوى هذا فاعلى أصل الأبتين من إحلال الله البيع حلال  
كله بالتفاضل في بعضه على بعض يدا بيد ونسبة فكانت لها هذا دلالة مع ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله  
عليه وسلم ابتاع عبد ابعدن وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن السبب وابن عمرو وغيرهم رضي الله عنهم ولولم  
يكن فيه هذا الخبر ما جازفه الإلهذا القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشئان من  
نصف واحد فلا يجوز إلا أن يكونا سواءا وسواءا وعنا بعين وملا على كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا  
فلا بأس بالتفاضل يدا بيد ولا خيفه نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة ثم لم يجز أن يساع به  
ببعيرين يدا بيد من قبل أنهم من نصف واحد وان اختلفت رحلتهما وتجانبا فيهما وإذا لم يجز يدا بيد كانت  
النسبة أولى أن لا يجوز فإن قال قائل قد يختلفان في الرحلة وكذلك التفرق يختلف في الخلاوة والوجود حتى  
يكون المذموم البردي خير من المذموم من غيره ولا يجوز الامتلا على يدا بيد لأنهم ائتمان بجميعهما معا على  
صاحبهما في الصدقة لأنهما جنس وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وكذلك الذهب  
منه ما يكون المتفال ثمن ثلاثين درهما لوجوده ومنه ما يكون المتفال بشئ أقل منه بكثير لتفاضلهم ولا يجوز  
وان تفاضلا أن يساع الامتلا على يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة فأما أن تجزى الأنساء كلها  
قياسا عليه وأما أن يفرق بينها وبينه كما قلنا بالدلالة التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب  
والورق يسلمان فيما سواهما بخلاف ما سواهما فيهما فأما أن يتحكم المتحكم فيقول مرة في شئ من الجنس  
لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياسا على هذا ثم يقول مرة أخرى يس هو من هذا فإن كان هذا جازا  
لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وإن لم يكن من أهل العلم لأن الخطأ لا يعدون ما يوافق أثره  
أو يخالفه أو قياسا أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآخر وزكه الأخذ بما قياسا وزكه لم يكن ههنا معنى إلا  
أن يقول امرؤ عا شافوهذا يحرم على الناس (قال الشافعي) الإجارة كأوصفت بيع من البيع فلا بأس  
أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنانير فتجبل الدنانير أو تكون السنة أو سنتين أو عشرين سنين فلا بأس أن كانت  
عليك خمسة دنانير حاله أن تؤاجرهما عبد لك من رب الدنانير أقبض العبد وليس من هذا شئ ينادين  
الحكم في المستأجر أن يدفع إلى المستأجره نقدا غير أن صاحبه يتوفى الإجارة مدة تأتي ولولا أن الحكم  
فيه هكذا ما جازت الإجارة بين آدميين قبل أن هذا دين دين ولا عرف لها وجه لا يجوز فيه وذلك أن الله قل  
لا تحب الإجارة إلا باستيفاء المستأجر من المنفعة ما يكون له حصه من الثمن كتبت الإجارة منعقدة بالمنفعة  
دين فكان هذا ينادين ولوقت يجوز أن تستأجر منك عبدا بعشر دنانير ثمرا فإذا مضى الشهر دفعت



على عدواً أنتم أغنياء  
 فأخذنا ورجعتم عليه  
 فأفسه على أهل  
 الصدقات المحتاجين  
 إذا كان عام سنة لا تهم  
 من عيال الله تعالى هل  
 الحجة عليه إلا أن من  
 قسم الله له بحق فهو أولى  
 به وإن كان من لم يقسم  
 له أحوج منه وهكذا  
 ينبغي أن يقال في أهل  
 الصدقات وهكذا لاهل  
 السوايت لا يعطى  
 أحدهم منهم سهم غيره ولا  
 يمنع من سهمه لغيره ولا  
 لقى وقضى معاذ بن  
 جبل رضى الله عنه أما  
 رجل انتقل من  
 بخلاف عشرته إلى  
 غير بخلاف عشرته  
 فغشوه وصدقته إلى  
 بخلاف عشرته في  
 هذا معنيين أحدهما  
 أنه حصل صدقته  
 وعشره لاهل بخلاف  
 عشرته لم يقبل لقربته  
 دون أهل الخلاف  
 والاخر أنه رأى أن  
 الصدقة إذا تبنت لاهل  
 بخلاف عشرته لم تحول  
 عنهم صدقته وعشره  
 بنحوه عنهم وكانت كما  
 ثبت بدأ فان قيل  
 فقد جاء عدى بن حاتم  
 أبابكر رضى الله عنه

اليك العشرة كانت العشرة بذل وكانت المنفعة ذبا فكان هذا ذبا يدين ولولت أدفع اليك عشرة وأقبض  
 العبد بعد خمين شهرا كان هذا أسلفا في شيء غير موصوف وسلفا غير مضبوط على صاحبه وكان هذا في هذه  
 المعاني كلها ابطال الاحارات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها السلون وقد كتبنا تثبيت  
 اجازتها في كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كما قلت ان دفع المستأجر من دار وعبد إلى المستأجر دفع العين التي  
 فيها المنفعة فيحصل في الاجارة التقدير والتأخير لان هذا يقدر بقدر ونقد بدلين ما جازت الاجارات بحال أبدا فان  
 قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها الا في مدة تأتي فلما قد عقلت أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها  
 حكم الطعام يتباع كغيره في القصر في كسبه فلا تأخذ منه ما يابا أبدا لا بعد يابى وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا  
 وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فهما أبدا غير هذا فاما من قال بمن أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العبد شهرا  
 بدنيا أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون على عبد دينار فاستأجر منه لانه هذا بدني فاذنى  
 أجاز هو الدين بالدين اذا كانت الاجارة بدنيا بالدين والذي ابطال هو الذي ينبغي أن يجوز من قبل أنه يجوز  
 أن يكون على عبد دينار فآخذ منه مثله درهم ويكون كسوته عليه كفضل ما يمن بدني ولا يجوز أن  
 يعطى درهم بدنيا وموئل وزعمه في الصرف أنه تقديري وعم في الاجارة من دين فلا بد أن يكون الحكم  
 أنه تقديري فمما جعلا ودين فمما جعلا فان جازها جاز لغيره أن يجعله نقدا حيث جعله دينا حيث جعله  
 نقدا (قال الشافعي) البيوع الصحيحة صنفان بيع عين براها المشتري والبائع وبيع صفة مضمونة  
 على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع ان  
 سلب السلعة حتى براها المشتري كان فيها خيار باعه اياها على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعه اياها  
 أو بخلاف تلك الصفة لان بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان مضمونا على صاحبه ولا يتم البيع في هذا  
 حتى يرى المشتري السلعة فمما جعلا وتفرقان بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فيثبت البيع وبيع  
 عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرق بعد البيع عن تراض فليزعمهما ولا يجوز  
 أن يتبع هذه السلعة بعينها إلى أجل من الا حال قريب ولا بعد من قبل أنه انما يلزم بالاجل ويجوز فيما حل  
 صاحبه وأخذ منه مثله بوجه وزعمه بكل وجه فاما بيع بلزيم فلا يجوز أن يكون إلى أجل وكيف يكون على  
 المشتري دين إلى أجل ولم يتم له بيع ولم يره ولم يرضه فان طوع ففقد فيه على أنه ان رضى كان نقد الثمن وان  
 سخط رجع البائع الثمن لم يكن هذا باس وليس هذا من بيع وسلف ولأن أسلفك في الطعام إلى أجل فأخذ  
 منك بعد مجيء الاجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذاهب إلى أن هذين أو أحدهما أو كما كان في  
 مثل معناها أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبل الأثرى أن معقولا لا سلفك في  
 الحديث اذا كان اتصافه عن بيع وسلف فاتصافه عن بيع وسلف واتصافه عن بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبل الأثرى أن معقولا لا سلفك في  
 لا حول الامعومة فاذا اشتريت شيئا بعشرة على أن أسلفك عشرة وتلفني عشرة فهذا بيع وسلف لان  
 الصفة جعلتهما معلوم السلف غير معلوم لا السلفك في حصة من الثمن غير معلومة ولا ترى بأن لا بأس بأن  
 أبيعك على حدة وأسلفك على حدة انما انتهى أن يكونا بالشرط مجموعين في صفة فاما اذا أعطيتك عشرة  
 دنانير على مائة فرق إلى أجل خلعت فاتم على المائة فان أخذتها كلها فهي مالي وان أخذت بعضها فهي  
 بعض مالي وأقبل فيما بقي منها باحدا شئ لم يكن على ولم يكن في أصل عقد البيع فيجرم به البيع واذا جاز  
 أن أقبل منها كلها فيكون هذا احداث اقاله لم تكن على جاز هذا في بعضها (قال الربيع) قال الشافعي  
 البيوع بعان لا ثالث لهما أحدهما بيع عين براها البائع والمشتري عند تباعيهما وبيع مضمون بصفة  
 معلومة وكيل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يجوز بيع  
 السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت حرة

تسلم قيم البيع ومرة تعطب فلا يتم البيع كان هذا مقصودنا

### (كراء الدواب)

أخبرنا الرازي عن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وأذا تكارى رجل دابة من مكة إلى مفر كبا إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراصا عليه إلى مفر فإن سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة وإن عطب الدابة فعليه الكراء إلى مفر وقية الدابة وإن نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأثر فيها مثل الذر والورور وما أشبه ذلك ردّها وأخذ قية ما نقصها كما يأخذ قيتها وهلك وأذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى وإذا هلك الدابة فلم يتعد المكري البلد الذي تكارا إليه ولم يتعد بأن يحمل عليها ما ليس له ولأن يركبها ولو بالتركيب الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراء إذا هاجا جابا فأنما عليه في الذهب نصف الكراء الآن يكون الذهب والحب يتخلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما ولتعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاراها إليه ميلا أو أقل ثم ردّها فعطب في الموضع الذي اكترأها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى الإباداها مسألة إلى ربها

### (الاجارات)

(أخبرنا الرازي) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قائل ليس كراء البوت ولا الأرضين ولا الظهور بلازم ولا حازر وذلك أنه قيل في التمسيد يسع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة وتري وأعيان غائبة موصوفة بمضمونة والكراء ليس بعين حاضرة ولا غائب يرى أبدا وإنما من أجازها قال إذا انتهدم المنزل أو هلك العبد انتقض الكراء أو الإجارة فبهما وأما التعليل ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إياه وهو إذا ملك مستأجر ومنعته فلا إجارة استهك هذا ملك العبد لملكه ومنعته لمستأجره إلى المدة التي تشترط وخدمة العبد مجبولة أيضا بخلافه بقدر نشاطه وبذله وكسبه ومضعفه وكذلك الكوب يختلف فيها أمور نفسه داهي عندنا بيع والبيوع كما وصفنا ومن أجازها فقد يحكم فيها بحكم البيع لأنها تعليل ويخالف بينا وبين البيع في أنها تعليل وليست بمحاطبها فإن قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه وإن قال هي بيع فقد أجاز فيها ما لا يحيز في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل عن قوله والاجارات أصول في أنفسها يسوع على وجهها وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى فإن أرضعن لكم فآؤهن أجورهن فأجاز الإجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثره يرضع المولود وقلة ومكره اللبن وقلة ولكن لما لم يوجب فيه إلا الإجازات الإجارة عليه وإذا حازت عليه حازت على مثله وما هو في مثل معناه وأحرى أن يكون آيين منه وقد ذكر الله عز وجل الأجر في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت أحداهما يا ابت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين قال إني أريد أن أنكيل إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمن حج الآية (قال الشافعي) قد ذكر الله عز وجل أن نبيا من أنبيائه أجرت نفسه بجسمه مما ملكه بها بضع امرأة فدل على تجوز الإجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحج إن كان على الحج استأجره وإن كان استأجره على غير حج فهو تجوز الإجارة بكل حال وقد قيل استأجره على أن يرى الله تعالى أعلم (قال الشافعي) قضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علما في إجازتها وعوام فقهاء الأمصار (أخبرنا) مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال لا بالذهب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فرفع سعي النبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بصدقات والورق بأن يدرفهما وإن ما أبها فقد تكون فضلا عن أهلها ويحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسبا ودارهم يحتاج إلى سعة من مضر وطن من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر رضي الله عنه ثم ردّها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك خير عن أبي بكر نصير إليه فإن قيل فانه بلغنا أن عمر رضي الله عنه كان يؤتي بنعمهم الصدقة في المدينة صدقات النخل والزروع والناس والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والانتصار وحلفاء لهم وأصح وجهية ومزينة بها وباطرافها وغيرهم من قبائل العرب فعيال ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشارهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشارهم فيؤتون بها وتكون مجعلا لأهل السهمان كما تكون المياه

السهمان من العرب  
ولعلمهم استغنوا فخلعوا  
الى أقرب الناس بهم  
وكافوا بالمدينة (فان  
قبل) فان عمر رضى الله  
عنه كان يحمل على ابل  
كثرة الى الشام والعراق  
فأتاهمى والله أعلم من  
نعم الحزبه لانه انما  
يحمل على ما يحمل من  
الابل أو كقرفاض  
الابل لا تحمل احدا  
وقد كان يبعث الى عمر  
بعم الحزبه فيبعث  
فيستاعها اللاحله  
فيصل عليها (وقال)  
بعض الناس مثل قولنا  
في أن ما أخذ من مسلم  
فسيه سبل الصدقات  
وقالوا والركاز يسبل  
الصدقات ورواها رونا  
أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال وفي  
الركاز الخمس وقال  
المعادن من الركاز وكل ما  
أصيب من دفن الجاهلة  
من شئ فهو ركاز ثم عاد  
لما سدد فيه فأطله  
فرعاه اذا وحدر كازا  
فرواه فيما بينه وبين  
الله تعالى أن يتكلمه ولوالى  
أن رده عليه بعد  
ما أخذ منه أو رده  
فقد أطل بهذا القول  
(١) قوله الذى فيه كال  
الشرط كذا بالأصل  
ولعل الصواب الذى  
فيه كالشرط الى المدة  
التي الخ وتأمل كسبه  
مبعضه

وهو أعلم بمعنى ما سمع وانما حكم رافع النهى عن كراثها بالثلث والرابع وذلك كانت تكرى وقد يكون  
سالم سمع عن رافع بالخبر جله فقرأ أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق فلم يكرأه بالذهب والورق باسا  
لانه لا يعلم أن الارض تكرى بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الارض ببعض ما يخرج  
منها (أخرنا) مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأل عن استكراء الارض بالذهب والورق  
فقال لا بأس به (أخرنا) مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة عن أبيه شيبه أنه أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن  
سالم عن أبيه منله أنه أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكأرى أرضا فلم يزل يسد حتى هلك قال  
ابنه فما كنت أراها إلا أئامه الله من طول ما مكثت يسد حتى ذكرها عند مموته فأمرنا بنقضه شئ وبقي عليه  
من كراثها من ذهب أو ورق (قال الشافعى) والاجازات صنف من البيوع لان البيوع كلها اتفاهى عليه  
من كل واحد منهم ما لصاحبه على ما المستاجر المنفعة التي في العبد والبيت والذابة الى المدة التي اشترط  
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من ملكها وعلى ما مالك الذابة والبيت العوض الذي أخذ منها وهذا  
البيع نفسه فان قال قائل قد تخالف البيوع في أفعالها وأحكامها وانما غير عن المدة (قال الشافعى)  
فهى منفعة معقولة من غير معرفة فهي كالعين (قال الشافعى) والبيوع قد تجتمع في معنى أفعالها وتختلف  
في أحكامها ولا يتبعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يضيق في بعضها الأمر ويتسع في غيره من أن تكون  
كلها بيوعا على ما يحمل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجملة ثم تختلف بعد معنى آخر فلا يسبل  
صنف منها خالف صنفها في بعض أمره بخلافه صاحب وان كان قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه  
فالبيوع لا يحمل الارض من البائع والمشتري وعن معلوم وعندنا النجيب الابن يتفرق البائع والمشتري من  
مقامهما أو أن يخيرا أحدهما صاحب بعد البيع فيختار اجازة البيع ثم تختلف البيوع فيكون منها المتصاران  
لا يحمل لهما أن يتبايعا بذهب وان فاضلت الذهب الامثلة على ما يبدو زانوزن ثم يكونان ان  
تصارفان بذهب أو ورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر ما يبدو فان تفرق المتصاران الأولان أو هذان  
قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالنقد  
ويقبض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الثمن المضمون الى  
أجل يحمل الثمن ويكون المشتري غير مال على صاحبه الا أنه يكون مضمونا ويضيق فيما كان يكون غير هذا  
من البيوع التي جازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جله اسم البيع ولا يحمل  
الابتراض منهما على حكمهما في هذا واحد في سواء مختلف (قال الشافعى) وقبض الاجازات الذي يجب  
به على المستاجر دفع الثمن كالحجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة المشتراة بعينها أن يدفع الثمن الذي فيه المنفعة  
أن كان عبدا استؤجر دفع العبد وان كان بيعا دفع العبر وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة  
التي فيه كمال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك أنه لا وجه له دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع  
ما لا يعرف فهذان من علم أهل الجاهلة الذين أطلوا الاجازات (قال الشافعى) والمنفعة من غير معرفة قائمة  
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من غير وليس دفع المنفعة دفع الثمن الذي فيه  
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعها فاولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين  
واذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين ولا مضمونة فلم تنفسد كإزعاج من أفسد هالانها وان  
كانت غير عين فهي كالعين بأنهما من غير مكانة شئ انتفعوا به من غير معرفة وأجازها للمسلم له فدفعه اذا  
دفع كالا يستطاع غير ما أولى أن يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقد لان العقد تنفسد  
فيظل الدفع والدفع يفسد ولا تنفسد العقد فإذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفا وان كان بغير عينه من  
غير فصح ويلزم كالصحيح ملك الاعيان جاز أن يكون الدفع العين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا  
دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطاع فيها غيره أبدا (قال الشافعى)

السنه في اخذ موحي  
الله في قسمه ل جعله  
الله ولو جاز ذلك جاز في  
جميع ما أوجبه الله لمن  
جعله له (قال) فانا  
روينا عن الشعبي أن  
رجلا وجدا أربعة  
أو خمسة آلاف درهم  
فقال على رضى الله عنه  
لا تقضي فيها قضاء بينا  
أما أربعة أخماس فلك  
ونحس للسليمين ثم قال  
والنحس مردود عليك  
(قال الشافعي) رحمه  
الله فهذا الحديث  
ينقض بعضه بعضا إذا  
زعم أن عليا قال  
والنحس للسليمين فكيف  
يجوز أن يرى للسليمين في  
مال رجل شيئا ثم يرد  
عليه أو يدعه وهذا  
عن علي مستكر وقد  
روا عن علي رضى الله  
عنه باسناد موصول أنه  
قال أربعة أخماس لك  
واقسم النحس في فقراء  
أهل هذا الحديث  
أشبهه بمحدث على  
رضي الله عنه لعل عليا  
عليه آمينا وعلمي في أهله  
فقراء من أهل السهام  
فأمر ما أن يقسمه فيهم  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وهم مخالفون  
ماروا عن الشعبي من

فقال ثولثي اجازة الاجارات بعض الناس وشيدها واحتج فيها بالاثار وزعم أن ما احتجنا به فيها حجة  
على من خالفنا في ردها لا يخرج منها ثم عدلنا ثبت منها فقال فيها أقاويل ككأنه عند نقض بعض  
ما ثبت منها وتوهم ما شدد فقال الاجارات جائزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا أو مولا لم  
يكن المستأجر أن يأخذ المأجر بالاجارة وانما يحجب له من الاجارة بقدر ما استخدم العبد وسكن المسكن كانه  
تكرارى يتناوبان في درهم في كل شهر فالم يسكن لم يحجب عنه شيء ثم اذا سكن وما فقد وجب عليه درهم  
ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول الخير واجاب الفقهاء بالاجازة  
الاجارة ثابت عندنا وعندنا والاجارة مالا من المستأجر للنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالنفعة والبيع  
انما هو تحويل المالك من شيء لملك غيره وذلك الاجارة فقال منهم قائل ليست الاجارة بيع قلنا وكيف  
زعمت انما ليست بيع وهو غلبت شيء بتبدل غيره قال الا ترى ان لها اسما غير البيع قلنا قد يكون  
للبيع أسماء مختلفة تعرف دون البيع والبيع تجمعها مثل الصرف والسلم يعرفان بلا اسم بيع وهما  
من البيع عندنا وعندنا قال فكيف يقع البيع مغيبا لعله لا يتم قلنا أو ليس قد يقع ونحن وأنت  
البيع على المغيب الى المدة البعيدة في السلم ونوقعا أيضا على الربط بكيل والربط قد ينقد ثم تخيرت  
المشتري اذا لم يقض حتى ينقد في رد ما إلى رأس ماله وان يترك الى الربط بكيل فاما آخره ما غلبت في غلة سنة الى  
سنة أخرى واما رجوع الرأس ماله فدعيه وقد كان ذلك برطبا بكيل معلوم فلم يقض ماله كماله  
ولم يكن في يده رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا أولست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى أن تحكم  
له في المضمون بأحد حكمين تخيره أنت في أن يرد رأس المال وتطل ما وجبه وضمن الربط بعدما انتفع  
به السلم اليه ولم ينتفع المسلم واما أن يؤخر ماله عن غلة سنة بلا طبع من نفسه الى سنة أخرى فقال هذا كله كما  
قلت ولكن لا أحد غيري قلت فاذا كان قولك لا أحد غيري فحجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أضع  
وأبين ونحن لا نجد فيه غير حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا أن البيع يجوز بحل ثمنها بمقوضا والقبض  
مختلف فنه ما يقض باليد ومنه ما يدفع اليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يحل المالك يسهو بين المشتري  
وهو لا يعلق عليه ولا يقض يسهو وذلك مثل الأرض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدري  
أمنها هو أم غيرهما غير ما يسهو ثم يترك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينقل أبدا وكل هذا يقال له دفع  
يقض به الثمن ويجد دفعه وبتره البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو  
قال المشتري نصف العبد البيع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا ماهر وقا وليس يكون في نصف  
العبد قبض فانا أنقض البيع قلت القبض مختلف فاذا لم يكن دون نصف العبد مائل وسله البك فهذا  
القبض الذي لا يستطيع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطيع غيره فقد وجبه الثمن فالنفعة التي  
في العبد بالاجارة لا يستطيع دفعها الا بأن يسلم العبد والمساكن فاذا دفعت كالا يستطيع غيره فلم لا يجب  
ما عليه بالنفقة ما بين هذا فارق وقبض الاجارة ما تم دفع الذي فيه الاجارة وسلامته فاذا دفع الدار وسلمت  
فله سكنها الى المدة واذا دفع العبد وسلم فله خدمته الى مدة شرطه وخدمنه حركة تعدتها للعبد وليست  
في الدار حركة تعدتها انما منفعة فيها حلتها باها ولا يستطيع أبدا في دفع ماله المستأجر تسليم ما فيه  
النفقة اليه وسلامته ما فيه النفقة حتى تتم النفقة الى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الاعيان  
الاعيان يدفع يرى وهذا يدفع لا يرى قيل وما يختلف دفع الاعيان فيه فتكون عين اشتريها بغيرها عندك  
وتصفى فاذا رأتها كتبت بالخيار وقد كانت عند تبايعنا مضمونة كالسلم مضمونا ولو كان السلم بالصفة  
بغير عينه ومحبته وانما هو صفة الاعيان فاذا أراد المسلم نقض البيع أو المسلم اليه لم يكن ذلك فاحد  
منهما وان جاء به المسلم اليه فقال المسلم لا أرضى قلت له ليس ذلك اذا جاء على الصفة التي شرطت لم يكن لك  
خيار قال بل في قد يفعل هذا كله ولكن الاجارة مغيبة قلنا مغيبة معقولة كالسلم مغيب موصوف قال

هو وان كان موصوفاً بغيره يصير الى أن يكون عنقلته يكون عنا وهو لم ير فلا يكون فيها خابراً يكون  
في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا لم لا تجعل ما استري ولم ير من غير السلم وقد وصف كما وصف  
السلم اذا جاء على الصفة بزم كما يزم السلم قال السبع قد تختلف قلنا قلنا لا يجوزها مع اختلافها بالنقل  
وتريد أن لا يجوزها مع اختلافها قال ان وان أجزأها فهي صارت عنا قلنا الصفة في السلم قبل  
يكون الشراء مغتصة موصوفة بها شيء لم يلحق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين متصرف قلنا  
قالا جاز في عين قائم تكون في ذلك العين فاقه تعرف فان زعمت أن الاجارة انما هي منفعة والمنفعة مغتصة  
وقد تختلف فلم أجزأها ولم نقل فيها قول من ردها وعبت من ردها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة  
واجماع الفقهاء وليس في السنة والاجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضربه الامثال ولا تدخل عليه  
المقاييس قلنا اذا اجتمع الفقهاء على اجازتها وصبروها ملكاً لمنفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كمال  
ولا يوزن ولا يوزن وأجازوها مغتصة وأوجوها كما أوجوها غير ما من السبع ثم صرت في عين عيب قولنا فما وانت  
تجزئها وقولنا قول مستقيم على السنة والاخبار وصرت تجزئ بمجته من ابطالها فاذا قيل لك ان كانت  
في هذا جهة فاطلها وان لم يكن فيه جهة فلا تجزئ قلت لا ابطالها الا انها السنة واجماع الفقهاء فان قال  
قائل فذبح بمجته من أخطأ في ابطالها وأجزأها كما أجازها الفقهاء فقد أجازوها واذا أجازوها فلا يجوز عندنا أن  
يكونوا أجازوها الا على أنها تملك منفعة معقولة وما كان تملكها فقد وجب عنه والأصرت الى تجته من ابطالها  
فان قال لك قال فكيف صرت هذا قبضاً وقبض ما يصري بي صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي  
دفعه قبل له ان الدفع من المالك الى ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع سباعاً ودفع له أثمانها ثم  
حاكه الى القاضي قضى عليه بدفعها فان كان عبداً أو أوطناً أو شياً واحداً له وان كان شيئاً بغيره  
فكان طعاماً في بيت استوجب له بكل على أن كل مبدبرهم قال كله فكان يقبض شيئاً بغيره  
كقبض الواحد في قبض عليه بدفع كل منصف من هذا كما استطاع قبضه فكذلك قضى عليه بدفع الاجارة  
كما استطاع ولا استطاع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة الى الذي فيه المنفعة والمنفعة فيها معروفة  
كالشراء في الدار المشاعة معروف بحساب غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يهدم  
المنزل أو يوت العبد فتكون أوجب عليه بدفع ماله وهوماته ثم لا يستوفي المائة الا بقبض بعضها ويكون  
المؤجر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضى المستأجر قال ماضى الا بأن يستوفي قلنا ان قدر على الاستفاء  
فذلك له وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من السبع قلنا ما وصفت من السلم ادفع لهذا مائة  
درهم في رطب قضى الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مالك وقد انتفع به المسلم اليه  
أو أخر مالك بعد عمله سنة بلا رضامتك الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع عالى فان أخذته فقد أخذت منفعته  
حالي بلا عوض أخذته وان أخرته سنة فقد انتفع عالى سنة بلا طيب نفسي ولا عوض أعطيت منه قال  
لا أحد الا هذا فان قلت لك وقد مضى المسلم اليه بأنه تعيب متى حتى مضى الرطب قلت لا أحد شيئاً أعديك  
عليه لانك رضى أمانته قلت ما رضى الا بالاستفاء وقد كان يقدر على أن يوفى قلت وقد فاق الرطب  
الذي يوفى منه قبل فالمستأجر ليعين انما استأجر وهو يعلم ان العين اذا ذهبت ذهبت المنفعة فكيف عتبه  
فيه وهو يعلم ولم تعيب في المسلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كماله ما بصفة من غير شيء يعينه المسلم اليه  
كان أولى أن تعيبه فيه من المستأجر وهو يقول في الرجل يبتاع الثمن من الرجل والثمن المتباع يعينه ببلد  
غائب عن المتبايعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن واقبأ على أن يسلم البايع لثمنه ما اشتري منه  
وأشهد به ودفع اليه عنه ثم هلك الشيء المتباع فيقول بوجه المشتري بالثمن وقد انتفع به رب السلعة ولم يأخذ  
رب المال عوضاً فيقول المشتري أنت رضى بذلك وقد كانت السلعة تلوقت فلما تم انتقض البيع وانما  
رضيت بشماها وبقول أضافي الرجل ينسك المراتب عبيد فظلمه ونسبها فلم يدخل بها وتظلمها ياها ونسبها

وجمين أحدهما ثم  
يرعون أن من كانت  
له ما تادهم فليس  
لوالى أن يعطيه ولله  
أن يأخذ شيئاً من  
الهمان المقسومة بين  
من سمي الله تعالى  
ولامن الصدقات تطوعاً  
والذي يرعون أن علياً  
ترك له خمس ركاز رجل  
له أربعة آلاف درهم  
ولعله أن يكون له مال  
سواها ويرعون أنه اذا  
أخذ الوالى منه واجبا  
في ماله لم يكن له أن يعود  
عليه ولا على أحد  
يعوله ويرعون أن لو  
ولها هو لم يكن له  
حبسها ولا دفعها الى  
أحد يعوله (قال  
الشافعي) رحمه الله  
واذا كان له أن يكتهما  
ولوالى أن ردها اليه  
فليست بواجبة عليه  
وركها وأخذها سواء  
وقد ابطالوا هذا القول  
السنة في أن في الركاز  
انفس وأطوا من  
قسم الله من أهل  
الهمان الثمانية فان  
قال لا يصلح هذا الاق  
الركاز في فان قيل لك  
لا يصلح في الركاز يصلح  
فيما سوى ذلك من  
صدقة وما شق وعشر

زرع وورق فالحاجة عليه  
الاكهي عليه والله  
سبحانه وتعالى أعلم

(مختصر في النكاح)  
الجامع من كتاب  
النكاح وما جاء في أمر  
النبي صلى الله عليه وسلم  
وأزواجه

(قال الشافعي) رحمه  
الله أن الله تعالى  
وتعالى لما خصه  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم من وجبه وأبان  
بينه وبين خلقه بما  
فرض عليهم من طاعته  
أفترض عليه أشياء  
خففها عن خلقه ليزيده  
بها أن شاء الله قربة  
وأباح له أشياء حظرها  
على خلقه زبادة في  
كرامته وتبيننا الفضيلة  
فإن ذلك أن كل من ملك  
روجة فليس عليه  
تخييرها وأمر عليه  
الصلاة والسلام أن  
يختر نساه فاختاره  
فقال تعالى لا يحل لك  
النساء من بعد قالت  
عائشة رضي الله عنها  
مامات رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حتى أحل  
له النساء قال كأنها  
تعني اللاتي حظرهن  
عليه قال تعالى  
وأمره مؤتمنه أن

هو الذي يلزمها فإذا فعلت جبرته على دفع العبدانها و يكون ملكها له صحيحا فإن باعته أو وهبت أو أعفت  
أو دبرت أو كاتب حازلانه لها ملك تام فإن طلقها قبل يكون من هذا شيء يرجع نصف العبد فكان شر بكها  
فيه فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد ثم انتقض ملكها في نصفه فإن قبل لك  
كيف يتم ملكها ثم ينتقض قلب ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر إذا طلقها فإن قبل  
لك كيف ينتقض نصفه رأيت ذلك جهلا من بقوله وقلت هذا مما يختلف فيه الفقهاء وترجم أيضا أنه إذا  
اشترى عبدا فليس له فيه عيب كان ملكا صحيحا إن باع أو وهب أو أعفت فإن لم يفعل فشاء حبسه بالعيب  
حبسه وإن لم يشأ حبسه و شاء نقض البيع وقد كان تاما نقضه وقد بيع الرجل النقص من الرجل فيكون  
المشتري تام الملك لا سيل للبائع عليه ولا على أخذه منه و يكون له أن يبيع ويبع ما يصنع ما يصنع ذوالمال  
في ماله فإن كان له شفع فأراد أخذه ممن يده بالثمن الذي اشتراه به وإن كان كارها أخذه وقد نحل نحن  
وأنت ملكا تاما ويؤخذ به الثمن ثم ينتقض بأسباب بعد عامه فكيف عبت هذا في الاجارة وإن ما نقضه  
الاجارة إذا فلت الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن إلى الاستفاسيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد  
لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أفقرة ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام وردناه بما بقي  
من المال وأزمنناه عشرة بمحضها من الثمن وأنت تنقض الملك والأعاب التي فيها الملك فائمة ثم لو عابك أحد  
بهذا قلت هذان من أمر الناس فإن كان في نقض الاجارة إذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فلتت عبت فنقض  
الملك والعين المملوكة فائمة أعيب فإن لم يكن فيه عيب ففيه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيها أليضان  
دفع المستأجر الاجارة كلها إلى المؤجر قبل أن يسكن البيت أو يركب البناية ثم أراد أن يرجع في بادئ دفع لم يكن  
ذلك له فإن كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وإن كان دفع ما لا يجب عليه فلم لا يرجع به فهو له ولم يقطع  
عنه ملكه إلا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يحق عليه منه شيء إلا أن يسكن أو يركب وهم يقولون  
إذا انقضت الاجارة ورده لأنه انما دفعه باسم الاجارة لا وإهاله فإن كان دفعه بالاجارة والاجارة لا يلزمه بها  
دفع فينبغي أن يرد عليه متى شاء ثم قال فيه قول آخر أعجب من هذا قال إن تكاير دابة عتاة تردهم فلم  
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها تأخير بصرفها كان حلالا لا قبيل له أن تعني به تحول الكراء إلى الدنانير  
وتنقضه من الدراهم قال ولو لكنه بصارفه بها سعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب  
فلما قالوا يجب على صاحبه إذا لم يسم له أجل دفع مكانه كما لو اشترى رجل سلعة بمائة أو ضمن عن رجل مائة ولم  
يسم أجل كان عليه أن يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولك في الواجب كله إذا لم يسم له أجل فكيف قلت في  
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها لو أن بصارفها أو بالاجارة إلى غير أجل (قال الشافعي)  
فإن قال هي إلى أجل معلوم وذلك أنه إذا استأجر عبدا فسكن يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من  
السنة أجرة معلومة والمائة درهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فما تقول فيه  
إن مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من أولها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة ليس إن قلت ينتظر  
فأصبح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت أن حصاة الأحد عشر شهرا أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم  
استأجره وكان واجبا يتم بطل فإن جعلته أن يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فقد  
جعلت أجلا بعد أجل وتقلت عمل سنة في سنة أخرى وإن قلت واجبة أن كانت فهذا الفساد الذي لا يشك  
لأن الاجارة تخلل منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتخلل دراهم مسملة فإذا كان التخلل ضغيا  
لا يدري أي يكون أم لا يكون لانه قد عتوت العبد وأبقى وعرض فكيف يجوز أن تخلل منفعة مغمية بدراهم  
معبية مسملة هذا التخلل الدين بالدين والمسلمون يهونون عن بيع الدين بالدين والتخلل يبيع فإن قلت عك  
المنفعة أن كانت فهذا أقدم من قبل أن هذا مخاطرة يلزم أن تفسد الاجارة كما أفسدها من عاب قوله قال

وحيث نفسها التي

الآية وقال تعالى يا أيها

الذي لست كالأحسن

النساء ان تقس

فأياهم من به نساء

العالمين وخسه بأن

جعله عليه الصلاة

والسلام أولى بالمؤمنين

من أنفسهم وأزواجه

أمهاتهم قال أمهاتهم

في معنى دون معنى

وذلك أنه لا يحصل

نكاحهن بحال ولم

تحرر منات لو كن لهن

لان النبي صلى الله عليه

وسلم قد تزوج بناته

وهن أخوات المؤمنين

والترغيب في النكاح

وغيره من الجامع ومن

كتاب النكاح جديد

وقديم ومن الاملا على

مسائل مالك

قال الشافعي رحمه الله

وأحب للرجل والمرأة

أن يتزوجا إذا تافت

أنفسهما إليه لان الله

تعالى أمر به ورضيه

ونبى به وبلغنا أن

النبي صلى الله عليه

وسلم قال تناكسوا

تذكروا فاني بأبيكم

الامح حتى بالسقط وأنه

قال من أحب فطرق

فليست بسقي ومن سقي

النكاح ورضال ان

فقد بزمك في هذا شبه مما يلزمي فليس يلزمي ان اذاعت ان الاجارة تحب بالقبض وأن المنفعة معلومة وأنه  
لا قبض لها الا قبض الشيء في المنفعة فإذا قبضت كان ذلك قبضا للنفعة ان سلبت المنفعة وقد أحاز المسلمون  
هذا كله كما أحازوا البيوع على اختلافها ولا يحصل بيع الطعام بضر بين أحدهما بصفة إلا عرجين فلو  
اشترت من طعام من مائة فقير كان محبها فان أخذت في اكيله واستهلكتها ما اكلت منه وهلك بعض  
المائة القليلة وجب على ما استهلكته بخصه من الثمن وبطل عني عن ما هلك فان قال فالتسليمه ليست غنا  
فهى معلومة من عين لا يوصل الى أخذها لتستوفى إلا بأخذ العين فأخذ العين بكاملها التي هي أكثر من  
المنفعة بوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدو الاجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها أو تكون غير  
واجبة والصرف عندنا وعندك فهاربا (قال الشافعي) فإذا قيل له فان كانت أمانة الاجارات غير واجبة  
فلا يحصل له أن يأخذ شيئا لم يكن ولا يدري أن يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير  
واجب لان الصرف فيما لا يجب بالقال نعم ولكن الاجارة واجبة وعندها واجب فلا يكون بها فإذا قيل له وإذا  
كان واجبا فليدفعه قال ليس بواجب وهم يروون عن عمر أو ابن عمر أنه تكارى من رجل بالمدينة ثم صار فيه  
قبل أن يركب فان كان ثابتا عن عمر فهو موافق قولنا وجهتنا لناعلمهم قال وإذا تكارى الرجل الدار من  
الرجل فالتكراء لازم له لا يتنفع بموت المكترى ولا المكروى ولا يحال أن ينادم الدار فاقعة فإذا دفع الدار  
الى المكترى كان التكراء لازما للمكترى كله إلا أن يشترط عند عقد التكراء أنه الى أجل معلوم فيكون التكراء  
كالبيوع وقال بعض الناس تنفس الاجارة عتق أيهم مامات وينفسها بالعذر ثم ذكر أن شاء ينفسها  
بما قد يكون منها ولا ينفسها (قال الشافعي) فقيل لبعض من يقول هذا القول أفلت هذا بعير قال  
روى عن شريح أنه قال إذا اتى الفناح برئ ففصل له أن كذا تقول يقول شريح فخرج من لارى الاجارة لازمة  
ويرى أن لكل واحد منهما ينفسها بالموافاة ولا عذر قال هكذا قال شريح ولسنا نأخذ بقوله قيل فلم يحجر  
بما يخالف فيه وزعم أنه ليس بحجة قال فاعندنا فيه خبر ولكنه يقع أن يتكارى رجل منزلا يسكنه  
فيوت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أيام وشريح أن عتق المؤجر فيعتق ملك الدار  
نفسه وتكون الدار لولده والميت لأهلك شيئا ويسكنه المستأجر بأمر الميت والميت لأمره حين مات فقيل  
له أو عليكها الوارث أهلك الميت قال لا قيل أفليس بدالوارث أبدا على أن يقوم الامقام الميت فيها قال قلنا  
فالميت قبل موته كان يقدر على أن ينفس هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من  
غير عذر قال لا قيل أفينك الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل أو البعض أحسن حال من المالك  
قال فهل رأيت ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شيء قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان  
الميت يملك كافله منه ونحن نوجدك ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شيء قال وأين قلنا  
أرأيت رجلا رهن رجلا دارا نسوى ألفا بمائة ثم مات الرهن أن ينفس الرهن قال لا قلنا وقد انتقل ملك  
الدار فصار للوارث قال انما عليكها الوارث كما كان عليكها الميت والميت قد أوجب فيها حقما لم يكن له فخصه  
الابا بقاء العرق حقه فالوارث أولى أن لا ينفسه قلنا قلنا نسمعك تقبل مثل هذا مني بخصه عليه في الاجارة  
وتحج به في الرهن ولا بد من أن تكون تاركا للعن في رد في الاجارة وفي انفاذه في الرهن لان حالهما واحد قد  
أوجب الميت في كلهما عندنا وعندك فلا تنفسه موصحي حتى يستوفيه من أوجبه عندنا بحال وعندك  
الامن عذر ثم تنفسه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذرا في حياة المؤجر والعذر بضائي ما وضعته أنت  
لا تار ولا معقول وأنت لا تنفسه بعذر ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما وأوجبه فيه  
مالكه كما جازعنا عندنا وعندك فاما أن يثبت ما بكل حال وما أن يزول أحدهما بشي فقولوا لا آخر  
أرأيت لو قال لك قائل وضعت العذر تنفسه في الاجارة وأنا ابطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخه

الرجل ليفهم بدعاء

ولده من بعده (قال)

ومن لم تتق نفسه

الى ذلك فأحب الى أن

يتخلى لعبادة الله تعالى

(قال) وقد ذكراته

تعالى القواعد من

النساء وذكر عبدا

أكرمه فقال سيدا

وحصورا والحضور

الذي لا يأتى التساؤل

ينبغيه الى النكاح

فدل أن المندوب اليه

من يحتاج اليه (قال)

واذا أراد أن يستزوج

المراة فليس أن

ينظر إليها حاسرة ويقتل

الى وجهها ونفها وهي

متغطية بأنفها وبغير

اذنها قال الله تعالى

ولا يسدين زينتهن الا

ما ظهر منها إقال الوجه

والكفان

(باب ما على الاولياء

ونكاح الاب البكر

بغير اذنها ووجه

النكاح والرجل يتزوج

أتمه ويجعل عتقا

صداقهما من جامع كآب

النكاح وأحكام

القرآن وكتاب النكاح

املا على مسائل ماثل

واختلاف الحديث

والرسالة

قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن تكون المحبة عليه الآن يقال ما ثبت فيه حق لمسلم وكان الحق حلالا لم يفسخه عذره وقد تقدمه  
الحق الواجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع كثير من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل وصلى للرجل  
برقبته عذره ولا خزان يترها في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصى له برغبة الدار فيك وارثه الدار فان أراد  
منع الموصى له بالتزول قيل ليس ذلك أنت لهذا وما لك ولهذا شرط في التزول ولا تملك عن أبيك الا ما كان  
ملك ولا يكون لك منها أكثر مما كان (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المستأجر فلا حاجة بالورثة الى  
المسكن فلو قاله غيره أشبه أن يقول له لست تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو أن رجلا كان يريد  
التجارة فاشتري دابة بألف وهو لا يملك الا ألفا فلما استوجبا مات وله ورثة أو طفل والراجله تسوى ألفا ومائة  
فقال عنهم وصى أو كان فهم مدرك محتاج كان أو هو لآء يعني بالوراثين لتكسبه فيها وهو لآء لا يتكسبون  
أو يعني بها الضرب من الحسرة وقد أصبح هؤلاء أيتاما وافة الرجل في يده لم يخرج بعد من يده فافصح البيع  
وردا الدراهم لحاجة الاتمام ولا تنزعها من أيديهم ان لم يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في حمام اشتراه أو ما أشبه  
بمال منقعة فيه أو بمافيصة المنفعة البسيرة قال لا أفصح شيئا من هذا أو مضى عليهم ما فعل أبوهم في ماله  
لانه فعله وهو ملك فملكهم عنه ما كان هو ملك في حياته ولا يكونون أحسن حال من أبيهم فبما ملكوه عنه  
(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراء يشكراه وهو حلال جائزه فقدم ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن  
فان شاؤوا سكنوا وان شاؤوا أكرروا قال وزعم أن رجلا تزكاري من الرجل ألف بغيره أن يسير من بغداد  
ثمان عشرة الى مكة فخلع الجمال ابله وعلفها بأثمانها وأقلل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وترك  
الجمال الكراء من غيره فشرى حتى فاته الحج كان له ذلك ولم يغير شيئا فان قال لك الجمال قد غدرتني  
ومنعتي الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أنت على أمان ابلي وصدة المكثري فلا يقضى له عليه بشئ ويجلس  
بلا مؤنة عليه لانه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غدره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال  
بدلي أن ادع الحج وانصرف الى غيره فليس ذلك فاذا قيل له ولم لا يكون ذلك قال من قبل ان غره فنتعه أن  
يكثر من غيره وعقده عقد حلالا فليس له أن يفسخها (قال الشافعي) فلم لا يكون الجمال على  
التكاري أن يجلس وقد عقد له كما قال عقد حلالا وعذره كما كان للتكاري أن يجلس وحالهما ومجتمعا  
واحد لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالم ليس الا خرابتي أن يكون الكراء للتكاري أن يجلس وحالهما ومجتمعا  
قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحسب الا بل وضمانها ومن قبل أن لا مؤنة على المكثري فعدا الى أحقهما  
لوتفرقا الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فآزمه قال ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة  
حلال لا تنسخ الا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) ورسل هل وجد عقد حلالا لا شرط فيها ولا  
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالم ليس الا خرابته على ذكره فاقبل وما بال هذه العقد من بين العقد لا خير  
ولا قياس (قال الشافعي) واذا اختلف المكاري والمكثري في قولنا ولو لم يملكها فآزمه وتراذيل لهم في هذا  
كيف تحكمون بحكم البيوع قال هو عليك وانما البيوع عليك فقبل لهم فحكموا له بحكم البيوع فيما أثبت  
فيه حكم البيوع فيقولون ليس يبيع وهم لا يقولون هذا من أحد فاذا قيل لبعضهم أنت لا تصيرون في هذه  
الاقاويل الى خبر يكون بحجة زعم ولا قياس ولا معقول فكيف قتموه قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم  
ما في الاجارة الا ما قلتم من أن تحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للنفعة قائمة أو تبطل ولا تحوز بحال  
فقبله فتصير الى أحد القولين فلا عمله صار اليه (قال) وان تزكاري رجل من رجل دابة من مكة الى مر  
فتعدي بها الى عسفان فان سلت الدابة كان عليه كراؤها الى مر وكراعتها الى عسفان فان عسفت الدابة فله  
الكراء الى مر وقية الدابة في أكثر ما كانت ثمنان حين تعدي بهما من الساعة التي تعدي بهما فيها كان أو



تعالى فدل كتاب  
الله عز وجل وسنة نبيه  
عليه الصلاة والسلام  
على أن حقا على  
الزوجة أن يزوجها  
الحراز البائع إذا  
أردن النكاح ودعون  
المريضا قال الله تعالى  
وإذا طلقتم النساء فليكن  
أهلن فلا تضلوهن  
أن ينكهن أزواجهن  
إذا تراضوا بينهم بالمعروف  
(قال) وهذه آية  
آية في كتاب الله تعالى  
دلالة على أن ليس  
للزوجة أن تزوج بغير رضى  
(قال) وقال بعض  
أهل العلم زلت في  
معتل بن يسار رضى  
الله عنه وذلك أنه زوج  
اخته رجلا فطلقها  
فانقضت عدتها ثم  
طلب نكاحها وطلبت  
فقال زوجته أخفى  
دون غيرة ثم طلقها  
أنكحها أبدا فزلت  
هذه الآية وروى  
عائشة رضى الله عنها  
أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال أيما امرأة  
نكحت بغير إذن وليها  
 فنكاحها باطل ثلاثا  
فإن مسها فلها مهر  
بما استحل من فرجها  
فإن استجروا أو قال

بعضهم  
لصاحب الدابة أن شاء الكرامعجب وان شاء بضته قبة الدابة وان سلت وليس نقول بهذا قولنا هو الاول  
لا يضمن حتى تعطب (قال الشافعي) ومن أعطى مالا رجلا قراضا ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشتراها  
فصاحب المال بالخيار إن أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وإن شاء ضمن المقارض رأس ماله قال  
الربيع وله قول آخر أنه إذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها فإن كان عقد الشراء بالعين  
بعينها فالشراء باطل وإن كان الشراء بغير العين فالشراء قد تم ولو لم يشتري الثمن والرجل له والنقصان عليه وهو  
ضمن للمال لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الرجوع والخسارة عليه وهو ضمن  
المال لصاحب المال (قال الشافعي) فإن أعطى رجل رجلا شيئا يشتريه شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء  
وغيره عما أعطاه أو أمره أن يشتريه له شيء فاشترى شاتين أو عيدا فاشترى عشرين ففيا قولنا أحدهما إن  
صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما زاد له بغير أمره أو أخذ ما أمر به بمحضه من الثمن والرجوع على  
المشتري بما بقي من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى المشتري وكذلك أن اشترى بذلك الشيء وباعه والخيار في ذلك  
للمرء المال لأنه لا يملك ذلك كله وما له باع في ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قد روي أن يشتريه شيئا  
بدينار فاشتراه بأربعة أزداد معه شيئا ففوله فإن شاء أمسكه وإن شاء وهبه لأن من رضى شيئا بد ينظر بعد من زاده  
معه غيره لأنه قد جاء بالنبي رضى زاده شيئا لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس  
في الدابة يسقط الكرامع حتى تعدي لأنه ضمن وقال في المقارض إذا تعدي ضمن وكان له الفضل بالضمان  
ولا أدري أقال تصدق به أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما أمر به بغيره معه لا حرما أمره  
بمحضه من الثمن ولأمو رباقي ولا يكون إلا حرما لانه اشترى بغير أمره (قال الشافعي) فجعل هذا  
القول بإيمان العلم بثمة أصلا قاس عليه في الاجارات والبيع والمقارضة شيئا كثيرا أحسبه لوجع كان فاطر  
(قال الشافعي) فقبل لبعض من قال هذا القول قد عزمنا وعزم أن الأصل من العلم لا يكون أبدا الأمن  
كتاب الله تعالى وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رخصهم  
أو أمر أجمع عليه عوام الفقهاء في المصارف هل قولكم هذا أو احسن هذا قال لا قيل فإلى أي شيء ذهبتم  
فيه قال قال شريح في بعضه قلنا قد ردنا نحن وأنتم هذا الكلام أو كنونا نزعون أن شريح حاجة على أحد  
أن لم يقبله الا شريح قال لا وقد تخالف شريح في كثير من أحكامه بآرائنا قلنا فإذا لم يكن شريح عندكم  
حجة على الاخراد فيكون حجة على خير رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على أحد من أصحابه قال لا وقال  
مادلكم على أن الكراء والبيع والضمان قد يجمع قلنا لو لم يكن فيه خبر كان معقولا قلنا قلنا على الخبر  
الثابت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله بن عمرو والخبر عندكم الذي تشبوه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قلنا من أن من ضمنه دابته أو بيته أو شيء من ملكه لم يكن  
له اجارة أو ماله لم يكن له من ربحه شيء كانوا قد أخذوا خلافه (قال الشافعي) وهم يزعمون أن رجلا لو تكاثر  
من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه ربح ولا قسرة ولا لعل الحدادين لأن هذا مضر بالبناء فإن عمل هذا فأنهم  
البيت فهو ضمن لقبة البيت وأن سلم البيت فله أجره يزعمون أن من تكاثر قصافيس له أن يأثر به  
لأن القصص لا يلبس هكذا فإن فعل ففقره ضمن قيمة القصص وإن سلم كان له أجره يزعمون أنه لو تكاثر  
قبة ليس بها قصص ما في شمس أو مطر فقد تعدي لأضر ذلك بها فاعطيت ضمن وإن سلت فطبعه أجره ما مع  
أشامن هذا الضرب بكتي بأقلا حتى يستدل على أنهم قدر كوما قالوا ودخلوا فيما عاوا مما مضى به  
الأنار وما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) وأما قالوا الحيلة يسير من لا يخاف الله أن يعطى مالا  
قراضا فيسببه وتعدي فيه فإخذ فضله ونعرب المال وبتكاري دابة ملبا فيسببها أشهر بالأكراه

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن الولي شركا في بعضه لا يتم التكاح الا به ما لم يعضله ولا يجسد لشركه في بعضه معني الافضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يكافئها نسبه وفي ذلك عار عليه وأن العقد بغيره ولي باطل لا يجوز باجازه وأن الأصالة اذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرى الحد (قال) ولا ولاية لوصي لا عارها لا يلحقه وجعت الطريق رفقة ففهم امرأه تيب فولت أمرها رجلا منهم فزوجها فخلد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الذانح والمنكح وردنكاحهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها والنكر تستاذن في نفسها وإذنها صماتة دلالة على الفرق بين الثيب والنكر في أمر من أحدهما أو أذن النكر الصمت والتي تخالفها الكلام والآثر أن أمرهما في ولاية أنفسهما مختلف

ولا مؤنة أن سلط قال قائل منهم أبا نعم لم أن قدر كنا قولنا حيث أئزنا الضمان والنكر والكلما استحسننا قولنا قلنا ان كان قولك غنك حقا فلا ينبغي أن تدعه وان كان غير حق فلا ينبغي أن تقم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم اما احاديثكم فان غيبان بن عينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع النبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً اشتري به به شاة أو أحمحة فاشتري له شاتين فباع أحدهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدخله رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشتري ترابا لم ينج فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير غيبان بن عينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ويرويه عن عروة بن أبي الجعد بثلث هذه القصة أو معناها (قال الشافعي) فمن قال له جمع ما شترى له به عاله اشتري فهو ازدياد مما لو له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازدياداً ونظراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره وازدياده واختار أن لا يضمنه وأن يملك ما ملكت عروة وعاله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محسناً عراً ص ولو كان معصية نهم ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى أن يملك شاة بدينار فذلك الله بنار شاتين كان به أرضى وان معنى ما تضمنه ان أراد مالاً المال بأنه انما أراد مالاً واحدة وملكه المشتري الثانية بلا أمره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال هاله جعاب لاخبار قال اذا حاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ شاتين فقد أخذوا واحدة تجوز بجميع الدنانير فأوقاه وازداده بدينار هاله لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مال الثلثة بنصف دينار والشاء الأخرى وعن ان كان لها المشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبداً بالمال الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه ان عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم خرجا في جيش الى العراق فلما اقتلما راعى عامل امرهم فحبسهما وسهل وهو أمير البصرة وقال لو أقدر لكما على أمر فتعجل به ففعلت ثم قال لي ههنا مال من مال الله أريد أن أبعثه الى أمير المؤمنين فأسلفكاه ففتنا عن متاع من متاع العراق ثم تسعاه بالبدنة فتؤذيان رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح فقالا ودنا فاعضل وكسب لهما الى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعوا فافرحا فلما دفعوا الى عمر قال لهما كل الجيش أسلفكاه أسلفكاه فقالا لا فقال عمر قال ابن أمير المؤمنين فأسلفكاه فاذن بالمال وربيحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين وهاك المال أو نقص لضمناه فقال أذياه فسكت عبد الله وراجع عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً فأخذ عمر رأس المال ونصف ربحه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى الى عمر يقول كل الجيش أسلفكاه أسلفكاه كأنه وأله أعز يرى أن المال لا يجعل اليه مع رجل يسلفه فيتناعه ويبيع الا وفي ذلك حبس للمال بلا منفعة للمسلمين وكان عمر والله تعالى أعلم يرى أن المال يبعثه أو يرسل به مع ثقة يسره به الميسر يدفعه عند مقدمه لا حسن فيه ولا منفعة للرسول أو يدفع بالمصر الذي يجتاز اليه الى ثقة يضمنه ويكتب كتاباً بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضاً فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع الى عبد الله وعبيد الله أو احدهم هذه الوجود ولم يكن ملكاً للوالي الذي دفعه لهما فبيع امره فيما يملك اليه فيما يرى أن الربح والمال للسليين فقال عمر أذاه وربيحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه بعض جلسائه بعض جلسائه عندئذ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضاً رأى أن يفعل وكأنه والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القاضيه الحاكم فمضى بصير الى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الوالي مما وافق الحكم فلما كان لو دفعه الوالي قراضاً كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض

فولاه الثيب أنها حق

من الولي والولي ههنا

الاب والله أعلم دون

الاولياء ومثل هذا

حدث خنساء زوجها

أبوها وهي ثيب فكرهت

ذلك فرد رسول الله صلى

الله عليه وسلم نكاحه

وفي تركه أن يقول

لخنساء الآن تشائي أن

تخبري ما فعل أولئك

دلالة على أنها لو أجازته

ما جاز والبكر مخالفتها

لاختلافهما في لفظ

النبي صلى الله عليه

وسلم ولو كانا سواء كان

لفظ النبي صلى الله

عليه وسلم أيهما أحق

بأنفسهما وقالت عائشة

رضي الله عنها تزوجني

رسول الله صلى الله

عليه وسلم وأنا بنات سبع

سنين ودخلني وأنا بنة

تسع وهي لأمرها

وكذلك إذا بلغت

ولو كانت أحق بنفسها

أنسه أن لا يجوز ذلك

عليها قبل بلوغها كما قلنا

في المولود يقتل أمه

بحسب قاتله حتى يبلغ

فيقتل أو يعقر قال

والاستثمار للبكر على

استطابة النفس قال

الله تعالى لنبيه صلى الله

عليه وسلم وشاورهم في

بالمصلحة للسلين في فضله رد ما صنع الولي التي ما يجوز زحما لوصفه لم يرد عليه ورد منه فضل الرج التي لم يرد له  
أن يعطيهما وأنفذهما نصف الرج التي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين للآل وعلى  
الضمان أخذناه ولو هلك ضمانه الآثرى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أنقص كنهه ضامنين ولم  
يرد أحد من حضره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمرو ولا أحد من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لكار الرج بالضمان بل جمع عليهم الضمان وأخذ منهم بعض الرج فقال قائل  
فقل عمر استأبط أنفسهما قلنا وما في الحديث دالة على أنه إنما حكم عليهما الآثرى أن عبيد الله راجعه  
قال فلم أخذ نصف الرج ولم يأخذ كله قلنا حكم فيه بأن أحاز منه ما كان يجوز على الابتداء لأن الولي  
لودفعه إليهما على القارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن أخذهما المال غير تعود منهما وأنهما أخذاهما من  
واله فلما كان يرى أن ما صنع جاز فلم يرد من حضره ما صنع يجوز إلا بمعنى القراض أن أنفذه  
القراض لأنه كان نافذ الوقعة الولي أو لأورديه الفضل الذي جعله لهما على القراض ولم يرد بنفسه لهما بل  
منفعة للسلين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب بن داود بن أبي هند عن رياح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل  
من أهل البصرة بعشرة ذنان إلى رجل بالمدينة فأتاهما بالمبعوث معه بعيرا ثم باعه بأحد عشر دينار فأقال  
عبيد الله بن عمر فقال لأحد عشر صاحب المال ولو حدثت بالبيع حدث كنهه ضامنا (أخبرنا) الثقة  
من أصحابنا عن عبيد الله بن عمر مثل معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرد على المشتري بالضاعة لغيره  
الضمان ويرى الرج لصاحب البضاعة ولا يجعل الرج لمن ضمن إذا المضع معه تعدى في مال رجل بعينه  
والذي يخالف في هذا يجعل له الرج ولا أدري أي أمره أن يصدق به أم لا وليس معه خبر إلا أنهم عن شرح  
وهم يزعمون أن الآقاو بل التي تلزم ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو اجتماع الناس  
عليه فلم يختلفوا قولهم هذا ليس دالا خلافا واحدا من هذه الأشياء التي تلزم عندنا وعندهم

### (كراء الأبل والوالب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الأبل جائز للعامل والزارع والمال والرواحل وغير ذلك من الحولة وكذلك  
كراء الدواب للسرورج والركاب والركاب والركاب وظرف الحمل والوطاء وكيف الظل إن شرطه أن ذلك يختلف في زمان أو  
حتى يرى الركاب والركاب وظرف الحمل والوطاء وكيف الظل إن شرطه أن ذلك يختلف في زمان أو  
تكون الحولة توزن معلوم أو كبل معلوم وظرف ترى أو تكون إذا شرطت عرفته مثل غراة الحولة وما  
أنسه هذا (قال الشافعي) فإن قال أنكرى من ذلك مجحولا ومركبا أو زاملة فهو مفسوخ الآثرى أي أنها إذا  
اختلغا لم يوقف على حدها وإن شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحولا وقال ما يصلحه فالتباس في هذا لأنه  
فاسدان ذلك غير موقوف على حده وإن شرط وزنا وقال المعاليق أو أراه مجحولا وقال ما يصلحه فالتباس في هذا لأنه  
أجيزه بقدر ما أراه الناس وسطا (قال الشافعي) ففقد الكراء لا يجوز إلا بأمر معلوم كالأجر لا يجوز إلا باليوسع  
الأمعومة (قال الشافعي) وإذا أنكرى رجل مجحولا من المدينة إلى مكة فشرط سيره معلوما فهو أصح وإن لم  
يشرط فالذي أحفظ أن السير معلوم وأنه المراحل فلزمان المراحل لأنها الأغلب من سير الناس فإن  
قال قائل كيف لا يفسد في هذا الكراء والسير يختلف قبل ليس لإفسادهما موضع فإن قال قائل في أي شيء  
قسته قبل بنقد البلد البلدة نقد وصح وغلة مختلفة فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقدا بعينه ولا يفسد  
البيع ويكون له الأغلب من نقد البلد وكذلك بلزهما الغالب من سير الناس (قال الشافعي) فإن أراد  
المكثري مجاوزة المراحل أو الجمال التفسير عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحد منهما إلا رضاهما فإن كان  
بعدها أيام فأراد الجمال أن يقيم ثم يطوى بقدمها أقام أو أراد المكثري فليس لواحد منهما وذلك أنه يدخل على  
المكثري التعب والتقصير وكذلك يدخل على الجمال (قال الشافعي) فإن أنكرى من قبله مدعيا عقبة فأراد

الامر لاي على الا لاحد من  
 ما رأى صلى الله عليه  
 وسلم ولكن لاستجابة  
 أنفسهم ولتقديس  
 فهم وقد أمرنا أن  
 يؤامروا بنسبه (قال  
 المزي) رحمه الله وروى  
 الشافعي عن الحسن عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا نكاح الا بولي  
 وشاهدي عدل ورواه  
 غير الشافعي عن  
 الحسن عن عمران بن  
 حصين عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم (واحتج  
 الشافعي بابن عباس  
 أنه قال لا نكاح الا بولي  
 مرشد وشاهدي عدل  
 وأن عمر رد نكاحا بشهد  
 عليه الاربعة وامرأة  
 فقال هذا نكاح السر  
 ولا أجيزه ولو تقدمت  
 فيلزم جت وقال عمر  
 رضي الله عنه لا نكح  
 المرأة الا بولي ولها أو  
 ذي الرأي من أهلها أو  
 السلطان (قال الشافعي)  
 والنساء عمرات الفروج  
 فلا يحلن الا بغير رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 فين وليا وشهودا وقرار  
 المنكوحه الثيب  
 وصمت البكر (قال)  
 والشهود على العدل  
 حق يهمل الجرح يوم

أن يركب الجبل دون الهار بلا إيمان أو التهاون دون الخيال أو أراد ذلك به الجبال فليس ذلك واحد منها ويركب على ما يعرف الناس العقبة غير أن يركب غير كركب بقدر ما مضى ولا يتابع الشيء فيفسده ولا الركوب فيضرب بالبعير قال وان تكارى بلا باعياها ركبها قال وان تكارى حوله ولم يذكر باعياها ركب ما يحمله فان حله على بعير غليظ فان كان ذلك ضررا متفاحا أمر أن يبدله وان كان شبيها بركب الناس لم يجز على إبداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعثر فخصاف منه العت على راحته أمر بأبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير باركا وتزلف عنه باركا لان ذكر ركوب النساء أما الرجال فهو يكون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصاوات وينتظره حتى يصلها غير محمل له ولما لا بد منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره فلهما لا بد منه قال وليس للجمال اذا كانت القرى هي المنازل أن يتعداها ان أراد الكلال ولا للكترى اذا أراد عزلة الناس وكذلك ان اختلفا في الساعة التي يسيران فيها فان أرادوا الجبال والمكترى ذلك في حشد ينظر الى مسير الناس بقدر المرحلة التي يريدان (قال الشافعي) ولا يخفى أن يكارى بعيرا بعينه الى أجل معلوم ولا يجوز أن يكارى الا عند خروجه لان المكاري يتوقع ما أخذ من المكترى ولا يلزم الجبال الضمان للعمولة ان مات البعير بعينه فلا يجوز أن يشترى شيئا غائبا بعينه الى أجل وانما يجوز الكراء على مضمون بغيره مثل السلم أو على شيء قبض المكترى فيه ما كترى عنده كترائه كما قبض المبيع (قال الشافعي) فان تكارى بلا باعياها فركبها ما تنسرد الجبال مما أخذ منه بحسب ما يقو ولم يضمن له الحولة وذلك بمنزلة المنزل يكتريه والبديت أجروا وما تنزله الحولة ان شربها عليه غير ابل باعياها كانت لازمة للجمال بكل حال والكراء لازم للمكترى والكراء بكل حال لا يفسخ أبدا عنهما ولا عوت واحد منهما هو في مال الجبال ان مات ومال المكترى ان مات وتحمل ورنه الميت حولته أو رزقها ورأى كبا مشهورة ورنه الجبال ان شاؤا قواما بالكراء والابعاض السلطان في ماله واستأجر عليه من يوفى المكترى ما شرطه من الحولة (قال الشافعي) وان اختلفا في المرحلة رحل لا مكبو ولا مستلقيا وان انكسر الحمل أو الظل أو أبل بمحملته أو ظلما لملته وان اختلفا في الزاد الذي ينفد بعضه فقال صاحب الزاد ابد له ورنه القايص أن يبدله حتى يستوفي الوزن قال ولو قال قائل ليس له أن يسدل من قبل أو معروف أنفراد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهب الساس (قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الابل اذا اختلفا في الميراث كالبعير الناس ان لم يكن بينهما شرط لا متعابا ولا مقصرا كالبعير الا كرم الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكترى للذابة والمكترى فان كانت صعبة نظر فان كانت صعبة بينهما شبهة صعبة عوام الدواب أو تقاربها لزم للمكترى وان كان ذلك شها مخوفا فان تكارىها بعينها ولم يعلم تناقضا الكراء ان شاء المكترى وان تكارى حر كإفلى المكترى الذابة له غيره هاما لا يابن دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجبال أو ماف الدواب فان تعيب واحد منهما فلعلف المكترى فهو مستطوع الآن رفع ذلك الى السلطان وينبغي للسلطان أن يوكل رجلا من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الذابة والابل وان ضاق ذلك فلم يوجد أحد غير الراكب فان قال قائل بأمر الراكب ان يعلف لان من حق الراكب والركوب لا يصلح الا بلف ويحسب ذلك على صاحب الذابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه الا هذا الله لا يضمن العلف والاتلف الذابة ولم يستوفى المكترى الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكترى يكون أمين نفسه وان رب الذابة ان قال لم يعلفها لا يبكذ اوقال الامين علفها ياكذ الا كثران قبل قول رب الدواب في ماله سقط كثير من حق العالف وان قبل قول المكترى العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره وان نظر الى علف مثلها فصدق به فله فقد خرج مال الذابة والمكترى من أن يكون القول قوله ما وقد ترددت أسام من هذا في الفقه فذهب بعض اصحابنا الى أن لافاس وان القاس ضعف وقد كرفي غرض هذا الموضع ويقولون يعضى فيما بين الناس بأقر

الأمر في العدل فيما يراه الإمام بحجبه متقدما من حكم تبعه (قال الشافعي) فيجب هذا المذهب بعض الناس ويقول لابد من القياس على متقدم الأحكام ترصير إلى أن يكثر القول على ما يرى مذهب هذا فيما يرى رده من كراهي أن يرى أن يحكم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو مذهب أصحابنا في بعض أقوالهم سواء لم يجز فقد يترك أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم من ذهب مذهب أصحابنا جاحل الناس على أكثر معاملتهم وعلى الأقرب من صلاحهم أو أنفذ الحكم على كل أحد من المتنازعين بتدبر ما يحضره بما يسع من قضيتهم بما يشبه الأغلب ومن ذهب مذهب القياس أعاد الأمور إلى الأصول ثم فاسألوها وحكم لها بأحكامها وهذا ربما تناقض

**مسئلة الرجل يكرى الدابة فضر بها فتوت (٢)** (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وإذا كثر الرجل من الرجل الدابة فضر بها أو نخسها بالجم أو كثر بها فانتسب أهل العلم بالركوب فإن كان فعل من ذلك ما فعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالكعب والضرب مثل ما يفعله عندهم عند مافله فلا أعد ذلك خرقا ولا شيء عليه وإن كان فعل ذلك عند الحاجة إليه بموضع قد يكون مثله تلف أو فعله في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل حال من قبل أن هذا تعدوا المستعير هكذا إن كان صاحبه لا يريد أن يضمنه فإن أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضامن تعدى أو لم يتعد وأما الرافض فإن من شأن الرافض الذي يعرفه إصلاحهم للذواب الضرب على حطلمن السير والجل عليها من الضرب أكثر ما يفعل الركاب غيرهم فإذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالرافضة أصلا وتأديب الدابة بلا اعتاق بين لم يضمن إن عتق وإن فعل خلاف هذا كان متعديا وضمن والمستعير الدابة هكذا كلما كثر في ردها إذا تعدى ضمن وإذا لم يتعد لم يضمن (قال الربيع) قوله الذي تأخذه في المستعير أنه ضمن تعدى أو لم يتعد لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة ثم رداؤه أو قوله (قال الشافعي) والرافض إذا فعل ما للرافض أن يفعله مما لأصلاح الناسية الدابة وما يفعله أهل الناسية جوازي أنفسهم على استصلاحها ومن إذا رآها من يفعله جوازيهم على رعيها كان عندهم صلاحا لا تلفا ولا خرقا ففعله الرافض يضمن وإن تلف فيه وإن فعل ما يكون عندهم خرقا فلتف منتهى ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير ضمنه في كل حال

**مسئلة الاجراء** (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الاجراء كلهم سواء فإذا تلف في أيديهم شيء من غير جنايتهم فلا يجوز أن يقال فيه الواحد من قواين أحدهما أن يكون كل من أخذ الكرامة على شيء كماله ضمانا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا القول فينبغي أن يكون من جحجه أن يقول الأمين هو من دفعته إليه راضيا بما منته لا معنى لأجر على شيء مما دفعته إليه وإعطائي هذا الأجر فترقب بينه وبين الأمين الذي أخذ ما استؤتم عليه بلا جعل أو يقول قائل أو ضمان على أجير بحال من قبل أنه انما يضمن من تعدى فأخذ ما ليس له أو أخذ الشيء على منفعة له فيه ما يبتسط على أن يلائه كما يأخذ من لا يكون الما من ماله فكون أن شاء ينفعه ويرتفعه وأما مستعير يسلط على الانتفاع بما أعير فضمن لأنه أخذ ذلك المنفعة لنفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على السلف والمعتبر وغير زيادة والصانع والأجير من كان ليس في هذا المعنى فلا يضمن بحال إلا ما جتبه كما يضمن المودع ما جتبه يده وليس في هذا من أعلمه ولا أثر يصح عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي فيه شيء عن عمر وعلى ليس يثبت عند أهل الحديث عتقا ولو ثبت عنهم ما لم يثبت من يثبت أن يضمن الاجراء من كثر أفيض من أجير الرجل وحده والاجير المشتري والاجر على الحفظ والرعي وحل المتاع والأجير على الشيء يضمنه لأن عمر إن كان ضمن الصانع فليس في تضمنه لهم معنى إلا

وضع النكاح (قال) ولو كانت حصة تيب أصبت نكاح أو غيره فلا تزوج إلا بالأنه ولا يزوج البكر بغيرتها ولا يزوج الصغيرة إلا أبوها أو جدها بعد مسوت أبها (قال) ولو كان المولى عليه يحتاج إلى النكاح زوجة وله فإن أدنله لجاوز مهر مثلها والفضل ولو أدن له بعد تزوج كان له الفضل حتى عتق وفي أدن له بعد إذن ما كسب المهر والنفقة إذا وحت عليه وإن كان مأذونا

(١) قوله يكون كذا في نسخة وفي نسخة فيكون ثم إن هذه العبارة من أولها إلى آخرها محرفة في الأصول التي يسئلنا فلتنظر على أصل صحيح أن وجد كنه معصية (٢) هذه المسئلة كرت في الأصول في آخر الجنائيات فنقلها السراج هنا في نسخة لمناستها للأحاديث كانه على ذلك بقوله وترجم بعد مثلها بالحكم وقلنا والبطول من مثله الرجل يكرى الخ كنه معصية

أن يكون ضمنهم بأنهم أخذوا اجرا على ما ضمنوا فكل من كان أخذ اجرا فهو في معناهم وان كان على رضى الله عنه ضمن القصار والصانع فكذلك كل صانع وكل من أخذ اجرة - وقد يقال للراى صناعته الرعية والحمال صناعته الحمل للناس - ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن أو ترك التضمن ومن ضمن الاجير بكل حال فكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستعمله التسي على ظهره أو يستعمله التسي في بيته أو غير بيته وهو حاضر له أو وكيل له بحفظه قتل ماله بأى وجه ما تطلبه اذ لم يكن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا على الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضمانه من أى وجه ما تلف وان كان حاضرا معه فعمل فيه عملا تطلب بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعذر بالعمل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهما بينة ولا بينة بينهما فان كانت البينة مثل عدلان من أهل تلك الصناعة - فان قالوا هكذا يعمل هذا فلا ضمان وان قالوا هذا تعدي في عمل هذا ضمن كان التعدي ما كان قل أو كثر واذ لم تكن بينة كان القول قول الصانع مع عبته ثم لا ضمان عليه واذ سمعتي أقول ما القول قول أحد فقلت أقوله الأعلى معنى ما يعرف اذ ادعى الذى أحمل القول قوله ما عين بحال من الحالات جعلت القول قوله واذ ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم يجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه جنى جان على ما في يده فألتفت فرجى المال بالخيار في تضمين الصانع لأنه كان عليه أن يرده اليه على السلامة فان ضمنه مرجعه الصانع على الجاني أو ضمن الجاني فان ضمنه لم يرجعه الجاني على الصانع واذ ضمنه الصانع فألتفت به الصانع كأنه أن يأخذ من الجاني وكان الجاني في هذا الموضع كالجبل وكذلك لو ضمنه الجاني فألتفت به الجاني يرجعه على الصانع إلا أن يكون أثر كل واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجعه به والصانع في كل حال أن يرجعه به على الجاني اذا أخذ من الصانع وليس للجاني أن يرجعه به على الصانع اذا أخذ منه بحال - قال واذ اتكرى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والكيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصادقا على أن رب المال وفى الوزن والكيل قلنا في الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزيد ما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا في عالم تدخله آفة فان قالوا نعم فزيد ونقص قلنا في النقصان رب المال قد عين النقص عما زعم أهل العلم بلا حنابة ولا آفة - فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الجمال ما خالت ولا تعدى بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا لعمال في الزيادة قلنا لرب المال في النقصان اذا كانت الزيادة قد تكون لا من حادث ولا زادة يكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهو لرب المال ولا كراه لك فيها وان ادعيتها أو فتنار رب المال ماله تاما ولم تسلم لك الفضل إلا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وان كان زادة لا يزيمثلها أو فتنار رب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعها رب المال فان كانت لك خفها وان لم تكن لك جعلناها كالج في يدك لا مدعى له وقلنا الورع أن لا تأكل ما ليس لك فان ادعاه رب المال وصدقته كانت الزيادة له وعليه كرامتها وان كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام وأمين له معك قلنا رب الطعام هو يقربان هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهو لك وعليك في المكيلة التي اكرتت عليها ما سميت من الكراه - وعليك المين ما رزيت أن يحمل لك الزيادة ثم هو ضمن لأن يعطيك مثل فعلك ببلدك الذى حمل منه لانه متعدد إلا أن ترضى أن تأخذ من موضعك فلا يحال يشكوا بين عين مالك ولا كراه عليك بالعدوان وان قلت رزيت بأن يحمل لك مكيلة بكر ما معلوم وما زاد فخصه بالكره في المكيلة جاز وفي الزيادة فاسد الطعام لك وله كرامتها في كله - فان كان نقصان لا ينقص مثله فاقول فيه كالقول في المسئلة الاولى فمن رأى تضمين الجمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم يضمنه وطرح عنه من الكراه بقدر النقصان

له في التجارة أعطى عما في يده ولو ضمن لها السيد مهرها هو ألف عن العبد زمة فان باعها زوجها قبل الدخول بتلك الألف بعينها فالبيع باطل من قبل أن عقدة البيع والفسخ وقعا معا ولو باعها اياه بألف لا بعينها كان البيع جائزا وعليها الثمن والكراه مفسوخ من قبله وقبل السيد له أن يباقر بعبد مو عنه من الخروج من بيته الى امرأته وفي مصره الا في الجين الذي لا خدمه له فيه ولو قال له أمته أعتقني على أن أنكحك وصداقي عتق فاعتقها على ذلك فلها الخيار في أن تنكس أو تدع ويرجع عليها بعينها فان نكحته ورضى بالقيمة التي عليها فلا بأس (قال المرتضى) ينبغي في قياس قوله أن لا يجيز هذا المهر حتى يعرف قيمة الأمة حين أعتقها فيكون المهر معلوما لانه لا يجيز المهر غير معلوم (قال المرتضى) سألت الشافعي رحمه الله عن حديث صفة

رضي الله عنهما أن النبي

صلى الله عليه وسلم  
أعتقها وجعل عتقها  
صدقاتها فقال للنبي صلى  
الله عليه وسلم في  
النكاح أشياء ما ليست  
لغيره

(اجتماع الأولاد وأولاهم  
وتفرقهم وزوج  
المغلوبين على عقولهم  
والصبيان من الجميع  
من كلب ما يحرم الجمع  
بينهم من النكاح القديم  
وانكاح أمه المأذونة  
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولا ولاية لأحد مع  
الأب فإن مات فالجد  
ثم أبوالجد ثم أبو أبي  
الجد كذلك لأن كلهم  
أب في الثبوت والكرام  
سواء ولا ولاية بعدهم  
لأحد مع الأخوة ثم  
الأقرب فالأقرب  
من العسبة (قال  
المرزقي) واختلف قوله  
في الأخوة (فقال)  
في الجسد بمن انفرد  
في درجة بأم كأم أولى

(١) وجد في عاصم  
بعض الأصول ما فيه  
كان هذا البسبكتوبا  
في النكاح فقلنا إلى

هنا ٥

(اختلاف الاجير والمستاجر (١)) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تخالفا وكان للعامل أجر مثله فباعا قال وإذا اختلفا في الصنعة فقال أمرت أن تصبغه أصفر أو تحيط قيصا خطه فباعا وقال الصانع بل علت ما قلت لي تخالفا وكان على الصانع ما نقص الثوب ولا أجر له وإن زاد الصبغ فيه كان شرير كما يزداد الصبغ في الثوب وإن نقصت منه فلا ضمان عليه ولا أجر له (قال الربيع) الذي يأخذه الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص الثوب إن كان نقصه شيئا لأنه مقر بأخذ الثوب صحيحا ومدع على أنه أمره بقطعه أو صبغه كما وصفت فعله البينة بما قال فإن لم يكن بينه حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وإن كانت زادت الصنعة فيه شيئا كان الصانع شرير كما بهان كانت عينها فاقعة فيه شمل الصبغ ولا يأخذ من الاجرة شيئا فإن لم تكن عين فاقعة فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العراقيين (باب الاجير والاحارة) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف الاجير والمستاجر في الأجرة فإن يأخذه كان يقول القول قول المستاجر مع عبته إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الاجير فيما بينه وبين أجره مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فبعطه بابه وإن لم يكن عمل العمل تخالفا وتراد في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيئا متقار باقبل قول المستاجر وأحلفته وإذا تفاوت لم أقبل وجعلت للعامل أجره إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل اجيرا فصادقا على الأجرة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تخالفا وتراد الأجرة وإن كان عمل تخالفا وتراد أجره مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقرب له المستاجر إذا طلبت العقدة وزعمت أنه غسوخ لم يجز أن استدلت بالمفسوخ على شيء وإن استدلت به كنت لم تستعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء قال وإذا استأجر الرجل بيتا شبرا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فجاوز ذلك المكان فإن يأخذه كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالف إن سلم وإن لم يسلم ذلك ضمن ولا يجتمع عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) وإذا تكارى الرذل الدابة إلى موضع فجاوزته إلى غيره فعليه راء الموضع الذي تكاراه إلى الكراء الذي تكاراه له وعليه من حين تعدى إلى أن ردها كراء مثلهم من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وفهمنا وهذا مكتوب في كتاب الاحارات (قال) وإذا تكارى الرجل دابة يحمل عليها عشرة محتاتم فحمل عليها أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن يأخذه كان يقول هو ضامن من قيمة الدابة بحسب ما زاد عليها وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تامة ولا أجر عليه (قال الشافعي) وإذا تكارى الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكايل بسبب فحمل عليها أحد عشر مكيلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة يحمل عليه الضمان بقدر الزيادة كله تكاراه على أن يحمل عليها عشرة مكايل فحمل عليها أحد عشر فيضمنه سبها من أحد عشر مكيلا أو يجعل أحد عشر مكيلا فحملها ثم زعم أبو حنيفة أنه إذا كان تكاراهامائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل قوله أن يحمل المائة والزائدة على المائة قبلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى بها حتى ردها ولو كان الكراء ميعلا ولم يدرى اخت في المائة الميل وإذا عرفت فسنة الملاح ففرق التي فيها وقد حله بأجر ففرق من بداهة ومن معالجته الفسنة فإن يأخذه كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المائة خاصة (قال الشافعي) وإذا فعل من ذلك الفعل التي يفعل بمثلها =

### (احياء الموات)

(أخبرنا الربيع) قال قال محمد بن ادريس الشافعي ولم أسمع هذا الكتاب منه وإنما أقرأه على معرفة أنه من كلامه قال وولادة المسلمين شيثان عام وموات فالعام لأهله وكل ما صلح به العامران كان مرافقا لأهله من طريق وفناء ومسبل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحد إلا بذمتهم والموات شيثان موات قد كان عامر الأهل معروفين في الإسلام ثم ذهب عبارة فصار مواتا لا يعرفه فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد أبدا إلا عن أهله وكذلك مرافقه وطريقه وأفتيته ومسائل مائه ومشاربه والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عبارة ملك في الجاهلية أو لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحببوا أتاهوه والموات الذي السلطان أن يقطعه من يعمر خاصة وأن يحكمي منه

== في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن

(وفي أول اختلاف العراقيين) قال إذا أسلم الرجل إلى الخطايا ثوبا فاطمه قباه فقال رب التوب أمرتك بقبضين وقال الخطايا أمرتني بقباه فإن ألبخنة رجه أنه كان يقول القول قول رب التوب ويضمن الخطايا قبضة التوب وبها يخضعي أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخطايا في ذلك ولو أن التوب ضاع من عند الخطايا ولم يختلف رب التوب والخطايا في عمله فإن ألبخنة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من الحال إلا فاجئت أيديهم بل فنان على بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم يحن أيديهم فيه وقال أبو يوسف هم ضامنون لأن الأبيجي شئ غائب (قال الشافعي) إذا ضاع التوب عند الخطايا أو الغسال أو الصباغ أو أجبر أمر بيعة أو جمال استخرج على بليغته وصاحبه معه أو بليغته وليس صاحبه معه من غرق أو سرق أو سرق ولم يحن فيه واحد من الأجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضبعة فموا ذلك كله فلا يجوز رقيه إلا إذا ضاع من قولين أحدهما من أخذ أجرا على شئ ضمنه ومن قال هذا فاسمه على العارية تضمن وقال انما ضمنت العارية للمنفعة فيها المستعير فهو ضامن لها حتى يؤدها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له والعارية ما ذونك في الانتفاع بها بلا عوض أخذته منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير ما ذونك في الانتفاع به وإنما منفعتك في شئ تعلم فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدت لك تعلى الدابة بكرة فتنفع منها بعض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطيت في يدك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق يده فقال تضمني وقد احترق يتي فقال شريح أريت لو احترق يده كنت تترك له أجرتك (قال الشافعي) أخبرنا بن عينة بهذا عنه (قال الشافعي) ولا يجوز إذا ضمن الصانع الأذى أو أن يضمن كل من أخذ على شئ أجر أو لا يخلو ما أخذ عليه أجره من أن يكون مضمونا والمضمون ما يضمن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا ولا يضمن بحال كالأضمن الدبعة بحال وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن على بن أبي طالب رضى الله عنه ضمن الغسال والصباغ وقال لا يصلح الناس إلا بذلك أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضى الله عنه قال ذلك وروى عن عمر تضمين بعض الصانع من وجه أضعف من هذا ولم تعلم وأحدا منها يثبت وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجر من وجه ولا يثبت مثله (قال الشافعي) وثابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجبر فاما ما جئت أبدي الأجر والصانع فلا سأل فيه فهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جئت بديوان الحناية لا تطل عن أحد ذلك ولقد وضعتنا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي فيأمر بآب أنه لا ضمان على الصانع إلا ما جئت أيديهم ولم يكن يربح ذلك خوفا من الضاع اه

(وقال في التقديم) هيا سواه (قال المرفي) قد جعل الأخ للاب والأثم في الصلاة على الميت أولى من الأخ للاب وجعله في الميراث أولى من الأخ للاب وجعله في كآب الوصايا الذي وضعه بخطه لا أعلمه سمع منه إذا أوصى لأقربهم رجحا أنه أولى من الأخ للاب (قال المرفي) وقياس قوله أنه أولى بالنكاح الاخت من الأخ للاب (قال الشافعي) رجه الله ولا يزوجه المرأة أبناها الآن يكون عصبه لها (قال) ولا ولاية بعد النسب إلا لائق ثم أقسرب الناس بعصبة معتقها فان استنوت الولادة فروجها باذنها دون أسنهم وأفضلهم كفوا جازان كان غير كفولم يثبت الا باجتماعهم قبل انكاحه فيكون حقها لهم تركوه (قال) وليس نكاح غير الكفوة يهرم فأرده بكل حال انما هو تقصير عن المراجعة والولاية وليس نقص المهر نقصا في النسب والمهر لها دونهم فهي أولى به منهم ولا ولاية لأحد



كان أولاهم هم المفقودا  
أوغنايا بعيدة كانت  
غيبته أم قرية تزوجها  
السلطان بعد أن رضى  
الخصاطب ويحضر  
أقرب ولاتها وأهل  
الحرم من أهلها  
ويقول هل تنقون شيئا  
فانذروه ونظره ولو  
عضلها الولي زوجها  
السلطان والعقل أن  
تدعو إلى مثلها فقتنع  
(قال) ووكيل الولي  
يقوم مقامه فان  
زوجها غير كفو لم يجز  
وولي الكافرة كافر ولا  
يكون المسلم ولي الكافرة  
لفطع الله الولاه بينهما  
بالدين الاعلى أمته وانما  
صار ذلك لان النكاح  
له تزوج صلى الله عليه  
وسلم أم حبيبة وولي  
عقده نكاحها ابن  
سعيد بن العاص وهو  
مسلم وأوسيان حى  
وكان وكيل النبي صلى  
الله عليه وسلم عمرو  
ابن أمية الضمرى قال  
الزنى ليس هذا حجة فى  
انكاح الامه وتبينه أن  
يكون أراد أن لا يعنى  
لكافر فى مسلمة فكان  
ابن سعيد ووكيله صلى  
الله عليه وسلم مسلمين  
(١) قوله وكل هؤلاء  
احياء الخ كذا بالاصل  
وتأمله اه صحيحه

ما رأى أن يحجبه عالم النافع للمسلمين وسواء كل موات لا مال له ان كان إلى جنب قرية جامعة عامر وتوفى  
وادعاه بأهله وبأبيه عامر بأهله وقرب نهر عامر أو صحراء أو أين كان لا يفرق بين ذلك قال وسوا من  
أقطعته الخليفة أو الولي أو جده هو بلا قطع من أحد موات لا مال له (١) وكل هؤلاء احياء لا يفرق بينهم

### (ما يكون احياء)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وانما يكون الاحياء ما عرفه الناس احياء لمثل الحيوان كان مسكنه فان  
يبني بئس ما يبنى به مثله من بئس حجر أو لبن أو مسود يكون مثله بناء وهكذا ما احيا آدمى من مسكن له  
أو لدواب من حظائر وغيره فأحياء ببناء حجر أو مسود أو عمار لان هذه العماره بئس هذا ولو جمع ترابا لحظائر  
أو خندق لم يكن هذا احياء وكذلك لو بنى خياما من شعر أو جريد أو خشب لم يكن هذا احياء فكله  
الارض بلا احياء وما كان هذا فاعلم لم يكن لاحد أن يزيله فاذا أزاله صاحبه لم يملكه وكان لغيره أن يزيله  
وبعده وهذا كالفسطاط بضربه المسافر أو المتجمع لغيت وكالحياض والناخ وغيره ويكون الرجل أحق به  
حتى يفارقه فاذا فارق لم يكن له فيه حق وهكذا الحظائر بالشوك والخفاف وغيره وعماره الغراس والزرع  
أن يقرس الرجل الارض بالغراس كالبناء اذا أقيمت فى الارض كان كالبناء يبنيه فاذا انقطع الغراس كان  
كأنه دام البناء وكان ملك الارض ملكا لا يتحول عنه الا منه وبسيه وأقل عماره الزرع ان الذى لا يظهر ماء  
لرجل عليه التى تملك بها الارض كما يبنى من الغراس أن يحظر على الارض بما يحظر مثله من حجر  
أو مسود أو سيف أو تراب مجموع ويحرقها ويرزعاها فاذا اجتمع هذا فقد احياها احياء تكون به وأقل  
ما يكفيه من هذا أن يجمع ترابا يحيط بها وان لم يكن مرفعا أكثر من أن تبين به الارض مما حولها ويجمع  
مع هذا حرثها وزرعها وهكذا ان ظهر عليه ما سئل أو غلب مشترك أو ماء مطر لان الماء مشترك فان كان له  
ماء خاص وذلك ماء عين أو نهر يحضرها بيتى بها أراضها فهذا احياؤها وهكذا ان ساق الهام من نهر أو واد  
أو غلب مشترك فى ماء عين له أو خليج خاصة فساقها به فقد احياها الاحياء الذى يملكها به (قال الشافعى)  
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يجوز أن يملكه من يحبه وذلك مثل الارض تتخذ للزرع  
والغراس والا بآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذى لا يكمل صلاحه الا به وهذا انما تحل منفعة شئ  
من غيره لا كبر منفعة فيه هو نفسه وهذا اذا احياه رجل بأمر وال أو غير أمر مملكه ولم يملك أبدا الا أن  
يحجزه من احياه من يده والصف الثانى ما تطلب المنفعة منه نفسه ليطول الهال شئ يجعل فيه من غيره  
وذلك المعادن كلها الطاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكيل والكبريت والمخ وغير ذلك وأصل المعادن  
صنفان ما كان ظاهره كالخيل الذى يكون فى الخيال يتباهى الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه أحد ابحال  
والناس فيه مشروع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون فى هذا كلهم شركاء وهذا كالنبت فيما لا يملك  
أحد وكالماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عينة عن معمر  
عن رجل من أهل بصرى عن أبيه أن الابيض بن جلال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه لم  
مارب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه اياه ففصل له انه كالماء العذ قال فلاذن (قال الشافعى) فقتنعه  
اقطاع مثل هذا فاعلمه احمى وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجى الا لله ورسوله فان قال قائل  
فكيف يكون حى قيل هو لا يحدث فيه شئ ان تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شئ الا يدركه الا بالمؤنة  
عليه انما يستدرك فيه شئ ظاهر انطوى له الماء والكل فاذا انجبر ما خلق الله من هذا فقد حى خاصة نفسه  
فليس ذلك له ولكنه مشربك فيه كثر كنهه فى الماء والكل الذى ليس فى ملك أحد فان قال قائل فاقطع  
الارض لبناء والغراس ليس حى قيل له انما يقطع من الارض ما لا يضرب بالناس وما يستغنى به ويستغنى  
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك الا بما يحده هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولاية مسلحة اذا كان  
كافرا (قال الشافعي)  
فان كان الولي سفيها  
أو ضعيفا غير عام موضع  
الحظ أو سقيما مؤلما  
أو به عليه تخرجه من  
الولاية فهو كمن مات  
فاذا صلح صار وليا  
ولو قالت قد أذنت في  
فلان فأى ولاتي زوجي  
فهو جائز فاهم زوجها  
جازوا وتناحوا أفرع  
بينهم السلطان ولو أذنت  
لسكك واحد أن  
يزوجها لأى رجل  
يعينه فزوجها كل  
واحد رجلا فقد قال  
صلى الله عليه وسلم  
اذا أنكم الوليان فالأول  
أحق فان لم تثبت  
الشهود أيهما أول  
فالتكاح مفسوخ ولا  
شئ لهما وان دخل بها  
أحدهما في هذا كان  
لها مهر مثلها وهما  
يقران أهلها لتعلم مثل  
أن تكون غائبة عن  
النكاح ولو ادعى عليها  
أنها تعلم أحلفت ما  
تعلو وان أقربت لأحدهما  
لزمها ولو زوجها الولي  
بأمرها من نفسه لم يجز  
كما لا يجوز أن يشتري من

(١) قوله وحديث مبر  
الخ كذا بالاصل وتأمل

أحدته أو غرس أو زرع لم يكن لأدى وما احتقره ولم يكن وصل اليه أدى إلا باحتقاره وقد أقطع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الدور والارضين فدل على أن الحى الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو  
أن يحى الرجل الارض لم تكن ملكا له ولا غيره بلامال ينفعه فيها ولا منفعة يستحدثها فيها  
لم تكن فيها فلهذا معنى قطع ما دون فيه لاجى منى عنه (قال الربيع) يريد الذى هو ما دون فيه الذى  
استحدث فيه بالمنفعة من ماله وأما ما كان فيه منفعة بلا منفعة على من جاء فليس له أن يحبس (قال الشافعي)  
ومثل هذا كل عين ظاهرة كنقط أو قارا أو كريت أو موميا أو حجارة ظاهرة كوميافى غير ملك لأحد فليس  
لأحد أن يحبسها دون غيره ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس لان هذا كله ظاهر كالماء  
والكلا وهكذا اعضاء الارض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يحبسها دون غيره لانها ظاهرة ولو أقطعها  
أرضيا يعبرها فبها اعضاء فمرها كان ذلك له لا بحيث يتحدث فيها ما وصفت بحاله مما هو انفع مما كان فيها ولو  
تجبر رجل لنفسه من هذا شئ أو منعه سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شئ لم يكن  
عليه أن يرد الا أنه يشرك فيه من منعه منه ولأن يقرم لمن منعه شئنا بئنه وذلك أنه لم يأخذ شئنا كان  
لأحد فيضيه ما له أحد منعه وان منع الرجل مما للرجل أن يأخذ من جهة الياحة لا يلزمه غيرها الا أنه  
لم ينعه أن يحتطب حطباً أو ينزل أرضاً يضمن له شئنا لا يضمن ما تلف رجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل  
ولو أحدث على شئ من هذا بناء قبل له حول بناء ولا قيمة له فيما أحدث بخويله لانه أحدث فيما ليس له  
غير اذن فان كان أحدث البناء في عين لا يمنع منفعتهما بمحول بناءه وقبل له لك بناء ولا تمنع أحد من هذه  
المنفعة ولا يمنع وأنت وهم فيما شرع ولو كان بقعة من الساحل أو الارض يرى أنها تصلح للبح لا يوجد فيها  
الابصنة وذلك أن يحفر تراباً من أعلاه فيجئ ثم يسرب إليها ما فيد خلفها فظهر لمجها بذلك أو يحفر عنها  
التراب فيظهرها في وقت من الاوقات ماء يظهر فيها ملح كان السلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها وللرجل  
أن يعمرها ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وان هذا شئ  
لأننا في منفعته الابصنة وفي وقت ليس بدائم (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع الملح فلما  
أخبر أنه داهم كالماء منعه ذلك وهذا كالارض يقطعها يحفر فيها السرب لان المنفعة كانت محو لا دونها  
الا بسلبه وقد يعمل فيها فتقل المنفعة وتكثر ويختلف ولا يختلف (قال الشافعي) ثم نفرق القطائع ففرق  
فتكون عما وصفت بما اذا أقطعها الرجل فأحياء ملكه من الارض بالبناء والغراس والزرع والابار والملم  
وما شبه هذا فإذا ملكه لم يملك أبداً الا عنه وهكذا اذا أحياء ولم يقطع له من كل من أحياء ما يقطع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أحياء وعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاه كل أحد بهد من سلطان  
وغیره ثم يكون شئ يقطع المرء فيكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكل له فإذا فرقه لم يكن  
ملكاً له ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه أقطع ارفاق لا غليل وذلك مثل المقاعد بالسواق التي هي طرق  
المسلمين كافة فمن قد في موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومنى فامع لم يكن له أن ينعه من  
غيره قال وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الارض في أنيتهم من الشعر وغيره ثم ينتجعون  
عنه لا تكون هذه عماره على كون بها حش زلوا وكذلك لو سوا أحياء لان الخيام تحف وتحول تحوّل  
أبنية الشعر والفساطيط وهذا والمقاعد بالسوق ليس بأحياء موات وفي أقطاع المعادن قولان أحدهما أنه  
مخالف لأقطاع الارض لان من أقطع أرضاً فيها معدن أو عملها ليست لأحد فسواء في ذلك كله وسواء كانت  
المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً أو حديداً أو شئنا في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص الامنية ولم يكن ملكاً  
لأحد فليس لسلطان أن يقطعها من استقطعها من أحياءها من يقوم به وكانت هذه كالموات في أن أن يقطعها لها  
ومخالفه لموات في أحد القولين وأن الموات اذا أحييت مرة تبت أحياءها ومرة اذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) ويزوج  
 الأب والجد ابنة  
 التي يؤيس من عقلها  
 لان لها فيه عقاقا وغنى  
 وربما كان شفاه وسواء  
 كانت بكر أو ثانيا ويزوج  
 المغلوب على عقله أبوه  
 اذا كانت به الى ذلك  
 حاجة وانه الصغير فان  
 كان مجنونا أو مجبولا  
 كان النكاح مردودا  
 لانه لا حاجة به اليه  
 وليس لأب المغلوب على  
 عقله أن يتخلف عنه ولا  
 يضرب لامرأته أجل  
 العين لانها ان كانت  
 ثيبا فالقول قوله أو  
 بكر الم يعقل أن يدفعها  
 عن نفسه بالقول أنها  
 تمتع منه ولا يتخلف عن  
 المتعونة ولا يسرى  
 زوجها من درهم من  
 مالها فان هربت  
 وامتنعت فلا نفقة لها  
 ولا يلايه عليه فيها  
 وقيل له اتق الله فهاق  
 أو طلق فان قذفها  
 أو اتنى من ولدها قيل  
 له ان أردت أن تنفى  
 ولدها فاته من فلذا اتعن  
 وقعت الفرقة وتنفى عنه  
 الولد فان أكتب نفسه  
 لحقه الولد ولم يعز  
 وليس له أن يزوج  
 ابنته الصبية عبدا ولا

دثر احياؤها وكانت في كل يوم متدا الاحياء يطلون ما فيها ما يطلب في المعادن فاقطاعه الموت لحيه  
 يشته ملكا ولا ينبغي أن يقطعه المعادن الاعلى أن يكون له منفعة ما أحياءها واحياؤها ادامة العمل فيها  
 فاذا عطلها فليس له منعها من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطعه منها ما لا يمل ولا وقت قد مر ما يقطعه الا  
 ما احتمل عمله قل منها ما عمل أو كثير والتعطيل للمعادن أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن كالفين  
 اقطاع المعادن والارضين للزرع انبى أن يكون من حجة أن يقول ان المعادن انما هي شئ يطلب فيه ذهب  
 أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب بخلافه ليس ذلكا دمين فيه صنعة انما يتسونه ويخلصونه  
 والتسائه وتخلصه ليس صنعة فيه فلا يكون لاحد أن يحججه على أحد الا ما كان بهل فيه فاما أن يمنع  
 المنفعة فيه غيره ولا بهل هو فيه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الاعلى ما عفى من أن  
 يقول أقطع فلانا معدن نذا على أن بهل فيها فزرقة الله أذى ما يجب عليه فيما يجز منه وإذا عطلها  
 كان لمن يحبس العمل فيها وليس له أن يبيعها له قال ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن  
 يقول ليس له بيعها ولا بيع الأرض لامعدن فيها قال ومن قال هذا قال ولولم يملكها السلطان وهو  
 يعلمها ملكا لكل حال لم يكن له الاعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يز وان علمها هو بغير عطاء  
 من السلطان كانت له حتى يعطلها ومن قال هذا أشبه أن يحجج بأن الرجل يحفر التراب لاديه فتكون له فاذا  
 أورد ما شته لم يكن له منع فضل ما بها وجعل عمله فيها راجعا له جعله مثل المنزل ينزله بالاديه فلا يكون  
 لاحد أن يحججه عنه وإذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير مملوك وسواء في هذا معدن الذهب والفضة  
 وكل تبر وغيره ما يطلب بالعمل ولا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخ الظاهر وأما ما كان من هذا اظاهرا  
 من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطعه ولا يمنع ولا تناس أن يأخذ وامنه ما قدر واعليه وكذلك الشذر يوجد  
 في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فحياها بعمارة بناء أو زرع أو غيره فظفر فيها معدن كان عليه ملك  
 الأرض وكان له منعها كمنع أرضه في القولين معا والقول الثاني أن الرجل اذا أقطع المعدن فعل فيه فقد  
 ملكه ملك الأرض وكذلك اذا عمله بغير اقطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فاما ردت بها الأرض  
 القسفر تكون أرض معدن فيعملها الرجل معدن وفي القول الاول يكون عمله فيها لا يملكها اياها الاملك  
 الاستمتاع عنه ما كان يعمل فيه فاذا عطله لم يمنع غيره وفي القول الثاني اذا عمل فيها فهو كحاجه الأرض ملكها  
 أبدأ ولا تملك الاعنه (قال) وكل معدن عمل جاهلها ثم أراد رجل استقطاعه فيه أو قبل منها أنه كالبئر الجاهلية  
 والماء العدف فلا يمنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه فاذا استبقوا اليه فان وسعهم عملوا  
 معا وان ضاق أقرع بينهم أسهم بيد أم تربع الاخر فلا تخرج حتى يتواسفوه والثاني ان السلطان أن يقطعه  
 على المعنى الاول يعمل فيه من أقطعه ولا يملكه ملك الأرض فاذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطعه فيملكه ملك  
 الأرض اذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من احياء الموت واطلاق المعادن وغيرها فاعنا عفى في عفو  
 بلاد العرب الذي عامر وعشر وعقود غير مملوك قال وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامة ملكه  
 ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لأهل الخمس سهم وأربعة لمن أوقف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث  
 وما ملكوا بوجه من الوجوه وما كان في قسم أحد منهم معدن فهو له كما يظهر المعدن في دار الرجل  
 فيكون له ونظيره بئر الماء فيكون له (قال الشافعي) وان كان فيه معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بقبته  
 فذلك له كما يقع في قسمه البئر بقبته فيكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عزمه ترك فهو كالعلم  
 القائم العمارة وذلك ما ظهرت عليه الانهار وغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يعرف  
 من بلادهم وكان موافقهم كموافقتهم من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس ملك لاحد دون أحد ومن أراد أن  
 يقطع منه أقطع من أوجب وأوجب لهم سواء فيه لا تختلف حالهم فيما أحبوا وأرادوا من الاقطاع

غير كفؤ ولا يجنون ولا  
مخولا ولا يجذوما ولا  
أرض ولا محبوا وليس  
له أن يكره أمته على  
واحد من هؤلاء سكاك  
ولا يزوج أحد أحدا  
من به إحدى هذه  
العلل ولا من لا يطاق  
بجاعتها ولا أمة لأنه من  
لا يخاف العنت وينكح  
أمة المرأة ولها ذنبا  
وأمة العبد المأذون  
له في التجارة ممنوعة  
من السيد حتى يقضى  
دينان كان عليه  
ويتحدثه محررا ثم  
أتمه ولو أراد السيد أن  
يزوجها دون العبد أو  
العبد دون السيد  
يكن ذلك لواحد منهما  
ولا ولاية للعبد بحال ولو  
اجتمع على تزويجها  
لم يجز (وقال) في باب  
الخيار من قبل النسب  
لوانتسب العبد لها أنه  
حر فشكته وقد أذن  
له سيده ثم علت أنه  
عبد أو انتسب إلى  
نسب وجدونه وهي  
فسوقه فيها قولان  
أحدهما أن لها الخيار  
لأنه منكوح بعينه  
وغيره يرى وجده دونه  
والثاني أن النكاح  
مفسوخ كالوأذنت

قال وما كان من بلاد العجم صلحا فانظر مالكة فان كان المشركون مالكية فهو لهم ليس لاحد أن يعمل  
فيه معدنا ولا غيره إلا بآذنتهم وعليهم ما صولحو عليه قال وان كان المسلمون مالكية شيئا من بشئ ترك لهم  
نفس ما صولحو عليه المسلمون لاهل الجنس وأربعة أخماسه لجماعة أهل التي من المسلمين حيث كانوا  
فقسم لاهل الجنس رتبة الأرض والدور وجماعة المسلمين أربعة أخماس فن وقع في ملكه شيء كان  
له وان صالحو المسلمين على موات مع العامر فالموات لمولاه كالعامر وما كان في حق امرئ من معدن فهو  
له وما كان في حق جماعة من معدن فينبهم كما يكون بينهم مساواة وان صالحو المسلمين على أن لهم الأرض  
ويكونون أحرارا ثم علمهم المسلمون بعد فان الأرض كلها صلح ونسبها لاهل الجنس وأربعة أخماسه لجماعة  
المسلمين كما وصفت واذ وقع صلحهم على العامر ولم يذكروا العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم من أرضهم  
ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر عمارة أو ظهر عليه النهر أو عرفت عمارته بوجه وما كان من  
الموات في بلادهم فمن أراد إقطاعه من صالحه أولم يصلح أو عمره من صالح أولم يصلح فواء لان ذلك كان  
غير مولاه كما كان عفو بلاد العرب غير مولاه لهم ولو وقع الصلح على عامر ما مواتها كان الموات مولا كالمن  
ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين إذا حاز رجل يجوز الصلح من المشركين إذا حازوه دون  
المسلمين فن علف في معدن في أرض ملكها لواحد أو جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الأرض  
ولاشئ للعامل في عمله لأنه متعبد بالمل ومن علف في معدن بينه وبين غيره أدى إلى غيره نصيبه مما خرج من  
المعدن وكان متطوعا بالمل لأجره فيه وان عمل بانه أو علف أن له ما خرج من عمله فواء أو أكثر هذا  
أن يكون حصة لا يعرفها الوهاب ولا الموهوب ولم يقض فالأذن في العمل والقاتل اعمل ولك ما خرج من  
عملك سواء الخاف أن يتم ذلك للعامل وكذلك أحبه أن يرجع فأخذ نصيبه مما خرج من غله ورجع  
عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالدابة يأذن له في ركوبها لأنه قد عرف ما أعطاه  
وقبضه

### (عمارة ما ليس معمورا من الأرض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دار قرش وشررب دار الاوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على  
معنى أنهم أزم الناس لها وان من زلها غيرهم انما يزلها شيئا بالاحتياز وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح  
مساكنها لابلها وليس ماستمته العرب من هذا دار البني فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا مثل ما بنوه  
أوزعوه واختبروه لأنه موات أصح كما زلوه بحتياز بن وفارقوه وكما يحيى ما قارب ما عروا وانما يكون بما  
أحيوا ما أحيوا ولا يملكون ما لم يحيوا (قال الشافعي) وبين ما وصفت في السنة ثم الاثر منه ما وصفت  
قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انما للدارهم  
ولو لا المال الذي أحل الله في سبيل الله تعالى ما جبت عليهم من بلادهم شيئا أي انما انتسب اليهم اذا كانوا  
أزم الناس لها أو منعه (أخبرنا) ما لثعن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
أحيى ما وفاهوه وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجماع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس  
أو بنى ظلمافي حق امرئ بغير خبر وجهه منه (أخبرنا) سفيان عن طاووس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من أحيى ما وفاه من الأرض فهو له وعادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم متى (قال الشافعي) ففي  
هذين الحديثين وغيرهما دلالة على أن الموات ليس ملكا لاحد بعينه وأن من أحيى ما وفاه من المسلمين  
فهو له وان الأحياء ليس هو بالتزول فيه وما أشبهه وأن الأحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والمدر  
والخمر لما بنى دون اضطراب الأبنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عينة أخبرنا  
عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تكب عنا ابن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم استعني الله اذا ان الله لا يقدرس امة لا يؤخذ لضعف فيهم حقه (قال الشافعي) والمدنية بين لابتين تنسب الى اهلها من الأوس والخزرج ومن فيهم العرب والعجم فلما كانت المدينة متصفين أحدهما مهور وبناء وحفر وغراس وزرع والاخر خارج من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج من ذلك من الصحراء استدلنا على أن الصحراء وإن كانت منسوبة الى بني عاميئناهم ليست ملكا لهم كملك ما حيوا وبما بين ذلك ما لكنا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال كان الناس يتجبرون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر من أحبا أرضا مواتا فهي له (أخبرنا) عبد الرحمن بن الحسن بن الفاضل الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أبا سفيان بن حرب قام بفناء داره ففرض برجله وقال سنأم الأرض ان لها السامنازم عن ابن فرقدا الأسلي أني لا أعرف حق من حقه في بياض المروة وله سوادها ولي ما بين كذا الى كذا أفعل ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد الا ما أحاطت عليه جدرانه ان احياه الموات ما يكون زرعاً أو حفر أو يحاط بالحدان وهو مثل ابطاله التجير بغير ما يعرفه مثل ما يجبر (قال الشافعي) واذا أبا ن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبا أرضا مواتا فهي له والموات ما لا ملك فيه لاحد خالصا دون الناس فلا سلطان أن يقطع من طلب مواتا فاذا أقطع كتب في كتابه ولم أقطع حق مسلم ولا ضرر عليه (قال الشافعي) وخالفنا في هذا بعض الناس فقال ليس لاحد أن يجبي مواتا الا باذن سلطان ورجع صاحبه الى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطاء فن أحيا مواتا فهو له بعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للسلطان أن يعطي انسانا ما لا يحل للانسان أن يأخذ من موات لا مال له أو حق لغيره يعرفه والسلطان لا يحل له شيئا ولا يجزئه ولو أعطى السلطان أحدا شيئا لا يحل له لم يكن له أخذه (أخبرنا) ابن عيينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر رضي الله عنه أقطع العقيق وقال ابن المستطعون منذ اليوم أخبرنا ما لك عن ربيعة (قال الشافعي) ومن أقطع السلطان اليوم قطيعا أو تجبر أرضا فنعها من أحد بغيرها ولم يجرها رأيت للسلطان والله أعلم أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سواء لا نعتهم منهم أحد وانما أعطينا كها أو تركك وحوزها لانا رأينا العمار لهما غير ضررين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها ينالون من رفقاها فان أحينها والخلين من أراد احياهما من المسلمين فأحيها فان أرادا جلا رأيت أن يؤجل (قال الشافعي) واذا كان هذا اعتكدا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتجبر على المسلمين شيئا لا يعرفه ولم يدعه أن يتجبر كثيرا يعطيه لا يقوى عليه وتركه وعمار ما يقوى عليه (قال الشافعي) وإن كانت أرضا يطلب غيرها واحد عمارتها فان كانت تنسب الى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب الى أن يعطيهما من تنسب اليهم دون غيرهم ولو أعطاهما الامام غيرهم لم أكد بذلك لسانا كان غير مملوك لا حد ولو تشاخوا فيها فضاقت عن أن تسعهم رأيت أن يعطيهما من طلبها أولا فان شرعوا معار رأيت أن يعطيهما خلفهم لان بغيرها فان استوا في ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأخرج سهمه أعطاء باها ولو أعطاهم بغير قرعة لم أر عليه بأس ان شاء الله وان اتسع الموضع أقطع من طلب منه فان بدأ بأحد فأقطعه ترك له حربا لطريق وميلا للواء ومغضبة وكل مالا صلاحا لم أقطع الابه

(من أحبا مواتا كان لغيره)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه يقال له هني على الحى فقال له يا هني ضم جناحتك للناس واتق دعوة الظالم فان دعوة المظلوم محببة

نقص التمسب عنها  
وجعله لها في العبد  
فقباسه أن يجعله  
الخيار بالقرور في نقص  
التسب عنه كاجعله  
في الأمة

(المرأة لا تلي عقدة  
النكاح)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس  
زوجة عائشة ابنة عبد  
الرحمن بن أبي بكر وهو  
غائب بالشام فقال عبد  
الرحمن أمسلى بفتات  
عليه في سائه (قال)  
ففسد ابدل على أنها  
زوجها بغير أمره قبل  
فكيف يكون أن  
عبد الرحمن وكل عائشة  
لفضل نظرهما ان حدث  
حدث أو رأت في  
مغيبه لابتها خطا أن  
تزوجها احتباطا ولم  
يرأها تأمر بتزويجها  
الابن مؤامره ولكن  
قوامي وتكتب اليه  
فلما فعلت قال هذا وان  
كنت قد فوضت اليك  
فقد كان ينبغي أن  
لا تقتضي على وقد يجوز  
أن يقول زوجي أي وكلي  
من يزوج فوكلت قال  
فليس لها هذا في الخبر قبل  
لا ولكن لا يشبه غيره  
لانها روت أن النبي

وأدخل رب الصرعة والغنمة وabay ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فأنهما ان تهاك ما شتمت ما رجعت الى نخل  
وزرع وان رب الصرعة والغنمة يأتي بعباله فيقول يا أمير المؤمنين أفتأمرهم بالآباء فإلهاء الكلال أهون  
علي من الدنيا والدرهم وأيم الله علي ذلك أنهم لا يرون أني قد ظلمتهم إنما بلادهم فأتوا عليها في الجاهلية  
وأسلوا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم شيئا  
فقال ولوثت هذا عن عمر باسناد موصول أخذت به وهذا أشبه ما روي عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس  
لاحد أن يصير

(من قال لا حي الاحي من الارض الموت وما عايله الأرض وما لا عاك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن  
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا الله ورسوله (وحدثنا) وغير واحد من أهل العلم أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حي النقيع (قال الشافعي) كان الرجل العزيز من العرب اذا اتجمع بلد انحصار وفي  
ككب على جبل ان كان به أو شتران لم يكن جبل ثم استعواه ووقفه من يسع منتهى صوته بالوعاء فحسب  
بلغ صوته جامم كل ناحية فيرى مع العامة فيمادواه وفتح هذا من غيره اضعافا سائمه وما أرا قد ربه معهما فيرى  
معهما فيرى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حي الا الله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص  
وأن قوله لا حي كحي وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يحكي اصلاح عامة المسلمين  
لما يحكي له غيره من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا عاك الا ما لا غنا به وعباله عنه ومصلحتهم حتى  
يصير ما ملكه الله من خمس الخمس مردوا في مصلحتهم وكذلك ما له اذا حوس فوق سنته مردوا في مصلحتهم  
في الكراع والصلاح عذفي سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مفرغا لخدمة الطاعة لئلا تعالى قضى الله عليه وسلم وجزاه  
أفضل ما حيزه نباعن أمته (قال الشافعي) والحي ليس بأجاءه موات فيكون لمن أحياه يقول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا الله ورسوله يحتمل معنيين أحدهما ان لا يكون  
لاحد أن يحكي للمسلمين غير ما جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحكي  
الوالي كاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد للجماعة المسلمين على ما جاءه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لعامة من حي أن يحكي بحال شيا من بلاد المسلمين والمغني الشافعي  
أن قوله لا حي الا الله ورسوله يحتمل لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب  
هذا المذهب قال للخلقة خاصة دون الولا أن يحكي على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
والذي عرفناه نصاد لالة فيما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي النقيع والتنعيع بلد ليس بالواسع  
الذي اذا حي صاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم وأنفسهم كانوا يجدون  
فيما سواه من البلاد دسعة لانفسهم ومواشيهم وأن ما وما لا يحكي أوسع منه وأن النقيع عنكم فيه  
وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضررين عليهم لأنه قليل من كثير غير مجاوز القدر وفيه صلاح لعامة  
المسلمين بأن تكون الخليل العدة لبيل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي  
تؤخذ من أهل الجزية ترى فيه فأما النقيع فتؤخذ من جميع المسلمين وأمانهم الجزية بقوة لاهل التي من  
المسلمين ومسلكت سبل الخبر أنها لاهل التي المحامين المجاهدين قال وأما الابل التي تفضل عن سهمان أهل  
الصدقة فيعاديها على أهل سهمان الصدقة لا يبي مسلم الا دخل عليه من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن  
يلزمه أمر من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل  
دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحي القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قرا باتهم

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئا لم يكو به حال (قال الشافعي) وقد حرم من حرم على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحى مائة من ضعف عن النعمة من حول الحى ويمنع مائة من قوى على النعمة فيكون الحى مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثرته مما يحرم وقد حرم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير رضى الله عنه أراضا فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهلا وأمر فيها بنحو مما وصف من أنه ينبغي لمن حرم أن يأمره (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولاه يقال هنى على الحى فقال له يا هنى ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريرة ورب الغنمية وأما ونعمان بن عوف فأنهم انتم لما شابتهم أراجعتهم إلى نخل وزرع وإن رب الغنمية والصريجة يأتي بعاله فيقول يا أمير المؤمنين أفناركم بالآباء والماء والكلأ أهون على من الدراهم والدنانير وأيم الله على ذلك أنهم يرون أني قد ظلمتهم أنتم البلادهم فأتوا عليا في الجاهلية وأسلموا عليا في الاسلام ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا (قال الشافعي) في معنى قول عمر أنهم يرون أني قد ظلمتهم أنتم البلادهم فأتوا عليا في الجاهلية وأسلموا عليا في الاسلام أنهم يقولون ان منعت لاحد من أحد في قاتل عله وأسلم أولى أن تمنع له وهذا كما قال لو كانت تمنع خاصة فلما كان لعامة لم يكن في هذا ان شاء الله مظلة وقول عمر لولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا أتى لم أجعل النفس ولا الخاصية وإنى جئت لما لم الله الذي أجل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحى فيسبى الحى اليها لكثرتهما وقد أدخل الحى خيل الغزاة في سبيل الله فلم يكن ما حذى ليصل عليه أولى بما عنده من الحى مما تركه أهله ويحملون عليا في سبيل الله لأن كلالته عزير الاسلام وأدخل فيها ابل الضوال لانها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النعمة ممن قاله وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل الفء من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولى لعثمان بن عفان رضى الله عنه قال بينا نأمع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلا يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراس من الحر فقال ما على هذا أو أقام بالمدينة حتى يردتم بروج ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلا مع ما رآه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا ملغ السموم فأعادر رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحى وخشيت أن يضعبا فأتى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم إلى الماء والنخل ونكفيك فقال عد إلى نخلك فقلت عندنا من نكفيك فقال عد إلى نخلك فضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فاعاد النفا في نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين الذين تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا (أخبرنا) مالك بن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وإن كان لثليقة مال يحمل عليه في سبيل الله فمن ابل ويخل فلا بأس أن يدخلها الحى وإن كان له منها مال نفسه فلا يدخلها الحى فإنه ان يفعل ظلم لانه منع منه وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كل مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطع له الحى موضعاً بعمره فان كان حى النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامتنع اياه وان عمر ابطل عمارته وكان كنى عمر فباليس له أن يعرفه وإن كان حى احدث بعده فكان يرى الحى حقا كان له منه ذلك وإن أراد العماره كان له متعة العماره وإن سبق فعمر لم يكن أن تبطل عمارته

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئا لم يكو به حال (قال الشافعي) وقد حرم من حرم على هذا المعنى وأمر أن يدخل الحى مائة من ضعف عن النعمة من حول الحى ويمنع مائة من قوى على النعمة فيكون الحى مع قلة ضرره أعم منفعة من أكثرته مما يحرم وقد حرم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير رضى الله عنه أراضا فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهلا وأمر فيها بنحو مما وصف من أنه ينبغي لمن حرم أن يأمره (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولاه يقال هنى على الحى فقال له يا هنى ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريرة ورب الغنمية وأما ونعمان بن عوف فأنهم انتم لما شابتهم أراجعتهم إلى نخل وزرع وإن رب الغنمية والصريجة يأتي بعاله فيقول يا أمير المؤمنين أفناركم بالآباء والماء والكلأ أهون على من الدراهم والدنانير وأيم الله على ذلك أنهم يرون أني قد ظلمتهم أنتم البلادهم فأتوا عليا في الجاهلية وأسلموا عليا في الاسلام ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا (قال الشافعي) في معنى قول عمر أنهم يرون أني قد ظلمتهم أنتم البلادهم فأتوا عليا في الجاهلية وأسلموا عليا في الاسلام أنهم يقولون ان منعت لاحد من أحد في قاتل عله وأسلم أولى أن تمنع له وهذا كما قال لو كانت تمنع خاصة فلما كان لعامة لم يكن في هذا ان شاء الله مظلة وقول عمر لولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جئت على المسلمين من بلادهم شيئا أتى لم أجعل النفس ولا الخاصية وإنى جئت لما لم الله الذي أجل عليه في سبيل الله وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج إلى الحى فيسبى الحى اليها لكثرتهما وقد أدخل الحى خيل الغزاة في سبيل الله فلم يكن ما حذى ليصل عليه أولى بما عنده من الحى مما تركه أهله ويحملون عليا في سبيل الله لأن كلالته عزير الاسلام وأدخل فيها ابل الضوال لانها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون إلى ما جعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النعمة ممن قاله وفي تماسك أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل الفء من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولى لعثمان بن عفان رضى الله عنه قال بينا نأمع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلا يسوق بكرين وعلى الأرض مثل الفراس من الحر فقال ما على هذا أو أقام بالمدينة حتى يردتم بروج ثم دنا الرجل فقال انظر من هذا فقلت أرى رجلا مع ما رآه يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقلت هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا ملغ السموم فأعادر رأسه حتى حاذاه فقال ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفوا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما بالحى وخشيت أن يضعبا فأتى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم إلى الماء والنخل ونكفيك فقال عد إلى نخلك فقلت عندنا من نكفيك فقال عد إلى نخلك فضى فقال عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا فاعاد النفا في نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين الذين تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر إلى القوى الأمين فلينظر إلى هذا (أخبرنا) مالك بن ابن شهاب يعني بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وإن كان لثليقة مال يحمل عليه في سبيل الله فمن ابل ويخل فلا بأس أن يدخلها الحى وإن كان له منها مال نفسه فلا يدخلها الحى فإنه ان يفعل ظلم لانه منع منه وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كل مال يحمل عليه في سبيل الله دون الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطع له الحى موضعاً بعمره فان كان حى النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن الامتنع اياه وان عمر ابطل عمارته وكان كنى عمر فباليس له أن يعرفه وإن كان حى احدث بعده فكان يرى الحى حقا كان له منه ذلك وإن أراد العماره كان له متعة العماره وإن سبق فعمر لم يكن أن تبطل عمارته

صلى الله عليه وسلم جعل النكاح بغير ولي باطلا وكان يجوز لها أن تزوج بكراً وأبوها غائب دون اخوتها أو السلطان (قال المزني رحمه الله) معنى تأويله فيما روت عائشة عندي غلط وذلك أنه لا يجوز عنده انكاح المرأة أو وكيلها منها فكيف يعقل بأن توكل وهى عنده لا يجوز انكاحها ولو قال أنه أمر من ينشد رأى عائشة فأمرته فأنكح خرج كلامه صحيحا لأن التوكيل لا يثبت والطفة لعائشة قصص وجهه الخبر على تأويله الذى يجوز عندي لأن الوكيل وكيل لعائشة رضى الله عنها ولكنه وكيل له فهذا تأويله

(الكلام الذى ينشدد به النكاح والخطبة قبل العقد من الجامع من كتاب التعريض بالخطبة ومن كتاب ما يجرم بالجمعيته) (قال الشافعي) رحمه الله أسمى الله تبارك وتعالى النكاح في كتابه باسمين النكاح

والله تعالى أعلم ويحتمل اذا جعل الحى حقا وكان هو في معنى ما جرى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه حى لمثل ما جاهد أن يسل عسلته وان أذن له الوالى بمعارته لم يكن له ابطال عمارته لان اذنه له اخراج له من الحى وقد يجوز أن يخرج ما أحدث جهاد من الحى ويحى غيره اذا كان غير ضرر على من جهاد عليه وليس للوالى بحال أن يحيى من الارض الاقلها وقد يوسع الحى حتى يقع موقعا وبين ضرر على من جرى عليه وما أحدث من حى فرعاه أحد لم يكن عليه في رعيته شئ أكثر من أن يمنع رعيته فاما غرم أو عقوبة فلا أعلم عليه

### (تشديد أن لا يحيى أحد على أحد)

٤٠

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضول الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رعيته يوم القيامة (قال الشافعي) ففي هذا الحديث ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل مائه وانما يمنع فضل رجة الله بمصصة الله فلما كان منع فضل الماء مصصا لم يكن لأحد منع فضل الماء وفي هذا الحديث دلالة على أن مال الماء أولى أن يشربه ويسقى وانه انما يعطى فضله عما يحتاج اليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رعيته وفضل الماء الفضل عن حاجة مالك الماء (قال الشافعي) وهذا أوضح حديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الماء وأشبه معنى لان مالك راوى عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع البئر (قال الشافعي) فكان هذا جلة تدب المسكون الهالك الماء وحديث أبي هريرة رضى الله عنه أحصاها وأبينها معنى (قال الشافعي) وكل ما سباده يزيد في عين أو بئر أو غيل أو نهر بلغ ملكه منه حاجته لنفسه ومائته وزرع ان كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب أو يسقى ذاروح خاصة دون الزرع وليس لغيره أن يسقى منه زرع ولا شجرة الا أن يتطوع بذلك مالك الماء وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء لم يمنع به الكلام منعه الله فضل رعيته ففي هذا دلالة اذا كان الكلام شيئا من رجة الله أن رجة الله رقة خلقه عامة للمسلمين وليس لأحد منهم أن يمنعهم من أحد الا معنى ما وصفنا من السنة والاثرة الذي في معنى السنة وفي منع فضل الماء لم يمنع به الكلام الذي هو من رجة الله عام يحتمل معنيين أحدهما أن ما كان ذريعة الى المنع ما أحل الله لم يحل وكذلك ما كان ذريعة الى الحلال ما حرم الله تعالى (قال الشافعي) فان كان هذا هكذا ففي هذا ما نبئت أن الذرائع الى الحلال والحرام تشبه معاني الحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء انما يحرم لانه في معنى تلف على ما لاغنى به لذوى الارواح والادميين وغيرهم فاذا منعوا افضل الماء منعوا افضل الكلام والمعنى الاول أشبه والله أعلم فلما نزلت جماعة كان لهم مياه بادية فسقوا بها واستقوا وفضل منها حتى جهشوا من لاملها يطلب أن يشرب أو يسقى الى واحد منهم دون واحد لم يجوز له معه فضل من الماء وان قل منعه اما ان كان في عين أو بئر أو نهر أو غيل لانه فضل ما هو بدو يختلف وان كان الماء في سقاء أو جرة أو وعاء ما كان فهو مختلف للماء الذي يختلف فلصاحبه منعه وهو كطعامه الا أن يضطر اليه مسلم والضرورة أن يكون لا يجد غيره يشرب أو يجد يشرب ولا يجد ثمنا فلا يسع عندي والله أعلم منعه لان في منعه تلفا له وقد وجدت السنة توجب النصفة بالبادية والماء أعز فقد أواقر من أن يتلف من منعه وأخف مؤنة على من أخذ منه من الطعام فلا أرى من منع الماء في هذا لحال الا انما اذا كان معه فضل من ماء في وعاء فأما من وجد غنى عن الماء بما غيره ماء صاحب الوعاء فأرجو أن لا يحيى من منعه

### (انقطاع الوالى)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله

والنزوح وحدث السنة على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق ولم يجد في كتاب ولا سنة احلال نكاح الا بنكاح أو تزويج والهة رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أن ينقله بها النكاح بأن تمب نفسها بلا مهر وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز النكاح الا باسم التزويج أو النكاح والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبدا الا بأن يقول الولي قد تزوجتها أو أنكحتكها ويقول الخاطب قد قبلت تزويجها أو نكاحها أو يقول الخاطب تزوجتها أو يقول الولي قد تزوجتها فلا يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت ولو قال قد ملكك نكاحها أو نحو ذلك فقبل لم يكن نكاحا واذا كانت الهة أو الصدقة تلك بها الا بان والحرمة لذلك فكيف يجوز الهة في النكاح فان قبل معناه زوجت قبل فقول قد أحلتها لك أقرب من الذي تزوجتها وهو لا يجيزه (قال)





أحد لن لا امرأته  
أربعا وقال بعض الناس  
لا يتكسر أربع حتى  
تنقض عدة الأربع  
لأن لا أكبر أن يجتمع  
ماؤه في خمس أو في  
أختين (قلت) فأنت  
ترغم أو خلاهن ولم  
يصهن أن عليهن العدة  
فلم يجتمع فبين ماؤه فأج  
له التكاح وقد قرر الله  
تعالى بين حكم الرجل  
والمرأة فجعل الله  
الطلاق وعليها العدة  
فجعلته بمتدبره ما  
ناقض في العدة (قال)  
وإن قلت اذ جعلت  
عليه العدة كاجعلها  
عليها أفيتناب  
ما يتناب المعتدة من  
الطيب والخروج من  
المسكن قال لا قلت  
فلا جعلته في العدة  
بمعناه أو لافرق بما فرق  
الله تعالى به بينها وقد  
جعلهن الله منه أبعد  
من الاجنبات لأنهن  
لا يحلن له إلا بعد نكاح  
زوج وطلاق أو موته وعدة  
تكون بعده والاجنبات  
يحلن له من ساعته قال ولو  
قتل المولى أمته أو قتلت  
نفسها فلا مهر لها وإن  
باعها حب لا يقدر عليها  
فلا مهر لها حتى يدفعها

الصدقة فيعد لمن يحتاج اليه من أهلها وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما شية أهل الضعف دون أهل  
القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة بوجوه لأن من حل في سبيل الله فذلك لجماعة المسلمين ومن  
أرسله أن يعطى من ماشية الصدقة فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فربعت له  
ما شية فذلك لجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتها  
في أموالهما وإنهما مالوه هلك ما شية ما لم يكونا بمن يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن له غنى غير  
الماشية

### (الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جيع ما يعطى الناس من أموالهم  
ثلاثة وجوه ثم يشب كل وجه منها والعطايانها في الحياة وجهان وبعد الوفاة واحد فالوجهان من  
العطايان في الحياة مقترنان الأصل والفرع فأحدهما يتم بكلام المعطى والآخر يتم بأمر من بكلام المعطى وقض  
المعطى أو قض من يكون قضه له قضا (قال الشافعي) والعطايان التي تتم بكلام المعطى دون أن يقضها  
المعطى ما كان إذا خرج له لكلام من المعطى له ما زاعل ما أعطى لم يكن للعطى أن يملك ما خرج منه فبه  
الكلام بوجه أو داو هذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان  
في معنى هذه العطايان مما سبل محبوبا على قوم موصوفين وإن لم يسم ذلك محرم ما فهو محرم باسم الحبس (قال  
الشافعي) فإذا أشهد الرجل على نفسه بعطية من هذه فهي جائز لمن أعطها قضا أو لم يقضها متى قام  
عليه أخذها من يدي معطيا وليس لمعطيا حبسها عنه على حال بل يجزى على دفعها إليه وإن استلم منها  
شيئا بعد أنيها ما أعطها فتم من مالها كأيض من لوانتهلك لأنه إذا خرج من ملكه فهو والاجنب  
فبما استلمت منه سواء ولومات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قضاها وقد أغلت غلة أخذوا منه حصته  
من غلتها لأن المثل قد كان مالها أعطى وإن لم يقضه كما يكون غلة أرض لو غصبا أو كانت ودعة  
في يدي غيره فبعد هاتم أقر بها وإن لم يكن قبض ذلك ولومات المنة قد يقبل أن يقضها من تصدق بها  
عليه لم يكن لو أقره من أي وكان لن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث إنما  
يورث ما كان له لسا لث فاذا لم يكن للتصدق الميت أن يملك شيئا في حياته ولا يحال أدا لم يحز أن يملك الوارث  
عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته بحال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق إذا تكلم الرجل بعتق من  
يجوز له عتقه ثم العتق ولم يتج إلى أن يقبله المعتق ولم يكن للعتق ملك ولا غيره ملثرق يكون له فيه بيع  
ولا هبة ولا ميراث بحال والوجه الثاني من العطايان في الحياة ما أخرجه المال عن يده ملكا تاما لغيره بهته  
أو يبيعه ويورث عنه وهذا من العطايان يحل لن أن يخرجه من يده أن يملكه بوجوه وذلك أن رث من  
أعطاه أو رد عليه المعطى العدة أو يهبها أو يبيدها ما هو هذا مثل الثقل والهيئة والصدقة غير المحرمة  
والا التي في معناها التيسيل وغيره وهذه العطية تتم بأمر من شهد من أعطها وقضها بأمر من أعطها  
والحرة والمسئلة يجوز بالإقراض قيل تقلد الهدى وشعاره وساقه وإحياه بغير تقلد يكون على مالكه  
بلاغه البيت بغيره والصدقة فيه عاصم عنه ولم يقضه من جعل له وليس كذلك ما تصدقه بغير حبس مما  
لا يتم الإقبض من أعطها لنفسه أو قض غيره له ممن قبضه له قبض وهذا الوجه من العطايان المعطى أن ينع  
من أعطاه أياما لم يقضه ومتى رجع في عطية قبل قبض من أعطيه فذلك وإن مات المعطى قبل قبض  
العطية فالمعطى بالخيار أن يحب أن يعطها ورثته عطاه متدا لا عطاه مورثا عن المعطى لأن المعطى لم يملكها  
فعل وذلك أحب إلى له وإن شاع حبسها عنهم وإن مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثة المعطى لأن  
ملكها لم يتم المعطى قال والعطية بعد الموت هي الوصية لن أو وصى له في حياته فقال إذا مات فقل فلان كذا

اليهوان طلب أن يتوهم  
معه بيتا لم يكن ذلك  
على السيد (قال)  
ولو طوي رجل جارية  
إبنة فأولدها كان عليه  
مهرها وقتها (قال  
الزني) قياس قوله أن  
لا تكون ملكا لاسيه  
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز  
أن يزوجه أمته  
فيولدها فإذا لم تكن له  
بن يولدها من حلال أم  
ولده بعتة فكيف وطئ  
حرام وليس بشر ذلك فيها  
فيكون في معنى من  
أعتق شركه في أمته وهو  
لا يجعلها أم ولد للشريك  
إذا أحبلها وهو مفسر  
وهذا من ذلك أبعد  
(قال) وإن لم يجعلها  
فعلبه عقرها وحرمت  
على الابن والقبيلة بان  
حرمته عليه وقد رضع  
امراة الرجل بلسنه  
جاريته الصغيرة فحرم  
عليه والقبيلة (قال  
الشافعي) وقال الله  
تعالى والذين هم  
لفروجهم حافظون  
الاية وفي ذلك دليل  
أن الله تبارك وتعالى  
أراد الاحرار لان العبيد  
لا يكون وقال عليه  
الصلاة والسلام من  
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فإذا مات ملك أهل الرضا يورثها بياهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده  
وليس لورثته أن يتعمدوا الوصية لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا إليه أن هذا موجود في السنة  
والأثر وأنها قرائنه اتباعا وقياسا

### (الخلاف في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإلضا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسلمها  
فألصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو أرتبه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم يقبضها وقال في  
بعض من يحفظ قول قائل هذا أن اردنا الصدقات الموقوفات بأمور قلته وما هي فقال قال شرح جاء محمد  
صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس فقلته وتعرف الحبس التي جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها قال  
لأعرف حبسا إلا الحر بالحر يم فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غيرها (قال الشافعي) فقلته  
أعرف الحبس التي جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها وهي غير ما ذهبت اليه وهي بدنة في كتاب الله عز  
وجل قال أذكرها قلت قال الله عز وجل ما جعل الله من بخرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام فمن هذا الحبس  
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شر وطهم فيها وأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاق الله  
أيها وهي أن الرجل كان يقول إذا نتج خل لي بلة ثم ألقه فأتج منه هو كما أي قد حى ظهره فيعمره كونه  
ويجعل ذلك شيئا بالعتق ويقول في الجيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول ليعبد ما أنت حر  
سائبة لا يكون لي ولا لأ ولأعلى عتقك قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل أنه أيضا في البهائم  
فسيبته (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم ردد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البصرة  
والوصيلة والحام إلى مالكه وأثبت العتق وجعل الولامن أعتق السائبة وسكبه بمثل حكم النسب ولم يحبس  
أهل الجاهلية عتقه دارا ولا راتبرا ولا يحبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات بآزمها  
اسم الحبس وليس لك أن تخرج مما زعمه اسم الحبس شيئا إلا يخرج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على  
ما قلت وقلت أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص أن عمر بن نافع عن عبد الله بن عمر بن  
انطاب ملك مائة منهم من خير اشتراها فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتني أصبت ما لا من  
أصب مثله قط وقد أردت أن أقرب به إلى الله عز وجل فقال حبس الأصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)  
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن انطاب قال يا رسول الله  
أتني أصبت ما لا من خير لم أصب ما لا فقط أعجب إلى أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
شئت حبست أصله وسلبت غره فتصدقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم حكى صدقته قال الشافعي  
فقال ان كان هذا ثابتا فلا يجوز إلا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا  
وعندك ثابت وعدنا كرم من هذا وان كانت الحجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت  
الصدقات المحرمات وإن لم يقبضها من تصدق بها عليه فقلت اتباعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلته  
لما مال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمرنا بحبس أصل ماله وبسبل غره رد ذلك على أجازة  
الحبس وعلى أن عمر كان يلى حبس صدقته وبسبل غره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يلبها غيره قال  
فقال أفيمكن قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها وبسبل غرها اشترط ذلك قلت نعم والمعنى الأول  
أظهرها وعليه من الخبر دلالة أخرى قال وما هي قلت إذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفيعلم حبس  
الأصل وسبل الثمر ويدع أن يعلم أن يخرجها من يده إلى من يلبها عليه ولن حبسها عليه لآهالها كانت  
لا تارة إلا أن يخرجها إلى من يده إلى من يلبها دونه كان هذا أولى أن يعلمه لأن الحبس لا يمت إلا به ولكنه  
عليه ما يمت به ولم يكن في إخراجها من يده شيء يزبغها ولا في إمساكها يلبها هو شيء يقص صدقته ولم يزل

البائع الآن يشترطه  
المبتاع فسد الكتاب  
والسنة أن العدد لا يملك  
مالا يجمال وانما يضاف  
إليه ماله كإضاف إلى  
القرص سرجه وإلى  
الراعي غنمه (فان قيل)  
فقد روي عن ابن عمر  
رضي الله عنه أن العبد  
يتسرى (قيل) وقد  
روى خلافه قال ابن  
عمر رضي الله عنهما  
لا يأت الرجل الأولدة  
إن شاء أباهما وإن شاء  
وهي وإن شاء صنع بها  
ما شاء قال ولا يخل أن  
يتسرى العبد ولا من لم  
تكمل فيه الحرية  
بجمال ولا يفسخ نكاح  
حامل من زنا وأجب  
أن تمسك حتى تنزع  
وقال رجل للنبي صلى  
الله عليه وسلم إن  
امرأتي لا تريد لأمس  
قال طلقها قال أفى  
أحبها قال فأمسكها  
وضرب عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه رجلا  
وامرأة في زنا وحوص  
أن يجمع بينهما فأبى  
الغلام

(نكاح العبد وطلقه  
من الخامس من كتاب  
قديم وكتاب جديد  
وكتاب التعريض)

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فيما بلغنا صدقة حتى قبضه الله تبارك  
وتعالى ولم يزل على بن أبي طالب رضي الله عنه بلى صدقة يتبع حتى أتى الله عز وجل ولم يزل فاطمة عليها  
السلام تلى صدقاتها حتى قبض الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى  
وعمر وموالمهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأصهار أضحى إلى عدد كثير من  
أولادهم وأهلهم أهم لم يزلوا يولون صدقاتهم حتى ماؤا ينزل ذلك الامة منهم عن العامة لا يختصون فيه وأن  
أكثرنا عندنا بالمدنة ومكة من الصدقات لكل وصفت لم يزل يتصدق بها السلون من السلف بلونها حتى ماؤا  
وان نقل الحديث فيها كالكلف وإن كنا قد ذكرنا بعضه قبل هذا فإذا كنا أنما أحرزنا الصدقات وفيها العلل  
التي أبطلها صاحب بها من قول شريح جاء محمد باطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك كأن يخرج  
مالكه من ملكه إلى غير مالكه كله إلا بالسنة واتباع الآثار فكيف اتبعناهم في إجازتها وإجازتها أكثر  
ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما جازها ولم يولها أحد أفعال فالجفة فيه من القياس قلته لما أجاز  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجبس الأصل أصل المال وتسبل الثروة ذلك على أنه إجازان يخرج به  
مالك المال من ملكه بالشرط إلى أن يصير المال مجبوسا لا يكون للمالكه بعه ولأن يرجع إليه جمال كما  
لا يكون لمن سبل غره عليه بيع الأصل ولا ميراثه فكان هذا مالا مختافا لكل مال سواء لأن كل مال سواء  
يخرج من مالكه إلى مالك فإلّا يملك بعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه  
من يديه يبيع وهبته وميراثه وغير ذلك من وجود المالك ويجمع المال المجبوس الموقوف الفتى الذي أخرجه  
مالكه من ماله بشئ جعله الله إلى غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلاما لثروته كمالك  
الحبس من جعل منفعة المال له بغرم ملك منه لرقبة المال وكان باخرجه الملك من يديه محرم على نفسه أن يملك  
المال بوجه أيا كان محرم أن يملك العبد بشئ أدا فاقته ما في معنيين وأن كان العبد مفارقه في أنه لا يملك  
منفعة نفسه غير نفسه كملك منفعة المال مالك وذلك أن المال لا يكون مالا مختافا لا يبيعون فلو قال  
قائل ماله أنت حر لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لأنه يملك منفعة أحدنا وهو إذا قال  
أعبدك أنت حر فقد صدقته ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكيين وحكامهم قد عابوا وحديثنا وقد علمنا  
أنهم يقولون قولنا وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز وإن لم يملكها صاحب حتى يموت  
واحتج فيها بأنه إنما أجازها ابتاعا وأن المتصدقين بها من السلف ولوها حتى ماؤا ولكن قد ذهنا فإبوا بعض  
البصريين إلى أن الرجل إن لم يخرجهما من ملكه إلى من بلم ادونه في حياته لمن تصدق بها عليه كانت  
منقضية وأزلهما منزلة الهبات وتابعنا بعض المدينين فهم أو ألقنا في الهبات (قال الشافعي) قلنا  
له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها للمتصدق بها  
إلى وال في حياته وما هذا إلا شيء أحد منهم من لا يكون قوله حجة على أحد وما أدري لعله سمع قولكم  
أقول بعض البصريين فيه فاتبه فقال وأنا أقوم بهذا القول عليك قلته هذا قول نخالفه فكيف  
تقوم به قال أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابنا أقول أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه نحل عائشة  
جدا عشر بن وسقا فرض قبيل قبضه فقال لها لو كنت خربتني وقبضته كان لك وانما هو اليوم مال  
الوارث وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما بال رجال يتحلون أبناءهم تحلوا عكسها فان مات  
أحدهم قال مال أبي تحلته وإن مات ابنه قال مالي وبدي التحلة التحلة يجوزها الولد دون الوالد حتى  
يكون ابن مات أحق بها وأنه سكي إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه قول عمر فرأى أن الولد يجوز لولده  
ماذا مواسفارا أقول أن الصدقات الموقوفة قياسا على هذا ألا زعم ما زعمت من أنها مفقودة فقلته  
أفرايت لو اجتمع هي والصدقات في معنى واختلفت في معنيين أو كثر الجمع بينهما أولى بتأويل والتفريق  
قال بل التفريق قلته أفرايت الهبات كلها والحل والعطايا سوى الوقف لو تمت لمن أعطى ما ردها على

(قال الشافعي) رحمه الله وسبى العبد انتين واحج في ذلك بمرين انططاب وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال عمر يطلق تطليقتين وتعد الامه حبيبتين والى لا تحيض شهرين أو شهر أو نصفاً وقال ابن عمر اذا طلق العبد امرأته انتين حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وعدة الحرة ثلاث حيض والامه حبيضان وسأل نفع عثمان وز بدافق قال طلق امرأة في حرة تطليقتين فقالا حرمت عليك حرمت عليك (قال الشافعي) وهذا كله أقول وان تزوج عبد بغير إذن سيده فالنكاح فاسد وعليه مهر مثلها اذا عتق فان أذنه فتك نكاحاً فاسداً ففها قولان أحدهما أنه كآفته بالجار فيقطع من مال ان كان له والا فعتق والاخر كالصمان عنه فيزنيه أن يبيعه فيه إلا أن يفديه

باب ما يحرم وما يحل من نكاح الحر والمملوك والامه والجمع بينهما وغير

الذي أعطاه أو لم يقبله منه أو رجعت اليه عبرات أو شراء أو غرذلاً من وجوه المالك يجعل له أن يملكها قال نعم قلت ولوقت لمن أعطى حبل من يبعها وحبها قال نعم قلت أفجد الوقف اذا تم له وقف به يرجع الى المالك أبدأ وجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون فيه يبيعه ويهبه وأن يكون موروثاً عنه قال لا قلت والوقوف خارجة من ملك المالكها بكل حال ومملوكة كالمقتعة لمن وقفت عليه غير مملوكة الأصل قال نعم قلت أفترى العطايا تشبه الوقوف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز الا مقبوضة قلت كذلك قلت أنت فأردك جعلت قولك أصلاً قال لا قسمه على ما ذكرنا وان خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز أن يقاس الشيء بخلافه وهي بخلافه ما ذكرنا من العطايا غيرها أو رأيت لو قال ك فائل أركه تسلك بالعطايا كلها مسلماً واحد أفأزعم أن الرجل اذا أوجب الهدي على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أشعره كان له أن يبيعه وبه ويرجع لانه لمساكين الحرم ولم يقضوه أنه ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل الى وال ما لا يجعل فيه في سبيل الله أو يتصدق به مطلوباً على يمينه أن يخرج من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال مال العطايا بوجه واحد قلت فعدت الى ما دلت عليه السنة وجأت الا تاراجازته من الصدقات المحرمات فجعلته قياساً على ما يخالفه واستعت من أن تقس عليه ما هو أقرب منه مما لا أصل فيه تفرق بينه وبينه قال وقلت لو قال ك فائل أأزعم أن الوصية لا تجوز الا مقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت بأن يدفعها للمردى الى الوصى له ويحفظها له بعد موته فان مات حازت وان لم يدفعها لم تجز كأعتر رجل ممالئته فأنزلها النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكلها في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك قلت فان قال لك قال أقول لان الوصايا بخلافه للعطايا في النجعة قلت فاذكر من قال لا تجوز بغير ما وصفا من السلف قال ما حفظه عن السلف وما أعلم فيه اختلافاً قلنا فإن لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا قال ما وجدنا بآدم من التفرق بينهما قلت والوصايا بالعطايا تشبه من الوقف بالعطايا فان الوصى أن يرجع في وصيته بعد الانتهاء عليها ويرجع في ماله ان مات من أوصى له بها أو ردّها فكيف يابن بين العطايا والوصايا ساواها وامتنعت من المباشرة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا ساواها فإني أفتقر في العربي لصاحبها لا ترجع الى الذي أعطاه او لا تقبل هذا في العارية ولا العطية غير المرعى قال بالسنة قلت واذا ماتت السنة اتعبها قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن الصحابة ولم ينه عنه وقلت له رأيت النخل والهبة والعطايا غير الوقف أصحابها أن يرجع فيها ما لم يقضها من جعلها له قال نعم قلت فمن تقويت به فن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وان مات قبل يقضها من أعطى رجعت ميراثاً يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فهذا قول لا يستقيم ولا يجوز فيه الا واحد من قولين اما أن يكون مختلفاً اذا تمك بالوقف والعطية تمت لمن جعلها له وجبر على إعطائها اياه واما أن يكون لا يتم الا بالقض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم تقض من أعطى لها ولا يجوز بدأ أن يكون له حسبها اذا تمك بالعطايا ولا يكون لوارثه ملكها عنه اذا لم يرجع في حياته الى ملكه لم يرجع في وفاته الى ملكه فتكون مورثة عنه وهذا قول محال وكل ما هبت لك في الرجوع فيه ما لم تقضه أو يقض لك وهذا مثل أن أقول قد بعثت عبدى بألف فان قلت قد رجعت قبل تختار أخذه كان لي الرجوع وكل أمر لا يتم الا بأمر من لم يجز أن يملكوا أحد فقلت هذا مختلفاً ان شاء الله ولكن رأيتك ذهبت الى الرد الصدقات قال ما عندى فيها أكثر مما وصفت فهل لك فيها حجة غير ما ذكرنا مما زلتم به عندنا ثابت الصدقات قال ما عندى فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت ففما وصفت أن صدقات المهاجرين والاضداد بالمدينة معروفة فاقعة وقد رث المهاجرين والاضداد النساء الغرائب والاولاد ذوالدين والاهللال لالاموالهم والحاجة الى يبيعه ففهم الحكماء في كل دهر الى اليوم فكيف أنكرت اجازتهم عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

ذلك من الجاهل مع من  
كتاب ما يحرم الجمع بينه  
ومن النكاح القديم  
ومن الأملاء ومن  
الزناح

(قال الشافعي) رجه  
الله أصل ما يحرمه  
النساء ضربان أحدهما  
بأنساب والاخر بأسباب  
من حدث نكاح أو رضاع  
وما حرم من النسب حرم  
من الرضاع وحرم الله  
تعالى الجمع بين الاختين  
ونهى رسول الله صلى  
عليه وسلم أن تنكح المرأة  
على عمتها وأختها ونهى  
عمر رضي الله عنه من  
الأم وابنتها من ملة  
اليمن وقال ابن عمر  
وددت أن عمر كان في ذلك  
أشد ما هو ونهى عن  
ذلك عائشة وقال عثمان  
في جمع الاختين أما أنا  
فلا أحب أن أصنع  
ذلك فقال رجل من  
أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم لو كان إلى من  
الأمر شيء ثم وجدت  
رجلا يفعل ذلك لبعطته  
نكالا قال الزهري  
أراه علي بن أبي طالب  
(قال الشافعي) فإذا  
تزوج امرأته ثم تزوج عليها  
أختها أو عمتها أو أختها  
وإن بعثت فنكاحها

يبتلى من داره فبأنه مسجد أو أن فيه لمن صلى ولم يتكلم بوقفة كان وقفا للصلى ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا  
أذن للصلى فيه وفي قول هذا أنه لم يخرج من ملكه ولو كان أنه في الصلاة أخرج من ملكه كان أخرج  
إلى غير ملك بعينه فكان مثل الحبس الذي يلزمك إطلاقها الحديث شريح فبعدت إلى ما جاءت به السنة من  
الوقف في الأموال والدور وما أخرجه مالك من ملك نفسه بأقله بعله وأجرت المسجد بلا خبر من أحد  
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاوزت القصد فيه فأخرجته من ملك صاحبه ولم يخرج  
صاحبه من ملكه أنما يخرج به بالكلام وأنت تعيب على المدنيين أن يقضوا بأجزاء عشرة وعشرين سنة إذا  
حاز الرجل الدار والمحور وعليه حاضر راء بينهما أو بهما وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها وقلت الصمت  
والخو لا يبطل الحق أنما يبطله القول ويحل اذن صاحب المسجد وهو لم ينطق بوقفة ووقفا فترك عليه  
وتعيب ما هو أقوى في الحق من قول المدنيين في الحياز من قولك في المسجد وتقول هذا هو الزاكن وقلت  
له أ رأيت لو أن في داره الحاج أن يزولوا حسنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا لولا منهم شيء شاء  
من الزول فيها قلت فكيف لم تقل هذا في المسجد يخرج من دار ولا يتكلم بوقفة فقال أن صاحبنا  
قد جاء بقول صاحبهم وصاروا إلى قولكم في إجازة الصدقات فقلت له ما زاد قولنا قوة ونزوعهما إليه ولا ضعفا  
بفراقهما حين فارقاه ولهما الرجوع إليه أسعد وماعلما فأدأ حين رجعا إليه علما كأنما يحلانه قال  
ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما الرجوع بكل  
حال خير لهما إن شاء الله وقلت له أيجوز لعلنا أن يأتية الخبير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر  
منصوص فيقول به وإن عارضه معارض بخبر غير منصوص فيقول به ثم يأتي مثله فلا يقبله ويصرف أصلا  
إلى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى الضل وهما مفرقان عندك وقلت له أيجوز أن  
يأتي الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدي أنهم تصدقوا بها  
وولوها وهم لا يفعلون إلا الجائز عندهم ثم يقولون في الضل عندهم أنما تكون بان تكون مقبوضات فتقول  
أعلاوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلو كان هذا ما أتوا عندهم عرفه الخبازيون فقلت  
قد ذكرت لك بعض ما حصر في من الأخبار على الدلالة عليه وأنه قول الأكسب ولا أعلم من متقدمي المدنيين  
أحد أقال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم فذكروا ما  
وصفت من أن علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل يدي صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم ثبت قائمة مشهورة  
القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فأتقول في الرجل تصدق على ابنه وأذى رجه  
أو أجنبى بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتسليم أ يكون له ما لم يقضها المتصدق عليه أن يرجع  
فيها قلت نعم قال وسبيلها سبيل الهبات والخل قلت نعم قال فإن هذا لي قلت معنى تصدقت عليك  
منطوقا معني وهبت لك وتخل لك لانه أنما هو شيء من مالي لم يضمني أن أعطيك ولا غيرك أعطيتك شطوعا  
وهو يقع عليه اسم صدقة وتخل وهبة وصلة وامتاع ومعرفة وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على  
لو أعطيتك فردده على أن أملكه ولو مت أن أرته لك يحرم على أن تصدق عليك بصدقة محرمة أن أملكها  
عليك بمبررات أو غيره وقدر بها اسم صدقة وجه أبدا قلت نعم أخبرني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار  
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الأنصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا  
الثقة أو سمعت عمرو بن مغوية عن عبد الله بن عطاء المدني عن ابن ربيعة الأسلمي عن أبيه أن رجلا سأل  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي أتصدق على أبي بعد موتها ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد  
وجبت صدقتك وهولك خير إنك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه على أحد بعينه في معنى الهبات  
تحصل لمن لا تخل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما وصفت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

مفسوخ دخل أول يدخل  
ونكاح الأولى ثابت  
وتحل كل واحد منهما  
على الآخر وان كانهما  
معاقا لنكاح مفسوخ  
وان تزوج امرأة ثم  
طلقه قبل أن يدخل  
بها لم تحل له أمها لأنها  
مبهمة وحلت له ابنتها  
لأنهما من الرأسان  
دخل بها لم تحل له أمها  
ولا ابنتها أبدا وان وطئ  
أمنه لم تحل له أمها ولا  
ابنتها أبدا ولا ابنتها  
ولا بنتها ولا خالتها  
بمحرمها فان وطئ  
أختها قبل ذلك احتب  
التي وطئ آخرها  
وأحببت أن يحتب الأولى  
حتى يستبرأ الآخر  
فإذا اجتمع النكاح  
وطئ البين في أختين  
أو أمة وعمتها أو خالتها  
فالنكاح ثابت لا يفسخه  
ملك البين كان قبل  
أو بعد وحرم على البين  
لأن النكاح ثبت  
حقوقه وعليه ولو  
نكحهما معا فنفس  
نكاحهما ولا يشترط  
معاينة ملكهما ولا  
ينكح أخت امرأته  
ويشترط على امرأته  
ولا على امرأته غيره  
وعلى أمنه غيره فهذا

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بني هاشم وبني المطلب وان عليا رضى الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) وأخرج إلى والي المدينة صدقة على بن أبي طالب رضى الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وإنما كانت عندهم فأمر بها فقربت عليا فإذا فيها تصدق بها على رضى الله عنه على بني هاشم وبني المطلب وسى معهم غيرهم قال وبنو هاشم وبنو المطلب يحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم عليا ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم عن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يضعها الناس بين مكة والمدينة فقلت أوفيل له فقال انما حرم علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفتحيز أن يصدق الرجل على الهاتمي والمطلي والغني منهم ومن غيرهم متطوعا فقلت نعم استدلالا بما وصفت وان الصدقة تطوعا انما هي عطاء ولا بأس أن يعطي الغني تطوعا قال فهل تحب أن يجوز أن يعطي الغني فقلت ما للثمة من هذا موضع وما بأس أن يعطي الغني قال فاذكر فيه حجة قلت أخبرنا سفيان عن معمر بن الزهري عن السائب ابن يزيد عن حوطة بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال استعملني قال فهل يحرم الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها وبأخذ الهدية وقد يجوز تركها يا هاشمي ما رغبه الله به وأباه من خلقه تحريمها ويجوز له بذلك لأن معنى الصدقات من العطايا هبة لا يراد ثوابها ومعنى الهدية يراد ثوابها قال أفتجد دليلا على قبوله الهدية فقلت نعم أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فقرب إليه خبزاً ودم من أدم البين فقال ألم أرمقه فقالوا ذلك شيء تصدق به علي برقة فقال هو لها صدقة وهو لها هدية فقال ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان اليهودية منه ويحدود من الأرضين والدور معورها وغير معورها والرقيق فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضي فكيف أجرت الرقيق وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقيق إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت تصدق السلف بالدور والتحل ولعل في الخلل زرعاً أفرأت أن قال قائل لا أجيز الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنها من مخلقات الدور وأراضي الخلل والزرع هل الحجة عليه إلا أن يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي الخلل وزرع فكأن ذلك انما يعرف بالحدود وقد تغير وكذلك الما والمقبرة يعرفان بحدودان تغيرا قال هذه حجة عليه قال وإذا كانوا يعرفون الما بدأعنائهم أتحددهم في معرفة اليهودية في معنى الأرضين والخلل أو أكثر بانهم إذا عرفوا بأعنائهم كانوا أرض تعرف حدودها قال انهم يعرفون بما وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قد يهلكون وبأقرون وتنقطع منهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحسب الأرض بذهاب الماء وبأقرب السبل فيذهب بها وتذهب الدار وتذهب بها السبل فما كانت قائمة فهي موقوفة ولا جناحة لنا فيما على عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا جناحة لنا في ذهابه ولا تنقصه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الأول والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتم الصدقات المحرمات أن يصدق بها ما لكها على قوم معروفين بأعنائهم وأسماءهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بداري هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها وصفته أو نسبه حتى يكون انما أخرجها من ملكه لما لك ملكه منقطع ما يوم أخرجها أو يكون مع ذلك أن يقول صدقة لناع أو نوهب أو يقول لا نورث أو يقول غيره وروى أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فإذا كان واحد من هذا فقد حرم الصدقة فلا تعود ميراثا أبدا وان قال صدقة محرمة على من لم يكن بعد بعينه ولا نسيبه ثم على بن فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

بأن أن يجيع الرجل  
بين المرأة وزوجة أبيها  
وبين امرأة الرجل وابنة  
أمراته إذا كانت من  
غيرها لأنه لا نسب  
بينهن

﴿ما جاء في الزنا لا يحرم  
الحلال من الجامع ومن  
اليمين مع الشاهد﴾

﴿قال الشافعي رحمه الله  
الزنا لا يحرم الحلال  
وقاله ابن عباس قال  
الشافعي﴾ لأن الحرام  
ضد الحلال فلا يقاس  
شيء على ضده قال في  
قائل يقول لو قُبلت  
أمرأة ابنه بشهوة  
حرمت على زوجها أبدا  
لم قلت لا يحرم الحرام  
الحلال قلت من قبل  
أن الله تعالى أنما حرم  
أهملنا نساءكم ونحوها  
بالتكاح فلم يحرم  
أن يقاس الحرام  
بالحلال فقال أحمد  
جاءوا جماعات جماعا  
جحدته وجماعا رجت  
به وأحدها نعمة وجعله  
الله نكسا وصهرا وأوجب

﴿١﴾ قال السراج البلقيني  
في نسخته ما نصه  
وترجم يعني الربع  
بعد ترجمة السائبة  
عقب الخلاف في  
الذنوب في غير طاعة  
الله الخلاف في الحبس  
الغزاه كتبه معجمه

يعدي بعينه فالصدقة متسقة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعة له فيها يوم يخرجها إليه وإذا  
انضخت عادت في ملك صاحبها كما كانت قبل تصديقها ولو تصدق بدار صدقة محرمة على رجل بعينه  
أو قوم بأعيانهم ولم يسلبها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضض المصدق بها عليه أو ألقوم  
المصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحالها أبدا وردنا على أقرب الناس بالرجل الذي صدق  
بها يوم ترجع الصدقة أنما تصير غير راجعة موروثة أو أحد ما وصفنا أو ما كان في معنى وأما من ضاعها إذا  
تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لا مالاً لمنفعة لأنه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غير مالك منفعة  
لأنها لا تملك منفعة نفسها كملك العبد منفعة نفسه بالعتق ولا يزول عنها الملك إلا إلى مالك منفعة فيها أما إذا  
لم يقل في صدقة محرمة أو بعض ما قلنا مما هو في معنى يخرجها من شرط المصدق فالصدقة كالهباء تلك  
بما تملكه الأموال غير المحرمة وكأمرى أو غيرها من العطايا وسواء في الصدقات المحرمة يوم تصدق بها  
إلى مالك تلك منفعة تسلبت بعده أو لم تسلب أو فعت إلى غيره المصدق أو لم تدفع لك ذلك يحرم بيعها بكل  
حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمة من أرض ودار وغيرهما على ما شرط  
المصدق لمن تصدق بها عليه من منفعتها فإن شرط أن لبعضهم على بعض الأثرية بالتقدمة أو لا بد من  
المنفعة فذلك على ما شرط فإن شرطها عليهم بأسانهم وأناسهم فسواء كانوا أغنياء وفقراء فإن قال على  
الأجور منهم فالأجور كانت على ما شرط لا يعدي بها شرطه وإن شرطها على جماعة رجال وساد فخرج  
النساء عنها إذا تزوجن ورجعن إليها بالفراق وموت الأزواج كانت على ما شرط وكذلك إن شرط بأن  
يخرج الرجال منها بالفسق ويدخلوا عذرا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقراء أو يخرجوا غنياء عن البلد  
الذي به الصدقة ويدخلوا عذرا أو كيفما شرط أن يكون ذلك كان إذا بقي لمنفعة مالك سوى من أخرجها منها

### (١) (الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات)

﴿قال الشافعي رحمه الله﴾ وإنما في بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا يجوز بحل قال وقال  
شرح جاء محمد صلى الله عليه وسلم بإطلاق الحبس قال وقال شرح لأحبس عن فرائض الله تعالى  
﴿قال الشافعي﴾ والحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بإطلاقها والله أعلم ما وصفنا من البيرة  
والوصيلة والحام والسائبة أن كانت من الهائم فإن قال قائل ما لعل ما وصفنا من البيرة والسائبة والوصيلة  
دارا على ولد ولا في بسبيل الله ولا على مساكين وحسبهم كانت ما وصفنا من البيرة والسائبة والوصيلة  
والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بإطلاقها والله أعلم وكان ينبغي كتاب الله عز وجل الحلالها  
فإن قال قائل فهو محتمل ما وصفنا ويحتمل الإطلاق كل حبس فهل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور  
والأموال خارجة من الحبس المطلقة قبل نعم أخبرنا شافعي عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى أصيب ما لم أصب مثله قط وقد أدت أن أتقرب إلى الله  
عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أمه وسلم ثمرة ﴿قال الشافعي﴾ وبجة الذي أبطل  
الصدقات الموقوفات أن شرطها قال لأحبس عن فرائض الله تعالى لا جمعة فيها عذرا ولا عنه لأنه بقول قول  
شرح على الأنفرد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فإن قال وكيف  
قبل إنما أجزأ الصدقات الموقوفات إذا كان المصدق بها محبها فأرغم من المال فإن كان مريضاً لم يخرجها  
الأمين التلث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحد من الخليلين حبس عن فرائض الله تعالى فإن قال  
قائل وإذا حبسها محبها مات لم تورث عنه قيل فهو أخرجها وهو مالك الجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له  
أن يخرجها لأكبر من هذا عندنا وعندك أرايت لو وهبنا لأجنبي أو أباها ما يخرجها أبداً لا يجوز أن قال نعم قيل  
فإذا قل مات تورث عنه فإن قال لا قبل فهذا أفر من فرائض الله تعالى فإن قال لا لأنه أعطى وهو عليك



وقبل وقوع فرائض الله تعالى قبل وهكذا الصدقة تصدق بها صحيحا قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك لأحسن عن فرائض الله تعالى بحال لأنه فعله قبل أن تكون فرائض الله في الميراث لأن الفرائض إنما تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) وجه الذي صار اليه من أبطال الصدقات أن قال إنها في معنى الجعرة والوصلة والحام لا من سدها أخرجهما من ملكه إلى غيره مالك فله قد أخرجهما إلى مالك علك منفعتهما بامر حله الله تعالى وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم والجعرة والوصلة والحام لم يخرج رقبته ولا منفعته إلى مالك فهو ممتان فكيف تقبض أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول هذا القول يزعم أن الرجل إذا تصدق بمجعله جائز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى فيه فإذا قبله فهل أخرجه إلى مالك علك منه ما كان ملكه علك قال لا ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه حجة بخلاف السنة إلا ما أجاز به في المسجد المأبوس فيه سنة ورفض الدور والأرضين وفي الأرض سنة كان مجموعا فان قال قائل أجزأ الأرضين والدور لأن في الأرض سنة والدور مثلها لأنها أرضون تغسل وأرد المساجد أن أولى أن يكون قوله مقبولا ممن رد الدور والأرضين وأجاز المساجد فتحوز في المساجد إلى أن قال لا يبرئ رجل في داره مسجد فأخرج له ما يؤمن الناس أن يصادفوه كان حبيبا وقفا هو لم يتكلم وقفه ولا بحسبه وجعل الله الصلاة كالكلام بحسبه وقفه (قال الشافعي) فعاب هذا القول عليه صاحباه واحداً عليه عباد كانوا أكثر منه وقالوا هذا أهل صدقات المسلمين في القديم والحديث أشهر من أن ينبغي أن يجعلها على ما أجازوا الصدقات المحرمات في الدور والأرضين على ما أجازها عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فيها فقال بأحسن قول فقال يجوز الصدقات المحرمات إذا تكلم بها صاحبها قبضت أو لم تقبض وذلك لأننا إنما أجزأنا ما علمنا كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وغيرهم ولو صدقاتهم حتى ماؤا فلا يجوز أن نخالفهم في أن لا نجيزها المقبوضة وهم قد أجازوها غير مقبوضة بالكل من بها فتوافقه في إباحتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال (قال الشافعي) أخرجه في غير واحد من آل عمر وأبو علي أن عمر ولي صدقة حتى مات وجعلها بعده إلى حفصة وولي على صدقة حتى مات ووليها بعده الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الأنصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل عمر أرضه ويحبس أصلها دليل على أنه رأى ما صنع جازأه هذا من بلا قبض جازأه ولم يأمره أن يخرج عمر من ملكه إلى غيره إذا حبسه ولم يصادر الصدقات مبدأة في الإسلام لا مثيل لها قبله عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فلم يكن فيما أمره إذا حبس أصله وسبل عمرتها أن يخرجها إلى أحد يجوز زهاده دلالة على أن الصدقة تتم بأن يحبس أصلها ويسبل عمرتها دون وال بلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا السرايل أن يصدوم ويستظل ويحبس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة (قال الشافعي) ونالنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا يجوز حتى يخرجها المتصدق بها إلى من يجوز زهاعليه والوجه عليه ما وصفا وغيره من اقتراف الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه إلى أن لا يتم الاقبض

### ( وثيقة في الحبس ) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي إملاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان القلاني في محض من شبه وعقله وجواز أمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بداري التي بالسلطان من مصر في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار ينتهي إلى هذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجميع أرض هذه الدار وعمرتها من الخشب والبناء والأبواب وغير ذلك من عمرتها وطرقها وما سبل ما منها

حقوقا وجعلت بحرمها  
لام امرأتك ولا بنتها  
تأفروا ما وجعل الزنا  
نقمة في الدنيا بالحد  
وفي الآخرة بالنار إلا  
أن يعفو أو تقبض  
الحرام الذي هو نقمة  
على الحلال الذي هو  
نعمة وقلت له فلو قال لك  
قائل وحدت المطفئة  
ثلاثا فاعجل بجماع زوج  
فأطعها بالزنا لانه جماع  
كجماع كما حرم به  
الحلال لانه جماع وجماع  
قال اذا خطي لان الله  
تعالى أحلها بأصاية  
زوج قبيل وكذلك  
ما حرم الله تعالى في كلبه  
بشكاك زوج وأصاية  
زوج قال أفكيكون  
شيئ يحرمه الحلال ولا  
يحرمه الحرام فأقول  
به قلت نعم شكاك أربها  
فيحرم عليه أن يشك  
من النساء خامسة

(١) قال السراج البصري  
في نسخته هذا وثيقة  
مذكورة عقب أبواب  
العقبي ترجم عليها في  
وضع الصدقات اهـ

وارفها و امر بقصها و اكل قليل و كثير هو فيها و منها و اكل حق هو لها داخل فيها و اخرج منها و حسبها صدقة مسبة لوجه الله و طلب ثوابه لا مشوية فيها و لا رجعة حسابا حرة لا تباع و لا تورث و لا تهب حق يرث الله الارض و من عليها و هو خير الوارثين و اخرجت من ملكي و دفعتها الى فلان بن فلان يلها بنفسه و غيره من تصدقت بها عليا على ما شرطت و سميت في كتابي هذا و شرطت في فقه ابي تصدقت بها على ولي الصلي و كرههم و اناهم من كان منهم حيا اليوم أو حدث بعد اليوم و جعلتهم فيها و اذ كرههم و اناهم صغيرهم و كبيرهم شرعا في سكنها و غلبا لا يقدم واحد منهم على صاحبه ما لم تتزوج بناتي فإذا تزوجت واحدة منهن و باتت الى زوجها انقطع عنها مادامت عند زوج و صار بين الباقي من أهل صدقي كإني من صدقي يكونون فيها شرعا ما كانت عند زوج فإذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن تتزوج و كل ما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط يخرج من صدقي ما كتمت و يعود حقها فيها مطلقا أو يتاعنها لا يخرج واحدة منهن من صدقي الا بزواج و كل من مات من ولي الصلي و كرههم و اناهم يرجع حقه على الباقي معهم و ولي الصلي فإذا انقضت و ولي الصلي فلم يبق منهم واحد كانت هذه الصدقة حسابا على ولد ولي الذي كور لصلبي و ليس لولد البنات من غير ولي شيء ثم كان ولد ولي الذي كور من الأناث و الذي كور في صدقي هذه على مثل ما كان عليه و ولي الصلي الذي كور و الأناث في المراء منهم من صدقي بالزواج و ورد اليها بموت الزوج و طلاقه و كل من حدث من ولي الذي كور من الأناث و الذي كور فهو داخل في صدقي مع ولد ولي و كل من مات منهم يرجع حقه على الباقي معه على ما يبق من ولد ولي أحد فإذا بقي من ولد ولي لصلبي أحد كانت هذه الصدقة على هذا الشرط على ولد ولي الذي كور الذين الى عودتهم يخرج منها الأمراء بالزواج و ورد اليها بموت و فراقه و يدخل عليهم من حدث أبدا من ولد ولي و ولي الذي لا يدخل قرن من الى عودته من ولد ولي ما تنسأ لوالى القرن الذين هم بعد الى منهم ما بقي من ذلك القرن أحد و لا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين الى عودتنا نسأهم الا أن يكون من ولد بناتي من هو من ولد ولي الذي كور الذين الى عودته فيدخل مع القرن الذين عليهم صدقي لولادى اباه من قبل أبيه لا من قبل أمه ثم هكذا صدقي أبدا على من بقي من ولد ولي الذين الى عودتي نسأهم و ان نسأوا أو تناسأوا حتى يكون بيني و بينهم مائة أب أو أكثر ما بقي أحد الى عودته فهذه الدار حبس صدقة لا تباع و لا تهب لوجه الله تعالى على ذوى رضى المحتاجين من قبل أبى و أمى يكونون فيها شرعا سواء كرههم و اناهم و الاقرب الى منهم و الا بعدى فإذا انقضوا و لم يبق منهم أحد فهذه الدار حبس على موالى الذين آتعت عليهم و أنعم عليهم ما بقي بالعتاق لهم و ولادهم و أولاد أولادهم ما تنسأ لولاد كرههم و اناهم صغيرهم و كبيرهم من بعد الى و الى أبائى نسأهم بالولاء و نسأهم الى من صار مولاى و لا نسأهم سواء فإذا انقضوا فإني نسأهم أحد فهذه الدار حبس صدقة لوجه الله تعالى على من عجزها من غزاة المسلمين و أبناء السبيل و على الفقراء و المساكين من جيران هذه الدار و غيرهم من أهل القسطا و أبناء السبيل و المارتمن كما و احيى يرث الله الارض و من عليها و يلى هذه الدار ابني فلان بن فلان الذى و ائسبه في حياتي و بعد موتى ما كان قويا على ولايتها أمينا عليها بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غسلة ان كانت لها و العدل في قسمها و فى اسكان من أراد السكن من أهل صدقي بقدر حقه فان تغيرت حال فلان بن فلان ابني نصف عن ولايتها أو قلها أمانة ففي اولها من ولي أفضلهم بنا و أمانة على الشروط التى شرطت على ابني فلان و يلها ما قوى و ادى الأمانة فإذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولايته فيها و تنتقل الولاية عنه الى غير من أهل القوة و الأمانة من ولي ثم كل قرن صارت هذه الصدقة الى اولها من ذلك القرن أفضلهم قوة و أمانة و بن تغيرت حاله من ولها بضعف أو قلها أمانة نقلت ولايتها عنه الى أفضل من عليه صدقي قوة و أمانة وهكذا كل قرن صارت صدقي هذه الى اولها من أفضلهم بنا و أمانة على مثل ما شرطت على ولي ما بقي

أفصحهم عدل - إذا زنى بأربع شيء من النساء قال لا يتعنه الحرام ما يتعنه الحلال (قال) وقد ترد فتعسر على زوجها قلت نعم وعلى جميع الخلق وأقتلها وأجعل مالها فية (قال) فقد أوجدتكم الحرام يحرم الحلال قلت أما في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء فلا (قال) المرنى رحمه الله تركت ذلك لكرمه وأنه ليس بشئ

(نكاح حرائر أهل الكتاب و أماتهم و أماء المسلمين من الجامع و من كتاب ما يحرم الجمع بينه و غيره ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله و أهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم اليهود و النصارى دون المجوس و الصابون و السامرة من اليهود و النصارى الآن يعلم أنهم

منهم أحد ثم من صارت إليه هذه الدار من قرابتي أو موالتي ولها بمن صارت إليه أفضلهم ديناً وأمانة ما كان في القرن الذي تصير إليهم هذه الصدقة ذوقوه وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذوقوه وأمانة ولتي فاذي المسلمين صدقتي هذمتي يجعل ولايتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس إلي رحماً ما كان ذلك فيهم فإن لم يكن ذلك فيهم من موالتي وموالي الذين أنعمت عليهم فإن لم يكن ذلك فيهم فرجل يختاره إلما كم من المسلمين فإن حدث من ولدي أو من ولدي أو من موالتي رجل له قوة وأمانة نزعها إلما كم من ذي من ولده من قبله وردها إلي من كان قوياً وأميناً عني سميت وعلى كل وال يلها أن يصير ما هو من هذه الدار ويصلح ما خاف فساد منها ويفتح فيها من الأبواب ويصلح منها ما فيه الصلاح لها والمستزاد في غاتها وسكنها بما يجتمع من غلة هذه الدار ثم يفرق ما بقي منه علي من هذه الغلة سواء بينهم علي ما شرطت لهم وليس لوالي من ولاد المسلمين أن يخرجهم من يدي من وليته إياها ما كان قوياً وأميناً عليها ولا من يدي أحد من القرن الذي تصير إليهم ما كان فيهم من يستوجب ولايتها بالقوة والأمانة ولا يولي غيرهم وهو يجحد فيهم من يستوجب الولاية شهد علي أقرار فلان بن فلان فلان بن فلان ومن شهد

### (كتاب الهبة)

#### (ورجم في اختلاف مالاً والشافعي باب القضاء في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي القطفان ابن طر بن المري عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة زعم وأعلى وجهه صدقة قاله لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه أنما أراد به الثواب فهو علي هبته يرجع فيها إن لم يرض منها وقال مالك إن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب للثواب بزيادة ونقصان فإن علي الموهوب له أن يعطي الواهب فيها يوم قبضها فقلت للشافعي فأنقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عمر في الهبة وأدانها إن الواهب علي هبته إن لم يرض منها إن الواهب أخبر حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضاعها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كل رجل يبيع الشيء فيه الجارية أو أمة فزيد عند المشتري فاختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وإن زاد العبد للبيع أو الأمة المبيعة فكثرت زيادته ومذهبه خلاف ما روى عن عمر بن الخطاب

#### (وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا وهب المرء زوجة هبة أو تصدقت أو كره له من مهرها ثم قالت أكرهني وجاءت علي ذلك بينتة فإن أباحت في ذلك يقول لأقبل بينها وأمضي عليها ما قطعت من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول لأقبل بينها علي ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة علي زوجها بشيء أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت بينة أنه أكرهها علي ذلك والزوج في موضع القهر للرأه أبطل ذلك عنها كله وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فيها بناء أو عظم الثففة أو كانت جارية صغيرة فأصلها أو صنعها حتى ثبت وأدركت فإن أباحت في ذلك يقول لأرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً الأثرى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبه شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولد أكل الواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله في الولد (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل للرجل جارية بقاؤا ذرا فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس الواهب الذي ذكر أنه وهب الثواب ولم يشترط ذلك

يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويجزمون فيصرون كالجوس وإن كانوا مجامعونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يجزمون فإذا شكها فهي كالسلة فيها لها وعليها إلا أنهم لا يتأولون والحد في قذفها التعزير ويجزها علي الفصل من الحيف والجناية والتظلف بالاستعداد وأخذ الألفاظ ويعنيها من الكنيسة والتزوج إلي الأعياد كما يمنع المسئلة من اتين المساجد ويعنيها من شرب الخمر وأكل الخنزير وإذا كان يتقذبه ومن أكل ما حبل إذا تأذى برحمه

وإن ارتدت إلى مجوسية أو إلى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلي الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انتفاء العدة فهو علي النكاح وإن انتقض قبل أن يرجع فقد انتقضت العصمة

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا صدق المرأة جارية فزادت في بدنها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فالأمر أن الباني اغني ما عاك فلا يكون له أن يطل ساعه ولا يهدمه ويقال له إن أعطيت قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة بيني فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كالأمر صدقها دارا فبتم أن يرجع بنصفها لانه مبدأ كرقبة منه غير مبني ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوب له لانه حدث في ملكه بائن منها كباينة الخراج والخدمة لها كالأمر ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية إن أراد ذلك وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه صغير وهو في عماله فإن أباحتها كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عماله أبيه وإن كان قد أدرك هذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لأمرأته (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عماله فإن كان الابن بالغاً تمكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عماله أو لم يكن كذلك وروى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا أصغاراً فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تم إلا قبض المعطي وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبضاه جميعا فإن أباحتها كان يقول لا يجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منها حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب إنسان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم وأطعما أو ثيابا أو عدا لا تقسم فقبضاه جميعا فالهبة جائزة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب إنسان دارا بينهما قسمهما أولا لا تقسم أو عبد الرجل وقبض جازت الهبة وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه فإن أباحتها كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا يجوز بيعها يأخذ ومن حتمته في ذلك أنه قال لا يجوز الهبة المقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدارا عشرين وسقما نخله بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة إنك لم تكن قبضته وإنما هو مال الوارث فصار بين الورثة لأنهم لم تكن قبضته وكان أراهم يقول لا يجوز الهبة المقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي حنيفة ولا تنفذ الهبة لأنها كانت لثنين وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يد الموهوب له ولا وكل معه فها أو سلها بهما نخل بينه وبينها حتى يكون لاحد دونها هو ولا وكل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا وهب للرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عرضها بعد ذلك منها عوضا وقبضه الواهب فإن أباحتها رجع الله كان يقول ذلك جائزا ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء (١) وبأخذ الشفع بالشفعة بقية العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل شقصا من دار قبضه ثم عرضها للموهوب له شيفا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبتها للثواب كان فيها شفعة وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب إن لم يتعوط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهي ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من قبل

لانه يصلح أن يتبدى  
نكاحها

(باب الاستطاعة  
للزواج وغيرها الاستطاعة)

قال الله تعالى ومن لم  
يستطع منكم طولا أن  
يتكح المصنات  
المؤمنات فما ملكت  
أعانهن فمن فنانكم  
المؤمنات وفي ذلك دليل  
أنه أراد الأحرار لأن المأث  
لهم ولا يحل من الإماء إلا  
مسلة ولا تحلل حتى  
يجتمع شرطان أن لا يجد  
طسول حرة ويخاف  
العتق إن لم يسكنها  
والعتق الزنا واجب بان  
جابر بن عبد الله قال  
من وجد صدق امرأة  
فلا يتزوج أمة قال طالس  
لا يحل نكاح الحر الأمة  
وهو يحد صدق الحره  
وقال عمرو بن دينار لا يحل  
نكاح الإماء اليوم لأنه  
يجد طولاً إلى الحره

(١) قوله وبأخذ الشفع  
الخ لعل قبل ذلك سقطا  
والاصل وكان ابن أبي  
ليلى يقول هو بمنزلة الشراء  
وبأخذ الشفع الخ  
فتأمل وحرر كتبه مصححه

أنه استرط عوضا مجحولا واذا وهب الغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وذهب وهو معني قول الشافعي واذا وهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطل لا تجوز وه يأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) واذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب لم يكن له الموهوب له شيء وكانت الهبة للورثة الحجاب بن أرطاة عن عطاء بن أديراح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة الا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال الصدقة اذا علمت جازت والهبة لا تجوز الا المقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس للواهب أن يرجع في الهبة اذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في العري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعمر عمرى ولعبته فقال هي التي يعطاها لارتجع إلى الذي أعطها فقلت ما أبلغ في ذلك قال السنة الثامنة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أعمر عمرى ولعبته فأنها التي يعطاها لارتجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المزايا (قال الشافعي) وبهذا أخذوا يأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة وقدرى هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقلت للشافعي فابن حنيفة هذا فقال تخالفونه وأنت زوونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان محتسبه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحول الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس الا وهم على شر وطعم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أبلغه القاسم في العري شيء وما أخبره الا أن الناس على شر وطعم فان ذهب ذهاب إلى أن يقول العري من المال والشرط فيها ما شرط بشرط الناس في أموالهم شر وطلا تجوز لهم فان قال قائل وما هي قبل الرجل يشتري العبد على أن يعطه والوالء للبايع فيعتقه فهو حر والوالء لغتق والشرط باطل فان قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا السنة تدل على إبطال الشرط في العري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتموها مع أن قول القاسم رحمه الله لو كان قصده قصد العري فقال انهم على شر وطعم فيها لم يكن في هذا ما يرد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا الا يخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادق فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح من روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده فديك فيهم أن لا يكونوا اسموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا تعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجاعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجاهلون النبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبدان جهة الرأي ولا يجتمعون الا من جهة السنة فقل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة تقوم فقال لاهلها شأنكم بها فرأى الناس أنها تطلقه وأنت تزعمونها ثلاث واذا قبل لكم لا تقولون قول القاسم والناس انها تطلقه قلتم لا تدري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فقلتم لم يكن قول القاسم رأى الناس جهة عليكم في رأى أنفسكم ليعلم أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهة أبعد ولئن كان جهة لقد أخطأتم بخلافكم ايادىكم وانما الحفظ عن ابن عمرى

(قال الشافعي)

فان عقد نكاح حرة

وأمة معا قبل ثبت

نكاح الحرة وينسخ

نكاح الأمة وقبل

ينسخان معا وقال

في القديم نكاح الحرة

جائز وكذلك لزواج

معا أخيه من الرضاع

كانها لم تكن (قال

الربيع) رحمه الله هذا

أقرب وأصح في أصل

قوله لان النكاح

يقوم بنفسه ولا يفسد

بغيره فهي في معنى من

زوجها وقبض طامعها

من خريد بنار فالتكاح

وحده ثابت والقسط

والخمر والمهر فاسدان ولو

زوجها ثم أيسر لم

يقضه ما بعده

وحاجتي من لا يفسخ

نكاح ماء غير المسلمات

فقال لما أحل الله

بينهما ولا نفقة لهما لانهما

مأنة نفسا بالردة

وان اردت من نصرانية

الي يهودية أو من يهودية

الي نصرانية لم تحرم

العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار وجد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر ف جاء رجل من أهل البادية فقال اني وهبت لابني هذا ناقة حذاته وانها تانحت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني تصدقت عليها قال ذلك ابدل منها (أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول (يغني كبرت واضطربت) (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارفاضي بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر بن عبد الله عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمري للوارث (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عمر ولا تزويج من أعرشنا أو أرقبه فهو سبيل المراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شرحبيل بن معاذ قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا أعطي ما أأمنه ثم قضيت فقال شرحبيل ما قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى للمنفذ أربعين سنة قال من أعرشنا حياه فهو لورثه أدامات (قال الشافعي) فتكون ما وصفت من العمري مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعمر بن الزبير وهكذا عندكم كل بعد النبي صلى الله عليه وسلم اتهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم معنى في رجل قال لامة قوم شاكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه براكهم وما روى القاسم عن الناس

(وفي بعض النسخ مما ينسب للام (في العمري))

(قال الشافعي) وهو يروى عن ربيعة اذ ترك حديث العمري أنه ينجح بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها الغلط فاذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أعر عمره وله عقبه فهي التي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعي) وقد أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعرشنا فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جابر بن عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال العمري للوارث (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر ف جاء أعرابي فقال اني أعطيت بعض بني ناقة حياه قال عمرو في الحديث وانها تانحت وقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضربت فقال هي له حياته وموته قال فاني تصدقت بها عليه قال فذلك ابدل منها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن سيرين أن شرحبيل بن معاذ قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا أعطي ما أأمنه فقال ما أأمنه ثم قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى للمنفذ أربعين سنة قال من أعرشنا حياه فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وعبد الوهاب فهو لورثه أدامات (قال الشافعي) فترك هذا وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وجابر بن عبد الله ومن وجوده ثابت بن زيد بن ثابت ويغني به جابر بالمدينة ويغني به ابن عمر ويغني به عوام أهل البلدان لا أعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعي والقاسم رحمه الله لم يجبه في العمري بشيئا أخبره أنه انما أدرك الناس على شروطهم ولم يقل له ان العمري من تلك الشروط التي أدركها الناس عليها ويجوز أن لا يكون القاسم سمع الحديث ولو جمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من يذهب بمذهبه لو كان القاسم قال هذا في العمري أيضا فعارضه معارض بأن يقول أنا في رجل قال لامة قوم شاكم بها فرأى

تعالى نكاح الحسرة  
المسألة دل على نكاح  
الامة قلت قد رحم الله  
تعالى الميتة واستثنى  
احلالها للضرر فهل  
تحل لغيره ضرر واستثنى  
من تحريم المشركات  
احلال حرار أهل الكتاب  
فهل يجوز حرار غير  
أهل الكتاب فلا تحل  
امأؤهم وامأؤهم غير  
حرارهم واشترط في اماء  
المسلمين فلا يجوز له  
الا بالشرط وقتله لم  
لا أحل الأم كالميتة  
ومر منها بالخشول  
كالميتة (قال) لان  
الامهية والشرط في  
الزبيبة (قلت)  
فهكذا انقضى التحريم  
في المشركات والشرط  
في التحليل في الحرار  
واماء المؤمنات (قال)  
والعبد كالحرة في أن  
لا يحل له نكاح أمة  
كتاتبة أو أي صف حل  
نكاح حرارهم حل  
وطه امأؤهم بالملك وما  
حرم نكاح حرارهم  
حرم وطه امأؤهم بالملك  
(١) قوله أضنت الخ قال  
في النهاية هكذا روى  
والصواب ضنت أي  
كثرا ولادها اه فتأمل  
كتبه

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفتنا روى من وجوه يسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل الحفظ بالغلط فقبل ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز قلنا ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم ألق أن يكون لازماً لأهل دين الله وأما قال القاسم أدركت الناس ولست أعرف الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس إلا الناس الذين أدركت أئمة بلزمه قوله لم أقدر روى يحيى بن زبدة عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليدة تقوم فقال لأهلها شأركمها فأرى الناس أنها تطليقة وهو بقي رأى نفسه أنها ثلاث تطليقات فإن قال في هذه لأعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم جاز لغيره أن يقول لأعرف الناس الذين روى هذا عنهم في الشروط وإن كان يقول إن القاسم لا يقول الناس إلا الأئمة الذين يلزمه قولهم فقد ترك قول القاسم رأى نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

### (كتاب القطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القطة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال في ضالة الغنم إذا وجدت في موضع مهلكة فهي لك فكلها وإذا جاء صاحبها فأغرمها له وقال في المال يعصره ستة ثمانية كل ما شاء فإن جاء صاحبه غرمه وقال يعصرها ستة ثمانية كل ما سوا كان أو مصران شاء إلا أني لأرى له أن يخطبها بغيره ولا يكسرها حتى يشهد على عددها ووزنها ونظرها وعقاصها ووكائنها حتى جاء صاحبها غرمها وإن مات كانت سدناً على من ماله ولا يكون عليه في الشاة يجرد بها بالمهلكة تعريف أن أحب أن يأكلها فهي له ومتى لم يأت صاحبها غرمها وليس ذلك في ضالة الإبل ولا البقر لأنهم يدفعان عن أنفسهم وإنما كان ذلك في ضالة الغنم والمال لأنهم لا يدفعان عن أنفسهم ولا يعيšan والشاة يأخذها من أرادها وتلف لا تمتنع من السبع إلا أن يكون معها من يحميها والبقر والبقر يردان المياه وإن تبعاعدت ويعيšan أكثر عمرها بل أراهم فليس له أن يعرض لأحد منها أو البقر في أساعلى الإبل (قال الشافعي) وإن وجد رجل شاة ضالة في العراء فأكلها ثم جاء صاحبها قال بغرمه أخلاف مالك (قال الشافعي) ابن عمر له أن لا يكون سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القطة ولو لم يسمعه أنبغى أن يقول لا يأكلها كما قال ابن عمر أنبغى أن يقتله أن يأخذها وينبغي للعالم أن ينظر فإن كان لا أخذها ثقة أمره بتعريضها وأشهد شهوداً على عددها وعقاصها ووكائنها وأمره أن يوقفها في يده إلى أن يأتيها فبأخذها وإن لم يكن ثقة في ماله وأمانته أخرجهما من يده إلى من يعف عن الأموال لا يفر بها وأمره بتعريضها لا يجوز لأحد ترك لقطه وجدها إذا كان من أهل الأمانة ولو وجدها فأخذها ثم أراد تركها لم يكن ذلك له وهذا في كل ما سوى المشاة فاما المشاة فأنها تحرق بأنفسها وهي مخالفة لها وإذا وجد رجل فأراد بيعها رده على صاحبه فلا بأس بأخذه وإن كان أنما يأخذها كله فلا هو وطام وإن كان للسلطان حي ولم يكن على صاحب الضوال مؤنة تتركه في رقاب الضوال صنع كاصنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركها في الحصى حتى يأتي صاحبها وما تناخت فحولها الكهاؤ يشهد على تناجها كما يشهد على الأيمن يجدها ويوسم تناجها ويوسم أمهاتها وإن لم يكن للسلطان حي وكان يستأجر عليها فكانت الاجرة تملك في رقابها غراماً يأتى بصنع كاصنع عثمان ابن عفان إلا في كل ما عرف أن صاحبه قريب بأن يعرف بعير رجل بعينه فيجسه أو يعرف وسم قوم بأعيانهم حبسها لهم اليوم واليومين والثلاثة ونحو ذلك

### (القطة الكبيرة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل القطة عمداً وروحه

ولا أكره نكاح نسبه  
أهل الحرب إلا لا يفتن  
عن دينه أو يسوق ولده

(باب التعريض  
بخطبة من الجامع من  
كتاب التعريض بالخطبة  
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله كتاب الله تعالى يدل على أن التعريض في العدة مائر عا وقع عليه اسم التعريض وقد ذكر (١) القسم بضعة والتعريض كثير وهو خلاف التعريض وهو تعريض الرجل للسرقة بما يدلها على إرادة خطبتها بغير صريح ونحوه تشمل ذلك والقرآن كالدليل إذ أباح التعريض والتعريض عند أهل العلم جازر سراً وعلاوية على أن السر الذي يخفى عنه أو الجامع قال امرؤ

(١) قوله بالهائش وقد ذكر القسم بضعة كذا بالأصل الذي يديننا ولعل القطة القسم محرراً عن الأم أو عن الشافعي وسمعه

القبس

الازعجت بسبابة القوم

أنتي

كبرت وأن لا يحسن

السرا مناني

كذبت أقصد أصبي عن

المراء عرسه

وأمنع عرسى ابن يز

بها الخلال

(باب التهي أن خطب

الرجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا مالك بن أنس

عن نافع عن ابن عمر أن

التي صلى الله عليه وسلم

قال لا يخطب أحدكم

على خطبة أخيه وقال

عليه الصلاة والسلام

لقاطمة بنت قيس إذا

حلفت فأذني قالت فلما

حلفت أخبرته أن

معصوية وأباجهم

خطاني فقال أمامعوية

فصعلوك لا مال له وأما

أبوهم فلا يصح عساه

عن عائشة أتكلم

أسامة فدل خطبته

على خطبتهما أنها

خلاف الذي نهى عنه

أن يخطب على خطبة

أخيه إذا كانت قد

ما يحمل ويحول فإذا انقطعت الرجل لقطعة قلت أو كثرت عرفه هاتنة ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق  
ومواضع العامة ويكون أكثر من يهه أياها في الجماعة التي أصابها فها يعرف غناصها وركاها وعددها  
ووزنها وحليتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها والأهلى له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غرمها  
وإن لم يأت فقهى مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها وانلقت حتى أوسيت فهو غرم من الغرماء  
يخص الغرماء فإن جاء وسعته فاقته بعنفه فهى له دون الغرماء والورثة وأقرب المنلقت إذا عرف رجل  
العفاص والوكاء والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع بالطلان بعطيه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم  
عليها كاتقوم على الحقوق فإن ادعاهوا واحدا أو اثنين أو ثلاثة فواء لا يجبر على دفعها اليهم الابينة بقيومها  
عليه لانه قد يصيب الصفة بان المنلقت وصفها ويصيب الصفة بان المنلقت عنه قد وصفها فليس لأصانته  
الصفة معنى يستحق به أحد شيئا في الحكم وإنا قوله اعرف غناصها وركاها والله أعلم أن تؤدى غناصها  
ووكاها مع ما تؤدى منها ولتعلم إذا وضعت في مالها أنها لقطعة دون ماله ويحتمل أن يكون يستدل على  
صدق العترف وهذا الظاهر إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابينة على المدي فها مدمع رأيت لو  
أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأصابوا صفتها لأننا أن نعطهم أياها يكونون شركاء فيها ولو كانوا الله أو ألفين  
ونحن نعلم أن كلهم كاذب الا واحدا بغير عنه ولعل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئا ولا  
تحتاج إذا انلقت أن تأتيها اماما ولا قاضيا (قال الشافعي) فإذا أرا المنلقت أن يرا من فها ان اللقطة  
ويدفعها الى من اعترفها فليعمل ذلك بأمرها كما لم يأن دفعها بغير أمرها كما حكم ثجاء رجل فأقام عليه  
البينة ضمن قال وإذا كان في يد رجل العبد الابن أو الصالة من الضوال بخا سيدة فقتل اللقطة ليس عليه  
أن يدفعه الابينة بقيومها فإذا دفعه بينة يقيمها غده كان الاحتياط له أن لا يدفعه الا بأمر الحاكم مثلا  
يقيم عليه غيره بينة فضمن لانه إذا دفعه بينة تقوم عنده فقد عكن أن تكون البينة غرابة ولا يقيم آخر  
بينة غرابة فيكون أولى وقد تمت البينة ويدعى هو أنه دفعه بينة فلا يقبل قوله غرابة الذي قبض منه إذا  
أقره بيمينته القاضى للمحقق الآخر رجوع هذا على المستحق الأول لأن يكون أقر أنه فلا يرجع عليه  
وإذا أقام رجل شاهد على اللقطة أو ضالة الخلف مع شاهده وأخذها أقام عليه بينة لان هذا مال وإذا أقام  
الرجل بكة بينة على عبد ووصف البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يبع ولم يهب ولم يعل به باع  
ولا وهب وحلف العبد كتب الحاكم بيمينته الى قاضى بدعيه مكة فوافقت الصفة صفة العبد الذي  
في يده لم يكن للقاضى أن يدفعه اليه بالصفة ولا يقبل إلا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه  
بعينه ولكن إن شاء الذي عليه بينة أن يسأل القاضى أن يجعل هذا العبد ضالافيه عه فبين برديو بأمر  
من يشتره بيمينته من الذي اشتراه (قال الشافعي) وإذا أقام عليه البينة بكة بعينه أرا القاضى لذي  
اشتراه من الثمن براء رب العبد ويرد عليه الثمن إن كان قرضه منه وقد قبل يحن في رقة هذا العبد وضنه  
الذي استحقه بالصفة فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويقض عنه الضمان وإن لم يثبت عليه الشهود رد وإن  
هلك فيما بين ذلك كان له ضامنا وهذا يدخله أن يقبل القاضى ضمن ويسمعه به فيكون القاضى أنلقه ويدخله  
أن يستحقه به وهو غائب فإن قضى على الذي دفعه اليه بإجازته في غيبته قضى عليه باجره لم يغصب ولم  
يسأجر وإن أبطل عنه كان قد منع هذا حقه بغير استحقاقه ويدخله أن يكون جارية فارهة لعلها  
أم وللرجل فيخلى بينها وبين رجل يغيب عليها ولا يجوز في الا قول الاول (قال الشافعي) وإذا اعترف  
الرجل الدابة في يد رجل فأقام رجل عليها بينة أنها له قضى له القاضى بها فإن ادعى الذي هي في يده أنه  
اشتراه من رجل غائب لم يحبس الدابة عن المقتضى له بها ولم يبعث بها الى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريبا



أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الأضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما

(باب نكاح المشرقة ومن أسلم وعنده أكثر من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الثقة

أحسبه اسمعيل بن ابراهيم عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلمة وعنده عشرين نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعا فارق سائرهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده أختان اخترت بما شئت وفارق الأخرى وقال النوفلي بن معوية وعنده خمس فارق واحدة وأسلمك أربعا قال ففسدت إلى أقدمهن ففارقها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول ولا أبالي أن كنت في عقد ٣٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

عبدك ممن يجوز أن

يتبدل نكاحها في

الاسلام ما لم تنقض

العقد قبل اجتماع

السلامة لأن أبا عبد الله

وحكيم بن خزام أسلما

قبل ثم أملت امرأتهما

فأسقطت كل واحدة

منهما ما لم يزوجها

بالنكاح الأول وأملت

امرأتهما فوان أمرأتهما

عكرمة ثم أسلفا فاستقنا

بالنكاح الأول وذلك

قبل انقضاء العدة قال

الشافعي) فان أسلم

وقد نكح أمثلا بينهما

فدخل بها لم تحلل له

واحدة منهما أبدا ولم

يكن دخل بها قلنا أسلم

أيهما شئت وفارق

الأخرى وقال في موضع

آخر عبد الله بن

ويارق الأم (قال

المرئي) هذا أولى بقوله

عندي وكذا قال في

أو بعد أو أعدل إلى مال رجل فأبعثه إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعي أن يملكه لعل له أن لا يضيع حقه على أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخرجها من يدي ما لم يكن لها نظر في هذا أن لا يضيع حقه على المعتصم لا تمنع الحقوق بالظنون ولا تغلبها أسوأ كان الذي استحق الدابة مسافر أو غير مسافر ولا تمنع منها ولا تنزع من يده إلا أن يطبق بنفسها ولو أعطى قيمتها أضعافا لا تأخير على بيع سلعة (قال الشافعي) وبأكل اللقطة الغني والفقير ومن تحلل له الصدقة ومن تحلل له فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وهو أيسر أهل المدينة أو كما يسرههم وجد صدقة فيها غنائم دينارا أن يأكلها (أخبرنا) الدراوردي عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد دينارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرفه فلم يعترف فأمره أن يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يعرفه (قال الشافعي) وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه من تحرم عليه الصدقة لأنه من صلبية بني هاشم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الإذن بأكل اللقطة بعد تعريضها سنة على بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن جناد الجهمي رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من اللقطة والكثير سواء يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن آمر الملتقط وإن كان أمثالا أن يصدق بها فما أنصف الملتقط ولا الملاءمة عنه إن فعلت أن كانت اللقطة مالا من مال الملتقط بحال فلم آمره أن يصدق وألا أمره أن يصدق به ولا يعبر عنه من أبيه وإن أمرته بالصدقة فكيف أخضعت أمره بالصدق وإن كانت الصدقة مالا من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يصدق بماله غيره بغير إذن رب المال ثم لعله يحده رب المال مفسداً كون قد أتى بماله ولو تصدق بهما لم تقطعها كان متعديا فكان لربها أن يأخذها بعينها فإن نقصت في بدى المساكين أو تلفت رجع على الملتقط إن شاء بالتلف والنقصان وإن شاء أن يرجع بها على المساكين رجع بها إن شاء (قال الشافعي) وإذا التقط العبد اللقطة فعمل السيد باللقطة فأقرها بدها فليس دما من لها في ماله في رقة العبد وغيره إذا استهلكها العبد قبل السنة أو بعد هادن مال السيد لأن أخذها للقطة عدواناً بما أخذ اللقطة من ذمة يرجع بها عليه وإن لم يملكه العبد فلا ماله ولا ذمة وكذلك إن كان مديراً أو موكباً أو أم ولد أو مديراً والمديرة كلهم في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تتابع ويكون في ذمتها أن لم يعمل السيد في مال المولى أن علم (قال الربيع) وفي القول الثاني أن علم السيد أن عبد التقطه أو لم يعلم فأقره في يده فهي كالخانية في رقة العبد ولا يلزم السيد في ماله شيء (قال الشافعي) والمكاتب في اللقطة بمنزلة الحر لأنه ماله والعبد بعضه حر وبعضه عبد يقضى بقدر رقه فيه فإن التقط اللقطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يده وكانت

(٣٧ - الام ثالث)

كتاب التعريض بالخطبة وقال أولاً كانت الام أولاً آخر (قال الشافعي) ولو أسلم

وعنده أربع زوجات ما كان ليكن معسر يخاف الفت أو فتن مرة انفسخ نكاح الاما ما كان لا يجحد ما يتوجه حرة يخاف

الفت ولا حرة فتن اختار واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهم بعد فداوا ينتظر اسلام البواقي فن اجتمع اسلامه واسلام الزوج

قبل مضى العدة كان له اختيار فتن ولو أسلم الام معه وعقن وتحلف حرة وقف نكاح الاماء فان أملت الحرة انفسخ نكاح

الاماء ولو اختار منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبت ولو عقن قبل أن يسلمن كن كن ابتدئ نكاحه وهن حرائر (قال) ولو كان عبيد

عنده امه وحرار مسلمات أو كتابيات لم يخترن فراقه أسلماً انتنن ولوعتن قبل اسلامه فاخترن فراقه كان ذلك لهن لانه لهن بعد اسلامه وعددهن عند الحرار فقصين من حين اخترن فراقه فان اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعدهن عند حرار من يوم اخترن فراقه والافعهدهن عند حرار من يوم أسلم متقدم الاسلام منها لان القسم من ومثدا وان لم يخترن فراقه ولا المقام معه خرن اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان لم يتقدم اسلامهن قبل اسلامه فاخترن فراقه أو المقام معه ثم أسلمن حين يسلمن لانهن اخترن ولا خيار لهن ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وهن امه ثم اعتقن من ساعتين ثم اخترن فراقه لم يكن ذلك لهن اذ اني عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٢٩٠ عتقه وهن معا (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشئ قد

قطع في كتابي بأن اهما  
الخيار لو اصابها فاعت  
الجهالة (وقال) في  
موضع آخر ان علي  
السلطان أن يؤجلها  
أكثر من مقامها فكم  
يمر بها من أوقات  
الدنيا من حين اعتقت  
الى أن جاءت الى السلطان  
وقد بعد ذلك  
ويقرب الى أن يفهم  
عنها ما تقول ثم الى انقضاء  
أجل مقامها ذلك على  
قدر ما يرى فكيف  
يبطل خيار امه بعتن  
اذا اتى عليهن أقسل  
أوقات الدنيا واسلامهن  
واسلام الزوج مجتمع  
(قال المزني) ولو كان  
كذلك لما قدرن اذا  
اعتقن تحت عدان  
بخترن بحال لانهن  
لا يقدرن بخترن الا  
بحروف وكل حرف منها  
في وقت غير وقت الآخر  
وفي ذلك ابطال الخيارات

مالا من لانه ما كسب في ذلك اليوم في ماني كسب الاحرار وان التقطها في اليوم الذي هو فيه للسيد  
أخذها السيد لانه ما كسب في ذلك اليوم للسيد وقد قيل اذا التقطها في يوم نفسه أفرق في يدى العبد  
بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه وإذا اختلفا القول قول العبد مع غيره لانها في يده  
ولا يحل للرجل أن يتنفع من القطعة بشئ حتى تمضي سنة وإذا باع الرجل الرجل القطعة قبل السنة ثم جاء  
ربها كان له فسخ البيع وان باعها بعد السنة فالبيع جائز ويرجع رب القطعة على البائع بالثمن أو بقمتها ان  
شاهد فيها مشاء كان له (قال الربيع) ليس له الا ما باع اذا كان باع عبا يتقاي الناس بعثله فان كان باع عبا  
لا يتقاي الناس بعثله فله ما نقص عبا يتقاي الناس بعثله (قال الشافعي) وإذا كانت الضالة في يدى الوالى  
فباعها فالبيع جائز وسيد الضالة غنما فان كانت الضالة عبدا فزعم سيد العبد أنه أعتقه قبل البيع قبلت  
قوله مع عيئه ان شاء المشتري بعته وفسخ البيع وجعلته حراً وردت المشتري بالثمن الذي أخذ منه (قال  
الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع الابينة تقوم لان بيع الوالى كبيع صاحبه فلا يفسخ بعه  
الابينة أنه أعتقه قبل بيعه لان رجلا باع عبدا ثم أقر أنه أعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على  
المشتري بعه الابينة تقوم على ذلك (قال الشافعي) وإذا التقط الرجل الطعام الرطب الذي لا يبقى فأكله  
ثم جاء صاحبه غرم قيمته وله أن يأكله اذا خاف فسادا وإذا التقط الرجل اللحم الرطب الذي لا يبقى فأكله  
سنة مثل الخطئة والبر وما أشبهه (قال الشافعي) والراكد في الجاهلية فواجب من مال الجاهلية على  
وجه الارض فهو لقطه من اللقط يصنع فيه ما يصنع في القطعة لان وجوده على ظهر الارض وفي مواضع  
القطعة بدل على أنه ملك سقط من مالكه ولو تورع صاحبه فأدى جسده كان أحب الي ولا يزمه ذلك  
(قال الشافعي) وإذا وجد الرجل ضالة الابل لم يكن له أخذها فان أخذها ثم أرسلها حيث وجدها فهلكت  
ضمن لصاحبها قيمتها والبقر والخيول والبغال في ذلك منزلة ضوال الابل وغيرها وإذا أخذ السلطان الضوال  
فان كان لها حى برعونها فيه بلامؤنة على ربهار عوايه الى أن يأتي ربهار وان لم يكن لها حى باعوها  
ودفعوا أثمانها لارباها ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشئ وان  
أراد أن يرجع على صاحبها عما أنفق فليذهب الى الحاكم حتى يرضى لها نفقة وكل غيره بأن يقضى لها  
تلك النفقة منه وينفق عليها ولا يكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها الا اليوم واليومين وما أشبه  
ذلك مما لا يقع من غيرها موقعا اذا جاوز ذلك أمر ببيعها ومن التقط لقطه فالقطعة مباحة فان هلكت منه  
بلا تعد فيها فليس بضمن لها والقول قوله مع عيئه وإذا التقطها مردها في موضعها فضاقت فهو ضامن لها

(قال الشافعي) ولو اجتمع اسلامه واسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلمت اثنتان في العدة لم يكن له أن يسل الا  
اثنتين من أى الاربع شاء لانيته به بعد العدة الا اثنتين ويترك تمام أربع ان شاء ولو أسلم وأسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحهن  
نسئل فان أراد اطلافا فهو ما أراد وان أراد حله بالاطلاق لم يكن مطلقا أو حلف ولو كن نكاحا فسلت واحدة في العدة فقال قد  
اخترت حسبها حتى قال ذلك أربع نكاحهن باختياره وانفسخ نكاح البواقي ولو قال كلما أسلمت واحدة متكن فقد اخترت  
فسخ نكاحها لم يكن هذا شأ الا أن يريد اطلافا فان اختار أساما أربع فقد انفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المزني) رحمه الله (١) القياس

(١) قوله قال المزني القياس عندى الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ وتأملها مع ما قبلها كتبه محممه

عندي على قوله انه اذا أسلم وعنده أكثر من أربع وأسلم معه فنفذ واحد منهم أو ظاهراً أو آلياً كل ذلك موقوفاً فإن اختارها لم يكن عليه فيها ما عليه في الزوجات وإن فسح نكاحاً بسقط عنه الظهار والإيلاء وجذب بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أسلم معه فقتل لا اختار حبس حتى يختار وأتفق عليهم من ماله لأنه مانع لهم بعد مقدم ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على المولى فإن امتنع مع الحبس عزز وحبس حتى يختار وإن مات أمرنا أن يعتد بالآخر من أربعة أشهر وعشراً ومن ثلاث حضرة ووقف لهم المهران حتى يصطليح فيه ولو أسلم وعنده وثنية ثم تزوج أختها أو أرباباً وأفاق عدتها فالنكاح مفسوخ (قال المزني) أشبه بقوله إن النكاح موقوف كما جعل نكاح من لم يسلم موقوفاً فإن أسلمت في العدة ٣٩١ علم أنها لم تزل امرأته وإن انقضت قبل.

وإن رآها فلم يأخذها فليس بضامن لها وهكذا إن دفعها إلى غيره فصاعت أضمت من ذلك ما ضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فيما أطرح عن المستودع (قال الشافعي) وإذا حل الرجل دابة الرجل فوقفت ثم مضت أو وقع قصع الرجل عن طائر ثم خرج بعد لم يضمن لأن الطائر والدابة أحدان والذهب والذهب غير فعل الحلال والفاقد وهكذا الحيوان كله وما فيه روح وله عقل يقف فيه بنفسه وذهب بنفسه فأما ما لا عقل له ولا روح فيه مما يضبطه الرباط مثل زقذيت ورواية ماء خلفها الرجل فتدقق الزيت فهو ضامن إلا أن يكون حلل الزيت وهو مستند قائم فكان الحلل لا يدفعه فثبت قائماً ثم سقط بعد فإن طرحه إنسان فطرحه ضامن لما ذهب منه وإن لم يطرحه إنسان لم يضمنه الحلل الأول لأن الزيت إنما ذهب بالطرح دون الحلل وإن الحلل قد كان ولا جناية فيه (قال الشافعي) ولا جعل لأحد جاهياً بئى ولا ضالة إلا أن يكون جعله فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الضوال ومن لا يعرفه ومن قال لا جناية إن جئتني بعبدى إلا بئى فلك عشرة دينار ثم قال لا جناية بعبدى إلا بئى فلك عشرة دينار ثم جاء أمة بجها فلك واحد منها نصف جعله لأنه إنما أخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد سمع قوله لصاحب العشرة أن أولي يسمعه وكذلك لو قال لثلاثة فقال لأحدهم إن جئتني به فلك كذا ولا آخر ولا آخر فجعل أجمالاً مختلفة ثم جاؤا به جميعاً فلكل واحد منهم ثلث جعله

### (وفي اختلاف مالك والشافعي القطة)

(قال الربيع) سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطة قال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موصراً كان أو مبعراً فإذا جاء صاحبها ضمنها له فقلت وما الحجة في ذلك فقال السنة الثابتة وروى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبى من ميسير الناس ومثله وقبل بعد (أخبرنا) مالك عن ربعة عن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهمي أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن القطة فقال اعرف عفاصها ووكاهم ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها أو الأفتان بها (أخبرنا) مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بردان أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صخرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لمرء من الخطباء فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد وأذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فشائت بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل القطة ثم خالفتم ذلك فقلتم بكرة أكل القطة لغنى والمسكين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال اني وجدت لقطة فإذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال فرد قال

معافهما على النكاح وإن قال أسلم أحدنا قبل صاحبه فالنكاح مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فإن تداعيا فالقول قولهما مع عينه إلا أن العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر إلا بأن تسلم قبله وإن قالت أسلم أحدنا قبل الآخر قال هو معافا فالقول قولهم مع عينه ولا تصدق على فسح النكاح وفيها قول آخر أن النكاح مفسوخ حتى يتصدقا (قال المزني) أشبه بقوله لا ينسخ النكاح بقولها كالم ينسخ نصف المهر بقوله (قال المزني) وقد قال لو كان دخل بها فقلت انقضت عدي قبل إسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسح ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عنده امرأة تنكحها في التيمم بتمعة أو على خيارا فنسخ نكاحها لأنه لم ينكحها على الأبد

(باب الخلاف في امسالة الاواشي) (قال الشافعي) رحمه الله واحتجبت على من يسطر الاواشي بقول النبي صلى الله عليه وسلم لان الدليل وعندنا اختان اخيرا يتماشين وراق الاخرى وبما قال نوفل بن عوبة وتخبره غلغان فلو كان الاواشي حراما ما خبره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت له احسن حاله ان يعدهو بشهادة اهل الاوثان قلت وروى أنهم كانوا يسكنون في العدة وغيرهم وقد قال أجل قلت وهذا كالفرد في الاسلام قال أجل قلت فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقد كان عفو القوبة حكم الله وكسوله صلى الله عليه وسلم لم يفعلوا بالاذان بقضه ورقماني لان الاسلام ادركه كرقمما جازا ربه لان الاسلام ادره من معه والعقد كلها الواشدا في الاسلام واسد كذيف نظرت الى فساد هامة ٢٩٢ ولم تنظر أخرى فرجع بعض اصحابهم وقال محمد بن الحسن ما علمت أحدا

احتج بأحسن مما احتجبت به ولقد خالفت أصحابي فيه منذ زمان وما ينبغي أن يدخل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم القياس

(باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شرك الى شرك من كتاب جامع الخطبة ومن كتاب المرتد من كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتد أو أحدهما منها الوطء فإن انقضت العدة قبل اجتماع الماهما انفسخ النكاح ولهما مهر مثنى ان أصابها في الردة فإن اجتمع اسلامهما قبل انقضاء العدة فهما على النكاح ولو هرب مرتدا ثم رجع بعد انقضاء

فقلت قال لا أمر له أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) وابن عمر لم يوقت في التعريف وقتا وأنت توقيتون في التعريف سنة وابن عمر كره الذي وجد القطة أكلها غنيا كان أو فقيرا وأنت لم يس هكذا تقولون وابن عمر كرهه أخذها وابن عمر كرهه أن يتصدق بها وأنت لا تكرهونه له أخذها بل تتصدقونه وتقولون لتؤثر كهاضعت

(وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود رضي الله عنهما القطة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال دخل على ابن قيس قال سمعت هاربا يقول رأيت عبد الله أنه رجل بصرة محتومة فقال عرفتها ولم أجدهم يعرفها قال استعجبها وهذا قولنا ذاعرفها سنة فلم يجدهم يعرفها أنه أن يستعجبها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود سنة السنة وقد خالفوا هذا كله ورووا أحد ثمان عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بها وقال اللهم عن صاحبها أن كرهه في وعلى الغرم ثم قال وهكذا يفعل بالاطعة فخالقوا السنة في القطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحبوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما هو بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بهنما ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبهما حتى جاء

(كتاب القطط)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المنبذ وهو حر ولا ولا له واعتابرته المسلمون بانهم قد دخلوا كل مال لا مال له ألا ترى أنهم يأخذون مال النصراني ولا وارث له ولو كانوا اعتقوه لم يأخذوا ماله بأولاه ولكنهم خولوا ماله لا مال له من الاموال ولو ورثه المسلمون وجب على الامام أن لا يعطيه أحد من المسلمين دون أحد وأن يكون أهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء ثم وجب عليه أن يجعل ولادة يوم ولده مع الجماعة الاحكام من المسلمين الرجال والنساء ثم يجعل ميراثه لورثته من كان حيا من المسلمين من الرجال دون النساء ما يورث الولاء ولكنه مال كماله فغننا لا مال له ويرد على المسلمين يضعه الامام على الاجتهاد بحيث يرى

(وترجم في سير الاوزاعي الصبي يسمى ثوبت)

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يبي وأبوه كافر وقمعي سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يشكلم بالاسلام فقال لا يسل عليه وهو على دين أبيه لانه لا يغير بالاسلام وقال الاوزاعي مولاه أولى

العدة مسلما وادى أنه أسلم قبلها فأكثر فاقول قولهم عنهما (قال) ولولم يدخل من فأرثت فلا مهر له لان الفسخ من قبلها وان ارتد فلها نصف المهر لان الفسخ من قبله ولو كانت تحت نصرانية ففسخت أو تزوجت فكلما لمسه تزود (وقال) في كتاب المرتد حتى يرجع الى الذي حلت به من يهودية أو نصرانية ومن دان دين اليهود والنصارى من العرب والعجم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما يحرم منه أو يحل كاهل الاوثان (وقال) في كتاب ما يحرم الجمع بينه من ارتد من يهودية الى نصرانية أو نصرانية الى يهودية حل نكاحها لأنهم لو كانت من أهل الدين الذي خرجت المحل نكاحها (وقال) في كتاب الجزية لا ينكح من ارتد عن أصل دين أبائه لأنهم يبدلون بغيره الاسلام فخالقوا لهم عما أذن بأخذ الجزية منهم علمه وأبيع من طعامهم ونسأهم (باب طلاق الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله

وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الشرك وأقر أهله عليه في الإسلام لم يجوز الله أعلم الآن بثبت طلاق الشرك لأن الطلاق يثبت بشروط النكاح ويسقط بسقوطه فان أسلموا وقد طلقها في الشرك نال ما لم يحل له حتى تنكح زوجها غيره ولو تزوجها غيره في الشرك حلن له وسلم ولو طلقها لئلا **(باب عقد نكاح أهل الذمة من ثلاثة كتب)** قال الشافعي رحمه الله وعقد نكاح أهل الذمة وهو مهرهم كاهل الحرب فان نكح نصراني وثنية أو مجوسية أو تنكح وثني نصرانية أو مجوسية لم أفصح منه شأنا إذا أسلموا (قال) ولا تلحق بغيره من ولدهن وثني نصرانية ولا من نصراني وثنية ولا يحل نكاح ابنتهما لئلا يلبست كاتبة خالصة (وقال) في كتاب آخر ان كان أوطها نصرانيا حلت وان كان وثنيا لم يحل لانها رجع إلى النسب وليست **٢٩٣** كالغيرة بسم أحد أو بهان الإسلام لا يشركه الشرك

من أبيه صلى الله عليه وقال لم يكن معه أبوه يخرج أبوه مستأمنًا لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف اذا لم يسب معه أبوه صار مسلم ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه اذا دخل بأمان وهو ينقض قول الأوزاعي انه لا بأس أن يتناع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا فالقول في هذا ما قال أبو حنيفة اذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام واذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بن قريظة وذراؤهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشحم اليهودي أهل بيت يجوز ولدهما من النبي صلى الله عليه وسلم وبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جماع من السبايا أثلاثا ثلثا إلى ثمانية وثلثا إلى نحو ثلثا إلى طريق الشام فيبيعوا بالحل والصلح والابل والميل وفيهم الصغير والكبير وقد يحتل هذا أن يكونوا من أجل أن أهات الاطفال معهم ويحتل أن يكون في الاطفال من لأمه فإذا سباع أمهاتهم فلا بأس أن يساعوا من المشركين وكذلك لو سباع آبائهم ولو مات أمهاتهم وآباؤهم قبل أن يلقوا فيصفاوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم لانهم على دين الامهات والآباء اذا كان النساء يلقا فيبيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا نقد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم اذا تركنا الصلح عليهم كحكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك اذ انهم حكموا الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغان أصحابه فقدي بهار جلين (١)

### (وترجفي اختلاف مالك والشافعي باب المنبوذ)

(أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن سنين أبي جيلة رجل من بني سليم انه وجد منبوذ في زمان عمر بن الخطاب فجاءه إلى عمر فقال ما هذا على أخذ هذه النسوة قال وجدتها سبعة فأخذتها فقال عريق يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال أكنك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر وولاءك ولعلنا نفقه قال مالك الامر بالجماع عليه عندنا في المنبوذ حر وأن ولاءه للبلن فقلت للشافعي فيقول مالك ناخذ (قال الشافعي) فقد تركتم ما روي عن عمر في المنبوذ فان كنتم تركتموه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال

(١) (قال) شيخنا شيخ الاسلام أيد الله تعالى لم يذكر الشافعي رضي الله عنه جوابه في الصبي الذي يبي وحده وقد حوز في الخبر أنه يحتمل أن يكون في الاطفال من لأمه وهذا الاحتمال يقتضي أنه لم يحزم الشافعي بأنه يبيع الصبي اذا لم يكن معه أحد أبوه وهو وجه في المسئلة وليس بشاذ كقائل صاحب الروضة بل كلام الشافعي يقتضيه اه

كتاب عشرة النساء (قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى باعتزال الحصى فاستدلنا بالنسوة على ما أراء فقلنا تشدد ازارها على أسفلها أو بياشرها فوق ازارها حتى يظهن حتى ينقطع الدم وتري الطهر فإذا ظهروا يعني والله أعلم الطهارة التي تحل بها الصلاة الغسل أو التيمم (قال) وفي تحررهما لا يبيح الاذى المحض كالدلالة على تحرر الدم لان أداءه لا ينقطع وإن وطئ في الدم استغفر الله تعالى ولا يعردون فان له ما غلبا بأس أن يأتين معاقبل أن يقتبل ولو نوا كان أحب إلى وأحب لغسل فرجه قبل انبان البعد هاولو كن حرار فخلته فكذلك (اتان النساء في أدبارهن من أحكام القرآن ومن كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله ذهب بعض أصحابنا في اتان النساء في أدبارهن إلى أحلالة وآخرون إلى منكره وروى عن جابر بن عبد الله عن حديث ثابت أن اليهود

(باب اتان الحائض ووطئ اثنين قبل الغسل من هذا ومن

[illegible]

الوالدين أعتق فقد عظم أن في ذلك دليل على أن لا يكون الولد إلا لمن أعتق ولا يزول عن معتق فقد خالفتم  
عرا استدلالا بالسنة ثم خالفتم السنة فزعم أن السائبة لا يكون ولا ولد لذي أغتقه وهو معتق فخالفوه ما جعوا  
وخالفتم السنة في النصارى يعق العبد المسلم فزعم أن لا ولادة وهو معتق وخالفتم السنة في المنبوذ إذا كان  
التي صلى الله عليه وسلم يقول فاعلموا الولد لمن أعتق فهذا نفي أن يكون الولد لمن أعتق والمنبوذ غير معتق  
ولا ولادة فمن أجمع ترك السنة وخالف عر فبالتشريع من هؤلاء الجميع ولا يسعون إلا بسوء فانا لا نعرفهم وهو  
المستعان ولم يكلف الله أحدا أن يأخذ منه عن لا يعرف ولو كلفه أفحشوا له أن يقبل عن لا يعرف أن  
هذه لفظة طويلة فلا أعرف أحدا يؤخذ عنه هذا العلم يؤخذ عنه مثل هذا في قوله واحد بترك ما روى في  
اللقيط عن عمر لثمة ثم يدع السنة فيه في موضع آخر في السائبة والنصارى يعق المسلم (قال الشافعي)  
وقد خالفنا من الناس في هذا فكان قوله أشد توجهاً من قولكم قالوا ينبع ما جاء عن عمر في اللقيط لأنه قد  
يحتل أن لا يكون خلافاً للسنة وأن تكون السنة في العتق (١) فين لا ولادة ويجعل ولادة الرجل يسلم على يديه  
الرجل المسلم بحيث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقاؤا في السائبة  
والنصارى يعق المسلم قولنا فزعمنا أن عليهم حجة بأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا الولد لمن أعتق  
لا يكون الولد إلا لعتق ولا يزول عن معتق فان كانت لنا عليهم بذلك حجة فهي عليهم أي لا نسلك ما خالفوه حيث  
ينبغي أن نوافقوه ووافقوه حيث كان لكسبه أو خالفوه

(باب الجمالة وليس في التراجم)

وفي آخر القصة الكريمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا جعل لاحد ما دأبني ولا ضالة الا ان يكون جعل له فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك ما يعرف بطلب الضوال ومن لا يعرفه ومن قال لا اجني ان جنتي بعدي الا بئني فلان عشرة دنائير ثم قال لا اخرج ان جنتي بعدي الا بئني فلان عشرة دنائير ثم اجماعه جميعا فليكل واحدا منهما نصف جعله لانه اثنا اثنان خذ نصف ما جعل عليه كان صاحب العشرة قد سيع قوله صاحب العشرين او لم يسعه وكذلك قال الثلاثة فقال لاحدهم ان جنتي بعدي فلان كذا

ولا تحز ولا تحزن ولا تجعل لغيرك حجة ولا تجعل لنفسك حجة ولا تجعل لغيرك حجة ولا تجعل لنفسك حجة ولا تجعل لغيرك حجة ولا تجعل لنفسك حجة

(١) قوله فبين لاوالاه كذا بالاصل ولعل قلبه - قطاها كذا او ما جاء عن عمر بن لاوالاه الخ وحرر قلبس عندنا في هذا المقام اصل ثان يعزوه والله المستعان كتبه مصححه

(تم الجزء الثالث من كتاب الام ويليهِ الجزء الرابع وأوله كتاب الفرائض أتمه الله بخير)

وسلم ووردت نكاح النعنة وقد اختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التحكم رأيت أن عورضت فقيل للنهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على خالتها وأعلى عنها وهذا اختيارنا فجزء قال لا يجوز لأن عقد منهي عنه قيل وكذلك قد عقد الشغار منهي عنه (قال المزني) رحمه الله معنى قول الشافعي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار أعني عن النكاح نفسه لا عن الصداق ولو كان عن الصداق لكان النكاح فأنشأوا لها مثلها

(ثم ما بهامش الجزء الثالث من مختصر المزني وبلي بهامش الجزء الرابع نكاح المتعة والمجمل)

الآخرى ولم يسم لكل واحدة منهما صداقا فبذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مفسوخ ولو سمى لهما أو لأحدهما صداقا فليس بالشغار المنهى عنه والنكاح ثابت والمهر فاسد ولكل واحدة منهما مهر مثلها ونصف مهر طلق قبل الدخول فان قبل فقد ثبت النكاح بالاهر قبل لان الله تعالى اجازه في كتابه فاجزاه والتساء محرمات الفروج الابما أحلهن الله به فلما نهى عليه الصلاة والسلام عن نكاح الشغار لم أحل محرما بغيره وهذا قلنا في نكاح المتعة والمحرم (قال) وقلت لبعض الناس أجزت نكاح الشغار ولم يختلف فيه عن النبي صلى الله عليه













Bibliotheca Alexandrina



0407975